

جامعة

# القوانين

طبعة جديدة

تباع في المكتبة الجامعة لصاحبها  
خليل الخوري في بيروت

طبعت في بيروت بمطبعة الآداب لامين الخوري

سنة ١٨٩٣







## المقدمة

نحمدك اللهم يا من برأت الكائنات ووضعت لها حداً  
لا تتجاوزه وفرضت لها قانوناً تقف لديه ولا تخالفه ونحمدك  
حمداً يليق بعظمتك وعدلك ورأفتك ويزلفنا الى باب انصابتك  
كي نذوق حلاوة احكامك ووصايك انك الخلاق الثواب  
الكريم

وبعد لما كان قد كثر طلاب القانون واصبح الراغبون في اقتنائه  
اكثر من الكثير وكان الغير يجمعوا ما طبع من القوانين في  
اللغة العربية الى كتاب واحد تحت اسم مجموعة القوانين الا  
ان هذه المجموعة لم تكن من حرف واحد بل كان بعضها دنيو  
الحروف وبعضها ثخينها ولم تكن ايضاً في قطع واحد بل كان  
صفحات بعضها صغيراً وصفحات الاخر كبيراً او بينهما ارتقاء



طبع القوانين المذكورة بقطع واحد وحرف واحد وورق  
 حد بحيث تكون كتاباً واحداً لا فرق في احرفه وحجم صفحاته  
 اذ اعطينا بضبطه وترتيبه واستخراجه الجديد منه كما يظهر من  
 هرس الآتي فجاء بحوله تعالى طبق المراد وما ذلك الا خدمة  
 لدمها لابناء العربية من دارسي فن الحقوق فنسألهم المезде  
 اعثروا بسقطة او هفوة اذ الكمال لله الواحد المتعال ونرجوهم  
 بات على الدعاء لتبوعهم الاعظم ابد الله سرير دولته وايد  
 نصر عرش سلطنته اذ منح لكل فرد من رعاياه حرية التمتع  
 قوانين التي وضعها حباً براحتهم وحفظاً لحقوقهم واساساً  
 احهم وصيانة لاموالهم وعبائهم

كاتبه

امين

الخوري

كاتبه

خليل

الخوري

كاتبه

نخلة

قلقاط



## فهرس

## ﴿ جامعة القوانين ﴾

نمره	
١	الاساسي
٢	المحاكمات الجزائية
٣	قانون الجزاء الهايوتي
٤	نظام البوئيس
٥	اصول المحاكمات الحفوقية
٦	نظام الاجراء
٧	تعريفه الرسوم
٨	التعفة
٩	تشكيلات المحاكم
١٠	نظام الافوكانية
١١	الصيد البري والبحري
١٢	محور المقاولات
١٣	قانون التجارة البريد
١٤	ذيله
١٥	قانون التجارة البحرية
١٦	اصول المحاكمات التجارية
١٧	قانون البلدية
١٨	قانون الابنية
١٩	نظام سجل النفوس
٢٠	نظام لبنان



# القانون

الاساسي



مطبعة الآداب لامين الخوري في بيروت

سنة ١٨٩٢



## تعريب الخط المنيف السلطاني

﴿وزير سهر المعالي مدحت باشا﴾

ان التدنيات العارضة منذ ازمان على قوة دولتنا العلية قد نشأت من الانحراف عن الطريق المستقيم في ادارة الامور الداخلية اكثر مما نشأت من الفوائت الخارجية ومن ميل الاسباب الكافلة امنية التبعة من حكومتهم المتبوعة الى الانحطاط فلذا كان والذي الماجد المرحوم عبد المجيد خان اعلن مقدمة للاصلاحات خط التنظيمات الذي منح به عموم الرعية الامن على نفوسهم واموالهم واعراضهم وناموسهم موافقة لاحكام الدرع الشريف المقدسة وما عشاءه الان ضمن دائرة لامن ومافقنا به اليوم بوضع وإعلان هذا القانون الاساسي الذي هو ثمرة الاراء والافكار المتداولة بالمحرية المستندة على تلك الامنية انما هو الامن جملة اثار تلك التنظيمات الخيرية فلذلك اردد خاصة في هذا اليوم المسعود اسم المرحوم المشار اليه وموفقيته واصفة بعنوان محبي الدولة ولا ريب بانة لو كان الاوان الذي تاسست فيه التنظيمات المذكورة موافقة لاستعداد زماننا هذا ولجأته لكان المرحوم المشار اليه اسس اذ ذاك احكام هذا القانون الاساسي الذي نشرناه الان واجراه ولكن جناب الحق علق حصول هذه النتيجة المسعودة الكافلة بالتمام سعادة حال ملتنا واعاقها لعهد ما طئنا فقدم بناء على هذه الدلالة لجناب الرب الكريم الحمد والشكر العظيم على ان التغيرات التي وقعت بالطبع في احوال داخلية دولتنا العلية والتوسيمات التي حصلت في مناسباتها الخارجية اوصات عدم كفاءته شكل ادارة الحكومة لدرجة البدهاة ولما كان

اقصى مفاصدنا الخيرية ازالة الاسباب المانعة الان الاستفادة الواجبة من  
 ثروة ملكنا وملكنا الطبيعية ومن قابليتها الفطرية وتقدم صنوف التبعة في  
 طرق الترفي بالتعاون والاتحاد اقتضى لاجل الوصول الى هذا المقصد ان  
 نتخذ الحكومة قاعدة سالمة ومنظمة وهذا ايضا يتوقف على تامين هذه  
 القوانين وتدريبها بمعنى ان قوة الحكومة تحافظ على حقوقها المفبولة والمشروعة  
 وعلى منع الحركات الغير المشروعة اعني بها منع ومحو الخطيئات وسوء  
 الاستعمالات المتولدة من الحكم الاستبدادي الفردي او الافراد الفلائل  
 لتنفيد جميع الاقوام المركبة هيأتنا بامنهم بلا استثناء من نعمة الحرية  
 والعدالة ذلك الحق ومنفعة الحرية بالهيئة الاجتماعية المدنية ولما كان  
 ربط القوانين والمصالح القائمة بقاعدتي المشورة والمشروطية المشروعتين  
 والثابت خبرهما مما تحتاج اليه هذه الاصول او عزنا في خطنا الذي اذعنا  
 به جلوسنا عن لزوم ترتيب مجلس عمومي وحيث ان القانون الاساسي الذي  
 اقتضى تنظيمه في هذا المطلب قد ترتب بالذاكرة في الجمعية المخصوصة التي  
 تعينت مركبة من متخزي الوزراء وصدور العلماء ومن سائر رجال ومأموري  
 دوائنا العلية وجرى عليه التصديق في مجلس وكلائنا بعد امعان نظر  
 التدقيق وكانت المواد المدرجة فيها هي متعلقة بحقوق الخلافة الاسلامية  
 الكبرى والسلطة العثمانية العظمى وحرية العثمانيين ومساواتهم وصلاحيات  
 الوكلاء والمأمورين ومسئوليتهم وبما للمجلس العمومي من حق الوقوف  
 وباستقلال المحاكم الكامل وبصحة الموازنة المالية وبالمحافظة على مركز الحقوق  
 في ادارة الولايات واتخاذ اصول الماذونية وكان جميع ما ذكر مطابقا لاحكام  
 الشرع الشريف ولاحتياج الملك والملة وقابليتهما في يومنا هذا وكانت اخص  
 امالنا في مطلب سعادة العامة وترقياتها مساعدا لهذا الفكر الخيري وموافقة  
 له فاستنادا على عون الله وامداد روحانية رسول الله قد قبلما هذا القانون  
 الاساسي وارسلنا به اطرافكم بعد ان صادقنا عليه فبادروا لاعلانه في جميع



انحاء الممالك العثمانية وإطرافها ليكون دستوراً للعمل الى ما شاء الله وباشروا  
 باجراء احكامه منذ اليوم متخذين اسرع التدابير لتنظيم ما تقر فيه ونسطر  
 من النظمات والقوانين كما هو مطلوبنا القطعي ونسال جناب الحق  
 المتعالي ان يجعل مساعي المجتهدين في سعادة حال ملكنا وملتنا مظهر  
 للتوفيق في كل الاعمال اهـ

في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٢



## القانون الاساسي

### ممالك الدولة العثمانية

- (البند الاول) ان الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط المحاضرة والولايات الممتازة وهي كجسم واحد لا تقبل الانقسام ابداً لاية علة كانت
- (٢) ان عاصمة الدولة العثمانية هي مدينة اسلامبول وهذه المدينة اولى لها ادنى امتياز على غيرها من البلاد العثمانية ولا هي معافاة من شيء
- (٣) ان السلطنة السنية هي بمنزلة الخلافة الاسلامية الكبرى وهي عائدة بمقتضى الاصول القديمة الى اكبر الاولاد من سلالة آل عثمان
- (٤) ان حضرة السلطان هو حامي الدين الاسلامي بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية وسلطانها
- (٥) ان ذات حضرة السلطان هو مقدس وغير مسئول
- (٦) ان حقوق حرية سلالة بني عثمان واموالهم واملاكهم الذاتية ومخصصاتهم المالية في مدة حياتهم هي تحت الضمانة العامة
- (٧) ان عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه المناصب والرتب واعطاء النباشين واجراء التوجيهات في الايلات الممتازة وفقاً لشروطها وضرب النقود وذكر الاسم في الخطب وعقد المعاهدات مع الدول الاجنبية واعلان الحرب والصالح وقيادة القوة البحرية والبرية واجراء المحركات العسكرية والاحكام الشرعية والقانونية وسن النظمات المتعلقة بدوائر الادارة وتخفيف المجازاة القانونية او العفو عنها وعقد المجلس العمومي وقضه وفسخ هيئة المبعوثين عند الاقتضاء بشروط انتخاب اعضاء جديدة لها جميع ذلك من جملة حقوق السلطان المقدسة

## في حرق نبعة الدولة العثمانية العامة

( ٨ ) يطلق لقب عثماني على كل فرد من افراد النبعة العثمانية بلا استثناء من اي دين ومذهب كان وبسوغ الحصول على الصفة العثمانية وفقدانها بحسب الاحوال المعينة في القانون

( ٩ ) ان جميع العثمانيين ممنعون بحريتهم الشخصية وكل منهم مكلف بعدم تجاوزه حقوق غيره

( ١٠ ) ان الحرية الشخصية هي مصونة من جميع انواع التعدي ولا يجوز اجراء مجازاة احد باي وسيلة كانت الا بالاسباب والاوجه التي يعينها القانون

( ١١ ) ان دين الدولة العثمانية هو الدين الاسلامي ومع مراعاة هذا الاساس وعدم الاخلال براحة المخلق والاداب العمومية تجرّب جميع الاديان المعروفة في الممالك العثمانية بحرية تحت حماية الدولة مع دوام الامتيازات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه

( ١٢ ) ان المطبوعات هي حرة في ضمن دائرة القانون

( ١٣ ) ان نبعة الدولة العثمانية مرخصة بتأليف كل نوع من انواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والفلاحة

( ١٤ ) يسوغ لكل فرد من افراد النبعة العثمانية او الجملة منهم تقديم عرضحال بحق مادة وجدت مخالفة للقوانين والنظامات المتعلقة بالعموم الى مرجع تلك المادة كما انه يحق لهم تقديم عرضحالات مضافة الى المجلس العمومي بصفة مدعين او متشككين من افعال المأمورين

( ١٥ ) ان التعليم حرّ وكل عثماني مرخص له بالتدريس العمومي والخصوصي بشرط مطابقة القانون

( ١٦ ) جميع المكاتب هي تحت نظارة الدولة وسيصدر النظر بالوسائل التي من شأنها جعل تعليم النبعة العثمانية على نسق اتحد وانتظام واحد



لائق اصول التعامل الدينية عند المال المختلفة

( ١٧ ) ان العثمانيين جميعهم متساوون امام القانون كما انهم متساوون كذلك في حقوق وظائف المملكة ما عدا الاحوال الدينية والمذهبية  
( ١٨ ) يشترط على التبعة العثمانية معرفة التركية التي هي اللغة الرسمية لاجل تقليد ماموريات الدولة

( ١٩ ) يقبل في ماموريات الدولة عموم التبعة ويعينوا في الماموريات المناسبة بحسب اهليتهم واهتماماتهم

( ٢٠ ) ان تكاليف الدولة تطرح وتوزع بين جميع التبعة بحسب اقتدار كل منها وفقاً لنظاماتها المخصوصة

( ٢١ ) كل احد امين على ماله وملكه التجاري تحت تصرفه بحسب الاصول ولا يؤخذ من احد ملكه ما لم يثبت لزومه للنفع العام ويدفع ثمنه الحقيقي سلفاً وفقاً للقانون

( ٢٢ ) ان مسكن كل احد في المالك العثمانية مصون من التعدي ولا تقدر الحكومة ان تدخل جبراً في مسكن احد او منزله الا في الاحوال التي يعينها القانون

( ٢٣ ) لا يجوز اجبار احد على الحضور الى المحكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونياً وفقاً لقانون اصول المحاكمة الذي سيصدر ترتيبه

( ٢٤ ) المصادرة والتسخير والجريمة من الامور المتنوعة وانما يستثنى من ذلك التكاليف والاحوال التي تعين في اوقات الحرب بحسب الاحوال

( ٢٥ ) لا يجوز ان يؤخذ من احد بارة واحدة باسم ويركوز رسومات او بصفة اخرى ما لم يكن ذلك موافقاً للقانون

( ٢٦ ) ان التعذيب وكل انواع الاذى ممنوع قطعاً بالكلية

في وكلاء الدولة

( ٢٧ ) ان مسند الصدارة والشجعة الاملاية بنوضان من قبل

السلطان الى الذوات الذين يشق بهم وكذلك ماموريات باقي الوكلاء فانها  
تجري بموجب ارادة سلطانية

(٢٨) ان مجلس الوكلاء سينعقد تحت رئاسة الصدر الاعظم وهو  
مرجع جميع الامور المهمة الداخلية والخارجية اما قراراته المحتاجة الى الاستئذان  
فانها تجري بموجب ارادة سنية

(٢٩) ان كلاً من الوكلاء يجري من الامور العائدة الى ادارته ما  
هو ماذون باجرائه وفقاً لتواعده واما ما كان خارجاً عن دائرة ماذونيته  
فيعرض الى الصدر الاعظم والصدر الاعظم يجري مقتضيات المواد التي  
لا تحتاج الى المذاكرة ويستأذن عنها من الحضرة السلطانية وما كان محتاجاً  
منها المذاكرة يعرضه الى مجلس الوكلاء للتذكير ويجري اجابة بمقتضى  
الارادة السنية التي تصدر بها اما انواع ودرجات هذه القضايا فستعين  
بنظام مخصوص

(٣٠) ان وكلاء الدولة مسئولون عن الاحوال والاجراءات المتعلقة  
بمامورياتهم

(٣١) اذا تشكى واحد او اكثر من اعضاء مجلس المبعوثين على  
احد وكلاء الدولة بما يوجب عليه المسئولية في المواد التي هي من متعلقات  
هيئة المبعوثين فعلى رئيس هذه الهيئة الذي يتقدم له تقرير التشكي ان يرسل  
ذلك التقرير بظرف ثلاثة ايام الى الشعبة التي يتعلق بها المذاكرة في انا  
هل يجب احالة الى الهيئة المناط بها رؤية هكذا مواد او لا وفقاً لنظام هيئة  
المبعوثين الداخلي وهذا بعد ان تفحص هذه الشعبة ذلك التقرير وتجري  
التحقيقات اللازمة وتستوفي الايضاحات الكافية من الذي اشتكى عليه  
فان قررت بالاكثرية ان هذا التشكي جرى بالمذاكرة تقدم قرارها الى  
هيئة المبعوثين للاطلاع عليها واذا مست الحاجة نستدعي المشتكى عليه  
ونسمع الايضاحات التي يقدمها بنفسه او بواسطة غيره فان وافقت اكثرية

الهيئة المطلقة اي ثلثاها على لزوم المحاكمة تتقدم المصبطة المتضمنة طلب  
المحاكمة الى مقام الصدارة العظمى وغيب عرضها للاعتاب السلطانية ثمعال  
الدعوى الى الديوان العالي بموجب ارادة سنية

( ٢٢ ) ان اصول محاكمة الوكلاء الذين يقعون تحت التهمة سبعة

في قانون خصوصي

( ٢٣ ) لا فرق البتة بين الوكلاء وبين باقي افراد العثمانيين في

الدعوى الشخصية الخارجة عن ماموريتهم فتجرى المحاكمة على هذه القضايا  
في المحاكم العمومية التي يتعلق بها ذلك

( ٢٤ ) اذا حكمت دائرة التهمة في الديوان العالي على احد الوكلاء

بكونه واقعا تحت التهمة ينزل عن ماموريتو الى ان تظهر براءته

( ٢٥ ) اذا وقع اختلاف على مادة ما بين الوكلاء وبين هيئة المبعوثين

واصر الوكلاء على تقرير تلك المادة فرفضها هيئة المبعوثين ثانية رفضا  
قطعا باكثرية الاراء مبينة تفصيل الاسباب الموجبة لذلك فالمحضرة  
السلطانية حينئذ وحدها ان تغير الوكلاء او ان تفض هيئة المبعوثين بشرط  
انتخاب هيئة جديدة خلافا في المدة القانونية

( ٢٦ ) اذا اقتضت الحال ضرورة في غير وقت انعقاد المجلس العمومي

اوضع قانون صيانة الدولة من الخطر او وقاية الامن العام من الخلل ولم  
يكن الوقت كافيا لجمع المجلس للمذاكرة بهذا القانون فتجتمع هيئة الوكلاء  
وتقرر ما يلزم من الامور بشرط مراعاة احكام القانون الاساسي وبموجب  
ارادة سنية يكون لقرارها قوة القانون والحكم مؤقتا الى ان تجتمع هيئة  
المبعوثين وتعطي قرارها بهذا المعنى

( ٢٧ ) يحق لكل من الوكلاء في اي وقت شاء ان يحضر اجتماعات

كلتا الهيئتين او ان ينوب عنه فيها احد رؤساء المامورين الذين تحت ادارته  
ولة التقدم في الكلام على الاعضاء



(٢٨) اذا امتدعى احد الوكلاء الى مجلس المبعوثين بموجب قرار  
الأكثريّة لاعطاء الايضاح عن امر ما يحضر الى المجلس بنفسه او يرسل  
احد رؤساء المأمورين الذين تحت ادارته ويحجب عن المواد التي يسأل  
عنها ويحق له ان يوضح جوابه اذا رأى لزوماً لذلك آخذاً المسؤولية  
على نفسه

### في المأمورين

(٢٩) جميع المأمورين ينتخبون من ارباب الاهلية والاستحقاق  
المأموريات التي تفوض اليهم بحسب الشروط المعينة في النظام وكل مأمور  
ينتخب على هذه الصورة لا يجوز عزله ولا تغييره ما لم يبد منه حقيقة ما يوجب  
العزل قانونياً او يستعفى من تلقاء نفسه او يرى عزله لازماً اضرورة تقتضيها  
احوال الدولة ومن كان من اصحاب الاستقامة وحسن السلوك من  
المأمورين وعزل عن ضرورة كما ذكر يكون جديراً بالتقدم وبعين له  
معاش التقاعد او العزل بحسب نص النظام الخاص الذي يصرح ترتيبه  
(٤٠) سيعين نظام مخصوص اوظائف كل مأمورية وكل مأمور  
هو مسئول في ادارة وظيفته

(٤١) من الواجب على كل مأمور احترام آدبه ورعايته الا ان الطاعة  
لا تتجاوز الدائرة المعينة قانونياً والطاعة الآمر في الامور المخالفة للقانون  
لا تأتي من المسؤولية

### في المجلس العمومي

(٤٢) ان المجلس العمومي يركب من هيئتين تسمى احدهما هيئة  
الاعيان والاخرى هيئة المبعوثين

(٤٣) ان كلا من هاتين الهيئتين المجلس العمومي تجتمع في ابتداء شهر  
اشرين الثاني من كل سنة وتفتح بموجب ارادة مشيئة وتقبل كذلك بارادة

سنية في اول اذار ولا يجوز انعقاد احدي هاتين الهيئتين بغير وقت اجتماع الاخرى

(٤٤) اذا رأت الحضرة السلطانية وجوباً تقتضيه احوال الدولة فانها تفتح المجلس العمومي قبل وقته وتقصّر اجتماع المجلس كذلك او تطيله عن المدة المعينة

(٤٥) ان افتتاح المجلس العمومي يتم بحضرة الذات السلطانية او بحضور الصدر الاعظم نائباً عنها او بحضور وكلاء الدولة مع اعضاء الهيئتين وبلى حيثنذر نطق سلطاني في ما يلزم اتخاذه في المستقبل من الوسائل والتدابير بخصوص احوال الدولة الداخلية وصلاتها الخارجية في السنة الحالية

(٤٦) ان الاعضاء الذين ينتخبون او يعينون للمجلس العمومي يخلفون بالامانة للحضرة السلطانية والموطن وبمراعاة احكام القانون الاعاسي والامور المودعة لعهدهم والابتعاد عن مخالفة ذلك وهذه اليمين تتم بحضور الصدر الاعظم في يوم افتتاح المجلس ومن لم يكن حاضراً من الاعضاء في ذلك اليوم يخلف هذه اليمين بعينها بحضور الرئيس والهيئة التي هو منها

(٤٧) ان اعضاء المجلس العمومي احرار بابرار ارائهم وافكارهم ولا يفيد احد منهم بوعده او تهديد ما ولا يرتبط بتعليمات الهيئة ولا يجوز القاء التهمة على احد منهم بوجه من الوجوه بسبب ابراز ارائهم او بيان افكاره باثناء مفاوضات المجلس الا اذا بدا منه شيء مخالف لنظامات المجلس الداخلية فحينئذ تجري معاملة بموجب النظامات المذكورة

(٤٨) اذا اتهم احد اعضاء المجلس العمومي من قبل الهيئة المنسوبة اليها بجنابة ما او بمحاولة الغاء القانون الاساسي او بالارتكاب ونفرت هذه التهمة بموجب اكثرية تلك الهيئة المطلقة اي بثلاثي الاراء او اذا حكم قانونياً على احد الاعضاء بالحبس او بالنفي فانه قطعاً عن صفة العضوية وتجري محاكمته وبمحكم بعبازاته على افعاله هذه في المحكمة التي يتعلق بها ذلك

( ٤٩ ) يحق لكل عضو من اعضاء المجلس العمومي ان يبرز رايه  
بنفسه او يمتنع عن اعطاء رايه فيما يتعلق برفض او قبول مادة مطروحة  
تحت المذاكرة

( ٥٠ ) لا يجوز ان يكون شخص واحد عضوا في كلتا الهيئتين المذكورتين  
في وقت واحد

( ٥١ ) لا يسوغ الشروع بالمناوصات في احدى الهيئتين بدون حضور  
نصف الاعضاء المرتبين وعضو واحد زيادة عن النصف وتقرر كل المواد  
باكثرية الاعضاء الحاضرين المطلقة خلا الامور المشترط بها اكثرية هي  
ثلثا الاعضاء واذا تساوت الاراء فرأي الرئيس بحسب مضاعفا

( ٥٢ ) اذا قدم شخص ما عرض حال الى احدى هيأتى المجلس  
العمومي بخصوص دعوى متعلقة بشخص ثم ظهر ان ذلك الشخص لم يقدم  
دعواه الى ماموري الدولة الذين يتعلق بهم رؤيتها ولا الى مرجع اولئك  
المامورين فان عرض حاله يرفض ويرد له

( ٥٣ ) ان سن قانون جديد او تغيير بعض القوانين الموجودة  
متعلق بهيئة الوكلاء الا انه يحق لكل من هيأتى الاعيان والمبعوثين ان  
يطلب تجديد قانون او تغيير احد القوانين الموجودة في المواد التي هي  
ضمن دائرة وظائفهم وحيشته يستأذن بذلك من الحضرة السلطانية بواسطة  
الصدر الاعظم فان صدرت الارادة السنية بذلك تمحال الكيفية الى مجلس  
شورى الدولة لاجل ترتيب اللوائح المقترضة على مقتضى الايضاحات  
والتفاصيل التي تؤخذ من الدوائر التي يتعلق بها ذلك

( ٥٤ ) ان لائحة القوانين التي يربتها مجلس شورى الدولة بعد ان  
يجرى البحث والتدقيق عليها وقبلها في هيئة المبعوثين اولاً ثم في هيئة الاعيان  
يكون دستوراً للمعمل اذا صدرت الارادة السنية السلطانية باجرائها وكل  
لائحة قانون ترفض رفضاً قطعياً من قبل احدى هاتين الهيئتين لا يجوز



مرحبا ثانية تحت المذاكرة في تلك السنة

( ٥٥ ) كل لائحة قانون لا تعتبر مقبولة ما لم تقرأ أولاً في هيئة

المعوثين ثم في هيئة الاعيان بنداً بنداً ويقرر كل بند منها بأكثرية الاراء  
تقرر بالاكثرية ايضاً في هيئة المجلس العمومية

( ٥٦ ) لا يسوغ لمباني المجلس ان تقبل احدًا اتي اليها للافادة عن

أداة ما بطريق الوكالة ولا ان تسبعا تقريره ما لم يكن من هيئة الوكلاء  
ومن حضر بالنيابة عنهم او من نفس اعضاء المجلس او من المأمورين  
لذين استعملوا المحضور رسمياً

( ٥٧ ) ان المفاوضات في الهيئتين تجري باللغة التركية اما لوائح

المفاوضات فانها تطبع وتوزع على الاعضاء قبل اليوم المعين للمذاكرة

( ٥٨ ) ان ابراز الاراء في كلتا الهيئتين يتم اما بتصريح الاسماء او

بالإشارة المخصوصة او بالطريقة السرية الا ان ابراز الاراء بالطريقة السرية  
يتوقف على قرار اكثرية الاعضاء الحاضرين

( ٥٩ ) ان ضبط الاحوال الداخلية في كل هيئة منوط برئيسها

### في هيئة الاعيان

( ٦٠ ) ان رئيس واعضاء هيئة الاعيان يعينهم حضرة السلطان راصاً

ولا يتجاوز عددهم ثلث اعضاء هيئة المعوثين

( ٦١ ) ان من يعين بصفة عضو في هيئة الاعيان يجب ان يكون

قد فعل ما يجعله اهللاً للثقفة العثمانية وسبقت له خدمات حسنة مشهودة في  
الدولة وان لا يكون سنه دون اربعين سنة

( ٦٢ ) ان مدة العضوية في هيئة الاعيان هي مدة الحياة وتوجه هذه

المأمورية لمن هو اهل لها من معزولي الوكلاء والولاة والمشيرين وقضاة  
العسكر والسفراء والبطاركة وروساء المحاكمية والفرقاء البرية والبحرية  
ولغيرهم من الذوات الحاصلين على الصفات المطلوبة اما من يعين من

اعضاء هيئة الاعيان لاحدى ماموريات الدولة بطلبه فتسقط عنه  
صفة العضوية

( ٦٣ ) ان معاش العضوية الشهري في هيئة الاعيان عشرة الاف  
غرش وإذا كان لاحد الاعضاء معاش اخر او غير مخصصات من الخزينة  
دون عشرة الاف غرش فتزداد الى هذا القدر وان كانت عشرة الاف او  
اكثر تبقى على حالها

( ٦٤ ) ان هيئة الاعيان تدقق البحث في القوانين ولوائح الموازنة  
الصادرة من هيئة المبعوثين فان وجدت بها ما يخل اساساً بالامور الدينية  
او بحقوق حضرة السلطان السنية او بالحرية او باحكام القانون الاساسي او  
باستقلالية ملك الدولة او بامنية المملكة الداخلية او بوسائل المدافعة  
والحفاظة على الوطن او بالاداب العمومية فلها ان ترفضها قطعياً مع ايراد  
ملاحظاتها او ان تردّها الى هيئة المبعوثين لاجل اصلاحها وتصحيحها اما  
اللوائح التي قبلها ونصادق عليها فتقدم للصدر الاعظم وكذلك المعروضات  
التي تقدم للهيئة تفحص بالتدقيق وتقدم لمقام الصدارة اذا وجد لزوماً لذلك  
مع اضافة الملاحظات اللازمة عليها

( ٦٥ ) ان عدد اعضاء هيئة المبعوثين يكون باعتبار شخص واحد من  
كل خمسين الف نفس من ذكور التبة العثمانية

( ٦٦ ) ان امر الانتخاب موهب على الطريقة السرية وستقرر كيفية  
الانتخاب في قانون مخصوص

( ٦٧ ) لا يمكن الجمع بين عضوية هيئة المبعوثين وامورية اخرى  
في الحكومة خلا من ينتخب من الوكلاء لهذه العضوية فيجوز له ذلك واما  
من ينتخب لهيئة المبعوثين من باقي ماموري الدولة فهو في خيار من قبول  
ذلك او رفضه الا انه اذا قبل العضوية يفصل من ماموريته الاولى

( ٦٨ ) لا يجوز ان ينتخب لهيئة المبعوثين اولاً من لم يكن من

تبعه الدولة العلية . ثانياً من كان حائزاً موقفاً على امتياز خدمة اجنبية  
تقتضي النظام المخصوص . ثالثاً من لم يكن عارفاً بالتركية . رابعاً من كان  
سنة دون الثلاثين . خامساً من كان مستخدماً عند شخص اخر في وقت الانتخاب  
سادساً من حكم عليه بالافلاس ولم يعد اعتباره . سابعاً من كان مشهوراً  
بالتصرفات السيئة . ثامناً من حكم عليه بالمحجر حكماً لاحقاً ولم يترك عنه  
المحجر . تاسعاً من كان سافطاً من الحقوق المدنية . عاشراً من يدعي انه من  
الذبة الاجنبية فجميع هؤلاء لا يجوز انتخابهم هيئة المبعوثين اما في الانتخاب  
الذي يجري بعد اربع سنوات فيشترط على المنتخب انه يكون عارفاً القراءة  
والكتابة في اللغة التركية نوعاً ما

(٦٩) ان انتخاب المبعوثين العمومي يجري امرة واحدة في كل اربع  
سنين ومدة مامورية كل من المبعوثين هو عبارة عن اربع سنوات ويجوز  
تجديد انتخابه

(٧٠) ان انتخاب المبعوثين العمومي يتبدأ بوقبل شهر تشرين  
الثاني الذي هو بداية اجتماع الهيئة باربعة اشهر في الاقل  
(٧١) ان كلاً من اعضاء هيئة المبعوثين يعتبر كنائب عن عموم  
العثمانيين وليس عن الدائرة التي انتخبتة فقط

(٧٢) من الواجب على المنتخبين ان يتخيلوا المبعوثين من اهالي  
دائرة الولاية التي هم منها

(٧٣) اذا قضت هيئة المبعوثين بارادة سنية يتبدأ بانتخاب جميع  
الاعضاء الجديدة بحيث تشكل الهيئة من الاجتماع بعد ستة اشهر في الاكثر  
(٧٤) اذا توفي احد اعضاء هيئة المبعوثين او وقع تحت الحجز لاسباب  
قانونية او انتظم عن الحضور الى المجلس مدة طويلة او استعفى او سقطت  
عنه العضوية لداعي صدور حكم ما عليه او اسبب قبول مامورية اخرى  
ففيهين عضو خالافه بحسب الاصول قبل الاجتماع التالي



( ٧٥ ) ان مأمورية العضو الذي ينتخب عوضاً عن احد المبعوثين تدوم فقط الى وقت الانتخاب العمومي الاتي

( ٧٦ ) يعطى لكل من المبعوثين عشرون الف غرش من خزينة الدولة عن مدة الاجتماع في كل سنة وتعطى له ايضاً مصاريف الطريق ذهاباً وإياباً باعتبار كون المعاش الشهري خمسة الاف غرش وفقاً لنظام المأمورين الملكيين

( ٧٧ ) تنتخب هيئة الاعيان ثلاثة اشخاص لرئاسة الهيئة وثلاثة اشخاص لكل من الرئاستين الثانية والثالثة ثم تقدم اسماء هذه الاشخاص التسعة الى الحضرة الشاهانية ويوجب ارادة سنية بعين احد الثلاثة الاولين لرئاسة الهيئة وشخصان من السنة الباقين بصفة وكيلين للرئيس وتجرى مأموريتهم على هذه الصورة

( ٧٨ ) ان المذاكرات والمفاوضات في هيئة المبعوثين تجري علناً غير انه اذا وقعت مادة مهمة او عند طلب الوكلاء او خمسة عشر عضواً من اعضاء هيئة المبعوثين اجراء المذاكرة سرّاً على امر ما حينئذٍ تصوف الاشخاص الموجودين في محل اجتماعها خلا اعضائها ويوجب قرار الاكثية نقبل او ترفض الطلب المتقدم لها وتجرى المفاوضة علناً او سرّاً بحسب القرار المذكور

( ٧٩ ) لا يجوز الانهاء القيص على احد اعضاء هيئة المبعوثين بمدة اجتماع المجلس ولا محاكمته ما لم يثبت بهوجب قرار اكثرية الهيئة وجود سبب كاف لالغاء التهمة عليه من قبل الهيئة او ما لم يرتكب جنحة او جناية ما ويسك بوقت ارتكابه ذلك او عقبيه

( ٨٠ ) ان هيئة المبعوثين تتذاكر بلوائح القوانين التي تحال لها فا كان منها متعلقاً بالمالية او بالقانون الاساسي يسوغ لها ان ترفضه او تقبله او تصلحه وغيب تدقيق البحث على المصاريف العمومية بالتفصيل كما هو

مصرح به في قانون الموازنة تقرر مقدارها بالاتفاق مع هيئة الوكلاء وتعين كذلك مع هيئة الوكلاء انواع الواردات المتقضية لمقابلة المصاريف العمومية ومقدارها وكيفية توزيعها واستحصاها

### في المحاكم

(٨١) ان القضاء الذين ينصبون من قبل الدولة بموجب النظام المخصوص وتعطى لا يديهم البراءة الشرعية فمولا لا يعزلون وانما يجوز قبول استعفائهم اما صورة ترقى القضاء ومسالكهم ومباداة مناصبهم وكيفية اجراء تقاعدهم وعزلهم عند صدور الحكم عليهم بنسب ما جميع ذلك مصرح في النظام المذكور وهذا النظام موضح به كذلك الاوصاف المطلوبة من القضاء ومن باقي مأموري المحاكم

(٨٢) ان جميع انواع المحاكمات تجري في المحاكم علنا والاعلامات التي تصدر منها ماذون بنشرها غير انه تجري المحاكمة سرا في الظروف المعينة بالقانون

(٨٣) يحق لكل احد ان يستخدم لدى المحاكمة جميع الوسائل القانونية للدفاع عن حقوقه

(٨٤) لا يسوغ لاحدى المحاكم لاية علة كانت ان تمتنع عن روية دعوى هي من متعلقاتها ولا يجوز توقيف الحكم بدعوى ما او تأخيرها بعد الدروع في روية تلك الدعوى او بعد اجراء التحقيقات الاولى المتقضية لرويتها ما لم يكف المدعي عن ملاحقة دعواه ولكن حقوق الحكومة في الدعاوى الجنائية تاخذ مجراها النظامي

(٨٥) كل دعوى يجب ان ترى في المحكمة التي يتعلق بها رويتها اما الدعاوى التي تنفع بين الافراد والحكومة فانها ترى كذلك في المحاكم العمومية

(٨٦) ان المحكمة يجعلتها تكون عارية من كل نوع من المداخلات

(٨٧) ان الدعاوى الشرعية ترى في المحاكم الشرعية والدعاوى النظامية ترى في المحاكم النظامية

(٨٨) ان انواع المحاكم ووظائفها ودرجات حقوقها وامر توظيف النضاة كل ذلك يعول به على القوانين

(٨٩) لا يجوز قطعاً لاية علة كانت ترتيب محاكم غير اعتيادية ولا لجنات لرؤية بعض دعاوى مخصوصة والحكم بها خلا المحاكم القانونية وانما يجوز فقط التحكيم وتعيين مرلين بحسب مناد القانون

(٩٠) لا يجوز لقاض ان يجمع بين مامورينو القضائية ومأمورية اخرى ذات معاش في الحكومة

(٩١) سيجرى تعيين مدعين عموميين للدفاع عن الحقوق العامة في الامور الجنائية اما وظائف هؤلاء المدعين ودرجاتهم فستقرر في القانون

### في الديوان العالي

(٩٢) يتالف الديوان العالي من ثلاثين عضواً منهم عشرة ينتخبون بالقرعة من روساء واعضاء مجالس التمييز والاستئناف وهذا الديوان يعتقد عند اقتضاء بموجب ارادة سنوية في دائرة هيئة الاعيان ووظيفته انما هي محاكمة الوكلاء وروساء محاكم التمييز واعضاءها وكل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من حاول الناء الدولة في الخطر

(٩٣) ينقسم الديوان العالي الى قسمين بسعي احدهما دائرة التهمة والاخر ديوان الحكم اما دائرة التهمة فاعضاؤها تسعة ينتخبون ثلاثة من هيئة الاعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من اعضاء شورى الدولة وكلهم ينتخبون بالقرعة من الاعضاء الذين يعينون للديوان العالي

(٩٤) يعطى القرار في هذه الدائرة باكثرية الثلثين على صحة التهمة الملفاة على الذات المتشكى عليهم او عدمها اما اعضاء دائرة التهمة فلا

## محضرون في ديوان المحكم

(٩٥) ان عدد الاعضاء في ديوان المحكم واحد وعشرون عضواً من اعضاء الديوان العالي منهم سبعة من هيئة الاعيان وسبعة من ذبوان التمييز والاستئناف وسبعة من شورى الدولة وهذا الديوان يحكم حكماً باتاً وبمقتضى القوانين المؤسسة في الدعاوى التي قررت دائرة التهمة لزوم المحاكمة عليها ويتم حكمه بموجب قرار اكثرية بثلاث اعضائه اما احكام هذا الديوان فلا تقبل الاستئناف ولا التمييز

## في الامور المالية

(٩٦) ان تكاليف الدولة لا يترتب منها شيء ولا يصير توزيع شيء منها ولا جمعه ما لم يتعين بقانون

(٩٧) ان لائحة الدخل والخرج في الدولة هي بمنزلة قانون موضح بمقدار وارداتها ومصارقاتها تقريباً فكل تكاليف الدولة يعول بامر ترتيبها ونوزعها وجبايتها على هذا القانون

(٩٨) ان اللائحة المذكورة اي قانون الموازنة العمومية يصير البحث والمصادقة عليها بنداً ابتدائياً في المجلس العمومي وكذلك الجداول المرتبطة بها المتضمنة تفاصيل الواردات والمصارقات تنقسم الى ابواب وفصول ومواد متعددة وفقاً للاصول المتخذة نظاماً وتجرى المذاكرة عليها ايضاً فصلاً فصلاً

(٩٩) ان قانون الموازنة العمومية يطرح امام هيئة المبعوثين عقب اجتماع المجلس العمومي ليتمكن وضمة في موقع الاجراء عند دخول السنة المتعلقة بها

(١٠٠) لا يجوز صرف شيء من اموال الدولة خارجاً عن الموازنة ما لم يعين ذلك بقانون مخصوص

(١٠١) اذا مست الحاجة لصرف مبلغ ما خارج عن الموازنة في غير



وقت اجتماع المجلس العمومي وذلك لاسباب اجبارية غير اعتيادية فان  
هيئة الوكلاء تستافن من الحضرة السلطانية عن ذلك اخذة المسؤولية عليها  
وتتدارك المبلغ اللازم لصرفه بموجب الارادة السنية التي تصدر وعليها ان  
تقدم لائحة ذلك الى المجلس العمومي عند اجتماعه

(١٠٢) ان حكم قانون الموازنة هو لسنة واحدة فقط ولا يجري في  
غير تلك السنة غير انه اذا فُض مجلس المبعوثين لاسباب غير اعتيادية قبل  
تقرير الموازنة فيسوغ للوكلاء بموجب ارادة سنية ان يداوموا اجراء حكم  
موازنة السنة الماضية الى ان يلتئم مجلس المبعوثين بشرط ان لا يتجاوز ذلك  
مدة سنة

(١٠٣) ان لائحة قانون المحاسبة القطعية يتضمن مقدار المبالغ  
المتحصلة من واردات السنة المعينة لها وحقيقة المصاريف التي صار دفعها  
بتلك السنة وينبغي ان تكون هيئتها وابوابها موافقة بالنظام لقانون الموازنة  
العمومية

(١٠٤) ان قانون المحاسبة القطعية يطرح امام المجلس العمومي في  
كل اربع سنين على الاكثر من ختام السنة المتعلق بها

(١٠٥) يتروى ديوان محاسبات لاجل رؤية حساب المأمورين  
المولجين بقبض اموال الدولة وصرفها ولاجل فحص المحاسبات السنوية  
التي تتقدم من الدوائر المختلفة وهذا الديوان يقدم الى هيئة المبعوثين في كل  
سنة تقريراً حاوياً خلاصة فحصه وتدقيقاته ونتيجة افكاره وملاحظاته وفي  
كل ثلاثة اشهر يعرض ايضاً على الحضرة السلطانية بواسطة رئيس الوكلاء  
تقريراً عن احوال المالية

(١٠٦) ان ديوان المحاسبات يؤلف من اثني عشر عضواً يعينون  
بموجب ارادة سنية ويستمررون في مامورياتهم مدة حياتهم ولا يعزل احد  
منهم ما لم تصادق هيئة المبعوثين بالاكثرية على لزوم عزله

(١٠٧) سترتب نظام مخصوص لتعيين الصفات المطلوبة من أعضاء ديوان المحاسبات وتفاصيل وظائفهم وصورة استعفائهم وتبديلهم وترقيهم وتقاعدهم وكيفية تشكيل الأقسام المتعلقة بهذا الديوان

### في الولايات

(١٠٨) ان اصول ادارة الولايات ستؤسس على قاعدة توسيع دائرة الماذونية وتفريق الوظائف وستعين درجاتها بنظام مخصوص

(١٠٩) سترتب قانون مخصوص اوسع من القانون التجاري الان لانتخاب اعضاء مجالس الادارة في الولايات والالوية والاقضية ولانتخاب اعضاء المجالس العمومية التي تلتزم كل ستة مرة في مراكز الولايات

(١١٠) ان وظائف المجالس العمومية كما سيصرح به القانون المذكور هي المذاكرة والمفاوضة في الامور النافعة كتنظيم الطرق والمعابر وترتيب الصناديق وترقية اسباب الصنائع والتجارة والزراعة ونشر المعارف العمومية ومن خصائصها ايضاً حق التشكي الى المحلات المختصة عند وقوع مغايرات للقوانين والنظامات المؤسسة لاجل اصلاح ذلك سواء كان بامر توزيع الاموال الامورية وجبايتها او بالمعاملات العمومية

(١١١) يترتب في كل قضاة مجلس لكل ملة منتخب اعضاءه من افراد تلك الملة ويكون من خصائصه النظر بداخل المسفقات والمستغلات والنقود الموقوفة لكي تصرف بحسب شروطها واقفها ومعاملتها القديمة لمن له حق فيها وللخيرات والمبرات والمناظرة ايضاً على صرف الاموال الموصى بها حسبما هو محدد في وصية الموصي وعلى ادارة اموال الايتام وفقاً لنظامها المخصوصي اما هذه المجالس فانها تعرف الحكومات المحلية ومجالس الولايات العمومية مرجعاً لها

(١١٢) ان الامور البلدية تجري ادارتها في مجالس الدوائر البلدية التي سيصدر ترتيبها في دار السعادة وفي الخارج وسيصدر وضع قانون مخصوص

لتنظيم الدوائر البلدية ووظائفها وكيفية انتخاب اعضائها

### في مواد شتى

( ١١٢ ) اذا ظهر بعض علائم وامارات تنذر بوقوع اختلال ما في احدى جهات المملكة فيحق للحكومة السنية حينئذ ان تعلن الادارة العرفية مؤقتا في ذلك المحل فقط والادارة العرفية انما هي ابطال القوانين والنظامات الملكية بصورة مؤقتة وسيترتب نظام مخصوص لكيفية ادارة المحل الموضوع تحت الادارة العرفية اما الذين يثبت بواسطة تحقيقات ادارة الضابطة الصحيحة انهم سبب في اختلال امنية الحكومة فللمضرة السلطانية وحدها الحق ان تخرجهم من الممالك المحروسة وتبعدهم عنها

( ١١٤ ) ان التعليم الابتدائي يحمل اجباريا على كل فرد من جميع افراد العثمانيين وتفاصيل ذلك تقرر في نظام مخصوص

( ١١٥ ) لا يجوز توقيف او ابطال بند من بنود هذا القانون الاساسي لاية علة كانت

( ١١٦ ) اذا اقتضت الظروف والاحوال تغيير بعض المواد المدرجة في هذا القانون الاساسي او اصلاحها ووجد لزوم حقيقي وقطعي لذلك فيجوز تغييرها على الشروط الاتية وهي انه متى طلبت هيئة الوكلاء او كل من هيئة الاعيان والمبعوثين اصلاح قضية ما فاذا صادقت هيئة المبعوثين على ذلك باكثرية هي الثلثان وصدرت الارادة السنية بشأنه فان هذا الاصلاح يعتبر دستورا للعمل اما المادة التي يطلب اصلاحها فتبقى مرعية الاجراء حائزة قوة الحكم والنفوذ الى ان تجري عليها المذاكرات اللازمة وتصدر بشأنها الارادة السنية كما ذكر

( ١١٧ ) اذا اقتضى الحال تفسير احدى المواد القانونية فاذا كان ذلك من الامور العادية يتعلق تفسيره في محكمة التمييز وان كان من امور الادارة الملكية فذلك من خصائص شورى الدولة وان كان من مواد هذا

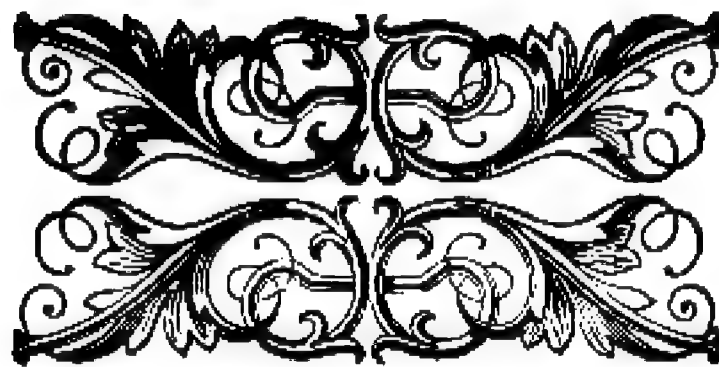
لقانون الاساسي فذلك متعلق بهيئة الاعيان

( ١١٨ ) ان القوانين والنظامات التجاري العمل بها الان وجميع  
المعاملات والعوائد تبقى نافذة ومرعية الاجراء ما لم يضر النافذها او  
اصلاحها بالقوانين والنظامات التي نسن في المستقبل

( ١١٩ ) ان العمليات الموقفة التي ترتبت بشأن المجلس العمومي في  
٢ شوال سنة ٩٢ تبقى احكامها جارية الى نهاية اجتماع المجلس المذكور  
الاول وبعد ذلك يضحى حكمها باطلاً

في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٢

تم



# قانون

أصول المحاكمات الجزائية

ترجمة

رفعتار مصطفى أفندي الرفاعي باشكاتب  
رسومات بيروت سابقاً ومأمور رسومات  
صور حالياً



بمطبعة الآداب لأمين الخوري في بيروت

سنة ١٨٨٩



مقدمة  
قانون اصول المحاكمات الجزائية

( المادة الاولى ) ان دعوى اجراء المجازاة القانونية هي على الاطلاق من الحقوق العمومية وإقامة تلك الدعوى عائدة الى المأمورين الذين يعينهم القانون فقط . ولما دعوى التضمينات المسببة من وقوع جناية او جحفة او قباحة فهي من الحقوق الشخصية وعليه فيكون الادعاء بالتضمينات المذكورة وطلب اجراء النصاص في مواد القتل منوط باختيار المتضررين

( المادة الثانية ) ان دعوى الحقوق العمومية تسقط بوفاة المظنون بوفاة دعوى الحقوق الشخصية على ورثة المظنون . وبعد وفاته منوطة بإرادة اصحابها . وتسقط ايضاً دعوى الحقوق العمومية ودعوى الحقوق الشخصية بمرور الزمان المعين في مواده الخصوصية من هذا القانون

( ٢ ) ان دعوى الحقوق الشخصية ترى مع دعوى الحقوق العمومية وفي محكمتها ويمكن رؤيتها في محكمة على حدة لكن دعوى الحقوق العمومية سواء اقيمت حال دعوى الحقوق الشخصية او قبلها فتقدم عليها اي تنظر قبل الحقوق الشخصية

( ٤ ) ان الرجوع عن دعوى الحقوق الشخصية لا يمنع روية دعوى الحقوق العمومية

( ٥ ) كل من انهم من تبعة الدولة العلية بجناية كالاخلاق بامنيتهما في خارج الممالك العثمانية وكنفليد الاختتام الرسمية المخصوصة بالدولة

والمسكوكات الرائجة والاسهم العمومية والتعاويل والسراكي وكل انواع  
سندات الخزينة ونحاويل البنك الجائز قداولها قانونيا ولم تجر محاكمته  
في البلاد الاجنبية بصير اجراء محاكمته ومجازاته في الممالك العثمانية توفيقا  
للقانون

(٦) ان الاحكام المدرجة في المادة السابقة تشمل المتهمين من  
النبعة الاجنبية بايقاع الجريمة المذكورة او بالاشتراك فيها الذين اوقفوا في  
الممالك العثمانية او امكن جالهم واسترجاعهم اليها  
(٧) اذا رجع شخص من تبعة الدولة العلية الى الممالك العثمانية  
وكان قد ارتكب جريمة في خارجها مع اخر من تبعة الدولة ايضا وتحقق  
عدم مجازاته من اجل تلك الجريمة تجرى بحقه المعاملة القانونية

## الكتاب الاول

﴿ في ضابطة العدلية ومأموريها الاجرائيين ﴾

### الفصل الاول

﴿ في ضابطة العدلية ﴾

(٨) ان مأموري ضابطة العدلية مجبورون باستنفاء الجنايات  
والخنخ والقباحات وضبط دلائلها وبالقاء القبض على مرتكبيها وتسليمهم  
الى المحاكم الجزائية العائدين اليها

(٩) تجري وظائف ضابطة العدلية بمعرفة القائم مقام او المدير  
ومأموري التفتيش والمدعين العموميين والمستنظفين وضباط الضابطة  
ومخاري القرية واعضاء مجلس الشيوخ ومحافظي القرى والاحراش الذين  
م تحت نظارة المحاكم المكلفة بروية دعاوى الجناية والتابعين للاحكام  
المخصوصة التي تتمين فيما يأتي

(١٠) ان الولاة والمتصرفين وامين المدينة في قصر الخلافة وناظر

الضابطة بحرون المعاملات اللازمة التي تكون مداراً لاثبات الجناية او  
الجسعة او القباحة اما بالذات واما بواسطة ماموري ضابطة العدلية بدرجة  
الجرم ويسلمون فاعليها الى المحكمة المنتضى تسليمهم اليها

## الفصل الثاني

﴿ يتعلق بالقائمقامين والمديرين وماموري التفتيش ﴾

( ١١ ) ان القائمقامين ومديري الاقضية الغير موجود لديهم مامورو  
تفتيش يتفحصون كل نوع من الجرائم التي هي بدرجة القباحة وياخذون  
الاوراق الحاوية الاخبار والشكاوى بخصوص تلك القبايح وينظفون ورقة  
ضبط ببيان نوع واسباب القباحة ومحل وزمان وقوعها ودلائلها واماراتها  
ويجرون المعاملات المذكورة ادى الاقتضاء بحق الجرائم المتعلقة بوظائف  
مما فلي الاحراش والقرى لدى الحاجة

( ٢ ) ان ماموري التفتيش الموجودين في الاقضية المنقسمين على  
دوائر ضابطة متعددة بحرون وظائف ضابطة العدلية بحق القباحات  
الواقعة في داخل اقصيتهم ولا يتخذون وقوع القباحة في داخل دائرتهم  
الخاصة وسبلة مائعة

( ١٣ ) اذا كان احد ماموري التفتيش غير موجود في موقع ماموريتهم  
بناء على عذر مقبول يجري ماموريتهم مامور تفتيش دائرة الضابطة الواقعة  
في جواره وهو لا يؤخر اشغال دائرته بدعوى عدم وجود دائرة قريبة  
من دائرة المامور المعذور وان المذرة ليست بمقبولة ولا ثابتة

( ١٤ ) ان وظائف ماموري تفتيش القضاء او الناحية في المدة التي  
يكون لهم مانع شرعي عن تعاطيها ترجع الى قائمقام او مدير ذاك القضاء  
وتلك الناحية

( ١٥ ) ان قائمقام القضاء ومديري الناحية مجبورون بتسليم الاوراق  
والسندات المتعلقة بالقباحة الى المامور القائم بوظيفة الادعاء العمومي في

محكمة القضاء الابتدائية التي ترى الدعوى الى حد ١٠ يوماً اعتباراً من تاريخ اجراء التحريات

### الفصل الثالث

بم يتعلق بحرس القرية والاحراش

(١٦) ان حرس القرية والاحراش يتحرون الفبايح والنجس الواقعة في اراضي والاحراش الواقعة داخل الدائرة المأمورية بحراستها وينظّمون ورقة ضبط بكيفية واسباب الجرائم الواقعة وبيان الزمان والمكان والدلائل والامارات ويظهرون الاموال المفصولة ويوقفونها ويحرسونها . لكن لا يدخلون البيت والدكان والمعمل وسائر الابنية والاماكن المحاطة بالجدران ما لم يحضر احد من المختارين او من اعضاء مجلس الشيوخ ويمضون ورقة الضبط او يخطونها من الحاضرين ايضاً ويوقفون الاشخاص الذين يقبضون عليهم باثناء اجراء جنحة او قباحة تستلزم الحبس او جزاء فوق ذلك والذين يقبضون عليهم بناء على ولولة الناس بسلمونهم الى مجلس الشيوخ او القائم مقام او المدير ويطلبون المعاونة اللازمة من كل من المدير والقائم مقام المجهورين بمعاونتهم

(١٧) بما ان حرس القرى والاحراش من مأموري ضابطة العدلية يكونون تحت نظارة المدعي العمومي في محكمة القضاء الابتدائية بدون احداث خال قطعاً بتعلقهم بأمرهم من جهة الملكية

(١٨) ان اوراق الضبط التي ينظمها حرس الاحراش المربوطة بالدولة او بصنف من الاهالي او بجهة خيرية مجتورون باعظامها لمأموري الحكومة الذين هم اقرب اليهم في المادة التي تعينها المادة (١٥) وذلك اذا لم يوجد مأموروا حراش وهؤلاء ايضاً يرسلونها الى مدعي محكمة البداية في ظرف ذلك الاسوع

(١٩) ان مأموري الاحراش يحجبون الاشخاص المظنون بهم او

المستولين بالمال الى محكمة القضاء الابتدائية

## الفصل الرابع

﴿ يتعلق بالمدعين العموميين ﴾

### القسم الاول

﴿ في بيان وظائف المدعين العموميين وبعاريتهم من ضابطة العدلية ﴾

( ٢٠ ) ان المدعين العموميين مأمورون بتنفيذ وتحقيق الجرائم كافة

التي بدرجة المخنقة والجناية و باقامة الدعوى على مرتكبيها

( ٢١ ) ان المدعين العموميين الموجودين في المحل الذي وقعت

فيه الجناية او المخنقة والماكان المقيم فيه المظنون به اوالموضع الموقوف فيه م

مأمورون سوية بايفاء الوظائف المبينة في المادة السابقة

( ٢٢ ) ان الوظائف المارياتما تجري في الاحوال المدرجة في

المادة ( ٥ و ٦ و ٧ ) كوقوع جناية ومخنقة في خارج البلاد العثمانية من

طرف مدعي عمومي محل اقامة المظنون به الاصابي اوالمحل الذي قبض فيه

عليه او مقامه الاخير

( ٢٣ ) يحق للمدعين العموميين ولسائر مأموري ضابطة العدلية

طلب واستصحاب قوة مسلحة بالذات في اثناء اجراء مأموريتهم

( ٢٤ ) اذا حصل مانع للمدعي العمومي يقوم بمخطته احد الاعضاء

او المميزين الذي يعينه الرئيس ( ١ ) بامر المحكمة وهذا العضو الذي

يعين مؤقتاً بمأمورية المدعي العمومي ليس له صلاحية باجراء صفة العضوية

١ . حيث ان مأموري الامور التحريرية في المحاكم النظامية ما عدا

محكمة التمييز هم عبارة عن الباش كاتب وكاتب الضابطة ولا يوجد من

المميزين بحسب قانون تشكيلات المحاكم فعلى الغالب بتوكل عن المدعي

العمومي اعضاء المحكمة المأمورون لديها والباش كاتب او العضو الملازم



بما هو مأمور به

( ٢٥ ) ان المدعين العموميين يبلغون ويصدرون القرارات  
لصادرة من دائرة الاستئناف توفيقاً للاصول والفوائد المحررة في فصل  
للمستئنافين

### القسم الثاني

﴿ في كيفية اجراء وظائف المدعين العموميين ﴾

( ٢٦ ) كل من مأموري الدولة اذا اطلع باثناء ماموريته على وقوع  
جناية او جنابة فمجبور ان يخبر الكيفية في الحال الى المدعي العمومي الكائن  
في المحكمة التي وقعت الجريمة او الجنابة داخل دائرتها او الذي يمكن القبض  
على المظنون به ضمن دائرتها ويكون ذلك الاخبار مصحوباً بمعلوماته  
المتحصلة بشأنها وارسال ورقة الضبط وسائر الاوراق

( ٢٧ ) كل من يشاهد سواقفاً على الامنية العمومية او نفس ومال  
افراد الاهالي فمجبور ان يخبر بالكيفية مدعي عمومي المحل الواقعة فيه الجريمة  
او الجنابة او المحل الذي يمكن انهاء القبض فيه على المتهم

( ٢٨ ) ان الاخبارات تكتب من طرف المخبرين او وكلائهم  
المختصين او المدعين العموميين عند وقوع الطلب وكل صحيفة منها  
تفنى من جانب المدعي العمومي والمخبر او وكيله . واذا لم يعرف المخبر او  
وكيله الكتابة او لم يشا ان يمضي فيدرج ويصرح ذلك في الاخبار والوكالة  
تربط دائماً بالاخبار ويسوغ للمخبر اخذ صورة من اخباره

( ٢٩ ) انه بحال وقوع الجرم المشهود اذا كان يستوجب المجازاة  
الترهيبية يتوجه المدعي العمومي حالاً الى محل وقوع الجنابة ويضبط ذات  
الواقعة وصور وقوعها واحوالها الموقعية وباخذ افادات الذين وجدوا  
بإثناء الواقعة او الذين يمكنهم اعطاء معلومات بشأنها وهو وان كان  
يعرف المستنطق عن توجهه لكن ليس بمجبور لانتظاره كما ذكر في هذا

## الفصل

( ٣٠ ) على المدعي العمومي ان يستغضر في حال ضبط الافادات بالامور السالف ذكرها في المادة السابقة الاقارب والجيران والخدمة الذين يكونون مقندين على اعطاء معلومات بخصوص الواقعة وان يطلب توقيهم على افادتهم الواقعة وعلى الطرفين ان يوقعا على الافادات المضبوطة بموجب هذه المادة والمادة السابقة وعند وجود استنكاف منها يصرح بالكيفية في اوراقها

( ٣١ ) يسوغ المدعي العمومي ان يمنع كل من كان حاضراً في المحل او المنزل الواقع فيه الجرم عن الخروج الى الخارج او عن الابتعاد الى ان تتم ورقة الضبط والذين يخالفون هذا المنع يوقفون لدى القبض عليهم ويحكم من قبل المستنطق على الشخص الذي ارتكب الفحاحة اذا كان موجوداً او لم يوجد بعد الجلب والاستنطاق بمجازاته القانونية بناء على طلب المدعي العمومي ويجرى الحكم الواقع بدون ان تمس الحاجة لمعاملة او تمهل او اعتراض او استئناف ولا يتجاوز الجزاء الذي يحكم به في مثل هذه الاحوال الحبس ثلاثة ايام او ليرتين عثمانيتين

( ٣٢ ) ان المدعي العمومي يضبط الاسلحة وسائر الاشياء التي يتبين استعمالها في ارتكاب الجرم او اعدادها لذلك وسائر الاشياء التي ترى من اثار الجرم او تكون مداراً لاثبات الحقيقة ويرى الاشياء المضبوطة للمظنون بوطالبائة الايضاحات عنها ويطلب منها امضاء ورقة الضبط اذا استنكف عن ذلك يصرح بالكيفية فيها

( ٣٣ ) اذا تبين وجود اوراق واشياء عند المظنون به يمكن ان تكون مداراً لاثبات الجرم بمقتضى ما هيته فيتوجه المدعي العمومي في الحال الى محل اقامته لا جل فحصها

( ٣٤ ) اذا كان في محل المظنون به اوراق واشياء تؤيد ثبوت تهمة

او براءة ذمته بضبطها وينظم ورقة ضبط بها

( ٢٥ ) ان الاشياء المضبوطة تربط ويختتم عليها واذا لم يمكن الكتابة عليها توضع ضمن محفظة او كيس ويربط ويختتم عليه بختم المدعي العمومي ( ٢٦ ) تجري المعاملات الموضحة في المواد السابقة بحضور المظنون به اذا قبض عليه واذا لم يقبل الحضور او لم يمكن ذلك تجري بمواجهة الوكيل الذي يعينه وتقدم لاجل تصديقها والامضاء عليها لدى الحاجة واذا امتنع فنصرح الكيفية في ورقة الضبط

( ٢٧ ) عندما يقع جرم مشهود يستلزم المجازاة الترهيبية فالمدعي العمومي يوقف الاشخاص المتبين ارتكابهم للجرم بالامارات القوية اذا كانوا حاضرين والا فيؤمر باحضارهم ويقال للورقة المتضمنة هذا الامر مذكرة احضار ولا يكون الاخبار سبباً كافياً لارسال الاحضارية الى الذين لهم محل اقامة والمدعي العمومي يستنطق المظنون به المجاوب حالاً

( ٢٨ ) ان الجرم المشهود هو الذي يدعى باجرائه او تم اجراؤه وتعلق به الجرائم التي يقبض على مرتكبيها بمجرد ولواة الناس او عند ارتكاب الجرم مع اشياء واسلحة وادوات واوراق تؤيد انه فاعلة او شريك به

( ٢٩ ) ان اوراق الضبط التي ينظمها المدعون العموميون بموجب المواد السابقة تنظم بحضور مامور تنفيذ القضاء الواقع فيه الجرم او قائم مقامه او مديره او شخصين لها محيل اقامة في ذاك القضاء ونمضي من طرف الموجود من هؤلاء . واذا لم يكن نذارك شهود في الحال فالمدعي العمومي ماذون بتنظيمها دون وجود شهود ويمضي كل صحيفة من الورقة المذكورة المدعي العمومي والاشخاص الحاضرون في موقع التحقيق واذا استغفروا من ذلك او لم يمكنهم فحصر الكيفية في ورقة الضبط

( ٤٠ ) اذا احتاج المدعي العمومي الى معرفة ماهية واحوال جثة او جنابة تتعلق بفن او صنعة يستصحب من اربابها واحداً او اثنين

( ٤١ ) لدى قتل شخص او وفاة احد باسباب مجهولة ومشتبهة يستصعب المدعي العمومي واحداً او اثنين من الاطباء والجراحين فينظمون تقريراً بحالة الوفاة واسباب الموت والاشخاص الذين يستجلبون في الاحوال المذكورة في المادة السابقة وهذه المادة يحلفون ميميناً بحضور المدعي العمومي بان ينظموا تقاريرهم ويوضحوا مطالباتهم بدون غرض وبوجه الصحة

( ٤٢ ) على المدعي ان يرسل ورقة الضبط المنظمة بموجب المواد السابقة مع سائر الاوراق والاشياء المضبوطة الى المستنطق بدون تاخير وذاك يجري المعاملات اللازمة كما هو موضح في وضعها الخصوصي ويؤخذ المظنون به تحت نظارة الضابطة ليتمكن جلبه حين الطلب

( ٤٣ ) لصاحب الدار الواقع فيها الجرم ولو كان من غير الجرائم المشهودة ان يراجع المدعي العمومي باجراء الوظائف المعهودة اليه بخصوص الجرائم المشهودة

( ٤٤ ) اذا اطلع المدعي العمومي في خارج الاحوال المذكورة في مادتي ( ٢٩ و ٤٣ ) على وقوع جنحة او جناية في داخل دائرة مأموريته بطريق الاخبار او بصورة اخرى او وقف على وجود الشخص المظنون به بفعل الجنحة والجناية في داخل صلاحته يامر احد المستنطقين باجراء التحقيقات كما حرر في فصلهم المخصوص وبالتوجه الى محل الجريمة بالذات عند الايجاب وتنظيم اوراق الضبط المقتضاة

### الفصل الخامس

\* في بيان مأموري ضابطة العدلية المعاوين للمدعي العمومي \*

( ٤٥ ) ان الفائتمامين والمديرين وروساء مجالس الشيوخ وضباط الضبطية ومأموري التنشيش مجبورون بقبول الاخبارات المتعلقة بالجرائم الواقعة داخل مأموريتهم

( ٤٦ ) ان المأمورين الذين ذكروا في المادة السابقة ينظمون

ورقة الضبط و يسمعون افادات الشهود في حالة الجرم المشهود  
او طلباً من طرف صاحب البيت ويجرون التحقيقات والزيارات وسائر  
المعاونات التي هي من جملة وظائف المدعي العمومي تطبيقاً للصور والقواعد  
المحررة في فصل المدعي العمومي

( ٤٧ ) اذا اجتمع كل من المدعي العمومي والمأمورين الماربيانهم  
اعلاه في موقع التحقيق فالمدعي العمومي يجري المعاملات العائدة الى ضابطة  
العدلية لكن اذا اتى احد قبلة وباشر العمل فالمدعي العمومي يلزم اتمامها  
او يحيلها الى المأمور المباشر

( ٤٨ ) ان المأمورين الموما اليهم يرسلون الاخبار واوراق الضبط  
التي ينظمونها في الاحوال الماذونين بها الى المدعي العمومي بلا تاخير وهو  
ايضاً من بعد فحصها يحيلها الى المستنطق لاجراء المقتضى

( ٤٩ ) اذا اخبر مأمور و ضابطة العدلية بوقوع جنحة او جنابة  
ليس من مأموريتهم تخفيتم راساً فيرسلون اخباراً الى المدعي العمومي حالاً  
وهو يبحث بها الى المستنطق مصعوبة بادعاء مخصوص منه

## الفصل السادس

بحق الاستئناف

القسم الاول

• يتضمن تعيين المستنطقين

( ٥٠ ) ينصب في كل قضاء مستنطق بموجب ارادة سنية شاهانية  
يقوم مدة ثلاث سنوات بمأموريتهم ويجوز اطالتهما عند ختامها

( ٥١ ) يسوغ تعيين المستنطق من اعضاء المحاكم الابتدائية  
وتعيين العضو من المحكمة لاجل ايفاء الوظيفة مع المستنطق الاصلي بصورة  
مؤقتة عند اللزوم يكون من طرف رئيسه

( ٥٢ ) ان المستنطقين هم تحت نظارة مدعي عمومي الاستئناف من



جهة وظائف مأمورينهم بضابطة العداية

( ٥٣ ) اذا كان في محل ما مستنطق واحد وغاب عن مأمورين  
لمرض او لسبب اخر ينتخب الرئيس ويعين عضواً من المحكمة الابتدائية في  
مأمورين

## القسم الثاني

في بيان وظائف المستنطقين

### المادة الاولى

يشمل بالجرائم المشهودة

( ٥٤ ) يمكن ان يجري المستنطقون كل المعاملات التي هي من  
وظائف المدعي العمومي عند وقوع الجرائم المشهودة رأساً توفيقاً للاصول  
والقواعد المعينة في باب المدعين العموميين ومعاونيهم وهم ماذنون بان  
يطلبوا حضور المدعي العمومي كي لا يتاخر المعاملات المذكورة  
( ٥٥ ) اذا نين وقوع الجرم المشهود قبلاً واعطيت اوراقه للمستنطق  
من طرف المدعي العمومي فالمستنطق مأمور بان يبادر الى تحقيق المعاملات  
الجارية حالاً وله ان يباشر التحقيقات مجدداً اذا اعتبر ان المعاملات  
الواقعة بجملتها او بعضها ناقصة

## المادة الثانية

\* في المعاملات التحقيقية وهي الاحوال التي تمكن من اظهار الجسمة \*

\* او الجناية المأمور المستنطق بتحقيقها \*

### الفقرة الاولى

\* احكام عمومية \*

( ٥٦ ) ان المستنطقين يبلغون المدعي العمومي كامل المعاملات

التي يجرونها في ما عدا الاحوال المخصوصة بالجرائم المشهودة بها يتعلق  
 تحقيق وتوقيف جرم ما دون ان يتوجهوا الى محل الجرم هذا ولئن كان  
 بحق للمدعي العمومي في كل وقت باثناء التحقيقات ومتى شاء ان يطلب  
 بيان المعاملات المذكورة لكنه مجبور باعادة الاوراق في مدة ٢٤ ساعة  
 اما المستنطقون فمأذونون باعطاء مذكرة احضار او توقيف موقت عند  
 لايجاب قبل وقوع طلب من المدعي العمومي  
 ( ٥٧ ) اذا توجه المستنطق بالذات الى موقع الجرم فيكون المدعي  
 العمومي وكاتب الضبط معاً

### الفقرة الثانية

#### ١٠٠ تتعلق بالشكوى

( ٥٨ ) ان الاشخاص الذين يعدون انفسهم متضررين من جرم  
 جنابة او جفعة بحق لهم قيام الدعوى الشخصية بحضور مستنطق المحل الواقع  
 فيه الجرم او محل اقامة المظنون به او الذي يمكن ان يوجد فيه  
 ( ٥٩ ) ان المدعي العمومي يرسل الشكاوى المقدمة اليه مع الادعاء  
 من طرفه الى المستنطق ومعاونو ضابطة العدالة ايضاً يقدمون الشكاوى  
 المعطاة لهم للمدعين العموميين فيبعثونها ايضاً مع ادعائهم الى المستنطق  
 ولذلك بحق الشخص المعتمد عليه ان يعرض دعواه الى محكمة الجفعة  
 راساً بالصورة الاتي بيانها

( ٦٠ ) ان احكام المادة ( ٢٨ ) المتعلقة بالاخبار هي مرعية بحق  
 الشكاوى ايضاً

( ٦١ ) لا يعذر المشتكون اعتبار المدعين الشخصيين ما لم يبينوا اقامتهم  
 الدعوى الشخصية او طلب النصيبات باشتكائهم او بورقة مخصوصة يقدمونها  
 مؤخرًا . ويمكنهم رفع يدهم من الدعوى بمدة ٢٤ ساعة ولا تعود عليهم  
 مصاريف الدعوى من بعد تبليغهم فراغهم الا انه يبقى المظنون به بحق

الدعوى بالعطل والضرر عليهم

( ٦٢ ) يحق للمشتكى الادعاء بالحقوق الشخصية الى حين ختام المحاكمة وفي احوال الدعوى كافة لكن لا قبل نزعهم بعد ترتيب الحكم ولو كان يصدر اثناء الاربع والعشرين ساعة من حين اقامة الدعوى

( ٦٣ ) ان المدعي الشخصي الغير مقيم في القضاء الجارية فيه التحقيقات مجبور بانتخاب محل اقامة في ذلك القضاء وتقيده حسب الاصول عند كاتب المحكمة الابتدائية والا فلا يحق له الاعتراض من عدم وقوع التباينات اللازم ايصالها اليه قانونياً

( ٦٤ ) ان المستنطق الذي نصير مراجعته اذا لم يكن هو مستنطق المحل الواقع فيه الجرم او المقيم او الموجود فيه المظنون به يرسل بالشكوى الواقعة الى مستنطق المحل العائد اليه ذلك

( ٦٥ ) ان المستنطق العائد اليه الشكوى يانها الى المدعي العمومي لكي ينظر في اجاب الدعوى

### الفقرة الثالثة

بحق استماع الشهود

( ٦٦ ) يجاب المستنطق الاشخاص الذين اخبر من طرف اخبر او المشتكى الى المدعي العمومي او من طرف آخر بان لهم معلومية بالجرائم الواقعة وباحوالها وكيفياتها

( ٦٧ ) تجلب الشهود بمعرفة محضر او ضابطة بناء على طلب المدعي العمومي

( ٦٨ ) يصير استماع الشهود من طرف المستنطق كل على انفراد بحضور كاتب المحكمة بشرط ان لا يكون المظنون به حاضراً

( ٦٩ ) تبرز الشهود اوراق الجلب المرسلة اليهم قبل استشهادهم بدرجة ذلك في ورقة الضبط

( ٧٠ ) يخاف الشهود على بيان حقيقة الحال بدون نقصان ويسألون من طرف المستنطق عن اسمهم وشهرتهم وسنهم وصنعتهم ومحل اقامتهم وهل هم بخدمة الطرفين او من اقاربها ام لا وتدرج هذه السؤالات مع اجوبتها في ورقة الضبط

( ٧١ ) ان ورقة الاستنطاق بعد ان تنلى على الشهود وصادقون على محتوياتها بصبر اضاءها وختمها من المستنطق وكاتب المحكمة والشهود واذا لم يرد الشاهد ان يمضي او يختم او لم يمكن ذلك بصرح بالكيفية في الورقة المذكورة ويوقع على كل صحيفة من اوراق الاستنطاق والكاتب

( ٧٢ ) اذا لم تجر المعاملات الانف ذكرها في المواد الثلاث السابقة يوخذ من الكاتب ذهبان جزاء نقدياً ويسوغ استعمال صلاحية الاشتكاه على المحكام على المستنطق حين الايجاب

( ٧٣ ) من المنوع الحكم والعلاوات بين السطور في اوراق الاستنطاق ويازم ان تثبت العبارات المضروب عليها او المزيدة في حاشية الاوراق من طرف المستنطق والكاتب والشاهد وامضاؤها او ختمها واذا اجريت الحركة بعكس ذلك تجري المجازاة المحررة في المادة السابقة وتعتبر الاضافة بين السطور والعبارات المبطللة او المضافة على الحاشية ولم يصر تثمينها كانتها لم تكن

( ٧٤ ) يمكن استماع افادات الاولاد الذين دون الخمس عشرة سنة ذكورا واناثا بلا تخليف وبطريق المعلومات

( ٧٥ ) كل من يطلب لاجل الشهادة عليه ان يحضر لدى المستنطق ويجاوب على السؤال الذي يوجه اليه واذا لم يجاوب او لم يات فيه يمكن اجباره بان يحكم عليه المستنطق بناء على طلب المدعي العمومي بتغريمه جزاء نقدي لا يتجاوز الاربعة ذهبات عثمانية حكماً معجلاً غير قابل الاستئناف وغير محتاج لمعاملات اخرى . ويسوغ للمستنطق ان يامر

## بأحضاره لأجل الشهادة

(٧٦) أن الشاهد الذي حكم عليه بالجزاء التقدي في المرة الأولى كما تقدم في المادة السابقة إذا قدم عند جليده في المرة الثانية اعتذاراً مقبولة بسبب عدم مجيئه أولاً يعفى من الجزاء المذكور بناءً على طلب المدعي العمومي (٧٧) يعين المبلغ الواجب أدائه للشهود الذين يطلبون التضامينات من طرف المستنطق بموجب تعريفة

(٧٨) إذا تبين من شهادة الطبيب أو مأمور الصحة عدم إمكان الشهود على الحضور بسبب مرض فاذا كانوا مقيمين في نفس القضية الموجه فيها المستنطق يتوجه بالذات إلى بيوتهم وإذا كانوا مقيمين في قصة أخرى يحيل سماع شهادتهم إلى مختاري القرية والملة ويبحث إليهم بالتعليمات اللازمة بالمادة المطلوب إفادتهم بها

(٧٩) إذا كان الشهود قاطنين في خارج القضاء المقيم فيه المستنطق فله أن يطلب من مستنطق ذاك القضاء أن يتوجه إليهم ويسمع شهادتهم ويسوغ للمستنطق الواقع إليه الطلب المذكور أن يحيل سماع شهادات الذين ليسوا بمستوطنين في مركزه أو محله إلى مختاري محلهم أو قريتهم توفيقاً السابقة

(٨٠) أن المستنطق أو المختار الذي يسمع الشهادة بموجب المادتين (٧٨ و ٧٩) يرسل أوراق الاستنطاق مختومة مانوفة إلى مستنطق المحكمة التي شرعت في رؤية الكيفية

(٨١) إذا تبين لدى توجه المستنطق إلى محل الشاهد يقتضي المواد السابقة أنه ليس من سبب يمنعه عن الحضور تعطي مذكرة التوقيف الموقت بحق ذاك الشاهد وبحق الطبيب أو مأمور الصحة الذي أعطى الشهادة المسطورة في المادة (٧٨) ويحكم بالجزاء اللازم حيثئذ من طرف مستنطق المحل الموجود الشهود فيه على الوجه الموضح في المادة (٧٥) وذلك

بناء على ادعاء المدعي العمومي

### الفقرة الرابعة

في الاشياء المتعلقة بالبنات التحريرية ومدار ثبوت الجرم  
( ٨٢ ) للمستنطق التوجه والدخول الى بيت المظنون به للبحث  
عن الاوراق والسندات وجميع الاشياء التي تعد وسيلة لاثبات حقيقة الحال  
وذلك بطلب من المدعي العمومي او من تلقاء نفسه

( ٨٣ ) للمستنطق ان يتوجه الى سائر المحلات التي يظن بها اخفاء  
الاوراق والسندات التي سبق ذكرها في المادة السابقة ويجري البحث  
المدقق فيها

( ٨٤ ) يمكن للمستنطق ايضا اجراء المعاملات الماذون بها المدعي  
العمومي في حالة الجرم الشهودي بموجب المواد ( ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٣٥ و ٣٦ )  
( ٨٥ ) اذا كانت الاوراق والاشياء اللازمة للبحث فيما في خارج  
القضاء الموجود به المستنطق تحال المعاملات المدرجة في المواد السابقة الى  
المستنطق المقيم في المحل المأمول وجودها فيه

### الفصل السابع

في بيان مذكرة الجواب والاختصار والتوقيف الموقت وغير الموقت  
( ٨٦ ) ان المستنطق يكتب في المواد التي هي من قبيل الحماية او  
المنحة باعطاء مذكرة جاب بحق المظنون به واذا اقتضى توقيف بعد  
الاستنطاق يصدر المذكرة المتقضا لذلك . واذا لم يجب تعطى بحق مذكرة  
احضار

( ٨٧ ) يمكن اعطاء مذكرة الاحضار كذلك بحق الشاهد الذي لم  
يجب الدعوة توفيقا للمادة ( ٧٥ ) وبحكم بالجزاء النقدي المعين بالمادة  
المذكورة على حدة



( ٨ ) يستنطق الاشخاص الذين حضروا بذكره الجلب في الحال والذين حضروا بذكره الاحضار بطرف ٢٤ ساعة من المستنطق

( ٨٩ ) تعطى مذكرة التوقيف الموقت او غير الموقت بعد الاستنطاق او حال قرار المظنون به اذا كان الجرم يستوجب جزاء الحبس او ما فوقه ولا تعطى مذكرة التوقيف مالم يمنع المدعي العمومي ويمتد التوقيف الموقت الى نهاية ثلاثين يوماً وغير الموقت يمتد الى حين صدور الحكم من المحكمة ويمكن للمستنطق ان يسترجع امره بالتوقيف الموقت وغير الموقت عند طلب من المدعي العمومي اثبات التحقيقات ولو كانت الحركة الواقعة من اي نوع كان على انه يعطى التامينات بان يحضر المظنون به حين لزمه في المعاملات التحقيقية جميعها وان يمثل امام المحكمة لاجراء الحكم الذي يترتب عليه ولا يجوز الاعتراض على استرجاع امر التوقيف

( ٩٠ ) ان مذكرات الجلب والاحضار والتوقيف الموقت بمضيها المستنطق الذي اصدرها وبختها بختها الخاص بامور يورثه ويدرج فيها اسم المظنون به او اوصافه المميزة

( ٩١ ) يلزم تنظيم مذكرة التوقيف غير الموقت على الوجه المحرر في المادة السابقة مع ذكر الفعل الموجب لاعطائها وتصريح المادة القانونية المبينة انه من نوع الحماية او المصلحة

( ٩٢ ) بعد تبليغ وإبراز مذكرات الجلب والاحضار والتوقيف الموقت وغير الموقت بمعرفة المحضر او الضابطة الى المظنون به يعطى له صورتهما ايضاً وإذا كان موقفاً موقفاً تبرز اليه مذكرة التوقيف لوقت يعطى صورتهما ( ٩٣ ) ان مذكرات الجلب والاحضار والتوقيف الموقت وغير الموقت نافذة في كل جهة من المالك المحروسة وإذا كان المظنون به في خارج القضاء الكائن فيه المستنطق الذي اعطى تلك المذكرات يجلب الى حضور مختار النيابة او مامور التفتيش اذا كان المختار غائباً او الى حضور

ضابط الضابطة وهذا ليس بمقتدر على منع وتأخير اجرائها بل هو مجبور ان يوقع عليها تصديقاً لابرازها له

(٩٤) يجبر الشخص الذي لم يمثل لامر مذكرة الاحضار او يجسر على الفرار بعد ان يبين امثاله لها على الحضور وذلك بان يراجع المأمور الحامل المذكرة المذكورة القوة المسلحة التي باقرب مكان وهي مجبورة بتنفيذ احكامها

(٩٥) اذا لم يحضر المظنون بعد يومين اعتباراً من تاريخ مذكرة الاحضار وكان في محل خارج عن قضاء المستنطق الذي اصدر المذكرة والمحل المذكور يبعد عن مكان المستنطق ٥ ميريامترات يجوز ان لا يجبر طبعاً لاحكام هذه المذكرة المذكورة ولكن يعطى من طرف المدعي العمومي مذكرة توقيف مؤقت لكي يجلب لدى المدعي العمومي في القضاء الموجود فيه و يوضع في محل التوقيف اما اذا كان السبب بالبحث عنه هو كونه حاملاً لاشياء واوراقاً والآت بظن منها انه فاعل الجرم او شريك به فتجري احكام هذه المذكرة بحقه مهما مضى من تاريخها وفي اي محل كان

(٩٦) يخبر المدعي العمومي بالكيفية المأمور الذي اعطى مذكرة الاحضار بظرف ٢٤ ساعة من تاريخ اجراء مذكرة التوقيف التي يكون اصدارها بموجب المادة السابقة واذا نظمت ورقة الضبط يبالغها ايضاً

(٩٧) اذا كان المأمور الذي يعطى مذكرة الاحضار وياخذ ورقة الضبط هو غير المستنطق يبلغ كل الاوراق الموجودة بيده للمستنطق المحلي بظرف ٢٤ ساعة ايضاً وذلك يجري العمل بموجب احكام المادة (٨٥)

(٩٨) ان المستنطق الذي اجري التحقيقات راساً او احواله بموجب المادة (٨٥) يبحث بالاوراق والاشياء الموجودة المتعلقة بالجرم الواقع مخنومة ويبلغ المعلومات التي اكتسبها لمستنطق المحل الذي قبض على المظنون بوفية لاجل اجراء استنطاقه ثم تصدر اعادتها جميعها مع اوراق الاستنطاق

الى المستنطق الذي بدا باجراء التحقيقات

( ٩٩ ) اذا اعطى المستنطق الذي باشر المعاملة مذكرة التوقيف

غير الموقت يمكنه ان يحررها نقل المظنون به الى المحل الذي جرت فيه

التحقيقات واذا لم يحرر ذلك يبقى في توقيف النضاء الذي القي عليه القبض

فيه الى حين اعطاء قرار من المستنطق بحسب احكام المواد ( ١٢١ و ١٢٢ و

١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١١٧ و ١٢٨ )

( ١٠٠ ) اذا لم يوجد الشخص الذي يعطى بحقه مذكرة الاحضار

يصير ابراز المذكرة في المحل الساكن فيه اذا كان مركز قضاء للمقام وللهدير

اذا كان ناحية وفي القرية الى مغارها او مامور التفيش الموجود بها او في

جوارها او الى ضابطة الصابطة ويوقع عليها الذي تبرز اليه تصديقا

لاراءتها له

( ١٠١ ) كل فرد من ماموري الحكومة والاشخاص مجبور ان يقبض

على المرتكب وياتي به امام المدعي العمومي في حالة الجرم الشهودي او الذي

يصير تعقيب بناء على صراخ الناس او يوجد في حالة من الجرائم المشهورة

اذا كان الفعل الواقع من الافعال التي توجب المجازاة الترهيبية بدون حاجة

لاعطاء مذكرة الاحضار

( ١٠٢ ) لدى ابراز مذكرة التوقيف يؤخذ المظنون به الى توقيف

محكمة البداية ويعطى مديره سنداً مشعراً يشايعه الى المحضر او احد الضابطة

الحامل المذكرة المذكورة

( ١٠٣ ) يستصحب المامور المكلف باجراء مذكرة التوقيف غير

الموقت قوة مسلحة لمسك المظنون به وتؤخذ الاتفا من الموقع الاقرب من

محل اجراء المذكرة المذكورة وضابط الموقع مجبور للحركة بموجب احكامها

( ١٠٤ ) اذا لم يقبض على المظنون به يصير تبليغ مذكرة التوقيف

غير الموقت الى مسكنه الاخير ويحرر ورقة ضبط تتضمن كيفية البحث

( ١٥ ) يبعث بالشخص المسوك بموجب مذكرة التوقيف الموقت الى محل التوقيف المعين في المذكرة بلا تاخير

( ١٠٦ ) ان المأمور بأجراء هذه المذكرة بعد تسليم المظنون به للتوقيف واخذ سنداً بموجب المادة ( ١٠٢ ) يقدم الاوراق المتعلقة بقضو الى قلم المحكمة الابتدائية وباخذ علماً وخبراً ويبرز العلم والخبر المذكور بظرف ٢٤ ساعة ويضع المستنطق عليه اشارة (كورلمشدر) اي شوهده مع التاريخ والامضاء

( ١٠٧ ) اذالم تجر المعاملات المعينة بخصوص مذكرات الجلب والاحضار والتوقيف الموقت وغير الموقت بوخذ من كاتب المحكمة جزاء نقدياً لا ينقص عن ذهبيت وتجرى التنبيهات بحق المستنطق والمدعي العمومي لدى الايجاب ويمكن استعمال صلاحية التشكي على المحكام بحفظها ايضاً

## الفصل الثامن

في بيان تخلية السبيل الموقت والكفالة

( ١٠٨ ) يمكن للمستنطق ان يامر بتخلية سبيل المظنون به مؤقتاً في كل نوع من المواد عند وقوع استدعاء منه تعهداً بالحضور متى طلب لكي يكون في كل المعاملات التعينية موجوداً لاجراء الحكم الذي يترتب بحقه بعد استماع المدعي العمومي . ولما الجرائم التي هي من نوع البجعة فاذا كانت درجة مجازاتها النهائية تستحق الحبس دون السنتين وكان المظنون به ذا محل اقامة تصبح تخلية سبيله مؤقتاً بعد استنطاقه بخمسة ايام ولكن لا تشمل هذه المادة المحكوم عليهم سابقاً بجناية او بالحبس مدة تزيد عن سنة ( ١ )

١ . وردت تعديلات عليه بتاريخ سلخ محرم سنة ١٢٧٠ بحق هذه المادة مندرجة باخر هذا الكتاب

( ١٠٩ ) يجوز تخليه سبيل المظنون به باعطاء كفالة مالية تؤمنها للمادة ( ١١٥ ) في الاحوال التي لا يلزم اطلاقها بها بحق . وهذه الكفالة تتضمن . اولاً حضور المظنون به في كل المعاملات التحقيقية وعند اجرا الحكم الذي يترتب عليه . ثانياً دفع المصاريف المتعلقة بالمدعي العمومي باول الامر والواقعة من المدعي الشخصي بالدرجة الثانية والجزاء النقدي المتوجع عليه بالدرجة الثالثة . وبمعين بامر تخليه السبيل بمقدار كل من قدم الكفالة المذكورة .

( ١١٠ ) اذا اراد المستنطق لزوماً بعد تخليه سبيل المظنون لاسباب متعددة يجوز له اعطاء مذكرة الاحضار او التوقيف الموقت او غير الموقت لكن اذا كان قد اعطي قرار من جانب الدائرة الاتهامية بتخليه سبيله موقتاً وتعديلاً الامر المستنطق ان يعطي مذكرة جديدة ما لم تامر المحكمة بفسخ القرار السابق بناء على ادعاء المدعي العمومي

( ١١١ ) للمظنون به ان يستدعي في كل وقت من ظروف التفتيش والمحاكمة تخليه سبيله موقتاً ويعطي استدعاء للمحكمة التي تنظر في رد الدعوى واذا اراد المحكوم عليه استدعاء تخليه سبيله فليراجع المحكمة التي حكمت بمحبسه كي يكون له صلاحية باستدعاء نفرض الحكم بموجب المادة ( ٢٢٧ )

( ١١٢ ) انه وان كان يعطى القرار في كل الاحوال المدرجة في المادة السابقة بعد ان يستمع المدعي العمومي بناء على استدعاء المظنون او المتهم او المحكوم عليه الا انه بحق لكل منهم ان يقدم مطالبات تحريراً تايد الاستدعاء

( ١١٣ ) يبلغ استدعاء تخليه السبيل موقتاً لذات المدعي الشخص او الممثل اقامته الموقت وهو يعلم مطالباته تحريرياً بطرف اربع وعشرين ساعة اعتباراً من تبليغ الاستدعاء المذكور اليه

( ١١٤ ) يجوز الاعتراض أو الاستئناف على استدعاء تغطية السبيل  
تأ بطرف أربع وعشرين ساعة وتبتدىء هذه المدة إذا كان  
تراض أو الاستئناف على المدعي العمومي من تاريخ امر المستنطق أو  
ثم المحكمة وإذا كان على المظنون بـ أو المتهم أو المحكوم عليه أو  
عـي الشخصي تعتبر من يوم تبليغ ذاك الأمر أو الحكم ويقيد في الدفتر  
نصوص الذي يوجد في قلم المحكمة وللمدعي العمومي صلاحية  
اعتراض اتباعاً لما تعين الفقرة الثالثة من المادة ( ١٢١ ) من المدة  
لكيفيات

( ١١٥ ) إذا كانت تغطية سبيل المظنون بـ أو المتهم أو المحكوم  
بـ مؤقتاً تؤخذ الكفالة المالية من طرف الموما البر وبعين مقدارها  
جانب المستنطق أو المحكمة بالنظر إلى نوع المادة ويجوز قبل كفالة  
شخص التعهدين بإجابة المظنون بـ أو المتهم أو المحكوم عليه لدعوة  
محكمة ودفع المبلغ المعين إذا امتنع بعد أن يتبين اقتدارهم على إيفاء  
لـ التعهد (١)

( ١١٦ ) يصير تسليم مبلغ الكفالة النقدية إلى صندوق المال ويجري  
لـدي الصومي أمر تغطية السبيل مؤقتاً بناء على إبراز علم وخبر الصندوق  
إما إذا قبلت كفالة شخص آخر فتصير تغطية سبيل المظنون بـ بعد إبراز  
رقعة التعهد إلى حكم المحكمة والشخص الذي يطلق سبيله مؤقتاً بكفالة أو  
غير كفالة مجبور أن يمين أنه محل إقامة بعد تسليم السند إلى قلم المحكمة  
( ١١٧ ) بحضور المكفول كل المعاملات التحقيقية وإذا أتى لأجل  
جـراء الحكم الواقع تكون قيمة الكفالة قد انتهت وإذا لم يحضر في إحدى

١ . جاء في التحريرات الواردة بحق المادة ( ١٠٨ ) المارة الذكر  
أن لنظني المتهم والمحكوم عليه المدرجتين في هذه المادة قد ذكرنا سهواً وأن  
خـلا السبيل فيحصر في المنحة والقباحة



المعاملات التخفوية بلا عذر مقبول او امتنع عن المجي الى المحكمة لاجل اجراء الحكم يعود القسم الاول من قيمة الكفالة الى الخزينة على انه اذا تحقق تبرئة ذمة اشخص المربوط بالكفالة او عدم مسئولته بالمجازاة القانونية او صار منع محاكمته تامر المحكمة باعادة هذا القسم في نفس اعلامها

( ١١٨ ) بصير اعادة القسم الثاني من قيمة الكفالة عند تبرئة ذمة الشخص المربوط بها او اذا تقررت عدم مسئولته او صار منع محاكمته واما اذا حكم عليه فيرد اليه المبلغ الباقي من اصلها بعد تسوية مصاريف الدعوى والجزاء النقدي تطبيقاً للقاعدة المعينة في المادة ( ١٠٩ )

( ١٢٩ ) ان المدعي العمومي بامور بات يبرز الى صندوق المال ورقة التصديق الصادرة من قلم المحكمة يلزم اجراء حكم المادة ( ١١٧ ) اسناداً على الاوراق الرسمية مع خلاصة احكام اعلام المحكمة المتعاقبة بالفقرة الثانية من المادة ( ١١٨ ) وذلك راساً منه وبناء على طلب المدعي الشخصي وتحصل المبالغ المفتضى دفعها بمعرفة صندوق المال اذا كانت تسلم اليه ويمكن استعمال المهاملة الجبرية القانونية ايضاً عند الايجاب وبصير تقسيم المبالغ المسلمة قبلاً او المتحصلة بعد الى من يلزم اعطائها له قانونياً بمعرفة المحكمة وبدون تاخير

( ١٢٠ ) اذا دعي الشخص الذي اطلق سبيله بالكفالة موقناً ولم يضر بعطى بحقه من طرف المستنطق او المحكمة مذكرة توقيف موقت او غير موقت بحسب مقتضى الحال

( ١٢١ ) بوقف المتهم الذي اطلق سبيله موقناً عند صدور امر من المحكمة حالاً

## الفصل التاسع

في بيان القرارات التي يصدرها المستنطق بعد اكبال التحقيقات \*  
( ١٢٢ ) يبلغ المستنطق بمجرد اكبال المعاملات التحقيقية التحقيقات

الواقعة من المدعي العمومي وبين المدعي العمومي المواد التي سيخضع بها  
للمستنطق الى غاية ثلاثة ايام

( ١٢٣ ) اذا راي المستنطق ان الفعل الواقع ليس من نوع الجريمة  
ولا القباحة او لم يجد دليلاً وإمارته على ارتكاب المظنون به الفعل المسند اليه  
يعلم ذلك بقرار منع المحاكمة اي بنقض عدم وجود محل لها وإذا كان المظنون  
بـ مرقفاً قصير تخليه سبيله

( ١٢٤ ) اذا عد المستنطق الفعل المسند من نوع القبحه يرسل  
المظنون به الى محكمة القضاء الابتدائية وإذا كان موقفاً يخلى سبيله واحكام  
هذه المادة والمادة السابقة لا تجلب خلافاً في حقوق المدعي الشخصي والمدعي  
العمومي التي ستبين فيما يأتي

( ١٢٥ ) اذا عد الجرم الواقع من المواد المستلزمة المجازاة التأديبية  
يبحث المستنطق بالمظنون به الى المحاكمة وبالنقدير اذا استلزم الجرم  
الواقع جزاء الحبس وكان المظنون به موقفاً يبقى تحت التوقيف موقفاً

( ١٢٦ ) اذا كان الجرم لا يوجب جزاء الحبس يطلق سبيل المظنون  
به بشرط ان يحضر الى المحكمة الايجابية في اليوم الذي سيتعين

( ١٢٧ ) اذا فرض ان الدعوى احيلت الى المحكمة فيبحث المدعي  
العمومي باوراقها بعد ترتيبها ووضع اعدادها الى المحكمة المتعلق بها  
روية الدعوى بظرف ثنائي واربعين ساعة على الاكثر وإذا كانت من نوع

الجريمة يستدعي المظنون به الى المحكمة توفيقاً لقاعدة المهلة المدرجة في المادة  
( ١٦٨ ) لكي يحضر بظرف ثنائي واربعين ساعة اعتباراً من وقوع الاخبار

( ١٢٨ ) ان المستنطق اذا عد الجرم الواقع مستوجباً للمجازاة  
لترهيبية وكانت الاسنادات الواقعة كافية للاثبات يأمر بتبليغ اوراق

لتحقيقات وورقة الضبط المثبتة لذات الواقعة مع بوصلة في بيان الاشياء التي  
كون مداراً لثبوت الجناية من جانب المدعي العمومي الى مدعي المحكمة

المامورة برؤية الجناية بلا تاخير كما تقدم في فصله المخصوص لكي يجري ايجابها واما الاشياء التي هي مدار لثبوت الجناية فتبقى في المحكمة المنسوب اليها المستنطق بشرط ان لا يحصل خلل باحكام المادتين ( ٢١٠ و ٢٤٦ )

( ١٢٩ ) يجري حكم مذكرة التوقيف الموقت الصادرة بحق المظنون به في الاحوال المدرجة بالمادة السابقة الى ان يصدر قرار من المحكمة الابتدائية او الاستئنافية ويدرج في القرارات التي تعطى من طرف المستنطق والقرارات التي تحرر بذلك ادعاء المدعي العمومي واسم وشهرة المظنون به وسنه ومحل ولادته واقامته وصنعتة وخلاصة الفعل المسند اليه ومن اي جرم بعد وهل من دلائل كافية على الاسنادات الواقعة ام لا بموجب احكام المواد ( ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٨ )

( ١٢٠ ) للمدعي العمومي ان يعترض على القرارات الصادرة من طرف المستنطق في كل حال ويحق للمدعي الشخصي ايضا ان يعترض على القرارات الصادرة في الاحوال التي تذكرها المواد ( ١٠٩ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٦ و ٤٢١ ) التي تمس بحقوق الشخصية على الاطلاق . واما المظنون به فيمكنه الاعتراض على القرارات الماعطاة بموجب المادة ( ١٠٩ ) وعند وقوع الحالة المبينة في المادة ( ٤٢١ ) فقط ويلزم اعطاء الاعتراض بظرف ٢٤ ساعة ونجري مدة الاعتراض اذا كانت على المدعي العمومي من تاريخ القرار وعلى المدعي الشخصي او بحق المظنون به غير الموقف من حين تبليغها الى محل اقامتها واما اذا كانت صادرة على المظنون به الموقف فتعتبر من حين ابراز القرار اليه من جانب كاتب المحكمة المنتخب موقفاً في مركزها . ويلزم تبليغ و ابراز القرار بظرف ٢٤ ساعة من تاريخها ونعطي للمحكمة المامورة برؤية الخباياات ويبادر برؤية المادة تقدماً على سائر المصالح ونرسل الاوراق المتعلقة بالاعتراض الى محكمةها توفيقاً للمادة ( ١٢٨ ) ويبقى المظنون به الموقف محبوساً الى حين صدور قرار بحق

الاعتراض وانقضاء مدة الاعتراض ويختص حق الاعتراض بالمدعي العمومي الموجود في محكمة اللواء الابتدائية او المحكمة الاستئنافية ويجب ان يبين كونه اعترض بمدة عشرة ايام من تاريخ قرار المستنطق ويجري مع هذه الجملة احكام القرار المختص بتولية سبيل المظنون بـ بصورة مؤقتة ( ١ )  
 ( ١٢١ ) ان المدعي الشخصي الذي اعترض ولم يظهر محققاً بحكم عليه يدفع التضمينات للمظنون بـ

## الكتاب الثاني

\*( في المحاكمات )

### الباب الاول

\*( في المحاكم التي ترى الدعاوى المتعلقة بالقباحة والمحنة )

### الفصل الاول

\*( في المحاكم التي ترى دعوى القباحة )

( ١٢٢ ) للمحاكم الاقضية الابتدائية ان تحكم حكماً قطعياً بدعوى

القباحة على ما تبين في كتاب نظام تشكيلات المحاكم . واما في دعاوى

١ . وردت تحريرات عليه من نظارة العدلية الجلية مؤرخة في

سليخ محرم سنة ١٢٩٧ حاوية شرح وتفصيل هذه المادة وقد تبين منها ان

مهلة العشرة ايام المعينة للاعتراض كما في اواخر المادة المذكورة هي بحسب

القرارات التي تعطى في الاقضية ( غير راس اللواء ) ولم يعترض عليها في

محلها فقد يبقى حق الاعتراض محفوظاً لوكيل المدعي العمومي الكائن في

اللواء مدة عشرة ايام واذا لم يعترض عليها فيكون حق الاعتراض عليها

للمدعي العمومي الكائن في الولاية

الجمعية فتحكم حكماً ابتدائياً على شرط ان يكون قابلاً للاستئناف  
( ١٢٢ ) لحاكم الاقضية الابتدائية ان ترى وتنقل القضايا الالوية  
وهي . اولاً . الجرائم التي تقع داخل القضاء من قبيل الافعال المعتبرة  
درجتها في المادة السابقة . ثانياً . دعاوى التصفيات كافة المنولدة من  
دعاوى الجرائم الماذون المحكمة رؤيتها والحكم بها ليس الا

### الفقرة الاولى

#### صورة روية دعوى القباحة

( ١٢٤ ) اذا لم يكن في محاكم القضاء الابتدائية معاون مدعي  
عمومي مخصوص فيقوم مقامه في اتمام وظيفته مامور التفتيش واذا لم يكن  
هذا ايضاً فيقوم بذلك ضابط الضبطية واذا تعدد مامور التفتيش فينتخب  
معاون المدعي العمومي الكائن لدى محكمة اللواء الابتدائية ويعين منهم  
من يتولى القيام بوظيفته المذكورة

( ١٢٥ ) تنظم اوراق الجلب الصادرة من اجل القباحة بناء على  
طلب المامور الذي يباشر وظيفة المدعي العمومي او على استدعاء المدعي  
الشخصي ويصدر تبليغها بواسطة محضر المحكمة الى المظنون به والمسئول بالمال  
ويترك لكل منها صورة منها

( ١٢٦ ) لا تحرور ورقة الجلب لمدة تنقص عن الاربع وعشرين ساعة  
مع اضافة يومين لكل مبريامتر واذا وقع عكس ذلك فيكون الجلب  
والحكم الصادر غياباً منتقضاً الا ان دعوى المتفوضية يجب ان تبين في  
اول مرافعة قبل كل نوع من الاعتراض والمدافعة ولكن في الاحوال المبرمة  
يمكن تقليل المدة المذكورة المعينة للجلب حتى انه بموجب البوصلة الصادرة  
من لدن الرئيس يمكن استحضار الطرفين في الساعة المعينة من اليوم نفسه

( ١٢٧ ) للطرفين الخيار في الحضور الى المحكمة بناء على تبليغها

خبراً عادياً بدون لزوم الى ورقة الجلب

( ١٣٨ ) تقدّر المحكمة القضاء الابتدائية قبل يوم المرافعة مقدار الضرر الواقع بناء على ادعاء المدعي العمومي او المدعي الشخصي وتنظم ورقة الضبط وتجرى جميع معاملاتها المعجلة

( ١٣٩ ) اذا لم يحضر ذاك الذي يدعى الى المحكمة في الوقت المعين في ورقة الجلب تجرى محاكمته على الوجه الغيابي

( ١٤٠ ) اذا لم يحضر المحكوم عليه غيباً الى المحكمة في الزمن المعين بالمادة الالية فلا يقبل اعتراضه على اجراء الاعلام الصادر عليه الا ان صلاحية استئناف الدعوى وتميزها تتبع الاحكام المخصوصة الاتي بيانها

( ١٤١ ) ان الاعتراض الذي يرد على الاعلام الصادر غيباً يمكن تعليقه جواباً في ذيل ورقة التبليغ او انة يذكر بورقة مخصوصة في مدة ثلاثة ايام من تاريخ ورقة التبليغ مع اضافة يومين لمسافة كل ميريامتر ويتضمن الاعتراض الجلب الى المحكمة اي ان المعارض عند وقوع اعتراضه بعد مدعوا الى المحكمة . ثم على المعارض ان يحضر في اول مجلس ينعقد للمرافعة بعد انقضاء المدة المعينة للجلب واذا لم يحضر فيعتبر اعتراضه بمنزلة العدم

( ١٤٢ ) الشخص المدعوا الى المحكمة اما ان يحضر بالذات او ان يرسل وكيلاً عنه بموجب وكالة مخصوصة

( ١٤٣ ) تكون المحاكمات في عموم الدعاوى علنية وما لم يجز منها علناً بعد كانه لم يكن ويكون مجرى المحاكمات على المنوال الاتي وهو . اذا كان للدعوى اوراق ضبط يقرأها كاتب المحكمة واذا كان قد دعي شاهد من قبل المدعي العمومي او المدعي الشخصي واقتضت الحال فتسمع شهادته ويدعي المدعي الشخصي بمخوفه الشخصية . والشخص المجلوب الى المحكمة ان يدافع واذا كان له الحق في اقامة البينة على مقتضى المادة الالية فتسمع شهادة الشهود الذين احضرهم بذاته او احضره بطلبه . ويبين المدعي العمومي خلاصة الدعوى ومدعاه والمدعي ان يبين اخطاراته واعتراضاته



في صدها . وتحكم محكمة القضاء الابتدائية بالدعوى في الجلسة التي تمت بها المحاكمة او في التي تليها على الكثير

( ١٤٤ ) ثبت القبايح باوراق الضبط والتفارير واذا لم يوجد اوراق ضبط وتفارير او اذا وجدت وكانت ناقصة او غير واضحة فثبت بالشهادة ثم ان اوراق الضبط والتفارير ان كانت من جملة الوثائق المشترط قانونيا اعتبارها والعمل بها الى حد ان يدعى تزويرها فلا يقام عليها بينة لاجل اثبات ما يخالف مضمونها او مندرجاتها واذا اقيمت البينة فهي في حكم المعلوم . ولما اوراق الضبط والتفارير الغير مشروط اعتبارها الى حد الادعاء بتزويرها فيمكن ايراد ادلة خطية واقامة شهود على خلاف مضمونها ومندرجاتها اذا استحسن المحكمة ذلك

( ١٤٥ ) يلزم الشهود ان يحلفوا البين في المحكمة بانهم يتكلمون بواقعة الحال دون زيادة او نقصان والشهود الذين لا يحلفون على هذا الوجه فشهادتهم في حكم الساقط المعلوم وعلى كاتب المحكمة ان يضبط كيفية الخلف واسماء الشهود وشهرتهم وصنعتهم واماكن اقامتهم والفترات المعول عليها من الشهادة التي يكونون قد ادوها

( ١٤٦ ) لا تقبل مطلقا شهادة آباء المظنون بـ واجداده واولاده واحفاده واخوته واخواته ومن ينسب اليه بالمصاهرة الى هذه الدرجة من القرابة والزوج والزوجة ولو بعد الطلاق ولكن اذا سمعت الشهادة من مثل هؤلاء ولم يعترض المدعي العمومي او المدعي الشخصي او المظنون بـ فلا تكون في حكم المدم بل تكون مرعية ومعتبرة

( ١٤٧ ) الشاهد الذي لا يجيب دعوة المحكمة يسوغ لها اجباره ولاجل ذلك ونسأ على ادعاء المدعي العمومي تحكم عليه لاول مرة بالجزاء النقدي واثنائي مرة بجزاء الحبس

( ١٤٨ ) ان الشاهد الذي جوزي بالجزاء النقدي لعدم حضوره في

المرّة الأولى إذا حضر عند انتداب المحكمة له في المرّة الثانية وإظهار عذاراً شرعية يعفى من الجزاء النقدي بعد استماع قول المدعي العمومي وإن لم يكن الشاهد قد ندب تكراراً وحضر هو أو وكيله جلسة المحاكمة الثانية وإبان عذاراً شرعية فيسوغ له أن يلتمس الإعفاء من الحكم الصادر بالجزاء النقدي (١٤٩) إذا تبين أن المادة المدعى بها ليست من قبيل القباحة أو الجنحة فتفسخ المحكمة وتبطل جميع معاملات الجلب وأصول المحاكمة التي أجريت وقتئذ على أنه إذا وجد دعوى تضييعة فالمحكمة تراها وتحكم بها

(١٥٠) إذا كانت مادة الدعوى من نوع الجرائم التي تستلزم المجازاة التأديبية أو جزاء أشد منها فترسل المحكمة الطرفين إلى المدعي العمومي

(١٥١) إذا ثبت قباحة المظنون به فتتضي المحكمة بمجرأه وبدعوى استرداد المال وبالنضيمات بأعلام واحد (١٥٢) فضلاً عن أن المحكوم عليه يخبر على أداء مصروف المحكمة ويحبر أيضاً على أداء مصاريف المدعي العمومي وينبغي أن يعين مقدار المصاريف في الأعلام الصادر

(١٥٣) يلزم أن يبين في كل أعلام يتضمن الحكم القطعي الأسباب الموجبة القانونية التي بني عليها والأعلام الذي لم يكن شاملاً لهذه الشروط يعتبر كأنه لم يكن ثم لا بد أن يذكر في نصه هل هو قابل الاستئناف أم لا

(١٥٤) يمضي رئيس المحكمة وأعضاؤها مسودة الأعلام في مدة ٢٤ ساعة على الكثير وإذا تجاوز عدم امضاءها هذه المدة فضلاً عن أنه يؤخذ من كاتب المحكمة ذهب واحد جزاء نقدياً يسوغ اجرا الشكوى على المحكام سواء كانت في حق الرئيس والأعضاء أو في حق الكاتب

( ١٥٥ ) يطلب المدعي العمومي والمدعي الشخصي اجراء ما يناط بهما  
من حكم الاعلام

### الفقرة الثانية

في اصول استئناف الاعلامات المتعلقة بالقباحة

( ١٥٦ ) ان الاحكام التي تصدرها محاكم الاقضية الابتدائية في دعاوى  
القباحات لا تكون قابلة للاستئناف لكن على ما في المادة الرابعة من قانون  
تشكيلات المحاكم ان الاحكام الصادرة من مجالس النواحي الكاينة داخل  
الاقضية بناء على كونها قابلة للاستئناف تكون روءيتها استئنافيا في محاكم  
الاقضية الابتدائية على الوجه الاتي

( ١٥٧ ) استئناف الدعوى يعوق انفاذ الحكم

( ١٥٨ ) يجب ان يقدم استدعاء الاستئناف في مدة عشرة ايام  
اعتباراً من تاريخ تبليغ الاعلامات الصادرة من مجلس الناحية الى المحكوم  
عليه او الى محل اقامته

( ١٥٩ ) يسوغ للمدعي العمومي في اثناء الاستئناف او لاحد

الطرفين ان يطلب استماع الشهود ثانية وجلب شهود اخرين ايضاً  
( ١٦٠ ) ان احكام المواد السابقة المتعلقة بعلمية التحقيقات وبالفرائن  
نوعاً وجنساً واصولاً وبصححة الحكم القطعي وامضائه وبحكم المصاريف  
والمجازاة هي جارية في المواد التي ترى بوجه الاستئناف

( ١٦١ ) يسوغ للمدعي العمومي ولكل من المتداعيين ان يطلب

تمييز الاعلامات الصادرة قطعياً او استئنافاً في محكمة التمييز . ويجب ان  
تكون دعوى التمييز مطابقة للاصول وفي المدة الاتي بيانها

( ١٦٢ ) يلزم ان ترسل خلاصة الاحكام الصادرة من محاكم

الاقضية الابتدائية كل ثلاثة اشهر مرة الى المدعي العمومي الذي في محاكم  
الاولوية الابتدائية

## الفصل الثاني

في المحاكم التي ترى الدعاوى المتعلقة بالجنحة

( ١٦٣ ) ترى الدعاوى المتعلقة بالجنحة في محاكم الاقضية والالوية الابتدائية بحسب الدرجات المعينة في قانون تشكيلات المحاكم واما دعاوى الجنحة المقامة من قبل ادار الاحراش بشأن الاحراش فتري كلها في اقرب محكمة اليها من محاكم الاقضية والالوية بدون تفريق الدرجات في ذلك

( ١٦٤ ) اذا لم تكن هيئات محاكم الاقضية الابتدائية في الولايات موءلفة من ثلاثة اشخاص على القليل وهيئات محاكم مراكز الالوية الابتدائية من خمسة اشخاص فلا يسوغ لها ان تحكم بالدعاوى . واما في دار السعادة فينبغي ان تكون موءلفة بحسب نظامها المنصوص والا فلا يسوغ لها الحكم ايضا

( ١٦٥ ) اذا وقعت احدى الجنحات لدى المحكمة اثناء المحاكمة وان كانت تلك المحكمة من المحاكم المخصوصة بروية المحفوق العادية فتتظم جريدة ضبط الواقعة من جانب الرئيس وتسمع تقريرات المتهم واقوال الشهود وفي الحال تحكم المحكمة بالجزاء اللازم قانونياً وتبقى صلاحية الاستئناف نوبتاً لقاعدتها المراجعة في حق مثل هذه الاحكام

( ١٦٦ ) كما ان المحاكم ترى دعاوى الجنحة التي من صلاحيتها ان تراها سواء كانت على وجه الاحالة بمقتضى احكام المادتين ( ١٢٥ ) و ( ١٥٠ ) او باستدعاء من المدعي الشخصي على المتهم او المسئول بالمال فكذلك ترى سائر دعاوى الجنحة المتعلقة بالاحراش بناء على الاستدعاء المتقدم من قبل مفتشي ومحافظي الاحراش وروساء محافظيتها . ثم ان الدعاوى المذكورة في كل الاحوال ترى في المحكمة بناء على استدعاء المدعي العمومي

( ١٦٧ ) على المدعي الشخصي ان يعين في ورقة الاستدعاء التي يعطيها

محل اقامته بشرط ان يكون داخل البلدة التي فيها المحكمة ويبين ماهية دعواه  
ثم بعد هذا الاستدعاء في حكم الشكاية

( ١٦٨ ) لا بد في مسامح اصدار الحكم الغيابي من مرور ثلاثة ايام  
على تاريخ تبليغ الاستدعاء من جانب المحكمة الى الشخص المدعى او الى محل  
اقامته مع اضافة يومين على كل مسافة مبر يات واث صدر الحكم خلافا لما  
ذكر فيعتبر كانه لم يكن ولكن بشرط في ذلك ان يدعي بنفسه في اول مرفعة  
تجري قبل كل اعراض ودفاع

( ١٦٩ ) المظنون بوانت بعين وكيفاً للدفاع في دعاوى الجنحات  
التي لا تستلزم الحرس الا ان المحكمة اذا استعصمت ان تامر باحضار المظنون  
بوالدات ايضاً

( ١٧٠ ) اذا امتنع المظنون بدعي امثال امر الحضور بالذات الى  
المحكمة بمحكم عليه غيابياً

( ١٧١ ) اذا اعترض المحكوم عليه على اجراء الحكم الغيابي في مدة  
خمس ايام اعتباراً من تاريخ تبليغ الحكم اليه ذاته او الى محل اقامته بحيث  
يضاف يوم واحد الى حقل مبر يات واث الاعراض الى المدعي العموي  
والمدعي الشخصي فيضحي الحكم الغيابي معدوماً في حكم المعدم ولكن ينقض  
على المظنون به وحصار نفسه تبليغ اعلام الحكم الغيابي مع مصروف الاعراض  
واذا كان اعلام الحكم المذكور لم يبلغ بعد الى انفس المحكوم عليه او لم يثبت  
بانه علم باجراء الحكم فيكون استدعاء الاعراض قابلاً حتى انقضاء المدة  
القانونية العينة لاقطاع الجزاء بمرور الزمان

( ١٧٢ ) اذا قدم اعراض الى المحاكم فعلى المحكمة ان تستدعي  
الطرفين لاجل المحاكمة في اول جلسة وان لم يوجب الماعترض هذه الدعوى  
فيعد اعراضه كالمعدم ولا يسوغ الاعتراض على الحكم الغيابي الثاني ولكن  
يسوغ استئنافه على الوجه الاتي بانه على ان للمحكمة ان تحكم مؤقتاً باداء

الضمانات النقدية للمدعي الشخصي إذا وجدت ازوماً لذلك وإجراء هذا الحكم يكون عاجلاً وأو استوفى آجلاً

(١٢) يصير اثبات دعاوى الجفحة توفيقاً للاصول المعينة لاثبات التباينات في المواد « ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ » ثم إن كاتب المحكمة يفيد ويضبط انادات الشهود واجوبة المظنون به ويضي رئيس المحكمة أوراق الضبط هذه في مدة الثلاثة ايام المعينة لاجل اصدار الحكم وكذلك فاحكام المواد ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ تجري في دعوى الجفحة

(١٧٥) يجب ان تكون المحاكمات علنية وإذا لم تصر علنية فتصير في حكم المعلوم. ثم ان المدعي العمومي او المدعي الشخصي او وكالة وفي دعاوى الاحراش مخافضي الاحراش ومقتشبهما الثانويين وإذا غابوا فروساء الواطير كل هؤلاء يقيمون الدعوى لدى المحكمة. وكاتب المحكمة يقرأ أوراق ضبط الدعوى والقرير أيضاً إذا وجد وتسمع شهادة شهود الجانبيين عند الحاجة إذا وجدوا ويحكم في الادعاءات التي عساه ان تقام على كون شهادة الشهود غير مواتة والاشياء التي تصلح ان تكون مداراً للانتهام او التبرئة تجري اراءها المشهود والخصمين ويستطيع المظنون به وهو المسئولون بالمال بدافعون

ثم ان المدعي العمومي يوضح خلاصة المصلحة ونتيجة مدعاه والماتون ومع المسئول بالمال بقابلان « اي بدافعان » وبعد هذه المعاملات تحكم المحكمة بالدعوى في الجلسة الالية على الكثير

(١٧٥) إذا تخلف ان المادة المدعى بها ليست من نوع القباينة ولا الجفحة فتدفع جميع المعاملات التجارية من جهة اصول المحكمة في حق المظنون به ومن ثم ينع المدعي من المعارضة ومع هذا ينظر في دعوى الضمانات

(١٧٦) إذا كانت مادة الدعوى من نوع القباينة ولم يطلب

المدعي العمومي او المدعي الشخصي او المظنون به روينها في المحكمة المائدة اليها العمل فالمحكمة تعين الجزاء اللازم وتحكم به مع روية دعوى الضمانات ايضاً اذا وجد دعوى ضمانات والحكم الصادر على هذه الصورة لا يكون قابلاً للاستئناف

( ١٢٧ ) عند ما تكون مادة الدعوى من قبيل الجرائم المستلزمة المجازة الاربابية فالمحكمة ان تصدر حالاً امر التوقيف الموقت او غير الموقت وان ترسل المظنون به الى المستنطق الاتحادي

( ١٢٨ ) اذا حكم على المظنون به والمسئول بالمال او على المدعي الشخصي بقضى عليهم ايضاً اداء جميع المصاريف المتعلقة بحقوق الدعوى العمومية والشخصية ويعين مقدار المصاريف في الاعلام الصادر بالجزاء

( ١٢٩ ) يجب في عبارة الاعلام الصادر بالحكم ان تبين الافعال التي اوجبت صيرورة الاشخاص المجلوبين الى المحكمة مجرمين او مسئولين مع التصريح بالاحكام المترتبة من اجل المجازة والحقوق الشخصية . وعند ما يعرف الرئيس نص المناوئ المبني عليه الحكم ينبغي ان يقرأ النص وان يذكر ويبين في الاعلام ايضاً كيفية القراءة ويترج فيه النص بعينه واذا لم يجر ذلك فيحكم على كاتب المحكمة باداء ليرة واحدة جزاء نقدياً

( ١٨٠ ) يجب ان يمضي اركان المحكمة التي اصدرت الحكم مسودة الاعلام في برهة اربع وعشرين ساعة على الكثير واذا اعطى كنية المحكمة صورة المسودة قبل امضاء ما فيعاملون معاملة المذور . ثم على المدعين العموميين ان ينفوا على مسودات الاعلامات في كل شهر فاذا تبين لهم احوال مخالفة لحكم هذه المادة فينظرون ورقة ضبط اجراء للمعاملة اللازمة

( ١٨١ ) يجري حكم الاعلام بناء على طلب المدعي العمومي والمدعي



الشخصي الواقع منها في ما يتعلق بالجهة العائدة اليها منه . غير ان المطالبة  
بالجزاء ، النقدي والاموال والاشياء التي يحكم بتحويلها وضبطها تجري على  
يد المدعي العمومي باسم الدوائر الراجعة اليها

( ١٨٢ ) على معاون المدعي العمومي ان يرسل خلاصة الحكم الى

المدعي العمومي الكائن لدى محكمة الاستئناف في مدة خمسة عشر يوماً  
اعتباراً من تاريخ صدور الحكم

( ١٨٣ ) ان الاحكام المتعلقة بدعاوى الجنحة قابلة للاستئناف على

ما في تشكيلات المحاكم

( ١٨٤ ) يعود حق الاستئناف اولاً الى المجرمين او المسؤولين وثانياً

الى المدعي الشخصي باعتبار حقوقه الشخصية فقط . وثالثاً الى المدعين العموميين  
الموجودين لدى محاكم الالوية الابتدائية . ورابعاً الى المدعي العمومي الكائن  
لدى محكمة الاستئناف . وفي الجنحات المتعلقة بالاحراش بحق ايضاً استئنافها  
لادارة الاحراش

( ١٨٥ ) اذا لم يفد قلم المحكمة البصدرة الحكم في برهة عشرة ايام من

تاريخ صدوره وذلك ما عدا الاستثناء المورد في المادة ( ١٨٦ ) بان الحكم  
المذكور عنيد ان يستأنف يسقط حكم الاستئناف وكذلك الحكم الغيابي  
ينبغي ان يستأنف في مدة عشرة ايام من يوم تبليغ الحكم الى ذات  
المحكوم عليه او الى محل اقامته باضافة يومين على كل مائة متر واذا انقضت  
هذه المدة فيصبح حق الاستئناف شافطاً . ولا يجري حكم الاعلام في المدة  
الاستئنافية ولا في خلال الدعوى على وجه الاستئناف

( ١٨٦ ) يسوغ اعطاء الاستدعاء الحاروي الاسباب الاستئنافية في

المدة المذكورة لقلم المحكمة الموما اليها ويجب في ورقة الاستدعاء ان يضيها  
المستأنف او وكيله واذا كانت بامضاء الوكيل فينبغي ان تكون ورقة  
الوكالة ملفوفة بورقة الاستدعاء المذكور . ويجوز ايضاً تقديم الاستدعاء راساً

الى قلم المحكمة التي ترى الدعوى استثنافاً

( ١٨٧ ) على المدعي العمومي الكائن لدى محكمة الاستئناف ان يعرف المنهم والممثل بالمال في مدة شهرين من يوم صدور الحكم بانة يستأنف الدعوى واما اذا كان الحكم ابغ البو من احد الطرفين وفساً الاصول فيعرفها في برهة شهر واحد من تاريخ التبليغ انه لازم على الاستئناف ومنى انتضت المدة يضحى حق الاستئناف معدوماً

( ١٨٨ ) اذا برئت ذمة المظنون في فسخ سببه حالاً ولو كان الاستئناف وانعماً

( ١٨٩ ) اذا كان استدعاء الاستئناف مقدماً الى قلم محكمة الدرجة الاولى فلا يوقف مع الاوراق المتفرعة عنه زيادة عن ثلاثة ايام اعتباراً من تاريخ تقديم بل برسالة المدعي العمومي الى محكمة الاستئناف واذا كان المحكوم عليه موقفاً فيامر المدعي العمومي في خلال المدة المذكورة بنقله الى توقيفخانة المجل الكائنة في المحكمة الاستئنافية

( ١٩٠ ) يجوز الاعتراض على الاحكام التي تصدر غياباً من محكمة الاستئناف وذلك حسب الاصول وفي المدة المنقذة والمعينة للاحكام الغيابية الصادرة ابتداءً وعند وقوع الاعتراض يلزم ان يدعى الطرفين للمحكمة في اول جلسة فاذا لم يحضر المعتبرض الى المحكمة يافى اعتراضه والمعتبرض على الاعلام الصادر بناءً على الاعتراض يسوغ له ان يطلب روية الدعوى في محكمة التمييز

( ١٩١ ) ترى الدعوى المضمنة وبمحكم بها في ظرف شهر واحد بناءً على تقرير احد الاعضاء

( ١٩٢ ) يجب بعد قراءة التقرير ان يسمع قول المظنون بوسوء كان محكوماً عليه او بريء الذمة مع الممثل بالمال والمدعي الشخصي والمدعي العمومي حسب الاصول المعينة في المادة ( ١٧٤ ) وذلك قبل ان يبدى الذات

لذي يقدم التقارير وسائر الاعضاء اراءهم

( ١٩٣ ) ان الاحكام الواردة في المواد السابقة المتعلقة بعلاوية

لحاكمة وماهية البيانات وصور تنظيم اعلام المحكمة الاول القطعي وامضائه  
بالحكم بصاريه الدعوى وتعيين الجزاء هي شاملة ايضاً للاحكام  
لاستثنائية

( ١٩٤ ) اذا عدلت محكمة الاستئناف الحكم وبدلته من اجل

ان مادة الدعوى ليست من قبيل فعل اللجنة ولا القباضة فتتبع المعارضة  
ايضاً بحق المحكوم عليه واذا ادعى هو شي من التضمينات فنقض بها المحكمة  
ايضاً

( ١٩٥ ) اذا نقضت محكمة الاستئناف الحكم الصادر لكون

مادة الدعوى المدعى بها من نوع القباضة ولم يستدعي المدعي الشخصي  
والمدعي العمومي والمظنون به نقل الدعوى الى المحكمة العائدة اليها  
الدعوى فتحكم اي محكمة الاستئناف بالجزاء والتضمينات ايضاً اذا وجد  
ادالا بها

( ١٩٦ ) اذا انقضى وانفي الحكم الصادر لكون مادة الدعوى

من الافعال المستترة المجازاة الارهابية فان محكمة الاستئناف  
تصدر امراً بتوقيف المتهم موقفاً او غير موقت بحسب مقتضى الحال  
وتحول اجراء التحقيقات الى المستنطق الكائن لديها على انها هي تنظر  
في الدعوى

( ١٩٧ ) اذا نقض واطل الحكم الصادر بدعوى خطأ

وزلات تقضي بنقض الحكم نظراً لاصول المحاكمة فمحكمة الاستئناف  
تحكم باصل الدعوى

( ١٩٨ ) يسوغ للمدعي الشخصي والمظنون به والمدعي العمومي والمستول

بالمال ان يستدعوا رومية الحكم الاستثنائي بصورة التمييز

## الباب الثاني

### في المحاكم المأمورة برواية الجناية

#### الفصل الاول

(١٩٩) على معاون مدعي العمومي الموجود لدى محكمة اللواء الابتدائية ان يهيء ويرتب العمل في مدة خمسة ايام اعتباراً من يوم اخذ الاوراق المودعة اليه بموجب احكام المادة ١٢٨ او ١٢٠ وان ينظم من بعد ذلك تقريره في مدة خمسة ايام على الكثير ويسوغ للمدعي الشخصي والمظنون به في مدة الايام العشرة المذكورة ان يعرض اعمادتها كتابة بشرط ان لا تكون سبباً لتأخير التقرير

(٢٠٠) ان الهيئة الاتهامية المخصوصة المشكلة من ثلاث ذوات ينتخبون من اعضاء محكمة اللواء الابتدائية لاجل قراءة تقرير معاون المدعي العمومي واصدار قرار في نتائج مدعاه تجتمع كلما دعت الحاجة اليها بطلب معاون المدعي العمومي او بامر رئيس المحكمة. وان الاعضاء الذين يكونون في الهيئة الاتهامية ليس لهم ان يبدوا رأياً في المحكمة اثناء محاكمة المتهم والا فيصبح حكم المحكمة ساقطاً معدوماً

(٢٠١) بعد ان يقدم المدعي العمومي تقريره يلزم ان يستدعي رئيس المحكمة الهيئة الاتهامية لاصدار القرار بشأن التقرير المذكور واذا تعذر ذلك في الحال فيصدر في مدة ثلاثة ايام منذ تقديم ذاك التقرير والهيئة مجبورة على اتمام المأمورية

( ٢٠٣ ) اذا كانت مادة الدعوى مما ياول الى محكمة التمييز راساً  
فعلى المدعي العمومي ان يطلب احالتها حالاً الى المحكمة الموما اليها دون  
انتظار اكمال التحقيقات ومن ثم تصبح الهيئة الاتهامية مجبرة على احالة العمل  
الى ذلك المرجع ( ١ )

( ٢٠٤ ) ينبغي ان تدقق الهيئة الاتهامية في غير الحال المذكورة في  
المادة السابقة في ما اذا وجد دليل او اشارة تدل ان المظنون بوارتكب فعلاً  
بعد بحسب القانون جنابة ام لم يوجد واذا وجد ذلك فهل هو قوي لا يصلح  
ان يكون مداراً لللائم ام غير قوي

( ٢٠٤ ) على كاتب الضبط ان يقرأ بحضور الهيئة الاتهامية والمدعي  
العمومي ايضاً كل الاوراق التي تتعلق بالدعوى ومن بعد قراءتها يقدم الى  
الهيئة الاوراق المذكورة مع المذكرة المقدمة من المدعي الشخصي بحق  
المظنون بـ

( ٢٠٥ ) لا يلزم ان يجلب المدعي الشخصي والمظنون بـ والشهود ادى  
الهيئة الاتهامية مطلقاً

( ٢٠٦ ) بعد ان يسلم المدعي العمومي ورقة ادعائه المضادة الى الهيئة  
الاتهامية يلزمه ان يخرج مع كاتب الضبط من ناديهما

( ٢٠٧ ) على الهيئة الاتهامية ان تستمر على المذاكرة بالاعتزال التام  
عن كل احد خارج عنها مطلقاً

( ٢٠٨ ) ان الهيئة الاتهامية تنظم مضبطة تودعها مذاكرة القرار  
الصادر في الجرائم المشتركة التي تبلغت اوراقها سوية

( ١ ) ورد امر من نظارة العدلية الجاهلية بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٢٩٧  
مالة ان لا تعلق لهذه المادة بالافعال الجرمية التي يرتكبها عامة الناس وانما  
هي منحصرة في دعاوى الخنعة والجنايات التي يرتكبها المحكام او هيئة المحاكم اذ  
ان الاتهام بذلك عائد لمحكمة التمييز فقط

( ٢٠٩ ) ان الجرائم المشتركة هي . اولاً . التي يتعدد فاعلوها ويكون زمان فعلها واحداً . ثانياً . التي يتعدد فاعلوها مع اختلاف الزمان والمكان بناءً على سابق تواطئهم . ثالثاً . التي يكون فاعلها واحداً قصد ان نصبر باعتبار ان توطئة لفعل شخص اخر او تكون سبباً لتأمينه على بقائه بلا مجازاة

( ٢١٠ ) يسوغ للهيئة الاتهامية عند الاقتضاء ان تامر بما امكن من السرعة بتحصيل معلومات جديدة وجلب الاوراق والاشياء التي تكون مداراً للحكم وقد بقيت في المحكمة الاولى

( ٢١١ ) اذا لم يوجد اثر ما يعد بحسب القانون جرماً بفعل المظنون به او اذا لم توجد قرائن كافية لانهامه فان الهيئة الاتهامية تامر بتخليه سبيلاً ويجرى الامر في الحال الا ان يكون المظنون به موقفاً بداع اخر واذا كان المستنطق قد اصدر في مثل هذه الاحوال امراً باطلاق سبيل المظنون به وورد عليه اعتراض بصدق على امر المستنطق

( ٢١٢ ) اذا رأت الهيئة الاتهامية المظنون به منها بما هو من قبيل القباحة او البخحة فيرسله الى المحكمة الابتدائية واذا تبين ان جرمه من نوع القباحة بطلق سبيله

( ٢١٣ ) اذا حسب فعل المظنون وقانونياً من نوع الجنايات واقيم دلائل كافية لانهامه فتامر الهيئة الاتهامية بارساله الى محكمة اللواء الابتدائية او الى المحكمة الاستئنافية . وكيفما كان امر المستنطق فالهيئة الاتهامية تلتزم على الاطلاق ان تصدر قراراً في الجنايات والمجنحات والقباحات كافة التي تظهر من التحقيقات الحاصلة بناءً على ادعاء المدعي العمومي بحق كل من المظنون بهم الذين يرسلون الى الهيئة المار ذكرها

( ٢١٤ ) عندما تعطي الهيئة الاتهامية قراراً لانهام المظنون به تكسب امراً باخذه والقبض عليه ويلزم ان يبين في هذا الامر المخطي اسم الميهم وشهرته ومولده وحرفته ومحل اقامته وان يذكر فيه ايضاً حاصل الفعل الذي

وجب اتهامه ومن أي نوع من أنواع الجرائم بعد قانونياً . والأمر الذي لا  
صرح وبذكر فيه كل ذلك يكون في حكم الساقط المعدوم

( ٢١٥ ) يجب ادراج الأمر بالقبض على المتهم في مضبطة الاتهام التي  
بد من أن تتضمن الأمر بسوق المتهم إلى محل التوقيف المنسوب للمحكمة  
لمرسل إليها

( ٢١٦ ) يلزم أن يضي مضابط الاتهام كل من أعضاء الهيئة الاتهامية  
بأن يذكر فيها اسم كل منهم مع ادعاء المدعي العمومي والمضابط التي لا تكون  
على هذه الصورة لا يعتد بها وتحسب كالعدم

( ٢١٧ ) إذا لم يكن قد أصدر الفرار بعد لأجل اتهام المظنون به أو  
عدمه بأي نوع من أنواع المواد فالهيئة الاتهامية صلاحية بأن تأمر بإجراء  
التحريات وتجلب الأوراق المتعلقة بالدعوى وتجري التحقيقات سواء كان قد  
شرع فيها من جانب آخر أو لم يشرع

( ٢١٨ ) ينتضي أن يكون أحد أعضاء الهيئة الاتهامية المذكورة  
في المادة ( ٢٠٠ ) بوظيفة مستنطق في الأحوال الواردة في المادة السابقة  
الذكر

( ٢١٩ ) على المستنطق المتعين بموجب المادة السابقة أن يسمع أقوال  
الشهود بذاته أو يعين لسماعها أحد أعضاء المحكمة الأولى التابع لها محل إقامة  
الشاهد وإن يستنطق المظنون به ويجري ضبط ونحري الدلائل والفرائض  
الممكن الوصول إليها وإن يصدر بحسب الاقتضاء مذكرة جلب أو مذكرة  
توقيف موقت أو غير موقت

( ٢٢٠ ) على المدعي العمومي أن ينظم تقريره في مدة خمسة أيام من  
يوم يعلم المستنطق الأوراق والأشياء إليه

( ٢٢١ ) إذا تبين من التحقيقات المذكورة لزوم إرسال المظنون به  
إلى محكمة اللواء الابتدائية أو إلى محكمة الاستئناف فعلى الهيئة الاتهامية أن



تجري المحركة وفقاً لأحكام المواد (٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥) وإذا لزم إرسال  
محكمة القضاء الابتدائية فعلى الهيئة المذكورة ان توفق حركتها على المادة  
(٢١٢) وإذا كان المظنون به موقفاً وكانت جنحة مما يجنب ان يستلزم جر  
الحبس فيبقى في السجن الى ان تتم المحاكمة

(٢٢٢) اذا قدر ان المظنون به يرسل الى محكمة الجنايات فلا  
للمدعي العمومي من تنظيم ورقة اتهام يذكر فيها : أولاً تفصيل ماهية الج  
المبني عليه الاتهام . ثانياً بيان الاسباب والاحوال المحتملة لتعظيم النفل  
والجزاء او تخفيفها وذكر اسم المظنون به وحالة ويلزم في ختام ورقة الاتهام  
ان تجعل خلاصة الكيفية على الوجه الاتي بناء عليه حيث ان فلاناً هو الفاعل  
لقتل كذا او سرقة كذا او جنابة كذا قد وقع اتهامه

(٢٢٣) يلزم ان يبلغ المتهم بضبط الهيئة الاتهامية وورقة اتهامه  
المدعي العمومي وان يعطي صورتها ايضاً

(٢٢٤) يجب ان يرسل المتهم من محل توقيف الهيئة الاتهامية الكائن  
فيه الى محل توقيف المحكمة التي سيجاكم فيها . وإلا كانت محكمة اللجوء  
الابتدائية او محكمة الاستئناف وذلك في برهة اربع وعشرين ساعة اعتبار  
من وقت التبليغ

(٢٢٥) اذا لم يكن قد قبض على المتهم او لم يثبت وجوده  
فالمعاملة اللازمة تجري غيباً على الوجه الذي يذكر في الفصل الثاني من  
الباب الرابع

(٢٢٦) ينبغي ان يخبر المدعي العمومي قائمقامي الاقضية سواء كان  
القضاء الذي فيه للمتهم محل اقامة معلوم او القضاء التابع له محل وقوع الجرم  
بصدور المضبطة من جانب الهيئة الاتهامية في صدد ارسال المتهم الى محكمة  
اللواء الابتدائية او الى محكمة الاستئناف

(٢٢٧) ان المظنون به الصادر من اجل قرار الهيئة الاتهامية بان لا يوجد

يوجب ارسالة الى محكمة اللواء الابتدائية او الى المحكمة الاستئنافية  
سوغ ان يرسل الى المحكمة لاجل تلك الدعوى ما لم تضم قرائن جديدة  
تتممها

( ٢٢٨ ) مما يعقد قرائن جديدة وقوع الشهادة وظهور جرائد الضبط  
اعتراف الاوراق التي من شأنها تقوية الدلائل المعدودة ضعيفة في مضبطة  
للة الاتهامية او تكون مداراً لزيادة الوقوف على واقعة الحال بحيث  
سب اظهار الحقيقة

( ٢٢٩ ) يجب على مامور ضابطة العدلية او المستنطق في مثل هذه  
المتقدم بيانها ان يجعل ارسال الاوراق وسائر الدلائل الظاهرة الى  
عني العمومي وعلى رئيس المحكمة المكلفة برؤية الجناية ان يعين بناء على  
عام المدعي العمومي مستنطقاً يتولى اجراء التحقيقات الجديدة ولكن للمستنطق  
ان ارسال الاوراق المار ذكرها الى المدعي العمومي ان يصدر عند الحاجة  
ذكره احضار او توقيف وقت لاجل المظنون به المطلق سبيله بمقتضى  
نظام المادة ( ٢١١ )

( ٢٣٠ ) على المدعي العمومي ان يبعث في كل شهر الى مدعي المحكمة  
استئنافية العمومي دفترًا مشتملاً على بيان دعاوى الجناية او الجنحة والقباحة  
في تعرض للهيئة الاتهامية

( ٢٣١ ) اذا اعتبر المدعي العمومي لدى المحكمة الاستئنافية الجرائم  
الذكورة بدفاتر الجنحة والقباحة اعظم مما هي مكتوبة بسوغ له في برهة خمسة  
شربوياً من تاريخ اخذه الدفتر ان يامر بجلب الاوراق المتعلقة بتلك الجرائم  
وويلزمه في اثناء مثل هذه المدة المذكورة ايضاً اعتباراً من تاريخ تسليمه  
الاوراق ان يكتب الى الهيئة الاتهامية مطالعته وادعاءه وعلى الهيئة ان تصدر  
اراً في مدة ثلاثة ايام

## الفصل الثاني

في رؤساء المحاكم المكلفة برؤية الجنايات

( ٢٢٢ ) ان لرئيس المحكمة المكلفة برؤية الجنايات مطلق الاذن

في الاعتماد على رايه واستعمال ما امكن من الرسائل التي بحسبها مداراً  
لاظهار الحق على ان للفانون في شرفه ضامناً ضمناً على ان يحسن استعمال  
هذا الاذن

( ٢٢٣ ) يسوغ لرئيس المحكمة ان يجلب الاشخاص والاوراق والاشياء

التي يعلم انها تكون مداراً لاظهار حقيقة الحال اذا كان تبين له ذلك من  
افادة المتهم او الشهود حتى ان الاشخاص الذين يحملون بارسال مذكرة احضار  
لا يحملون بل تكون افادتهم من قبيل المعلومات

( ٢٣٤ ) للرئيس ان يمنع ويرد الاشياء التي لا فائدة منها للمحكمة في

نتيجة الدعوى بل تقتضي المباحثات على غير طائل

## الفصل الثالث

في وظائف المدعين العموميين لدى المحاكم المكلفة برؤية الجنايات

( ٢٢٥ ) يقيم المدعون العموميون الدعوى بانفسهم على المتهمين

حسب الاصول المبينة في فصل الاتهام بقتضي التهمة فقط الواردة في مضبطة  
الاتهام او يوعزون الى معاونيهم باقامة الدعوى واذا اقاموا الدعوى على  
المتهم خارجاً عن مضبطة الاتهام ففضلاً عن انها تعد ( اي الدعوى ) سافطة  
يسوغ للمتهم ان يقيم عليهم دعوى الاشتكاء على المحاكم

« ٢٣٦ » يجب على المدعي العمومي حالما يأخذ أوراق الدعوى أن  
صرف اهتمامه لاتمام المعاملات الابتدائية واتخاذ الوسائل الممكنة من اجراء  
المحاكمة في يومها المعين

( ٢٣٧ ) يحضر المدعي العمومي اثناء المحاكمة ويدعي باجراء المجازاة  
لقانونية حق المتهم ويكون وقت تعريف الحكم ايضاً

( ٢٣٨ ) على المدعي العمومي ان يعرض خطأ بقوة القانون ما  
تستنبطه من الاخطارات والافادات في جانب الدعوى الواقعة وعلى المحكمة  
ان تضع هذه الاخطارات موضع البحث والمذاكرة

( ٢٣٩ ) يجب ان يمضي المدعي العمومي اخطاراته وافاداته الخطية  
وكذا الافادات الواقعة خلال المحاكمة فقد يلزم تقييدها في جريدة الضبط  
التي يتخذها الكاتب وان يمضيها هو ايضاً والقرارات التي تصدر بناء على ذلك  
يجب ان يمضيها الرئيس والكاتب

« ٢٤٠ » اذا رفضت المحكمة الاخطارات والافادات التي ترد من  
المدعي العمومي اثناء المحاكمة لا يسوغ تاخير المحاكمة ولا تاخير الحكم بها ولكن  
يكون المدعي العمومي بعد الحكم ان يطلب تمييز قرار عدم القبول

« ٢٤١ » يكون جميع مأموري ضابطة العدلية والمستنطفين تحت  
نظارة مدعي عمومي محكمة الاستئناف . ثم يكون تحت نظارته ايضاً مأمورو  
الادارة الذين لهم تعلق بالمحاكم على ما في المادة التاسعة من هذا النظام في  
ما يخص بجهة العدلية من مأموريتهم

« ٢٤٢ » اذا وقع تقصير ونكاسل من مأموري ضابطة العدلية  
والمستنطفين الذين في المحاكم الابتدائية والمحكمة الاستئنافية بالنظر الى الامور  
المكلفين بها فعلى مدعي المحكمة الاستئنافية العمومي ان ينيهم على سبل  
الاخطار وينيد اخطاراته في دفتر مخصوص

« ٢٤٣ » اذا تكرر وقوع التقصير والنكاسل فتبلغ الكيفية الى المحكمة

وهي تستعصر من سبق ذكرهم في المادة السابقة بصورة مخصوصة وتصح لهم  
باجراء الدقة من الامور المكلفين بها وبغرمون باداء المصاريف المسببة  
عن ذلك

( ٢٤٤ ) اذا تكرت قصير المامورين مرة اخرى قبل مضي سنة واحدة  
من تاريخ الاخطار المفيد بالدقتر فيحسب تقصيرهم مكرراً

( ٢٤٥ ) يسوغ لكل من المدعين العموميين ادى محكمة اللواء  
الابتدائية والمحكمة الاستئنافية في الاحوال الماذون لهم فيها ان يباشروا  
مامورية ضابطة العدلية او مامورية المستنطقين ان يحول الوظائف المتعلقة  
بوالى المدعي العمومي الموجود بالقضاء المجاور لموقع الجرم او للمستنطق  
او لمحكمة القضاء الابتدائية على ان جواز اصدار مذكرة الاحضار والتوقيف  
تكون مستثناة

### في اصول محاكمة الجنايات

( ٢٤٦ ) بعد ان تتم الهيئة الانتهامية المظنون بولا بد من ارسال  
الاوراق والاشياء المتعلقة بالدعوى الى المحكمة في برهة اربع وعشرين ساعة  
على الكثير

( ٢٤٧ ) ابتداء مدة الاربع والعشرين ساعة المذكورة في المادة  
التالية يكون منذ تبليغ قرار الاتهام الى المتهم

« ٢٤٨ » يجب ان يجلس المتهم الى المحكمة بعد مضي اربع وعشرين  
ساعة على الكثير من تسليم الاوراق الى قلم المحكمة ويكلف الجواب

( ٢٤٩ ) يلزم ان يكلف المتهم باختيار وكيل لمعاونته في المدافعات  
واذا لم يختار هو وكيلاً فلا بد للمحكمة من ان تعينه في الحال واذا لم يعين

كول فالمعاملات التي تقع تعد كأنها لم تكن . وإذا عين المتهم وكيلًا فيكون  
تخاب المحكمة كالمعدوم ولما المعاملات التجارية في حال عدم الانتخاب  
تكون معتبرة (١)

(٢٥٠) الوكيل الذي يعينه المتهم او المحكمة يلزم ان يكون من  
كلاء الدعاوى الملازمين المحكمة ويسوغ للمتهم احيانًا ان يختار احد  
قاربه او احبائه وكيلًا عنه وتسبح المحكمة في ذلك يكون من قبيل الرفق  
لمختص به

(٢٥١) يلزم المحكمة ان تبلغ المتهم انه اذا حسب نفسه محققًا بادعاء  
فض قرار الاتهام يجب عليه ان يدعي في مدة خمسة ايام واذا اهل الادعاء  
في المدة المذكورة فلا تسمع دعواه بعد ذلك . ثم لا بد في ورقة الضبط ان  
تذكر بانه ابريت احكام هذه المادة والذين قبلها ايضًا ولا بد من ان  
يضمها كاتب المحكمة والمتهم واذا تعذر على المتهم او لم يرد ان يضي فتصرح  
الكيفية فيها

(٢٥٢) اذا لم تبلغ الكيفية الى المتهم بموجب المادة السابقة وسكت  
عن دعوى النقص فلا يقع خلل في حق ادعائه حتى انه بعد القرار القطعي  
يسوغ له استعمال هذا الحق

(٢٥٣) اذا كان للدعي العمومي ادعاء على النقص يجبر على بيان  
في مدة خمسة ايام اعتبارًا من تاريخ طلب الجواب منه عن ذلك وبعد  
انقضاء هذه المدة لا يجوز له الادعاء جريبًا على المادة (٢٥١)

(٢٥٤) يوجه ادعاء النقص على مضبطة الاتهام الصادرة من الهيئة  
الانتهامية بناء على الاسباب الاربعة الآتية وهي . اولًا عدم صلاحية المحكمة  
ثانيًا كون الفعل المدعى به غير معدود من نوع الجناية قانونيًا . ثالثًا عدم

(١) صدر امر بتاريخ ١٩ رجب سنة ١٢٩٧ مآله ان المحامي المعين  
بمنصه هذه المادة يلزم ان يكون فخرًا اي بلا اجرة

استماع تقرير المدعي العمومي . رابعاً كون عدد أعضاء الهيئة الاتهامية المصدر  
المحكم أقل من القدر القانوني

( ٢٥٥ ) يلزم ان نسلم ورقة ادعاء النقص الى كاتب المحكمة ومن  
ثم يجب ارسالها الى رئيس المدعين العموميين الكائن لدى محكمة التمييز وهذه  
المحكمة تقضي بالادعاء المذكور مقدماً على ما سواه من الدعاوى

( ٢٥٦ ) اذا كانت دعوى النقص قبل الدخول في المحاكمة فيجب  
ان يوقف في التحقيقات عند حد المحاكمة وترك الابتداء بها . واذا كانت  
بعد اجراء المعاملات المذكورة في المادة ( ٢٥١ ) وبعد انقضاء المدة فيلزم  
اجراء المحاكمة بلا تاخير وحينئذ ترفع دعوى النقص الى محكمة التمييز لدى  
صدور الحكم من محكمة الجناية

« ٢٥٧ » يسوغ للوكيل ان يخاطب المتهم كل حين وبطامع على جميع  
الاوراق دون ان ينقلها الى محل اخر حتى لا يقع خلل في التحقيقات  
( ٢٥٨ ) اذا وجد شهود خارج المكان الكائنة فيه محكمة الجناية عدا  
الشهود الذين سمعت شهادتهم فالمحكمة تعهد الى مستنطق اللواء الكائنين  
فيه باخذ تقاريرهم وبعد ان يضبط المستنطق تقاريرهم يضعها ضمن ظرف  
ويبعث بها مخومة الى كاتب المحكمة الاول

( ٢٥٩ ) اشهود الذنب لم يحضروا بانتداب المحكمة المكلفة برؤية  
الجنايات ولم يوردوا معذرة صحيحة او الذين يحضرون ويستنكفون عن  
اداء الشهادة يحاكمون لدى محكمة المحل الكائنين فيه ويجب تاديبهم وفقاً  
لاحكام المادة الثمانين

( ٢٦٠ ) يسوغ لكلاء المتهمين ان ياخذوا صور جميع الاوراق المتعلقة  
بالدعوى التي بحسبونها مداراً للمدفة ولكن مصادرها تكون عائدة عليهم  
الا جرائد الضبط المتعلقة بتحقيق الجرم مع افادات الشهود الخطية تعطى منها  
صورة واحدة فقط مجاناً وان تعدد المتهمون



( ٢٦١ ) اذا اعطي من اجل جرم واحد عدة اوراق اتهامية لاشخاص متعددين فيامر رئيس المحكمة بجمع مثل هذه الاوراق وضما بعضها الى بعض بناءً على طلب المدعي العمومي راساً

( ٢٦٢ ) اذا كانت احدى اوراق الاتهام متضمنة عدة جرائم غير مشتركة فيسوغ للمدعي العمومي ان يدعي باجراء محاكمة واحد من المتهمين او عدة منهم بدعوة ذي بدىء ويسوغ للرئيس ايضاً ان يامر بذلك

## الفصل الخامس

### في بيان المحاكمة والحكم والتنفيذ

## القسم الاول

### في المحاكمة

« ٢٦٣ » ياتي المتهم الى المحكمة غير مقيد ولكي لا يكون قادراً على الفرار يجب ان يرافق بمقدار كافٍ من الضبطية ويلزم ان يسأله الرئيس عن اسمه وشهرته وسنة ومهنته ومحل اقامته وموالده

( ٢٦٤ ) يجب على الرئيس ان ينذر وكيل المتهم بعدم التكلم بشيء بخلاف براءة ضميره وحرية القانون وان يبين الحال بحال الادب والاعتدال

( ٢٦٥ ) ينبغي للرئيس ان ينبه المتهم الى امعان النظر في الاوراق المتلوة وبامر كاتب الضبط ان يقرأ علناً مضبطة الهيئة الاتهامية وورقة الاتهام المقدمة من المدعي العمومي ايضاً

( ٢٦٦ ) بعد تلاوة ما تقدم بفهم الرئيس المتهم ما كل ورقة الاتهام

المقدمة من المدعي العمومي وبخاطبة بقوله ( بنهونك بانك فاعل هذا  
الجرم فانظر كيف يثبتون فعلك ايضاً ) وعلى ذلك فالمدعي العمومي يشرح  
وبوضع الشأن الباعث على اتهام المتهم ثم يبرز ورقة الشهود الذين يحسب  
جليهم وسماع شهادتهم بناء على استدعائه وإفادته واستدعاء وإفادة مدعي  
الحقوق الشخصية والمتهم ايضاً فيقرأها كاتب الضبط جهراً

ويمكن ان يذكر في هذه الورقة اسماء الشهود الذين يكون المدعي العمومي  
او المدعي الشخصي قد عرّف المتهم باسمائهم وصنائعهم ولما كن سكاكهم تعريفاً  
خطياً بفعل مثله المتهم المدعي العمومي قبل استماع شهادة الشهود باريح  
وعشرين ساعة على الاقل وذلك لا يكون مانعاً من صلاحية الرئيس  
المستفاد من المادة (٢٢٢)

ثم للمتهم او المدعي العمومي ان يعترض على استماع الشهود الذين لم  
يعرّفوا كتابة او عرّفوا تعريفاً غير صريح كما ينبغي . وفي الحال يصدر قرار  
المحكمة في ما اذا كان الاعتراض الواقع جديراً بالقبول او لا

( ٢٦٧ ) ان الرئيس يامر الشهود بان يدخلوا الحجرة المعينة لهم  
بدائرة المحكمة ويحظر عليهم الخروج منها وله عند الضرورة ان يتخذ التدابير  
الاحتياطية منعا للشهود ان يباحث بعضهم بعضاً قبل اداء الشهادة بخصوص  
الجرم الواقع والمتهم به

( ٢٦٨ ) ان الشهود يؤدون الشهادة فرداً فرداً على حسب ترتيب  
المدعي العمومي وقيل تاديتها ويحلفون بانهم ينطقون بالحق لا عن خوف  
وخشية ولا عن هوى وخصومة بل يبنون الحقيقة بدون زيادة ولا نقصان  
والشهادة المودعة من قبل تخليف الشاهد على الصورة المتقدم ببيانها تعد  
كاساقط المأدوم

والرئيس يسأل الشهود عن الاسم والشهرة والعمر والمهنة ومحل السكنى  
الدائم او الوقتي وعما اذا كانوا يعرفون المتهم او لم يعرفوه قبل وقوع الجرم

المذكور في وقت الاتهام وهل يدلون اليه او الى المدعي الشخصي بشيء من  
صلات القرابة ام لا وان كانوا من ذوي قرباها فما هي درجة القرابة وهل  
كانوا في خدمة المتهم او المدعي الشخصي ام لا ومن بعد كل ذلك يؤدون  
الشهادة شفاهاً

( ٢٦٩ ) ان رئيس المحكمة يامر الكاتب ان يضبط ما يمكن ان يظهر  
من الزيادة والنقصان والتغيرات والتبدلات بين شهادات الشهود وإفاداتهم  
السابقة . والمدعي العمومي والمتهم ايضاً ان يطلبوا من الرئيس ضبط ما  
تقدم ذكره

( ٢٧٠ ) عند ختام شهادة الشاهد يسأله الرئيس هل يريد بالمتهم  
الذي شهد بجذبه المتهم الحاضر في المجلس ثم يسأل المتهم ان كان له ما يجيب  
عما شهد به عليه ام لا

ولا ينبغي ان يقطع الشاهد الكلام اثناء شهادته الا انه يسوغ للمتهم او  
وكيله او المدعي العمومي او الشخصي بعد اداء الشهادة ان يسألوا الشاهد  
بواسطة الرئيس السؤال الذي يريدونه وان يقولوا في حق الشاهد او شهادته  
ما يكون مداراً لدفع الدعوى وللرئيس ان يطلب من الشاهد والمتهم كل  
ما يراه لازماً من الايضاحات لاجل بيان الحقيقة الواقعة ويجدر بالاعضاء  
ان يستأذنوا الرئيس في التماس الايضاحات المذكورة

( ٢٧١ ) لا ينبغي للشاهد ان يبارح المجلس بعد اداء الشهادة ما لم  
يوعز اليه الرئيس بالخروج

( ٢٧٢ ) بعد سماع الشهود الذين يحضرهم المدعي العمومي ومدعي  
الحقوق الشخصية يسوغ للمتهم ان يطلب استشهاد شهوده الذين يكون قد  
اعطى دفترهم اولاً بناء على ان يشهدوا سواء كان بخصوص الجرم المبين في  
ورقة الاتهام او يكونوا ذا غرض واستقامة ومن اهل السيرة الحميدة  
مصاريف جلب الشهود واجرتهم تعود على المتهمين الذين استدعوا

جلبهم غير ان من يسميهم ويرى المدعي العمومي لزوم جلبهم لاظهار حقيقته  
الحال فمصاريفهم تكون مستثناة

( ٢٧٢ ) الشهود الذين لم قرابة مع المتهم او مع احد المتهمين  
المتعدددين على ما سبقتي تكون غير مسوعة وهم اولاً ابائهم واجدادهم . ثانياً  
اولادهم واحفادهم ثالثاً اخوتهم واخواتهم . رابعاً ذوو القرابة الصهرية الذين  
هم في هذه الدرجة خامساً الزوج والزوجة ولو بعد الطلاق . سادساً المخبرون  
النائلون المكافاة التقديرية قانونياً

ومع ذلك فان شهادة الاشخاص المذكورين لا يستلزم سماعها نقض  
المعاملات الا اذا اعترض المدعي العمومي او الشخصي او المتهم على سماعها  
( ٢٧٤ ) شهادة المخبرين غير النائلين المكافاة التقديرية قانونياً يجوز  
سماعها ولكن يلزم ان يكون للمحكمة علم بكونهم مخبرين

( ٢١٥ ) الشهود الذين يحضرهم المدعي العمومي او المتهم بدون  
ارسال اوراق جلب يجوز سماع شهادتهم في خلال المحاكمة وان لم يكونوا قد  
ادوا الشهادة الخطية اولاً ولكن يلزم على الاطلاق ان تكون قد ادرجت  
اسماؤهم في ورقة الشهود المار ذكرها في المادة ( ٢٦٦ )

( ٢٨٦ ) لا يجوز للشهود من اي طرف كانوا ان يتسائل ويتجاوب  
احدهم مع الآخر

( ٢٧٧ ) بعد ان يشهد الشهود يسوغ للمتهم ان يلتبس اخراج اي  
من اراد منهم وتكرير حضور واحد او اكثر ممن اخرجوا وتجديد سماع  
شهادة كل منهم على حدة او بالمواجهة مع غيره . والمدعي العمومي ان يفعل  
ذلك ولرئيس المحكمة ايضاً ان يجري مثل هذه المعاملة راساً اي بلا طلب

( ٢٧٨ ) يسوغ للرئيس قبل سماع شهادة احد الشهود او في اثناء  
سماعها او بعده ان يخرج المتهمين من المحكمة وان يبقى من اراد منهم لاجل  
ان يساله عن بعض متعلقات الدعوى منفرداً او مجتمعات مع غيره . ولكن

لا تسوغ المداومة على المحاكمة العمومية ما لم يعرف المتهم الامور التي جرت في غيابه ونتائجها الخاصة

( ٢٧٩ ) يسوغ للمدعي العمومي والاعضاء في اثناء المحاكمة ان يضبطوا ويجردوا ما يظهر لهم منها سواء كان في شهادة الشهود او في مدافعة المتهم بشرط عدم وقوع خلل في المباحثاة

( ٢٨٠ ) ينبغي للرئيس في خلال الشهادة او بعدها ان يري المتهم جميع الاشياء والاوراق التي يمكن ان تكون مداراً لثبوت الجرم الواقع وان يسأل ان كان عرف هيئة الاشياء والاوراق ام لم يعرفها وعلى المتهم ان يجاوب عن ذلك بنفسه وللرئيس ايضاً عند الحاجة ان يطالع الشهود على الاشياء والاوراق المذكورة

( ٢٨١ ) اذا تبين من التدقيقات ان شهادة احد الشهود كذب فيسوغ لرئيس المحكمة ان يوقف هذا الشاهد في الحال بناء على طلب المدعي العمومي او الشخص المتهم او راساً اي بلا طلب . ثم ان للمدعي العمومي ان يجري في حق الشاهد الموقف وظائف ضابطة العدالة وكذا الرئيس او الذات الذي يعينه من الاعضاء فانه يباشر وظائف المستنطق وتدفع اوراق الاستنطاق الى الهيئة الاتهامية لاجل اصدار قرار بوضع الشاهد الموقف موضع المحاكمة او عدم وضعه

( ٢٨٢ ) يسوغ للمدعي العمومي ومدعي الحقوق الشخصية والمتهم عند وقوع ما تقدم في المادة السابقة ان يطلبوا تأجيل الدعوى الى جلسة آتية وللحكمة ايضاً ان تفعل ذلك سواء كان بطالب او بلا طلب

( ٢٨٣ ) اذا ابطل احد الشهود المطلوبين بالحضور فللمحكمة بناء على طلب المدعي العمومي ان تسمع شهادة الشاهد الاول المذكور اسماً في دفتر الشهود قبل الانداء بالمحاكمة وتؤجل رؤية الدعوى الى الجلسة الآتية ( ٢٨٤ ) اذا اجأت الدعوى الى الجلسة التالية بداعي عدم حضور

احد الشهود فصار يف الجلب مع مصاريف محبي رذهاب سائر الشهود وغيرها من المصاريف المتعلقة بروية الدعوى بغرم بها الشاهد الذي لم يحضر . وبناء على طلب المدعي العمومي يلزم ان يذكر في ورقة التقرار التي بموجبها علفت المحاكمة الى الجلسة الانية وجوب تمصيل المصاريف التجارية من الشاهد المذكور بالمحبس عند الاقتضاء . وان يومر فيها يجلب الشاهد المذكور كرهاً لدى المحكمة لاجل الاستماع . ثم ان الشهود على اطلاق احوالهم اذا دعي الى المحكمة ولم يحضروا او حضروا واستنكفوا عن حلف البين او عن اداء الشهادة فيترتب عليهم الجزاء المبين في المادة الثمانين (١)

(٢٨٥) يسوغ للشاهد ان يعترض على الحكم الصادر عليه في برفة عشرة ايام اعتباراً من تاريخ تبليغ الحكم له او الى محل اقامته مع اضافة يوم واحد على مسافة كل ميريامتر باعتبار البرهة المذكورة . ثم اذا تحقق ان تعذر حضوره الى المحكمة مبني على عذر مقبول او اثبت وجوب تخفيف الجزاء النقدي المفضي به عليه فاعتراضه يكون مسموعاً

(٢٨٦) اذا لم يحسن المتهم او الشهود او احدهم التكلم باللسان الذي يتكلم به الآخرون فرئيس المحكمة يعين مترجمًا رسميًا يكون عمره لا اقل من احدى وعشرين سنة ويحلف انه يترجم واقع الحال وان لم يعين او يحلف الى هذه الصورة فالمعاملات التي تجري تنزل منزلة المعدوم . ويسوغ للمتهم والمدعي العمومي بعد ايضاحها الاسباب ان يرذوا الترجمان المعين والمحكمة تصدر قراراً معجلاً في ما اذا كانت الاسباب التي بوضاحتها حرية القبول اولا . ولا يسوغ انتخاب الترجمان من الشهود واعضاء المحكمة حتي ولورضي المتهم والمدعي العمومي وان اخير منهم فتكون المحاكمة في حكم الساقط المعدوم

(٢٨٧) ان كان المتهم اخرس او اطرش ولا يحسن الكتابة فالرئيس

(١) والصواب المادة ٧٥ كما يستفاد من محررات عليه وردت في ذلك

يعين للترجمة بلا طلب من تكون له ملكة ممتازة عن غيره في مبادلة الافكار مع ذلك المتهم . والشهود الخرس والطرش تجري في حقهم هذه الصورة وسائر الشروط المذكورة في المادة السابقة متعلقة بالانتخاب هي في هذا الخصوص ايضاً . ولانهم او الشاهد الاطرش والاخترس ان كان يحسن الكتابة فالا سئلة التي تلقى عليه يجررها كاتب الضبط على صحيفة يدفعها اليه وهو يورد الجواب خطأ والاسئلة الموردة مع الاجوبة يقرأها كاتب الضبط في المجلس

( ٢٨٨ ) اذا تعدد المتهمون فترئيس المحكمة يعين اياً منهم يلزم حضوره اولاً لدى المحكمة وان وجد فيهم ذو خاطئة بالتهمة اكثر من سواه فيبدأ به ويجري استنطاق واخذ جواب كل منهم على حدة

« ٢٨٩ » بعد ان يصير استماع الشهود وتلقى الاسئلة والاجوبة المترتبة على شهادتهم المؤداة يكون للمدعي الحقوق الشخصية او وكياله والمدعي العمومي ان يوضحوا بالتفصيل ادلتهم المؤيدة للتهمة الواقعة عليهم او وكياله ايضاً ان يوردوا الجواب والمدعي الحقوق الشخصية والمدعي العمومي ايضاً ان يوردا جواباً على اجوبة هؤلاء وبكل احوال يبقى حق التكلم اخيراً للمتهم او وكياله ومن بعد ذلك يعلن الرئيس ختام المحاكمة

( ٢٩٠ ) بعد ان يعلن الرئيس ختام المحاكمة على ما في المادة السابقة يخلو هو والاعضاء في حجرة المذاكرة ويدققون النظر في ورقة الاتهام واوراق الضبط وادعاءات ومدافعات المدعي العمومي والمدعي الشخصي والمتهم واصل المادة وفروعها ثم تنظم خلاصة الدعوى وبعد ان تقرر المواد التي ينبغي السؤال عنها يجمع الرئيس اراء الاعضاء في كون المتهم فعل الفعل المدعى به او لم يفعله فان حكم عليه بانه فعل فلا تنجب المذاكرة حالاً في مجازاته على ان الحكم على المجرم بالاكثرية يكون باتفاق ثلثي الراء



## القسم الثاني في الحكم والتفيذ

( ٢٩١ ) يجلب الرئيس المتهم لدى المحكمة وكاتب الضبط يقرأ حكم المحكمة بحضور المتهم

( ٢٩٢ ) اذا حكم بان المتهم غير مجرم فالرئيس يوضح ان ذمة المتهم قد برئت من التهمة المنسوبة اليه وان لم يكن موقفاً اسبب آخر فيكتب في الحال اعلام باطلاقوه من بعد ذلك تسمع المحكمة دعاوى تضمينات الجانبيين ومدافعاتهم في ذلك وافادات المدعي العمومي المتعلقة بما هنالك ونحكم بمقتضى الايجاب مع ما فيه يسوغ للمحكمة اذا استنسبت ان تعين احد الاعضاء لاجل الاستماع للطرفين والاطلاع على سنداتها وعرض الكيفية بموجب تقرير للمحكمة وعند ذلك يسرغ للطرفين والمدعي العمومي ان يوضحا ملاحظاتها للمحكمة مرة اخرى . ويجوز للمتهم الذي يكون برئت ذمته ان يدعي بتضمينات ياخذها ممن اخبروا عنه لاجل افتراءهم عليه ولكن لا يجوز اقامة دعوى افتراء وتضمين على ماموري الحكومة من جرى ما هم مكرهون على ايراده من الاخبارات التي اخذوا عنها اعلامات متعلقة بالجرائم وفقاً لما موريتهم ومع ذلك فانه عند الافتضاء تجوز الشكوى عليهم من باب الشكوى على المحاكم ويلزم المدعي العمومي بناء على طلب المتهم ان يعرفه بالذين اخبروا عنه

( ٢٩٣ ) دعاوى المتهم التضمينية الواقعة على الذين اخبروا عنه او على المدعي الشخصي او الواقعة من المدعي الشخصي على المتهم او المحكوم عليه تعرض للمحكمة التي رأت اصل الدعوى الجزائية . ويلزم في اقامة دعوى المدعي الشخصي التضمينية ان تقام قبل صدور الحكم في دعوى الجنابة ودعواه

لتضمينات بعد لا تكون مسموعة . وكذلك دعوى التضمينات التي تقام من  
بل المتهم على المخبر يجب ان تكون قبل صدور الحكم في مادة الجناية والا  
ذا اقيمت بعد ذلك فلا تكون مسموعة هذا اذا كان المخبر معروفاً عند المتهم  
لما اذا كان المتهم لم يعرف المخبر عنه الا بعد صدور الحكم في دعوى الجناية  
فلا يبطل حق دعوى التضمينات بل ترى هذه الدعوى في المحاكم المختصة  
بالحقوق العادية . والذين لم يكونوا بصفة مدعين او مدعي عليهم بالنظر  
الى اقامة الدعوى ان كان لم دعوى تضمينية فلم ان تراجعوا بها محاكم  
الحقوق العادية

( ٢٩٤ ) من برئت ذمته قانوناً من التهمة الموجهة عليه لا يجوز اتهامه

وتوقيفه مرة اخرى من اجل التهمة المذكورة

( ٢٩٥ ) اذا كان المتهم في حال تبرئه من تهمة قد علم باثناء المحاكمة

من مآل اوراق ابرزت او من شهادة اُديت انه مرمي بتهمة اخرى لا تعاق

لها بالتهمة الموجهة اليه فالرئيس يعلن ان المتهم صار بريء الذمة من

التهمة الاولى ويامر باجراء التحقيقات على التهمة الثانية وبناء على ذلك

برسالة لاجل التهمة الحادثة الى المستنطق بموجب مذكرة جلب واحضار

او مذكرة توقيف جرياً على نص المادة (٨٦) ولكن اجراء هذه المعاملات

مقيد بما اذا بين المدعي العمومي اثناء المحاكمة وجوب جعل المتهم تحت

الاستنطاق والمحاكمة لاجل التهمة الحادثة

( ٢٩٦ ) اذا حكم على المتهم بانه فاعل الفعل المدعي به عليه فالمدعي

العمومي يقدم للمحكمة ورقة ادعاء تبين المجازاة ويقدم لها ايضاً المدعي

الشخصي استدعاء استرداد الاموال والتضمينات

( ٢٩٧ ) يسأل الرئيس المتهم هل له ما يقال من وجه الدفاع

بخصوص ادعاء المدعي العمومي المتعلق بدرجة الجزاء ام لا . ولا يسوغ للمتهم

او وكيله ان يتصدى للدفاع بحجة ان الفعل لا اصل له ولكن يسوغ لها ان

يحتج بان الفعل لم يكن من الافعال المنوعة ولا يعد قانونياً من الجرائم او  
انه لا يستلزم المجازاة التي يطلب المدعي العمومي تعيينها اوانه لا مساع لا عطاء  
المدعي الشخصي تضمينات او ان التضمينات المطلوبة هي فاحشة

( ٢٩٨ ) اذا كان الفعل المحكوم على المتهم بارتكابه من الافعال

غير المنوعة في قانون الجزاء فالمحكمة تقضي بعدم مسئولية المتهم

( ٢٩٩ ) اذا كان فعل المتهم من الافعال المنوعة فالمحكمة تعين

وتحدد مجازاته القانونية عند نهاية المحاكمة ولو فهم من ذلك انه ليس من جملة

وظائفها وان كان عدة جنابات وجنات واقعة معاً فتعين المجازاة المرتبة

وتكون بحسب الجرم المستلزم الجزاء الاثقل

( ٣٠٠ ) سواء كان المتهم بريء الذمة او محكوماً عليه او غير مسئول

يجب على المحكمة ان تروى في دعوى التضمينات التي يقيمها المدعي الشخصي

او المتهم ونحكم بها ونصرح بكميتها في الاعلام الذي تصدره في الدعوى

الاصابة او انما وفقاً للمادة (٩٢) تعين احد الاعضاء مأموراً بسماع دعوى

الطرفين والاطلاع على ما لديها من الاوراق وهو يعرض للمحكمة بموجب

تقرير نتيجة تدقيقاته وان وجد اشياء موقوفة في المحكمة فهي تامر بردها على

صاحبها واما اذا كان المتهم محكوماً عليه فلا يسوغ ردها ما لم يثبت صاحب

الاشياء الموقوفة ان قد مضت الملة المضروبة للمحكوم عليه ليرفع استدعاء

التمييز اولا لان التمييز قد حصل والدعوى فصلت على وجه قطعي

( ٣٠١ ) اذا ثبت ان المتهم معذور فالمحكمة تصدر اعلالاً في بيان

معذرتيه حسب القانون

( ٣٠٢ ) كل من المتهم والمدعي الشخصي الذي يحكم عليه انه غير محق

بالدعوى يكون ضامناً نادية مصاريف الدعوى المختصة بخصمه والدولة

( ٣٠٣ ) بعد اجراء المعاملات المبينة في المواد السابقة يخلو الرئيس

والاعضاء في حجة المذاكرة ويبدون رأياً في حق ادعاء الطرفين ومدافعتهما

بعد ذلك يعرف الرئيس الحكم علانية بحضور الذين في المحكمة وللمتهم  
الرئيس مع تعريفه الحكم بقرآن نص المادة القانونية المبني عليها الحكم. وكاتب  
الضبط يحرر ويضبط الحكم الصادر ويثبت نص المادة القانونية بعينها وإن  
خالف ذلك ينقض عليه باداء ابرتين جزاء نقدياً.

( ٢٠٤ ) ان مسودة الحكم الصادر بمضيها الرئيس والاعضاء الذين  
صدروه. وإن لم تمض فيوخذ من كاتب الضبط خمس ليرات جزاء نقدياً.  
عند الايجاب تجاوز الشكوى من الأحكام ان كان المشكو الرئيس او الاعضاء  
وكاتب الضبط. ولأعضاء المسودة يجب ان يكون في برهة اربع وعشرين  
ساعة بعد تعريف الحكم.

( ٢٠٥ ) يسوغ للرئيس بعد تعريف الحكم ان ينصح المجرم بحسب  
مقتضى الحال ان يكون صبوراً ساكناً الجاش وإن يصلح سيرته. وعلى الرئيس  
ايضاً ان يعرف المحكوم عليه بان الاعلام سيرسل مع اوراق الدعوى الى  
محكمة التمييز لاجل التمييز فان كان عنده ما يقال فله ان يقدم لائحة في مدة  
اسبوع واحد ترسل في جملة الاوراق المذكورة.

( ٢٠٦ ) على كاتب الضبط ان يضع في ورقة الضبط اشارة الى ان  
قد اجريت المعاملات المعينة في اصول المحاكمة ولا يدرج في ورقة الضبط  
هذه اجوبة المتهمين ولا شهادة الشهود على انه بموجب حكم المادة ( ٢٦٩ ) يشار  
الى النقصان والتغيرات المتبينة في افادات الشهود. وورقة الضبط بمضيها  
الرئيس وكاتب الضبط او يخطئانها وإن اهلست مراعاة احكام هذه المادة فتتزل  
المعاملات المجرأة منزلة المعدوم. وعلى تقدير اجمال اتخاذ ورقة الضبط واجراء  
حكم الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فيغرم كاتب الضبط باداء عشرين ليرة  
ذات المائة قرش جزاء نقدياً.

( ٢٠٧ ) اذا شاء المحكوم عليه ان يقدم لائحة فصدارسالها الى محكمة  
التمييز لزمه ان يسلمها الى قلم المحكمة في ظرف ثمانية ايام وبحق لكل من المدعي

العمومي والمدعي الشخصي ان يقدم لائحة في مثل المهلة المذكورة . على ان لا تُلغى المدعي الشخصي تكون منحصرة في حقوق الشخصية . ثم ان الحكم الصادر بوجوب اجرائه معلقاً على صدور قرار محكمة التمييز

( ٢٠٨ ) اذا صدقت محكمة التمييز على اعلامات الجنايات التي رأتها فيجري حكمها في برهة ثلاثة ايام من تبليغها الى المدعي العمومي وما يكون من الاعلامات المذكورة متعلقاً بالاعدام بوضع موضع الاجراء بعد صدور الارادة السنية وفقاً للمادة ( ١٦ ) من قانون الجزاء الها يوتي

( ٢٠٩ ) اذا اراد المجرم بيان بعض امور فان احد اعضاء محكمة المحل الذي يجري فيه الحكم وكاتب الضبط باخذان وبحرران تقريره

( ٢١٠ ) ان ورقة الضبط المتخذة في شان اجراء الحكم تنظم بعرفه كاتب الضبط وكذا اتساخ صورتها وامضاؤها في ذيل قيد اعلام الحكم فانها يجريان بعرفته في برهة اربع وعشرين ساعة ويعلق على هامش ورقة الضبط ايضاً اشارة الى كيفية تقييدها ويمضي بذيلها . وعند وقوع ما يخالف المواد المذكورة يؤخذ من كاتب الضبط ايرتان عثمانيتان جزاء نقدياً . ويعتبر بقييد ورقة الضبط هذه معمولاً بوكا صلو بعينه

( ٢١١ ) اذا تبين من مدلول بعض الاوراق والاشياء او من شهادة الشهود ان المتهم صار منها بجنايات اخرى غير الجناية المتهم بها وكان ما انهم بوحديثاً من الجنايات المستلزمة مجازاة اشد من المجازاة التي تستلزمها الجناية الاولى او كان للمتهم شركاء في التهمة موقوفين فالمحكمة تامر وفقاً لاحكام هذا القانون باقامة الدعوى لاجل الجنايات الجديدة الموجهة على المتهم وبهاتين الصورتين يؤجل المدعي العمومي اجراء الحكم الصادر على المتهم بالجناية الاولى حتى حين المحاكمة التي تجري في الجنايات الحديثة

( ٢١٢ ) ان دفتر الاعلامات الصادرة من المحاكم الجزائية ومسوداتها تحفظ جملة في خزانة اوراق المحكمة المتعلقة بها

## الباب الثالث

### في اصول تمييز الاعلامات

#### الفصل الاول

في الاحوال التي يستلزم نقض التحقيقات والاعلامات  
(٢١٣) ان الاعلامات الصادرة في الدرجة النهائية بخصوص  
لجناية والجحمة والقباحة مع جميع المعاملات والتحقيقات المتقدمة في الدعاوى  
المتعلقة بهذه الاعلامات يسوغ نقضها في الاحوال الآتي بيانها بناء على  
لاستدعاء

#### الفقرة الاولى

##### في الجنايات

(٢١٤) اذا حكم على المتهم وكان الحكم ذهول عن القانون ومخالفة  
له سواء كان ذلك واقعاً في قرار الهيئة الاتهامية او في التحقيقات والمحاكمات  
التجارية لدى محكمة الجناية او كان الذهول في اعلام الحكم عن احدى  
المعاملات التي بموجب هذا القانون يستلزم عدم اجرائها نقض الحكم او في  
عدة من المعاملات المذكورة فيجب نقض الاعلام وكذا يصير من الواجب  
ايضاً نقض المعاملات التجارية بعد تاريخ وقوع السبب الاول الموجب  
للقض

وكما ان عدم صلاحية المحكمة يستلزم نقض الحكم كذلك اذا اهل بيان

الراي سهوًا او ردًا على احد مطالب المنهم او المدعي العمومي او على عدة مطالب لما مقتضاها ان يستعمل كل منها ما اولاه القانون من الحق والصلاحية فان اهل ما مر يستلزم النقص وان لم يكن في القانون نص صريح بان عدم اجراء المعاملة المطلوبة موجب للنقص

( ٣١٥ ) عند براءة ذمة المنهم بسوغ ان يدعي المدعي العمومي نقض الاعلام المتضمن الحكم بذلك ونقص ما حواه من المعاملات والتحقيقات بوجه التمييز ذلك لمجرد احسان مجرى القانون على شرط ان لا بطراً خلل على حكم التبرئة

« ٣١٦ » اذا كان نقض الاعلام ناشي عن كون الاجراء المحكوم به هو غير المجازاة القانونية الجنائية المنظور فيها فيسوغ حينئذ المحكوم عليه ان يدعي نقض الاعلام كما يسوغ للمدعي العمومي ان يطلب ذلك . واذا كان الحكم مبنياً على فقدان الاجزاء القانوني بداعي عدم المسؤولية الواردة في المادة ( ٣٩٨ ) مع وجود مجازاة قانونية مندرجة على ذلك فادعاء النقص يعود الى المدعي العمومي

« ٣١٧ » اذا كان الاجراء المحكوم به في الاعلام هو الاجزاء الذي عينه القانون للجنابة الواقعة فلا يحق لاحد الطرفين ابداً ان يدعي نقض الاعلام بحجة وقوع خطأ في ذكر عبارة القانون التي يتضمنها الاعلام الصادر

« ٣١٨ » لا يسوغ للمدعي الشخصي مطلقاً ان يدعي نقض قرار التبرئة او اعلام عدم المسؤولية الا انه اذا كان محكوماً عليه بتضمينات زائدة على القدر المدعي به المحكوم له بالبراءة او بعدم التبعة فيكون المدعي الشخصي حق الادعاء بنقض هذه الجهة فقط من الاعلام



## الفقرة الثانية

### في البجعة والقباحة

( ٣١٩ ) ان كيفية النقص المار ببيانها في المادة ( ٢١٤ ) جارية في

دعاوى المتعلقة بالجناية والبجعة والقباحة ايضاً

ويحق للشخص الذي تقام عليه دعوى جنحة او قباحة والمدعي العمومي

الشخصي الادعاء بنقض جميع الاعلامات الصادرة قطعياً دون استثناء

لاعلامات المتعلقة بالبراءة وعدم التبعة او الحكم

غير انه اذا كان حكم براءة ذمة المتهم او بعدم مسئولته فلا تسوغ اقامة

ادعوى عليه لسبب وقوع عدم الرعاية او الذهول في اصول المحاكمة

لموضوعة تاميناً لمادفة المدعي

( ٢٢٠ ) ان حكم المادة ( ٢١٧ ) شامل للاحكام والقرارات الصادرة

في الدرجة الاخيرة في المواد المتعلقة بالبجعة والقباحة

( ٢٢١ ) اذا قدر ان محكمة التمييز ومحكمة الاستئناف او محكمة

الملازم الابتدائية حكمت بنقض احدى المعاملات الحقيقية بسوغ لها ان تامر

بتادية المصاريف الناشئة عن المعاملات المبتدئة حديثاً من قبل من تسبب

في نقضها ان كان المستنطق او غيره من المأمورين الا ان هذا الامر بسوغ

صدوره في النقص المترتب على اغلاط جسيمة وفي حق النقوض التي تقع بعد

سنتين من تاريخ وضع هذا القانون موضع الاجراء

## الفصل الثاني

### في استدعاءات تمييز الاعلامات

( ٢٢٢ ) ان الاعلامات المتعلقة بالجناية تميز راساً على صورة رسمية

بدون احتياج الى الاستدعاء. ولما تميزت الاعلام المتعلقة بالجنحة والقباحة  
فهو متوقف على الاستدعاء. ثم ان استدعاء التمييز للاحكام الاعدادية  
والتحقيقية المتعلقة بالقباحة والجنحة والاحكام التي تكون من هذا القبيل  
صادرة في الدرجة النهائية يسوغ قبوله بعد صدور اعلام الدعوى القطعي.  
والاستدعاء المتقدم في شأن تمييز مثل هذه القرارات الاعدادية لا يرد  
بداعي انها جرت بطلب واختيار المحكوم عليه. وحكم هذه المادة لا يشمل  
الاحكام الصادرة في صلاحية المحكمة لان في هذه الحالة لا يجب انتظار  
صدور الاعلام القطعي. وادعاء عدم الصلاحية في دعاوى الجناية هو نافع  
للاحكام الكائنة في حق ادعاء الصلاحية المتعلقة بالقباحة والجنحة

( ٢٢٣ ) ان استدعاء التمييز لدعوى الجنحة او القباحة يقدمه المحكوم  
عليه الى كاتب المحكمة في برهة ثمانية ايام اعتباراً من تاريخ تعريف الحكم  
بعد ان يمضيه هو والكاتب. واذا لم يشاء المستدعي او لم يستطع امضاء  
فيعلق عليه الكاتب اشارة الى الكيفية. ووفقاً لهذه القاعدة ايضاً يسوغ  
لوكيل المحكوم عليه ان يقدم مثل هذه الاستدعاءات ويجب حينئذ ان  
تلقى ورقة الوكالة بورقة الاستدعاء

ان الاستدعاءات تقيد بدفترها المخصوص وهذا الدفتر يكون مباحاً  
( وفي الاصل مفتوحاً ) بحيث يسوغ لاي كان ان ياخذ عنه صورة ما يريد  
من القيد

( ٢٢٤ ) اذا ادعى المدعي الشخصي او المدعي العمومي تمييز الاحكام  
الصادرة نهائياً بخصوص الجنحة او القباحة فيجب في استدعاءاتها ان تبلغ  
الى المدعي عليه في مدة ثلاثة ايام بعد ان تقيد على الوجه المتقدم بيانه في  
المادة السابقة. واذا كان المدعي عليه موقوفاً فان كاتب المحكمة يبرأ ورقة  
استدعاء التمييز وبكافة امضاءها وان لم يمكنه ان يمضيها فيشارفها الى  
الكيفية وان لم يكن موقوفاً فتبلغ ورقة الاستدعاء بمعرفة المباشر الى المدعي

عليه نفسه او الى محل اقامته الذي وقع عليه اختياره هو وفي هذه الحال  
يضاف الى المهلة المعينة يومان لكل مبريامترو

( ٢٢٥ ) يلزم المدعي الشخصي الذي ادعى التمييز ان يربط بورقة  
الاستدعاء صورة اعلام الحكم مصدقة . ثم لا يسمع ادعاؤه ما لم يودع في  
المحكمة خمس ليرات عثمانية جزاء نقدياً ان كان الاعلام وجاهياً وليرتين  
ونصف ليرة ان كان غيبياً

( ٢٢٦ ) ان المعفين والمستثنيين من ايداع الجزاء النقدي هم . اولاً  
المحكوم عليهم في الجنايات . ثانياً المأمورون الذين يدعون لاجل ما يتعلق  
من المصالح بالادارة الملكية والاراضي والواردات الميرية . ولما الجزاء  
النقدي في حق الاشخاص الخارجين عن قيد الاستثناء فهو عائد على من  
يظهر انه غير محق في دعوى التمييز . ثم ان من يحصلون من قبل الحكومة  
المحلية على ورقة الشهادة بان وبركوكهم اقل من نصف ذهب عثماني او ليس  
لهم ملك يستوجب شيئاً من الوبركوا وانهم فقراء معدمون وقد ربطوا  
ورقة الشهادة المذكورة باوراق استدعائهم فهم معفون ايضاً من ايداع الجزاء  
النقدي لاجل استدعاء التمييز

( ٢٢٧ ) لا يسوغ سماع الاستدعاءات التي يقدمها المحكوم عليهم  
بجزاء الحبس لاجل التمييز ما لم يثبت انهم بحالة الحبس او انهم اطلقوا  
بكفالة وعليه فيلزم ان تكون ورقة الحبس الرسمية وورقة تخلي السبيل بالكفالة  
مربوطة بورقة استدعاء التمييز . الا انه اذا كان ادعاء التمييز ناشئاً عن  
عدم صلاحية المحكمة فقول المستدعي في استدعائه انه محبوس في توقيفيانة  
المحل الكائنة به محكمة التمييز كاف لقبول استدعائه التمييز ومن يكونون  
مثل هؤلاء يسوغ لهم ان يقدموا استدعاء الى المدعي العمومي الاول  
الكائن لدى المحكمة المذكورة وبناء على اشارته تقبله ادارة الحبس

( ٢٢٨ ) ان للمحكوم عليه او المدعي الشخصي ان يقدم الى كاتب

المحكمة المصدرة الحكم الطالب هو تمييزه لائحة مشتملة على الاسباب الموجبة  
استدعاء التمييز ويكون ذلك اما عند تقديم استدعاء التمييز وأما بعده  
بمرور عشر ايام وعلى كاتب المحكمة ان يعطيه علماً وخبراً وان يسلم  
اللائحة في الحال الى المدعي العمومي

(٢٢٩) يلزم المدعي العمومي بعد عشر ايام على الكثير من خارج  
تقديم استدعاء التمييز ان يرسل اوراق الدعوى الى نظارة العدلية مع ما  
يوجد من عرائض المتداعين

وعلى كاتب المحكمة المصدرة الحكم المطلوب تمييزه ان يتخذ دفترًا في  
اوراق الدعوى دون ان ياخذ عنه رسم خرج ويربطه بالاعلام وان خالف  
ذلك حكمت عليه محكمة التمييز باداء ثلثة ذهبات جزاءً نقدياً

(٢٣٠) ان نظارة العدلية ترسل الاوراق المار ذكرها الى محكمة  
التمييز في مدى اربع وعشرين ساعة من حين وصولها اليها وتباغ الكيفية  
الى المأمور مرسل هذه الاوراق. وايضاً فيسوغ للمحكوم عليهم ان يرفقوا  
بلا واسطة الى قلم محكمة التمييز عرضحالهم وصور الاعلامات مع صور  
الاوراق الحاوية بيان الاسباب الموجبة استدعاء التمييز

(٢٣١) يلزم محكمة التمييز ان ترى الاستدعاءات المتقدمة في المواد  
المتعلقة باي نوع من الجناية والجفحة والقباحة بعد انقضاء المملاّت في هذا  
الفصل بشهر واحد على الكثير

(٢٣٢) محكمة التمييز تصدق او تنقض حكم الاعلام بلا حاجة  
ماسة الى اصدار اعلام مخصوص في اول الامر بكون الاستدعاء مسبوعاً  
او غير مسبوع

(٢٣٣) اذا نقضت محكمة التمييز اعلاماً صادراً في مادة متعلقة  
بالجفحة او القباحة فتحول الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الاعلام المنقوض  
او الى محكمة غيرها مشاككة لها في الدرجة

( ٢٢٤ ) اذا نقضت محكمة التمييز اعلالاً صادراً في مادة جنائية

تجعل المعاملة وفقاً للاحكام الموردة في المواد السبعة الاتي بيانها :

( ٢٢٥ ) ان محكمة التمييز في دعاوى الجنايات تحول الاعلام الذي

يكون قد نقضت على ما في المادة السابقة الى المحكمة التي تكون قد اصدرته او

الى محكمة اخرى تساويها في الدرجة سواء كان النقص اسبب من الاسباب

المذكورة في المادة ( ٢٥٤ ) او بناء على وقوع خطأ متعلق بالاحوال

المستلزمة نقض الحكم . وان كان نقضه فاصراً على جهة حقوق شخصية

فقط فتحوله الى محكمة الحقوق الاعيادية المتعلق بها . وان كان نقضه

بداعي عدم الصلاحية فتحول الدعوى الى المحكمة العائدة هي اليها

( ٢٢٦ ) اذا نقضت محكمة التمييز اعلالاً واقتضى الامر اعادة

الدعوى لكي تجعلها ان ترى في محكمة ابتدائية او استئنافية فبعد حصول

قرار نقض الاعلام تقرر بذلك مخصصة مرجع روية العمل وتبين الكيفية

مصرحة بها في الاعلام الذي تصدره

( ٢٢٧ ) اذا نقض اعلام واعيد الى المحكمة التي اصدرته فالتحقيقات

الجديدة التي توجب وقتئذ لازمة لا يجوز اجراؤها بمعرفة المستنطقين

الاولين

( ٢٢٨ ) اذا حولت محكمة التمييز دعوى جنائية الى اية محكمة

كانت فتلتزم تلك المحكمة ان ترى بنفسها الدعوى المحولة ولا يسوغ لها

ان تحولها الى غير محكمة

( ٢٢٩ ) اذا نقض واحيل اعلام وكان للمتهم شريك في تهمة الفعل

المرتكب لم يثبت بعد فالمحكمة تعين مستنطقاً واحداً معاوني المدعين

المضامين ولكل منها ان يجري التحقيقات اللازمة بحسب مامورين وبعضى

اوراق التحقيق للمحكمة وهي بناء على الاوراق المذكورة تحكم بلزوم ارسال

المحدودين شركاء في التهمة الى الهيئة الاتهامية او بعدم لزوم ارسالهم

( ٢٤٠ ) اذ انتقض الاعلام لاجل الحكم فيه بغير الجزاء المعين قانوناً  
لنوع الجرم فيصح نوع الجزاء ودرجته وان كان نقضه مبنياً على سبب آخر  
فالمحكمة حينئذ تجدد المحاكمة

ثم ان الحال التي تستلزم النقض اذا كانت تخل ببعض احكام الاعلام  
المندرجة فيه فمحكمة التمييز تنقض حينئذ احكام الاعلام المختلة فيه فقط  
دون ان تمس بقية

( ٢٤١ ) المتهم الذي ينقض الحكم الصادر بحقه ويلزم تجديد محاكمته  
لدى محكمة الجناية يبقى في حال التوقيف او الحبس ويرسل الى محكمة  
الجناية المأمورة بمحاكمته

( ٢٤٢ ) المدعي الشخصي الذي يظهر انه مبطل سواه كان في  
دعوى الجحمة او الجناية ينقض عليه باداء مصاريف الخصم الذي تحقق براءة  
ذمته او ثبت عدم مسئوليتو قانوناً مع اداء خمس ايرات عثمانية ايضاً من قبل  
التضمين . وما عدا ذلك فيؤخذ للحكومة خمس ايرات عثمانية اخرى جزاء  
نقدياً وان كان الاعلام غائباً فيؤخذ نصف هذا الجزاء النقدي لا غير وان  
تبين في الدعوى الشخصية ان جانب الحكومة ليس بذی - في فتنى  
التضمينات فقط

( ٢٤٣ ) الجزاء المودع يرد على صاحبه بعد صدور اعلام التمييز  
وذلك ان كان الاعلام منقوضاً بعينه او كله من اجل اي سبب كان  
والتصريح برد الجزاء النقدي في نص الاعلام وعدم التصريح سواه

( ٢٤٤ ) اذا رد الاستدعاء المقدم لاجل نقض احد الاعلانات  
فصاحب هذا الادعاء لا يعوغل ان يعيد اقامة دعوى النقض في حق ذلك  
الاعلام على الاطلاق

( ٢٤٥ ) الحكم الناضي برد استدعاء النقض تعطى صورته من قبل  
رئيس دائرة الجزاء بمحكمة التمييز ومن مبرزها الاول للمدعي العمومي الاول

كائن لدى محكمة التمييز وهذا يبعث بها الى نظارة العدلية ومن ثم ترسل  
 المدعي العمومي الكائن لدى المحكمة التي اصدرت الاعلام المدعي نفقة  
 (٢٤٦) الاعلام الصادر نهائياً اذا نفقة محكمة التمييز بالدفعه  
 أولى ووجب من جراء الاسباب الاولى تكرير تمييز الدعوى بحق الاعلام  
 صادر في الدفعه الثانية وكان المتدعيان بحالهما الاولى عينها فمحكمة التمييز  
 تملك هيئة عمومية وتتحكم في الدعوى

واذا نفق الاعلام الثاني بداعي الاسباب التي اوجبها الاعلام الاول  
 على المحكمة المحالة اليها الدعوى ابتداءً كانت او استئنافية ان تتبع الاساس  
 قانوني الذي اتخذته محكمة التمييز في اعلامها

(٢٤٧) ان المدعي العمومي الاول الكائن لدى محكمة التمييز اذا  
 يسئل خبراً بناءً على امر قطعي خطي من نظارة العدلية الى دائرة الجراء بمحكمة  
 تمييز بان قد وقع معاملات تخريبية مخالفة للقانون او صدر اعلامات  
 لمبرها فكما انها تنقض مثل هذه المعاملات والاعلامات فكذلك مامور  
 مابطة العدلية والمحكام الذين يكونون قد اجروا ذلك يمسون تحت طائلة  
 لاثولية على ما في الفصل الثالث من الباب الرابع لهذا الكتاب

(٣٤٨) اذا صدر من المحاكم الجزائية اعلام في الدرجة النهائية وكان  
 ملوقاً بالنقض فينبغي للمدعي العمومي الاول الكائن لدى محكمة التمييز ان  
 نبرها بالكيفية راساً وان لم يحصل الادعاء الواجب من قبل احد الطرفين  
 الكلية اثناء المدة المعينة دون ان يلتفت الى انتضاءها. وفي مثل هذه الحالة  
 تى لو نفق ذلك الاعلام لا يحق لاحد الطرفين ان يستفيد من ذلك  
 نفق وبخالف ويعارض في اجراء احكامه

## الفصل الثالث

### في اعادة محاكمة دعاوى القباحة والمجنحة

( ٢٤٩ ) يجوز استدعاء المحاكمة فيما لو نسب الى شخص جنابة قتل وحكم عليه بها ثم قام قرائن كافية في الدلالة على ان المدعى قتل هو حي . او حكم على شخص بمجنحة او جنابة ثم تبين ان شخصاً اخر حكم عليه باعلام على حدته انه فاعل ذلك الجرم ولم يكن تاليف الاعلامين معاً وكان اختلافهم دليلاً على براءة احد المحكوم عليها او فيما لو ادعي بعد الحكم على واحد من كانت شهادتهم مسبوعة في خلال المحاكمة وقضي على الشاهد بانه شهد شهادة كاذبة في تلك الدعوى او لو حكم على شخص بتجريد من حقوقه المدنية كلها او بعضها . وان كانت اعادة المحاكمة متسببة عن الشهادة الكاذبة فالشاهد المحكوم عليه بذلك لا يقبل شهادته في الدعوى نفسها

( ٢٥٠ ) اعادة المحاكمة يرجع طلبها اولاً الى ناظر العدلية . ثانياً الى المحكوم عليه . ثالثاً بعد وفاة المحكوم عليه يعود الى ورثته وذوي قرباه ووكلائه بالوصاية . وجواز اعادة المحاكمة المتعلقة بالمجنحة يكون فيما اذا كان المحكم على المحكوم عليه بالحبس فقط واما في الاحوال المتعلقة باعادة المحاكمة مطلقاً فان ناظر العدلية بناء على استدعاء الخصمين او عفواً بلا طلب يصدر امراً بها الى المدعي العمومي الاول الكائن لدى محكمة التمييز وهو يتقدم الى دائر الجنايات في اعادة المحاكمة . واستدعاء الطرفين اعادة المحاكمة بداعي تضاد الاعلامين اذا لم يجر في مدة سنتين اعتباراً من تاريخ صدور الاعلام الثاني المتعذر توقيفه مع الاعلام الاول لا يقبل . وكذا ما يقع من هذا القبيل لاجل الشهادة الكاذبة فان مضى سنتان على تاريخ الحكم بكذب الشهادة لا يقبل ايضاً . واجراء الاعلامات التي تطلب اعادة محاكمتها بحق تاخيرها بامر من



ناظر العدلية الى حين فرار محكمة التمييز وان وجدت هذه المحكمة لزوماً  
لإعادة المحاكمة فمع حكمها في إعادة المحاكمة تآمر ايضاً بتأخير اجراء  
الاعلامات

( ٣٥١ ) اذا قبلت محكمة التمييز طلب إعادة المحاكمة ولم تكن الدعوى  
بحيث يمكن الدخول في المحاكمة لاجلها فتجري محكمة التمييز التحقيقات بذاتها  
او بالواسطة بحق اساس المصلحة وتجري مواجهة من يلزم اسئلة واستجواب  
هوينة (اي حفيظة شخص) وبالمجمل فانها تتخذ الوسائل التي تكون مداراً  
لجلاء حقيقة الحال

وان كانت الدعوى بحيث يمكن الدخول في محاكمتها وتبين مجال  
لاجراء المحاكمة الوجهة فمحكمة التمييز تنقض الاعلامات وترتب وتعين  
الاسئلة الواجب الاؤها على المتهم والمظنون به وتبلغها الى المحكمة التي رأت  
الدعوى ابتداء او الى محكمة اخرى تستنسبها

( ٣٥٢ ) اذا تعذر حضور جميع من لم يدخل في الدعوى لدى المحكمة  
ولاسيما اذا كان المحكوم عليهم توفوا او غيبوا كلهم او احدثوا وسقطت الدعوى  
او اجزاء بمرور الزمان فلا تبني محكمة التمييز حاجة الى نقض الاعلام  
واحالة الدعوى الى محكمة اخرى بل تتولى بنفسها رؤية دعوى المدعين  
الشخصيين ان وجدوا ودعوى المحكوم عليهم الذين توفوا بحضور الوكلاء  
المعينين لكل منهم . وان تبين ان المتوفين قد حكم عليهم بغير حق فنقض  
المحكمة هذا الحكم وتعيد حقوقهم وشرفهم

( ٣٥٣ ) في الحال المبينة في المادة ( ٢٤٩ ) اذا عزي الى شخص  
جناية قتل وقام قرائن كافية على ان الشخص المدعى قتله هو حي وكان  
الشخص المحكوم عليه في تلك الجناية باقياً قيد الحياة ايضاً والفعل المعزى  
اليه غير معدود بجناية ولا جنحة فالعمل حينئذ لا يتحول الى محكمة اخرى بل  
بطلق سبيل ذلك الشخص المنسوب اليه الفعل

## الباب الرابع

في بيان بعض امور مفرعة على اصول المحاكمة

### الفصل الاول

في بيان دعاوى التزوير

( ٢٥٤ ) اذا وقع دعوى بتزوير الاوراق يجب بعد ابراز الاوراق المدعى تزويرها للمحكمة ان يضع كاتب المحكمة الامضاء والعدد (النومرو) على كل صفحة منها ثم يدفعها الى من ابرزها ليمضيها ان كان بحسن الكتابة وينظم ورقة ضبط مخصوصة حاوية بيان الكيفية مع تفصيل احوال الاوراق المذكورة وان كان الشخص الذي ابرز الاوراق امضاها اولم يمضها . وتحفظ ورقة الضبط في قلم المحكمة وان قبل كاتب المحكمة الاوراق غير مراعاة هذه المعاملة يؤخذ منه ليرتان جزاء نقدياً

( ٢٥٥ ) اذا كانت الاوراق المدعى تزويرها مجتلية من احدى الدوائر الرسمية فعلى المأمور الذي يعطيها ان يمضيها ويضع عليها العدد (النومرو) بموجب المادة السابقة وان لم يراع هذه المعاملة اغرم بإدائه ليرتين جزاء نقدياً

( ٢٥٦ ) لا بد في الاوراق المدعى تزويرها ان تمضي من جانب مأمور ضابطة العدلية ومن المدعي الشخصي او وكيله ان كانوا حاضرين ومن المظنون به ايضاً عند احضاره فان كان بين من مر ذكره من لم يرد اولم يستطع امضاءها فتذكر الكيفية في ورقة الضبط وعند وقوع اهل وتسبح في هذا الباب يؤخذ من كاتب المحكمة ليرتان جزاء نقدياً

( ٢٥٧ ) ان الاوراق التي يدعى او يخبر عنها انها مزورة تجوز  
قائمة الدعوى عليها والاخبار بانها مزورة وان تكن قد اتخذت في وقتها  
ساسا لحكم ومعاملة رسميين

( ٢٥٨ ) كل ورقة من الاوراق التي يدعى ويخبر انها مزورة  
عند اي ادارة او شخص وجدت يجبر حاملها على تسليمها واخذ سند بها  
بناء على الطلب الخطي الحاصل من المدعي العمومي او المستنطق والذين  
لا يسلمونها بسوغ حبسهم . وورقة الطلب والسند الماخوذ بها المذكوران  
يخلصان حاملها من المسؤولية تجاه صاحب الاوراق

( ٢٥٩ ) الاوراق المسلمة الى قلم المحكمة للمقابلة والمطابقة يجب في  
حقها اجراء المعاملة اللازمة للاوراق التي يدعى ويخبر بتزويرها جربا  
على احكام المواد الثلاث الآتية الذكر واذا لم تجر المعاملة فتجرى المجازاة المعينة  
في المواد المذكورة

( ٢٦٠ ) اذا لم تعط الاوراق اللازم ابرازها للمقابلة والمطابقة باية  
ادارة وجدت فينبغي النشاط للحصول عليها حتى لو احوج ذلك الى حبس  
المأمور الكائنة الاوراق المذكورة لديه . وورقة الطلب مع السند الماخوذ  
بها يخلصان المأمور المذكور من المسؤولية نلقاء صاحبها

( ٢٦١ ) متى لزم جلب سند رسمي ففي اية ادارة او بيد اي شخص  
وجد يجب عليه ان يسلمه متى اخذ صورته مصدقا عليها رئيس محكمة المحل  
الكائن الشخص فيه ويجب في ورقة ضبط المحكمة ذكر كيفية التصديق  
غير ان السند المطلوب اذا كان مدرجا في احد الدفاتر وغير محتمل  
الانفصال عنه فيسوغ جلب الدفتر مع صرف النظر عن اعطاء صورته

( ٢٦٢ ) ان الاوراق والسندات غير الرسمية ايضا اذا قبلها  
الطرفان وصدقا عليها بسوغ ابرازها لاجل المطابقة . ولكن من لم يكونوا  
من المأمورين وان اعترفوا بان لديهم اوراقا وسندات مثل هذه اذا ابوا

تسليمها لا يسوغ اجبارهم في الحال بل يجب جلبهم لدى المحكمة في اول الامر وان تبين ان سبب ابائهم غير مقبول يجوز ان يומר باجراء معاملة الحبس اخذاً للسند

( ٣٦٣ ) اذا الشهود افادوا شيئاً ما بخصوص الاوراق والسندات المتعلقة بالدعوى فعليهم ان يضلوا الاوراق المذكورة وان لم يستطيعوا امضاءها فتذكر الكيفية في ورقة الضبط

( ٣٦٤ ) اذا ادعى احد الخصمين عند تحقيق احدى الدعوى ومحاكمتها ان السند المبرز هو مزور يسأل خصمه هل من نيت ان يستعمل السند المذكور ( اي بمخج )

( ٣٦٥ ) اذا اجيب على السؤال المذكور اتفان السند المعترض بتزويره لا يستعمل او اذا مضى ثمانية ايام ولم يورد جواب قط فتدوم التحقيقات والمحاكمات بدون ان ينظر الى السند المذكور نظر الاعتبار . واما اذا اُبين انه يعمل به فان المحكمة التي رأت اساس الدعوى ترى دعوى تزوير السند رهوية دعوى حادثة

( ٣٦٦ ) اذا ادعى مدعي تزوير السند ان مزوره او معاونه انما هو الشخص الذي ابرزه . او اذا تبين من نتيجة المحاكمة ان المزور او معاونه في قود الحبوة وكان حق اقامة الدعوى لم يفت بهرور الزمان فتجري رؤية المصلحة وفقاً للاصول التجارية في حق دعوى الجنابة واما ان كان اساس الدعوى مبنياً على الحقوق الشخصية فتوجل محاكمتها الى ان يصدر الحكم بخصوص مادة التزوير . وان كان اساس الدعوى ناشئاً عن الجنابة والجنحة او القباحة فالمحكمة التي تراها يلزمها بعد سماع قول المدعي الصوري ان تصدر قراراً باديء فيها اذا كان يجب تاجيل اصل الدعوى او لا

( ٣٦٧ ) نطلب كتابة المظنون به او المنهم ويسوغ ايضاً ان يستكتب ايها بحضور المحكمة سطرًا او سطرين وعلى تقدير انه استنكف

سكت فتدرج الكيفية في ورقة الضبط

( ٢٦٨ ) ان الدعوى وان كانت متولدة من الحقوق الشخصية

المحكمة المأمورة بفصلها وروءبها اذا تبين في خلال روية الدعوى بعض  
رائن تدل على ان بين الاوراق ورقة مزورة او تدل على الشخص المزور

المدعي العمومي او رئيس المحكمة يدفع الاوراق المذكورة الى معاون المدعي  
العمومي الكائن بمعيته مستنطق المحل الذي يظن وقوع التزوير فيه او  
لمحل الذي يسوغ توقيف المظنون فيه وله ان يعطي مذكرة احضار  
جثالب المظنون به عند الحاجة

( ٢٦٩ ) اذا تبين ان السندات الرسمية كلها او بعض فقراتها مزورة

المحكمة التي ترى دعوى التزوير تعيد الفقرات المذكورة الى حالها الاصلية  
ما بطريقة المحو والاثبات واما باضافة علاوة وتبين الكيفية تفصيلاً في  
ورقة الضبط

واما الاوراق التي اتخذت اساساً للطباعة فتجب اعادتها الى حيث  
اخذت في برهة خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ الحكم وان لم تعد  
فروخذ من كاتب المحكمة ابرتان جزاء نقدياً

( ٢٧٠ ) ان ما يلزم من التحقيقات بخصوص التزوير عدا المعاملات

المصرح بها في المولد السابقة يجب اجراؤها توفيقاً للاصول المارعية في حق  
سائر الجرائم على ان رؤساء محكمة الاستئناف والمدعين العموميين ومعاونيهم  
واعضاء مجلس الشيوخ والمستنطقين ماذون لهم في الدخول الى مساكن  
الاشخاص المظنون فيهم انهم يزورن مسكوكات الدولة وطوابعها الرسمية  
وقراطيسها النقدية وحالات البنك او الذين يدخلون مثل هذه المصنوعات  
الى ممالك الدولة او يصيرون واسطة لتداولها حتى لو كانت محال او تلك  
المظنون فيهم خارجة عن دائرة حكومة المأمورين ووظائفهم يؤذن لهم في  
دخولها وتفتيشها كما مر انفاً

## الفصل الثاني

### في بيان المحكم الغيابي في الجنايات

( ٢٧١ ) بعد المحكم في الدائرة الاتهامية بانهام شخص ما اذا لم يكن امساكة اولم يحضر الى المحكمة في برهة عشرة ايام اعتباراً من تاريخ تبليغ المحكم الى محل اقامته او فرّ بعد ان حضرا وامسك فيعطى للمتهم من قبل رئيس المحكمة وفي غياب الرئيس من قبل اقدم الاعضاء مهلة عشرة ايام جديدة ويصرح في ورقة الفرار المتضمنة هذه المهلة بانه اذا لم يحضر المتهم في المهلة المعينة بمجرد من الحقوق المدنية باعتبار انه غير مطيع للقانون وفي خلال محاكمته الغيابية تجز امواله ولا يسوغ حيثئذ ان يكون له حق الادعاء في دعوى ما يدعى عليه . ويلزم كل احد ان يخبر بمحل وجوده ثم يذكر في ورقة الفرار نوع الجناية المتهم بها مع الامر بالامساك

( ٢٧٢ ) بعد ان يلصق صورة من ورقة الفرار على كل من ابواب محل اقامة المتهم ودار الحكومة والمحكمة تعان الكيفية بواسطة المنادي ويرسل المدعي العمومي او معاونة نسخة الى اي من اقتضت الحال من المأمورين المحليين لاجل حجز املاك المتهم

( ٢٧٣ ) بعد انقضاء مهلة العشرة الايام المعينة بشرع في محاكمة المتهم غيابياً

( ٢٧٤ ) لا يقبل من قبل المتهم وكيل مدافعة في محاكمته الغيابية وان لم يكن المتهم في المالك العثمانية او كان حضوره الى المحكمة متعذراً فيبقى لا قربائه واحبائه ايضا معذرتهم واثبات كونها شرعية

( ٢٧٥ ) اذا قبل اثبات المعذرة في المحكمة فتؤجل محاكمة المتهم وفضية حجز امواله مدة مناسبة باعتبار بعد المسافة والمعذرة الموضحة

( ٢٧٦ ) اذا لم توجد المذكرة او لم تقبل تقرا مضبطة الاتهام وصورة ورقة القرار المبلغة الى الغائب واراق الضبط المتضمنة انه جرى اعلان ذلك وتعليقه ونشره في المواقع اللازمة ثم يسمع قول المدعي العمومي او معاونه في هذا الصدد وبحكم بموجب محاكمة المتهم غيابياً . وان كانت التحقيقات التجارية غير موافقة فتعد في حكم المنقوض وتامر المحكمة بتجديدها ابتداء من المعاملة الاولى المطابقة للقانون

وان كانت التحقيقات الواقعة موافقة للقاعدة فالمحكمة تصدر الحكم المنتضى في الفعل الموجب الاتهام وان كان ثمة دعوى حقوق شخصية فترى ايضاً

( ٢٧٧ ) اذا حكم على المتهم الغائب فاعتباراً من تاريخ اجراء الحكم الصادر تعد امواله كاموال الغائب وتدار في الصورة المذكورة وبعد انقضاء المدة المعبينة لاجل نقض الحكم الغيابي ودخوله في حال الحكم الممتنع التغير تسلم اموال الغائب ومحاسبتها الى من يستحقها

( ٣٧٨ ) تنشر خلاصة الحكم الصادر على المتهم وتعلن في برهة ثانية ايام اعتباراً من تاريخ صدور الاعلام وذلك النشر يكون بمعرفة محكمة اللواء الابتدائية او المدعي العمومي الكائن لدى محكمة التمييز او معاونه في جريدة الولاية التي يكون فيها المحل المقيم به اخيراً المحكوم عليه ويعلق ورقة مخصوصة ايضاً على كل من ابواب محل السكنى الاخير للمحكوم عليه الغائب والمحكمة ودار حكومة القضاء الواقعة داخله الجناية ويعطى منها نسخة ايضاً لادارة الاملاك الكائنة حيث املاك المحكوم عليه المذكور

( ٣٧٩ ) الادعاء بتمييز الحكم الغيابي يختص بالمدعي العمومي الاول وما كان من الحكم متعلقاً بالحقوق الشخصية بالمدعي الشخصي

( ٣٨٠ ) ان غيبة احد المتهمين لا يسوع ان تكون سبباً مستقلاً

بما جيل محاكمة باقي الحضور من المتهمين المفتركون

ان الاشياء المخطبة الى المحكمة لاجل اثبات المدعى المسلمة الى قلم المحكمة  
تسلم بعد المحاكمة الى اصحابها او الى مستحقها بلا شرط او بشرط ان تعاد  
الى المحكمة متى طلبت . ومثل هذه الاشياء يجب فيها قبل تسليمها الى  
اصحابها ان يضبطها ويحررها نوعاً وجنساً كاتب المحكمة وان اغفل ذلك  
ازمة اداء اربعة ذهبات جزاء نقدياً

( ٣٨١ ) ما دامت اموال المتهم الغائب تحت حجز الحكومة وادارتها  
تعان زوجته واولاده ووالده من وارداتها ان كانوا محتاجين الى الاعانة  
وذلك بالصورة التي تستنسبها الحكومة الاجرائية

( ٣٨٢ ) اذا سلم المتهم الغائب نفسه الى الحكومة او قبض عليه  
قبل سقوط الجزاء المضر وبمرور الزمان فينقض الحكم العياني وللعاملات  
المجراة منذ ابتداء الامر الصادر بالقاء القبض عليه وفقاً للمادة ( ٣٧١ ) وما  
بعد ذلك وتري دعواه بموجب القاعدة العادية

( ٢٧٢ ) وايضاً ففي الحالتين الموردتين في المادة السابقة اذا لم يمكن  
سماع بعض الشهود لدى المحكمة فيقرأ بحضورها ما تضمنت اوراق الدعوى  
سواء كان من شهادتهم الخطبة مع اجوبة المتهمين المشتركين الخطية او من  
بقية الاوراق التي يجمعها الرئيس مداراً لاظهار حقيقة الحال

( ٢٨٤ ) اذا حضر المتهم الغائب من تلقاء نفسه او امسك لا بسوغ  
اعفائه من تضييع المصاريف الحاصلة من جراء غيابه ولو فاز في محاكمته  
الوجاهية بالحكم في الدعوى





## الفصل الثالث

في جرائم ماموري المحاكم الواقعة حال عدم اجرائهم  
المامورية او في اثناء المامورية

### القسم الاول

في كيفية تحقيق ومحاكمة جنایات وجنحات ماموري المحاكم  
الواقعة حال عدم اجرائهم المامورية

( ٢٨٥ ) اذا كان احد اعضاء المحاكم النظامية وروءسائها او احد  
دعوى العموميين او المستنطقين مظلوناً فيه بانه مرتكب فعلاً ما من قبيل  
ضجة فيجب بمعرفة المدعي العمومي لدى المحكمة التي هي فوق المحكمة المنسوب  
بها المظنون به وبعد محاكمته في المحكمة المذكورة تحكم هي بالدعوى  
( ٢٨٦ ) اذا كان احد ماموري المحاكم المذكورة في المادة السابقة  
مظلوناً به بانه فاعل ما هو من قبيل الجنابة فالرئيس الاول للمحكمة التي  
يق تلك المحاكم يعين مستنطقاً مخصوصاً من قبله ومدعيها العمومي يعين  
من قبله احد ماموري ضابطة العدلية

### القسم الثاني

في كيفية تحقيق ومحاكمة الظلم والتعدي وسائر الجنایات والجنحات  
الواقعة من ماموري المحاكم في خلال اجراء المامورية

( ٢٨٧ ) اذا ادعي ان احد اعضاء محكمة التمييز فعل جنابة تعتلزم

جزاء سوء استعمال مأمورينه او جزاء اشد فريش هذه المحكمة الاول بيان وظائف المستنطق والمدعي العمومي الاول لدى المحكمة المذكورة بيان خدمة المدعي العمومي او كلاهما يعينان مأمورًا لمباشرة ذلك . ولكن كان اثر الجناية باقياً للعيان والمستطعية رخدمة المدعي العمومي لم تفر بعد على عهدة احد فيسوغ تحقيق الكيفية على يد اي كان من مأموري العدلية وتجري الحركة في سائر المعاملات وفقاً لاحكام هذا القانون العمومية

( ٣٨٨ ) اذا نسب الى مجموع هيئة احدى محاكم التجارة او المحاكم الصلحية جناية تستلزم جزاء سوء استعمال المأمورية او جزاء اشد منه كان مجموع هيئة احدى المحاكم النظامية الابتدائية والاستئنافية او احد روائسها او اعضائها مظلوناً به او كان عدة منهم مظانين او كان المدعي العمومي او احد معاونيه مظلوناً به والمظنونية في جانب الكل تكون بفعل الجناية حال مباشرة المأمورية فيعاملون على المنوال الآتي ( ٢٨٩ ) تبلغ كيفية الجناية الى ناظر العدلية فيصدر امراً الى المدعي العمومي الاول الكائن لدى محكمة التمييز او الى مدعي محكمة الاستئناف العمومي في الولاية لاجل اجراء محاكمة المدعي عليه بحسب ايجابها ان المخبر المذور اذا اخبر عن الجناية وهو في حال استعمال صلاحية الشكوى من المحاكم او في اثناء روية اصل الدعوى في محكمة التمييز فيسوغ حينئذ لناظر العدلية ان يقبل اخباره

( ٢٩٠ ) اذا كان المدعي العمومي الاول لدى محكمة التمييز او المدعي العمومي لدى محكمة الاستئناف في الولاية لا يستطيع ان يخطر معلومات كافية من الاوراق المعطاة له من جانب نظارة العدلية او من المتداعيين فان كان المشكو بدار المعادة يعين لاجراء التحقيقات اللازمة وسامع الشهود احد مستنطقي محاكمها وان كان في احدى الولايات فيعين

مستنطق احدى المحاكم غير التي ينسب اليها المشكو وذلك يكون بناء على استدعاء المدعي العمومي الاول الكائن في محكمة التمييز او المدعي العمومي الكائن لدى محكمة الولاية الاستئنافية

(٢٩١) يلزم المستنطق المعين توفيقاً لاحكام المادة السابقة ان يبحث باوراق الضبط المتضمنة تحقيقاته المجراة وسائر الاوراق مظروفة مضمومة عليها الى رئيس المحكمة الاستئنافية المنسوب اليها الشخص المشكو ان كان من قضاة المحكمة الابتدائية . وان كان من حكام المحكمة الاستئنافية فيرسل المستنطق الاوراق المذكورة الى رئيس دائرة الجراء من محكمة التمييز وبناء على المعلومات التي يحصلها هؤلاء من التحقيقات او من الاوراق الاولى يوقفون المظنون به كضيف ان اقتضت الحال ويعين في ورقة التوقيف اية توقيفخانة يجب توقيفه فيها . ومن بعد ذلك يامر رئيس الدائرة المذكورة بتسليم الاوراق المتعلقة بالمعاملات الخالية الى المدعي العمومي الاول ورئيس محكمة الاستئناف في الولاية يامر باعطائها الى المدعي العمومي فيها فيصير على المدعي العمومي الاول او المدعي العمومي ان يعرض في برهة خمسة ايام من تاريخ اخذه الاوراق ورقة الادعاء التي ينظمها من اجل الشكوى الموجهة على المظنون به مع اوراقه سوية الى دائرة الحقوق من محكمة التمييز بدار السعادة . وفي الولايات بعرضها على الهيئة الاتهامية المولفة من اعضاء محكمة الولاية الاستئنافية وفقاً للمادة المائتين

(٢٩٢) ان دائرة الحقوق او الهيئة الاتهامية بمحكمة الاستئناف اذا ردّت الدعوى بعد مطالعة ورقة الادعاء وكان المظنون به موقوفاً تامر بتخلية سبيله واذا قبلت ورقة الادعاء فتصدر قراراً بانتهام المظنون به او عدم اتهامه

(٢٩٣) اذا كانت كيفية الشكوى واقعة حديثاً ومتعلقة باصل الدعوى الجارية محاكمتها في محكمة التمييز وكانت الدائرة التي ترى الدعوى

الاصابة دائرة الجزاء فنصدر قراراً بكون المظنون بـ منها أو غير منهم ولا  
فيصدر القرار المذكور من دائرة المحقوق بحسب المادة قبلها

( ٢٩٤ ) اذا كانت المحكمة التمييزية في حال رؤية دعوى الشكاية  
من المحكام او دعوى اخرى ورات ان من الم لازم اقامة دعوى جنائية  
على احد اعضاء المحاكم المذكورة في المادة ( ٣٨٥ ) فلها من تلقا نفسها  
وان لم تقع شكوى حادثة ان تامر باحالة الكيفية الى المحكمة للايجابية توفيقاً  
لاحكام المادة السابقة

( ٢٩٥ ) اذا تبين حال رؤية دعوى ما في هيئة محكمة التمييز  
العمومية لزوم اقامة دعوى على احد اعضاء المحاكم بموجب المادة المتقدمة  
فتحال الى دائرة المحقوق

( ٢٩٦ ) اية دائرة من محكمة التمييز التي تعطي القرار باثهام المظنون  
و او تبهرت في الدعاوى المقامة على المحكام فلرئيس تلك الدائرة ان  
يجري وظائف المستنطق ايضاً

( ٢٩٧ ) يسوغ لرئيس الدائرة المار ذكرها ان يحول الى مستنطق  
اخر سماع الشهود واستنطاق المظنون بـ

( ٢٩٨ ) يجب في ورقة التوقيف التي يصدرها الرئيس تعيين محل  
التوقيف الذي يوقف بـ المظنون بـ محبوساً

( ٢٩٩ ) ان الدائرة التي تحولها محكمة التمييز من دوائرها الى الهيئة  
الانتهامية والهيئة الاتهامية التي تواف في الولايات من اعضاء محكمة الاستئناف  
على ما في المادة ( ٢٠٠ ) تصدر قراراً بكون المظنون بـ منها أو غير منهم  
على ان اصدار مثل هذا القرار يجب ان يكون علنياً وان يكون عدد الاعضاء  
وتراً اي فرداً وان كانت اكثرية الراء على ان المظنون بـ غير منهم فترد  
الشكاية الواقعة بموجب ورقة قرار و بطلان المدعي العمومي الاول سبيل  
المظنون بـ ان كان بدار السعادة وان كان في خارجها فيطلق المدعي

موجب لدى محكمة الولاية الاستئنافية

( ٤٠٠ ) اذا وقعت اكثرية الاراء على ان المظنون بدمتهم فيجب تنظيم مضبطة اتهام في ذلك وان تتضمن الامر الصريح بالقبض على  
نهم والقائدين في توقيفخانه المحكمة المعينة لمحاكمتهم

( ٤٠١ ) لايسوغ الاعتراض على كيفية هذه المعاملات المجرأة في  
محكمة التمييز وهي بعينها تجري على الشركاء في تهمة المنهم وان لم يكونوا من  
نصف المحكام

( ٤٠٢ ) يجب ايضا رعاية الاحكام الاخرى من هذا القانون التي  
تغاير الاحكام الموردة في هذا الفصل

( ٤٠٣ ) اذاورد المحكم الصادر في حق احد المحكام الى دائرة الجراء  
ن محكمة التمييز قصد التمييز وكان احد اعضاء هذه الدائرة المصدرة  
لمضبطة الاتهام حاضرا فيها لايسوغ له ابداء الراي . واما لو عرضت القضية  
نهما مرة ثانية لاجل التمييز فيكون في الهيئة العمومية المنعقدة صلاحية  
جميع الاعضاء ان يبدوا الراي

ومنى وجد احد اعضاء محكمة التمييز او احد مدعيها العموميين  
مستنظفها في حال نستلزم المجازاة الناديبية والارهاية اثناء المحاكمة  
بخارجا عنها فتجبر على محاكمتهم في الديوان العالي بناء على تقرير نظارة  
مدلية

## الفصل الرابع

في الاحوال المخلّة بالاخترام الواجب لماموري المحاكم والحكومة  
( ٤٠٤ ) اذا حدث في خلال التحقيقات التجارية لدى احدى المحاكم

او في محل آخر على مرأى الجمهور ان شوهد من احد الحاضرين علامة استعسان او استقباح او وضواء باية صورة كانت فالفاعلون ذلك بطردون بامر الرئيس او المستنطق . وان كان من يخالف الامر او من يعود بعد الطرد فيمسك بامر الرئيس او المستنطق ويساق الى محل التوقيف وتذكر الكيفية في ورقة الضبط وعندما يطلع على صورتها مدير التوقيفخانه يوقفها اربعاً وعشرين ساعة

( ٤٠٥ ) اذا نشأ عن الضوضاء حركة تستلزم المجازاة التأديبية او التكررية كالتضارب والشتائم فتجرى تحقيقاتها وعند ثبوت الجرم لدى هيئة المحكمة الحاضرة تحكم بالمجازاة حالاً فان كانت المجازاة تكديرية يتمتع استئناف حكمها من اية محكمة كان صدوره وان كانت تأديبية فاستئناف حكمها يجري تبعاً لقاعدته

( ٤٠٦ ) اذا وقعت جنابة لدى محكمة ليس لها ان تحكم في الجنايات يوقف المتجاسرون بامرتاك المحكمة وترسل ورقة ضبط في ذلك مع سائر الاوراق الى المحكمة المنوط بها رواية الجنابة الواقعة

( ٤٠٧ ) ان المضاربة الواقعة بدائرة محكمة التمييز او لدى المحاكم الابتدائية او محكمة الاستئناف اذا صارت الى جنابة او وقع ثمة جنابة من الجنايات المشهودة فيسارع في اجراء محاكمتها ثم تسمع اقوال الشهود والجاني علانية وبعد التحقيق وسماع قول المدعي العمومي او معاونه في العلانية ايضاً وإثبات الجنايات بحكم بالمجازاة

( ٤٠٨ ) اذا كان المحكام الحاضرون محاكمة الوقوعات المذكورة في المادة السابقة خمسة او ستة فيحكم بموجب اربعة اراهم وان كانوا ثمانية او اكثر فيحكم بثلاثة ارباع الاراء

( ٤٠٩ ) الولاة والمتصرفون والقائمون والمدبرون ومأمورو ضابطة الملكية والمدلية يؤذن لهم في اثناء اجراء المامورية العلنية ان

مروى الوظائف المذكورة في المادة (٢٠٤) من هذا القانون ثم يلزمهم القاء  
ض على المظنون به وتنظيم ورقة ضبط متضمنة الكافية وعند الاقتضاء  
لمونة الى المحاكم المنشوط بها ذلك

### الفصل الخامس

في اثبات هوية (اي حقيفة ذات) من يفرو ويمسك  
من المحكوم عليهم

(٤١٠) اذا قبض على الفار المحكوم عليه فالندقيق في هويته اي في  
رئيه هو هو يعود الى المحاكم التي حكمت عليه اولاً وكذا المجازاة الاضافية  
ترتبة عليه قانوناً من اجل فراره من الحكم بها يصدر من المحاكم المذكورة  
(٤١١) هذه الاحكام تصدر بعد سماع الشهود المجتليين بطلب  
دعي العمومي او المحكوم عليه وهذه المحاكمة ايضاً تكون علنية بحضور الشخص  
قبوض عليه وان وقع عكس ذلك فالحكم الصادر بحسب كانه لم يكن  
(٤١٢) للدعي العمومي او المدعي عليه استدعاء تمييز مضبطة الحكم  
تعلق بالهوية بشرط ان يكون الاستدعاء طبق الاصول وضمن المهلات  
مينة في القانون

### الفصل السادس

في المعاملة الواجب اجراؤها عند وقوع تلف او سرقة على  
اوراق ذات احكام متعلقة باحدى المحاكمات  
والاوراق الاخر المنفرعة عنها

(٤١٣) ان مسودات الاعلامات المتعلقة بمواد الجنائية والنجفة او

الاوراق المتعلقة بالتخفيفات والمحاکات التي لم يحصل عنها نتيجة بعد اذا فُقدت  
او نُقلت بالحريق او السيل او باسباب غير عادية او لو سرقت وتعدرت نجد يد  
تنظيمها فتجري المعاملة على الوجه الآتي

( ٤١٤ ) اذا وجدت مسودة الاعلام او نسخة المصدق عليها  
في يد اي شخص سواء كان من احد الناس او من المأمورين فهو بناء  
على الامر الصادر بهذا الصدد من قبل رئيس المحكمة يجبر على ان يسلمها  
الى قلم المحكمة مصدرة الاعلام وان لم يسلمها يسوغ اخذها منه كرهاً  
ومثل هذه الاوراق تحتفظ بمثابة المسودة . و امر الرئيس في هذا الباب  
بمخلص حامل الاعلام من المسؤولية تجاه من يكون الاعلام منطبقاً  
والحاملون مثل هذه المسودات الثالفة والضائعة او المسروقة او المحملون  
نسخها المصدق عليها يكون لهم عند تسليمها اياها الى المحكمة حق في اخذ  
صورة منها مجاناً

( ٤١٥ ) اذا لم توجد صورة اعلام المحكم الصادر في احدى الايام  
المجنائية او نسخة منه مصدقة ووجدت مسودة قرار المحكمة المتضمن كون المتهم  
ارتكب الفعل المتوجهة به التهمة عليه او لا فيوجب هذا القرار بشرع في  
محاكمتهم توفيقاً للقانون

( ٤١٦ ) اذا كانت الاوراق المعينة في المادة السابقة ضائعة وفقدت  
مسودة القرار ايضاً فيشرع بالتخفيفات والمحاکات مبتدأة من القسم المتفرد  
من الاوراق





## الفصل الخامس

في تعيين مرجع الدعاوى ورفع الدعوى من محكمة الى اخرى

## الفصل الاول

في تعيين مرجع الدعاوى

(٤١٧) ان الاستدعاءات المقدمة في شان تعيين مرجع الدعاوى  
يبرى تحقيقتها والحكم بها مختصراً على الوجه الآتي

(٤١٨) اذا كانت محاكمة احدى الجنايات او المخطات او القبايات  
واحدى الجرائم المشتركة مع واحدة من هذه المذكورات محولة الى محاكم  
مستنطقين متعددين وليس بينهم جهة ارتباط فان محكمة التمييز تعين  
رجع الدعوى الواقعة بحسب ايجابها

(٤١٩) وايضاً اذا كانت تحقيقات ومحاكمة احدى الجنايات او  
المخطات او القبايات او جرم مشترك معها محالة من جهة ما الى محكمة  
عسكرية او مجرية او الى مامور ضابطة عدلية عسكرية او الى احدى سائر  
المحاكم المخصصة وكانت محالة من جهة اخرى الى محكمة قضاء اولواء  
بتدائية او الى محكمة استئناف او الى مستنطق فان محكمة التمييز تعين  
رجع الدعوى على حسب اقتضاءها

(٤٢٠) متى رفعت ورقة الاستدعاء التي هي في حق تعيين مرجع  
الدعوى الى محكمة التمييز فان دائرة الجراء بها بعد ان ترى اوراقها المتفرعة  
امر بتبليغ كل الاوراق الى الطرفين او انهما تحكم قطعياً في الشان المستدعي  
ناه على ان لا يسقط حق الاعتراض

( ٤٢١ ) اذا أمر باجراء التبليغات المذكورة بناء على الاستدعاء المتقدم من المظنون فيه والمتهم والمدعي الشخصي في تعيين المرجع فان محكمة التمييز تامر الذوات الذين يتهمون خدمة المدعي العمومي في المحاكم المتعددة ان يرسلوا ما لديهم من الاوراق المتعلقة بهذه الدعوى ويردوا ملاحظاتهم في حق الاستدعاء المذكور مبنية على الدلائل

( ٤٢٢ ) اذا امر باجراء التبليغات المذكورة بناء على استدعاء احد المباشرين ووظيفة المدعي العمومي لدى المحاكم المتعددة الحالة اليها الدعوى فيوء من المدعي العمومي الكائن لدى المحكمة الاخرى ان يرسل ما عنده من الاوراق والنسندات المختصة بالدعوى وبوضع رايه وملاحظته مبنياً على الدلائل ايضاً

( ٤٢٣ ) يجب في مذكرة محكمة التمييز المتضمنة الامر بتبليغ الاوراق الى الطرفين ان تبين خلاصة المعاملات المبني عليها الاختلاف . وبحسب بعد المسافة يعين مهلة مناسبة لارسال اوراق الدعوى وبيان الملاحظات الى قلم محكمة التمييز

وحيثما تبلغ محكمة التمييز الى الطرفين مذكراتها المحاوية الامر بتبليغ الاوراق فكما ان عموم المرافعات المتعلقة بالدعوى تعطل كذلك في دعاوى الجنايات اذا كان المظنون به في معرض الاتهام يؤخر ويعطل اتهامه . وان كان منهما وعيداً ان يبدأ بمحاكمته فتؤخر ويعطل محاكمته بحيث لا يقع خلل في المعاملات التحقيقية . ثم ان المظنون به والمتهم والمدعي الشخصي ان يوردوا اعتراضهم في صدد هذا الاختلاف الى محكمة التمييز توفيقاً لقاعدة التمييز المدرجة في هذا القانون

( ٤٢٤ ) اذا لم تجد محكمة التمييز لازوماً لتبليغ الاوراق المذكورة في المواد السابقة الى الطرفين وعينت المرجع بناء على الاستدعاء المتقدم فقط فتبلغ المذكرة التي تصدرها في هذا الشأن الى المدعي العمومي او الى المستنطق

الذين مترفع الدعوى من عند ايها معرفة ووسائط المدعي العمومي الاول  
لدى محكمة التمييز وناظر العدلية وتبلغ المذكرة ايضاً الى المظنون به والمنهم  
والمدعي الشخصي ان وجد

(٤٢٥) يسوغ المظنون به والمنهم والمدعي الشخصي بحسب اصول  
التمييز المندرجة في هذا القانون ان يعترضوا في برهة ثلاثة ايام على مذكرة  
محكمة التمييز المذكورة في المادة السابقة

(٤٢٦) اذا وقع اعتراض بموجب المادة المتقدمة على مذكرة محكمة  
التمييز توءخر المحاكمة وتعطل على ما تبين في المادة (٤٢٣)

(٤٢٧) ان المظنون به الغير الموقوف والمنهم والمدعي الشخصي الغير  
المحبوسين اذا لم يكونوا معينين محل اقامة داخل دائرة احدى المحاكم الواقع  
فيها الاختلاف ما بينهم سواء كان ذلك في خلال المدة المعينة في المادة  
(٤٢٥) او قبلها فلا يكون لهم ان يستفيدوا من حق الاعتراض المبين  
في المادة السابقة ولا من صلاحية الشكوى ايضاً من اجل عدم وقوع  
التبايغات اليهم ولا يكون صاحب الاستدعاء مجبراً على اجراء التبليغات اليهم  
(٤٢٨) ان محكمة التمييز مع حكمها بالمادة المختلف فيها تصدر قراراً  
بحق المعاملات الممنول ان تكون قد اجريت من قبل المحاكم والمستنظفين  
الذين ترفع من لدنهم الدعوى

(٤٢٩) بعد ان تصدر محكمة التمييز المذكرة الحاوية امر تبليغ  
الاوراق المبين في المادة (٤٢٢) وبعد ان يجرى حكمها اي حكم المذكرة  
لا يسوغ الاعتراض على اعلام الحكم الصادر في المادة المختلف عليها

(٤٣٠) يجب تبليغ الاعلام الصادر من محكمة التمييز الى الطرفين  
وفقاً لاحكام المادة (٤٢٤) سواء كانت صدوره بعد المذكرة الحاوية  
امر تبليغ الاوراق على ما في المادة (٤٢٣) او بناء على الاعتراض المبين في  
المادة (٤٢٥)

( ٤٢١ ) اذا قدم المظنون بـ او المتهم والمدعي العمومي والشخصي الى احدى المحاكم الابتدائية او الى المستنطق مذكرة تشتمل الادعاء بعدم صلاحية كل منهما فلا يعود يسوغ له مراجعة محكمة التمييز راساً في تعيين مرجع الدعوى بل له ان يستأنف حكم وقرار تلك المحكمة وذلك الممنطق الذي المحكمة الجديرة بان تستأنف اعلام المحكمة المتقدم ذكرها وذلك سواء قبل ادعائه او لم يقبل عند المحاكم المذكورة . على انه يبقى له الحق وقت الحاجة ان يراجع محكمة التمييز لاجل تمييز حكم المحكمة التي حكمت استئنافاً

( ٤٢٢ ) اذا كانت الدعوى متعلقة بالجناية او الجفعة والقباحة او بجرائم مشتركة مع هذه المذكورات وحيات الى محكمة ابتدائية او الى مستنطقين ضمن دائرة محكمة استئناف واحدة فيكون تعيين مرجع الدعوى منوطاً بالمحكمة الاستئنافية المذكورة غير ان حكم هذه المحكمة الصادر في هذا الشأن يسوع تمييزه في محكمة التمييز عند الحاجة

( ٤٢٣ ) اذا تبين ان المدعي الشخصي والمظنون بـ او المتهم غير محققين بادعائهم في تعيين مرجع الدعوى يؤخذ منهم جزاء نقدي لا اكثر من عشرين ليرة وبعطى نصفه للطرف الاخر

## الفصل الثاني

في نقل الدعاوى من محكمة الى اخرى

( ٤٢٤ ) ان دعاوى الجناية والجفعة والقباحة يجوز نقلها بناء على طلب المدعي العمومي الاول لدى محكمة التمييز الى محكمة اخرى في درجة المحاكم والمستنطق العائدة اليهم الدعوى وذلك معافضة على الامنية العمومية

او بناء على اسباب نظامية مقبولة داعية المشبهة

وهذا النقل يسوغ ان يكون بناء على استدعاء الطرفين ايضا الا ان الاستدعاء في هذا الصدد يجب ان يستند على اسباب نظامية مقبولة موجبة الشبهة

(٤٣٥) اذا كان احد الطرفين يجري دعواه عن رضى لدى محكمة او مستنطق ومن بعد ذلك استدعى نقل الدعوى فلا بد في الاسباب القانونية التي يوردها ان تكون قد ظهرت اخيراً اي بعد جريان الدعوى

(٤٣٦) للمدعين العموميين ان يتقدموا الى محكمة التمييز راساً في طلب نقل الدعوى الى محكمة اخرى بناء على اسباب قانونية ولكن ان كان طالبهم نقل الدعوى محافظة على الامنية العمومية فيلزمهم تقديم اوراق الدعوى مع لوائحهم يادى بدءاً الى ناظر العداية لتحال الى محكمة التمييز اذا اقتضت الحال

(٤٣٧) بعد مطالعة لائحة المدعي العمومي مع الاوراق المتفرعة في دافع الجزاء من محكمة التمييز وفقاً لاحكام المادة (٤٢٠) يعطي القرار القطعي بالامر المستدعى بحيث لا يسقط حق الاعتراض او بوجهه بتبليغ الاوراق الى الطرفين

(٤٣٨) اذا كان استدعاء رفع الدعوى من قبل المظنون به او المتهم او المدعي الشخصي ولم تستنسب محكمة التمييز على الفور قبول هذا الاستدعاء او رده فتبعث بورقته وفقاً في مذكرة الى المدعي العمومي لدى المحكمة التجارية فيها رؤية الدعوى او الى المستنطق وتامرهما في المذكرة ان يرسلوا الاوراق المتعلقة بتلك الدعوى ويجرر ملاحظاتها في حق نقلها بحيث تكون ذات دلائل وان يبلغوا الاستدعاء الى الطرف الاخر

(٤٣٩) اذا كان استدعاء نقل الدعوى من قبل المدعي العمومي ولم تصدر محكمة التمييز بذلك قراراً قطعياً فلدى الحاجة تامل بتبليغ الاستدعاء

الى الطرفين او تتخذ تدبيراً اخر اعدادياً تستنسبه

( ٤٤٠ ) اذا كانت محكمة التمييز قد حكمت قطعياً بنقل الدعوى

بناءً على ما ذكر من الاستدعاء والاوراق في المواد السابقة فانها تبلغ هذا المحكم بواسطة المدعي العمومي الاول ونظارة العدلية الى المدعي العمومي الكائن لدى المحكمة التي سترفع الدعوى منها او الى مستنطقها والى نفس المدعي الشخصي والمظنون به والمحكوم عليه او الى اما كن سكناهم التي يكونون قد اتخبوها

( ٤٤١ ) اذا وقع اعتراض على مثل الحكم المذكور وكانت مطابقاً

لاحكام المادة (٤٢٥) فيكون مقبولاً

( ٤٤٢ ) اذا قبل مثل هذا الاعتراض فتؤخر المحاكمة وتعطل توفيقاً

لاحكام المادة (٤٢٣)

( ٤٤٣ ) يجري في حق نقل الدعوى ما يجري في حق تعيين مرجع

الدعوى من احكام المواد (٤١٧) و(٤٢٢) و(٤٢٣) و(٤٢٦) و(٤٢٧)

و(٤٢٨) و(٤٢٩) و(٤٣٠) و(٤٣٣)

( ٤٤٤ ) ان رد استدعاء نقل الدعوى من قبل محكمة التمييز لا يكون

مانعاً من تقديم استدعاء اخر بناءً على ما يظن اخيراً من الاسباب

## الباب السادس

في بيان بعض مواد تتعلق بالمنافع والامنية العمومية

## الفصل الاول

في تقيد وضبط الاوراق المتعلقة بالمحاكمات

( ٤٤٥ ) يجب على كنية محكمة الجناية والجنحة والقباحة ان يقيدوا

في دفتر مخصوص ما لكل من الاشخاص المحكوم عليهم بالجزاء من الاسم والشهر  
والسن والصناعة ومحل الإقامة على ترتيب حروف الهجاء وان يكتبوا محصل  
دعائهم واسباب الحكم عليهم تلقاء اسماهم وان حصل منهم اهل بذلك  
فيؤخذ منهم عن كل مرة ايرتان جزاء نقدياً

( ٤٤٦ ) يلزم كتابة المحاكم ان يرسلوا الى نظارتي العدلية والضبطية  
مرة في كل ثلاثة اشهر صورة كل من الدفاتر المذكورة في المادة السابقة وان لم  
يرسلوها يؤخذ منهم اربعة ايرات جزاء نقدياً

( ٤٤٧ ) كل من نظارتي العدلية والضبطية تتخذ دفترًا عمومياً لتقبيد  
الصورة المذكورة في المادة السابقة

## الفصل الثاني

### في محلات التوقيف والحبوس

( ٤٤٨ ) لا بد لكل محكمة جزائية من مكان توقيف فضلاً عن  
اماكن الحبس المعينة للمعجزة

( ٤٤٩ ) يجب في اماكن التوقيف المذكورة ان تكون منفصلة  
انصالاً تاماً عن اماكن الحبس المعينة للجزاء

( ٤٥٠ ) على مأموري الحكومة ان يدققوا النظر ويصرفوا الاهتمام  
في تأمين وتنظيف اماكن الحبس والتوقيف المذكورة وفي ان تكون بدرجة  
ليس من شأنها الاخلال والافساد في صحة الابدان

( ٤٥١ ) حراس الحبس والتوقيف تعينهم الحكومة

( ٤٥٢ ) يلزم كل من فرقي حراس الحبس والتوقيف ان يتخذ

دفترًا ولا بد في كل من صفحات دفاتر محل التوقيف ان يضيها رئيس المحكمة  
المنسوبة اليها ودفاتر الحبس ان يضيها الوالي او المتصرف او القائمقام  
( ٤٥٣ ) المأمورون باجراء امر التوقيف او بالقاء القبض او بتنفيذ  
ما حكم به في الاعلام يلزمهم قبل ان يسلموا الشخص الى محل التوقيف او الحبس  
ان يقيّدوا الامر الذي معهم بدفاتره المخصوصة وينظم سند التسليم والتسلم  
ايضاً بحضورهم فيمضونه هم وحراس محل التوقيف والحبس وهؤلاء يسلمون  
اليهم صورة السند ممضاة يدا بيد

( ٤٥٤ ) ان حراس اماكن التوقيف والحبس ليس لهم ان يقبلوا  
توقيف او حبس احداً ما لم يبرز لهم امر صادر من احدى المحاكم وفقاً  
لاحكامه او مضبطة اتهام او اعلام حكم ويقيّد كل ذلك بدفاتره  
المخصوصة . وان فعلوا استحقوا المجازاة الموضوعة بحرف من يجسر على حبس  
الاشخاص بلا حق

( ٤٥٥ ) كما انه وجب في دفاتر اماكن التوقيف والسجون ذكر تاريخ  
توقيف وحبس الموقوفين والمُسجونين هكذا ايضاً عند تخلية سبيلهم بوزخ يوم  
اطلاقهم والامور والاعلامات والاحكام الصادرة بذلك تضبط وتقيّد نقداً  
ثنائياً تحسن به المفايلة

( ٤٥٦ ) على المستنطقين ان يتفقدوا الاشخاص الموقوفين لا اقل من  
مرة واحدة في الشهر وكذا رؤساء المحاكم الجزائية فان عليهم مشاهدتهم لا  
اقل من مرة واحدة في كل ثلاثة اشهر واما مأمور والحكومة فيعاينون اماكن  
التوقيف والحبس كلما دعت الحاجة الى ذلك

( ٤٥٧ ) على ناظر الضبطية بالاستئانة وعلى الولاة في الولايات ان  
يجروا دقة النظر في ان تكون ما كولات الموقوفين والمحبوسين سالمة كاملة  
وعليهم ايضاً ان يراعوا امور ضبط اماكن التوقيف والسجون عموماً  
ان لرؤساء المحاكم الجزائية والمستنطقين ان يامرؤا حراس اماكن



التوقيف والمحبوس المنسوبين الى <sup>ممكنهم</sup> باتخاذ كل التدابير اللازمة  
المتعقبات والمحاكمة

اذا رأى المستنطق ان الحال تقتضي منع احد الموقوفين من مخالطة غيره  
فيكتب بذلك امراً مخصوصاً الى الحارس وهذا الامر يفيد في دفتر السجن  
وامر المنع من الاختلاط وان امكن المستنطق ان يكرره لا يسوغ له ان يتجاوز  
فيه كل مرة اكثر من عشرة ايام. وعندما يمنع المستنطق احد الموقوفين من  
الاختلاط يلزمه ان يخبر بذلك المدعي العمومي

( ٤٥٨ ) اذا اجترأ احد الموقوفين او المحبوسين على حارس السجن او  
على غيره من المأمورين او على احد الموقوفين والمحبوسين الاخرين بمعاملات  
تمديد او تخفيف او اكرام فيحبس على حدته بوجوب امر مخصوص يصدر بذلك  
واذا بداهة حدة او شديد معاملة اكرامية فيفيد بالحديد على ان ذلك لا يخل  
بالمحاكمة الممكن اجراؤها بداعي حركته الواقعة

### الفصل الثالث

في كيفية وقاية الحرية الشخصية من الحبس الغير الشرعي

( ٤٥٩ ) كل من علم بحبس احد او توقيفه في غير الموضع الذي  
تتخذها الحكومة للحبس والتوقيف يلزمه ان يخبر بذلك المدعي العمومي او معاونه  
او المستنطق او ادارة الضابطة او المدعي العمومي الاول

( ٦٠ ) ان المأمورين المذكورين في المادة السابقة عندما يبلغهم مثل  
هذا الخبر يلزمهم في الحال ان يتوجهوا الى محل ذلك الحبس وبطلب من  
يكون محبوساً واذا تبين لم سبب شرعي بوجوب حبسه فيرسلونه في الحال الى

المحكمة المتعلق فعله بها وإن لم يجرى هذه المعاملات بمدون كمساعدات  
للذين يجسسون الناس بلا وجه حق ويضعون تحت المراقبة . ويجب اتخاذ  
جريدة ضبط لاجل هذه المعاملات

( ٤٦١ ) للمأمورين المذكورين أيضاً ان يصدر في عند الحاجة أو امر  
على ما تبين صريحاً في المادة (٩٠) من هذا القانون وإن وجد من يخالفهم فلم  
ان يستخرجوا قوة ذات سلاح ويلزم اي من أمرو ان يعارضهم  
( ٤٦٢ ) ان حراس اماكن التوقيف والمحبوس اذا لم يتمكنوا احد  
مأموري الادارة المتولين نظارة امور ضبط محلات اماكن التوقيف والمحبوس  
المنسوبة اليهم من رؤية ومشاهدة احد الموقوفين والمحبوسين او لم يبرزوا  
امراً بعدم اراءته وامتنعوا عن اراءة دفاترهم او مانعوا في استنساخ  
بعض مندرجاتها فينظر اليهم كالذين يجسسون الناس بلا حق ويجعلون  
تحت المراقبة

## الفصل الرابع

في رد ما للمحكوم عليهم من الحقوق الممنوعة

( ٤٦٣ ) ان المحكوم عليهم بالمجازاة الارهابية والناديبية متى اكملوا  
مدة مجازاتهم او نالوا العفو عنها تعاد عليهم حقوقهم الممنوعة  
( ٤٦٤ ) المحكوم عليهم بالمجازاة الارهابية لهم ان يستدعوا رد حقوقهم  
الممنوعة بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تخليص سبيلهم واما المحكوم عليهم  
بالحرمان من الحقوق المدنية فنعتبر مدة الخمس سنوات المذكورة بحقوقهم من  
تاريخ اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر عليهم الى حال لا تتغير . وإن كانوا  
قد حكم عليهم ايضاً بجزاء الحبس فتكون المدة المذكورة من انقضاء مدة  
حبسهم واما المحكوم عليهم ان يكونوا تحت مراقبة الضبطية فقط فيحسب

بتدأ المدة المذكورة بحقهم منذ اليوم الذي انتقل فيه الحكم الصادر عليهم  
الى حال لا تغير . واما المحكوم عليهم بالمجازاة التأديبية فتكون مدة حبسهم  
لاث سنوات

( ٤٦٥ ) ان المحكوم عليهم بالمجازاة الارهابية لا يسوغ لهم ان يطلبوا  
عادة حقوقهم الممنوعة ما لم يقيموا خمس سنوات متوالية بفساء واحد وتكون  
فانتهت مدة الستين الاخرتين منها داخل قرية واحدة وجوارها  
والذين قضى عليهم بالمجازاة التأديبية لا يسوغ لهم طلب اعادة طلب  
الحقوق الممنوعة ما لم يثبتوا في قضاء واحد مدة ثلاث سنوات متوالية بصرفون  
لاخبرتين منها في قرية واحدة وجوارها

( ٤٦٦ ) ان الذين يستدعون اعادة الحقوق الممنوعة يلزمهم في ورقة  
لاستدعاء التي يقدمونها للمدعي العمومي الكائن في القضاء الذين يفتنون  
به ان يذكروا تاريخ الحكم عليهم والمحل الذي اقاموا به بعد اخلاء سبيلهم  
فيه يبينون ما ربما يكون زائداً من الزمن بين خروجهم من الحبس  
بتقديم الاستدعاء على المدة المعينة في المادة ( ٤٦٤ )

( ٤٦٧ ) اذا كان الذين يستدعون الحقوق الممنوعة قد حكم عليهم  
تأديبية خروج الدعوى وبجزاء نقدي وتضمينات يلزمهم ان يثبتوا اداء ذلك  
واعفاءهم منه او ائنه مقابلة لذلك قضى عليهم قانوناً بالحبس مدة قد اكملوها  
وان المتضررين قد اسقطوا حقهم من دعوى حبسهم . وان كانوا اي المدعون  
عادة الحقوق الممنوعة ممن حكم بافلاسهم احتياطاً وجب عليهم ان يثبتوا  
يفاءهم الديون التي ظهرت قبلهم عند الافلاس اصلاً وفائدة ومصاريف  
وانهم قد اعفوا من ذلك

( ٤٦٨ ) بناء على هذا الاستدعاء يطلب المدعي العمومي شهادة  
باسطة الحكومة من دائرة بلدية المحل المقيم فيه المستدعي . ويجب في هذه  
الشهادة اولاً بيان المدة التي صرفها المحكوم عليه في كل قرية وجوارها

ابتداء وانتهاء . ثانياً بيان حركته وسيرته في تلك المدة . ثالثاً بيان كيفية  
نعيشه اثناء المدة المذكورة . وان يذكر فيها ايضاً انها قد ادبت لتكون مدارك  
لاسعاف طلبه

رعداً ما مرّ فعلى المدعي العمومي ان يسال مجلس الشيوخ الكائن في  
تحت اقامة المستدعي عن رايه في هذا الشأن

( ٤٦٩ ) وايضاً فان مدعي القضاء العمومي يستحصل صورة اعلان  
الحكم الصادر على المستدعي وخلاصة من قيود دفاتر السجن الذي حبس فيه  
بخصوص حركته وسيرته مدة حبسه ويثبت بهذه الاوراق الى المدعي العمومي  
في اللواء مضيفاً اليها ملاحظاته في هذا الشأن

( ٤٧٠ ) ان اوراق الاستدعاءات المقدمة بخصوص اعادة الحقوق  
الممنوعة يعلمها المدعي العمومي الكائن لدى محكمة اللواء البدائية مع الاوراق  
المتفرعة عنها الى قلم المحكمة لكي ترسل الى محكمة اللواء البدائية مع الساكنة  
فيه المحكوم عليه

( ٤٧١ ) الاوراق المذكورة يجب ابلاغها الى الدائرة الاتهامية في  
مدة شهرين اعتباراً من اليوم الذي سلمت فيه الى قلم محكمة اللواء البدائية  
وعلى المدعي العمومي ان يبين مدعاه خطأً موضحاً فيه الدلائل . والمحكمة في  
كل حال من احوال الدعوى ان تامر من عند نفسها او بناء على طلب  
المدعي العمومي باجراء تحقيقات جديدة ولكن لا ينبغي ان تؤخر الدعوى  
بسبب ذلك اكثر من ستة اشهر

( ٤٧٢ ) ان المحكمة بعد ان تسمع قول المدعي العمومي تدين قراره  
رايها مبتدأً على الدلائل

( ٤٧٣ ) اذا لم يكن قرار راي المحكمة مساعداً على اجابة استدعاء  
اعادة الحقوق فلا يسوغ بعد ذلك للمستدعي ان يكر الطلب عينه ما لم يجر  
عليه سنتان من تاريخ الاستدعاء الاول

( ٤٧٤ ) اذا كان قرار راي المحكمة موجهاً لترويج استدعاء اعادة الحقوق فان ورقة القرار المذكور مع ما يتفرع عنها من الاوراق ترفع بمعرفة ادعي المصومي الى ناظر العدلية وهو يكون له ان يسال المحكمة التي حكمت لا على المستدعي عن رايها في ذلك

( ٤٧٥ ) بعد اتمام المعاملات الموردة في المادة السابقة تعرض الكيفية عناب الحضرة الشاهانية بناء على تقرير نظارة العدلية ونستحصل الارادة سنبة

( ٤٧٦ ) اذا قبل الاستدعاء على ما قد تبين في المواد السابقة يعطى امر ( اليورلدس ) باعادة الحقوق الممنوعة

( ٤٧٧ ) ان الامر المذكور يرسل الى المحكمة التي بينت رايها في ذلك الاستدعاء على ما سبق البيان في المادة ( ٤٧٠ ) ويرسل منه ضاً صورة مصدقة الى المحكمة التي حكمت من قبل على المستدعي لكي يدها قبالة مسودة مضبطة حكماً

( ٤٧٨ ) ان الحكم باعادة الحقوق الممنوعة يعود على المحكوم عليه كل الحقوق الشخصية التي حرم منها في المستقبل بسبب الحكم عليه ان نوال اعادة الحقوق الممنوعة يقتضي المواد السابقة لا يتخلل باحكام لادة ( ٢١٢ ) من قانون التجارة

ان الذين يحكم عليهم تكراراً بالمجازاة الارهابية لا يمكنهم نوال اعادة حقوق الممنوعة بعد ان يحكم عليهم ثاني مرة

## الفصل الخامس

في سقوط المجازاة بمرور الزمان

( ٤٧٩ ) ان المجازاة التي يحكم بها بداعي الجنايات تمسك بعد ورشرين سنة من تاريخ الحكم . ولكن المجرمين الذين سقط عنهم

الجزء بمرور الزمان لا يسوغ لهم ان يسكنوا داخل اللواء الفاطن في اولئك  
الذين وقعت عليهم الجناية مالا او روحا او ابائهم او اولادهم بل ان  
الحكومة تعين لامثال هؤلاء الجانين اما كن سكنى

« ٤٨٠ » ان المجازاة المحكوم بها بداعي البجعة تسقط بعد مرور خمس  
سنوات اعتبارا من تاريخ الاعلام الصادر في الدرجة الاخيرة واذا كان  
الحكم من المحاكم الابتدائية فمن تاريخ انتهاء مدة استئنافه

( ٤٨١ ) اذا وقعت جناية تستلزم جزاء الاعدام او المجازاة الارباعية  
موبدا او مؤقتا ومضى عشر سنوات من تاريخ وقوعها ولم تقم الدعوى  
بجنتها ولم تجر عليها التحقيقات اثناء المدة المذكورة ففي انقضاء تلك المدة  
تسقط دعوى الحقوق العمومية والشخصية بحق تلك الجناية . واذا كانت  
الدعوى قد اقيمت في خلال المدة المذكورة واخرجت التحقيقات ولكن  
لم يصدر اعلام بجنتها ومضى عشر سنوات على المعاملات الاخيرة من تلك  
الدعوى فتسقط عند ذلك ايضا دعوى الحقوق العمومية والشخصية

( ٤٨٢ ) ان دعوى الحقوق العمومية والشخصية لاجل الانهال  
المستلزمة المجازاة التأديبية على مثل ما مر من المحاليتين في المادة السابقة  
تسقط بعد مضي ثلاث سنوات اعتبارا من البداءات المذكورة في المادة  
السابقة

( ٤٨٣ ) ان المجازاة المحكوم بها في دعوى القباحة تسقط بعد مرور  
سنتين اعتبارا من البداءات المبينة في المادة ( ٤٨٠ )

« ٤٨٤ » ان دعوى القباحة اذا مضي عليها سنة واحدة من تاريخ  
وقوعها ولم يصدر فيها اعلام حكم فبعد المدة المذكورة تسقط الحقوق  
العمومية والشخصية ولو كانت الدعوى اقيمت واجريت التحقيقات والتي  
يحجز على الاموال والاشياء في خلال السنة المذكورة . وايضا فاذا صدر  
حكم في احدي القباحات وكان قابلا للاستئناف وقع استئنافه فعلا ومضى

نة من تاريخ تبليغ اسداء الاستئناف تسقط كذلك بحقه دعوى الحقوق  
مدوية والشخصية

(٤١٥) ان الاشخاص الذين صدر بحفهم احكام غيابية اذا اثبتوا  
جودهم بعد ان يكون سقط الجزاء المحكوم به عليهم بمرور الزمان بمقتضى  
حكام هذا القانون فلا تقبلهم المحاكم

«٤١٦» ان الاحكام الصادرة في ما يعود الى الحقوق الشخصية  
باعتبار الجنابة والجنحة والقباح تسقط بعد مرور خمس عشرة سنة اعتباراً  
من التاريخ الذي صارت فيه الاحكام المذكورة الى حالة لا تتغير

«٤١٧» ان احكام هذا الفصل لا تنجمل خلافاً باحكام النظامات  
نصوصه التي تعين سقوط الدعاوى المتعلقة ببعض الجنح والقبائح بمرور  
زمان

انتهى

### ذيل الى المادة (٤٠٠)

ان رؤساء واعضاء محاكم القضاء البدائية يحاكمون عند الاقتضاء في  
كم اللواء البدائية ومحاكمة رؤساء واعضاء محاكم اللواء البدائية تكون في  
اكم الولايات الاستئنافية ومحاكمة رؤساء واعضاء الولايات الاستئنافية  
ون في محكمة التمييز

محاكمة نواب الشرع بداعي ما هو عائد الى النيابة الشرعية تجري  
بمتناسب واشعار مقام المشيخة واما محاكمتهم في شان ما هو متعلق برئاسة  
كمية النظامية فتجري باستنساب واشعار نظارة العداية

في ٥ رجب سنة ١٢٩٦

قانون في كيفية اجراء الاعلامات الحقوقية الصادرة بالحقوق الشخصية الناشئة عن الجرائم وضع مؤقتاً بناء على ان يكلف مجلس المبعوثان عند اجتماعهم باجراء قانونيتو ( نشر في جريدة المحاكم المورخه في ٢٧ ربيع الاول سنة ٢٩٧ )

( ١ ) ان الاعلامات الصادرة بالحقوق الشخصية كاسترداد الاملاك وتادية التضييعات سواء كانت من دائرة الجزاء التي جرت فيها محاكمة الجرم او من محكمة اخرى حقوقية وكذا الاعلامات الصادرة بالجزاء النقدي كلها تجري وفقاً لاحكام القانونية الموضوعة لاجل اجراء الاعلامات الحقوقية مع استثناء الماملات الاتي بيانها

( ٢ ) اذا امتنع الشخص المحكوم عليه برد الاملاك او بتادية التضييعات عن قضاء دينه ولم يكن له اموال ظاهرة كافية لايفاء الدين فبناء على طلب دائره محبس بلا احتياج الى تحقيق مقدرته على الدفع

( ٣ ) اذا كان الدين عبارة عن وجوب تادية جزاء نقدي محبس المحكوم عليه بحسب طلب مامور الدائرة التابع لما المحكوم عليه

( ٤ ) ان الشخص المحكوم عليه برد الاملاك او بتادية التضييعات او باعطاء الجزاء النقدي اذا حكم عليه ايضاً بالمحبس او بجزاء اخراشد مئة من اجل جرمه يجوز في مدة جزائه ان تحصل من امواله الحقوق الشخصية والجزاء النقدي . وان لم يكن له مال فيحبس بعد انقضاء مدة الجزاء ايضاً لاجل ايفاء الحقوق الشخصية او الجزاء النقدي وفقاً لاحكام قانون الاجراء المذكور آنفاً

( انتهى )



خاتمة تشمل على فذلكة بعض تحريرات عمومية وقرارت صادرة  
من نظارة العدلية الجبلية ومحكمة التمييز والمدعي العمومي  
بدار السعادة

صدر قرار من محكمة تمييز الحقوق ( في الاستانة العلية ) بتاريخ ٥ صفر  
سنة ٩٦ بنومرو ١٩٢ ملخصة ان دعوى مرور الزمان التي يعينها القانون  
هي شاملة الامور الاميرية ايضاً اذ لا تصرح في القانون باستثناءها  
وصدر قرار اخر من محكمة الجنايات بتاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ٩٦  
في بيان الفرق الكائن بين القباحة والجفحة وكيفية استئناف الاحكام الصادرة  
ولو بحق القباحة

وصدرت تحريرات عالية من نظارة العدلية الجبلية بتاريخ ٥ رجب سنة  
٩٦ و ١٢ حزيران سنة ٩٥ ملخصة ان شروط الاستئناف تستوفي اما في المحكمة  
الابتدائية التي اصدرت الاعلام المستأنف واما في محكمة الاستئناف راساً  
وكذلك التمييز فاما ان تستوفي شرائط في محكمة الاستئناف التي اعطت  
الاعلام المراد تمييزه واما في محكمة التمييز راساً على انه في الاستانة العلية  
يرفع ذلك الى محكمة الاستئناف او التمييز راساً بدون احتياج الى مراجعة  
محكمة البداءة المراد استئناف اعلامها او مراجعة محكمة الاستئناف المراد  
تمييز اعلامها

وصدرت تحريرات عالية من نظارة العدلية بتاريخ ٧ رجب سنة ٩٦  
محصلة ان محاكمات الجنايات الواقعة في اللواء الذي هو مركز الولاية ينبغي ان  
تكون في محكمة الولاية الاستئنافية واما التحقيقات فتكون في محكمة اللواء  
صدرت تحريرات اخرى من النظارة الجبلية المشار اليها بتاريخ ٦ رجب  
سنة ٩٦ خلاصتها ان المجرمين الذين انقضت مدة حبسهم والذين لا يترتب

عليهم الحكم في المسؤولية لا ينبغي ابتغاؤهم في الحبس اورود قرار محكمة التمييز  
بل يجب ان يخلى سبيلهم بموجب كفالة

وصدر قرار من محكمة تمييز الحقوق بتاريخ ٢٥ شعبان سنة ٩٦ مآلا ان  
قرار القرينة المعطى من محكمة الاستئناف غير قابل التمييز

وصدر قرار اخر من المحكمة الموام اليها بتاريخ ٨ رمضان سنة ٩٦ و٩٧  
او غوستوس سنة ٩٥ نومرو ١٢٧ مفاده ان اعادة المحاكمات غير جائزة بـ  
اعلامات التمييز

وصدر اخر من محكمة تمييز الجزاء رقم ١٢ ذي القعدة سنة ٩٦ و٩٥  
نشرين الاول سنة ٩٥ محصلة ان المجرمين الذين يفرون من الحبس قبل  
ان تصدق محكمة التمييز على الحكم الصادر عليهم لا ينبغي ان يزاد جزاؤهم  
بداعي فرارهم

وصدرت تخريرات عمومية من نظارة العدلية الجليلة بتاريخ ٢١ ذي  
الحجة سنة ٩٦ و ٢٤ تشرين الثاني سنة ٩٥ خلاصتها . الغاء الهيئة الانخابية  
من الالوية وحصرها ان تكون في معام الولايات الاستئنافية وان تكون  
مشكلة من الرئيس الثاني لمحكمة اللواء بتدائية وعضوين من المحكمة  
المذكورة

وصدرت تخريرات اخرى عمومية من النظارة المشار اليها بتاريخ ١٠ محرم  
سنة ٩٧ و ١٢ كانون الاول سنة ٩٥ مآلا ان الافعال التي لم يترقب عليها  
مجازات في قانون الجزاء الهابوني لا تعد من الافعال المنوعة . والافعال غير  
المنوعة بوجد في قانون المحاكمات الجزائية تصرح بما يجب اجراؤه على فاعله  
وعليه فيجب عند وقوعها توفيق الحركة للقانون المذكور

وصدرت تخريرات عمومية اخرى من النظارة المشار اليها بتاريخ  
محرم سنة ٩٧ موداها تصحيح المواد (١٠٨) و (١١١) و (١١٥) من قانون  
المحاكمات الجزائية على ما ترى

اما المادة (١٠٨) فقد قالت في نصحيحها بسناد من عبارة هذه المادة  
 بما شاملة كل نوع من المواد وفي فقرتها الاخيرة تخصيص كلمة (جناية)  
 لت. وان ساغ للمستنطق بناء على عبارة (كل نوع من المواد) بامر بتخلية  
 بل المجرم ايضاً لا يراد بذلك انه يكون حقاً قطعياً من حقوق المجرمين  
 ظنون بهم بل ان اصدار الامر بتخلية السبيل او عدم اصداره يكون محولاً  
 اي المستنطق بعد سماع قول المدعي العمومي وبعد ترويجه في درجة اهمية  
 سبابة والدلائل والقرائن الممكن ان تكون مداراً اثبوت الجرم وعليه  
 لقانون لا يضطر المستنطق بل يجعل له الخيار ان ينظر في الاحوال واجراء  
 لازم ومع ذلك فاذا صدر قرار كما يحق لمعاون المدعي العمومي ان يعترض  
 ومع هذا كله فلا يجوز اصدار مثل هذه الاوامر الا حينما يكون الشغل  
 بياً في الاستنطاق ولا يشمل مطلقاً الاشخاص الذين تكون الهيئة الانتمائية  
 رت مجتهم نهمة الجناية

واما بخصوص المادة (١١١) فقالت ان من مفهوم هذه المادة يتضح ان  
 ظنون به في اي حال من احوال التحقيقات والمحاكمات وفي جميع اوقانها  
 ان له ان يطلب تخلية السبيل مؤقتاً وقد جاء ذلك بصورة مطلقة ولكن  
 ن بالمراجعة انه وقع غلط في ترجمتها من اللغة الفرنسية الى التركية  
 صحيح ان العبارة محصورة في دعاوى القباحة والنجاسة فقط وايست بشاملة  
 دعاوى الجنايات

وقولها بخصوص المادة (١١٥) ان لفظي (متهم ومحكوم) الواردتين في  
 المادة قد كتبنا سهواً والصحيح ان لا عبرة بهما البتة

وصدر تخريرات عمومية ايضاً من النظارة المشار اليها بتاريخ اربع  
 خرسنة ٩٧ محصلها انه عند انفاذ الاعلامات الصادرة بالاحكام الجزائية  
 طلب المدعون العموميون المعاونة من ماموري الملكية والقوة العسكرية  
 في القيام بها

وصدرت تخريرات اخرى بتاريخ ٤ جمادى الاولى سنة ٩٧ ملخصها انه  
في دعاوى الجنابات والجنحة التي ترى استثنافاً في محاكم اللواء يجب ان يكون  
عدد الاعضاء اربعة

وصدر قرار من محكمة الجنابات بتاريخ ٢١ مارت سنة ٩٦ فيه ابضح  
لفظة ( المحكمة ) الواردة في المادة ( ١٢ ) من قانون المحاكمات الجزائية هل  
يراد بها نفس المحكمة او الهيئة الاتهامية . قال وانما المراد بها الهيئة الاتهامية  
بمبث ان الاعتراضات التي تقع على قرارات الممتنطق يجب ان تنصلها  
الهيئة الاتهامية

وصدر قرار من محكمة تمييز الجزاء بتاريخ ١٠ محرم سنة ٩٨ و ١ كانون  
الاول سنة ٩٦ مآله ان الاعلامات الصادرة غيباً في المواد الجنائية في غير  
قابلة التمييز ومثلها ايضاً الاحكام الصادرة في التبرئة لا يجوز تمييزها بدون  
وقوع اعتراض عليها

وصدر قرار من محكمة التمييز العمومية بتاريخ ٦ صفر سنة ٩٨ و ٢  
كانون الاول ٩٦ مآله ان في دعاوى الجنحة يعتبر القرار الصادر بالاكثرية  
المطلقة

وصدرت تخريرات عليية من النظارة المشار اليها الجلية بتاريخ ٦ شعبان  
سنة ٩٨ و ٢ حزيران سنة ٩٧ مفادها ان الشاهد الذي يكون قد حلف  
اليقين وادى الشهادة لدى المستنطق وضبطت شهادته واستجوب وفقاً  
لاحكام المادة (٧٧) وبعد ذلك توفي او لاجل عذر شرعي واسباب اضطرارية  
تعذر جلبه الى المحاكم الجزائية لسماع شهادته يجب ان يكتفى بشهادته المذكورة  
ولا ينبغي ان يعد ما قرره من قبيل المعلومات فقط كشهادة الفاضل  
للمحكمة ان تعتبره كباقي الدلائل والقرائن والبيانات

وصدر تخريرات اخرى من النظارة المشار اليها بتاريخ ٣ شعبان  
سنة ٩٨ و ٦ تموز سنة ٩٧ خلاصتها انه عند غياب المدعي العمومي او معاونيه

لا ينبغي ان تكون الوكالة منحصرة في اعضاء دائرة الجراء . وان انتخاب هذا الوكيل يكون بمعرفة الرئيس الاول

وصدرت تحريرات اخرى عمومية ايضا رقم ١٠ رمضان سنة ٩٨ و ٢٤ تموز سنة ٩٧ مآ لها . ان الاحكام التي تصدر بالاكثرية سواء كانت في المواد الحقوقية او الجزائية لا ينبغي ان يدرج في اعلاماتها راي الاقلية المخالفة بل على المخالفين ان يبينوا سبب مخالفتهم في ورقة ضبط الاعلامات فقط

وصدرت تحريرات ايضا بتاريخ ١٠ رمضان سنة ٩٨ و ٢٤ تموز سنة ٩٧ مآ لها . انه في المحاكم المتعلقة بالايجاب لا يقبل احد الوطنيين وكبلا عن الترجمان

وصدرت تحريرات اخرى من النظارة المشار اليها رقم ٤ شوال سنة ٩٨ و ١٧ او غسطس سنة ٩٧ مآ لها حيث ان دعاوى الحقوق العادية المتعلقة مع الاجانب التي من الالف غرش وصاعدا ترى في المحاكم التجارية فنطوبها على القوانين التجارية ما لا يوافق المصلحة وعليه فينبغي ان تطبق على مجلة الاحكام العدلية

وصدرت تحريرات اخرى من نظارة العدلية الجلية بتاريخ ابريل الثاني سنة ١٠٠ مآ لها . ان اعضاء محاكم التجارة الدائمين بعاملون كبافي اعضاء المحاكم النظامية عند ما يبدو منهم فعل من قبيل الخنعة وفقا للمادة (٢٨٥) من قانون المحاكم الجزائية

( انتهى )



## فهرست الكتاب

صفحة	
٢	المقدمة
٣	في حق ضابطة العدلية
٤	في القائماتين والمدبرين ومأموري التفتيش
٥	فيما يتعلق بحراس القرية والاحراش
٦	في المدعين العموميين
٧	في كيفية اجراء وظائف المدعين العموميين
١٠	في كيفية معاونة مأموري ضابطة العدلية للمدعين العموميين
١١	في تعيين المستنظتين
١٢	في الجرائم المشهودة
١٣	في احكام عمومية
١٤	في الشكايات
١٤	في استماع اليناث (الشهود)
١٧	في الاشياء المتعلقة باليناث التحريرية ومدار ثبوت الجرم
١٧	في بيان مذكرات الجلب والاحضار والتوقيف الموقت وغیر الموقت
٢١	في بيان تخلية السبيل مؤقتا والكفالة
٢٤	في اوراق القرار التي يعطيها المستنطق بعد انجاز التحقيقات

## ( في المحاكمات )

في المحاكم التي ترى الدعاوى المتعلقة بالقباحة والمجنحة	٢٧
في صورة رؤية الدعوى	٢٨
في اصول استئناف الاعلامات المتعلقة بالقباحة	٢٢
في المحاكم التي ترى الدعاوى المتعلقة بالمجنحة	٢٢
في المحاكم المأمورة برؤية الجنايات	٤٠
في روساء المحاكم المكلفة برؤية الجنايات	٤٦
في وظائف المدعين العموميين الكائنين لدى المحاكم المكلفة برؤية الجنايات	٤٦
في اصول محاكمات الجنايات	٤٨
في كيفية المحاكمة والحكم والتنفيذ	٥١
في الحكم والتنفيذ	٥٨
في اصول تمييز الاعلامات	
في الاحوال التي تستلزم نقض التحقيقات والاعلامات	٦٢
في الجنايات	٦٣
في المجنحة والقباحة	٦٥
في استدعاءات تمييز الاعلامات	٦٥
في اعادة محاكمة دعاوى القباحة والمجنحة	٧٢
في بيان دعاوى التزوير	٧٤
في بيان الحكم الغيابي في الجنايات	٧٨
في كيفية تحقيق ومحاكمة جنايات وجنحات مأموري المحاكم الواقعة حال عدم اجرائهم المأمورية	٨١
في كيفية تحقيق ومحاكمة الظلم والتعدي وسائر الجنايات	٨١

والجنايات الواقعة من ماموري المحاكم في خلال اجراء المامورية	
في الاحوال المخلة بالاحترام الواجب لماموري المحاكم والحكومة	٨٥
في اثبات دويّة (اي حفيظة ذات) من يفر ويمسك من المحكوم عليهم	٨٧
في المعاملة الواجب اجراؤها عند وقوع تلف او سرقة على	٨٧
اوراق ذات احكام متعلقة باحدى المحاكمات والاوراق	
الاخر المتفرعة عنها	
في تعيين مرجع الدعوى	٨٩
في نقل الدعوى من محكمة الى اخرى	٩٣
في تنفيذ وضبط الاوراق المتعلقة بالمحاكمات	٩٤
في محلات التوقيف والخموس	٩٥
في كفية وقاية الحرية الشخصية من الحبس الغير الشرعي	٩٧
في رد ما المحكوم عليهم من الحقوق المنوعة	٩٨
في سقوط المجازاة بمرور الزمان	١٠٢
ذيل للمادة ٤٠٠	١٠٣
قانون في كيفية اجراء الاعلامات الحقوقية الصادرة بالحقوق	١٠٤
الشخصية الناشئة عن الجرائم	
خاتمة تشتمل على فذلكة بعض تحريرات عمومية وقرارات	١٠٥
صادرة من نظارة العدلية الجبليلة ومحكمة التمييز والمدعي	
العسوي بدار السعادة	





# قانون

الجزء الهايوني

ويشتمل فقرات نظامية بتسوية مصاريف الشهود

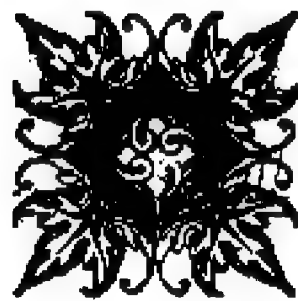
والمخبرين في الدعاوى الجنائية

ويسورلدي عالي بخصوص تبليغ صورة الاعلامات الجزائية

وتعليمات بتحصل الجزاء النقدي الذي يستوفي من

إرباب الجرائم

ونظام في محاكمة المأمورين



بمطبعة الآداب لامين الخوري في بيروت

سنة ١٨٨٩

## صورة المخطط الهايوني

فليصل بموجب

المقدمة

### الفصل الاول

في بيان مراتب الجرائم والمجازاة ودرجاتها عموماً مع بعض  
اصول عمومية

المادة الاولى كما يرجع للدولة اجراء مجازاة الجرائم التي تقع على الحكومة  
راساً ترجع للدولة كذلك الجرائم التي تقع على شخص ايضاً لجهة كونها تخل  
بالراحة العمومية فكان هذا القانون متكفلاً ومتضمناً ايضاً تعيين درجات  
التعذيب العائد تعيينه واجراؤه لامر اولي الامر شرعاً انما في كل حال لا  
يتأتى خلل على المحقوق الشخصية المعينة شرعاً

(٢) الجرائم التي تجازى قانوناً هي ثلاثة انواع اولها الجنابة وثانها  
الجنحة وثالثها الفباحة

(٣) الجنابة هي افعال تستلزم المجازاة الارهابية . والمجازاة  
الارهابية هي القتل والوضع في الكوزك مؤبداً او مؤقتاً مع التشهير والسجن  
في القلاع والتضييق المؤبد والمحرومية من الرتب والمأموريات واسقاط  
المحقوق المدنية مؤبداً

(٤) الجنحة هي افعال تستلزم المجازاة القادسية والمجازاة القادسية  
هي الحبس اكثر من اسبوع والتضييق المؤقت والطرده من المأمورية  
والجزاء النقدي

(٥) الفباحة هي افعال او حركات تستلزم المعاملة التكديرية  
والمعاملة التكديرية هي الحبس من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع والجزاء  
النقدي الى مائة غرش نهاية

( ٦ ) هذه المجازاة يحكم بها وتجرى في المحلات التي يعينها القانون  
ة منفردة وتارة منضمة مع بعضها

( ٧ ) المستحقون للمجازاة بالنفي والحبس والسجن في القلاع والكورك  
وقت اذا هربوا من موقع جزاهم ثم قبض عليهم بزيادة جزاهم بان يضم على  
دة الباقية عليهم من ثلثي مدة الجزاء الاصلية الى نصفها لكن اذا كان  
نص مستحقاً للجزاء بالنفي الابدى وفر هارباً من منفاه يحبس في القلاع موبداً  
الذي يفر من حبس القلاع الابدى بوضع في الكورك موبداً  
ذيل في ١٨ جمادى الاولى سنة ١٢٨٤

ان الذين هم في جزاء الكورك الموقت والحبس في القلعة والنفي والحبس  
يوقعون في مدتهم الجزائية جنابة او جنحة او قباحة فاذا كانت افعالهم  
تف من الجنابة والجنحة والقباحة التي اجروها مقدماً او من جنسها واشد  
ها وكان الجزاء المعين بمقتضى قانوناً محدوداً ايضاً يجري عليهم تماماً واذا  
كان منفساً الى درجات متفاوتة تجرى منه الدرجة الادنى وذلك اعتباراً  
ن انقضاء مدتهم الباقية المحكوم بها وكذلك الموجودون في النفي الموبداً اذا  
ناصروا في اثناء المدة المحكوم عليهم بها على جنحة وقباحة او جنابة تستلزم  
جزاء موقفاً فبعد ان يصير اجراء الجزاء المحكوم عليهم به من اي نوع كان  
المحل الذي يرى مناسباً لدى الدولة نصير اعادتهم الى حالهم ومحلهم السابقين  
اذا فعلوا جنابة تستلزم الكورك الموبد والحبس في القلعة موبداً يجري  
لقضى القانوني بذلك لكن اذا كانت الجنابة التي تجرأ عليها تستوجب  
نفي الموبد يجري عليهم بدلاً عن ذلك الحبس في القلعة مدة اربع سنوات  
في ختامها يصير ارجاعهم الى مقامهم واذا كان الموجودون في السجن في القلعة  
وبداً وفي الكورك الموبد اجروا جنابة و جنحة وقباحة معين جزاؤها  
يجب القانون موقفاً يصير منهم من المخابرة والاختلاط مقدار ثلث تلك  
لدة وتضيق دائرة محبوسيتهم وبانقضاء المدة نصير اعادتهم لحالهم السابق

وإذا كانت الجناية التي يفعلها هكذا مجرمون من جنس الجناية المحكوم عليهم أو أشد منها فبذلك الحال يكون نصيب دائرة الحبس ستة سنوا (٨) يحكم بالجزاء مضاعفاً في حق المكررين في المحلات المخارة عن الأحوال التي عيها القانون

(٩) حكم هذه المجازاة وترتيبها وإجراؤها لا يوجب خطأ في على الحقوق والتضمينات المطلوبة لأصحاب الدعاوى ضد أرباب الجنايات والنجح والقبائح

(١٠) إذا حكم مع الجزاء التقدي صوية باسترداد الأموال المسروقة والتضمينات وغيرها حيثما تحصل الأموال المسروقة والتضمينات أولاً فاولاً

(١١) الأعلامات القانونية التي تنظم فيما يخص الجزاءات واسترداد الأموال المسروقة والتضمينات والفوائد والمصاريف السا تنفذ بمضايقة المحكوم عليه وحسب إذا امتنع عن القيام بها

(١٢) في المواد المتعلقة بالنجح والجنايات يمكن ترتيب الجزاءات المشتركة من طرف مأموري الضابطة بالحبس النظري وترتيب الجزاءات التقدي وبالصبط المخصوص للأموال المتحصلة بسبب وقوع الجنايات والنجح والأشياء المستعملة في اجراء الجنايات والنجح والتي وجدت تستعمل في ذلك

(١٣) الأشخاص الذين يتجشرون على جنح وجنايات تخل راحة الدولة داخلاً أو خارجاً من بعد ان يتسببوا مدة جزائهم التي تنه قانوناً يكونون تحت نظر الضابطة على الإطلاق

(١٤) الوجود تحت نظر الضابطة هو عدم إمكان الشخص الإقامة في محلات تعينها الدولة وتعيينه هو ذاته محلاً بقيم يورث المحلات التي يورثها لحد ما يصل اليها والإشارة على هذا الوجه في تلك

فهو وإن يكون مجبوراً بأنه عند ما يصل إلى ذاك المحل يعطي خبر وصوله  
الحكومة بظرف أربع وعشرين ساعة ثم إذا أراد أن ينقل من هناك إلى  
أخرى فيخبر الحكومة كذلك قبل ثلاثة أيام لياخذ تذكرة طريق  
بده وإذا لم يراع الشرائط المذكورة فيجazy بحبس لا يزيد عن سنة  
بده ولا يؤخذ أحد تحت نظارة الضابطة أصلاً ما لم يلزمه ذلك قانوناً  
(١٥) يجري تأديب كل جناية أو جنحة أو قباحة بحسب  
نظام والقانون المرعى في الزمن الذي تخرج به إلى الظاهر من طرف  
حكومة أو الذي يظهر فيه المدعي بها ولا يصير اجراء مجازاتها بموجب  
انون المؤخر

## الفصل الثاني

في بيان تفصيلات الجزاء المخصوص بالجنايات

(١٦) الاعدام يجري في حق اصحاب الجنايات المعينة في المواد  
التي تحريرها ادناه ولا يقتل الجنائي المستحق لهذا الجزاء ما لم يقرأ في اول  
مرعلنا في ميدان السياسة امراً عالياً موشحاً اعلاه بالطغراء الغراء صادراً  
بوت الجناية والحكم عليه

(١٧) جسد المقتول يدفن بمعرفة الملة المنسوب اليها اذا لم  
كن له ورثة

(١٨) الامرأة المستحق للجزاء بالاعدام اذا اخبرت بانها حامل  
تحنق ذلك وتثبت فيجري جزاها بعد الوضع

(١٩) الكورك هو وضع الحديد في الارجل والاستخدام بالمخدرات  
ثافة والشخص المستحق للجزاء بالكورك تجرى بحقه ايضاً اصول  
شبهه وهو ان تكتب خلاصة مضبطة الشيوان الذي حكم بالجزاء باحرف

ثخينة للغاية ويرسل الشخص المجازى الى ساحة او الى محل مرور الناس وتوضع هذه الخلاصة على صدره ويتوقف هناك ساعدين ليراه الناس وبه ذلك يوضع الحديد في رجله ويرسل الى محل الجزاء اما اصحاب الجنايات الذين يكون عمرهم دون الثمانية عشر وفوق السبعين يعافون من هذه القاعدة التشريعية

( ٢٠ ) الكورك المؤبد هو وضع الحديد في رجلي المجاني بعد التشهير واستخدامه في الخدمات الشاقة الى وفاته في المحلات التي تعينها الدولة

( ٢١ ) الكورك المؤقت هو كذلك الربط في الحديد بعد التشهير والاستخدام في الخدمات الشاقة من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة في المحلات التي تعينها الدولة انما الكورك الذي يكون اقل من خمس سنين يمكن ان تجرى المجازاة به في محلاته ايضا

( ٢٢ ) المجازاة بالاعدام والمجازاة بالتشهير لايجريان في الايام المخصوصة بدين ومذهب صاحب الجناية

( ٢٣ ) سجن القلعة المؤبد هو توقيف المجرم محبوسا الى وفاته في احدى القلاع التي تعينها الدولة

( ٢٤ ) سجن القلعة المؤقت هو كذلك توقيف المحبوس من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة في احدى القلاع التي تعينها الدولة

( ٢٥ ) سجن القلعة هو جزاء جامع للعيس والنفي معا والشخص المسجون بالقلعة يمكنه ان يتخابر مع الذين هم داخل القلعة وخارجها بالدرجا التي تجهزها نظمات الضابطة

( ٢٦ ) الجزاء المؤقت بالكورك او بسجن القلعة يعتبر من يوم التصديق على الاعلامات والمضابط التي تنتظم بذلك

( ٢٧ ) الأشخاص الذين يوضعون في الكورك او يسجنون بالقلعة مؤقتاً من حيث انهم يسقطون من المعاملات الذاتية في ظرف مدة جزائهم فينصب وكيل يتعين من طرفهم براسي الحكومة لكي يدبر اموالهم واملاكهم في ظروف المدة المذكورة المعينة ثم يعطى لهم بمعرفة وكلائهم من ابراداتهم في ظرف مدة مجازاتهم شي لا يقدر ما تجيز عليه النظمات المخصوصة بالحبوس فقط ولا يعطى لهم شي لا غير ذلك ومن بعد ان يكملوا مدة مجازاتهم تعاد اليهم كافة اموالهم واملاكهم والاشياء التي تخصهم ونعطهم كذلك الوكلاء المعينون محاسبات مدة ادارتهم ايضاً

( ٢٨ ) النفي المؤبد هو ارسال الشخص مؤبداً الى محل معينة الدولة لاقامته واذا اراد في مثل هذه الحالة نقل عائلته الى محلها ايضاً فيساعد بذلك

( ٢٩ ) جزاء المحرومية المؤبدة من الرتب والمماوريات هو حرم المجرم من ان يوجد بعد ذلك في خدمة للدولة صغيرة او كبيرة وسواء كان ذلك راساً او بطريق الالتزام ومن نوال الرتبة والمعاش ومن حمل النيشان واذا كان من اصحاب الرتب والمماوريات ترفع عنه في اول الامر رتبته ومماوريته ومعاشه

( ٣٠ ) الذين يحكم عليهم بجزاء الكورك مؤبداً او مؤقتاً ويسجن بالقلعة مؤبداً وبالنفي الابدي يستحقون جزاء المحرومية مؤبداً من الرتب والمماوريات السالفة الذكر واما سجن القلعة الموقت فاذا حكم به وتعين جزاء مخصوصاً فالشخص المستحق لهذا الجزاء يكون مستحقاً للمجازاة بهذه المحرومية مدة مجازاته ايضاً ثم اذا تعين بعد تكميل مدة جزائه لدى الدولة بانه اصلح نفسه فتجوز حينئذ اعادته لطريقه الاستخدام انما لا يمكنه ان يقبل هذه الاعادة ما لم يمر على ذلك نصف مدة سجنه في القلعة مهما كان مقدارها اما اذا كان تعين له هذا الجزاء بدلاً من الكورك فحينئذ يكون الشخص

المسجون في القلعة مستحقاً للمجازاة بهذه المحرومية من الرتبة والمأمورية  
موبداً مثل الموجودين في جزاء الكورك

( ٢١ ) جزاء الاسقاط الموبد من الحقوق المدنية هو أولاً استحقاق

جزاء المحرومية الموبدة من الرتب والمأموريات على ما ذكر في المادة  
التاسعة والعشرين . ثانياً المحرومية من الحقوق البلدية كافة . يعني من  
الوجود في مأمورية رسمية سواء كانت للدولة او للبلدة او للاصناف ثالثاً  
عدم الاستعمال في استاذية احد المكاتب . رابعاً عدم الاستعمال في اجراء  
التحقيقات لكن اذا لزم الاستيضاح منه في احدى الدعاوى فتقبل افادته  
بحكم المعلومات الاعيادية . ونعتبر بلا حكم في الدعوى وكذلك عدم  
الامكان على التوكل في احدى الدعاوى . خامساً عدم الامكان على الموضابة  
سادساً عدم الاصلاحية لنقل السلاح

( ٣٢ ) المجازاة برفع الرتب واسقاط الحقوق المدنية على ما ذكر في

المادة التاسعة والعشرين والحادية والثلاثين بحكم بالمجازاة بها نارة مع الجزاء  
بالكورك وبسجن القلعة موبداً وموقتاً والنفي الابدي سوية وقارة بالخصوص  
والاستقلال واذا حكم بها جزاء مخصوصاً فيحكم بجزاء السجن معها بالسوية  
بحيث لا يزيد ذلك عن ثلاث سنين

( ٢٣ ) الجزاء بما ذكر من القتل والكورك وسجن القلعة موبداً

وموقتاً والنفي الابدي ورفع الرتب واسقاط الحقوق المدنية تعلن  
خلاصات اعلاماته في مركز الابالة التي ينظم بها الاعلام وفي القضاء  
الذي وقعت الجناية فيه وفي المحل الذي يجري فيه الاعلام وفي الموقع الذي  
يسكن به المجرم ويعلم ذلك في دار السعادة مقابل باب الضابطة وفي  
الخارج مقابل باب محل الحكومة



## الفصل الثالث

في بيان تفصيلات المجازاة المتعلقة في التجمع والقباحات

( ٢٤ ) الجزاء بالحبس هو التوقيف في سجن الدولة بظرف مدة

يحكم بها ومدة هذه المجازاة الحبسية تكون من اربع وعشرين ساعة الى نهاية ثلاث سنين اعتباراً من تاريخ دخول المجرم الى الحبس والمحبوسون من هذا القليل يشغلون بما يناسب استعدادهم من الاشغال بالنظر الى احوالهم والاصول والظلمات التي عيشتها الدولة

( ٢٥ ) المجازاة بالنفي الموقت هي الارسال من المحل

الذي يوجد به المجرم الى محل اخر وتغريبه من ثلاثة شهور الى ثلاث سنين

( ٢٦ ) الجزاء بالطرد من المأمورية هو اخراج المأمورين من

مأمورياتهم بحسب حكم قانون الجزاء وقطع معاشاتهم المخصصة بالمأموريات المذكورة ومدة هذه المجازاة تكون من ثلاثة شهور الى ست سنين لا يمكن بها المستحقون لهذا الجزاء من ان ينالوا مأمورية او معاشاً ايضاً وكذلك الذين ليس هم من اصحاب المأموريات اذا استحقوا لهذا الجزاء لا يمكنهم ان ينالوا مأمورية ولا معاشاً في مدة هذه المجازاة ايضاً

( ٢٧ ) الجزاء النقدي هو اخذ دراهم بحسبها بعينه القانون واذا

حكم على شخص مذنب بالحبس وبالجزاء النقدي ايضاً وكان لا يمكنه اعطاء الجزاء النقدي لعدم اقتداره فتحدد حينئذ مدة محبوسيته بان يضاعف عليها مقدار نصفها ايضاً لكن اذا حكم بالجزاء النقدي فقط وما امكنه ان يعطيه فيحبس من اربع وعشرين ساعة الى ثلاثة شهور بالنظر لمقدار الجزاء النقدي

( ٢٨ ) يمكن ان يترتب من جانب المحاكم مع ما تحكم به من الجزاء

المتعلق بالجنح بعض مواد المجازاة بالاستقاط من الحقوق المدنية المذكورة  
المادة الحادية والثلاثين ايضاً

( ٢٩ ) الجزاء النقدي يحكم به ليكون عائداً الى الدولة ومن بعدا  
يتم المذهب مدة مجازاته ويحبس مقدار سنة اشهر بسبب عدم اعطائه  
الجزاء النقدي ويثبت عدم اقتداره على ايفائه بخلي حينئذ سبيلاً مؤقتاً  
الحبس لاجل الجزاء النقدي المذكور. اذا كان فيما يخص بالمواد  
المتعلقة بالنبايح فلا يزيد عن ثلاثة شهور وعندما يوخذ خبر عن الذين  
بخلي سبيلهم مؤقتاً بانهم حصلوا على المقدرة فيئذ يوخذ ويحصل

### الفصل الرابع

في بيان الحالات التي تكون اولاً مدرراً للعفو والمعتولية  
والتي توجب استحقاق الجزاء

( ٤٠ ) المذهب اذا كان لم يصل الى حد البلوغ لا يستحق الجزاء  
المرتب على المذهب الذي فعله واذا لم يكن من اصحاب الادراك يربط بكفا  
قوية ويتعلم الى ابوه وامه او اقربائه لكن اذا لم يكفله ابوه او والدته او  
اقرباؤه يحبس حينئذ بمعرفة البوايس مدة مناسبة لاجل اصلاح نفسه واذا  
كان ذلك المذهب الغير البالغ مراهماً يعني يفرق نتيجة فعله وعمله ويمرزة  
وفعل ذلك المذهب عامداً فيئذ اذا كان ذنبه من قبيل الجنايات التي  
يلزم عنها المجازاة بالقتل او الكورك المؤبد او سجن القلعة او النفي الابد  
فيحبس من خمس سنين الى عشر سنين لاجل اصلاح نفسه واذا كان ذنبه  
من الجرائم التي توجب المجازاة بالكورك الموقت او سجن القلعة الموقت او  
النفي الموقت فيحبس كذلك من ثلاثة ارباع مدة الجزاء التي يستلزمها جر

الى نهاية ثلثي مقدارها لاجل اصلاح نفسه وفي هاتين الصورتين يمكن ايضا اخذه تحت نظارة الضابطة من خمس سنين الى عشر سنين واذا كان ذنبه موجبا للمجازاة بالاستقاط من الحقوق المدنية فيحبس كذلك لاجل اصلاح من ستة شهور لحد ثلاث سنين واذا كان ذنبه يوجب جزاء من هودون المجازاة المذكورة فيحبس كذلك لاجل اصلاح مدة معينة لا تتجاوز ثلث مدة ذلك الجزاء

( ٤١ ) المذنب اذا ثبت انه كان في حالة الجنون حين ارتكابه الذنب فيعفى حينئذ من المجازاة القانونية

( ٤٢ ) الشخص الذي يثبت انه فعل ذنبا بالكره والاجبار عن غير رضى منه اصلا يعفى كذلك من المجازاة القانونية غير ان المجبورية التي تعتبر في هذا الباب هي القضايا التي تظهر براءة ذمة ذلك الشخص من شعار النية بالتام بحسب درجات الذنب ويلزم ان تكون عن ضرورة لا يمكن مقاومتها اما الاحوال التي تنشأ عن التعظيم والاحترام مثل امر الابوين للاولاد والموالي للخدم فلا نعد اجبارا

( ٤٣ ) لا تفرق النساء عن الرجال في المجازاة القانونية انما تلزم مراعاة احوال الخاصة في اجراء بعض صور المجازاة

( ٤٤ ) الاموال المسروقة تؤخذ ممن وجدت في يده اما التضمينات ومائر المصارف فيحكم بها مطلقا على فاعل الذنب

( ٤٥ ) الذين يفعلون ذنبا بالاشتراك يجازون مثل فاعله بالاستقلال في المواد التي لم يصرح بها قانونا

( ٤٦ ) المشتركون في الذنب يعتبرون كفلاء بعضهم بعضا في الاموال المسروقة وايضا التضمينات والمصارف السائرة تطبيقا لقاعدة الكفالة المالية واذا كان اقدم لا يفدر على ذلك فيؤخذ ويحصل من اصحاب الاقتدار منهم

( ٤٧ ) بدل جزاء القتل بالكورك وجزاء الكورك بسجن القلعة  
وسجن القلعة المؤبد بالنفي المؤبد وسجن القلعة الموقت مع الحبس بالنفي  
الموقت هو منوط بالارادة المخصوصة السلطانية على الاطلاق  
وما لم تحصل ارادة سنية مخصوصة على الوجه المحرر وما لم توجد صراحة  
في القانون لا يجوز العفو عن المجازاة ولا تبديلها ولا تخفيفها

## الباب الاول

في بيان الجنايات والجنح ذات الضرر العام مع ما هي  
مرتب لها من المجازاة

## الفصل الاول

الجنايات والجنح المخلّة بأمنية الدولة العلية الخارجية

( ٤٨ ) كل من تعدى من تبعة الدولة العلية وحمل سلاحاً ضدها  
مع اعداء السلطنة السنية يقتل

( ٤٩ ) كل من تعدى من تبعة الدولة العلية لتحريك الدول  
الاجنبية وترغيبها في اجراء حركات الخصام او الحرب والقتال ضد الدولة  
العية او اجري مخابرات ومفاسد مع الدول الاجنبية لكي يستحصل لم صيلاً  
وطريقاً لاجراء حركات الخصام والمخابرات ضد الدولة العلية سواء اتي  
فساده هذا وقوع حركات الخصام او لم ينتج بقتل

( ٥٠ ) كل من تخابر من تبعة الدولة العلية مع اعدائها واجرى حيلاً  
وفساداً ليدخلهم الى الممالك المحروسة او يسلمهم مدينة او قلعة او مواقع  
مستحكمة او مينا او انبار او ترسانة او سفينة للسلطنة السنية او يعينهم باعطاء  
عساكر او دراهم او ذخائر او سلاح او مهمات او بخدمة وبعاونهم بتعطيل  
عساكرهم الى الممالك المحروسة والاستيلاء عليها والغلبة على العساكر السلطانية  
السنية سواء كان باخلال صداقة جنود الدولة العلية وانتظامهم او بطريقة

اخرى يقتل

( ٥١ ) اذا كانت مخبرات العدو مع تبعة الدولة العلية ليست بمقتضية الجنايات الميينة في المادة المذكورة بل تنج اعطاء العدو بعض معلومات توجب اضراراً بحق احوال عسكرية وملكية الدولة العلية او متفقيها يسجن الشخص الذي يجري مخبرات مثل هذه في القلعة موقفاً بحسب درجة تهتمه واذا تبين ان غرضه من الجسارة على اعطاء مثل تلك المعلومات كان فعلاً جاسوسياً يعني اعلام العدو بتدابير الدولة العلية الحربية فيثبت بوضع في الكورك موقفاً بحسب درجة جنابه اما اذا وقعت هذه الحركة في المعسكرات ( اردولر ) فيجوز حينئذ قتل الشخص المنهم تطبيقاً الى القوانين الحربية

( ٥٢ ) كل من وقف من ماموري وخدم الدولة وغيرهم بحسب مامورينو رسمياً على مكالمات خفية فيما يخص بامور مهمة بوليتقية للدولة العلية واسراراً تتعلق بتضليلها على حركة عسكرية مكنومة وخفية وافشاها على خط مستقيم او بالواسطة لمامور دولة اجنبية او معادية بدون ان يكون ماموراً بذلك وما أذوناً به دولياً يقتل

( ٥٣ ) كل من يعطي من ماموري الدولة العلية للعدو او لاتباعه شيئاً مما هو مودوع عنده مخصوصاً بحسب مامورينو من رسم وخرائط الاستحكامات المتعلقة بالدولة العلية وترساناتها ومبناها بوضع في الكورك من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة واذا اعطي مثل هذه المرسومات والخرائط لاتباع دولة محبة او معاهدة بدون ان يكون مأذوناً من الدولة بذلك فيجب من سنة الى ثلاث سنين

( ٥٤ ) كل من كان يعلم من تبعة الحضرة الشاهانية بجواسيس مرسلين من طرف العدو لاجل الكشف على الاحوال وتفتيتها وعرف انهم جواسيس وكم ذلك والخناء او جعل الغير يكتبه ويخفيه بوضع بالكورك مؤبداً

## الفصل الثاني

في الجنايات والمجتمعات المختلة بآمنية الدولة العلية الداخلية

( ٥٥ ) كل من حرك بالذات او بالواسطة تبعه الدولة العلية وسكان الممالك المحروسة لنقل السلاح والعصاوة على السلطنة العلية وظهرت قضية العصاوة التي قصدتها فعلاً بتامها او ابتداءً باجرائها يقتل

( ٥٦ ) كل من تجاسر على تسليح اهل الممالك المحروسة ضد بعضهم بعضاً وحركهم واغرامهم على القتال او الغارة على بعض المحلات ونهبها وتخریب البلاد وقتل النفوس وظهرت قضية فساد بتامها الى الفعل او ابتداءً باجرائها كذلك يقتل

( ٥٧ ) اذا اجرت جماعة منفقة من الاشقياء احدى المفاسد المبينة في المادتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين المحررتين اعلاه او تصدت لاجراء ذلك يقتل رئيس الاشقياء الاصلي ومحركو المفسدة الداخلون في تلك الجمعية الشقية ايها مسكوا اما الذين يلقي عليهم القبض من الباقيين في موقع الجناية ايضاً فيوضعون في الكورك مؤبداً او مؤقتاً بحسب ما يتبين من درجات جناباتهم ومدخلاتهم بقضية الفساد

( ٥٨ ) اذا تشكل اتفاق خفي فيما بين بعض الاشخاص بقصد اجراء احدى المفاسد المبينة في المادة الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين وحصلت المكاملة باجراء الفساد المصمم عليهم في ذلك الاتفاق ثم حصل التثبت ايضاً ببعض الافعال والتدابير لاجل نهضة اصحاب اجرائه فضلاً عن الفرار عليهم وكانت قضية الفساد لازالت لم تصل الى درجة الاجراء فعلاً فيجازي الاشخاص الموجودون في ذلك الاتفاق بالنفي الابدی اما اذا لم يتبين في هذا

الاتفاق الخفي فعل او تدبير حصل التشبث به لاجل تهيئة اسباب اجراء  
 الفساد على الوجه المحرر بل كان عبارة عن اجراء المكاملة واعطاء القرار  
 به فقط فحيثما ينبغي الاشخاص الذين كانوا داخل الاتفاق في القلعة  
 مؤقتاً وإذا كانت وقع تكليف فيما يخص بتشكيل اتفاق خفي لاجل اجراء  
 احدي المفاسد المبينة في المادتين المذكورتين ولم يقتل فيجب فاعل هذا  
 التكليف من حنة الى ثلاث سنين

( ٥٩ ) كل من ياخذ لنفسه ادارة فرقة عسكرية او جماعة من  
 العساكر او سفنها او سفينة حربية او قلعة او موقع مستحكم او ميناء او  
 مدينة ما لم يكن مأموراً من طرف الدولة العلية وبدون سبب مقبول لدى  
 الدولة وكل من لا يمثل لامر الدولة العلية بان يترك ادارة العساكر  
 التي هو مأمور عليها وكل قائد لا يمثل بدون سبب مقبول اوامر الدولة  
 العلية الصادرة له باخلاء سبيل العساكر التي بمعينه وابقائها منجبة  
 عنده يقتل

( ٦٠ ) كل من كان مأموراً بان يستعمل عساكر الدولة العلية الموظفة  
 وضباطها ويستخدمها وطلب من هذه العساكر او امرها بان تعمل حركة ضد  
 قضية اخذ نفقات العسكرية التي تجرى بامر السلطنة السنية فيجازى بالنفي  
 المؤبد وإذا نظرت اثار فعالة لهذا الامر والطلب يعني مطاوعة تلك القوة  
 العسكرية المأمورة على امر غير مرض وحصلت منهم الممانعة فعلاً لاجراء  
 مطلب الدولة العلية الكائن في ذلك الخصوص فيجازى شخص الامر بالقتل  
 اما الذين اطاعوه على امر مثل هذا غير مرض فيجازى ضباطهم وروساؤهم  
 بالكورك مؤقتاً ايضاً

( ٦١ ) كل من حرق او هدم عن قصد يعني خيانة ابنية او مخازن  
 لانواع المهمات التي تتعلق بالدولة العلية يقتل  
 ( ٦٢ ) كل من يتراأس على جمعية تشكلت من اشقياء مسلحين لضبط

املاك الدولة العلية ونهب اموالها ونقودها او املاك حم غفير من الالهة  
او ثقف امام عساكر الدولة العلية الذين يتحركون ضد اصحاب مثل هذه  
الجنايات وكل من يوجد صاحب ادارة ضمن هذه الجمعية يقتل اما الذين  
يكونون داخل جمعية الاشقياء التي من هذا القبيل وليسوا من اصحاب  
الكلام والادارة فيوضعون في الكورك مؤقتا في حال مسكهم بحمل الفساد

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

الاشخاص المسمون بقطاع الطريق الذين يطوفون في الجبال والبراري  
مسلمين ويمسكون من بصادفونة من ابناء السيل ويرتكبون فضيحة نكاحهم  
يجازون بجزاء الكورك المؤقت او المؤبد بحسب احوالهم وصفاتهم ودرجات  
شقائهم اما الذين يوجدون بينهم من اصحاب السوابق والشفاعة المستمرة في  
هذه الجناية او الذين يعاملون الاشخاص الذين يمسونهم بصورة الاذية والغدر  
او يقتلون انسانا في معرض قطع الطريق فيحكم باعدامهم

(٦٥) لما كانت جمعية الاشقياء وقطاعي الطريق المقيمة في المادة  
السابقة توجد بصورة شركة يجازى الاشخاص الذين يدبرون امور تلك  
الشركة القسادية عن بعد او قرب او يرتبون جمعية اشقياء كهذه ويشكلونها  
او يعرفون بها ويعطونها باخبارهم اسلحة وبارودا وباقى آلات الفساد او  
يكلفون الغير ان يعطيهم ذلك او يرسلون لهم ذخائر وما كولات او توجد لهم  
مخابرات خفية قسادية على اية صورة كانت مع مديري جمعيات الاشقياء  
ورؤسائهم او يعطونهم محلات لبيتوا بها او يختبئوا فيها او يتجمعوا بها بدون  
ان يكونوا مجبورين على ذلك حال كونهم عارفين بقصدهم وتواياهم وحالهم  
وصفاتهم بالوضع في الكورك مؤقتا

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

الذين يعرفون بحال وصفات قطاع الطريق ويعطونهم ما وى يوضعون



كذلك في الكورك موقفاً

( ٦٤ ) الأشخاص الذين ليسوا من اصحاب الادارة او الخدمة  
بجدييات اشقياء نظير هذه وامثالها التنبيهات والتكاليفات التي تقع اول مرة  
عليهم من طرف مأموري الملكية والعسكرية لكي يتفرقوا وانصرفوا ذاهبين  
او القى القبض عليهم بدون ان يقاوموا وهم بدون سلاح في محلات غير موقع  
الفساد ايضاً فلا يحكم عليهم بجزاء اهل الفساد بل اذا كانت لهم جرائم  
خصوصية ارتكبوها شخصياً يجازون عليها والاشخاص الذين هم من ذلك  
الفيل يكونون تحت نظارة الضابطة

( ٦٥ ) الذين يكونون من جماعة العصاة والاشقياء ويخبرون مأموري  
الدولة عن شركاء تهمتهم قبل ان يتصدوا لاجراء العصيان والشقاوة او قبل  
الشروع في البحث عنهم والذين يستحصلون اسباباً لتوقيف شركاء تهمتهم بعد  
ان يشرع في التحري عليهم بعافون من المجازاة التي تجرى في حق الباقين الا  
انهم يبقون تحت نظارة الضابطة مدة لا تتجاوز السنتين

( ٦٦ ) كل من يتفوه بكلام في الساحات والاسواق او المحلات التي  
تجتمع فيها الناس او يلقى اعلانات او ينشر اوراقاً مطبوعة ليحرك بذلك  
الاهالي والسكان على خطه مستقيم ليعملوا الجنايات المبينة هذا في الفصل  
يجازون مثل الذين يرتكبون تلك الجنايات بالفعل انما اذا لم يظهر لملك  
التحريرات المذكورة نوع تأثير فعلي فيجازون بالنفي المؤبد

### الفصل الثالث

في بيان الرشوة

( ٦٧ ) كلما يؤخذ ويعطى تحت اي اسم كان لاجل ترويج المرام فهو

رشوة وكذلك كلما يشتري ويباع بثمان ناقص او زائد بفرق فاحش عر  
سعره بالنظر لوقته ومعلمه من الاملاك والامتعة بطريق الرشوة فالنفاد  
الذي يكون فيما بين الفيتات التي بيع بها ذلك الملك او تلك البضاعة ويبر  
قيمتها الصحيحة عينها مع الهدايا التي تعطى في كل نوع من الاعراس وعقد  
جمعياتها كثيرة كانت ام قليلة تحت اسم ثمن سجادة . او غير ذلك من  
النأ ويلات والاساس لخدمة الدولة على الخصوص هي بحكم الرشوة ايضا  
لكن يستثنى من ذلك العطايا المعتادة التي تعطى الى الخدام سواء كانت من  
طرف النساء او من طرف الرجال وكذلك ما يقدم من طرف المحتاجين  
وسيلة لاستدعاء العطايا والصدقات او يحصل التعاطي بين الاحباب  
محمية من الاشياء الجزئية كالفواكه وسائر المأكولات والمشروبات والعطايا  
التي تعطى حسنة للمحتاجين والمستحقين والخدمة والهدايا الرسمية والعينية  
التي تؤخذ دولة برخصة سنوية فهي ليست برشوة

الذي ياخذ الرشوة سواء كان بالذات على خطر مستقيم او بالواسطة  
بعرفة اتباعه يقال له مرتشي والعاطي راشي والواسطة فيما بينهما رائش  
( ٦٨ ) المرتشي أبا كان وفي اية رتبة ومنصب ومأمورية وجد  
تسترد منه الرشوة التي يكون اخذها ابتداء لتكون جزاء نقدياً للراشي  
ويؤخذ من المرتشي قدرها ايضاً ليكون ذلك جزاء له وبعد ذلك اذا كان  
فعلة هذه البجعة هو المرق الاولي فقط فيستحق السجن في القلعة مؤقتاً والحجارة  
بالطرد مدة ست سنين .

( ٨١ ) الراشي أبا كان وفي اية رتبة ومنصب ومأمورية وجد من  
بعد ان تسترد من المرتشي الدراهم التي اعطاها له رشوة ليكون ذلك جزاء  
نقدياً له كما تبين في المادة السابقة وكان ارتكابه لهذه البجعة هو الدفعة  
الاولى مثل المرتشي عينه بسجن في القلعة مؤقتاً ويستحق الجزاء بالطرد مدة  
ست سنين

(٧٠) الرأش أياً كان هو وفي أية رتبة ومنصب ومأمورية وجد  
إذا كان فعلة هذه المجزأة هو الدفعة الأولى مثل المرثي والراشي فيسجن في  
الثلاثة موقفاً ويستحق الجزاء بالطرد مدة ست سنين

(٧١) المرثي والراشي والرأش إذا لم يكونوا من أرباب الرتب  
للمأمورات يجازون أيضاً مثل أصحاب الرتب والمأمورات عندهم

(٧٢) إذا كان المرثي هو من طائفة النساء وهي ذات بعل وتبين  
لدى الأثبات أن بعلها له علم بقضية الارتشاء فتعفى الرشوة منها  
ضاعفة ويجرى بحقهما وحق بعلها بالسوية جزاء المرثي المبين في المادة الثامنة  
العين وإذا كانت المرثية ليست بذات بعل أو كان لها لكن لم يتحقق  
لها لدى المحاكمة بأن له خبراً أو رضاً بقضية الرشوة فتعفى المرأة فقط  
من واحدة من بعد اجراء المجازاة النقدية بحتمها

(٧٣) الرشوة يعني التي أعطيت الرشوة والرأشة يعني واسطة  
رشوة من النساء وأزواجهن المنفصلين معهن في قضية الرشوة يجازون أيضاً  
بما المرثي بعينه على الوجه المبين في المادة السابقة

(٧٤) الشخص الذي أتهم مرة بالارتشاء ونال تاديباته القانونية  
إذا ارتكب هذه الفضاحة تكررًا دفعة ثانية تسترد منه الرشوة التي أخذها  
ضاعفة ويحكم بسجنه في القلعة موقفاً لا أقل من خمس سنين ويحكم عليه مع  
ذلك أيضاً بجزاء الحرورية المؤبدة من الرتبة والمأمورية

(٧٥) الراشي والرأش إذا تكررت قباحتها بحسبان كذلك في  
الثلاثة لا أقل من خمس سنين أيضاً ويحكم عليهما مع ذلك بالسوية بجزاء  
لحرورية المؤبدة من الرتبة والمأمورية

(٧٦) الرشوة سواء كانت دراهم أو أشياء غيرها إذا كانت لم تنزل  
بالخذت ولا أعطيت وإنما أعطي بها سند تحويل أو كان لم يؤخذ بها سند  
إفاداً وإنما وقعت مفاولة مخصوصة فقط لاعتباطها وثبت وتحقق لدى المحاكمة

بان عدم خروج هذه المفاولة للفعل هو ناشئ من بعض الموانع التي ما  
الراشي ولا المرثي بان يقدر على دفعها فينظر حينئذ لمثل هذه المنة  
ينظر الرشوة الماخوذة والمعطاة بعينها وتجري بحق مرتكبها مجازاة المرثي  
والراشي والرائش وهو ان يؤخذ دراهم بمقدار الرشوة التي صارت عليها المنة  
من الراشي ومثلها ايضاً من المرثي جزاء نقدياً

( ٧٧ ) اذا اجبر احد من الناس واضطر حقيقة بان يعطي  
اشخص لاجل المحافظة على نفسه وماله وعرضه او ما هو من منافع المشر  
واخيراً اخبر الحكومة عن ذلك فتسرد الدراهم التي اعطاها وتعطى له وتم  
في حق الشخص الذي اخذ هذه الرشوة مجازاة المرثي اما اذا كان لم به  
خبراً عن الرشوة التي اعطاها على هذا الوجه الاضطراري المبرر بوقته  
عن سبب مجبورته في وقت اندفاع الخوف والخشية الحاصلتين بالنسبة  
بعرضه الى مقام الصدارة العالي اذا كان في دار السعادة او  
الوالي والمجالس المحلية اذا كان في الخارج بل عرفت القضية من محل اذا  
فيجازى حينئذ بمجازاة الراشي حسب العادة

( ٧٨ ) اذا كان لشخص من الاشخاص دعوى محقة وطلب المأمور  
الذي يكون مجبوراً على مراجعته فيها دراهم لاجل رؤيتها وتسويتها فما  
هو واخبر بذلك واثبت فعدا عن رؤية دعواه بوجه الحفاوة. تؤخذ الدرا  
التي طلبت منه من طالبيها ويعطى له نصفها مكافاة له وتجري في حق طالبي  
الرشوة مجازاة المرثي

( ٧٩ ) الرجل الذي تعرض عليه الرشوة لاي امر كان من الامور  
اذا اخبر عنها في ظرف شهرين نهائياً وهي لم تسمع بعد من طرف اخر سواء  
كان قبل ان ياخذها او بعد ان اخذها الى مقام الوكالة الكبرى اذا كان  
في دار السعادة او الى اكبر مأموري المحل الموجود به او مجلسه اذا كان  
الخارج وسلم الدراهم اذا كان اخذها فتجري بحق المعاملة التحسينية اما اذا

كانت لا زال ما اخذها فيؤخذ من الراشي دراهم بقدرها جزاء نقدياً  
وبعد ذلك تجرى بحقه المجازاة الاخرى المعينة في حق الراشي على الوجه  
الساير بيانه

(٨٠) المستخدمون في احالات وارادات الدولة على اختلاف درجاتهم  
ذا اخذوا من احد دراهم او النفقوا الى منافعهم الذاتية واحالوا وارادات  
الدولة بشئ بخس مع وجود طالب اخر لها فيكون المرتكب لذلك من  
المأمورين بحكم من سرق اموال الدولة ويجازى بمجازاة السرقة المعينة على  
الوجه الاتي في المادة الثانية والثمانين من الفصل الرابع

(٨١) الذي يرشي احدًا ليعزى على ارتكاب جناية وكانت تلك  
الجناية من الجنابات الموجبة المجازاة اعظم من مجازاة الرشوة المذكورة اعلاه  
فمن بعد ان تؤخذ اولاً الدراهم التي حصل التعاطي بها فقط من المرثشي يعني  
الذي اخذ الدراهم وفعل تلك الجناية يجازى هو والراشي يعني الذي اعطى  
الدراهم واستعمله لتلك الجناية مع من كان واسطة فيما بينهما بالمجازاة المعينة في  
هذا القانون الجزائي الهايوني بحق فاعل تلك الجناية ومستفعاها والواسطة

## الفصل الرابع

فيما يخص سرقة الاموال الامرية وباقي الارتكابات

(٨٢) كل من يسرق امولاً او اشياء اميرية نقداً او عيناً يؤخذ  
منه ما يكون سرقة مضاعفاً ومن بعد ان يسند ويسلم الى خزانة الدولة  
يحبس الفاعل في القاعة مدة ليست باقل من خمس سنين وبحكم عليه مع ذلك  
بالعوبة بجزاء المحرومية المؤبدة من الرتبة والمأمورية

(٨٣) كل من امر بان يشتري او يبيع او يعمل اي نوع كان من

الاشياء لحساب الدولة وإدخل فسادًا في بيعه وشرائه أو ثمنه ومقداره  
أو اعماله وارثك ذلك على أي صورة كانت من الصور فيكون سار  
ويجزي بما هو معين في المادة السابقة

( ٨٤ ) الدارقون الذين هم من هذا القبيل اذا كانوا ليسوا من  
اصحاب الرتب والمأموريات يجازون ايضًا بحسب ما هو مبين في المواد  
المذكورة اعلاه مثل اصحاب الرتب والمأمورين عندهم

( ٨٥ ) اذا اخذ احد من مأموري الدولة العلية دراهم بطريقة القسط  
من سراكي ديون الميري وسنداتها الموجودة في يد اصحاب المطالبين  
اخذ منهم دراهم او قبل غير ذلك من الهدايا في مقابلة ايفاء مطلوب اصحاب  
المطالب فيسترد منه ما اخذه من الدراهم او الاشياء مها كان وبعد ذلك  
يسجن في القلعة مؤقتًا وكذلك الذين يرتكبون قطع هذه السراكي من تبة  
دوائر امثال هؤلاء المأمورين ومتعلقاتهم او المنسوبين اليهم يجازون  
والمأمورون الذين ساعدوهم بهذه المجازاة عنها

( ٨٦ ) المأمورون كافة كبارًا وصغارًا اذا كانوا لا يعطون اجر  
الاعمال والنقل للعمال الذين يستخدمونهم بحسب المأمورية تامة او اعطوا  
اثاث الاشياء لاصحابها بانقص ما هي او اشغلوا العملة بالسخرة مجاز  
يوخذ منهم ما تمتعوا به من هذا الوجه مضاعفًا لكي يعطى الضعف الواحد  
لاصحابه في مقابلة الاجرة او الاثمان والثاني جزاء نقدياً وبعد ذلك يسجنون  
في القلعة مؤقتًا

( ٨٧ ) اذا كان احد من المأمورين كبيرًا كان او صغيرًا  
يستخدم انفار الضابطة المخصوصة بحفاظة البلدة وخدمة الغاصيل ناقصي  
العدد وياخذ معاشاتهم بالتام او كان يفصل الانفار الموجودين عن خدامتهم  
الاصلية بالكلية ويخصصهم بخدمة دائرتهم المخصوصة او يكتب خدمه دائرتهم  
في دفتر الضابطة وياخذ معاشاتهم ويعطيها لهم فيوخذ منه المعاش الذي

خذه للانفاق الناقصة او للانفاق الدين استخدمهم في داره باسم نفقات الصابطة واعطاه لخدمتها كان بالغاً مقداره مضاعفاً وبعد ذلك يسجن في الفلحة موقفاً

( ٨٨ ) المأمورون وسائر الاشخاص الذين يعمالون خلاً وفساداً في احكام مواد المزايدات والاحالات المندرجة في المنظمات المختصة بالاموال التي تستلزم بوجه المقطوع او يوجدون بمقالة او يتحركون بحركة تغير المنظمات المذكورة بطردون من مامورياتهم ويحبسون من سنة واحدة الى سنتين او ينفون من سنتين الى ثلاث سنين ويضمنون الاضرار العائدة على خزينة الدولة من جراء حركاتهم هذه

( ٨٩ ) مامورو الدولة العلية كافة كباراً او صغاراً اذا تاجروا لاجل تمتعهم الذاتي في بيع وشراء اشياء تلزم الى الميري في المتواد الكلية والجزائية التي امروا بدارتها وانظاراً عليها سواء كان ذلك علناً او كان سراً بالذات او بالواسطة او بطريق الاشتراك او تعهدوا باعمالها وانشاءها بوجه المقاطعة او اشتركوا مع المتعهدين بها بطردون من مامورياتهم وينفون من سنة الى سنتين واذا اخذوا قومسيون ( يعني عمولة ) عما يؤخذ ويعطى للميري من هذا القليل او تمنعوا بابدال النقود والمسكوكات فيطردون كذلك من مامورياتهم ويحبسون من سنة الى سنتين او ينفون من سنتين الى ثلاث سنين

( ٩٠ ) من كان من ماموري الملكية او المالية وادخل على ذمته امراً اميرية بآية صورة كانت او ساعد الغير على ادخالها بطرد من ماموريتهم ويحبس من ثلاث شهور الى سنتين او ينفى من ستة اشهر الى ثلاث سنين

( ٩١ ) من كان ماموراً او متعهداً بمبايعة ما يلزم للعساكر البرية او البحرية واجب نقصاً او خللاً في احتياجات العساكر وكان

سبب ذلك منحصرًا فيه ذاته فقط وكان اخذ دراهم على الحساب لاجل  
اثان الاشياء التي حصلت المتقابلة على مبايعتها فمن بعد ان تسترد منها  
تلك الدراهم مع تضمينها يؤخذ منه ايضًا مقدار ربع الضمان الماخوذ  
منه جزاء نقدياً

( ٩٣ ) من كان من ماموري الدواة معاونًا للأشخاص الذين يعملون  
الخلل في قضية المبايعات الاميرية بحبس ثلاث سنين

( ٩٤ ) الاشياء المتعلقة في اللوازم العسكرية التي تدخل اعمال  
ومبايعاتها تحت مقاولات وتعهيدات اذا لم تعط باوقاتها وتأخرت عن  
عذر غير مقبول او خالط اجناسها وكيفياتها وكيفياتها التحيل والفساد يؤخذ  
عنها ربع مقدار ما يلزم من التضمينات ايضًا جزاء نقدياً

## الفصل الخامس

فما يختص بالذين يستعملون استعمال انفاذ المامورية وموقعها

والذين لا يقومون بايفاء وظائف مامورياتهم

( ٩٥ ) بان ان كل احد هو مأذون بان يعطي معلوماته شفاه

وتحريراً الى المحاكم والمجالس لاجل مجرد خدمة الحقانية في كل نوع من  
انواع الدعاوى التي تحصل عليها المرافعات والمحاكمات ويكون مدارها  
التبليغات للحكم بمنزلة قرائن وامارات تكون هذه القاعدة مستثناة انما اذا  
وقع ذلك على غير هذه الصورة بنوع امر او الناس او رجاء المحاكم والمجالس  
من طرف المامورين كباراً كانوا او صغاراً بالذات او بالواسطة تصح  
او غرضاً للدعي او للدعي عليه او عليها فالجائزة التي ينبغي ان ترتب بحسب  
هكذا مامورين وبحسب المحاكم والمجالس التي تتحرك خلافاً للاصول بهذا الطريق



تكون بحسب درجاتها المبينة فيما يأتي

( ٩٥ ) المداخلة التي تقع على الوجه المبين اعلاه اذا وقعت بصورة الامر والتحكم والاجبار بواسطة نفوذ موقع مأمورية المأمور وحصلت المخالفة فيها من طرف المجالس والمحاكم واعلمت الدولة بذلك بطرد ذلك المأمور ويترب جزاءه لكن اذا وقعت بصورة الاتماس والرجاء وحصلت المخالفة كذلك فيها من طرف المحاكم والمجالس واعلمت الدولة بها فيؤخذ حينئذ من الشخص المترجي او الملتبس من عشر ذهبات مجدية الى خمسين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً

( ٩٦ ) اذا حكم في تلك الدعوى غير الحق بحسب المداخلات التي تقع من هذا القبيل في الدعاوى بطرد المأمور الذي اجري هذا الحكم بامره من مأموريته وبعد ذلك يجازى بالحبس من ثلاثة شهور الى سنة ونصف او بالنفي من ستة شهور الى ثلاث سنين لكن اذا كان وقع هذا الحكم بحسب الرجاء والاتماس فيحبس الشخص المترجي والملتبس من شهر ونصف الى ثلاثة شهور او ينفي من ثلاثة شهور الى ستة شهور فضلاً عما يؤخذ منه جزاء نقدياً

( ٩٧ ) اذا كانت بعض المحاكم والمجالس لا تخبر الدولة عما يقع في احدى الدعاوى من الامر والاتماس او الرجاء بطرد المحاكم ورئيس الموجود من مأموريته مجازاة له ولو كانت لم يجر ذلك الامر والاتماس والرجاء

( ٩٨ ) اذا كانت بعض المحاكم او المجالس لا تخبر الدولة عما يقع من هذا القبيل في احدى الدعاوى من الامر والاتماس والرجاء وكانت قد حكم ايضاً بخلاف الخيانة بناء على ذلك الامر والاتماس والرجاء يجازى المحاكم ورئيس المجلس بان يطردا مدة ست سنين وينفيها مدة ثلاث سنين ويجازى اعضاء المجلس بالطرد مدة ست سنين فقط ولا يمكن اجازة استخدامهم

سواء كان المحاكم والرئيس او كان الاعضاء باموريات المحاكم والمجالس في وقت من الاوقات اصلاً

( ٩٩ ) أياً كان من ماموري الدولة العلية كباراً وصغاراً بصرف نفوذه وقوته المؤثرة او يكف الغير لذلك لاجل المخالفة في انفاذ اوامر الدولة واجراء احكام القوانين والنظامات او في تمصيل اي نوع من الاموال المارئة يجازى بالحبس الموقت لكن اذا كانت حركة المامور التجارية على هذا الوجه وقعت ضرورة وجبراً بامر آمر به فلا يجري بحق هذا الجزاء بل يجري بحق من ظهر منه الامر ابتداءً واذا كانت الحركة بمثل ذلك توجب جنابة ثقيلة فيحكم عليه بجزاء تلك الجنابة الثقيلة

ذيل في ٢ جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧

ان الذين بصرفون النفوذ والنفوذ المؤثرة على هذا الوجه اذا لم يكونوا من المامورين يجازون كذلك بجزاء الحبس لا اكثر من سنة  
( ١٠٠ ) بما ان الولاة والمتصرفين والفائضات والدقتر دارية والمحكام ومديري الاموال ومديري الاقضية ممنوعون المنع الكلي عن ان ياخذوا المحبوب والارزاق وسائر ما يلزم من احتياجات الاهالي الضرورية ويبيعوها لينجروا بها في المحلات التي تجري عليها احكامهم فلذلك كل من يتجاسر منهم على هذه التجارة الممنوعة بذاته او باي نوع كان من الشركات او الوسائط العلنية والسرية بطرد من ماموريتو ويؤخذ منه من خمسة وعشرين ذهباً مجيداً لحد الف ذهب مجيدي جزاءً ونقدياً لكن اذا كانت له اموال واراضي في المحلات التي هو موجود بها فتكون محاصيلها مستثناة من هذه القاعدة

( ١٠١ ) كل مامور بوخر الفرمانات العلية او الاوامر السامية وسائر التنبيهات التي ترغب الدولة العلية في اعلانها وإشاعتها بدون ان

يكون ذلك مبنياً على عذر صحيح يستحق القبول بطرد من مأموريته وإذا كان  
ناتجاً هذه الحركة اوجب مضمّن على الدولة او على البلدة فيجازى بالجزاء  
المرتّب بحق المسيئين لتلك المصرة على حدته ايضاً

( ١٠٣ ) اذا تراخى مأمور الماية وقصر في اتمام واجراء التنبيهات  
العائدة الى مأموريته ووظائفه من طرف امره الموجودين فوقه عن  
غير سبب حقوقي يؤخذ منه مقدار معاش شهر جزاءً نقدياً وإذا كان لم  
يجر تنبيهات صابغة عن عدم اطاعة له فيطرد من مأموريته ويؤدب وإذا  
اوجب هذا التأخير والتعطيل او عدم الاطاعة مصرة على الدولة والمملكة  
يجري حينئذٍ بحقه الجزاء المرتّب بحق الذين بسببهم مثل هذه المضرات  
على حدته

### الفصل السادس

فيما يختص بالمجازاة التي تجرى لما يقع من التعديات وسوء المعاملات  
بحق الافراد من طرف مأموري الحكومة

( ١٠٤ ) اذا حكم احد من ارباب المحاكم والمجالس وسائر مأموري  
الدولة باذية او اجري عذاباً على الاشخاص المتهمين لكيا يقرهم بذنوبهم  
يجازى بالسجن في القاعة مؤقتاً وبالحرورية الموبدة من الرتبة والمأمورية  
وإذا فعل ذلك مأمور المعينة بأمر امرهم الذين هم فوقهم تجرى هذه  
المجازاة بحق الشخص الامر وإذا مات الشخص الذي حصلت له الاذية من اثر  
من ذلك او اصابه نوع من الضرر او نقص في احد اعضائه يجري ايضاً  
بحق المأمور المتجاسر على ذلك جزاء القاتل او الجراح

( ١٠٤ ) اذا حكم احد ارباب المحاكم والمجالس او باقي مأموري الدولة

او اجرى على المجرمين ما هو زائد عن المجازاة المعينة قانوناً وعاملهم بصورة  
ثقيمة بحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين و يطرد بحيث لا يستخدم فيما بعد  
في ماموريات المحاكم والمجالس

( ١٠٥ ) كل مامور يدخل جبراً الى بيت احد الاشخاص في احوال  
غير الخصوصية التي تجيزها القوانين الملكية والعسكرية ونظام الضابطة  
المؤسس وعلى غير الاصول التي تعينها القوانين والنظامات بحبس من  
سنة شهر الى ثلاث سنين واذا تبين بانه فعل ذلك بامر امره يعنى من  
الجزاء ويجري هذا الجزاء بحق امره ايّا كان وكل شخص من غير المامورين  
يدخل الى بيت شخص ارهاباً او جبراً يجازى بالحبس من اسبوع الى ستة  
شهور ايضاً

( ١٠٦ ) اذا تعدى المامورون لاستعمال قوة جبرية او مامورون  
الضابطة وماموروا الاخطار الى معاملة سيئة في حق احد الاشخاص يعنى  
الى حالة نسب كسر عرضه وناموسه او تؤذيه جسماً بصورة غير الاصول  
التي بعينها القانون والنظام في اجراء مامورياتهم او اناذ امر امرهم  
الموجودين فيما فوقهم فيجازون بالحبس من اسبوع واحد الى ستة واحدة  
بحسب درجة شدة حراكانهم الوافعة

( ١٠٧ ) اذا اشترى احد المامورين او اصحاب الرتب في الدولة  
العلية كباراً وصغاراً مال احد الاشخاص واملاكه جبراً او ضبطها بغير  
حق بواسطة دعوى فضولية او الزمة ببيعها او وقعت حالات مثل هذه  
وكانت تلك الاملاك والاموال عيها غير موجودة حينئذ ترد قيمتها نقداً  
الى صاحبها الاول والمتجاسر على ذلك من المامورين ينفي من ستة شهور  
الى ثلاث سنين بحسب درجة نهمته ويحرم موبداً من الرتبة والمأمورية في  
اية رتبة كان

( ١٠٨ ) المامورون الموجودون في راس الماموريات كباراً وصغاراً

ومن كان بمعيته من المأمورين والأشخاص الذين يستخدمونهم والمتعهدون بأي نوع كان من واردات الدولة بوجه المنطوع وتابعوهم إذا أخذوا وحصلوا شيئاً زائداً عن مقدار ما عينته الدولة من الورك والاعشار والرسومات وسائر العائدات يجازى من كان منهم موجوداً في رأس المأمورية مع الملتزمين بجزء سجن القلاع مؤقتاً أما مأمورو المعينة وتابعو المأمورين فيجازون بالحبس من ستة شهور إلى ثلاث سنين وبعد أن تسترد الدراهم التي أخذوها زيادةً مما كان مقدارها يؤخذ منهم مثلها أيضاً جزءاً نقدياً

( ١٠٩ ) جميع المأمورين كباراً وصغاراً إذا أخذ أحد منهم دراهم أو أشياء غيرها كلية كانت أو جزئية عدا الجزء النقدي المعين قانوناً أو أخذ شيئاً زائداً عن مقدار المجازاة النقدية المأمور بتخصيلها قانوناً كلياً كان أو جزئياً أو أخذ ما يتعين جزءاً نقدياً قبل المحاكمة فيؤخذ منه ما كان أخذه ضعفين يعطى أحدها لأصحابه ويجازى على جسارته هذه بمجازاة الرشوة

( ١١٠ ) إذا استخدم أحد مأموري الدولة أو وجوه البلدة أشخاصاً سخرة في أي نوع كان من الأشغال مجاناً بغير أجره عدا عن الخدمات الصورية الأهلية التي لزومها حسب الإيجابات المعينة في نظام الدولة فتؤخذ منه أجره الأشخاص الذين استخدمهم على هذا الوجه مجاناً بحسب ما هي معروفة في محلاتهم وتسلم لأصحابها وإذا كان من المأمورين فيطرد ويجازى على جسارته هذه بالنفي من ستة شهور إلى ثلاث سنين بحسب درجة مهمته

( ١١١ ) كل المأمورين كباراً وصغاراً وتابعيهم ومباشري المصلحة والاحضار ونفقات الضابطة والعساكر الموظفة وضابطهم إذا حلوا في بيوت أهالي المحلات التي ياتون إليها أو يمرون عليها وأخذوا عليهم أو طعموا مجاناً بالخمر فمن بعد أن يسترد منهم ثمن ما أخذوه منها كان لأصحابه

و يطردوا من مامورياتهم وخدماتهم يؤدون بالحبس ايضاً من اسبوع الى شهر واحد واذا تجاسر العساكر الموظفة على مثل هذه الاشياء عندما يتحركون بحسب هيئتهم فيؤخذ من ضباطهم ثمن الاشياء التي اخذوها ويرد لاصحابها وبعد ذلك يفصلون من الخدمة و يجازون بالحبس من ستة شهور الى ثلاث سنين

### الفصل السابع

فيما يختص بمجازاة الذين يخالفون ماموري الدولة العلية ولا يطيعونهم ويحتفرونهم

( ١١٢ ) من كان يتجاسر على اهانة ماموري المحاكم وسائر ماموري الدولة العلية او يطيل لسانه عليهم او يهدم بصورة تورث انحطاط قدرم وناموسهم وهم مجرون مامورينهم او بسبب ما اجروه بحكم المامورية فيحبس من اسبوع الى ستة شهور لكن اذا وقعت هذه المخفارة وإطالة اللسان والتخويف في وقت مرافعة المحاكم والمجالس فيحبس التجاسر على ذلك من ستة شهور الى سنة

( ١١٣ ) اذا وجد من يهين العساكر النظامية او المامورين من طرف الحكومة على امور الضبط والادارة بوجه الاطلاق ويطيل لسانا عليهم بصورة توجب انحطاط قدرم فيؤخذ منه من ذهب مجيدي واحد الى ثلاث ذهبات مجديات جزاء نقدياً واذا وقعت مثل هذه الاهانة بحق ضباط العساكر النظامية اوروساء الضابطة فيحبس من اسبوع الى شهر واحد واذا وجد من يشهر السلاح في اجراء مثل هذه الاهانة والتهديد فيحبس على كل حال من ستة شهور الى سنتين

( ١١٤ ) اذا وجد من يتجاسر على ضرب احد المامورين او نفر من

العماكر النظامية والضبطية وهم يحرون مامورياتهم او بسبب ما اجروه من حكم المامورية ولو كانت بغير سلاح ولم يظهر اثر جرح فيحبس من مدة شهر الى سنتين

( ١١٥ ) اذا تجاسر رجل على جرح احد من جميع ماموري الدولة المامورين باجراء الحكومة وضباط ادارة البلدة كباراً وصغاراً وهم يحرون مامورينهم او بسبب حكم ما اجروه من حكم المامورية او فعل فعلاً مؤثراً بصورة نسب مرضه فيجازى الجزاء المترتب قانوناً بحسب درجة الذنب الذي وقع منه مضاعفاً

( ١١٦ ) الذين يدعون رسماً الى المحاكم والمجالس ويستنكفون عن المجيء بغير عذر مقبول يؤخذ منهم من مجبدي واحد يياض الى خمسة ايام مجبديات جزاء نقدياً وكلما تكرر منهم هذا الاستنكاف يضم على نجازاتهم ضعفها وتؤخذ منهم

## الفصل الثامن

فيما يخص بالاشخاص الذين يتجاسرون على تهريب  
المخاميس واختفاء ارباب الجنايات

( ١١٧ ) اذا هرب اشخاص اخذتهم الحكومة وارقتهم على اية صورة من الصور وكان حينئذ الضباط والنفرات والمباشرون المامورون ينقلهم ايصالهم والفرغ غول والحباس والزنجيري والنوذجي والواب وامثال هؤلاء من المامورين على محافظتهم في الحبس غير معتنين ومسيبين وبناءً ليووقع فرار ارباب الجنايات المذكورين بحبس الذين كانت حركاتهم الى تلك الصورة من اسبوع الى ستة شهور اما اذا كان للمامورين صنع بغرض في ذلك فالمامور الذي تجاسر منهم عليه يودب بالحبس من

سنة شهر الى ثلاث سنين بحسب درجات الجنايات التي اوجبت محبوس  
الاشخاص النارين

( ١١٨ ) اذا استحصل رجل ممن ليسوا مأمورين على محافظة  
المحبوسين اسباب فرار المحابيس وسهلها لهم يجازى بالمحبس من اسبوع ا  
سنة اشهر

( ١١٩ ) اذا كان رجل من المأمورين على محافظة المحابيس او  
سائر الاشخاص يعطي المحابيس آلات وادوات واسلحة لاجل تحصيل اسباب  
فرارهم كرهاً فيجازى بجزاء الكورك الموقت

( ١٢٠ ) اذا كان احد المأمورين على محافظة المحابيس ياخذ دراهم  
ويهرب محبوساً وكان ذنب ذلك المحبوس من الجنايات المرجية للمجاز  
اما بالقتل او بالكورك او بسجن الفاقة مؤبدًا تؤخذ منه الدراهم التي اخذ  
مضاعفة وفضلاً عن ذلك يجازى بجزاء الكورك الموقت واذا كان ذنب  
المحبوس دون ذلك يجازى بالجزاء المعين في حق المرتشي

( ١٢١ ) اذا كان احد عارفاً بالطارب من الحبس او المنهم بجنا  
وكنية واخفاء في بيته فيحبس من ستة شهور الى سنتين اما اقرباؤه وازواجه  
واخوته واخوانه من الاصول والفروع فيستثنون من ذلك ويعاقبوا  
من هذه المجازاة

## الفصل التاسع

فيما يختص بمجازاة الذين يتجاسرون على فك الختم  
واخذ الامانات والاوراق الرسمية

( ١٢٢ ) اذا فك وفتح ختم موضوع بامر ادارة الدولة او محملاً



لأجل حفظ محل أو أشياء أو أوراق تخص بآية مصلحة كانت من المصالح  
وكان يوجد مأمور لمحافظة ذلك الختم وقعت هذه القضية بسبب تغفل  
ونسيب فيؤخذ منه من خمسة ذهبات مجديات إلى خمسين ذهباً مجدياً  
جزاء نقدياً وإذا كان هذا الختم موجوداً على أوراق أو أشياء تخص  
بالجنايات وفك الختم فيجازى المأمور على محافظته بالحبس من ثلاثة أشهر  
إلى سنة واحدة بحسب درجة الجناية التي تتعلق بها تلك الأوراق والأشياء  
عدا عن الجزاء النقدي المذكور

( ١٢٣ ) الشخص الذي يفك ختماً موضوعاً على أوراق وأشياء  
تخص بالجنايات يؤدب بالحبس من ستة شهور إلى سنة واحدة حسب ما  
سبق بيانه وإذا كان فاعل ذلك هو المأمور على محافظته بالذات فيجازى  
بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنين

( ١٢٤ ) الشخص الذي يفك ختماً موجوداً على مكان أو أشياء أو  
أوراق تخص بسائر أنواع المصالح يجازى بالحبس من أسبوع إلى ستة شهور  
وإذا كان فاعل ذلك هو المأمور على محافظته بالذات فيحبس من ستة شهور  
إلى سنة واحدة

( ١٢٥ ) الذين يتجاسرون على السرقة الواقعة بفك الختم تجرى  
عقوبتهم المجازاة المرتبة في حق الذين يتجاسرون على السرقة بكسر أقفال أبواب  
المحل المحفوظ والمغلق بعينها

( ١٢٦ ) إذا أخذت الأوراق المهمة لدى الدولة والسندات  
والجرائد والدفاتر والأوراق المختصة بالحكاية وسرقت من المحلات  
الخصوصة بحفاظتها أو من يد الأشخاص المأمورين بحفظها أو محبت  
ونلفت وتحقق بأن هذه القضية نشأت من عدم تقيد المأمورين على محافظتها  
ونسيبهم فيؤخذ منهم مقدار معاش شهر جزاء نقدياً ويحبسون من أسبوع  
إلى ثلاثة شهور

( ١٢٧ ) الأشخاص الذين يتجاسرون على السرقة والمحاولات  
حسبما تبين في المادة السابقة المذكورة يحبسون من ستة شهور الى سنتين  
واذا كانت سرقة هذه الاوراق المهمة او تلفها وقع من طرف المأمورين  
بحفظها فمن بعد ان يؤخذ منهم مئة من شهر جزاء نقدياً يجازون بالحبس من  
سنة الى ثلاث سنين

( ١٢٨ ) اذا كانت جنایات فك الختم والسرقة ومحاولات وراق وانلاف  
على ما ذكر وقعت بالجبر والهجوم من طرف بعض اشخاص على المأمورين  
بحفظ الاوراق فيجازى المتجاسرون على ذلك بجزاء الكورك الموقت  
( ١٢٩ ) المأمورون الذين يفتحون او يستفتحون المكاتب الموضوعة  
في البوسطة وغيرها من الوسائط وخاصة مأمورو البوسطة العارفون  
لذلك يؤخذ منهم من ذهب مجيدي واحد الى خمسة ذهيات مجديات جزاء  
نقدياً وعدا عن ذلك يحبسون من شهر الى ثلاث سنين

## الفصل العاشر

الذين يوجدون في صفة رسمية بغير صلاحية  
ولا ماذونية

( ١٣٠ ) كل من يرى بصفة مأمورية ملكية او عسكرية من تلقاء  
ذاته بدون صلاحية ولا ماذونية من الدولة العلية او اجري مواد متفرعة  
عن هذه المأموريات يجازى بالحبس ليس باقل من ثلاثة اشهر ولا تجلسر على  
ذلك اذا تجاسر على التزوير باظهار ونشر اوراق رسمية مثل فرمان عال  
مزور او امر سام او بيورلسي فيحكم عليه بجزاء المزمورين على الوجه الذي  
يتبين في الفصل الخامس عشر ويجرى بحقه على حدته ايضاً ما ذكر اولاً

( ١٢١ ) الذي يحمل نيشاناً لم ينل أو لم يؤذن بحمله من طرف الدولة العلية و يلبس ملابس رسمية مما فوق رتبته أو لم يكن له رتبة ولا مأمورية و يلبس أو ينفورمة يتأدب بالحبس من ثلاثة شهور الى سنة واحدة

### الفصل الحادي عشر

فيما يختص بالذين يتعرضون للامتيازات المذهبية والذين يخربون ويزعزعون بعض الآثار القديمة والمعتبرة

( ١٢٢ ) اذ وقع من طرف أحد الاشخاص تعرض للرسوم والتعبيدات الماذونة باجرامها صنوف النبعة الشاهانية من الدولة او منع اجراء ذلك فعلاً وتهديداً فينادب ذلك الشخص بالحبس من اسبوع الى ثلاثة شهور بحسب درجة معاملته

( ١٢٣ ) اذا وجد من يهدم او يخرب خيرات شريفة او ابنية واثاراً موضوعة للزينات البلدية او ينقب بعض محلاتها ويزعزعها او ينقطع وي تلف الاشجار التي في صحون الجوامع ومحلات التفرج والاسواق والساحات فمن بعد ان يتضمن باضرارها يجازى بالحبس من شهر الى سنة واحدة ويؤخذ منه من ذهب مجيدي واحد الى عشرة ذهبات مجديات جزاء نقدياً

### الفصل الثاني عشر

فيما يختص بالذين يعملون خلاً بالمخابرات التلغرافية

( ١٢٤ ) كل من اخل بواسطة عدم تقيده بخدمة التلغراف

وجركتوا او بالاته بصورة تمنع المخابرة به فيؤخذ منه من خمس ذهبات  
مجيدات الى خمسين ذهباً مجيداً جزاء نقدياً وإذا ثبت بانه فعل  
هذا عن قصد منه فيحبس من ثلاثة شهور الى سنتين زيادة عن هذا  
الجزاء النقدي

( ١٣٥ ) كل من تسبب في تعطيل المخابرة بحالات مثل قطع  
شريط التلغراف او تكسير آلات التخزية او تخريب عوامده بحبس من  
ثلاثة شهور الى سنتين ويؤخذ منه من خمسة ذهبات الى خمسين ذهباً  
مجيداً جزاء نقدياً

( ١٣٦ ) كل من كان في اثناء وقوع شيء من الاخلال والفساد  
في ممالك الدولة العلية بخرب خطأ او اكثر من خطوط التلغراف او منع  
تشغيله بأي نوع كان او بضبطه بصورة من الصور ويعطل ما يجري من  
المخابرات والمراسلات بين المأمورين او يمنع الذين يرسلون المكاتب  
بواسطة التلغراف ويترجم عن تعاطي المراسلات به او يخالف جبراً في  
تعديل خط التلغراف يؤخذ منه من خمسين ذهباً مجيداً الى مائتي ذهب مجيدي  
ويوضع في الكورك موقفاً

### الفصل الثالث عشر

فيما يخص بالذين يفتحون مطابع بلا رخصة والذين يطبعون  
اوراقاً مضرة في المطابع المفتوحة بالامر والرخصة  
وينشرونها في اصول التعليم في المكاتب

( ١٣٧ ) كل من يفتح مطبعة ويطبع كتباً واوراقاً بدون امر  
الدولة العلية وترخيصها تغفل مطبعته ويؤخذ منه خمسون ذهباً مجيداً

جزاء نقدياً

( ١٢٨ ) الذي يتجاسر على ان يطبع في المطابع المفتوحة بامر

الدولة العلية وترخيصها جريدة او كتاباً او اوراقاً مضرّة وبشرها ضد السلطنة السنية وارباب الحكومة وضد ملة من تبعه السلطنة تضبط اولاً الاشياء التي طبعها وبعد ان تغلق مطبعة بحسب جرمه اما مؤقتاً واما بالكلية يؤخذ منه من عشر ذهبات مجديات الى خمسين ذهباً مجدياً  
جزاء نقدياً

( ١٢٩ ) الذي يطبع منظومات او منشورات هزلية او هجوبة مخالفة

للاداب العمومية او يطبع او يطبع نقوشاً او نساوير قيحة وينشرها يؤخذ منه من ذهب واحد الى خمس ذهبات مجديات وبحبس من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع واحد

( ١٣٠ ) الذي يفتح مكتباً مخالفاً لنظامات المعارف العمومية يخالف

المكتب الذي فتحه ثم يؤخذ منه من خمس ذهبات مجديات الى ثلاثين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً

( ١٤١ ) الذي يعلم بغير اذن خلافاً لنظامات المعارف العمومية

يمنع عن التعليم ويؤخذ منه من ذهبين مجديين الى عشرة ذهبات مجديات  
جزاء نقدياً

( ١٤٢ ) اذا حصل تدريس كتاب في مكتب خلافاً لنظامات

المعارف العمومية فيجازى مدير المكتب الذي يقرأ به ذلك الكتاب او المعلم الذي يقرؤه اذا لم يكن المكتب مدير بالحبس من اسبوع واحد الى سنة واحدة



## الفصل الرابع عشر

في بيان التزييف

( ١٤٣ ) الذي يعمل مسكوكات تقليدًا الى المسكوكات الذهبية والفضية المقبولة نظامًا ولمقرر تداولها في الدولة العلية او بسحب من المسكوكات المقررة المذكورة ذهبًا او فضة بالمبراد او بالسبلة او بالماء الكدلب او بغير ذلك من الآلات والطرق قليلاً كان ذلك او كثيراً وينقص قيمتها او يطلى احدى المسكوكات بلون سكة اخرى اثن منها لكيما تسلك في محالها او يعاون على تداول مثل هذه المسكوكات المغشوشة والزائفة في الممالك المحروسة او على احضارها من البلاد الاجنبية وادخالها الى الممالك المحروسة الشاهانية او يشتغل بتسليك المغشوش منها بوضع في الكورك مؤقتاً مدة ايسر باقل من عشر سنين

( ١٤٤ ) كل من يعمل مسكوكات تقليدًا للمسكوكات النحاسية المحاصل التداول بها في الممالك المحروسة او يعاون على تداول مسكوكات نظيرها خارجة في الممالك المحروسة الشاهانية او على احضارها من البلاد الاجنبية وادخالها الى ممالك الحضرة الشاهانية بوضع في الكورك مؤقتاً

( ١٤٥ ) كل من يعمل في الممالك المحروسة سكة تقليدًا للمسكوكات الاجنبية او ينقص قيمة المسكوكات الاجنبية بالطرق الميمنة في المادة الماء والثالثة والاربعين او يغير لونها او يعين على تداول المسكوكات الاجنبية الخارجة او الزائفة في الممالك المحروسة او على ادخالها من الخارج الى ممالك الحضرة الشاهانية او يشتغل بتسليمها بوضع مؤقتاً في الكورك

( ١٤٦ ) الاشخاص الذين ياخذون ويعطون بالمسكوكات الخارجة

والزائفة المبينة في المواد السابقة ظناً منهم بانها صحيحة فلا يقتضي ان يعزى اليهم تسليمك الخارجي ولا ان ينهمل لكن بعد ان تدخل بيدهم مسكوكات فاسدة من هذا القبيل ووقفوا عليها بانها خارجة وزائفة وساكوها يوخذ منهم من ثلاثة امثال المبلغ الذي سلكوه على الاقل الى سنة امثاله نهاية ما يكون جزاء نقدياً ولا يكون هذا الجزاء النقدي اقل من ذهب مجيدي واحد في اية حالة كانت اصلاً

( ١٤٧ ) الاشخاص المتهمون بالجنايات المبينة في المادة المائة والثالثة والاربعين والمائة والرابعة والاربعين والمائة والخامسة والاربعين اذا كانوا يخبرون الحكومة عن الكيفية وعن المتجاسرين عليها قبل اجراء تلك الجنايات بالتمام او قبل الشروع بالبحث عنها من طرف الحكومة او يخدمونها باخذ باقي المتهمين والقاء القبض عليهم بعد الشروع في البحث عنها يعافون من المجازاة وانما يكونون تحت نظارة الضابطة مؤقتاً

## الفصل الخامس عشر

### في بيان التزوير

( ١٤٨ ) الذي يفتد او امر الدولة العلية او يكلف الغير لتقليدها او يغير الاوامر العلية او يكلف الغير لتغييرها او يفتد صح ماموري الدولة العلية وامضاءاتهم او يجعل الغير ان يفتدوا او يعمل خائفاً مزوراً تقليداً الى ختم مخصوص بمأمورات الدولة العلية او ماموريتها او يستعمل ختماً مثل هذا او يفتد سندات الاسهام والتحاويل والسراكي او اي نوع كان من سندات جميع الخزائن وصناديق الاموال او غيرها تزويراً او يستعمل قوائم وسندات مزورة مثل هذا او يدخلها الى المالك المحروسة مجازى بجزاء

الكورك او بسجن القلعة مؤقتاً مدة لا تنقص عن عشر سنوات  
( ١٤٩ ) كل من يفلد او يغير تزويراً تمغة ذات طغراء متعلقة  
بالميري من اي نوع كانت يجازى بالكورك الموقت او بسجن القلعة مدة  
لا تتجاوز عشر سنوات والذي تدخل يده بطريقة ما احدى التمغات  
الاميرية ذات الطغراء مثل هذه واستعملها بصورة تضر بالدولة والمملكة  
محبس ثلاث سنين

( ١٥٠ ) الذي يفلد اي نوع كان من الاختام والتمغات والنباشين  
المخصوصة بالانطباع على انواع الامتعة والاشياء لاسم الدولة العلية او  
لاحدى الماموريات او لشركة او بيت تجارة مرخصة من الدولة او يستعمل  
تمغات او علامات مزورة من هذا القبيل يجازى بالمحبس ثلاث سنين وبضمن  
الاضرار التي تقع باسباب تزويره هذا وكل من كان يدخل يده على طريقا  
ما اصل هذه الاختام والتمغات والنباشين ويستعملها بما يضر بمنفعة الحكومة  
ومامورياتها او جمعية التجارة او امثالها من الهيئات والشركات المخصوص  
بنأدب بالمحبس من ستة شهور الى سنة واحدة وبضمن بما يقع من الاضرار  
بسبب ذلك

( ١٥١ ) كل من كان من المتهمين بالتزوير المدين في المواقف  
السابقة واخبر الحكومة بهذه الكيفيات وعن المتجاسرين عليها قبل  
اجراء تلك الجنايات بنامها او قبل الشروع من طرف الحكومة بانه  
التحري عليها او خدع في اخذ باقي المتهمين والقضاء القبض عليهم به  
الشروع في امر التحري فيعفى من المجازاة وإنما يبقى تحت نظر  
المضابط مؤقتاً

( ١٥٢ ) كل من كان من المامورين بعمل تزويراً سواء كان بالتمغة  
فيما بين الاعلانات والمضابط وباقي السندات او الدفاتر والبحرائد وسائر  
السيجلات التي عملت قبلاً حين اجراء ماموريتهم او كان يغير الخط وال



او الامضاء او بوضع عوض اسم احد الاشخاص اسم شخص اخر فيجازى بجزاء الكورك او يسجن القلعة مؤقتاً بحيث لا يكون ذلك اقل من عشر سنين وإذا كان فاعل هذا التزوير ليس هو من المأمورين فيجازى بجزاء الكورك او بحبس القلعة مؤقتاً بحيث لا يتجاوز ذلك سبع سنين

( ١٥٣ ) اذا كان المأمور مشغولاً بحسب مأمورينو بتنظيم اي نوع كان من السندات والاوراق الرسمية التي تعمل لارباب المصالح في المجالس والمحاكم وباقي المحلات التي ترى بها امور العباد وعمل تزويراً يكونه يكتب تقرير اصحاب المصلحة وافاداتهم خلافاً لما تفوهوا به او يضع القضية غير الصحيحة عوض الصحيحة او الكيفية التي لم يعترف بها بحكم ما اعترف به وبغير اصل المادة او ما يتفرع عنها من الاحوال تخيلاً منه فيجازى بجزاء الكورك او بحبس القلعة مؤقتاً بحيث لا يكون ذلك اقل من عشر سنين

( ١٥٤ ) الذين يستعملون الاوراق المزورة المبيغة في المادتين السابقتين مع علمهم بها يربطون بالبراقعة او يسجنون بالقلعة مؤقتاً بحيث لا يتجاوز ذلك سبع سنين

( ١٥٥ ) الذين يرتكبون تزويراً بالصورة المبيغة اعلاه في اوراق مخصوصة متعلقة باحد الاشخاص او يستعملون مثل هذه الاوراق المزورة مع علمهم بها يجازون بالحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنين

( ١٥٦ ) الذي يكتسب اسماً مزوراً على اوامر الطريق وتذاكر المرور والسبورطات او يكفل بحيلة مثل هذه لاجل الحصول على الطريق بحبس من سنة شهر الى سنتين

( ١٥٧ ) من يعمل اوامر طريق وتذاكر مرور وسابورطات مزورة او يغير ويحرف تذاكر الطريق الصحيحة او يستعمل اوراقاً مزورة ومغيرة ومحرفة من هذا القبيل يحبس من سنة الى ثلاث سنين

( ١٥٨ ) الخافجي والقهوجي واصحاب المخادع المعدة لسكن الغرباء

واللوكاند جبة وسائر امثالهم من الاشخاص الذين يسكنون زبدًا وعمرًا  
بالاجرة اليومية اذا قبدوا في الدفاتر اسماء الاشخاص الذين يعطونهم مخادع  
لسكنهم باسماء اخرى مزورة مع معرفتهم اسمائهم الصحيحة يحبسون من شهر  
واحد الى ثلاثة شهور

( ١٥٩ ) المامورون الذين يعطون تذاكر مرور غير مربوطة بكفال  
حسب الاصول والنظامات المرعية يعزلون من مامورياتهم ويجازون  
بالحبس من سنة اشهر الى سنة واحدة ومثل هؤلاء المامورين اذا حرموا اسما  
مزورة عن علم منهم في تذاكر الطريق التي يعطونها يحبسون من سنة  
اشهر الى سنتين

( ١٦٠ ) الشخص الذي يعمل شهادة مزورة تحت اسماء اطباء  
وجراحين تتضمن علة موجودة اما به او باخرين لاجل الاعانة  
من اي نوع كان من خدمات الدولة يحبس من سنة واحدة الى  
ثلاث سنين

( ١٦١ ) كل من كان من الاطباء والجراحين ويعطي شهادة بناء  
على التماس احد الناس رعاية لخطره بانه مريض او عليل بحيث لم يكن  
لذلك اصل بل ليعذبة من خدمة الدولة فيحبس من سنة واحدة الى ثلاث  
سنين واذا ارتكب هذا التزير بواسطة اخذ دراهم او هدية فيجبرى بحقه جزاء  
المرتشي ويحق الذي اعطى الدراهم جزاء الراشي ايضا

( ١٦٢ ) الذين يستعملون اي شيء كان من الانواع المزورة والمقلدة  
عن غير علم منهم يعاقبون من المجازاة



## الفصل السادس عشر

### في مجازاة القوندافجي

( ١٦٣ ) كل من يلقي النار عمدًا وبحرق اي نوع كان من الابنية المسكونة وغير المسكونة داخل المدن او القصبات والقرى او في الابنية والسفائن المخصوصة بالناس في الخارج وقابلة للسكن الاستعمال سواء كان ذلك ملكًا له او لا يمتلكه يجازى بالقتل

( ١٦٤ ) الذي يلقي نارًا وبحرق ما لم يكن مخصوصًا بانسان وغير قابل للسكن وللاستعمال خارج المدن والقصبات والقرى من الابنية والسفن والاحراش المملوكة والمشاعة والمعاصل التي على سطح الارض ولم يكن ذلك ملكًا له يستحق جزاء الكورك موبدًا اما اذا كان ذلك ملكًا له وحرقة عمدًا فسرت مضرته لآخر بسبب حريقه فيستحق جزاء الكورك موقتًا

( ١٦٥ ) الذي يلقي النار عمدًا في الحطب او الاخشاب او المحصولات المحصورة ولم تكن ملكًا له يوضع في الكورك موقتًا اما اذا كان ذلك ملكًا له وحرقة باختياره وبسبب ذلك من ضرره اخر فيحبس في القلعة موقتًا

( ١٦٦ ) المحريق الذي يقع في اية حالة كانت اذا اوجب حين ظهوره تلف شخص او اكثر من شخص في المواقع المحترقة فيجازى واضعوا سبب المحريق بجزاء القتل على الاطلاق

ذيل في ٢٢ ربيع الاخر سنة ١٢٨١

اذا وجد بارود لاجل البيع في محل مغاير للنظام يضبط وصاحب البارود او الذي خبأه يجازى بالكورك مدة ثلاث سنين واذا ظهر حريق

وحصلت خسارة من اشتغال بارود موجود في محل ممنوع نظاماً بوصف  
صاحبه في الكورك من ثلاث سنين الى خمس سنين بحسب مقدار الخمار  
واذا وقع تلف نفس ايضاً فيوضع في الكورك مدة خمس عشرة سنة  
( ١٦٧ ) الذي يجبر شخصاً ويكرهه على احراق اي نوع كان من  
الابنية والاموال والاملاك يجازى بالكورك

## الباب الثاني

في الجحج و الجنايات التي تقع في حق الاشخاص وما يترتب  
عليها من المجازاة

## الفصل الاول

بمقتضى بالقتل والجرح والضرب والاخافة

( ١٦٨ ) القتل هو اعدام الشخص بالسلاح او بالتسميم او بصورة اخرى

( ١٦٩ ) القتل عمداً هو تصور الشخص في ذهنه فعل القتل والتصميم

عليه قبل ايقاعه

( ١٧٠ ) الشخص الذي يتحقق قانوناً بانه قاتل تعديلاً يحكم

باعدامه قانوناً

( ١٧١ ) الحكم القانوني لا يمكنه ان يسقط الحقوق الشخصية ولذلك

اذا كان يوجد للمقتول ورثة فتعال دعوى الحقوق الشخصية بحسب اعدام

الى المحاكم الشرعية

( ١٧٢ ) القاتل الذي يعنى من جزاء الفصاص بالاعدام يؤخذ

في الكورك اما مؤبداً واما مؤقتاً بحيث لا يكون ذلك اقل من خمس عشرة سنة

( ١٧٣ ) الشخص الذي يكون من اصحاب الجنايات والشناوات المستمرة اذا اذى اشخاصاً آخرين لاجل جناية عظيمة او كان مؤذياً بصورة ذات غدر كلي وتحقق عنه بان له الاسبقية بذلك يحكم عليه بجزاء القاتل مباشرة

( ١٧٤ ) الذي يقتل شخصاً غير متعمد بوضع في الكورك مدة خمس عشرة سنة انما اذا كان وقع ذلك منه حينما كان يجري جناية اخرى اما قبل الاجراء او بعد الاجراء او لاجل اجراء البجعة فيجازى بجزاء الاعداء قانوناً

( ١٧٥ ) الشخص الذي يعين قاتلاً بوضع في الكورك مؤقتاً

( ١٧٦ ) الذي يخفي جسد المقتول او يدفنه بدون ان يعطي خبراً الى الحكومة وبدون ان يكشف عليه يحبس من شهر واحد لحد سنة واحدة ويؤخذ منه من ذهب مجيدي واحد الى خمس ذهبات مجيديات جزاء نقدياً وانما اذا كان له هو ايضاً اشترك بمادة القتل فيعندئذ يجري ما يستحقه لاجل ذلك من الجزاء على حدته

( ١٧٧ ) الشخص الذي يقطع او يعطل عضو شخص اخر بالجرح او الضرب تستوفي منه مصاريف الجراحة والدية التي يحكم عليها ومع ذلك وضع في الكورك مدة ثلاث سنين واذا تبين بانه كان تصور هذه الجناية قبلاً صماً عليها ثم فعلها يتحدد جزاؤه بالكورك لحد عشر سنوات

( ١٧٨ ) اذا جرح شخص شخصاً او ضربه بصورة اوجبت تعطيله عن شغاله او مرضه اكثر من عشرين يوماً فيحبس من شهرين الى سنتين ويؤخذ له مصاريف الجراحة ومثل كسب المجرور او المضروب او اجرته التي كان يكتسبها في حال صحته وتعطى له

وإذا تبين بانه كان تصور ذلك قبلاً وصم عليه ثم فعله فتحدد مدة حبسه من ثلاث شهور الى ثلاث سنين

( ١٢٩ ) اذا كان الجرح او الضرب اخف من الدرجة المذكورة في المادة السابقة فيحبس الجرح او الضارب من اسبوع الى سنة واحداً او يؤخذ منه بدلاً عن ذلك من ذهب مجيدي واحد الى خمس ذهبات مجديات وتعطى الى المجروح او المضروب او تجرى هاتان الصورتان كلناهما معاً

وإذا تبين عنه بانه كان تصور ذلك قبلاً وصم عليه ثم فعله فمن بعد ان يؤخذ منه مقدار الدرهم المذكورة وتعطى للمجروح او المضروب تحدد ايضاً مدة حبسه من شهر واحد الى سنتين

### ذيل في ٢٣ جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧

الذي برفع السلاح على الاخر لا قصد القتل بل للتخويف يحبس ايه من اسبوع الى سنة شهور

( ١٨٠ ) اذا تبين بان الجرح والضرب الفعلي كان بقصد القتل ذاتاً لكن حالت دون ذلك اسباب مانعة لم تكن في اختيار الجراح او الضارب فلم تخرج مادة القتل الى الفعل سواء كان الجرح او الخدش ثقيل او خفيفاً فمن بعد ان تمتوفي الدية او مقدار مبلغ معلوم منها مع مضاريف الجراحة التي يحكم بها بحسب درجة الجرح او الضرب على الوجه المبين في المواد الثلاثة السابقة يوضع الجراح او الضارب على اي حال كان الكورك الموقت

### ذيل في ٢٣ جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧

الذين يتحقق عنهم انهم رفعوا السلاح بقصد القتل وانما حالت دون

لك اسباب مانعة ليست باختيارهم فلم تخرج مادة القتل الى الفعل يوضعون  
كذلك في الكورك موقفاً

( ١٨١ ) اذا جرى فعل القتل او الجرح او الضرب مصحوباً بنوع  
من الاخلال والغارات على الاموال ونهبها فعدا عن المجازاة التي ينالها  
لتجاسرون على ذلك خاصة يجازى ايضاً محركو الاخلال الذين كانوا  
سبباً لهذه الاحوال مثل فاعلي هذه الانفعال عنهم ايضاً انما يجري في امر  
لتصاص الحكم الشرعي بها كان

( ١٨٢ ) اذا قتل شخص شخصاً خطأ او صار سبباً لقتله عن غير  
صدق فمن بعد ان يستوفي ورثة المقتول حقوقها الشرعية لدى المحاكمة  
يجازى بالحبس من ستة اشهر الى سنتين اذا كانت قضية هذا القتل نشأت  
من عدم دقته او عن عدم رعايته للنظامات

( ١٨٣ ) اذا جرح انسان شخصاً او ضربه خطأ او صار سبباً لجرحه  
ولشدخه عن غير قصد منه فتستوفي منه مصاريف جراحته ودية عضوه  
الشرعية اذا كان ذلك اوجب قطع او تهطيل عضو من اعضائه ثم اذا  
كان هذا الجرح او الضرب نشأ من عدم دقته او رعايته للنظامات فيحبس  
ضماً من اسبوع واحد الى شهرين

( ١٨٤ ) اذا قتل شخص شخصاً بامر آمر مجبر فيجري بحسب الامر

### زاه القتل

الامر المجبر هو الشخص المقتدر على اتياف مأموره اذا خالف امره والا  
لا يكون شخص المأمور معذوراً فيما عدا هذه الصورة بل يجري فيه  
فيه جزاء القتل وبحكم على الامر غير المجبر نظيره هذا بجزاء الكورك  
وقت ايضاً

( ١٨٥ ) اذا جرح شخص شخصاً او ضربه بامر آمر مجبر فتجري فيه  
في امره مجازاة الجرح والضرب المذكورة اعلاه بحسب درجة الجرح او

الشدخ وإذا كان الأمر غير مجبر فنجري منه المجازاة في حق الفاعل أما  
أمثال هؤلاء الأمرين غير المجبرين فيحبسون أيضاً من أسبوع واحد إلى سنة  
واحدة والشخص الذي يأمر منهم بقطع عضو أو بتعطيله يستحق في كل حال  
جزاء الكورك الموقت

(١٨٦) ما يقع من فعل القتل والضرب والجرح لاجل المدافعة  
ومحافظة النفس والعرض فهو معاف

(١٨٧) يعني كذلك عما يقع من القتل والضرب والجرح من  
قصد دفع شخص بضع سلباً وبصعد عليها لبلاً إلى بيت أحد الناس أو  
دكانه أو مخدعه أو بئف محلات تحت القفل جبراً أو يثبت حيطان  
بيت مسكون أو مشغلته أو يكسر بابه لكن إذا كانت هذه القضايا  
حادثة نهاراً فلا يعني حينئذٍ عما يقع نظير ذلك من أفعال القتل والجرح  
والضرب بالتمام إلا إن فاعله يكون معذوراً ويعامل بالوجه المبين في المادة  
المائة والتسعين

(١٨٨) إذا رأى شخص زوجته أو أخرى من إحدى محاربه  
وهي ترتكب الفعل القبيح مع شخص آخر وقتلها كلاهما سوبة فهو  
كذلك معذور

(١٨٩) الذي يرتكب ما يقع من القتل والجرح والضرب بالمقابلة  
فهو كذلك معذور إن ما مور والضابطة يستثنون في هذا الباب إذ لا يستلزون  
عما يمكنهم أن يوقعوه من أفعال القتل والجرح والضرب حسب المماغ الذي  
يبينه نظامهم المخصوص في اجراء وظيفة ماموريتهم أما الذين يقابلونهم فلا  
يمكنهم الاعتذار بوجه من الوجوه

(١٩٠) الفاتل أو الجارج أو الضارب الذي يتحقق عذره بحسب  
من ثلاثة شهور إلى ثلاث سنين ومن كان من هذا القبيل يؤخذ أيضاً تحت  
نظارة الضابطة من خمس سنين إلى عشر سنين بحسب ما يقتضي له



( ١٩١ ) اذا ارسل بعض الاشخاص ورقة مخنومة او بغير ختم ومضاة او بغير امضاء لاحد الناس يطلب منه بان يرسل له او لحل عينه له دراهم نقدية او اشياء او مطالب اخرى او ارسل له في ذلك رجلاً ولم يبعث له بما طلبه منه ولم يجري له ما كلفه اليه فاخافه وهدده ببعض مضرات يوقعها به و كان ما ابان عنه من المضرات موجباً لجزاء الاعدام او الكورك المؤبد فانونا بحق فاعلاه الا ان ذلك لم يخرج الى الفعل فيوضع الشخص المتجاسر على ذلك في الكورك مؤقتاً واذا كانت المضرة التي اخبر بانها يجريها لم تكن من الجنايات الموجبة للعجالة المذكورة اعلاه فانونا وكانت من الانواع التي هي اخف منها وكذلك لم تخرج الى الفعل فيحبس من سنة الى ثلاث سنين ويؤخذ منه من ثلاث ذهبات مجديات الى عشرين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً

### الفصل الثاني

في المجازاة المترتبة للذين يسقطون الجنين وابائعي المشروبات  
الخفافة والسوم بلا كفيل

( ١٩٢ ) الشخص الذي يصير سبباً لاسقاط جنين احدى النساء الحوامل بواسطة الضرب او بنوع اخر من الافعال فمن بعد ان تستوفي منه الدية الشرعية بوضع في الكورك مؤقتاً اذا كان فعل هذا التعدي عن قصد منه

( ١٩٣ ) الشخص الذي يتسبب باسقاط جنين ويسقي احدى النساء الحوامل علاجاً لذلك سواء كان برضاها او بغير رضاها او افادها بما يسبب ذلك من الوسائل فاسقط الجنين بتاثيره فيحبس من ستة شهور

الى سنتين وإذا كان المسبب المذكور طبيياً او جراحياً او صيدلانياً بوضع في الكورك مؤقتاً

( ١٩٤ ) الشخص الذي يتسبب لا لانتلاف النفس بل لتعريض احد الاشخاص او لتأخيرها عن ان يشتغل بما يوجب ربحه وكسبه مدة بواسطة بعض اشياء يعطيها له بالفصد بحبس من شهر واحد الى سنتين ويؤخذ منه من ثلاثة ذهبات الى خمسة وعشرين ذهباً مجيداً تضميناً يعطى الى الرجل المتأثر

( ١٩٥ ) الصيدلاني الذي يفتح دكاناً اجزائية ولم تكن بيده شهادة فمن بعد ان تغلق دكانه في اول الامر يجازى بان يؤخذ منه من عشر ذهبات مجيديات الى خمسين ذهباً مجيداً جزاء نقدياً

( ١٩٦ ) الذين يبيعون اجزاء مضمرة تخل بالصحة العمومية او مشروبات مختلفة او سموماً بغير كفالة يحبسون من اسبوع واحد الى سنتين ويؤخذ منهم من ذهب مجيدي واحد الى خمسة وعشرين ذهباً مجيداً جزاء نقدياً وتضبط الاشياء التي باعوها من جانب الحكومة

### الفصل الثالث

في بيان مجازاة الذين يهتكون العرض

( ١٩٧ ) كل من يجري فعلاً شنيعاً بولد عمره اقل من احدى

عشرة سنة يجازى بالحبس مؤقتاً لا اقل من ستة اشهر

( ١٩٨ ) الرجل الذي يجري الفعل الشنيع لشخص اخر يعني ياتون

بعرضه جبراً بوضع في الكورك مؤقتاً

ذيل في ٢٢ جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧

من تصدى لاجراء فعل شنيع كهذا جبراً وحالت اسباب مانعة لم نك

في اختياره فلم يفعل يجازى بالحبس لا اقل من ثلاثة شهور  
 ( ١٩٩ ) اذا وقع اجراء هذا الفعل الشنيع جبراً على من اصاب به  
 اما من طرف مربيه او وليه الذي ينفذ حكمه عليه واما من طرف المستخدمين  
 عنده بالشهرية فيحكم عليهم بجزاء الكورك مؤقتاً بحيث لا يكون اقل من  
 خمس سنين

( ٢٠٠ ) اذا كان هذا الفعل الشنيع الجبري وقع في حق بنت لم  
 تزوج بعد فيستحق المتجاسر على ذلك ان يعطي تضييماً ايضاً عدا عن  
 جزاء الكورك المذكور

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧  
 من اغفل بنتاً بالغة بقوله لها اني اتزوجك وفض بكارتها ثم بعد ذلك  
 ابى اخذها فبعد ان بوخذ منه بدل تضييدين البكر بحبس من اسبوع الى ستة  
 شهور لكن صدور هذا الحكم يتوقف على اثبات اغفالها بوعدهم الزواج اما  
 باقرار الذكر واعترافه او بالاثبات من طرف البنت  
 ( ٢٠١ ) كل من يتجاسر على حركة تنافي الآداب العمومية باضلال  
 واغفال فتياناً من الذكور والاناث ويحركهم على ارتكاب الفحشاء ويغريهم بها  
 ويعودهم على تسهيل اسباب الحصول عليها يجازى بالحبس من شهر واحد  
 الى سنة واحدة

واذا كانت قضية الاضلال والاغفال عن هذه الصورة تظهر من الاب  
 او الام او الوصي فيجازون بالحبس من سنة شهور الى سنة ونصف  
 ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

دعوى العرض ضد امرأة تعود مطلقاً الى زوجها واذا لم يكن لها زوج  
 فالى وليها وعلى هذه الصورة لدى الدعوى تجازى الامراة التي يتحقق ارتكابها  
 فعل الزنا الشنيع بالحبس لا اقل من ثلاثة شهور ولا اكثر من سنتين على  
 ان الزوج اذا رضي واخذ امراته تكراراً يمكن ان يسقط عنها حكم هذا الجزاء

أما الشخص المشترك بهذا الفعل الشنيع فيجازى أيضاً بالحبس من ثلاثة  
شهور إلى سنتين وعدا ذلك يؤخذ منه من خمسة ذهبات مجدية إلى مائة  
ذهب مجدي جزاءً نقدياً وأما الدلائل التي يمكن أن تستحق القبول ضد  
هذا المشترك بالتهمة فيمكن استنباطها أيضاً من حالة اجراء الفعل المذكور  
أو من وجوده في حرم أحد المسلمين أو من المكاتب والأوراق المحررة من  
طرفه وحكم هذه المادة بعاقبة على ارتكاب إحدى النساء فعل الزنا الشنيع  
ووقوع عرض دعواها من طرف زوجها أو وليها وبما أن نظمات ضابطة  
الدولة العلية المرعية اليوم في حق مثل هذه الفواحش تبقى جارية كما كانت  
في الأحوال المعتادة فلا تشمل ذلك مطلقاً

الزوج المألوف بفعل الزنا القبيح مع امرأة أخرى في بيت ساكن فيه مع  
زوجه سوية إذا تحقق عليه ارتكاب الفعل المذكور بحسب الشكايات  
الواقعة من زوجته يجازى بأن يؤخذ منه من خمسة ذهبات مجدية إلى مائة  
ذهب مجدي جزاءً نقدياً

( ٢٠٢ ) الشخص الذي يتجاسر على الفعل الشنيع المغامر للعار  
والحياء علناً يحبس من ثلاثة شهور إلى سنة ويؤخذ منه من ذهب مجدي  
واحد إلى عشر ذهبات مجديات جزاءً نقدياً

ذيل في ٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧

الذين بطارحون الفتيان من الذكور والإناث بالكلام يجمعون من  
اسبوع واحد إلى شهر واحد والذين يداعبونهم بأيديهم يحبسون من شهر  
إلى ثلاثة شهور

الذين يدخلون بزي النساء إلى المحلات التي هي مقر للنساء يحبسون  
لأجل مجرد هذا الفعل من ثلاثة شهور إلى سنة واحدة وإذا شرعوا في المحل  
الذي دخلوا إليه مبدلين هيئاتهم على هذه الصورة بعبائة أو خنعة تستوجب  
جزاء أشد من هذا الجزاء قانوناً فيجازون بمجازاة ذلك الفعل

## الفصل الرابع

فيما يختص بالذين يجلسون اشخاصاً وبوقوفهم خلافاً للاصول او  
يسرقون الصبيان والمراهقين او يرتكبون فضيحة  
تهريب البنات

( ٢٠٢ ) كل من يجلس شخصاً بدون امر مأموري الحكومة او بوقفة  
او بختلة بصورة رهن خارجاً عن الاصول المعينة في القوانين والنظامات بحق  
توقيف اصحاب النهم يجازى بالحبس من ستة شهور الى ثلاث سنين  
الشخص الذي يدل على محل لاجل اخفاء اشخاص يجلسون ويتوقفون  
على هذه الصورة او يخشون بصورة رهن عن علم منه يجلس كذلك من ثلاثة  
شهور الى ثلاث سنين

( ٢٠٤ ) الشخص الذي يتجاسر على ارتكاب جريمة توقيف  
الاشخاص المذكورين في المادة السابقة حالة كونه لابساً زي مأموري الدولة  
او مسيماً ذاته باسم مزرور او مبرزاً امراً مزوراً من طرف المأمورين بحرى  
بجناه جزاء الكورك الموقت

وكذلك اذا كان المتوقف اخيف بالاعدام او جرت عليه اذية جسيمة  
فيستحق الشخص الذي يتجاسر على اجراء ذلك جزاء الكورك الموقت في  
كل حال

( ٢٠٥ ) الذين يتجاسرون على ارتكاب فضاخ من قتل وضع صبي  
عوض اخر وابداً به او وضع طفل لامرأة لم تلده عوض المولود منها  
يجلسون من ستة اشهر الى ثلاث سنين

الشخص الذي يسرق او يخفي صبياً يجازى كذلك بالحبس من ستة  
شهور الى ثلاث سنين انما اذا كان لا يظهر الصبي الى الوجود في هذه المدة

فلا يطلق من الحبس ما لم يحضر الصبي او تتحقق وفائه  
 (٢٠٦) كل من يهرب صبياً لم يدرك سن البلوغ الى احدى  
 الجهات جبراً او تخيلاً بحبس من ثلاث شهور الى سنة واحدة  
 لكن اذا كان جرى الفعل الشنيع مع البنت المهرية فيجري بحقه نهاية  
 درجات الجزاء المعين لذلك الفعل . واذا كان عقد نكاح البنت عند ما  
 مهرت فتجري الحركة حسب مقتضى شرعا

### ذيل في جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧

كل من اقام بالغة جبراً وهربها بحبس من ثلاث شهور الى ثلاث سنين  
 لكن اذا كانت ذات بعل يوضع في الكورك مؤقتاً  
 كل من يعاون المهرب في امر قيام البالغة وهربها جبراً بحبس من  
 شهر واحد الى سنة شهور

### الفصل الخامس

في بيان مجازاة مرتكبي شهادات الزور والمخالفين كذباً  
 (٢٠٧) الشخص الذي يشهد شهادة كاذبة في المواد المتعلقة  
 بالجنايات سواء كانت للشخص المتهم او عليه يوضع في الكورك بعد  
 شهره  
 واذا كان الشخص المتهم بجنايات منسوبة اليه قد نال جزاء اشد من  
 جزاء الكورك الموقت بسبب شهادة شاهد زور كاذبة فيجري بحق الشاهد  
 المذكور ذلك الجزاء بعينه ايضاً

(٢٠٨) الشخص الذي يشهد كذلك بالكذب في مواد تتعلق  
 بالمنافع والقباحات سواء كان ذلك للأشخاص المتهمين او عليهم بحبس من

شهر واحد الى خمسة شهور

( ٢٠٩ ) الشخص الذي يرتكب الشهادة الكاذبة في الدعاوى

الاعنيادة بحبس من ستة شهور الى سنة

( ٢١٠ ) الشخص الذي يرتكب شهادة الكذب اذا كان اخذ على

ذلك دراهم فيؤخذ منه مثل الدرام التي حصل التعاطي بها ايضاً ويجرى

في حق وحق الذي اعطاه مجازاة المرثي والراشي

( ٢١١ ) الشخص الذي يمنع كرهاً اصحاب الشهادة الصحيحة المستفيدة

عن تقديم الشهادة او يجبرهم على شهادة الزور يجرى بحق الجزاء القانوني الذي

يترتب له بحسب درجة نهمه شهود الزور

( ٢١٢ ) الشخص الذي يخاف ميمناً كاذبة عندما يلزمه اليقين في

الدعاوى الحقوقية يجازى بعد تشهيره بجزاء الحبس ليس باقل من ستة شهور

## الفصل السادس

في بيان الافتراء والشنم وإفشاء السر

( ٢١٣ ) الشخص الذي يسند لشخص آخر ذنباً بسند عي مجازاته

قانونياً اذا كان ارتكبه حقيقة او اشياء توجب نفور الخلق منه وينشر ذلك

امانا او باوراق يعلمها بخط اليد او مطبوعة او يتصدى للافتراء بحق

ماموري الدولة لغرض من الاغراض وتبين ان اسناداته هذه افتراء فيجرب

في حق عين الجزاء الذي يترتب قانوناً في حق فاعل المادة المعزوة اليه

اذا يستثنى من هذه القاعدة قانوناً ونظاماً الاخبار للحكومة عن الوقائع

والدعاوى الحقوقية

( ٢١٤ ) اذا تكلم احد الناس في حق شخص اخر كلاماً لم يكن من

قبيل اسناد مادة مخصوصة له ل اخصة بمعينة او بصورة اخرى تمل بناء موصو  
او شئمة فيحبس من اربعة وعشرين ساعة الى شهر واحد او يؤخذ بدلاً عن  
ذلك نصف ذهب مجيدي الى ثلاثة ذهبات مجديات جزاء نقدياً

(٢١٥) الاطباء والجراحون والصيدلانية والنساء القوابل  
ولا يثلم اذا افشوا اسراراً شخصية او دعت لهم بقضى صنعهم في غير الاحوال  
التي يجبرون على الاخبار بها فانونا يجسسون من اربعة وعشرين ساعة  
الى اسبوع واحد ويؤخذ منهم من ريال مجيدي بعشرين غرشاً الى ذهب  
مجيدى واحد



## الفصل السابع

### في حق السرقة

(٢١٦) اذا اخذ الزوج او الزوجة ما لبعضها بعضاً عندما كانا شوية  
او افترق احدهما عن الآخر او اخذ الاولاد وسائر الفروع ما لا ياتهم  
وامهاتهم وباقى اقربائهم من الاصول او اخذ الاباء والامهات والاقرباء  
من سائر الاصول ما للاولاد وسائر الفروع فتسترد الماخوذات الواقعة  
وتعطى لاصحابها واذا كانت المال الماخوذ قد سرق واستهلك ولم يقدر  
الذي اخذه على ضمانه ايضاً وكانت معناداً على فضية السرقة فيجازى  
بجزاء الحبس والدين من الخارج يخفون هذه الاشياء الماخوذة على هذه  
الصورة او يستعملونها كلها او بعضها لاجل منفعتهم يجازون كما يجازى  
السارق الاعتيادى

(٢١٧) جزاء السرقات التي تقع مع الاحوال الخمس الآتي  
تخربها جميعها هو الكورك المؤبد واول هذه الاحوال الخمس هي ان



يكون الوقت ليلاً ثانياً ان يوجد شخصان او اكثر سوية . ثالثاً ان يكون  
بالافل واحد منهم مسلحاً خفياً او جلياً . رابعاً الدخول الى احد البيوت  
او مشربلاتها او مخدع منها او الى اية نوع كان من المحلات التي يقيم  
بها البشر بهدم الحائط او تسلقاً على حيطانها بسلام او بكسر ابوابها او  
بفتح اقفالها باآلة من الآلات او بالتلبس بزي ماموري الدولة او باظهار  
امر مزور من طرف الضباط بذلك . خامساً الاخافة بمعاملة الشدة  
واشهار السلاح

( ٢١٨ ) الذين يسرقون بواسطة اجراء اعمال جبرية وشديدة  
مصحوبة بالحالة الاولى والثانية من الاحوال الخمس المبينة في المادة السابقة  
وضعون في الكورك مؤقتاً لكن اذا ظهر اثر جرح من المعاملة الشديدة  
الواقعة في اجراء هكذا سرقة فحينئذ يوضع المتجاسرون على سرقة كهذه  
في الكورك المؤبد

( ٢١٩ ) اذا سرق عدة اشخاص في الطريق العام ايلاً بوضعون  
في الكورك مؤبداً

( ٢٢٠ ) الذين يستعملون السرقة بنقب حيطان محلات مقفولة  
ومحدودة بحيطان ولئن تكن ليست من المحلات التي يقيم بها الانسان  
اولست بمعلقة بمحل مسكون او يتسلفون عليها بالسلام او يفتحون ابوابها  
بالآت مخصوصة بوضعون مؤقتاً في الكورك

( ٢٢١ ) اذا وقعت السرقة باجراء معاملة شديدة وانما لم يظهر اثر  
جرح من هذه المعاملة المذكورة ولم ينضم الى ذلك حالة اخرى او لم تقع  
معاملة شديدة وانما اولاً كانت ليلاً ثانياً كان وقوعها من طرف شخصين  
او اكثر وكانوا جميعاً او واحد منهم فقط مسلحاً فيوضع المتجاسرون عليها  
كذلك في الكورك مؤقتاً

( ٢٢٢ ) الشخص الذي يرتكب السرقة باحدى الاحوال المتعددة

ادناه بحبس ثلاث سنين اما الاحوال المذكورة فاحدها هو ان يكون الوق  
 ليلاً ويكون السارق شخصين او اكثر موجودين سوية او كانت احد  
 هاتين الكيفيتين فقط انما تكون في محل نقيم فيه الناس او في المعابد  
 ثانياها اذا وقعت قضية السرقة نهاراً او من طرف شخص واحد وكان  
 السارق مسلحاً خفياً او جلياً وان لم يكن محل السرقة محلاً يقيم به الناس  
 ثالثها اذا كان شخص موظفاً بخدمة وسرق ما لمخدومه او ما لشخص جاء  
 بيت مخدومه او ما لصاحب بيت توجه اليه برفق مخدومه او كان السار  
 من العملة او من صناع الاصناف وارتكب السرقة في بيت معلوم او في دكا  
 او في مخزن او في محل يستمر شخص ما على الاشتغال به رابعها سرقة صاحب  
 الخان واللوكنة والعربة والقارب ومن يماثلهم من الاصناف او اتباعه  
 جميع الاشياء المودوعة عندهم او مقدار منها

( ٢٢٢ ) صاحب العربة والمكاريه وصاحب القارب اذا سرق  
 مقداراً من المأكولات والمشروبات التي ينقلونها ووضعوا عوضاً  
 مضراً بالانسان بحبس المتجاسرون على مثل هذه السرقة كذلك ثلاث  
 سنين واذا كانت مضرة الشيء الذي اضافوه الى المأكولات والمشروبات  
 التي هي من هذا القبيل ليست بشيء نظراً للوجود فيجازون بالحبس من  
 شهر الى سنة واحدة ويؤخذ منهم ايضاً من نصف ذهب مجيد يذهب الى خمر  
 ذهبات مجيدات جزاء نقدياً

( ٢٢٤ ) كل من يسرق الخيول وسائر الحيوانات المعدة للحوا  
 او للعربات او للركوب وكذلك الحيوانات الكبيرة والصغيرة التي يطلق  
 عليها اسم بهائم او آلات وادوات تتعلق بالزراعة او ما كان قطع ونهب  
 لاجل البيع من الحطب والاخشاب والحجارة المنطوعة في مفاصلها والاسماء  
 الموجودة في الطاليات والعلق الموجودة في الجبرات يجازى بالحبس من  
 شهر واحد الى سنة واحدة واذا كان المال المسروق موجوداً عيناً فترد الـ

بأحدهما إذا لم يكن موجوداً فيصير نضيبته له أيضاً

( ٢٢٥ ) كل من يسرق أشياء من المزروعات المحصودة والمنقطوعة  
بأثر المحصولات الأرضية التي ينتفع بها أو من كراديس الحبوب المحاصلة  
ن بعد أن يثني حتى صاحبه بحبس من أربع وعشرين ساعة إلى ثلاث شهور  
لكن إذا كانت سرقة هذه المحصولات وقعت إيلاً من طرف عدة أشخاص  
بواسطة عربات أو حيوانات فيجازون بالحبس لحد سنة واحدة

( ٢٢٦ ) إذا سرفت المزروعات أو سائر المحصولات الأرضية التي  
تنتفع بها وهي لم تحصد بعد ولم تفلح سواء كانت أخذها بالقنف أو  
المخالي أو بأشياء من أمثال ذلك أو بواسطة العربات والحيوانات  
وبمعرفة عدة أشخاص فيحبس المتجاسرون على ذلك من أربع وعشرين  
ساعة إلى ثلاثة شهور

( ٢٢٧ ) إذا كان أحد الأشخاص بغير مواضع علامات  
بوز الأملاك لأجل السرقة فيجازى بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى  
ثلاثة شهور

( ٢٢٨ ) كل من يملك مفتاحاً أو يعمل نوعاً من الآلات لفتح  
فلاً بحبس من ثلاثة شهور إلى سنة واحدة أما إذا كان المتجاسر على ذلك  
من صنف القرداحة فيجازى بجزاء الكورك مؤقتاً

( ٢٢٩ ) كل من يأخذ من يد أحد جبراً سند دهن أو سنداً  
قبوضاً أو يلزم أحداً بالجبران بمضي ويختم على هكذا سند بوضع في  
لكورك مؤقتاً

( ٢٣٠ ) الذين يتجاسرون على سرقات غير مواد السرقة المعينة  
في هذا الفصل مثل الأخذ وقطع الطريق بحبس من ثلاثة شهور إلى سنة  
وبخذون أيضاً تحت الكفالة بمعرفة الضابطة

ذيل في ٢ جمادى الاخرى سنة ١٢٧٧

الصوص الذين يتصدون لاجراء فعل السرقة ولا يمكنهم ان ياد  
شيثاً بسبب حيلولة اسباب مانعة لم تكن في اخبارهم يجري بمعهم جزاء اله  
بحسب درجة الفعل الذي تصدوا اليه

الذين يعلمون احوال وصفات السارقين المستحقين جزاء الكرم  
ويعطونهم ما وى ويخبثون اشياءهم المعروفة او يعاونونهم بوضعهم في الكرم  
موقتاً والذين يعرفون لذلك السارق المستحق للمجازاة بالحبس وبه  
مؤنة او يعاونونه بمجازون ايضاً بنوع الجزاء الذي يستحقه السارق انما  
كان من رفقاء السارقين ومعاونيهم والماتحين لم ماري وحضر قبل الشر  
بالتحري عليهم واخبر الحكومة عن اصل السارقين او جاء من تلقاء  
ايضاً بعد التحري واخبر عن السارقين وسهل اسباب اخذهم ومساكنهم  
هو وحده من جزاء للسرقه لكن كل من كان من هذا القبيل لا بد من وجه  
تحت نظر الضابطة بحيث لا يتجاوز ذلك سنة واحدة لا غير

ذيل بارادة حدة تاريخ ٢ ربيع الاخر سنة ٨٥ وفي ١٢ نوز

سنة ١٢٨٤

الذين يعرفون المال المسروق وباخذونه بمجازون بجزاء الحبس  
درجات فعاهم وحركاتهم من اربعة وعشرين ساعة الى سنة واحدة واذا  
الشيء المسروق موجوداً ولم يرد لصاحبه يجري تضمينه

## الفصل الثامن

جزاء المتهمين بالافلاس والنصب

(٢٢١) المفاسون تخيلاً بحسب احوالهم المحررة في قانون التجا

ذين بظهور انهم شركاء تهمتهم بحبس حكم قانون التجارة بجازون بجزاء  
رك الوقت

(٢٢٢) المتهاون بالافلاس المتماد يعني الذين يفلسون بسبب  
هم بحسبون من شهر واحد الى سنتين

(٢٢٣) الشخص الذي ياخذ من يد احد الناس دراهمة واملاكة  
لاوبلة وسندات او غير ذلك مما له بطريق النصب يعني بانواع اعمال  
مائن والحيل بحبس من ثلاثة شهور الى ثلاث سنين وبؤخذ منه  
مجدي واحد الى خمسين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً ايضاً واذا كان  
مماوري الدولة فيستحق الجزاء بالطرده من ماسوريته ايضاً عدا عن  
إة المذكورة

## الفصل التاسع

في سوء استعمال الامنية

(٢٢٤) كل من يسيء الاستعمال في احتياجات صبي مدرك وضعفه  
او ياخذ منه تعهداً او سند ابراء يعمل تحيلاً على اية صورة كانت  
وص اقرض دراهم او اعادة اشياء او تجارة او غير ذلك من انواع  
راق التي تعود لضرره بحبس من شهرين الى سنتين وعدا عن تضمينه بما  
له من الاضرار يؤخذ منه ايضاً اكثر من ربع دراهم الضمان جزاء نقدياً  
ولا يكون اقل من ذهب مجدي واحد في كل الاحوال واذا كان  
ياخذ هذا السند هو ولي ذلك الصبي المميز او وصيه فتمدد مدة حبسه  
ثلاثة شهور الى ثلاث سنين

(٢٢٥) الشخص الذي يسيء استعمال ورقة مخنومة وممضية على

ببواض تسلمت له بطريق الوداعة والامانة ويعني بها عبارات تتضمن اموالاً  
او ابراء بطريق التحيل والسرقة او ينظمها سنداً بينهم يو صاحب الاموال  
والامضاء وبضره مالياً يجازى بالحبس لا اقل من سنة شهرين وبؤخذ  
من خمسة ذهبات مجديبات الى خمسين ذهباً مجديداً جزاء نقدياً

واذا كانت هذه الورقة المختومة والمضمية لم تسلم له ولا اودعت اما  
عنده بل تحيل بالمحصول عليها وكتب فيها مثل هذه الاشياء تزويراً فيعنه  
بحكم المزور ويتأدب بجزاء المزورين

( ٢٣٦ ) الشخص الذي يعطى او يتسلم بصفة كونه خادماً باجرة  
بلا اجرة شيئاً من الاموال والاشياء والنقود او النجاويل وسائر السندات  
المتضمنة لاي نوع كان من التعهدات والابراءات ليعفي بطريق الاما  
والوكالة عنده او ليربته ثم يرجعه او يستعمله بصورة معينة وإخفاء او اضراراً  
بصاحبه بحبس من شهرين الى سنتين ويتضمن باضراره وبؤخذ  
مقدار ربع التضمينات ايضاً جزاء نقدياً

واذا ارتكب هذا الذنب احد الخدام المتوظفين او الصناع والكتّاب  
والعملة اضراراً باستناذه فمن بعد ان يتضمن بالاضرار بحبس لا اقل من  
سنة واحدة

( ٢٣٧ ) الشخص الذي يسرق او يخفي على اي صورة كانت من  
الصور سندات او اوراق من بعد ان تكون ابرزت في المحكمة وتسلمت له  
اتناء جريان الدعوى ومحاكمتها يجازى بان يؤخذ منه من ذهب مجدي  
واحد الى خمسة عشر ذهباً مجديداً جزاء نقدياً



## الفصل العاشر

في جزاء الدين بوقعون المزايدات والاموال التجارية  
بالفساد

(٢٢٨) الاشخاص الذين بوجبون خالاً باقوالهم او بافعالهم في  
مزايدة ما يباع ويشترى بالمزاد بين الناس او ما يؤجر ويستوَجَر من  
الاملاك والاموال بحبس من خمسة عشر يوماً الى ثلاثة شهور وبمخذ  
منهم من ذهب مجيدي الى مائة ذهب مجيدي جزاء نقدياً

(٢٢٩) كل من يتصدى قصداً للتزوير او تنقيص الاثمان التي  
تعملها حربة بيع وشراء الامتعة والاشياء او قوائم واسهام الدولة بواسطة  
نشره قصداً بين الخلق بعض مواد ليس لها صحة او بطريق الافتراء او  
بعرض فيئات زائدة عما بطبيعة البائع او بالاتفاق او بالتخاذ طرق ووسائل  
اخرى اكبلا يبيع شيئاً ما من الامتعة والارزاق اصحابه الاصلية او كيلاً  
بيعه بها يزيد عن ثمن من الاثمان يجازى بالحبس من شهر واحد الى سنة  
واحدة وبمخذ مئة من خمسة ذهبات مجديات الى مائة ذهب مجيدي  
جزاء نقدياً لكن اذا وقعت مئة هذه الافعال والحركات السالفة بيانها  
في حق الارزاق والاشياء التي هي من احتياجات الاهالي الاصلية  
مثل اللحم والخبز والخطب والفحم وامثال ذلك فتجرى مجازاته المبينة  
اعلاه مضاعفة

(٢٤٠) كل من يغش المشتري بغير الذهب والفضة او بمجر كاذب  
يبيع مثل الجوهر الصحيح او بغير شيء من انواع الامتعة بحسب كفيته او  
استعمل اوزاناً او اذرعاً ناقصة تخيلاً في حق كمية الاشياء التي يبيعها بحبس  
من ثلاثة شهور الى سنة واحدة وعدا عن تضمينه بالاضرار بمخذ مئة جزاء

نقدياً لا يتجاوز مقدار ربع بدل التخصين ولا ينقص في كل حال عن ثلاثة مجديبات ويكسر أيضاً ما هو ناقص من اوزانو واذرعه  
 (٢٤١) الشخص الذي بطبع او يستطبع كتاباً ضد الامتيازات الموانيت ويعمل او يعمل شيئاً قد حصر عمله واجراؤه امتيازاً باحد الاشخاص او باحدى الشركات فيكون قد ارتكب نوعاً من التزوير ولذلك يضبط ما يكون طبيعة من الكتب وغيرها او عملة من الاشياء ويعطى لصاحب الامتياز ويؤخذ منه من خمسة ذهبات مجديبات الى مائة ذهب مجدي جزاء نقدياً ويؤخذ كذلك من الذين يدخلون الى الممالك المحروسة ما طبع وعمل في الخارج على هذه الصورة من خمسة ذهبات مجديبات الى مائة ذهب مجدي جزاء نقدياً ويجازون الذين يبيعون ما كان من هذا القليل من المطبوعات والمعمولات مع علمهم بذلك يؤخذ منهم من ذهب مجدي واحد الى خمسة وعشرين ذهباً مجدياً جزاء نقدياً

## الفصل الحادي عشر

مجازاة القار والنصيب (بيانقو)

(٢٤٢) الاشخاص الذين يستعملون القار ربجاً لم وصناعة ويستعملون الخلق ويقبلونهم في محل مخصوص بدعوتهم اليه لاجل لعب القار ويعطون فيه دراهم بصورة الصيرفية يحبسون من شهر واحد الى سنة شهر ويؤخذ منهم من ذهب مجدي واحد الى خمسين ذهباً مجدياً وجميع النقود والاشياء الموجودة في محل القار تضبط لجانب الميري

(٢٤٣) الذين يتحزن نصيباً يحبسون كذلك من شهر واحد الى سنة شهر ويؤخذ منهم من ذهب مجدي واحد الى خمسين ذهباً مجدياً جزاء



نقدياً والنقود والأشياء الموضوعة في النصب تضبط لجانب الميزي

## الفصل الثاني عشر

إضاعة الأموال وإضرار الناس

( ٢٤٤ ) كل من يكسر آلات وأدوات زراعة أحد الناس أو يتلف صير حيواناته وإخصاص نواطيره فمن بعد أن يستوفي منه حق الشخص المتضرر يجازى بالحبس من أسبوع واحد إلى ستة شهور

( ٢٤٥ ) كل من تعمد عن غير اضطرار إهلاك حصان لركوب أحد الناس أو لعريته أو غير ذلك من حيواناته أو حيوانات الحمل والركوب وكل نوع من البهائم التي يؤدب بحسب الدرجات الآتية وهو أنه إذا وقع هذا الذنب في اصطبلات أو صير أو باقي مشتملات أملاك صاحب الحيوانات المدومة والمتلفة أو على الأراضي التي هو متصرف بها أو ملتزمها أو مستأجرها أو مشترك بها فيحبس الشخص المتهم بذلك من شهر واحد إلى ستة شهور وإذا وقع ذلك في محل متصرف به أو ملتزمه أو مستأجره أو مشترك فيه شخص المتهم نفسه فيحبس من أسبوع واحد إلى شهر واحد وإذا وقع ذلك في محلات أخرى فيجازى بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى شهر ونصف أما الشخص الذي يهلك الحيوانات المذكورة نسبياً فيحبس على كل حال من ثلاثة شهور إلى سنتين ويتضمن في الصور المذكورة كافة ضرر صاحب الحيوانات ويؤخذ منه من مجيدي بياض واحد قيمته عشرون غرشاً إلى ذهين مجودين جزاء نقدياً

( ٢٤٦ ) كل من يردم الخنادق التي تكون علامة لتحديد الأطلال والأراضي الكائنة بعصرف أحد الناس أو يتلف المحيطات

المصنوعة بالأخشاب الرطبة واليابسة أو بغير ذلك من الصور مجازي  
بالحبس من اسبوع واحد الى ثلاثة شهور ومن بعد ان يتضمن بالاضرار  
والخسائر يؤخذ منه مقدار ربع بدل التضمين ايضاً جزاء نقدياً  
( ٢٤٧ ) اصحاب طواحين الماء وباني المعامل التي تدار بالماء  
والاحواض والبحيرات الصناعية او مستاجروها اذا عملوا مجاري مياهها على  
غير الصورة التي عينتها لها الاصول والنظامات وفاضت بسبب ذلك الماء  
على الطرقات او مزارع الاخرين فمن بعد ان يضبط بما يقع من الاضرار  
يؤخذ منهم مقدار ربع التضمين جزاء نقدياً

( ٢٤٨ ) كل من ينصر في نظير وتعمير الافران والمواقف وسائر  
المحلات التي تشعل بالنار او يشعل ناراً في البراري بجوار البيوت وسائر  
الابنية والاحراش والكروم والجنان وكرايس التبن والحشيش وغير  
ذلك مما يكون قابلاً للاحتراق او يطلق سهاماً نارية في وسط المحلات  
او يعمل شيئاً مما ياتل ذلك ويصير سبباً في ظهور الحريق يحبس من ثلاثة  
ايام الى اسبوع واحد ويؤخذ منه من ذهب مجيدي واحد الى خمسة وعشرين  
ذهباً مجيدياً جزاء نقدياً

( ٢٤٩ ) كل من يهدم ويخرب باختياره على اية صورة من  
الصور ما ليس له من الخانات والبيوت وكل انواع الابنية او ما هو  
من الطرقات والجسور والبرك ومجاري المياه وغير ذلك يحبس من  
ثلاثة شهور الى سنتين ومن بعد ان يتضمن بالمضرة الواقعة يؤخذ  
منه ايضاً ما يعادل ربع بدل التضمين الذي يعطيه جزاء نقدياً واذا كان  
وقع تلف نفس او جرح فتجرى بجهت ايضاً مجازاة تلف النفس او الجرح  
على حدتها

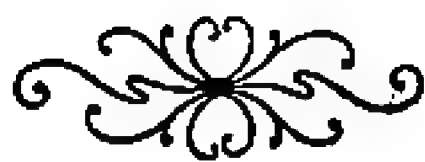
( ٢٥٠ ) الشخص الذي يمنع بالفعل عن غير سبب وضع واقامة  
ابنية اعطي الاذن بانشاؤها من طرف الدولة العلية بحبس من شهر واحد الى

سنة واحدة ويتضمن بالاضرار والخسائر التي تقع باسباب مماثلين ويؤخذ  
منه مقدار ربع بدل القضاة جزاء نقدياً

(٢٥١) الذي يحرق باختياره او يتلف على اية صورة كانت من  
الصور ما هو عائد الى الحكومة من الدفاتر والسندات والسجلات ومائر  
الاوراق الرسمية او كان متعلقاً في ارباب التجارة والصيارف من السفائح  
وسندات التحويل وحاصل الامر كل ما كان من الاوراق التي ينتج من  
انلافها ضرر بحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنين ويؤخذ منه ايضاً من  
ذهب مجيدي واحد الى خمسة عشر ذهباً مجيدياً جزاء نقدياً

(٢٥٢) اذا اجتمع عدة اشخاص واغاروا على اموال آخرين ونهبوا  
الاشياء التي لم ومحاصيلهم وخربوها علناً بالقوة والجبر فيجازون بجزاء  
الكورك موقفاً ومن بعد استرجاع الضابعات الواقعة لاصحابها او تضمينها  
لم يؤخذ من كل منهم من ذهب مجيدي واحد الى خمسين ذهباً مجيدياً  
جزاء نقدياً واذا اثبت الوجودون في مثل هكذا نهب وغارات بان اشتراكهم  
في هذه الفضيحة وقع بتحريرات وابرامات من طرف اخر فيجازون بالحبس  
من سنة واحدة الى ثلاث سنين

(٢٥٣) الذي ينقطع او يتلف محصولات لا زالت لم تحصد او  
اشجاراً نابتة بالطبع او مغروسة او نباتات اخرى او يتلف اشجاراً مطعمة  
او يخرّب كرم احد الاشخاص او جنيته بحبس من اسبوع واحد الى خمسة  
عشر يوماً ويتضمن باضرار اصحابها وخسائرهم



### الباب الثالث

في بيان مجازاة اصحاب القبايح الذين يتحركون خلافاً للامور  
التحفظية والتنظيمية والضابطة

( ٢٥٤ ) الذين يتهاملون من اصحاب الخانات والدساكر في اشغال  
الفوانيس ليلاً حالة كونهم قد تنبه عليهم بذلك من جانب الضابطة والذين  
يضعون في الطريق اشياء تعوق مرور وعبور الناس عن غير ضرورة  
والذين لا يضعون قنديلاً او فانوساً في الازقة والساحات التي يكون  
موضوعاً بها اشياء نظير هذه بحسب الاجاب او على الاكام والحفر الموجودة  
في محلات نمر بها الناس وقد حفر بها مجرى للماء او ساقط بقي مفتوحاً ليلاً  
بحصل منه ضرر على ابناء السبيل او يتحركون بها بغاير التنبيهات الصادرة  
من طرف الحكومة على نظمات الطرق او تعبير الابنية المشرفة على الخراب  
او هدمها او يلقون في الازقة او خاماً واشياء اخر توجب العفونات والذين  
يلقون اعدم اكتر اثم او خاماً او اقداراً على احد الناس والذين يلقون  
في الازقة اشياء يكتسبها ان تضرب سوطها المارين في الطريق والذين لا  
يتحركون بما يوافق النظمات الملكية والنظمات المنتشرة من طرف الادارة  
البلدية يجازون بان يؤخذ منهم من يشكك بياض واحد الى خمسة بشالك  
ببض جزاء نقدياً

( ٢٥٥ ) الذين يستعملون النار من الاصناف ولا يطهرون ولا  
يصلحون وقتاً فوقتاً مواقد ونوافذ دكاكينهم وافرانهم ومعاملهم والذين  
يطلقون السهام النارية داخل المحلات او في مواضع توجب لها المضرة او  
يطلقون فرداً او مكحلة داخل المدن والقرى يؤخذ منهم من  
يشكك واحد الى خمسة بشالك جزاء نقدياً ويجازون عدا عن ذلك

بالحبس من اربع وعشرين ساعة الى ثلاثة ايام

( ٢٥٦ ) الذين يتهاملون من اصحاب المخانات والدساكر وشاشر  
مؤجري البيوت في قيد الواردين اليهم في الدفتر الذي يلزمهم بان يمسكوه  
حسب اصوله او يقصرون في تقديمه باوقاته الى مأموره والذين يرمحون  
بجنودهم في المحلات التي يجمع فيها الناس والذين يطلقون ما كانت تحت  
محافظة من المجانين او الحيوانات المضرة والكاسرة والذين يستنكفون  
ويتهاملون حالة كونهم مقتدرين على ما يطلب منهم من الخدمة والمعاونة  
عند ما تقع حادثة كبيرة او خطر على فلوكة او سفينة او فيضان مياه او  
حريق شيء من سائر الاوقات وقطع الطرق والنهب والغارات والجنبايات  
العنيفة والصراخ والتشكي العمومي يجازون بان يؤخذ منهم من سنة بشالك  
الى عشرة بشالك جزاء نقدياً

( ٢٥٧ ) ما كان تناولة مضرراً بصحة الوطود او بقي في الدكاكين  
وتلف وتعفن من الفولكه وغيرها بطرح في البحر والنهر او يلقى خارج المدينة  
ويؤخذ من بائعه ايضاً من سنة بشالك الى عشرة بشالك جزاء نقدياً

( ٢٥٨ ) الذين يلتفون باختيارهم حجارة او غيرها من الاجسام  
اليابسة على احد الناس او على بيتهم او على باقي ابنيتهم او حوشهم او جنيبتهم او  
يدخلون محلاً ليس لهم حق بان يدخلوا اليه او يعمرون من محل لم يكن  
لهم حق المرور منه يؤخذ منهم كذلك من سنة بشالك الى عشرة بشالك  
جزاء نقدياً وعدا عن ذلك يحبسون من اربع وعشرين ساعة الى خمسة  
ايام

( ٢٥٩ ) الذين يورثون باختيارهم الى منقولات الاخرين خسارة  
او يتسببون بهلاك حيوانات احد الاشخاص وبهائمهم او باجراحهم بواسطة  
اطلاق المجانين او الحيوانات المضرة الكاسرة او بشدة الرماحة الخارجة عن  
الحد او بتعجيلهم الاحمال او بري احجار وغيرها من الاجسام الصلبة او بحفر

محل يجوزون بان يوخذ منهم بعد النضجين من خمسة بشالك الى خمسة عشر بشلكا جزاء نقديا

( ٢٦٠ ) اصحاب الضوضاء والمشاغبون عن غرداع بصورة تسلب راحة الاهالي والذين يقتلعون اوراق الاعلانات المصوقة بامر الحكومة ويمزقونها التزاما يوخذ منهم كذلك من عشرة بشالك الى خمسة عشر بشلكا جزاء نقديا ويضمنون بالاضرار والخسائر

( ٢٦١ ) الذين يضعون في دكاكينهم ومخازنهم او في الاسواق ومحلات البيع والشراء وزنات ناقصة او قبايين وميازيب فاسدة او كيو لا غير الاوزان والكيول المعينة والمستعملة نظاما فمن بعد ان توخذ منهم تلك الاوزان والكيول وتضبط يوخذ منهم ايضا من عشرة بشالك الى خمسة عشر بشلكا جزاء نقديا

( ٢٦٢ ) الذين يبيعون اشياء بما يزيد عن سعرها المعين والمعلن نظاما يوخذ منهم كذلك من عشرة بشالك الى خمسة عشر بشلكا جزاء نقديا ويجازون بالحبس من اربعة وعشرين ساعة الى ثلاثة ايام واذا كانت الاشياء التي باعوها بما زاد عن سعرها على ما ذكره من حوائج الناس الضرورية مثل الخبز واللحم والخطاب يعحبسون من ثلاثة ايام الى اسبوع واحد ويوخذ منهم من خمسة عشر بشلكا الى عشرين بشلكا جزاء نقديا

( ٢٦٣ ) الذي يفسد اراضي تركت مخصوصا للمنافع العمومية مثل الطرق العامة والساحات والمفرجات او يخنس شيئا من طولها او عرضها فمن بعد ان توخذ منه مصارف الاراضي التي افسدها وتستوفي بتماها وتسرد الاراضي التي يكون اخذها بحبس من ثلاثة ايام الى اسبوع واحد ويوخذ منه من خمسة عشر بشلكا الى عشرين بشلكا جزاء نقديا

في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٢٨٤

ذيل بارادة سنبة تاريخ ٧ محرم سنة ١٢٨٦ و ٧ نيسان ١٢٨٥

ان الذين يدفنون الميت او يجعلون الغير يدفنه او يعطون رخصة  
 يدفنه في الهل المنوع نظاماً بجازون بالحبس من شهر الى سنة مع اخذ  
 ذهب مجدي الى عشرة ذهبات جزاء عقدياً

### فقرات نظامية موقفة

بخصوص صورة نسوية مصاريف الشهود والمخبرين في  
 الدعاوى الجنائية

- ( ١ ) مصاريف الشهود والمخبرين الذين يستحضرون بمعرفة الحكومة  
 لاجل تميم التحقيقات في المحاكمات الجزائية تعطى لهم تعويضات سفرية كانت  
 او ضرورية من صندوق المال المحلي
- ( ٢ ) المصاريف المحررة في المادة الاولى بقدرها ويعينها المجلس  
 الذي يجري المحاكمة ومصاريف الشاهد والمخبر الذي يلزم استحضاره السفرية  
 هي اجرة الدابة او سكة الحديد او الوابور وكذلك اجرة اليومية ولا تتجاوز  
 نسبة مصاريف الشخصية الضرورية
- ( ٣ ) مصاريف الشاهد والمخبر السفرية والضرورية التي تعطى  
 لها في بداية المصلحة من مال الصندوق تتضمن من طرف الذي تظهر نتيجة  
 المحاكمة بان لا حق له
- ( ٤ ) اذا عدم قانونياً المتجاسر على قتل منقلب عند المرافعة الى  
 الدية فتعطى من طرف الدولة كامل المصاريف السفرية والضرورية  
 للشهود والمخبرين الذين يستجلبون في اثناء محاكمته
- ( ٥ ) المستنطق وغيره من باقي المأمورين الذين يكونون سبباً في

توقيف الشاهد والمخبر اكثر من الواجب طبعاً بوخذ منهم مقدار معاش  
شهر واحد جزاء نفدياً توفيقاً الى المادة المائة والاثنين من قانون الجزاء  
خاتمة

المواد السالفة تكون مرعية الاجراء لحد نشر نظام اصول  
المحاكمة الجزائية في ٤ ربيع الاول سنة ١٢٨٦

### بيورادي عالي

بخصوص تبليغ صورة الاعلامات الجزائية

ان تبليغ الحكم على ما هو محرر في المادة السادسة والستين من نظ  
ديوان الاحكام العدلية الداخلي يكون باعطاء نسخة الاعلام الى الطرف  
الذي يظهر بان لا حق له وفي المادة الثامنة والستين منها ايضاً مذكور  
بانه كما يجب ايصال صورة الحكم والقرار المعطيين بالجزاء في الدعاوى  
المتعلقة بالجنايات مصادقاً عليها الى موقع الاجراء كذلك تبليغ نسخة الاعلام  
الذي يعمل فيما يحدث من الدعاوى الحقوقية الى الطرف المحكوم عليه توفيقاً  
الى الاصول الموضوعه لذلك فنظراً الى هذه العبارة يكون تبليغ الحكم  
منحصرأ في المواد الحقوقية ولا يستبان بانه يشمل المواد الجزائية ولما كان  
الحالة هذه مخصوصة ارباب الجرائم والجنايات ايضاً من اصول التبليغ  
موافقة للعدالة فبناءً على ذلك قد اُحيلت الان لشورى الدولة مذكور  
منظمة من الديوان المذكور باتخاذ المواد الانية اصولاً وهي ان يتبلغ ما  
الحكم شفاهاً الى الذين هم من قبيل اصحاب الجرائم والجنايات عند ما يح  
عليهم بعد المحاكمة في المحكمة التي تجري محاكمتهم فيها واذا كان احدهم يظله



نسخة المضبطة فتعطى له نسخها وإذا كانت المحكوم عليه ما يقال يستكتبه  
تحت ختمه وإضاءته وإذا قدر بان جريمة يكون في درجة التبليغ يرسل مربوطاً  
بمضبطة الحكم الى موقع الاستئناف الذي هو فوق المحكمة التي حكمت به وإذا  
كان من نوع الجنايات فالى ديوان الاحكام العدلية الذي هو موقع التمييز  
وعلى هذه الجهة يدرج اجراء التبليغ في المضابط فورد الجواب انه مستغن  
عن التعريف ان المقصد الاصلي من ترتيب المحاكم بدرجات مختلفة هو ان  
يكون المحكوم عليهم حق عندما يكون لهم ما يقولونه في الحكم الذي يقع عليهم  
ان يستعيدوا رؤية الدعوى بحسب مقتضاها استئنافاً وتميزاً وذلك اذا  
كان لا يتبلغ حكم المحكمة المحكوم فيها في الحكم الواقع عليه مجهولاً ولا يمكنه  
ان يستعمل حجة بمراجعة محكمة اخرى وحيث يزول المقصد المسبب لوضع  
اصول رؤية الدعاوى بدرجات مختلفة وإذا كانت الاحكام المتعلقة بالحقوق  
العادية لتبلغ فتثبت الاولوية للزوم بتبليغ احكام المحاكم الجزائية الامر المستند  
على قاعدة عمومية جارية في كل الجهات فبناء على ذلك قد حصلت  
مذاكرة المطالعة المعروفة من ديوان الاحكام العدلية ورؤيت بانها موافقة  
للعادلة والمصلحة وحيث قد تقرر درج تفصيلات معاملة التبليغ وتفرعاتها  
في لائحة قانون اصول المحاكم الجزائية المشروع بتنظيمها فقد استند  
بان مجال لنظاركم الجائلة اعطاء تعليمات للمحاكم الجزائية لتتخذ المواد الاتية  
اصولاً بالوقت الحاضر وهي ان تبليغ المحاكم الجزائية الاحكام المحكوم عليهم  
شفاهاً وتفهيم مع ذلك بانهم اذا طلبوا صورة الاعلام فتعطى لهم ومن ثم تعطى  
صورة الاعلامات المذبت بطلبونها وتدرج كيفية التبليغ في الاعلام وإذا  
وجد للمحكوم عليه مدافعات على التبليغ الواقع فتستكتب اياها على ورقة بضمها  
او يختم عليها وترسلها الى موقع الاستئناف والتمييز مربوطاً باعلام فتكرموا  
بالاهتمام على ايفاء ما يقتضيه الحال على هذا الوجه

## تعليمات

تبين صورة تفصيل الجزاء النقدي الذي يلزم ان تاخذه الحكومة  
وتستوفيه من ارباب الجنايات والتهمة والقباحات توفيقاً  
الى الاحكام المندرجة في قانون الجزاء الهايوني وما  
وضع من النظمات السنية

( ١ ) الجزاء النقدي الذي يؤخذ باسباب مواد معينة في القانون  
هو محتاج الى المحاكمة بوجه الاطلاق وبما ان المحاكمة هي من الوظائف  
المخصصة بمجالس التمييز في رؤوس السناجق ومجالس الدعاوى في القضاوات  
فاذا رويت محاكمة احدى الدعاوى وعند القرار حكم باخذ الجزاء النقدي  
اما مع جزاء اخر او هو وحده فقط تقرر ورقة ببيان مقدار ما يقتضي ان  
يؤخذ جزاء نقدياً والمادة التي بموجبها حكم به وبعد ان تنقيد بختم ذيلها بخاتم  
المجلس وترسل الى القائمات مع الضابط المأمور في محاكمة تلك القضية او  
من كان مباشرها من المأمورين التنفيذية

( ٢ ) قد تقرر بان يعطى بعد الان علم وخبر بما يؤخذ جزاء نقدياً  
من طرف المأمور بذلك وقد احدث الان دفتر مخصوص له في كل قضاء  
وناحية وطبعت العلومة خبر التي يجب ان تعطى به مع دفاترها سوية على  
الوجه التجاري في مواد خرج الوثائق والرسومات ولذلك ينبغي ان يكون  
هذا الدفتر تحت حفظ القائمتامين وادارتهم وعندما ياخذون الجزاء النقدي  
يجررون كهنيتهم في المنزلات المحررة في الدفتر وكهنيتهم وتاريخ تسليمه ثم بعد  
ذلك يجرون ايضاً على كل من العلم وخبر المحاذين لها مقدار واسم الشخص  
لمحكوم به عليه ويقطعونها من القوجات ويختمونها على ظهرها بختم  
القائمة بحسب النموذج ويعطون احدها للرجل الذي يسلم الدراهم والثاني

الى الضابطة او مامور التفتيش المباشر لذلك وكما ان احد هذه العلومة وخبر  
 يفي بيد الشخص الذي يعطي الجزاء النقدي كذلك الضابطة او مامور  
 التفتيش يسلم العلم وخبر الذي ياخذه الى اكبر ضابط من ضباط الضابطة  
 الموجودين في ذلك المثل وهذه العلومة وخبر التي تجمع هناك ترسل في كل  
 ثلاثة شهور مرة الى مجلس الطابور ومن هناك ترسل دفعة واحدة الى مجلس  
 الاي ويكون ضابط الضابطة او مامور التفتيش مديونا بان في كل مرة  
 اخذ بها احد العلومة خبر المعطاة بالجزء النقدي من طرف القائم على هذا  
 الوجه يسلمه الى الضابط الكبير

( ٣ ) من حيث حاصلات الجزاء النقدي تكون موجودة تحت  
 محافظة القائمين وادارتهم يلزم بان يسلموها في راس كل شهرهما بلغ  
 مئادها الى صندوق مال المثل وياخذوا بها علماً وخبراً من امين الصندوق  
 وعندما تجمع هذه الحاصلات مدة ثلاثة شهور يعمل بها دفتر مفردات بنرها  
 وبعد ان ينطبق على قيود مجلس تميز الحقوق والجنايات او الدعاوى  
 وتحصل المصادقة عليها وينظر كذلك في مجلس الادارة بتقديم معا وقع به من  
 الحاصلات بالسوية الى مقام المتصرفية ومن هناك ايضا تقدم فقط دفاتر  
 عموم قضاوات الشجاق عن الثلاثة شهور الى مركز الولاية اما الحاصلات  
 المتجمعة فتحفظ في صناديق اموال رؤوس السناجق امانة لكي تعطى ونصرف  
 على المحلات التي تنعين من مركز الولاية

( ٤ ) حيث ان ما يسلمه الضابطون من الضابطة وماموري  
 التفتيش من العلومة خبر التي عين العلومة وخبر المقطوعة من التوجانات  
 والمعطاة ليد المحكوم عليهم في كل قضية من حاصلات الجزاء النقدي الذي  
 ياخذه القائم قامون ويستوفونه على الوجه المبين في البند الثاني بحضور بطاقو  
 من طرفهم في كل ثلاثة شهور مرة الى اغاوات الطابور ومن الطوابير ايضا  
 الى الاي بك على خط مستقيم فيلزم كذلك انه حين ورود الدفاتر

التي ترسل من طرف المديرين الى مقام المتصرفية ومنها الى مركز الولاية  
بيان مقدار ما يقع من الحاصلات بفرداته تحال الى المحاسبة المركزية ومجلس  
الالاى انطبق قبورها على العلومة خبر واذا وجدت مطابقة يحصل عليها  
الدركار وبعد ذلك يتحرر عنها الجواب لمحل

( ٥ ) حيث كان اخذ الجزء النقدي ممنوعاً بعد الان ما لم تعط  
به هكذا علومة وخبر مطبوعة فيلزم ان تعطى هذه العلومة وخبر مطبوعة في  
مقابلة الجزء النقدي مها كان مقدار دراهم وحيث ان النمر توضع ايضاً  
على ذينك العلمين وخبرين المعطيين في كل مادة على الوجه الذي وضعت  
به النمر في الدفاتر فتوضع اذا بكل قضية مبتدئة من النمرة الاولى بالثابع الخ  
ثم حين تطبيقها هنا على دفاترها اذا ظهر بان العلومة خبر زائدة ولا وجود  
لقيدها في محل من دفاترها فكما ان حكمها بحسب القاعدة والقانون هو  
معلوم كذلك اذا لم يظهر علم وخبر احد القضايا المقيدة فيكون ذلك  
محمولاً على عدم تدقيق مأموري الضابطة وحيث ان هذه العلومة وخبر  
تحرر حسب سياق النمر فيعرف الناقص من نمره يعني انه لا بد من وجود  
علم وخبر في النمرة السابقة قبل علم وخبر يكون النمرة الثامنة وهذا امر  
يسهل فهمه جداً في محل فيلزم اذا ان تجري الدقة الزائدة على صورة  
الاجراء بحسب

( ٦ ) ان اخذ الجزء النقدي واثن كان يتوقف على حكم مجالس  
تميز الحقوق والجنابات والدعوى على الاطلاق فيما انه ربما لا يوجد مجالس  
ولا محاكم ماذونة بروية المحاكم في نواحي وقرى يوجد بها مأمور وضابطة  
واذا تركت فيها حيوانات على مزرعات لاخره لافنداس او تلف اورها  
يباع هناك شيء مضر بالصحة او تلف في الازقة اقدار او اشياء متعنة  
وامثال ذلك من المواد الجزائية الاعتيادية وغيرها في الاحوال الموجبة  
لاخذ الجزء المدرجة في الباب الثالث من قانون الجزء وكما انه غير ممكن

ارسال المفتضين الى راس اللواء لاجل اخذ الجزاء منهم كذلك لا يجوز  
 ايضا ترك احكامه بدون اجراء ولذلك يلزم بان الجزاء النقدي الذي  
 يلزم تأخذه قانونا عن احوال اعيادية وجزئية من هذا القبيل يتقرر بعد  
 حصول التدقيق عليها في هيئة اجتماع القائما وضباط الضابطة ومأموري  
 التنفيذ وغيرهم من المأمورين الموجودين ويؤخذ عنها بالتام اما اذا وقع  
 ذلك او ظهر في النواحي فيجتمع مأمور الضابطة وكتابة وضباط الضبطية  
 الموجود هناك والمناسبون من اعضاء مجلس الاختيارية وبصير التدقيق  
 على ذلك ضمن الهيئة التي تتركب منهم ثم بعد الاثبات يؤخذ الجزاء النقدي  
 توفيقا للحكم المعين قانونا وينفذ في الدفاتر المختصة به ومنها باق مقداره  
 يضاف ذيلاً على الدفاتر الذي ينظمه القضاء المنسوب اليه مرة في كل  
 ثلاثة شهور ويرسل مع جاصلاته بالسوية الى راس اللواء وكما ان الحكم  
 بالجزاء النقدي واخذه خلافاً للقانون والنظام بوجوبان مسئولية المأمورين  
 وانهم كذلك عدم اخذ الجزاء النقدي عند اللزوم لان المأمور الذي  
 يترك بحركة نظيره من يكون غير موفٍ بوظيفة مأمور يتو اذ انه ترك منهم  
 بدون جزاء وان ذلك يكون من اساس وظيفة ذمة مأمور يتو بان لا يحكم  
 بمجازاة احد بازيد من الدرجة المعينة قانوناً ولا يجوز استثناء شخص منهم  
 من المعاملة الجزائية

(٧) لا يكون حك ولا مسح في دفاتر الجزاء النقدي ولا في علومه  
 خبره اما اذا وقع في ذلك سهو بحسب البشرية فيضرب على السهو بشمعة  
 فقط ويخط بالتالي تبعة وعلى كل حال يلزم اجراء الدقة على عدم وقوع  
 هكذا سهو وان يعنى بنظافة الاوراق وقيودها

(٨) يجوز لمجلس ادارة الولاية ان يصحح هذه التعليمات ويغيرها او  
 يزيلها في المستقبل بحسب ما يكتسبه من التجارب والمعلومات



## نظام في محاكمة المأمورين المالكين

( ١ ) عند ما يقع من احد المأمورين في ما يختص بمأموره فعل او حركة ما يستلزم الجزاء فيسنتطق ذلك المأمور أولاً في النظرة او الادارة التي هو منسوب اليها وبعد ان يمضي ويختم على ورقة الاستنطاق يتحرر في ذيلها زبدة الاستنطاق وخلاصة ما يقع من التحقيقات ويختم تحت ذلك من طرف المأمورين بالاستئناف

( ٢ ) استنطاق المأمور المتهم الذي يجري في النظرة او الادارة التي هو منسوب اليها تعتبر تحقيقات اولية والتحقيقات الاولية لا تكون مداراً للحكم وإنما تعد مداراً للمحاكمة فقط

( ٣ ) ورقة التحقيقات الاولية تحال الى المجلس التي تتعلق بالمحاكمة على وجه الاصول المبينة في المواد الاتية ويلزم وجود مأمور في اثناء المحاكمة بوجه العموم بصفة مدع من جانب النظرة او الادارة التي تتعلق بها المأمور المسئول

( ٤ ) عند ما تنزم محاكمة مأمورين من الافراد والمعدودين من الخدمة مثل نفقات ضابطة او فوجية الرسومات وغارديانيتها من جهاز الخدمة التي هم مأمورون بها وكانت نهمهم تستلزم الحبس لحد شهر واحد والجزاء النقدي لحد ذهبين من ذوات المائة غرش والتضمين فترى ويجوز بها في مجلس ادارة القضاء اما اذا كانت موجبة للحبس من شهر واحد لحد سنة والجزاء النقدي من ذهبين لحد الخمس ذهبات من ذوات المائة قرش والتضمينات فترى في مجالس القضاة لكن احكامها تجري بتصديق مجالس ادارة الاولوية واذا كانت توجب الحبس من سنة واحدة الى ثلاث سنوات والجزاء النقدي باكثر من خمس ذهبات والتضمينات فترى في مجالس ادار الاولوية واما احكامها فترى بقرار مجالس ادارة الولايات وهكذا محاكماتهم الموجبة للجزاء بما فوق ذلك ترى في مجالس ادارة الولاية ويستفاد

## على احكامها من الباب العالي

( ٥ ) عند ما تلزم محاكمة احد المأمورين من جهة مأمورينو وكان  
ما هو فوق المستخدمين المعيّنين في المادة الرابعة ومرتبته معادلة لدرجة يوز  
باشي الضابطة او مأموري التفتيش فيكون ذلك مفوضاً لامر متصرف  
اللواء او كان برتبة ومأمورية اعلى من ذلك ايضاً فالى امر والي الولاية ثم  
ان محاكمة المأمور الموضوع تحت المحاكمة بامر الهادي ترى بحسب ايجابها  
في مجالس ادارات الولاية والولايات اما قرارات ما ينظر منها في مجالس  
ادارات الولاية فيحكم بها في مجلس ادارة الولاية وحكم ما كان منها مستلزماً  
للمجلس لحد سنة واحدة يجري من طرف والي الولاية ويتعرف عن كيفيتو الى  
الباب العالي اما اجراء ما يقع فوق ذلك من الاحكام فهو منوط بتصديق  
شورى الدولة غير ان محاكمة المتصرفين والمفتشين والدفتر دارية والمعاونين  
بالمكتوبية وامثالهم من الموجودين في مأموريات خصوصية وجميع احكام  
لشرع ومأموري الامور الروحانية هي محتاجة لان يحصل الاستئذان عنها  
ن الباب العالي

( ٦ ) عند ما يفهم بان لاحد المأمورين الموجودين في دار السعادة  
هل او حركة مما يستلزم ترتيب مجازاته قانونياً او حصل الاخبار عن ذلك  
من خارج وكان ذلك المأمور منصوباً بأرادة سنية فتري محاكمته ويعطى  
لحكم بها في شوري الدولة اما اذا كان نصبه بغير ارادة سنية فتري محاكمته  
بمجلس ادارة ولاية استانبول واذا كان هذا الصنف من المأمورين هو  
ن المستخدمين المبينين في المادة السابقة فتجري احكام تهمته الموجبة الى  
بازاة بالمجلس لحد ثلاث سنوات والتضامات التي تستلزم الجزاء النقدي  
بحد خمس ذهبات بقرار مجلس الادارة ايضاً اما اجراء المجازاة التي هي بازيد  
من ذلك والاحكام التي بحق المأمورين كافة الذين لا يعدون من الافراد  
ما متعلقان على تصديق شوري الدولة

(٧) عند ما يحكم احد من مجالس الادارات في المحاكمات التجارية على الوجه المشروح بتجريم المتهم يلزم ان يسأل المتهم بحسب اصول المحاكمة هل بقي له ما يقال او لم يبق وبعد ان يؤخذ منه الجواب النهائي يلزم بان تتلى له مواجهة المادة القانونية التي يكون قد تطبق عليها الحكم والقرابة مادة قانونية كانت وبتبين له الجزاء صراحة وتندرج تلك المادة القانونية بعينها في مضبطة ذلك الحكم

(٨) اذا كانت التهمة المعزوة لاحد المأمورين لا اساس لها وفيهم عند التحقيق بانها افتراء فيعمل تقرير من طرف النظارة او الادارة التي يكون ذلك المأمور تابعاً لها يتضمن دعوى الافتراء وتجرى محاكمة المقرري توفيقاً الى الاصول والدرجات المبينة في المواد السابقة ايضاً

(٩) كما انه يحق للذين ترى محاكمتهم من المأمورين والخدمة في مجالس القضاة وبمحكم بمجازاتهم واجرائها فيها ايضاً بان يستأنفوا دعاويهم في مجلس ادارة اللواء وللذين ترى محاكمتهم وبمحكم بمجازاتهم واجرائها في مجالس الاولاية ان يستأنفوها في مجلس ادارة الولاية كذلك المتهمون الذين يكملون محاكمتهم وبمحكم بمجازاتهم واجرائها في مجالس ادارة مركز الولاية او في مجلس ادارة ولاية استأنفوا بحسبها هو محرر في المادة السادسة لم صلاح بان يستأنفوا للباب العالي بحسب اصوله الخصوصية لاجل التدقيق على محاكمتهم في شوري الدولة ايضاً وما يقع من المصاريف مثل ارسال مامو او جلب احده لاجل ترى استئنافاً دعاوى الذين يطلبون استئنافاً من هذا القبيل تعطى من الطرف الذي يظهر بان لاحق له

في ٢ ربيع الاول سنة ١٢٨٨



## لائحة قانون البوليس

المادة الاولى البوليس مخصصون بحفاظة امنية وراحة البلدة ومعدودون من ماموري الحكومة الملكية ومساعدتهم تنصرف الى الامور الانضباطية

### الفصل الاول

( في صورة الترتيب )

( ٢ ) مامورو البوليس خمسة اصناف الصنف الاول ( القوميسرية الاولون ) الصنف الثاني ( الثانويون ) الصنف الثالث ( الثالثون ) الرابع ( المجاوبشية ) الخامس ( النفرات )

( ٣ ) كل خمسة انفار من هيئة البوليس يطلق عليهم طاقم ويكونون تحت امر ( قومانده ) جاوبش وكل اربعة طقومة يسمون ربع بلوك ويوجدون تحت امر قوميسير ثالث وكل ثمانية طقومة يقال لهم نصف بلوك وهم تحت امر قوميسير ثاني وبعد كل ستة عشر طاقم بلوكا يكون تحت ادارة وامر قوميسير اول واحد

( ٤ ) كما ان هولاء يستخدمون بالخارج بمعية الولاة والمتصرفين والقائمقامين والمديرين كذلك يستخدمون بمعية المتصرفين او مدبري البوليس في دار السعادة

( ٥ ) نظارة الضبطية تكون مرجعا عموميا لهيئة البوليس

( ٦ ) تعيين مامورية هيئة البوليس في كل ولاية وبلدة بنسبة اهمية المواقع وينقسمون على المراكز الموافقة وعند الاقتضاء ينعقد مجلس بوليس في دوائر المتصرفية او المديرية في دار السعادة تحت رباة القوميسير الاول بناء على ان تكون اعضاؤه مركبة من ثلاثة اشخاص من القوميسيرية

الثانويين والثالثين وهذا المجلس مكلف بامور انضباط الدائرة الموجود بها  
وتحديد وتعيين المكافاة والمجازاة التي ترتب على ماموري بوليس تلك  
الدائرة لجهة اجراء وظائفهم وتحديد المجازاة المحررة في الفصل الثالث من  
قانون الجزاء المتفرعة عن مواد الانضباط وبوظيفة اجراء التحقيقات الاولى

## الفصل الثاني

( في الاصول الانتخابية )

( ٧ ) يشترط في قيد وقبول الذين يرغبون الدخول لسلوك البوليس  
اولاً ان يكونوا من النبعة العثمانية ثانياً ان لا يكون سنهم دون الست  
والعشرين ولا فوق الخمس والاربعين ثالثاً ان يكونوا اقوياء البنية سالمين  
من العلل والامراض رابعاً ان لا يكونوا محكومين بالحبس اكثر من ثلاثة  
اشهر وان يثبت انهم من اهل العرض خامساً معرفتهم القراءة والكتابة في  
التركي بدرجة يقتدرون بها على افادة مرامهم وان يثبت ذلك بالامتحان  
( ٨ ) ان الذين سيدخلون لسلوك البوليس اذا كانوا جامعين  
الاوصاف والشروط المحررة في المادة السابقة وكانوا ممن وجد في اصناف  
العساكر النظامية والزاندركة وخدم الدولة وكانوا مع اللسان التركي  
يعرفون لساناً اخرًا ويعرفون شيئاً من الحساب هؤلاء يرجحون في القيد  
والقبول على غيرهم بشرط ان يكونوا من اصحاب حسن الحال

( ٩ ) مدة خدمة انفار البوليس الجبرية هي سنتان اعتباراً من  
تاريخ نوالهم الجاوبشية والذين يكملون المدة مخدرون بين البقاء في هذا  
السلوك وعدمه انما لا يقبل استعفاؤهم ما لم يكملوا مدة الخدمة الجبرية او

بين لهم عذر صحيح مشروع

( ١٠ ) الذين ثبتت تهمتهم في المحاكمة وبصير اخراجهم لا يجوز تكرار قبولهم في سلك البوليس قطعياً وكذلك لا يجوز عزل واخراج فرد منهم بدون استناد الى المحاكمة وثبوت المعاملة

( ١١ ) يتقدم في المحاسبة اسم وشهرة وبلدة التوميسرية والجاويشية والانفار وانسابهم وبلوكاتهم وتاريخ دخولهم وانصهم وتجرى في المحاسبة وفوقاتهم ومعاملاتهم

( ١٢ ) عندما تنحل جاويشية في طاقم من البوليس فمن كان بالامتحان لدى مجلس بوليس الدائرة الموجود بها اكثر اهلية من افراد ذلك الطاقم هو الذي ينتخب وبصير تصديق التعيين من طرف الوالي والمتصرف في الخارج وكذلك من طرف المتصرف والمدير في دار السعادة ولأجل اجراء المعاملات القلمية ترسل مذكرة الامتحان بانتهاء من المدير لنظارة الضبطية في دار السعادة ولوالي الولاية في الخارج وبمقدور وجود مساوين في الاهلية لبعضهم من هؤلاء يجري الانتخاب بناء على ان يترشح الاقدم وعلى ان يصير اجراء الفرعة اذا حصل التساوي في القدمية ايضاً ( ١٣ ) يترتب لكل فرد من هيئة البوليس من الانفار لحد

التوميسرية الاولين سجل اخلاق يكون نسختين توجد احدهما لدى مجلس البوليس والثانية ترسل لنظارة الضبطية فتجرى المعاملات على هذا الاساس

( ١٤ ) عندما تنحل قوميسرية ثالثة ينتخب لها من جاويشية البلوك الجاويش الذي يكون اكثر اهلية بالامتحان لدى مجلس الموقع المنسوب اليه ذاك البلوك وبحضور اول مامور من ماموري الملكية وبمقدور ظهور تساوي بينهم في الاهلية يمين الاقدم واذا حصل تساوي في القدمية فيكون حينئذ الانتخاب بسحب الفرعة وترسل مضبطة الانتخاب مع مذكرة الامتحان لأجل التصديق لنظارة الضبطية في دار السعادة ولوالي الولاية

في الخارج وترفع رتب هذا الصنف بحري بقول وتصديق النظارة او الولاة  
ووفقاً للقاعدة المحررة في المادة السادسة عشرة

( ١٥ ) عند انحلال قوميصرية ثانية ينتخب لها من جميع القوميسريين  
الثانيين والاولى من الثانويين وذلك بان يجتمع لاجل هذا الانتخاب جميع  
المديرين في دائرة نظارة الضبطية تحت رئاسة اقدمهم ويعقدون مجالس  
امتحان وانتخاب وفي الخارج بحال الامر لمجالس الادارة فينتخبون صنف  
القوميصرية الثالثين للثانية والصنف الثاني للاول ومن كان منهم اكبر  
اهلية فهو الذي ينتخب وعند حصول التساوي بين بعضهم في الاهلية ينتخب  
الاقدم واذا حصل التساوي في القدمية ايضاً حينئذ يجري الانتخاب بحسب  
الفرقة وتعطى مضبطة الانتخاب مع مذكرة الامتحان لنظارة الضبطية وترفع  
رتب هذه الاصناف ايضاً بحري بقول وتصديق النظارة

( ١٦ ) يصير التصديق على المضابط التي تترتب بحق انتخاب  
القوميصرية الاولين والثانويين والثالثين من نظارة الضبطية في دار السعادة  
وفي الخارج يجري الامتحان لدى مجالس الادارة تطبيقاً للتعريفات . والمضابط  
التي تنتظم حاوية الامتحان والانتخاب ترسل الى النظارة المشار اليها بانتهاء  
الولاية العائد للتصديق والقبول فيجري قبدها بعد تدقيتها وبعد ان  
تصدق المضابط بموجب بيورلدى ( امر ) يصير اعادتها لاجل ان تعطى  
لهم ( للمنتخبين ) مقام انتخابنا

( ١٧ ) المضابط التي تنتظم بحق اجرا انتخاب القوميصرية بمجالس  
الادارة في الخارج يصير ارسالها لنظارة الضبطية لاجل التصديق توفيقاً  
للقاعدة المحررة في المادة السادسة عشرة

( ١٨ ) ينبغي ان تستند النظارة او الولاية في القبول والتصديق  
على جريان شروط الانتخاب تماماً وتكون مسئولة عن النقصان الذي يقع  
بذلك الطريق

## الفصل الثالث

( في المخصصات والالبسة )

- ( ١٩ ) ان معاملات صنف البوليس الحسابية وتقسيم تخصيصاتهم وعرضهم ( يوقفه ) عائدة لماموري المحاسبة الموجودين في نظارة الضبطية
- ( ٢٠ ) يعطى من جانب الدواة لكل من انفار البوليس وجاويشهم بصورة مستهرة ( تيهوزباش ) سيف وفرد مسدس الطلقات مع غلافه ومربط للابهام ( بارمق بندى ) ومصباح ( فنار ) وساعة وعلامة حاوية عبارة ( بوليس ) وصفاره ( دوداك ) واللبسة مع اللوازم المتفرقة
- ( ٢١ ) اذا اضاع انفار وجاويشة البوليس الاشياء الميرية التي هي عليهم بصورة مستهرة من عدم تقيدهم بصير توقيف اثمانها من معاشاتهم واما اذا تحقق ان الضباع وقع حال اجراء ماموريتهم فلا بصير تخصيصهم استناداً على الزورنال الذي يعطى من قوميسرية البلوك المتسويين اليه ويتصدق من مجالس البوليس
- ( ٢٢ ) يعطى لكل بلوك من افراد البوليس مقدار كافٍ من المهمات الفرطاسية وشهريه لاجل محلات اقامتهم وزيت مصابيح بقدر اللزوم وينصل الشناء يعطون فحمًا او حطبًا بالنظر للمحل والايجاب والتخصيصات والصرفيات التي تعود لهؤلاء بصير ايفاءها بالاستناد على مضبطة
- ( ٢٣ ) الذين يمرضون او يرحلون في اثناء ايفاء وظائفهم من قوميسرية وانفار البوليس يرحلون بناء على الزورنالات التي تعطى من امرهم ويتصدق من مجالس البوليس الى المستشفيات ( خسته خانه ) البلدية او العسكرية ونصير مداواتهم هناك واذا لم يوجد مستشفى فيطبخهم طبيب البلدة في محل مخصوص واثنان المداواة تعطى من ترتيبات المصارف

( ٢٤ ) ان الذين يرسلون لمحل ما من قومي سرية وانفار البوليس بناء على ما يرى من اللزوم القوي اذا توجهوا في البواخر ( واور ) او سلكك الحديد ( شمدوفر ) او على الحيوانات يعطي لهم مصارف سفر ( خرجراه ) لاجل سفرهم وعودتهم بموجب نظام خرجراه المأمورين الملكيين ( ٢٥ ) الذين يذهبون لمحل اخر من هيئة البوليس ماذونين ويتجاوزون مدة ماذونيتهم يقطع عليهم معاش مدة التجاوز انما اذا تصد بضابط من مجالس الادارة المحلية ان هذا التجاوز كان وقوعة مبنية معذرة مشروعة فحينئذ يعطون ( معاشاتهم ) تماماً

( ٢٦ ) الذين لا يداومون موقع ماموريتهم من هيئة البوليس والذين يتوجهون لجهة ما بدون قاعدة الاذن والرخصة من آمرهم تخط معاشاتهم بحسب قسط اليوم

( ٢٧ ) يتوقف من معاشات قومي سرية وجاوبشية وانفار البوليس في المائة خمسة شهرياً مقابلة للتقاعد وتقاعد هؤلاء يصير اجراؤه نوبية لقانون تقاعد الملكية

( ٢٨ ) يتنظم من طرف جاوبشية البلوك والفوميسيرية جدول وقوعات مصارفات ومعاشات كل بلوك وجرنال يومي ويصير تدقيقه وتصديقه بمجلس البوليس او مجلس الادارة ويعطى بوقته وزمانه ويكون هؤلاء مسئولين عن ظهور معاملة غير كافية وعن وقوع تاخر بهذا الباب

## الفصل الرابع

( في صورة حركة البوليس ووظائف ماموريتهم )

( ٢٩ ) مامورو البوليس مستقلون في وظائفهم واصناف الزائدين والعساكر والنظامية مكلفون بمعاونتهم عند الاقتضا

( ٢٠ ) البوليس يراجعون عند الحاجة معاونة الزاندرمة والنظامية  
تحريراً او شفاهاً ان لم يكن الوقت مساعداً وذلك عند رؤية المواد المودوعة  
لم العائدة للامور الانضباطية كالقاء القبض على انسان بالقوة الجبرية او  
تفريق الجمعيات المخالفة للقانون ووسائل الفساد والانتظار في النوبة  
ومحافظة احد المواقع . والنظامية والزاندرمة يساعدونهم بذلك

( ٢١ ) المصالح التي تودع من طرف البوليس الى العساكر النظامية  
والزاندرمة اذا لم يسبقوا استعمالها ولم يخلطوا معاملة من تلقاء انفسهم وترتب  
على ذلك مسؤولية تكون عائدة على البوليس وفي عكس ذلك تعود المسؤولية  
على من اودعت له تلك الخدمة من اصناف الزاندرمة والنظامية

( ٢٢ ) الاهالي الذين يصادفون البوليس اثناء اجراء ماموريتهم  
بحالة لا تمكنهم من الحقوق بالزاندرمة والنظامية الممنوع والذين يسمعون وقوع  
مخالفة للبوليس هم مجبورون على المعاونة ونواظير المحلات هم ملزمون  
بالمعاونة والاختار ايضاً مع الحركة بالامر ونواهي افراد البوليس وبحالة  
عكس ذلك يكونون مسئولين قانوناً

( ٢٣ ) اتعين ونقسم مواقع مامورية البوليس باعتبار نقطة وقرة غول  
وموقع ومركز حسب الاقتضاء

( ٢٤ ) النقط تكون بمسافات مناسبة بحسب اهمية وازدحام المحلات  
والقره غولات تكون لها نقط سيارة وثابتة حسب الاقتضاء والمواقع تكون  
حاوية قره غولات والمراكز تكون حاوية مواقع بنسبة ايجاب المشاغل  
والمحلات الخالية من البناء او المتباعدة الابنية يكون مسافة كل موقع  
منها نقطة

( ٢٥ ) بوليس النقط والمحلات التي هي فوق النقط يتجولون بحدود  
مامورياتهم وقتاً فوقتاً ومناوبة تحت امر ونظارة آمرهم الذين يوجدون  
في الادارات وأمرهم يفتشون صورة ابقاء وظائفهم

( ٢٦ ) يكون مرجع النقط للمخاف ( قره غول ) والمخاف للمواقع والمواقع للمراكز والمراكز للمدبريات والمدبريات لنظارة الضبطية وفي الخارج لا كبر مأموري الملكية وهؤلاء يعرفون مراجعهم بالوقوعات وما راوه وسعوه بصورة صحيحة من جهة ويمجرون وظائفهم من جهة أخرى وبوليس كل محل مجبورون على اخبار مراجعهم تحريراً وشفاهاً عن الوقوعات اليومية ومن درجات تشبهم بظرف اربع وعشرين ساعة نهاية ما يكون

### الفصل الخامس

( في قاعدة القاء القبض على المتهمين بصورة اجراء معاملة المقابلة بالمثل )

( ٢٧ ) البوليس ماذونون بقاعدة المقابلة بالمثل للذين يتجراؤن

عليهم بتشهير السلاح اثناء اجراء وظائفهم

( ٢٨ ) مخالفة البوليس نوعان احدهما قول والاخر فعل

( ٢٩ ) المخالفة القولية هي عدم الاصغاء لما يقع من منع وتنبهات

البوليس بلسان الاحترام والرقعة والملازمة فالذين لا يصغون لهكذا كلام

يمنعون قولاً في المرة الثانية ايضاً فاذا اصرروا فالبوليس ماذونون باجبارهم

على الازالة

( ٣٠ ) المخالفة الفعلية هي الوقوف بمقابلة البوليس اما باليد او

بالآلات الضرب والجرح فالذين يخالفون بايديهم يقبض عليهم ويصدر

تسليمهم للزاندركة او النظامية والذين يقفون مع آلات الضرب والجرح

فالبوليس ماذونون بضربهم بالمقابلة

( ٣١ ) الجانون الذين يلقي عليهم القبض من طرف البوليس

احياء او امواتاً بامر قطعي يعاملون توفيقاً للقواعد المحررة بقانون الجزاء



( ٤٣ ) الأشخاص الذين يسكنون من طرف البوليس اذا كانوا من اصحاب الجنبية او الجنابة ووجدوا غير مطيعين يعلق بايديهم مربوط ايها ( بارمق بند ) فقط ويحرق في دفتر الاشياء والنقود التي معهم ما عدا البسنتهم ويرسل مع الأشخاص المرقومين الى مرجع المعاملة

( ٤٤ ) البوليس يرشدون السائلين عن الطريق والمتشدين على البيوت ويعينون الراغبين بالوسائط النقاية كالدواب والعرييات وياخذون الاولاد الذين اضاعوا اواباءهم عند ما يرونهم ويوصلونهم لمجلائهم بحسب منتهر مودعين ايام من النقطة الموجودين بها الى نقط ومواقع ومراكز مجلائهم

( ٤٥ ) عند ما يجد البوليس في داخل دائرة ماموريتهم داراً او دكاناً مفتوحة ليلاً او نهاراً يضعون امامها نقطة ويبينون الحال الى صاحب او مستاجر ذاك المحل او الى احد اقربائه ومتعلقاته ويتقدير عدم وجودهم فالى امام ومختار المحلة والمناسبين من اهاليها ويكشفون معهم المحل الذي وجد مفتوحاً ليعلموا هل وقع به سرقة ام كان بقاؤه مفتوحاً نشأ عن سبب آخر ويتشبهون بالمعاملة بالنظر لما يظهر ويتقدير رؤيتهم لعلامة وامارة تدل على وقوع سرقة او مطلق جنحة وجناية بذاك المحل يدققون ببقاتها ثم منفردة

( ٤٥ ) اذا وجد البوليس رجلاً باقياً في الازقة مريضاً او واقعاً باحد العوارض فياخذونه بلا توقف الى اقرب اجزائية ماشياً ان امكن بان لم يمكن فبالوسائط النقلية المناسبة ويتقيد في الموقع او المركز اسم ذاك الشخص وشهرته والاشياء الموجودة عليه والنقود الموجودة معه وبصير يصلهم لينتو او الى محل اقامته

( ٤٦ ) يملك الذين يتعرضون للذاهيب والآيين في الازقة صار قنديل ( والسكراري غير المتدربين على محافظة انفسهم ويحضرون

المركز و يقيد بالدقتر الاشياء الموجودة عليهم فاذا كان فعلهم باقياً بدرجة السكر فقط ينفون حتى يصحون وينبه عليهم ان لا يتوجدوا في حالة كهذه مرة اخرى ويخلى سبيلهم واذا كان هولاء السكرارى قد اجروا حركة مخالفة للقانون حالة سكرهم يرسلون لمرجعهم لاجل اجراء المعاملة القانونية

( ٤٧ ) انه بما عدا الذين يفتش عليهم ويلزم مسكهم لدى الحكومة اذا شاهد البوليس اغراباً او طرارين ( نذريه ) يتمشون في الازقة ولولم يوجدوا بفعل بوجب مسكهم بل كانوا محلاً لمظنة السوء على الاطلاق فهولاء عند مصادفتهم في اى دائرة كانت يصير الاخبار الى بوليس الدائرة عند دخولهم اليها ويخطر بوليس محلات مرورهم بعضهم بعضاً ويمجرون التفتيدات حتى يصلوا الى محل اقامتهم

( ٤٨ ) يصير اجراء التحقيقات والتفتيدات الدائمة والتحرية وقتاً فوقتاً على اولى السوابق سواء كانوا خاليين من الاشغال او مشغولين بصناعة وذلك من طرف بوليس محل اقامتهم

( ٤٩ ) يعطى ليد كل محكوم محبوس من ارباب النجى والجنابات ورقة حاوية مدته الجزائية وانما ارباب الجنابات مع السارقين والطاررين ومكرري تزوير المسكوكات عند خروجهم من الحبس يقيد بسبب ومدته محبوسينهم ونجليه سبيلهم واسمهم وشهرتهم واشكالهم واقربائهم ومتعلقاتهم واصحابهم الاكثر مصاحبة لهم وباي صناعة ومسلك هم فيها ويؤخذ رسمهم بالشمس ( فوتوغرافيا ) ويخلى سبيلهم ويصير التنبيه عليهم ان لا يتوجهوا لمحل في الخارج بدون ان يعطوا معلومات لبوليس دوائرهم

( ٥٠ ) الاشخاص المحكومون قانوناً باخذهم تحت نظارة الضبطية يتحقق دائماً من طرف بوليس الدائرة الموجودين بها عن اطوارهم وحركاتهم ومع من يجتمعون ويسئلوا عن ابرادهم ومصرفهم ويصير اخطارهم والتنبيه عليهم وقتاً فوقتاً بان يصلحوا انفسهم

( ٥١ ) البوليس يعاينون وقتاً فوقتاً المحانات ( ميخانه ) ومحلات  
الموسسات ( كارخانه ) ومحلات المقامرة ( قمارخانه ) وامثالها الكائنة  
داخل دائرة ماموريتهم فاذا وجدوا في هكذا محلات شيئاً ينقص منهم  
عن العشرين سنة متعاطين المسكرات فمع منعهم اياماً بالحال يعطون  
معلومات بصورة مخصوصة وبواسطة مراجعهم ومراكزهم لاولياء هكذا  
اشخاص ويحلب بعض اشخاص من الذين يوجدون في هذه المحلات  
وينصحوهم واذا وجد بأيدي المترددين على تلك المحلات اشياء ذات قيمة  
بدرجة غير متناسبة مع حالهم واستخير بانهم يصرفون زيادة فتتحقق احوالهم  
وصورة معاشهم وادارتهم من محلات اقامتهم وتجرى المعاملة بالنظر للحال  
الذي يتبين وتحصل الدقة على قفل المحانات بوقتها وزمانها

( ٥٢ ) يسك دفتر وفقاً للنسوة التي صار ترتيبها لاجل ان تحرر  
بها نفوس كل صنف من الاهالي الوطنيين والاغراب المفيدون داخل  
كل دائرة مركز بوليس مع مواليدهم ووفياتهم وائمة ومختاري المحلات  
مكلفون باعطاء الخبر عن المواليد والوفيات الى البوليس بظرف اربعة  
وعشرين ساعة

( ٥٣ ) كل بوليس مكلف بوظيفة اجراء التحقيقات بحق مكاتب  
دائرة ماموريتهم دائماً

( ٥٤ ) قوميسيرية البوليس ماذنون ان يدخلوا ويخرجوا عند ما  
يريدون الى المحلات التي تقبل المسافرين بالاجرة كالحانات والفندق  
( اوتيل ) والمطعم ( لوقانطه ) واسائر المحلات العائدة للعموم على الاطلاق  
( ٥٥ ) يعطى من صاحب ومستاجر المحل لمامور البوليس دفتر باسم  
وشهرة ومشغولية وسبب ورود وكيفية انفكاك وعزبة الاشخاص الذين  
يقبضون في المحلات الميمنة في المادة الرابعة والخمسين ويكون صاحب او  
مستاجر المحل المذكور مجبوراً على اعطاء المعلومات للبوليس لاجل تصحيح

الدفتري في كل أربعة وعشرين ساعة مرة عند وجود ذاهبين من الموجودين في المحل أو قادمين إليه مجدداً ومأمورو البوليس بقدرت على اجراء التحقيقات بناء على هذا الدفتري

( ٥٦ ) صاحب أو المستاجر الذي لا يفي حكم الجمهورية المحررة في المادة الخامسة والخمسين يؤخذ منه جزاء نقدي في المرة الاولى توفية للمادة المائتين والرابعة والخمسين من قانون الجزاء وعند تكرار ذلك يصير نصف الجزاء النقدي بموجب المادة الثامنة من قانون الجزاء وإذا لم تحصل رعاية هذه القاعدة في المرة الثالثة يوضع امام باب ذاك المحل نقطة ويمنع المسافرون الذين يحضرون إليه مجدداً

( ٥٧ ) يمنع المتسولون الذين يتخذون مقعدهم وعلمهم البدنية أو المتسول بنوع يوجب الاستكراه

( ٥٨ ) الذين يتمشون في الأزقة من مخلي الشعور بمسكون ويسلمون الى اوليائهم وان لم يكن لهم اولياء فيرسلون الى بيت المجانين ( بيمارخانه ) ( ٥٩ ) البوليس يجرون النظارة ويدققون لاجل زور المخلق براه من الاساكل ومواقع سكك الحديد وابواب الجماعات والكنائس والملاهي ( تياترو ) والمراقص ( بالو ) وامثالها من المحلات والجمهرات وللتوقي من مضرة المنتشرين الطرارين ( يان كسيجي ) وامثالهم

( ٦٠ ) عند ما يشاهد البوليس حيطان وابنية وجورة واساكل وما شابهها من المحلات مائلة للانهدام او آباراً مفتوحة في الأزقة يعرفون المرجع بموجب زورنال حالاً

( ٦١ ) البوليس يدققون ويجرون النظارة لمنع اركاض الحيوانات ووقوفهم بدرجة تسد الطريق او طلوعهم على الارصفة او منع بقاء وزم اما المخازن والدكاكين وعلى الارصفة بصفة تمنع المرور والعبور وإذا وجدوا مشتري الابنية واضعين مواد البناء والهدم في الأزقة خارج الحدود المعينة

لم قانوناً بخطرون ( البوليس ) المرجع و يدققون بعدم سير عربات البيوت  
والاجرة لولا بلا ضوء ويكتبون اسم العربية التي توجد بلا ضوء واسم  
العربي ونمرة عربية الاجرة ويعطونها المركز وإذا وقع مصادمة او حالة  
بائلة لها فيحتمل تكون المسئولة عائدة على عربي العربية التي هي بلا ضوء  
( ٦٣ ) الذين يوجدون في الصيد في غير موته بتذكرة او بلا تذكرة  
او يشون داخل البلدة ناقلين السلاح فهؤلاء ان كانوا من الاشخاص  
المعروفين تعطي المعلومات المراكزهم ويعنون وإذا كانوا من الاشخاص  
الجهولين يحضرون الى المراكز بالمعاملة الرفيعة وتبقى اسلحتهم موقوفة بالمراكز  
حتى تحقق احوالهم

( ٦٣ ) الفعاة الخالون من الاشغال والذين لا صنعة لهم تكون  
احوالهم واطوارهم تحت نظر التدقيق دائماً

( ٦٤ ) الصبيان الذين لا يتوجهون للمكاتب ولا يشتغلون في شغل  
النظر لاحوالهم بل يلعبون العاباً هنا وهناك ويمضون اوقاتهم بالذهاب  
الى اباب بلا ثرة يسلمون الى اوليائهم وينبه على الاولياء بان يشغلوهم  
( ٦٥ ) لا يرخص باقامة في البيوت والمخانات والدكاكين للجهولي  
لاحوال والذين لا امنية من حالهم وحركاتهم بل يرسلون بموجب زورنال  
الى المركز لتجري بحكم المعاملة وفقاً لنظام المرور

( ٦٦ ) يستخير دائماً عن اصناف غسلة الثياب ( جامة شويجي )  
ومزلي التدبوع ( لكه جي ) وصانعي الاقفال ( جيلنكار ) والمحدادين  
( بخورجي ) ويصاحب من يقتضي منهم ويونس لدرجة يكون بها مخبراً  
يستخير من الغاسل والمزبل عن يعطيهم البسة ملوثة بدم او لا تنطبق  
على حالهم ومن صانعي الاقفال والمحدادين عن يطلب منهم مفتاحاً او  
نقلاً وامثالها مما يصلح للسرقة عينا او يزيهم ادوات او رسوم ليعملوا لم مقلها  
وهم ان كان منهم اشخاص يشتبه بهم ام لا

( ٦٧ ) بصير التحقيق خفياً عن المراكب والسفن الصغيرة التي تأتي  
الساكن والسواحل زيادة عن أمثالها ولزومها وتقيم بلا مانع ويبحث عن  
سبب توقفها وذهابها وإيابها وهل تعاطى أفعالاً لتبول وحفظ السارقين  
ونقل السلحة وجبنانة أم لا وتعرف المراكز نتيجة التحقيقات

( ٦٨ ) عند ظهور حريق بخبر ( البوليس ) مراكز رجال المصنعات  
( طواوويه جي ) داخل دائرة مأموريتهم بالسرعة الممكنة ويمجرون التقيدات  
لأجل عدم نهب وسرقة الأموال وإظهار سبب الحريق وإذا وقع ضياع في  
الأشياء فتجري الغيرة لأخراجها لبيان الوجود

( ٦٩ ) عند ما يرى قائق أو صندال أو عربة أو حيوان أو أشياء  
أو أموال بلا صاحب تؤخذ وتسلم للمراكز

( ٧٠ ) عند ما يرى أرباب الجنابات والمخج المخررة درجاتها بقانون  
الجزا والتي صار تعدادها في التعليمات المخررة بديل هذا القانون يفيض  
عليهم حالاً ولو لم يكن مدعي

## الفصل السادس

( في محاكمات أفراد البوليس )

( ٧١ ) قوميسيرية وجاوبشية وإنفار البوليس ما لم يتهموا قانوناً  
لا بصير تبعيدهم عن مأموريتهم وما لم تجر محاكمتهم ويحكم عليهم بانضمام  
أسباب صحيحة رسمية فلا يعدلون قانوناً

( ٧٢ ) أن استنطاق ومجازاة مأموري البوليس لجهة أفعالهم بإيفاء  
وظيفة مأموريتهم بصير اجرائها وتحديد لها لدى مجالس للبوليس تطبيقاً  
للإواد المخررة في الفصل الخامس من قانون الجزا وسائر أفعال المتعاقبة

بالقانون يصير تدقيقها واجراؤها لدى مجالس الادارة ومحاكم العدلية مثل  
ماموري الملكية بالنظر لدرجاتها وكيفياتها

(٧٤) الذين يتجدد جزاؤهم من ماموري البوليس ان لم يكن فعلهم  
واجباً لطردهم واخراجهم فلا يصير خاظمهم مع المجرمين العاديين بل يصير  
حبسهم وتوقيفهم على حدة

### ﴿ التعليمات الملحقة بنظامات البوليس ﴾

(١) ان افعال الاشخاص الذين يلقي مامورو البوليس عليهم القبض  
من اصحاب الجنايات والجنح والقبائح المحررة في نظامنامه البوليس مع  
كفيات الافعال التي سيجعونها قد صار تعدادها كما ياتي  
( ارباب الجناية )

(٢) القتلة والاشقياء وقطاع الطريق والسايفون ومخفي السارقين  
والجارحون ومزينو النقود والنفدقجي اي ( الذين يضرمون النار ) ومجرو  
النعل الشنيع جبراً واصحاب سوء القصد بحق انفسهم ومنسدو راحة البلدة  
وقاطعو ومخربو التلغراف قصداً ووضعوا الاحجار وامثالها في الطرق  
الحديدية ومقادو ومحرفو الاوراق الرسمية والطاررون (يان كسيبي) ومصرفو  
الزيف ومشهرو السلاح على البوليس او مكسرو او مقادو العلامات  
والاوراق الموضوعة من طرف الدولة والمرباط « شومان دور » والمصابيح  
« فنار » ومعطو العلاجات لاجل اسقاط الجنين  
( ارباب الجنح )

(٣) بائعو السميات بلا كفيل والمطبيون بلا شهادة « ديلوما »  
والذين يوجدون بصفة المامورين تزويراً وبائعوا اولادهم او احداً من  
لوع الانساني والغشاشون ومغيرو عبارات الذهب والفضة وامثالها لاجل  
ضرار الخلق ومخربو اقنية الماء والغاز قصداً وقاطعو الاشجار المخصصة بالعموم  
المجرون على الفصل الفنيع علناً

## ( ارباب القبايح )

( ٤ ) مهربو الاموال من الجمرك وبائعو المسكرات بلا تذكر  
ودافئو الاموات بلا امر ومطلقو الاسلحة والعبارات النارية بصورة موجبة  
لسلب راحة المخلوق ومسببو المخاضات والضوضاء بين المحلات وتاركو  
الحيوانات بلا مرابط ومركبو الحيوانات في الازقة ومركبو المسكرات  
والاولاد على الحيوانات مع تركهم لوحدهم ومستعملو السفن المتعقطة  
ادواتها السائرة او العربات السقط او حيوانات الركوب المتعقطة ومعطو  
الاشربة الروحية وسائر المكينات للشبان الذين تنقص اعمارهم عن العشرين  
سنة والمتخاصمون في الازقة هؤلاء يلقي عليهم القبض  
( الاحوال التي يمنعها البوليس )

( ٥ ) الاولاد الذين يشتغلون بالبارود وسائر الاشغال النارية  
والاسلحة وبيع الاجزاء المهلكة بلا وصفة الطبيب «روشته» واستعمال النار  
بصورة توجب المحذور والمجنوعات التي تحصل في الازقة بدون معرفة البوليس  
المجهولة السبب وبصورة تدعو للاشتباه وترك الصبيان الصغار بالازقة بلا  
محافظة وحفر اخاديد في الطرق بصورة تمنع المرور والعبور ومناطحة  
الحيوانات بلا رخصة البوليس وبيع الخضرا والفواكه المتعفنة والماعطة  
بنوع يضر بالصحة العمومية والمضاربة والمشاغبة والمخاصمة وتحويل الواحورات  
والقوارب والحيوانات احمالاً تزيد عن مقدار تحملهم والذين يعرضون  
بالسنتهم لطائفة النساء وقواص نشان في محلات موجبة للشهكة والنمل  
بالاحراج والاحاف

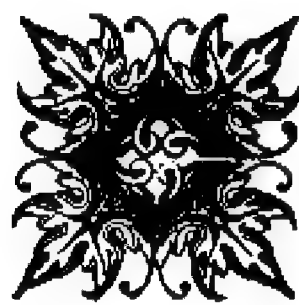
( ٦ ) انه لا عدا المواد المتعلقة بوظائف البوليس والمندرجة في هذا  
القانون فلاشياء التي تقتضي نصير علاوتها على هذه التعليمات بدلالة  
الوقوعات



# قانون

اصول المحاكمات المحرفية وضع مؤقتاً لبينما نصير  
المصادقة عليه من مجلس المبعوثان  
عند اجتماعه

طبعة سادسة



بمطبعة الآداب لامين الخوري في بيروت

سنة ١٨٨٩

# المقدمة

(المادة ١) ان جميع الدعاوى المرفوعة الى المحاكم النظامية تترى في الدرجة الاولى اي في المحاكم الابتدائية فيما كان منها بالغاً الى خمسة الاف غرش يحكم به قطعياً وما فوق ذلك يحكم به حكماً قابلاً للاستئناف والمحكم في الدعاوى التي تترى في الدرجة الثانية اي الاستئناف يكون قطعياً  
(٢) ان الاعلامات التي تعطى من المحاكم الاستئنافية والاعلامات التي تعطى بصورة قطعية من المحاكم الابتدائية قابلة للتمييز

## ❖ الباب الاول ❖

في حق المواد العسيرة

(٣) ان المحاكم جميعها مستقلة في محاكمة الدعاوى والمحكم بها وبناء عليه لا يسع لاحد بالمداخلة في امر رومية الدعاوى وفصلها . والاعلام المعطى من محكمة ما يكون معتبراً ومرعياً طالما لا يفسخ او ينقض بوجه اصولي وقانوني من تلك المحكمة او من محكمة اخرى اعلى منها  
(٤) ان الاحكام والقرارات التي تعطى بحق الدعاوى الخفوقية من المجالس والدوائر المأمورة بالامور الملكية ومن اللجان التي لم تشكل بمعرفة المحاكم هي غير معتبرة على ان حكم المحكمين الذين يعينون من قبل المدعي والمدعى عليه كما هو مبين في الكتاب السادس عشر من مجلة الاحكام العدلية يكون نافذاً

## ❖ الباب الثاني ❖

في بيان الوظائف الداخلية

(٥) ان مأموري المحاكم مجبورون ان يوجدوا في المحكمة خمس ساعات في كل يوم على الأقل ما عدا ايام النعطل بناء على تعيين الرؤساء وقتاً للمأمورين الموجودين وكيفية دوامهم في كل سنة اشهر مرة ويجري التنبيه عليهم وفضلاً عن ذلك ينظم جدول بهذا الخصوص وبعلم على ابواب المحكمة لاجل الاعلان (٦) يملك في قلم كل محكمة سنة دفاتر (الاول) دفتر الاستدعاء يقيد فيه بالتتابع بنومرو متسلسلة تاريخ جميع العروض والحالات والتفاريبر التي ترد الى المحكمة واسم المدعي والمدعي عليه وشهرتها وتابعيتها ومحل اقامتها وما هيته الدعوى واسم المباشر وشهرته وتاريخ ورود العرض او التفريبر الى المحكمة (الثاني) دفتر الجلب يقيد فيه بالتتابع ايضاً تاريخ ورقة الدعوى اي بوصلة الاحضار التي ترسل الى المدعي والمدعي عليه والى اي مباشر اعطيت واليوم المعين لحضور الطرفين الى المحكمة وخلاصة الدعوى (الثالث) دفتر السندات يقيد فيه حالاً جميع السندات والاوراق التي تسلم الى المحكمة من طرف اصحاب الدعاوى وعددها ونوعها وتاريخها وخلاصتها ويمضي تحت ذلك رئيس المحكمة وكاتب الضبط (الرابع) دفتر القرارات وهو الدفتر الذي عندما يعطى القرار بدعوى تقيد فيه خلاصة ذلك القرار يعني صورة الحكم والقرار فقط ويمضي تحت ذلك الرئيس والاعضاء الذين حكموا (الخامس) سجل الاعلامات يقيد فيه جميع الاعلامات التي تصدر من المحكمة (السادس) دفتر الحاصلات يقيد فيه خرج الاعلام والتبايع والصورة والاحضار وجميع الحاصلات التي تؤخذ بمعرفة المحكمة بحسب اصولها المخصوص

فكل هذه الدفاتر تكون مجلدة ويختتم راس كل صفحة منها بختم المحكمة وبوضع تحت الاختام عدد الصفحات تتابعاً بالحروف ثم يجرى الرئيس عدد صفحات الدفتر

في اولها اخره وبمضي وبختم عليو وبعد ذلك يبدأ باستعماله وفي كل ستة اشهر  
يعاينة الرئيس مرزومضي ويصادق عليو وكل اعلام متى قود في سجل الاعلامات  
يقابل من طرف باش كاتب المحكمة و بعد ان يصادق عليو بانه مطابق لمسودته  
بختم من طرف الرئيس والاعضاء باختامهم الذاتية ولا يجوز ترك محل خال بين  
فيداء الامين اكثر او اقل من محل اصبعين كما انه ممنوع بالكلية التمشية بين  
السطور والعلاوة على الاطراف او حرك كلمة من السطور او مسحها على انه اذا  
وقع هو في اثنا التخرير بسحب خط رفيع فوق الكلمات الباقية وتكتب الكلمات  
الناقصة على هامش ذلك الاعلام وبمضي فتحها الرئيس والباش كاتب

(٧) حيث ان اوراق الضبط التي تمسك في اثنا المحاكمة والمرافعة كما سيبين  
في فصل المحاكمات تبين وبمضي على اوراق مطبوعة على نسق واحد فهذه الاوراق  
المطبوعة تعانين ايضا من هيئة المحكمة في كل ستة اشهر مرة وترتب بالتتابع بحيث  
تكون دفتر او بعد وضع ختم المحكمة عليها بنهر ومنعسل تجلد وتحفظ وهذه تدعى  
جر بدة ضبط

(٨) ان الاوراق والسندات التي تسلم الى المحكمة من طرف المدعي والمدعي  
عليو تقيد حالا في الدفتر المخصوص بها المذكور في المادة السادسة ويعطى  
بها علم وخبر من طرف باش كاتب المحكمة الى اصحابها تبين فيه انواعها  
واعدادها وتواريخها

(٩) لا يؤذن لكتاب المحكمة ان يعطى الاصل الاوراق والسندات التي تسلم  
الى المحكمة او صورها او ينهيها ما لها لاحد مطلقا ما لم يستدع بذلك خطأ من  
طرف اصحاب تلك الاوراق والسندات ووكلائهم وبامر رئيس المحكمة  
باعطائها ومن خالف ذلك من المأمورين يضمن ما يصيب اصحاب  
السندات من الضرر والخسارة وفضلا عن ذلك يعزل من مأموريته اذا  
اوجب الامر

(١٠) اذا لزم ان تعطى من المحكمة صور الاوراق والسندات المحفوظة

والاعلامات المفيدة في السجل فلكي تكون معتبرة ويعمل بموجبها يجب ان يحرر في ذيلها انها مطابقة للاصل وتعطى مصادقاً عليها بختم المحكمة وايضاً الباش كاتب واذا حصل تبديل او تغيير في مآل وعبرة الصور المراد اعطاؤها بما يخالف اصلها فالباش كاتب مسئول عما يترتب بسبب ذلك على احد الطرفين من الضرر والخسارة

(١١) لا يمكن لكتبة المحكمة في اثناء روية دعوى والمذاكرة بها قبل

ان تنتهي ان يعطوا لاحد الاوراق والسندات المتعلقة بتلك الدعوى ما لم يامر الرئيس بذلك خطأ وعند ما تعطي بامر الرئيس لمن يلزم ففي اول الامر نستخرج صورة الورقة او السند الذي سيعطى حرفياً وبعد ان يمضي باش كاتب المحكمة انها مطابقة للاصل ويصادق رئيس المحكمة عليها نحفظ تلك الصورة المصدقة ونستعمل كانتها الاصلية الى ان يرجع اصلها

(١٢) ان الدرام المسلمة الى المحكمة او المودعة فيها امانة تعطى الى

صندوق المحكمة بعد ان تقيد في دفترها المخصوص بالحروف الكاملة بالرقم فقط ومأمور الصندوق يقيد اسم صاحب الدرام ومقدارها في دفتر ذي فوجان وبحسب الاصول يقطع منه قطعة وبعد ان يقبضها يعطى الى صاحب الدرام لتكون علماً وخبراً بالمقبوض

(١٣) اذا تكاسل كتاب الضبط في وظائفهم المأمورين بها يجري

توبيخهم من طرف الرئيس وعند الاقتضاء يخطر المقام اللازم بامر عزهم وتبديلهم

(١٤) ان رئيس المحكمة ايضاً مسئول عن حسن محافظة السندات

والاوراق والنفود والاشياء المسلمة للمحكمة من طرف اصحاب الدعاوى وعن حسن محافظة دفاتر المحكمة



## الباب الثالث

في حق مبادي الدعوى

### الفصل الاول

فيما يتعلق بالاستدعاءات

«١٥» كل دعوى يجب ان تبين بموجب عرض حال

«١٦» يجب ان يحرر في العرض حال تاريخ اليوم الذي كتب فيه

والشهر والسنة واسم المدعي والمدعى عليه وشهرتها ومحل اقامتها وإذا لم يكن  
أحد الطرفين من نعمة الدولة العلية فمن تبعه اية دولة هو خلاصة الدعوى  
ويجب ان يكون العرض حال مضمناً او مختوماً من صاحب الاستدعاء  
ومحرراً على ورقة صحيحة

ويجوز ايضاً تقديم العرض حال بامضاء الوكيل على انه يجب ان  
يكون حاملاً سند الوكالة وان يحرر في امضائه انه وكيل بموجب سند مصادق  
عليه

(١٧) العرض حال يعطى راشداً الى المحكمة

(١٨) على الوجه الآتي تبين المحكمة التي يجب روية الدعوى فيها

اولاً كل دعوى ترى في محكمة محل اقامة المدعى عليه ولكن  
إذا لم يكن المدعى عليه محل اقامة يمكن للمدعي ان يطلب فصل وروية  
دعواه في البلدة التي يوجد فيها المدعى عليه مؤقتاً او في اية محكمة شاء من  
محاكم المحلات التي جرى فيها نعهد ونسليم الاشياء التي هي منشأ الادعاء او  
التي يجب ان تودى فيها النفود

ثانياً اذا حدثت في اثنا روية إحدى الدعاوى دعوى اخرى تعلق  
بها من جهة مواد نعهد وكفالة فالدعوى الحادثة تحال الى المحكمة التي  
رويت فيها الدعوى الاصلية ولكن اذا ثبت بالقربية المحالة او بدلالة بعض

اوراق وسندات ان الدعوى الاصلية قد نصمت بقصد احضار الشخص  
المدعى عليه في الدعوى المحادثة الى محكمة اخرى خلاف محكمة المحلة فيحقق  
حينئذ للمدعى عليه في دعوى التعهد والكفالة ان ينقل الدعوى من المحكمة  
التي احضر اليها

(١٩) كل عرض حال بعد ان يعطى الى المحكمة يفيد في الدفتر المخصوص  
لما تبين في المادة الثامنة ثم يجرى على تفاه تاريخ القيد ونومرو الدفتر  
ويعطى الى رئيس المحكمة والرئيس ايضاً بعين مباشر الدعوى وكاتب  
الضبط باشارة على العرض وبعد ذلك تنقل تلك الاشارة الى الدفتر  
ويعطى ليد المباشر بوصلة مبيها فيها مامور بته

(٢٠) يمكن للطرفين ان يبيئا المحكمة خطا صورة ادعائهما ومدافعتهما  
ودلائلها وعليه يجب على المدعي بعد احالة عرضه الى المحكمة ان يظم  
لائحة يبين فيها صورة ادعائه ودلائله ويربط بها صور السندات والاوراق  
التي يستند عليها ويقدمها للمحكمة نسختين

(٢١) توقف احدى نسختي اللائحة وصور الاوراق التي يقدمها المدعي  
في المحكمة وترسل النسخة الثانية الى المدعي عليه ليقدم في ظرف اسبوع  
واحد جواباً خطاً عنها وبعد ذلك يعين يوم لمحاكمة الطرفين وفصل  
الدعوى على انه اذا لم ترد ورقة المدعي عليه الجوابية في ظرف اسبوع الى  
المحكمة فلا يستلزم قصوره هذا قبول افادات ومستندات المدعي بل  
تري الدعوى بناء على مدافعة المدعي عليه الشفاهية

(٢٢) يجوز ارسال لائحة المدعي وصور اوراقه مع تذكرة الدعوى  
(بوصلة احضار) التي ترسل الى المدعي عليه على ان المهلة التي تعين  
وقتنئذ في تذكرة الدعوة لا يمكن ان تكون اقل من اسبوعين



## الفصل الثاني

في بيان كيفية جلب واحضار الطرفين

(٢٣) ان جلب واحضار الطرفين الى المحكمة يكون بالتتابع حسب قيد العرضحات في الدفتر ويجري ذلك بارسال وتبليغ تذكرة دعوة اي بوصلة احضار اليها معينا فيها يوم محاكمتها

(٢٤) ان اوراق الدعوة تحرر نسختين وتختام بختم المحكمة ويحرر في جميع اوراق الدعوة تاريخ اليوم والشهر والسنة واسم وشهرة الطرفين ومحل اقامتها وتابعة الاجنبي منها واسم المباشر واليوم الذي يجب ان يحضرا فيه الى المحكمة (٢٥) ان تذكر الدعوة (بوصلة الاحضار) تسلم بواسطة المباشر الى نفس الاشخاص الذين يقتضي جلبهم الى المحكمة او الى احد اقاربهم او خدمهم الساكنين في محل اقامتهم

(٢٦) ان المباشر غير مجبور ان يسلم تذكرة الدعوة في محل الإقامة على الاطلاق بل يمكنه ان يسلمها لنفس الشخص المراد جلبه وهو خارج عن محل اقامته حتى ولو كان في سفينة . واذا كان الشخص المراد جلبه من النبعة الاجنبية فيعطىها ويبلغها الى قنصله او ترجمانه واذا كان من شركاء شركة وكانت الشركة باقية فيعطىها الى المدير الكائن في محل اقامة الشركة او الى احد شركائه واذا كانت في حالة الافلاس فيعطىها لاحد السنديك (وكلاء الطابق) واذا كان الشخص المرفوع مقيماً في محل خارج عن دائرة حكم المحكمة المراد احضاره اليها فترسل تذكرة الدعوة ضمن تحريرات تكتب من طرف رئيس المحكمة الى المأمور الكبير الموجود في ذلك المحل لتبلغ لذلك الشخص واذا كان في المالك الاجنبية فترسل كذلك ضمن تحريرات الى نظارة الامور الخارجية لتبلغ له واذا لم يكن له محل اقامة او محل سكن معلوم فتعلق تذكرة الدعوة بالرئيس المحكمة في ايوان المحكمة التي عرضت عليها الدغوى وتعلن صورتها باذراجها في الجريدية (٢٧) متى سلم المباشر تذكرة الدعوة سواء كان الى نفس الشخص المراد



جلبة او الى محل اقامته بواسطة افاريه وخدمه او الى احد الاشخاص المنوي  
 منهم اعلاه بمضي او بختم النسخة الثانية من الشخص الذي سلمه الاولى مميّناً  
 في هذه اخذه التذكرة وبوم تسليمها وبعد ذلك يعطيها الى المحكمة لتعفظ فيها  
 (٢٨) اذا قال الشخص الذي يجب ان تعلم له تذكرة الدعوة ان  
 ليس له ختماً وأنه لا يعرف الكتابة او استنكف عن الختم او وضع الامضا  
 فالمباشر حيث لا يجرر على النسخة الثانية من تذكرة الدعوة ان تذكرة الدعوة  
 قد اعطيت لصاحبها ولم يشأ ان يضع امضاه مع بقية الاسباب ثم اذا كان  
 الشخص المراد جلبة ساكناً في قرية بمضي وبختم على ذلك من يوجد من  
 ائمة ومختاري القرية او قسوسها واذا لم يوجد احد من هؤلاء فمن اثنين او  
 ثلاثة من وجوه القرية واذا كان الشخص من المأمورين فمن احد امري  
 دائره واذا كان ساكناً في بلدة فمن اي من يمكن وجوده من ائمة ومختاري  
 محلته واذا ما امكن فمن واحد او اثنين من جيرانه واذا كان الشخص في  
 سفينة فمن ربان السفينة فان لم يمكن اجراء شيء من ذلك اصلاً فالمباشرون  
 بعبورون ان يفيدوا رئيس المحكمة عن الواقع بسرعة

(٢٩) اذا لم يمكن السلوك توفيقاً لاحكام المادة الخامسة والعشرين  
 والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين فتذكرة  
 الدعوة التي ارسلت ونسألت تعد كأنها لم تكن

(٣٠) اذا تبين ان تذكرة الدعوة اضحيت باطلا بسبب قصور المباشري  
 فيختم بمصروف تلك التذكرة واذا اقتضى الامر يطرد ايضاً من مأموريته  
 (٣١) اذا كان محل اقامة الشخص المراد احضاره ضمن المدينة او  
 البلدة الموجودة فيها المحكمة فالمهلة التي تمنع في تذكرة الدعوة لا تكون اقل  
 من ثلاثة ايام اعتباراً من تاريخ تبليغ التذكرة الا في المواد المهمة والمستعجلة  
 واذا كان محل اقامة ذلك الرجل خارج المدينة والبلدة المنوي عنها اي في  
 قرية او في قضاء او اقليم اخر يزداد على المهلة المعينة بالنسبة الى بعد محل

سكنوا عن المحكمة التي يجب حضوره اليها باعتبار كل ست ساعات  
واحدًا

(٢٢) تنعين المهلة من شهرين الى اربعة اشهر للذين يلزم استحضارهم  
من اقاصي قطعتي الاناطول والروم اليه ومن الولايات البعيدة في الممالك  
المحروسة كـ مصر وطرابلس الغرب وتونس والحجاز واليمن ومن الممالك  
الاجنبية المجاورة للممالك المحروسة وتنعين المهلة من اربعة اشهر الى  
اشهر للذين يستحضرون من الممالك الاجنبية غير المجاورة وتنعين سنة كـ  
الذين يحضرون من الممالك البعيدة كما يبركها اما المدة التي تعطى للذين  
يلزم استحضارهم من الجزائر التي لا تسير اليها ولا تصدر منها ابورات منتظمة  
ومن الممالك البحرية فتعين من جانب المحكمة بحسب الايجاب وتعدد  
الذين يلزم استحضارهم من ممالك الدول الاجنبية في احوال خارقة الى  
كـ من الحرب

(٢٣) اذا كانت الدعوى من المواد المستعجلة يمكن بناء على اسناد  
مختص من المدعي جلب المدعي عليه الى المحكمة في الحال او في ثاني  
الاستدعاء واذا وجدت دلائل قوية كـ سندات رسمية يمكن الحجز ايضا  
اموال المدعي عليه وقاية للمنفوق وذلك بعد ان يؤخذ من المدعي كـ  
تأمينات قوية لاجل تضمين الضرر والخسارة التي تحصل على المدعي  
(٣٤) ان كيفية الجلب والاحضار الممينة في المادة الثالثة والثلاثون  
يمكن ان تجري ايضا بحق الشخص الذي ليس له محل اقامة ويلاحظ  
وغيابة الى محل اخر وفي الدعاوى المتعلقة بالاموال والاشياء المنقولة  
يحمل ثلثها وضباعها وفيما مائل ذلك من الامور



## الباب الرابع فيما يتعلق بالمحاكمات

### الفصل الاول

﴿ في بيان وجوب اجراء المحاكمات في المحاكم النظامية ﴾  
﴿ علناً وكيفية اجراء امور الضابطة ﴾

(٢٥) ان المرافعات في المحاكم النظامية تجري علناً. ولكن الدعاوى اجراؤها علناً بوجب تخبلاً او يوجد لذلك مخاطر يمكن اجراؤها بموجب قرار المحكمة

(٢٦) ان امر ضابطة المحكمة في اثناء المحاكمات محول الى ذات الرئيس  
(٢٧) اذا تجرأ احد الطرفين في اثناء المحاكمة على قطع كلام الطرف  
المرحبن تكلمه او على التصدي لجرح وتكذيب افادته قبل ان يختتم  
لام او على استماع الفاظ تمهيدية ضد خصمه وما اشبه ذلك فيمنع من  
ك الرئيس

(٢٨) ان الذين يانون من الخارج الى المحكمة لاجل استماع المحاكمات  
زور ان يقولوا بادب وصمت تامين وان بطبعوا سريعا جميع اوامر  
بهاث الرئيس لاجل وقاية النظام وكل من السامعين ايا كان اذا  
لمنع امر وتنبه الرئيس او ابدى اشارة او حركة ما تدل على تمحين  
تسبب في افادات الطرفين وكلام الرئيس والاعضاء وحكم وقرار المحكمة  
كان سببا لوقوع ضوضاء يومر بالانصراف فان لم يذعن للامر يفض  
حالا ويطرد من المحكمة

(٢٩) اذا كان الشخص الذي سبب الضوضاء من ماموري وخدمة  
كئة يقطع معاشه عن شهر واحد فضلا عن المعاملة المينة في المادة  
ثلاثة والثلاثين

(٤٠) كل من يتجاسر على اجراء حركة من شأنها من ناموس  
وسائر ماموري المحكمة في اثناء اجراء ماموريتهم او تخويفهم يلقى عليه  
حالا بامر الرئيس وبموجب قرار المحكمة يرسل الى محل التوقيف  
استنطاق في ظرف اربع وعشرين ساعة ثم بناء على التقرير الذي يت  
المامور بهذا الخصوص بصورة تثبت تهمته يحكم عليه من طرف  
بالمجازاة بمحبسه من ٢٤ ساعة الى اسبوع واذا لم يكن القبض حالا على  
يحكم عليه ايضا بالجزاء المذكور غيابيا على انه اذا كان في برهة عشرة ا  
تاريخ تبليغ الاعلام الصادر بهذا الخصوص اليه او الى محل اقامته با  
تلقاء نفسه ليحبس فيحق له حيث ان يدافع عن نفسه واذا وجد ان  
المتهم تستوجب بموجب قانون الجزاء مجازاة اشد من الجزاء المذكور ف  
تحال الكيفية الى المحكمة الجزائية التي يلزم احوالها اليها لتجري بما  
وتأديته تطبيقا لاحكام القانون المذكور

### الفصل الثاني

في بيان مجيء الطرفين الى المحكمة وكيفية روية الدعوى  
(٤١) كل من المدعي والمدعى عليه مجبور ان ياتي بنفسه الى المحكم  
يرسل وكلاء عنه مصحوبا بورقة وكالة مصادق عليها من محكمة ما اوه  
دعوى محكمة ما او يحضر هو والوكيل الذي يروم ان يوكله ويسجل و  
(٤٢) ان وكالة الشخص الذي يوكل للمحاكمة في محكمة ما تعتبر  
حين تفهم القرار النهائي الذي يصدر من تلك المحكمة ولا يمكن قبوله في  
درجة من درجات المحاكمات ما لم يكن مصرحا في صك وكالتوه انه وكيل  
في استدعاء الاعتراض على الحكم والاستئناف واعادة المحاكمة والتميز ا  
ماذون بالمحاكمة في الدعوة الى الدرجة الاخيرة او انه وكيل من  
ومرخص في كل وجه

(٤٣) لا يسوغ مطلقا لاحد من ماموري المحاكم النظامية ان يكون

عوى في محكمة ما ولكن كما ان له صلاحية في ان يحاكم بنفسه عن دعواه  
كذلك له ان يتوكل عن زوجته وعن ابائه وابائهما واجدادهما اولادها  
ومها ويمكن ان يحاكم بالوصاية اذا كان وصياً وبالتولية اذا كان متولياً  
(٤٥) ان اصحاب الدعاوى الذين يحضرون الى المحكمة في اليوم المعين  
هم الى حجرة المحكمة بواسطة المحضر وفقاً لقاعدة الاقدم فالأقدم  
ليعلم من كان منهم اصيلاً او وكيلاً ثم يخذ سند وكالة ممن كان  
ويحفظ ومن كانت وكالة شفاهاً تفيد كيفية وكالته في ذيل  
عاه ويمضي عليها الموكل وبعد ذلك يقرأ كاتب الضبط أولاً  
المدعي ولائحته وجميع اوراقه ثم اوراق المدعي عليه وهكذا  
افادات المدعي أولاً وبعده افادات المدعي عليه

(٤٦) اذا كان شخص المدعي او المدعي عليه مجهولاً لدى المحكمة ولم  
يأبديها اوراق معتبرة تدل على ان الدعوى المقامة هي دعواها  
ذاك استحضار علم وخبر من مختار محلتها او من شيخ حريفها او  
اوضابطيها معرفاً شخصها واسمها وشهرتها وصنعتها ومحل اقامتها  
(٤٧) اذا خرج احد الطرفين عن الصدد في اثناء المحاكمة او لم  
يؤبأ عن سؤال القته عليه المحكمة فيصير اخطاره أولاً وثانياً فاذا  
بعد ممتنعاً عن المجاوبة

(٤٨) حيث ان ادارة امر المحاكمة عائدة الى الرئيس فلا يسوغ لاحد  
عضاء في اثناء المدافعة ان يتكلم مع المدعي او المدعي عليه كما انه  
عليه ان يحتجب قبل حلول وقت المذاكرة ببيان اقل راي او فكر  
بالدعوى سواء كان عليها او لها وسرد اسباب ودلة تويد او  
الادعاء او الدفع الواقع بواسطة مباحثته مع احد الطرفين . على  
كان له سؤال واستيضاح من المدعي او المدعي عليه فبعد ان يتم  
ان افادتها بسال ويستوضح بعد الاستئذان من الرئيس

(٤٨) اذا عرضت دعوى على محكمة ما ولم تكن من وظائفها له لذات المصلحة فالمحكمة مجبورة ان ترد تلك الدعوى حتى ولو لم يجد طلب واعتراض من الطرفين ولو انها باشرت رويتها ايضا وبناء اذا فهم بعد تلاوة معروضات واوراق الطرفين ان لا صلاحية للمحكمة في روية الدعوى فبعد المذاكرة يعطى فرار بذلك ويفهم الى الطرف ويصرف النظر عن المرافعة واذا المحكمة لم تجر ذلك بل رأت ثلث الدعوى فالاعلام المحايي ذلك الحكم يفسخ او ينقض

(٤٩) لا يجوز نقل وإحالة دعوى من محكمة الى اخرى لاسباب قانونية ما لم يستدع ذلك احد الطرفين قبل الدخول في المحاكمة (٥٠) اذا رأت المحكمة ان ادعاء احد الطرفين منهم او معي نطا منه الايضاحات والتفصيلات اللازمة شفاها أو خطا

(٥١) يمكن جلب المدعي او المدعي عليه بالذات الى المحكمة لامتثال استماع افادته ولو كان له وكيل فيما اذا اقتضى الامر واعطى قرار بذلك من المحكمة على انه اذا كان له مانع شرعي لمجيئ فتعين المحكمة أحد أعضائها ليذهب الى بيته وياخذ تقريره والعضو الموما اليه يستصحب معه احدى كتبة المحكمة وشاهدين معتبرين ويجوز افادات الشخص الذي با اخذ تقريره ويمضي ويختتم عليها من الشاهدين

(٥٢) اذا لم يمكن الحكم في الدعوى في الجلسة الاولى من المرافعة يمكن للمدعي عليه محل اقامة فمجبور ان يعين له محل اقامة ويجوز قيد ذلك في دفتر ضبط المحكمة واذا استنكف عن تعيين محل اقامه وكان يخشى فراره فيجب طلب المدعي بطالب منه كفيل بحضوره في اي وقت دعي الى المحكمة وان امتنع عن اعطاء كفيل فمحشذ بوقته وترى تلك الدعوى في اليوم التالي قبل غيرها

(٥٣) اذا توفي احد الطرفين في اثناء المخاصمة فورثته تبلغ المحكمة

وفاته والمحكمة تباعه الطرف الآخر وحيث يكون الطرف الآخر  
 ان يقدم عرضاً جديداً او يطلب احضار ورثة المتوفى لاجل انعام  
 المحكمة الواقعة فان لم يفعل ذلك فكل ما يعمل بخصوص المحاكمة  
 لا تبليغوا امر الوفاة وكيفما اعطي قرار فيها بعد كانه لم يكن واذا لم  
 ضر الى المحكمة الورثة المراد جلبهم واحضارهم لاجل انعام روية المحكمة  
 واقعة في ظرف المدة المعينة فيصير فصل وانعام المحاكمات التي جرت  
 بحياة المتوفى غيابياً بحسب الاصول

(٥٤) انه في امر الدعوى واثبات دفع الدعوى والتخليف توفق الحركة  
 في الاحكام المخصوصة المحررة في كتاب البينات من الاحكام العدلية ومتى  
 للب مهلة لاجل اثبات المدعى تعين مدة مناسبة بحسب الحال والمصلحة  
 (٥٥) اذا وجد اوراق او فيود في الدوائر الرسمية تتعلق بدعوى ما  
 وبعد لزوم لمراجعتها فتعطي مهلة مناسبة لصاحب الدعوى لاجل استخلاصها  
 ابوازها والقبود والاوراق التي لا يمكن لصاحب الدعوى الحصول عليها  
 بله بموجب تذكرة من جانب المحكمة

(٥٦) ان الاوراق التي تبرز لاجل اثبات المدعى اذا لم تقبل من  
 لطرف الاخر او انكرت تجري المعاملة توفيقاً للاحكام المندرجة في الباب  
 لرائع من كتاب الاقرار والباب الثاني من كتاب البينات على انه اذا  
 دعى بان السند الذي ابرز مزور وطلب التدقيق في امر التزوير  
 وجدت دلائل وامارات قوية بهذا الخصوص بوخذ كفيلا من الذي  
 دعى ان السند مزور يتعهد بتادية ضرر وخسارة خصمه اذا لم يقدر  
 ان يثبت مدعاه ثم بحال تدقيق وروية دعوى التزوير الى المحكمة العائد  
 اليها ذلك وتوخر روية اصل الدعوى الى ان تحسم هذه على انه اذا  
 كانت الاوراق المدعى بانها مزورة تتعلق بمادة او مادتين من عدة مواد  
 تضمنها الدعوى فلا توخر بقية المواد لاجل هذه بل ترى وبحكم بها

( ٥٧ ) اذا فهم من الاوراق والمندات التي تبرز في اثناء روية  
دعوى ما سوء معاملة مامورا او موقع رسمي فالمحكمة مجبورة ان تبين  
الكيفية حالاً الى مرجع ذلك وتخطرة بموجب مذكرة

( ٥٨ ) ان الدعوى الحادثة التي يوردها المدعي او المدعى عليه في  
اثناء روية الدعوى يمكن فصامها في خلال روية الدعوى الاصلية ولا حاجة  
للتكليف كاعطاء عرض جديد والتبليغ للطرف الاخير

( ٥٩ ) اذا وجدت دعوى تحتاج لروية محاسبة ومعاينة دفاتر واوراق  
او كانت ذات اشكال وارتابك واقتضى الامر فنشكل لجنة لاجل التحقيق  
والفتيش عن تلك الدعوى باطرافها تكون مركبة من اربعة مهيئين او  
من مهيئين اثنين فقط منتخبين من الطرفين المتداعيين وبعد ذلك تجري  
مصالحة ان امكن والا فيقدم تقرير يبين فيه المنتخبون تدقيقاتهم الواقعة  
واراءهم ومطالباتهم واذا استنكف اصحاب الدعوى عن انتخاب هؤلاء المهيئين  
فينتخبون ويعينون بمعرفة المحكمة . ويمكن للمحكمة ايضاً ان تحبل دعوى  
مشوشة وغامضة الى احد اعضائها لكي بناء على افادات الطرفين بنظر  
بها تقريراً مبيناً خلاصة الدعوى والوجه التي تحمل بها ومآل الاوراق  
التي يبرزانها وذلك لاجل تسهيل روية تلك الدعوى

سواء كان التقرير الذي يعطى من طرف المهيئين هو واحد او كان  
حصل اختلاف في الراي وكانا تقريرين مختلفاً احدهما الاخر او تقرير عضو  
المحكمة المار ذكره ففي كل الاحوال ينلى ذلك في حضور الطرفين واذا  
كان لها افادة او اعتراض ما في هذا الخصوص فيبعد ان يسمع ويدقق  
فيه تفصل الدعوى بحسب ايجابها

( ٦٠ ) ان المخاضات التي يومل فيها رغبة الطرفين في الصلح كما هو  
مقرر في المادة ١٨٢٦ من مجلة الاحكام العدلية او التي يرى ان من المناسب  
رويتها بمعرفة محكمين يخطر الطرفين لاجل ان يعينوا مصلحين ومحكمين فان



واقفا على ذلك يعين مصلحون توفيقاً للمسائل المدرجة في كتاب الصلح من الاحكام العدلية او محكمون توفيقاً لنصل التحكيم في كتاب القضاء وان لم يوافقا على ذلك ترى المحاكمة وتتم

(٦١) متى وقع الصلح ينظم سند مبين فيه صورة الصلح وبمضى ويختتم من الطرفين وهذا السند يصادق على ذيله ويعطى للطرفين كاعلام وإذا كان قد تعين محكمون فورقة التحكيم التي ينظمها الطرفان وبمضياتها ويختتمان عليها نحال الى المحكمين بعد ان تقيد في دفتر ضبط المحكمة وورقة الحكم التي تاتي من المحكمين مهيئة صورة حكمهم يصادق على ذيلها من المحكمة وتعطى وتبلغ الى الطرفين لتكون اعلاماً . ويجب رعاية كل قيد وشرط قد تحرر في ورقة التحكيم وبناء عليه اذا ادرج في ورقة التحكيم شرط عدم استئناف الدعوى فلا يقدر احد الطرفين ان يستأنف حكم المحكمين المذكور

(٦٢) اذا وجد احد الاسباب الاربعة الاتية فيمكن المدعي او المدعى عليه ان يرد احد اعضاء المحكمة اي انه يحق له ان يطلب عدم وجوده في المحاكمة وهي . اولاً . ان كان لذلك العضو منفعة مالية في نفس الدعوى الواقعة على خط مستقيم او بسببها . ثانياً . ان كان ذا قرابة ومصاهرة بدرجة ثانية او ثالثة الى الرابعة مع احد اصول او فروع احد الخصمين اي مع احد ابويه واجداده وابنائهم واحفاده مثل ان يكون اخاً او عمّاً او خالاً او زهراً او حميّاً او والد صهر . ثالثاً . ان كان بينه وبين احد الطرفين عداوة دينوية . رابعاً . ان كان عند المحاكمة وجد له دعوى مع الطرف الاخر جارية المحاكمة فيها

يقبل استدعاء رد العضو الى حين صدور الحكم في الدعوى ولدى وقوع الاستدعاء يحرم التدقيق فيه فاذا تبينت صحته يعطى قرار بعدم وجود ذلك العضو في المحاكمة واذا لم تبين صحته يعطى القرار باخذ

جزاء نقدي من المستدعي من مائة غرش الى خمسمائة غرش  
 (٦٣) اذا وجد لزوم في دعاوى الاموال المنقولة وغير المنقولة  
 لكشف ومعاينة المنازع فيه واخذ معلومات من اهل الخبرة والوقوف  
 او استدعى ذلك احد الطرفين يعين احد اعضاء المحكمة نائباً بموجب  
 قرار منها ليكشف ويحقق بحضور الطرفين او وكيليهما كما انه يجري في  
 القرار المذكور اسماء اهل الخبرة والوقوف وعبارة عن اي شيء يكون  
 الكشف والتحقيقات التي تجري ومحل ووقت الاجتماع ويعطى للنائب  
 وتعطى صورة منه للطرفين وكذلك ينظم سريعا تقرير من طرف النائب  
 بناء على الاحوال والكيفيات التي تكشف وتعاين في محلها وعلى المعلومات  
 التي تؤخذ ويمضي ويختتم عليه منه ومن اهل الخبرة والوقوف وبعد  
 ان تعطى صورة عنه للطرفين يعطى للمحكمة وبناء عليه يجلب الطرفان  
 الى المحكمة وتكمل محاكمتها ويؤخذ في بادي الامر من الذي طلب  
 الكشف اجرة او يومية اهل الخبرة والوقوف التي تقطع بمعرفة المحكمة  
 ومصاريف العضو الضرورية بناء على ان يرجع بذلك على الطرف  
 الذي يظهر غير محق

(٦٤) ان احكام سندات المفاولة الموافقة للشروط القانونية  
 والنظامية والتي هي غير ممنوعة قانوناً ونظاماً وغير مغايرة للاداب  
 العمومية ولا مخالفة بالراحة العمومية هي مرعية ومعتبرة على ان المفاولات  
 التي كهذه تعتبر بحق عاقدتي الامضاء فقط ولا يمكن ان تشمل من لا امضاء  
 لهم ولا تتجاوز الى حقوق ومنافع الاخرين

(٦٥) في اثناء المحاكمة يضبطون كتاب الضبط ويرفون على  
 ورقة مخصوصة اسماء رئيس المحكمة والاعضا الموجودين واذا وجد ترجمان  
 يكتبون اسمه ايضاً واسم وشهرة وتابعة الطرفين وافاداتهم واذا كان قد  
 اقيم شهود يفيد ايضاً اسمهم وشهرتهم وتابعيتهم ويفيد ايضاً عين الاوراق

والسندات التي تبرز من الطرفين او خلاصاتها بحسب الایجاب وتاريخ وقوع الاحوال التي تتعلق بالدعوى والتدقيقات التي تجري من قبل المحكمة والمذاكرات والحكم والقرار الذي يعطي

ان ورقة الضبط هذه تقرأ في ظرف ثلاثة ايام على الاكثر بحضور الرئيس والاعضاء الموجودين وبعد ان يصادق عليها بانها موافقة لجريان المادة تبض ويمضى في ذيلها من طرف الرئيس والاعضاء الموجودين وكانت الضبط

اذا لم تتم محاكمة الدعوى في يوم واحد واجلت الى وقت اخر او تعلق اكملها على اجراء تدقيق واستعلام واستشعار ما فالمعاملات التي تجري موخراً والقرارات التي تصدر بعد ذلك تضبط وتحرر بالسلسل على المنوال المشرح في ورقة الضبط التي تتخذ اساساً لانشاء وتنظيم الاعلام

ان جميع اوراق الضبط تستعمل بنسق واحد على ورقة مخصوصة منيرة بحيث يمكن عملها دفترًا وتجلد كل سنة اشهر مرة وتتخذ جريدة ضبط (٦٦) كما انه يمكن استئناف قرار القرينة بعد الحكم في اصل

الدعوى كذلك يجوز استئناف قبل الحكم كما سيبين في فصل الاستئناف وبناء عليه اذا اعطي قرار كهذا في اثناء روية الدعوى وبين احد الطرفين انه سيستأنف هذا القرار وطلب تاخير روية الدعوى فيمهل مدة اسبوع

ليراجع محكمة الاستئناف ويعطي له اعلام ينصن ذلك القرار فان لم تكن محكمة الاستئناف في المدينة الموجودة فيها المحكمة الابتدائية يضم الى المهلة المذكورة يومان لكل ست ساعات فاذا كان طالب الاستئناف

اعتباراً من تاريخ اعطاء وتبليغ الاعلام الى ختام المهلة لا يبرز علماً وخبراً مبنياً اعطاء استدعاء الاستئناف بحسب بناء على طلب خصم ويداوم على روية الدعوى الا انه اذا ثبت بعد انقضاء المهلة في اثنا المداومة على روية

الدعوى انه قد جرى الاستئناف فينتظر الى نتيجة قرار الاستئناف

## ملحق

ان القرارات التي تعطى بحسب الايجاب في اثناء روية الدعوى هي  
اربعة انواع الاول القرار الاعدادي . والثاني القرار الموقت . والثالث  
قرار القرينة . والرابع القرار القطعي

فالقرار الاعدادي هو القرار الذي يبين تدبيراً يسهل تحقيق روية  
الدعوى وهي نتيجة الحكم فيها

القرار الموقت هو القرار الذي ينص على التدبير اللازم اتخاذه موقفاً  
قبل فصل الدعوى والحكم فيها بصورة قطعية

قرار القرينة هو القرار الذي يبين تدبيراً يسهل روية الدعوى وهي  
نتيجة الحكم فيها ومنه يشعر ما يكون ذلك الحكم

القرار القطعي هو القرار الذي تفصل به الدعوى اي الذي تنتهي به  
الدعوى في المحكمة فهو الحكم الاخير . وسواء كان القرار الاعدادي او  
القرار الموقت يمكن استئناف كل منها بعد الحكم في الدعوى مع ذلك الحكم  
سوية ولا يمكن استئنافها قبل ذلك

(٦٧) متى فهمت المحكمة انه قد جرى التحقيق والتدقيق في الدعوى  
بقدر الكفاية يفاد من طرف الرئيس ان المرافعة قد تمت وبعد ذلك لا  
يمكن للطرفين ان يتكلموا اصلاً ولكن يمكنهما ان يعطيا حالاً مذكرة للرئيس  
تبين بعض اعتراضاتهما الواقعة

## الفصل الثالث

في بيان اسباب الحكم

(٦٨) كل مدعى مجبور ان يثبت دعواه على انه بموجب المادة ١٨١٧  
من مجلة الاحكام العدلية اذا اقر المدعى عليه بلزم باقراره ويمكن الطرف  
الذي يعجز عن الاثبات ان يجلف خصمه يميناً

( ٦٩ ) ان اقرار المدعي عليه او وكيله لدى المحاكم معتبر اما الادعاء باقرار المدعي عليه في غير مجلس المحاكم واقامة شهود على اتيانه فهو غير مسموع الا اذا وجدت امارات تدل على صحة ذلك الاقرار اما الادعاء باقرار الوكيل في غير مجلس المحاكم فلا يسمع

( ٧٠ ) ان شروط الاقرار واحكامه يجري نوبتها على الاحكام المندرجة في مجلة الاحكام العدلية من المادة ١٥٧٢ الى ١٦١٢

( ٧١ ) ان السندات الممضاة بامضاء المدعي عليه او المختومة بختمه والقيود الموجودة في دفاتر التجار المعتبرة هي اقرار بالكتابة معتبر كالاقرار الشفاهي وذلك وفقاً لما هو محرز في كتاب الاقرار من الاحكام العدلية مواد بخصوص السندات

( ٧٢ ) ان السندات التي تشمل التعهدات والمقاولات هي نوعان الاول هو السندات التي قد جرت المصادقة عليها من طرف المأمورين المخصوصين بها في المحل الذي نظمت فيه ويقال لها سندات رسمية . والثاني . هو السندات التي لم يجر التصديق عليها من طرف المأمور المخصوص بها بل تشمل على الامضاء والختم فقط ويقال لها سندات عادية ( ٧٣ ) ان السند المصادق عليه من مأمور ليس ذلك من وظيفته او المحقق فيه قصور المأمور المخصوص به في احوال التصديق بعد سنداً عادياً متى كان ممضياً بامضاء الطرفين او مختوماً بختمها

( ٧٤ ) ان السندات الرسمية تعتبر بحق الطرفين ووارثيها ومن يقوم مقامها

( ٧٥ ) بعد تنظيم ونعاطي سند رسمي بين عدة اشخاص على الوجه المحرر اعلاه او في اثناء تنظيم ذلك السند اذا اتفق بعضهم على اجراء مفاولة خفية بقصد فسخ مجموع احكام السند الرسمي المذكور او بعض احكامه فتكون تلك المفاولة مرعية بحكمهم فقط اي بحق الاشخاص الذين

امضوها ولا تعتبر بحق بقية الاشخاص

(٧٦) ان السندات العادية الكائنة بين طرفين متعهدين المضاة بامضائهما او المختومة بختمها غير المصادق عليها رسماً اذا صادق الطرفان على امضائهما وتثبيتها منها او تحقق ادى المحكمة ان الامضاء والختم امضاؤها وختمها فتعتبر تلك السندات مثل السندات الرسمية

(٧٧) ان الشخص الذي يحرر سنداً عادياً بختمه او امضائه مجبور متى ابرز له السند المذكور ان يقر بختمه وامضائه وكتابته او ان ينكر فان لم يفعل واصرت على السكوت بعد منكره ولكن متى ابرزت هذه الاجتام والامضاءات الى ورثة واضعها ومحرريها او من يقوم مقامهم فلا يكونون مجبورين على الاقرار بالانكار بل اذا شاءوا يقرون او ينكرون او انهم يثبتون ان ذلك الامضاء والختم مجهولة صحتها وعدمها لديهم

(٧٨) اذا انكر احد ختمه وامضاه وخطه في سند قد اعطاه او نقر من ورثته او من يقوم مقامهم انهم لا يعرفون ذلك فيجب تدقيق ومقابلة ذلك الامضاء والختم كما سيبين في الفصل المخصوص لذلك

### مواد بخصوص البيانات

(٧٩) المينة ثلاثة اقسام الاول الشهادات الثاني المحجج الخطية الثالث . القرينة القطعية

(٨٠) ان جميع انواع التعهدات والمقاولات التي تربط عرفاً وعادة بالسندات والادعاءات الكائنة بخصوص الشركة والالتزام والاقرض التي قيمتها تجاوز <sup>الربح</sup> الخمسة الاف غرش يجب اثباتها بسند . والدعوى المفادة ضد سند يتعلق بالخصوصات المذكورة يجب اثباتها بسند او باقرار المدعى عليه او بدفتره ولو كانت لم تجاوز الخمسة الاف غرش

(٨١) ان الاصول والقاعدة المينة في المادة الثمانين تكون جارية ومرعية ايضاً اذا كان المقدار المحاصل من ضم الفائض الى راس المال

الدلف  
بجاوز الخمسة آلاف غرش او اذا كانت المبالغ المدعى بها في الاصل مكونة  
من عدة افلام يبلغ مجموعها القدر المذكور

( ٨٢ ) ان الاصول والقاعدة المبينة في المادة الثمانين لا تجري في  
الاحوال الاتية بل يجوز فيها اثبات المدعى باقامة الشهود . والاحوال  
المذكورة هي عبارة عن المواد الاتية . اولاً المعاملات الكائنة بين الزوج  
والزوجة والاصول والفروع والاخ والاخت او اولادها او بين الوالد  
والوالدة واختها والحمو والحمة . ثانياً الادعاءات التي لم تكن اخذ سند فيها  
لسبب اضطراري او لاسباب مقبولة قانوناً . ثالثاً اضاءة السند قضاء من  
بد الدائن . رابعاً وجود الطرفين في قرية وعدم وجود من يحسن كتابة  
السند في تلك القرية

( ٨٣ ) ان الشخص الذي يثبت مدعاه باقامة الشهود عليه ان يبين  
في بادي الامر بحضور المحكمة وبمواجهة خصمه اسماء الشهود المزمع ان  
يقدمهم وشهرتهم ومحل اقامتهم وهل عنده شهود غيرهم ام لا واذا كان عنده  
فمن هم ومنى بغيرهم وبعد ان تضبط وتحرر افادته هذه واليوم الذي يعين  
لاجل استماع الشهود يفهم القرار الذي يعطى للطرفين

( ٨٤ ) ان المهلة التي تعطى لتقديم الشهود تكون من ثلاثة ايام الى خمسة  
عشر يوماً اذا كان محل اقامة الشهود في المدينة او البادية او القرية الموجودة  
فيها المحكمة واذا كان محل اقامتهم في مدينة او بلدة او قرية اخرى فتعين  
من قبل المحكمة بحسب بعد المسافة

( ٨٥ ) ان الشهود تسع شهاداتهم واحداً فواحداً بحضور المحكمة  
والطرفين ولكن يجب ان يسأل كل شاهد قبل ان تسمع شهادته عن  
اسم وشهرته فاذا تحققت انه من الاشخاص الذين بينهم المدعى قبلاً تسع  
شهادته والا فلا

( ٨٦ ) اذا جاء احد الشهود في اليوم المعين وتحقق ان الاخر لم

يمكنه ان ياتي لاسباب مجبرة وشرعية فيسمع الشاهد الذي جاء وتضمن مهلة قليلة للآخر

( ٨٧ ) اذا طلب استماع وتحرير شهادة الشاهد في محل اقامته لداعي كونه مريضاً او لانه من النساء وله معذرة شرعية يتعين ويرسل نائب اي مأمور من طرف المحكمة لياخذ افادات ذلك الشاهد وحيثما تضبط وتحرر افادات ذلك الشاهد بحضور الطرفين وتمضي وتختتم منه

( ٨٨ ) ان شهادة وافادة الشهود تضبط بوجه الخلاصة من طرف كاتب الضبط وبحسب طلب احد الطرفين واستنسب المحكمة تقيده الافادات المذكورة على ورقة حرفاً بحرف والورقة التي تحرر على هذه الصورة بوجه الخلاصة او مفصلة تقرأ بحضور الشهود ثم تختم او تمضي منهم ( ٨٩ ) ان امر نصاب الشهادة وكيفية ادائها وشروطها الاساسية وموافقتها للدعوى واختلاف الشهود وافاداتهم وتذكيتهم بعد اداء الشهادة او نكولهم عن الشهادة يقتضي ان يوفق الى كتاب البينات في مجلة الاحكام العدلية

( ٩٠ ) ان المحجج الخطية معدودة من البينات كما تبين اعلاه والمحجج الخطية هي البرآآت السلطانية وقبود الدفتر الخاقاني والاعلامات الخالية من التصنيع والتزوير التي تعطى بصورة قطعية من محكمة شرعية ونظامية بعد محاكمة المدعي عليه فهذه جميعها تعد كافية لاثبات المدعي

( ٩١ ) القرينة القاطعة هي الامارة التي تبلغ حد اليقين كما هو محرز في المادة ١٧٤١ من مجلة الاحكام العدلية

### في المواد المتعلقة بالتحليف

( ٩٢ ) يسأل من لم يقدر على اثبات ادعائه هل يريد ان يحلف خصمه البين فان طلب ذلك يحلف المدعي عليه

( ٩٣ ) ان تحليف البين يكون في حضور المحكمة ومواجهة الخصم



( ٩٤ ) ان قبول البين والامتناع عن حلفه راجع الى نفس المدعي  
ولا يعتبر قبول الوكيل او امتناعه

( ٩٥ ) اذا اقتضى الامر ان يحلف الشخص يمينا في محل غير المحكمة  
لمسب ما كما اذا كان مريضا او كان من النساء وله عذر شرعي فيعين  
نائب اي مامور من طرف المحكمة وشخص اخر و يرسلان وبحلف الشخص  
بحضور خصمه

( ٩٦ ) ان باقي المعاملات المتعلقة بالتخليف تجري توفيقا للاحكام  
المدرجة في مجلة الاحكام العدلية من المادة ١٧٤٢ الى المادة ١٧٥١

### الفصل الرابع

في بيان تدقيق الخط والختم

( ٩٧ ) اذا انكر شخص ما الخط والختم المنسوبين اليه فيجري على الوجه الاتي  
وهو اما التدقيق في ذلك الخط والختم واما استكتاب الشخص . واما الخط  
والختم المعزولان الى من توفي اذا انكره الورثة فيجري عليه التدقيق والتطبيق  
وامر التدقيق هو انه ينتخب ثلاثة اشخاص من اهل الخبرة باتفاق الطرفين  
ان لم يتفقا فبمعرفة المحكمة ويعين ايضا احد الاعضاء مامورا للنظارة  
على هذا الامر و بدرج في القرار الذي يعمل بهذا الخصوص ما ل السند  
المنازع فهو واسماء اهل الخبرة وكيفية انتخابهم

( ٩٨ ) ان القاعدة التجارية بحق رد الاعضاء جارية ايضا بحق  
المأمور و اهل الخبرة السالف بيانهم

( ٩٩ ) يجتمع اهل الخبرة في اليوم والساعة التي تعين من جانب  
العضو المأمور و يباشرون العمل سوية بحضور المدعي والمدعي عليه على الوجه  
الاتي وهو انه اذا وجدت ورقة من الاوراق الاتي بيانها للشخص  
الذي قد انكر خطه وختمه تقاس ونطبق على خطه وختمه وان لم توجد  
يسكتب ونجري المقايسة والتطبيق على كتابته فاذا لم يمكن اتفاق الطرفين

على الاوراق التي ستخذ اساساً ومقياساً للتطبيق فالاوراق التي يعدها المأمور  
صالحة للتطبيق تكون أولاً التي عليها الختم والامضاء المصادق عليها بحضور  
الحكمة او بحضور مأمور مخصوص والاوراق الموقع عليها الخط والختم بحضور  
الحكمة وهي المتعلقة بالدعوى اي على الاوراق المعدودة من السندات الرسمية  
ثانياً الاوراق الرسمية التي كتبها الشخص الذي ستطبق كتابته في اثبات  
وجوده في مأمورية الدولة ثالثاً السندات العادية التي وقع الاقرار والاعتراف  
بها انما امضيت وختمت من طرف المدعي عليه ولما الختم والامضاء الموجودان  
في سند اعتيادي ينكره المدعي عليه فلا يمكن ان يكونا مداراً للتطبيق  
ولو تقدم الحكم من طرف محكمة ما بانها ختمة وامضاه

( ١٠٠ ) اذا كانت الاوراق التي تفخذ اساساً للتطبيق في يد احد  
مأموري الدولة او احد افراد الناس يجب ان يوثق بها في الوقت المعين  
الى المحل الذي ستطبق فيه وتعرض فاذا تعذر نقل الاوراق المذكور  
او كان اصحابها مقيمين في مدينة او بلدة اخرى فيمكن ان يعطى اعلام من  
طرف المحكمة بناء على تقرير المأمور ليجري امر تطبيق الخط والختم في  
محل وجود تلك الاوراق

( ١٠١ ) اذا كان الخط والختم المنكران مشهورين ومتعارفين  
فيعتبران . وشهرة وتعارف الخط والختم هو ان يكون خط وخاتم صاحبها  
معلومين ومعروفين بين الناس

( ١٠٢ ) اذا لم يمكن وجود اوراق لكي تفخذ اساساً للتطبيق او وجد  
ولكنها لم تكن بدرجة الكفاية ولم يكن الخط والختم مشهورين ومتعارفين  
فيكتب الشخص عبارات تشابهها ونظر فيها اهل الخبرة وشمري المعايير  
والتطبيق عليها

( ١٠٣ ) نسمع في هذا الخصوص افادات من رآوا كتابة السند المنازع  
عليه ومن رآوا ان المدعي عليه وضع ختمة او امضاءه على ذلك السند

فادات من لم علم بوقوعات يمكن ان تكون مداراً لاطهار حقيقة الحال  
 يبرز لم السند المنازع فيه لبروه وتحرر افادتهم وتمضي منهم  
 (١٠٤) وعند ختام التدقيقات ينظم تقرير يبين فيه كيفية جريان  
 التفتقات المذكورة وهل الخط والختم المنكران هما للمدعى عليه اولا ويختتم  
 طرف العضو المأمور واهل الخبرة ويعطى ويقدم الى المحكمة مع السند  
 نازع فيه

(١٠٥) اذا تحقق وتبين ان السند المنازع فيه قد امضي وختم من  
 ف الشخص المنكر فيحكم عليه ايضاً بتضمين المصاريف التي تكبدها  
 سبه بسبب هذا الانكار

### الفصل الخامس

في المواد المتعلقة بدعاوى الضرر والخسارة

(١٠٦) ان التضمينات التي يدعى بها على متعهد ما بسبب عدم  
 رائه احكام معاولة مخصوصة قد عقدت ونظمت بخصوص عمل شيء  
 او تسليم اشياء معلومة المقدار في محل معين او بسبب تاخيره عن  
 راء احكام تلك المعاولة لا يلتزم بها المتعهد ما لم يكن قد اخطر  
 بلغ رسمياً حسب الاصول من الطرف الاخر لاجراء ما قد تعهد به  
 لك بواسطة ورقة بروتستواي ورقة تنبيه وبمعرفة موقعها الرسمي  
 (١٠٧) اذا كان في اصل سند المعاولة شرط بانه عند انقضاء  
 مهلة اذا لم يتم المتعهد بالشئ الذي تعهد به فلا حاجة الى الاخطار  
 تنبيه بل ان انقضاء المدة المعينة يعد بمقام اخطار وتنبيه فيوجب  
 ك الشرط يعتبر انقضاء المدة بمقام البروتستواي الاخطار

(١٠٨) يحكم على المتعهد بتضمين الضرر والخسارة الواقعة بسبب  
 م اجراء تعهده او تاخير اجرائه ولو لم يكن قد اجري حيلة في ذلك  
 كن اذا كان عدم اجراء التعهد او تاخيره ناشئاً عن سبب اضطراري

اي عن سبب لا يمكن ان يمتزى اليه وليس من مكتوب دفعه فلا يحمى  
عليه حيث يثذر بالعطل والضرر

( ١٠٩ ) ان التضمينات التي يجب اخذها من المتعهد اذا لم يجر  
باجراء ما تعهد به وكان ذلك بدون احتمال منه هي عبارة عن المقدار  
المعروف من الضرر والخسارة اللاحقين رأساً بالطرف الاخر

( ١١٠ ) ان التضمينات التي يودعها المتعهد اذا كان عدم اجراء  
المقاولة ناشئاً عن حيلة ودسيسة منه هي عبارة عن الاضرار التي تكبد  
رأساً الطرف الاخر بسبب عدم الاجراء وعن الربح الذي اضحى مجروراً  
( ١١١ ) اذا كان قد تبين وشرط ضمن صك المقاولة ان كلام  
الطرفين اذا لم يجر ما تعهد به يدفع للطرف الاخر مبلغاً معيناً  
سبل التضمين فلا يجوز ان يدفع اكثر او اقل من ذلك المبلغ

( ١١٢ ) ان التعهدات التي هي عبارة عن تادية دراهم بحكم تضمينات  
بسبب تاخر اجرائها بفائض واحد في المائة شهرياً « ا » على اصل المال وبجاء  
بهذا الفائض بدون ان يكون الدائن مجبوراً لاثبات وقوع ادنى ضرر  
عليه واذا لم يكن في سند الدين مقاولة الفائض يجب ان يحسب الفائض  
من تاريخ ورقة التنبيه ( بروتستو ) اذا كانت قد طلب بواسطة ورقة  
تنبيه والا فيحسب من تاريخ بيورلدى الاستدعاء

## الفصل السادس

في بيان المدافعات الابتدائية

( ١١٣ ) اذا اعطي عرض حال الى محكمة ما لاجل روية احد  
المدعوى وبين احد الطرفين انه قد اعطي قبلاً عرض حال بخصوصه  
الدعوى ذاتها الى محكمة اخرى او ان للدعوى تعلقاً بدعوى اخر  
« ا » لقد اصبح الفائض القانوني بالمائة ثلاثون بارة شهرياً ولذلك الغية

هذه الفقرة

أدويت في محكمة أخرى وطلب قبل الدخول في أساس الدعوى إحالة  
المسألة إلى تلك المحكمة وتبين إلى المحكمة أنه بمقتضى القانون  
يجب قبول طلبه فيعطى قرار بإحالتها على أن الادعاء بعدم صلاحية  
المحكمة مبني على من ذلك

( ١١٤ ) إذا وجد قصور في تذاكر الدعوة ( بوصلة الاحضار ) وفي  
الأوراق التي بموجب القانون يتبادلها الطرفان في أثناء المحاكمة بنوع أنه  
يجب بطلان مندرجاتها فيجب الاعتراض على ذلك قبل الابتداء في  
أصل الدعوى وإذا اعترض بعد ذلك فلا يسمع

( ١١٥ ) إذا أثبت المدعي عليه في دعوى ما عند ابتداء المحاكمة أن  
له حقاً وصلاحية للرجوع بسبب تلك الدعوى على شخص ثالث غير  
الأشخاص الواجب حضورهم حين المحاكمة كما هو محرز في المادة ١٦٣٧  
من مجلة الأحكام العدلية وطلب جلب وإحضار ذلك الشخص إلى المحكمة  
ولم يدر المدعي أن يدفع هذه الصلاحية فيجلب ويحضر الشخص الثالث  
أيضاً في مدة قليلة وإذا أمكن روية الدعوى التي مع الشخص الثالث والحكم  
بها مع الدعوى الأصلية سوية تفصل الاثنتان دفعة واحدة وإن لم يكن  
تفرق الواحدة عن الأخرى ثم يصير فصل كل منها على حدة فتفصل  
الدعوى الأصلية في بادي الأمر وبعدها الدعوى الحادثة ويعطى بكل  
منها إعلام خصوصي

### الفصل السابع

مواد شتى متعلقة بالمحاكمات

( ١١٦ ) بعد أن تكون اقتربت الدعوى من درجة الحكم أي بعد  
أن تكون تمت إفادات الطرفين وبلغنا من جانب رئيس المحكمة أنه  
ستذاكر المحكمة في الدعوى فوقوع الوفاة أو وقوع تبديلات في الذات  
والصفة لا يمنع صدور الإعلام وتبليغه

( ١١٧ ) انه في اثناء روية الدعوى ما بين طرفين اذا قدم شحنة  
اخر عرضاً بحسب الاصول مظهرًا فيه حفة وصلاحيته بالمداخلة في تالا  
الدعوى وطلب وجوده في المحاكمة واثبت بحضور الطرفين حق مداخ  
فيصير قبول ذلك على ان هذه المداخلة لا يمكنها ان تؤخر صدور اراء  
الدعوى الاصلية اذا كانت بلغت الى درجة المحكم

( ١١٨ ) كل من يقدم عرض حال الى المحكمة ولم يراجع المحكم  
بخصوص مدة ستة اشهر يبطل العرض حال المذكور ولا تسع دعواه  
لم يعط عرض حال جديد

( ١١٩ ) يمكن الطرفين في اثناء المحاكمة ان يتركا ويؤخرا الدعوى  
بالتراضي مع بعضها على انها مجبوران وقتئذ ان يقدموا ورقة في يار  
الحال الى المحكمة

### الباب الخامس

#### بحق الاحكام الابتدائية

##### الفصل الاول

#### بحق الحكم الوجاهي

( ١٢٠ ) متى تمت المرافعة يخرج الطرفان الى الخارج فاذا كان  
هيئة المحكمة قادرة على اعطاء الحكم ففي الحال يجمع الرئيس اراء الاعضا  
واذا وجد لزوماً المذاكرة قبل اعطاء الراي تدخل هيئة المحكمة الى جم  
المذاكرة

( ١٢١ ) ففي حجرة المذاكرة بعد ان يقرأ الرئيس او العضو الذي  
يكون قائماً مقامه امتدعاء المدعي ومآل السندات التي ابرزها بصددها  
دعواه والادلة التي اوردها وافادات المدعي عليه او مدافعة تخرج  
المذاكرة بالايجاب فان كانت هيئة المجلس قادرة على اعطاء الراي فهو  
حالاً الى حجرة المجلس ويبين رئيس المحكمة للطرفين صورة الحكم والقرار

علناً وإذا لم يمكن اعطاء قرار ما في اثناء المذاكرة يعين يوم اخر لاجل بيان الحكم وبفهم ذلك للطرفين وفي خلال ذلك تجري المذاكرة ويعطى القرار والحكم في الدعوى

(١٢٢) ينبغي ان تقيد صورة الحكم والقرار حالاً في الدفتر المخصوص بـ ويمضي من الرئيس والاعضاء الذين حكموا بالدعوى وبفهم المتداعيان مال ذلك ولكن من الواجب المنتضي ان تحرر كيفية المذاكرة بعني تنصيات الحكم وعلة واسبابه القانونية في دفتر الضبط المذكور في المادة ٦٥ وان يكون ذلك في ظرف ثلاثة ايام على الكثير

(١٢٣) ان الاحكام التي تعطي تم باتفاق راي الرئيس وجميع الاعضاء او باكثرية ارائهم اي بوجود راي زيادة عن نصف مجموعهم

(١٢٤) متى وقع اختلاف آراء متساو يعتبر الطرف الموجود فيه الرئيس او الذات القائم بالرئاسة انه قد ربح الاكثرية

(١٢٥) اذا اعطي قرار يلزم تحليف احد الطرفين يمينا فبعد ان يجرب بصرحة في ذلك القرار على اي المواد سيحلف وبابة صورة بحلف يجري العمل بموجب

(١٢٦) اذا تقدمت دعوى بخصوص تضمين ضرر وخسارة ما ولم يكن تدقيق كفيتهما ومفرداتهما والحكم بها مع الدعوى الاصلية موية يفهم المستدعي ان يعطي الى المحكمة دفتر مفردات من طرفه ليحكم بها على حدة (١٢٧) اذا تحقق وتبين ان المدينون قد اضرر باشغاله وانه بالحقيقة في حالة المضايقة واستغسبت المحكمة بسبب ذلك ان تعطيه مهلة معتدلة لاجل تادية الدين فيدرج في الاعلام مع الحكم باصل الدعوى مقدار المهلة التي تعطي واسبابها

(١٢٨) اذا كان مال المدينون قد بيع بواسطة استدعاء بعض الدائنين او كان المدينون قد وقع في حالة الافلاس او فرّ واقبمت عليه

الدعوى غيابياً أو كان قد اخل بالتأمينات التي اعطاها للدائن، وجب سند  
فكائه لا يستفيد من امر نوال المهلة لاجل نادية الدين (على ما هو مصرح  
في المادة (١٢٧) كذلك لا يمكن ان يستفيد من المهلة التي تكون اعطيت  
له قبلاً

(١٢٩) اذا حدث في اثناء روية دعوى اصلية دعوى اخرى متعلقة  
بها فالمحكمة مجبورة ان تعطي اعلماً بالاثنتين سوية وتحكم بهما على انه اذا  
تعذر الحكم بالاثنتين سوية وتوقف الحكم في الدعوى الاصلية على الحكم  
في الدعوى الحادثة فالمحكمة تفصل في اول الامر تلك الدعوى الحادثة  
وبعده تنظر في ايجاب الدعوى الاصلية

(١٣٠) اذا كان الادعاء الواقع مؤسساً على سند رسمي او على تعهد  
اعترف به المديون او على حكم سابق لم يستأنف فبعد ان يتقرر الحكم في  
الدعوى يمكن ايضاً مع اعطاء الحكم المذكور ان يحكم باجرائه مؤقتاً وار  
تقدم استدعاء لاجل استئنافه على انه حيثئذ يوخذ من المدعي كفيل او  
تأمينات قوية فاذا لم يمكنه ان يقوم بذلك فيحصل المبلغ المحكوم به ويبقى  
امانة في المحكمة

(١٣١) اذا كان الادعاء غير مؤسس على الامور الميينة في المادة  
١٣٠ المذكورة وكان اجراءه مستعجلاً يجوز اجراؤه مؤقتاً على انه لا يمكن  
باجرائه مؤقتاً ما لم يقدم المدعي كفالة معتبرة بخصوص رده الشيء الذي  
يطلبه واما المواد المستعجلة هي عبارة عن الامور التي يتحقق انه يحصل  
عليها ضرر اذا تاخر اجراؤها الى حين الاستئناف

(١٣٢) ان الاجراء الموقت المبين في المادتين ١٣٠ و ١٣١  
المذكورتين لا يمكن ان يحكم به في دعاوى نفس العقار

(١٣٣) اذا لم تحكم المحكمة مع الحكم في الدعوى بالاجراء الموقت  
سوية فلا يمكنها بعد هذا ان تحكم بذلك بفرار اخر على ان تلاً من



لطرفين اذا شاء فيمكنه ان يطالب في محكمة الاستئناف قبل كل شيء  
بجاء حكم الاعلام المستأنف

(١٣٤) ان الاشخاص الذين يحكم عليهم بانهم غير محققين في دعاويهم  
يحكم عليهم بالاربع بتأدية خرج البروتستو والاستدعاء والاعلام وسائر  
صاريف الدعاوى المقبولة نظاماً ولكن بكل الاحوال لا يمكن تموين اجراء  
هذا الحكم موقتاً حتى ولو كان قد حكم بان المخرج والمصاريف المذكورة  
كون مقابلة لضرر وخسارة الطرف الاخر

(١٣٥) يجب ان ينظم ويعطى اعلام كل دعوى في ظرف خمسة  
شر يوماً على الاكثر اعتباراً من تاريخ تفهيم الحكم والقرار بها فاذا كان  
المخرج في تلك المدة فتكون المسئولية على من سبب التأخير

(١٣٦) يجب ان تكون اعلامات الحكم مطابقة لاوراق ضبط  
لدعوى على ما هو محرر في فصلها ومتضمنة علل الحكم الذي اعطي واسبابه  
بمواده القانونية وتاريخ اعطاء ذلك الحكم وهل اعطي باتفاق الاراء او  
اكثريتها وبعد ان تكتب مسودته وتقرأ بحضور الرئيس والاعضاء  
لوجودهم وتجرى المصادقة عليها وتفيد في الدفتر المخصوص بها كما هو محرر  
في المادة الثامنة ويختم عليها تبيض على ورقة صحيحة وتعطى الى المحكوم له  
فتومة بختم المحكمة وممضاة بامضاء الرئيس وتبلغ نسخة مصادقة منها الى المحكوم  
عليه

ان كيفية تبليغ الاعلامات هي عبارة عن اعطائها الى المحكوم عليه  
الذات او الى محل اقامته توفيقاً للاصول التجارية بخصوص تبليغ تذاكر  
الدعوة (بوصلة الاحضار) فعلى ذلك المتوال تبليغ الاعلامات بمعرفة  
المباشر والعلم والخبر الذي ياخذ المباشري يعطى الى المحكوم له بعد ان يكون  
صادق عليه كاتب المحكمة ولا يمكن اجراء حكم اعلام ما لم يبلغ على هذا  
المتوال

(١٣٧) اذا كان المحكوم عليهم اشخاصاً متعددين يبلغ لكل منهم صورة على حدة ولكن اذا كانوا اعضاء شركة فتبلغ لمدير الشركة وإن كانوا عموم اهل قرية فتعطى صورة الى الوكيل والمختار وتعلق صورة في محل مجتمع اهل القرية

(١٣٨) كل من يظهر انه غير محق في دعواه مجبور ان يودي مصاريف الدعوى ولكن اذا وجد ان المدعي غير محق في قسم من الدعوى والمدعي عليه غير محق في قسم اخر منها فحينئذ توضح وتسوفى المصاريف الواقعة من الطرفين اشتراكاً

## الفصل الثاني

### في بيان الحكم الغيابي

(١٣٩) اذا لم ياتي المدعي والمدعي عليه او وكيلهما اللذان دعيا توفيقاً للاصول الى المحكمة في اليوم الذي تعين لاجل روية الدعوى فتؤخر الدعوى الى ان ياتي احدهما ويطلب مجدداً دعوة خصمه واحضاره

(١٤٠) اذا جاء احد الطرفين ورات المحكمة ان عدم مجيء الآخر نشأ عن موانع صحيحة تؤخر روية الدعوى الى يوم اخر واذا كانت معذرة من لم يات شرعية تمنعه من الحضور بالذات او من تعيين وارسال وكيل كالوقوع في مرض ثقيل فتؤخر حينئذ روية الدعوى الى ان تزول اسباب تلك المعذرة . والمعذرة الصحيحة الشرعية المار ببيانها يجب ان تبين للمحكمة بموجب علم وخبر من مختار المحلة او من اثنين او ثلاثة من معتبري المحلة

(١٤١) ان الشخص الذي لا يتضح للمحكمة ان عدم حضوره نشأ عن موانع صحيحة والذي لا يفيد المحكمة عن معذرتيه الشرعية والذي لا ياتي الى المحكمة عند انقضاء المهلة بعد متبرداً

(١٤٢) اذا كان الطرف الممتنع والمتبرد عن المجيء الى المحكمة هو المدعي فالمدعي عليه يمكنه ان يطلب ويستحصل قراراً غيابياً بصقوط

حق المحاكمة مؤقتاً بدون ان يكون مجبوراً على اعطاء جواب عما ادعى به عليه

(١٤٣) ان سقوط حق المحاكمة مؤقتاً انما هو عبارة عن ابطال الاستدعاء المعطى من طرف المدعى وتضيئة جميع المصاريف التي وقعت والضرر والخسارة التي يمكن المدعى عليه اثبات تكبدها بسبب ذلك على انه لا ينفذ حق الدعوى والمحاكمة

(١٤٤) اذا كان الطرف الذي يتمرد ويمتنع عن المجيء الى المحكمة هو المدعى عليه يبحث اليه بورقة احضار ثانية يعين له فيها مدة ثلاثة ايام فاذا لم يحضر ايضاً ترسل اليه ورقة ثالثة واذا لم يحضر في اليوم المعين في هذه الورقة ايضاً ولم يرسل وكيلاً فينبأ على طلب المدعي بنه كتابة بان المحكمة ستعين وكيلاً عنه وتسعى دعوى وبينة المدعي على انه اذا لم يكن المدعى عليه في المدينة والبلدة الموجودة فيها المحكمة بصير تمديد المدة المذكورة وفقاً لقاعدتها «١»

(١٤٥) اذا أبلغ المدعى عليه ورقة الاحضار الثالثة المبينة في المادة ٤٤ (المذكورة اعلاه) ولم يحضر ولم يرسل وكيلاً وطلب المدعي اعطاء الحكم الغيابي فالمحكمة تعين اذ ذاك وكيلاً مسخراً يمكنه ان يحافظ على حقوق المدعى عليه وبحضوره ترى الدعوى وتنصلها حسب الاصول ثم تنظم بها اعلالاً وحيث انه يبنى للمحكوم عليه حق دفع الدعوى فقط (١٤٦) يترتب على الوكيل المسخر ان يكون له وقوف على الاحكام القانونية والنظامية المتعلقة بالدعوى بدرجة يمكنه بها ان يحافظ على حقوق المتمرد اما انتخاب وتعيين هذا الوكيل فهو عائد الى المحكمة بشرط

«١» لقد انفي حكم ورقات الاحضار الثلاث وامر بان ترسل ورقة احضار واحدة فقط للمدعى عليه فاذا لم ياتي في الوقت المعين واذا لم يبين عذراً شرعياً بحكم عليه غيابياً

ان يكون خارجاً عن هيئتها ويتعين للوكيل المسخر اجرة تستنسبها المحكمة بشرط ان لا يتجاوز مقدارها خمسين غرشاً عن كل يوم من ايام المحاكمة التي يوجد بها ويدرج ذلك في الاعلام

(١٤٧) يتعين على الوكيل المسخر ان يدافع في الدعوى كل الدفاع

لاجل المحافظة على حقوق الغائب ولا يمكنه ان يقر ويعترف بادعاء

المدعي واذا عجز المدعي عن الاثبات فلا توجه اليه على الوكيل المسخر

(١٤٨) اذا حضر المدعي الى المحكمة ولم يعط جواباً عن الادعاء

الواقع بل اصر على السكوت فحينئذ يطلب البينة من المدعي كما هو محور

في المادة ١٨٢٤ من مجلة الاحكام العدلية واذا لم يصمت المدعي عليه

واكتفى بتمرد وامتنع عن الموافقة في المحاكمة بدون ان يكون له معذرة صحيحة

شرعية ترسل اليه ورقة احضار ثانية وورقة ثالثة فان تمرد ايضاً يتعين

وكيل مسخر وبعطى بحكم غيابي واذا وقع هذا التمرد والامتناع من

طرف المدعي يعامل نظير من يمتنع عن المجيء الى المحكمة من المدعين

(١٤٩) ان الاحكام والقرارات التي تعطي غياباً تبلغ الى المحكوم عليه

بالصورة التي تبلغ فيها الاحكام المعطاة بمواجهة الطرفين فاذا لم يوجد

الشخص المحكوم عليه بالذات ولم يوجد له احد في محل اقامته ولم يكن

تبليغ الحكم والاعلام له او لمحل اقامته فتسلم صورة ذلك الحكم والاعلام

لمختار محلته بعد اخذ سند منه يعلن استلامها وتعلق صورة ثانية منه في

ديوان المحكمة وتدرج وتعلن في الغازيات

(١٥٠) لا يجوز اجراء الحكم الغيابي ما لم يمضي عليه واحد وثلاثون

يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغه هذا اذا لم يكن قد حكم ايضاً باجراء

موقناً



## الباب السادس

في بيان اقسام الادعاءات والاعتراضات التي تقع بعد الحكم  
وكيفية رويتها وفصلها

### الفصل الاول

في بيان دفع الدعوى على الحكم الغيابي اي الاعتراض على الحكم  
(١٥١) اذا صدر حكم غيابي على المدعي عليه فيمكنه ان يعترض  
على ذلك الحكم

(١٥٢) ان المراد من الاعتراض على الحكم انما هو مخالفة اجراء  
الحكم والاعلام الذي صدر غياباً ودفع دعوى المدعي وطلب رجوع  
الحكمة عن الحكم الذي اعطته

(١٥٣) يجوز الاعتراض على الحكم والاعلام في برهة واحدة وثلاثين  
يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغه وبعد مضي المدة المذكورة لا تقبل استدعاءات  
دفع الدعوى وحينئذ يكتسب الحكم الغيابي حالة الحكم الوجاهي

(١٥٤) ان استدعاء الاعتراض على الحكم الغيابي الواقع في اثناء  
المدة المبينة في المادة ١٥٣ المذكورة «الموافق للشرائط المحررة في المادة  
١٥٥» الآتي ذكرها «يؤخر اجراء الحكم على انه اذا حكم باجرائه وقتاً  
توفيقاً للمادة ١٥٠ فيحتمل لا يؤخر اجراؤه واذا تاخر اجراء الحكم على  
الوجه المشروح اعلاه فمع ذلك يحق لصاحب الحق بموجب الاعلام  
المذكور ان يتخذ التدابير اللازمة لوقاية حقوقه كالتقاء المحجز

(١٥٥) الاعتراض على الحكم يكون بعرض حال يحتوي الاسباب  
والعلل التي تدفع وتخرج الدعوى التي تقدمت من طرف المحكوم والاعلام  
الغيابي المعطى بها

وهذا العرض حال يعطى الى المحكمة راساً واذا كتب المحكوم عليه

على ورقة التبليغ التي ترسل اليه لاجل اجراء الحكم والاعلام المذكور  
 شرحاً مبيناً عزمه على دفع الدعوى فيقبل منه ذلك غير انه يصحى مجبوراً  
 بان يقدم استدعاء الاعتراض على الحكم في ظرف ثمانية ايام من تاريخ الشرح  
 وعند الايجاب يضاف على المدة المذكورة بحسب بعد المحل باعتبار يوم واحد  
 لكل مسافة ست ساعات وعاد فيكون مجبوراً ان يقدم الاستدعاء في  
 خلال الايام الحاصلة من ذلك واذا لم يفعل فلا يقبل منه الاستدعاء الذي  
 يقدمه بعد فوات المدة بل يدوم على اجراء الحكم المذكور

(١٥٦) يبلغ استدعاء الاعتراض على الحكم الى خصم الاعتراض بلا  
 تاخير وبدعي الطرفان الى المحكمة في اليوم الذي يعين بموجب اوراق  
 احضار توفيقاً للاصول المحرر في فصل الاحضار

(١٥٧) يدعي الطرفان الى المحكمة في اليوم الذي تعين وينظر في  
 اول الامر استدعاء الاعتراض على الحكم هل هو موافق لنظامه او هل تقدم  
 بوقته او لا

(١٥٨) اذا تحقق ان استدعاء الاعتراض على الحكم قد تنظم وفقاً  
 لنظامه وتقدم في وقته المعين يقبل وحينئذ تری دعوى الدفع تطبيقاً  
 لاصولها وقواعدها في ذلك اليوم او في يوم اخر وبعد ذلك اما ان يصادق  
 على الحكم الاول واما ان يجرى ويعدل او يصلح على ان رى  
 ومصاريف الحكم الصادر غياباً هو في كل الاحوال على الذي حكم عليه  
 غياباً

(١٥٩) اذا لم يحضر الشخص المعارض في اليوم المعين لها كنه مادة  
 الاعتراض على الحكم يعطى قراراً برد استدعائه ويسقط حقه بعد ذلك  
 من الاعتراض على الاعلام الذي يعطى بهذا الخصوص على انه اذا طلب  
 الاستئناف وكانت الدعوى قابلة الاستئناف يمكن ان يستأنف ويعكس  
 ذلك اذا لم يحضر خصمه للمحكمة في اليوم المذكور فالقرار الذي يعطى

بمقتضى غياباً يمكنه ان يعترض عليه بموجب المهلة والشرائط المحررة في المادتين ١٥٢ و ١٥٥

(١٦٠) ان المدعين الذين يمتنعون عن المجيء الى المحكمة او عن الموافقة لاجل المحاكمة لهم ان يعترضوا ايضاً في مدة واحد وثلاثين يوماً على القرار النهائي الذي يعطى بحكمهم

## الفصل الثاني

في بيان اعتراض الغير

(١٦١) اذا وقع في دعوى ما حكم بمس حقوق شخص ثالث غائب ليس هو من الطرفين المتحاكمين اعني لم يصر جليته واحضاره الى المحكمة لا بالاصالة ولا بالوكالة ولم يقدم هو ايضاً استدعاء ليدخل في الدعوى فذاك الشخص يمكنه ان يعترض على الحكم المذكور

(١٦٢) يعني للشخص الثالث ان يعترض على كل نوع من الاحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الابتدائية او المحاكم الاستئنافية واما قرارات المحكمين لا يعترض عليها كما ان حكم المحكمين لا ينفذ ولا يجرى على غير الطرفين اللذين نصباهم وعيناهم محكمين

(١٦٣) يقسم اعتراض الغير الى قسمين اصلي وطاري فالاعتراض الاصلي هو عبارة عن الاعتراض الواقع مجدداً من الشخص الثالث حال كونه لم تسبق به دعوى فيما بينه وبين من نال الحكم والاعلام الحاصل عليه الاعتراض

والاعتراض الطاريء هو الاعتراض على اعلام سابق يبرزه احد الطرفين في اثناء رؤية دعوى ما اثبت به مدعاه

(١٦٤) الاعتراض الاصلي يكون بتقديم استدعاء وفقاً لاصوله وهذا الاستدعاء بحال الى المحكمة التي اعطت الحكم والقرار المراد جرحه وبصير

جانب واحضار الطرفين ايضاً وفقاً للاصول

(١٦٥) الاعتراض الطاريء يبين للمحكمة التجاري بها روية الدعوى شفاهاً او خطأ بدون احتياج لتقديم استدعاء جديد واستحضار الطرفين ولكن اذا كانت المحكمة هي ادني من المحكمة التي اعطت الاعلام المراد جرحه فمن اللازم ان يتقدم استدعاء من طرف المعارض وبمحال الى المحكمة التي اعطت الاعلام وهناك يجلب الطرفان وفقاً للاصول

(١٦٦) ان قضية اعتراض الغير تنفي جائزة الى حين اجراء المحكم والاعلام المراد جرحه وبسوغ ايضاً للشخص الثالث ان يعترض ولو اجري حكم الاعلام بحق احد الطرفين المذكورين فيسقط اذا لم يسقط هذا من حقوقه التي اتخذها اساساً للاعتراض بمقتضى قاعدة مرور الزمان (١٦٧) عند وقوع اعتراض طاريء من طرف شخص ثالث يمكن للمحكمة اذا اوجب الامر ان تفصل اصل الدعوى التي تنظر فيها بدون ان ترى دعوى الاعتراض ولكن اذا احسنت بان الحكم الذي يعطى بناء على الاعتراض المذكور يمسك تغييراً في الحكم باصل الدعوى فيجوز ان توجع المحكمة الحكم باصل الدعوى الى حين فصل وروية دعوى اعتراض الغير المذكورة

(١٦٨) ان اعتراض الغير لا يؤخر اجراء حكم الاعلام المراد جرحه على انه اذا تبين وقوع خطر او ضرر من اجراء ذلك الحكم فللمحكمة التي تقدمت لها دعوى الاعتراض المار ذكرها ان تصدر قراراً بتأخير اجراء الحكم المذكور مدة ما

(١٦٩) اذا تحقق ان مادة اعتراض الغير محنة ومقبولة فيجرح من الحكم والاعلام المراد جرحه الجهة العائدة لحقوق ومنافع الشخص المعارض فقط وباقي احكامه تنفي غير انه اذا كان حكم الاعلام المذكور هو بخصوص مادة واحدة لا تقبل التفريق فيجوز ايضاً



حكم الاعلام المذكور العائد المدعي والمدعى عليه  
(١٧٠) اذا تحقق ان دعوى اعتراض الغير غير مقبولة وغير صحيحة  
بحكم بردها ويتغرم المعارض بدفع الضرر والخسارة التي يكون قد  
تكبدها الطرف الاخر بسبب ذلك

### الفصل الثالث

#### بحق الاستئناف

(١٧١) ان الاحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية بحق مبلغ  
قدره من خمسة الاف غرش وصاعداً وبحق دعاوى الاموال غير  
المقبولة التي قيمتها توازي ذلك المقدار او التي تعطي ايراداً سنوياً  
قدره خمسمائة غرش فاكثر هي قابلة للاستئناف

(١٧٢) ان الدعوى القابلة للاستئناف اذا رويت في محكمة من  
وظائفها رويتها وكان اصحابها فاعلين مختارين واعطوا للمحكمة سنداً  
يعلن كونهم راضين برويتها بناء لا يصير استئنافها فلا استئناف

(١٧٣) اذا ادعى المدعي بدعوى او يطلب هو دون  
الخمس الاف غرش وقابلة المدعى عليه بدعوى ينقص مقدارها عن خمسة  
الف ايضاً فكلتا الدعويتين لا يتجاوز استئنافها ولو تجاوز مقدار الاثنتين  
متى جمعنا مبلغ خمسة الاف غرش ولكن اذا كان مقدار احدها يتجاوز  
الخمس الاف غرش فحينئذ تستأنف الاثنتان معاً

(١٧٤) لا يمكن استئناف دعوى غير قابلة للاستئناف ولو اتفق  
المدعي والمدعى عليه واستدعيا استئنافها حتى ولو لم يبين في اعلام محكمة  
البداية ان الحكم هو بصورة قطعية بل ولو اتفق ان صرح ايضاً  
بامكان استئنافها

(١٧٥) ان الاحكام التي تصدر بحق الادعاءات التي لم يبين

مقدارها نقوداً هي قابلة الاستئناف وهذه الادعاءات التي تدعى غير معينة هي عبارة عن الدعوى التي يجد ذاتها لا يمكن تقدير قيمتها او كان ممكناً ذلك ولكن الطرفين لم بقدرها وامر تقدير القيمة يبين في استدعاء المدعي او في سياق افادات الطرفين حين المحاكمة

( ١٧٦ ) ان الدعاوى التي لا تجري على القيمة مثل تعيين الحدود هي قابلة الاستئناف

( ١٧٧ ) اذا كان للدعوى جهات متعددة فلا يجوز تفريق جهة منها واستئنافها بدون ان يعطى المحكم بمجموعها على ان قرارات القرينة الصادرة قبل اعطاء المحكم في الدعاوى القابلة الاستئناف التي ذكرت اعلاه يجوز استئنافها

( ١٧٨ ) ان المحكم والقرار اللذين تصدرهما محكمة ما يكون روية الدعوى المحولة اليها من وظائفها او ليس من وظائفها ( يعني دعوى الصلاحية ) يستأنفان غير انه اذا كانت تلك الدعوى من وظيفة تلك المحكمة وبسبب يميزه القانون يمكنها نقلها وحوالها لمحكمة اخرى ( من نوع تلك المحكمة ) ولم يطلب نقلها قبل الابتداء بالمحاكمة يعني قبل الدخول في المحاكمة فالقرار المعطى بذلك غير قابل الاستئناف

( ١٧٩ ) ان القرارات التي تعطي في دعوى ما فيما يتعلق بهرور الزمان وعدمه هي قابلة الاستئناف

( ١٨ ) يشترط في استئناف الدعوى ان يكون واقعاً من طرف المدعي او المدعي عليه او من يقوم مقامها في الحقوق . والذين يقومون مقام الطرفين في الحقوق هم ورثتها وارصباؤها ووكلاؤها الماذنون بالاستئناف ومدير الشركة ومأمورو ادارة الدولة العلية والسنديك اي اوصياء القرمة ( وكلا الماصة )

ثم ان الاستئناف يجري كذلك على المدعي او المدعي عليه اللذين

وجدا بصفة طرفين او على القائمين مقامهما فقط

(١٨١) قد تعين مهلة واحد وستين يوماً لاجل دعوى الاستئناف على احكام وقرارات المحاكم الابتدائية فاذا كانت الدعوى فصلت وحكم بها بحضور الطرفين فتحسب هذه المهلة من تاريخ تبليغ صورة الاعلام للطرفين بالذات او لمحل اقامتها واذا كان حكم بها غيابياً فمن انقضاء تاريخ المدة المينة للاعتراض على الحكم

(١٨٢) اذا كان محل اقامة المستأنف يبعد عن البلدة الموجودة فيها محكمة الاستئناف مسافة خمس عشرة مرحلة فاكثر او كان في المالك الاجنبية او في الجزائر التي لا ترد اليها بواخر في اوقات معينة فتعتبر مهلة الاستئناف واحد وتسعين يوماً

(١٨٣) اذا كان الحكم والقرار واقعين على سند مزور او كان لاحد الطرفين سند عليه مدار الحكم وحكم عليه بسبب كتمه يده خصمه فتعتبر حينئذ مدة مهلة الاستئناف من تاريخ الاقرار والتصدق من طرف خصمه بذلك السند المزور او من تاريخ اثبات ذلك بالمحاكمة . والسند المكتوم ايضاً تعتبر فيه المدة من تاريخ اعادته لصاحبه او وصوله ليد بصورة ما انما يترتب عليه حينئذ ان يبين باثبات خطي اليوم الذي وصل فيه السند المكتوم ليد

(١٨٤) تنق مدة مهلة الاستئناف بوفاة المحكوم عليه ويعتبر ابتداء المدة الباقية من تاريخ تبليغ الحكم للورثة الذين في محل اقامة المتوفي

(١٨٥) انه ادى انقضاء مدة مهلة الاستئناف يسقط حق استئناف كل من الطرفين ابداً كان ولكن اذا لم تستأنف الدعوى في ظرف تلك المدة من قبل القائمين مقام الطرفين في الحقوق فيحق المتضررين ان يقيموا عليهم الدعوى في محكمة البداية ثم انه وان كان حق الاستئناف يسقط بانقضاء مهلة الاستئناف كما مر انفاً غير انه اذا استأنف احد الطرفين

فللطرف المستأنف عليه أيضاً صلاحية بالاستئناف الى ان ترى ونفصل  
دعوى الاستئناف هذه ولو كانت مدة الاستئناف قد انقضت

(١٨٦) استئناف الدعوى يكون بتقديم عرضها وهذا العرض  
يعطى لمحكمة الاستئناف رأساً ويعتبر تاريخ تقديمه الى المحكمة وقيد به  
لدعوى الاستئناف ويلزم ان يذكر في هذا العرض اسم المستأنف  
والمستأنف عليه وشهرتها وصنعتها ومحل اقامتها والمحكم والقرار المستأنف  
ومن اي محكمة صدر وفي اي تاريخ تبلغ للمستأنف واسباب الاستئناف  
طلب حضور المستأنف عليه او وكيله للمحكمة في المدة المعينة قانوناً  
والمستأنف قد قدم كفيلاً قوياً لكي يضمن اذا تبين انه غير محقق في دعوى  
مصاريف محاكمة المستأنف عليه الاستئنافية والمصاريف السفرية والاضرار  
والخسائر التي يصادق عليها قانوناً وان سند الكفالة المصادق عليه من مو  
رسي قد ربط بالاستدعاء المذكور واستدعاء الاستئناف الذي لا يح  
الشرائط المذكورة لا يمكن ان يكون مقبولاً ولكن اذا كانت مدة الاستئناف  
لم تنته بعد فتكمل الشرائط الناقصة واذا احتاج الامر الى تنظيم استدعاء  
جديد فالمستأنف حق وصلاحية بذلك

(١٨٧) ان المستأنف مجبور ان ينظم في برهة اسبوع واحد من  
تاريخ اعطاء استدعاء الاستئناف للمحكمة لائحة تكتب على ورقة عرض  
تتمثل على ادعاءاته واعتراضاته بندها ويقدمها الى محكمة الاستئناف  
مصحوبة بصورة من استدعاء الاستئناف وسند الكفالة وان يطلب من  
الصورة المذكورة بعد التصديق عليها الى المستأنف عليه مع ورقة اللاحقة  
التي يتبين فيها اليوم المخصوص الذي يتعين قانوناً لاجل محاكمة الطرف  
(١٨٨) متى تباينت الصور المذكورة في المادة ١٨٧ المار ذكره  
مع ورقة الاحضار الى المستأنف عليه فهذا (اي المستأنف عليه) ايضاً  
اليوم المعين للمحاكمة مجبور ان يقدم لائحة تكتب على ورقة عرض

مخوية على اجوبته وكل من المستأنف والمستأنف عليه مجبور ايضاً ان ياتي  
بذاته الى محكمة الاستئناف في الوقت المعين لاجتماعه قانوناً او يرسل  
وكيلاً عنه واذا خالف احدهما ذلك فبناء على طلب الطرف الحاضر يمكن  
الحكم غيابياً ولكن يمكن الشخص المحكوم عليه بهذه الصورة ان يعترض على  
الحكم في محكمة الاستئناف توفيقاً للشرائط القانونية

( ١٨٩ ) اذا لم يدرج في الاعلام المتضمن حكماً او قرار قربية  
اجراء ذلك الحكم او القرار مؤقتاً فالاستئناف الجاري عليه يؤخر اجراؤه  
( ١٩٠ ) اذا كان من الجائز قانوناً اجراء الحكم والقرار الممكن  
مشافه اجراء مؤقتاً ولم يبين وبصرح ذلك في الاعلام فيمكن المستأنف  
عليه قبل روية دعوى الاستئناف ان يقدم اسدعاء و يعطي كفيلاً برد  
المبلغ المحكوم به اذا خسر الدعوى عند نتيجة حكم محكمة الاستئناف ثم يطلب  
ان هذه المحكمة اجراء مؤقتاً وكذلك اذا كانت محكمة البداية ماذونة ان  
يكم قطعياً ولم تبين في الاعلام الذي اصدرته نوع الحكم او صرحت بانه  
الدرجة الاولى فيمكن للمستأنف عليه ايضاً ان يطلب تطبيقاً للقاعدة  
لذكورة اجراء ذلك الحكم مؤقتاً

( ١٩١ ) اذا اعطت محكمة البداية قراراً باجراء حكم مؤقتاً بدون  
جانب قانوني فيحق للمستأنف ان يستجلب المستأنف عليه الى محكمة الاستئناف  
مرعة وفقاً للاصول و يمنع اجراء ذلك الحكم مؤقتاً وهذه القاعدة جارية  
نصاً بحق اجراء الحكم الموقت الذي تصدره محكمة البداية بدرجة قطعية  
الكونها غير ماذونة بذلك قانوناً

( ١٩٢ ) لا يجوز احداث دعوى جديدة في الاستئناف اعني لا يجوز  
حداث دعوى خلاف الادعاءات التي تصدرت في محكمة الدرجة الاولى  
على ان ادعاء النفاص وحساب نفود بمقابل النفود الاصلية المدعى بها و ابراز  
لائل جديدة تخرج وتبطل الادعاء الاصيل او تويداه والادعاء بالفائض

والإيجار الذي استحقته نفس الدعوى بعد الحكم الذي صدر في الدرجة الأولى وما يتفرع عن ذلك من المصاريف وإدعاءات الأضرار والخمائر التي تقع بعد الحكم المذكور جميع ذلك يكون مسموعاً

(١٩٣) لا يجوز دخول أحد في الاستئناف بصفة مدعى غير الطرفين أي المstantف والمstantف عليه على أنه يمكن للشخص الثالث الذي يحنو نظاماً أن يعترض اعتراض الغير على الحكم المstantف أن يدخل في الاستئناف

(١٩٤) إذا ترك المstantف دعواه سنة أشهر متوالية بلا عذر فبطر قرار بناء على استدعاء المstantف عليه بسقوط دعوى الاستئناف وحبس بعد حكم المحكمة الابتدائية أنه اعطي بصورة قطعية

(١٩٥) أن جميع الأصول والقواعد التجارية في المحاكم الابتدائية يجوز للمحاكمات تكون بعضها مرعية في محكمة الاستئناف أيضاً

(١٩٦) إذا جرى استئناف الدعوى وفقاً لأصوله وقاعدته ثم تبين أنه غير محقق فيرد ويصادق على حكم وقرار المحكمة الابتدائية وبالعكس إذا تحقق أن أمر الاستئناف محقق فيفسخ أعلام المحكمة الابتدائية ثم تروى الدعوى مجدداً ويحكم بها

(١٩٧) إذا استئناف قرار القرينة المعطى من المحاكم النظام التي هي بدرجة أولى وإقتضى فسخ القرار المذكور لدى المحكمة الاستئناف وكانت أساس الدعوى قد تحقق بدرجة يمكن بها إعطاء قرار قطعي فالمحكمة الاستئنافية أن تفصل الدعوى من أساسها وتحكم بها بالأعلا الذي فسخت به قرار القرينة المذكور وإذا كانت القرار المعطى من المحاكم التي بدرجة أولى قطعياً ولزم فسخه استئنافاً فتفصل الدعوى ويحكم بها من أساسها

(١٩٨) كل من الطرفين الذي يظهر أنه غير محقق في أمر الاستئناف

بحكم عليه بتأدية جميع مصاريف الدعوى النظامية التي وقعت أولاً وأخيراً  
( ١٩٩ ) متى أعتراض على الأحكام التي وقعت غياباً في محكمة  
الاستئناف ترى دعوى الاعتراض في محكمة الاستئناف أيضاً وفقاً لأصولها  
وقواعدنا الخاصة

( ٢٠٠ ) ان الحكم الصادر في امر الاستئناف بعد قطعاً سواء كان  
في مواجهة الطرفين أو كان غياباً ولم يتقدم استدعاء ضده في ظرف  
المدة التي تعينت لاجل الاعتراض على الحكم  
على انه تجوز إعادة المحاكمة على هذا الحكم توفيقاً لنظامها المخصوص  
ولدى وقوعها ترى ونخصم في محكمة الاستئناف أيضاً

## الفصل الرابع

في بيان شروط إعادة المحاكمة

( ٢٠١ ) ان الحكم والاعلام اللذين يصدران من المحاكم الابتدائية  
والاستئنافية بدرجة اخيرة في مواجهة الطرفين واللذين يصدران كذلك  
غياباً بدرجة اخيرة ولا يقبل فيها الاعتراض على الحكم تمكن بها إعادة  
المحاكمة لاحد الاسباب الآتي بيانها وذلك بناء على عرض حال يتقدم  
من احد الطرفين او ممن يقوم مقامها

( ٢٠٢ ) ان الاسباب المعينة لاجل إعادة المحاكمة هي « أ » ان  
يكون قد حكم في شيء لم يدع فيه « ب » ان يكون قد حكم في شيء  
زائد عن المقدار الذي ادعي « ج » ان يكون بقي بعض المواد المدعي  
بها مسكوناً عنها عوضاً عن الحكم بها « د » ان يصدر من محكمة  
ابتدائية او محكمة استئنافية حكم او قرار بخصوص دعوى تكونت بين  
طرفين ويكون مخالفاً لحكم اعلام سابق قد اعطي بخصوصها من تلك  
المحكمة مع كون الطرفين لم تتغير ذاتها وصفتها ولم تنزل دعواها عبارة

عن الدعوى القديمة والحاصل ان يعطى اعلام جديد مختلف لذلك  
الاعلام بدون حدوث مادة قانونية موجبة لذلك هـ ان يوجد في  
اعلام واحد احكام يضاد احداها الاخر ٦ وفوق حيلة قد ظهرت  
من طرف خصم صاحب الاستدعاء في اثناء روية الدعوى واثر  
في حكم وقرار المحكمة ٧ الاثبات والاقرار بعد الحكم بان الاوراق  
والسندات التي اتخذت اساسا للحكم والقرار هي مزورة ٨ ان يبرز  
للمحكمة بعد الحكم بعض اوراق وصندات مدارا للحكم وكان الخصم كنهها  
او صار سببا لكتبتها ٩ عدم مراعاة شروط اصول المحاكمة تلك  
الشروط التي يجب مراعاتها حين الحكم وقبله واذا لم تجر مراعاتها فيكون  
الحكم فاسدا ولا يكون المحكوم عليه سقط من حق الشكاية بواسطة  
سكوت في وقت ١٠ ان تكون الدعوى على الدولة او اهالي بلدة او  
قربة او على الابنية الاميرية والموقوفة او على الايتام ويصدر الحكم بها  
بدون وجود وكيل او وصي او متول من طرفهم للمحافظة على حقوقهم  
(٢.٣) ان مدة اعادة المحاكمة هي المدة المعينة لاجل الاستئناف

فيازم تقديم عرضحال اعادة المحاكمة في ظرف هذه المدة المعينة

(٢.٤) ان مدة استدعاء اعادة المحاكمة في ما عدا الخصوصيات  
المدرجة في المواد ٢.٥ و ٢.٦ و ٢.٧ تعتبر بدايتها من تاريخ تبليغ الاعلام  
الى ذات الطرفين وإلى محل اقامتها اذا كان الحكم الصادر قد جرى في  
مواجهة الطرفين واذا كان قد جرى غيابا فتعتبر من انقضاء المدة المعينة  
لاجل الاعتراض على الحكم

(٢.٥) ان المدة المذكورة تحسب بحق الايتام الذين ايس لم في  
المحاكمة لاولي ولا وصي او وكيل عنها من تاريخ تبليغ الاعلام الصادر  
لهم او الى محل اقامتهم بعد ان يصلوا الى درجة البلوغ

(٢.٦) اذا كان السبب في اعادة المحاكمة هو كون السندات



القدمة مزورة او كان ذلك بداعي وقوع حيلة من طرف الخصم او كان نظراً لوجود بعض اوراق كانت مكتومة ولم يمكن اظهارها حين المحاكمة فيثبت نعتير المدة المعينة لاجل الاستدعاء من يوم تحقق تزوير تلك السندات او من يوم تحقق حيلة الخصم او من يوم دخول الاوراق المكتومة في حوزة الشخص على انه يجب اثبات اليوم المذكور باوراق صالحة للاحتجاج (٢٠٧) اذا توفي المحكوم عليه قبل انقضاء مدة اعادة المحاكمة فيقف حينئذ جريان المدة الباقية ويعتبر اكملها من تاريخ تبليغ الحكم للورثة (٢٠٨) بعد انقضاء المدة المعينة لاجل اعادة المحاكمة لا يعود بحق المحكوم عليه ان يستدعيها على انه في اعادة المحاكمة التي تجري باستدعاء الطرف الاخر يمكن المدعي عليه الذي تكون بعض احكام الاعلام له وبعضها عليه ان يستدعي هو ايضاً اعادة المحاكمة بخصوص الاحكام التي عليه ويمكن ذلك الى ان تم المحاكمة ولو لم يكن طلب اعادة المحاكمة على تلك الاحكام في وقتها

(٢٠٩) ان استدعاء اعادة المحاكمة يكون بواسطة عرض حال يقدم الى المحكمة التي اصدرت الاعلام المطلوب اعادة المحاكمة عليه حتى انه اذا تقدم الاستدعاء المذكور في اثناء روية دعوى اخرى في محكمة غير المحكمة التي اعطت الاعلام واستدعي فيها اعادة المحاكمة بناء على الاعتراض المتقدم فعلى هذه المحكمة ان تميل الاستدعاء المذكور الى المحكمة التي اصدرت الاعلام المطلوب اعادة المحاكمة عليه والمحكمة التي تنظر في الدعوى الاخرى تجري بحسب ايجاب تلك الدعوى فاما ان توقفها وتبقيها الى حين انتهاء حكم الاستدعاء المذكور او انها تداوم على فصلها والحكم فيها

(٢١٠) كل اعادة محاكمة لا تخص بالدولة لا يمكن قبول الاستدعاء بها بدون ان يسلم سلفاً خمسمائة غرش الى صندوق المحكمة

لاجل تضييق ضرر وخسارة الخصم وهذا لا يخل بمقتضى المتضرر اذا ادعى فيها بعد باكثر

( ٢١١ ) ان استدعاء اعادة المحاكمة لا يؤخر اجراء المحكم المدعى باعادة محاكمته حتى انه اذا طلب تاخير اجرائه فلا يمكن المحكمة ان توافق على ذلك بوجه من الوجوه

( ٢١٢ ) انه في المحاكمة التي تجري بناء على استدعاء اعادة المحاكمة لا يمكن البحث في سبب اخر خلاف الاسباب المبينة في المادة ٢٠٢

( ٢١٣ ) اذا ظهر ان ادعاء اعادة المحاكمة لا اساس له فيرد وبمحكم على المستدعي بان يؤخذ منه من مائة غرض الى خمماية غرض جزاء نقدياً وان تعطى لخصم الدرام الموقوفة بدل تضييق واذا كان قد وقع ضرر وخسارة اكثر منها فيحكم على صاحب الاستدعاء بادائها ايضاً ( ٢١٤ ) اذا وجد ان الاسباب التي ذكرت لاجل اعادة المحاكمة موافقة للواقع والقانون فيعطى قرار بقبول استدعاء اعادة المحاكمة ويرد المبالغ المسئلة على سبيل الامانة الى صندوق المحكمة كما هو مبين اعلاه لصاحبها وبتاخير اجراء حكم الاعلام السابق وبعد ذلك يصدر تعديل واصلاح الجهة التي اوجبت اعادة المحاكمة بعد روينها بمواجهة الطرفين وهكذا وفقاً للاصول والنظام يعدل المحكم السابق واصح ويصدر به اعلام جديد ولكن اذا كان المحكوم به في الاعلام السابق هو مواد شتى وكانت اعادة المحاكمة متعلقة ببعض المواد المذكورة فلا يؤخر اجراء البقية

( ٢١٥ ) اذا كان استدعاء اعادة المحاكمة الذي قد قبل مسبقاً عن مباينة اعلامين احدهما للاخر فحينئذ تجري احكام الاعلام المعطى قبلاً بتمامها

( ٢١٦ ) ان المحكم والاعلام الصادرين على استدعاء اعادة المحاكمة

لا يمكن ان يقبل استدعا اعادة المحاكمة عليها تكراراً

## الباب السابع

في ما يتعلق بالتمييز

( ٢١٧ ) ان اعلانات الحكم القطعي التي تعطى من المحاكم الاستثنائية والتي تعطى بصورة قطعية من المحاكم الابتدائية بناء على مواجهة الطرفين او التي تتضمن حكماً غيابياً وتنقضي فيها مدة الاعتراض على الحكم والاعلامات التي تعطى من المحاكم الابتدائية القابلة للاستئناف ولكن تكتسب صورة قطعية لمرور زمان الاستئناف هي جميعها قابلة للتمييز ( ٢١٨ ) لا يمكن تمييز القرارات الاعدادية وقرارات القرينة والقرارات التي تعطى بحق الادعاءات الحادثة في اثناء روية الدعوى قبل ان يصدر حكم قطعي باصل الدعوى على ان قرار القرينة يمكن تمييزه قبل ان يصدر اصل الحكم اذا علم وتحتق في بدء الامر ان في تاخير تمييزه الى حين صدور الحكم القطعي وقوع ضرر لاحد الطرفين لا يمكن ملافاته

( ٢١٩ ) ان مهلة التمييز تسعون يوماً تبدي من تاريخ تبليغ الاعلام الذي يستدعي تمييزه توفيقاً لاصول التبليغ اذا كان منضماً حكماً وجاهياً ومن يوم انقضاء مدة الاعتراض على الحكم اذا كان منضماً حكماً غيابياً ومن يوم ختام مدة الاستئناف اذا كان اعلام بداية لم يستأنف غير ان ورثة من يتوفى في ظرف المدة المذكورة بدون ان يستدعي التمييز لا يسقطون من دعوى التمييز ما لم يبلغ الاعلام المذكور لهم وللوصي اذا كان يوجد بينهم قاصر ويمر على ذلك تسعون يوماً

( ٢٢٠ ) اذا استدعي احد الطرفين التمييز فلحد ما تنتهي دعواه يمكن للطرف الاخر ان يستدعي التمييز ولو كانت المهلة انقضت وذلك بان

يقدم استدعاءً مخصوصاً أو مبيناً اعتراضاته في اللائحة التي يقدمها جواباً على لائحة المدعي وعند ذلك يعفى من اجراء الشرائط الاخر

(٢٢١) ان استدعاءات التمييز تصير بتقديم عرضحال وهذا العرضحال يعطى في الاسبانة رأساً الى دائرة حقوق محكمة التمييز وفي الخارج الى محكمة البداية او المحكمة المأمورة بالاستئناف وبعد تاريخ اعطائه الى الموافع المذكورة وقيدته بحسب مبدء الدعوى التمييزية يلزم ان يبين في العرضحال المذكور تاريخ اليوم والشهر والسنة واسم المدعي والمدعى عليه وشهرتها ومحل اقامتها ومن اية محكمة اعطي ذلك الاعلام المستدعي تمييزاً ومتى جرى تبليغه مع بيان جهة مغايروته للقانون والنظام

(٢٢٢) يجب ان يربط بعرضحال التمييز صورة الاعلام المستدعي تمييزه مصدقاً عليها من اقسام المحاكم او الدعاوى ولائحة مكتوبة بتدأبداً شاملة ادعاء المستدعي وادلته وايضاح وتفصيلات اعتراضاته وسند كفاية مصدق عليه من موقع رسمي يتضمن الكفالة بايفاء مصاريف محاكمة الخصم واضرارته وخسائره التي تتعين نظاماً اذا ظهر ان المستدعي غير محقق في استدعاء التمييز وصورة كل من اللائحة والسند المذكورين ليبلغا الى

خصمه

(٢٢٣) الاستدعاء الذي لا يوافق المادة الحادية والعشرين والثانية والعشرين بعد المائتين يرد وإذا كانت مهلة التمييز لم تتردد يمكن المستدعي ان ينظم استدعاءً جديداً بصورة موافقة لشروطه وبقدمته وإذا كانت مهلة التمييز قد انقضت يسقط حق التمييز ولكن اذا كان الاستدعاء الذي من هذا القبيل لم يرد في وقته وزمانه وانقضت المهلة في اثناء ذلك تعطى مهلة خمسة عشر يوماً لاكمال الشرائط اللازمة فاذا لم تكمل الشرائط في ظرف هذه المهلة ايضاً يرد الاستدعاء حينئذ قطعياً

(٢٢٤) ان استدعاء التمييز يؤخر اجراء حكم الاعلام الذي يحق

العقار ولكنه لا يؤخر اجراء حكم الاعلام الذي يحق تحصيل الدراهم والاموال  
 المنقولة على انه اذا قدم المستدعي كفالة قوية بانه يؤدي وبسلم المحكوم به  
 اذا وجد غير محقق في التمييز او وضع النفود والاشياء المحكوم بها ديون بنو  
 في محل رسمي او كانت املاكه وامواله قد حجزت من طرف خصمه او  
 وضعت تحت التوقيف فيتاخر اجراء الحكم ويمكن ايضاً اعطاء الكفالة  
 والتأمينات المذكورة بعد تقديم استدعاء التمييز ومنى اعطيت بتاخر امر  
 الاجراء . واما الدراهم والاشياء التي توضع ديون بنو فنسلم في الاستانة  
 الى صندوق نظارة العدلية وفي الخارج الى صناديق المال وذلك بموجب  
 صك ( علم وخبر )

( ٢٢٥ ) يجب تبليغ المدعي عليه صورة لائحة الاعتراض وسند الكفالة  
 المر بوطيئ بالاستدعاء التمييز بعد التصديق عليها وذلك في ظرف اسبوع  
 على الاكثر اعتباراً من تاريخ اعطاء الاستدعاءات الى محكمة التمييز والمدعي  
 عليه ايضاً مجبور ان ينظم لائحة جوابية مبينة الافادات والمدافعات  
 وجميع الادلة التي يوردها ضد الاعتراضات الواقعة من مستدعي التمييز في  
 ظرف اسبوع على الاكثر اعتباراً من تاريخ التبليغ التجاري اليه

( ٢٢٦ ) ان استدعاء التمييز في الخارج يعطى لرئاسة المحكمة الاستئنافية  
 من طرف مستدعي التمييز اما بالذات او بواسطة رئيس محكمة البداية  
 ورئيس المحكمة الاستئنافية مجبور ان يبلغ حالاً صورة اللائحة وسند  
 الكفالة المر بوطيئ بالاستدعاء الى المدعي عليه بعد التصديق عليها .  
 وبعد ان ياخذ لائحة الجوابية في ظرف اسبوع واحد يلف اوراق  
 الطرفين بتحريرات منه ويرسلها الى محكمة التمييز مع البريد الاول  
 فاذا روى ان استدعاء المستدعي الذي اعطي الى رئاسة المحكمة  
 الاستئنافية على المنوال المحرر غير جامع للشرائط المتقضية فيصير  
 باخطاره وتضييعه بامر اكاله واصلاحه على انه اذا لم يكمله وينميه واذا

لم يعط المدعى عليه لائحة الجوابية في ظرف اسبوع كما مر اعلاه فلا  
تؤخر استدعاء التمييز بل يرسل حالاً الى محكمة التمييز وفي تلك  
الحال يجب ان يدرج في المذكرة السالفة البيان تاريخ اعطاء الاستدعاء  
وكيفيات الاخطارات والتنبيهات التي جرت للمستدعي وتاريخ تبليغ  
اللائحة الى المدعى عليه . وكل من كان من المأمورين والمحاكم سبباً  
لتضرر احد الطرفين بسبب عدم رعاية الخصوصيات المذكورة او بسبب  
تاخر ارسال الاستدعاء يضمن تحت طائلة المسؤولية

(٢٢٧) بعد ورود استدعاءات التمييز الى محكمة التمييز ومرور  
اسبوع من تبليغها الى المدعى عليه يتعين يوم محلي الطرفين الى المحكمة  
لاجل المواجهة والاستجواب وذلك بحسب ترتيب قيدها في دفترها  
المخصص وتنظم تذكرة دعوة حسب الاصول للطرفين مهينة وجوب  
حضورها الى المحكمة في اليوم المعين بالذات او حضور وكيلها المصدق  
على وكالتيها وترسل وتبلغ اليها او الى محل اقامتها والمهلة التي تبين  
في تذكرة الاحضار لا يمكن ان تكون اقل من اسبوع اعتباراً من يوم  
تبليغ التذكرة الى الطرفين اذا كانا في الاستانة واذا كانا في الخارج  
يضاف الى المهلة المذكورة على قدر مسافة المحل الموجودين فيه مما  
كانت ساعات بعده باعتبار يوم واحد لكل ست ساعات

(٢٢٨) ان تذاكر الاحضار التي ترسل الى الخارج يجب ان ترسل  
الى رئاسة محكمة البداية العامة ملفوفة بتعريبات من طرف رئاسة محكمة  
التمييز وذلك المأمور مجبور ان يبلغ التذكرة حين ورودها الى الشخص  
المدعو بالذات او الى محل اقامته ويبلغ العلم والخبر المشر بتبليغها  
بجواب منه ويرسل الى الرئاسة المشار اليها

(٢٢٨) ان محكمة التمييز ترى الدعوى وتدقق فيها بحسب الاوراق  
واما جلب الطرفين الى المحكمة انما هو لاجل ايضاح افادتهما

واعتراضاتها واجوبتها المبينة في الاستدعاء واللوائح التي قدمها وبناء عليه فمن بعد قراءة الاوراق الموجودة في اليوم المعين بحضور الطرفين او في غياب احدهما تجري المباشرة في التدقيقات التمييزية بعد استماع افاداتها والقرار الذي يعطى ولو غيابياً يعتبر كأنه قد اعطي وجاهاً ولكن اذا كان المدعى عليه لم يات الى المحكمة ولم يعط ايضاً اللائحة الجوابية يمكنه ان يعترض على القرار الذي يعطى كما هو مبين ادناه (٢٢٠) اذا لم تنته رؤية وتدقيق الدعوى في اليوم المعين وتاجلت الى يوم اخر يتعين يوم مجيء الطرفين مرة ثانية وبفهمان ذلك واذا لم ياتيا في اليوم المذكور يداوم على اكمال الدعوى غيابياً . وسائر الاوراق المتفرعة عن الدعوى التي يقتضي الاطلاع عليها يمكن جلبها من قبل المحكمة ومطالعتها في اثناء رؤية الدعوى

كما انه يمكن دعوة واحضار الطرف انذي دعي الى المحكمة ولم يحضر مرة ثانية كذلك اذا قدم هو استدعاء الى المحكمة وطلب جلبه او استجوابه فيجري ايجاب ذلك

( ٢٢١ ) ان المراد من التمييز هو التدقيق في الاعلام المعترض عليه والتدقيق عليه اذا كانت صورة رؤية الدعوى التي يتضمنها والحكم فيها موافقين للقانون واصول المحاكمة او نقض واصدار حكم جديد بخلافه اذا كانا غير موافقين

( ٢٢٢ ) ان الاسباب التي توجب نقض الاعلامات هي على اربعة انواع «الاول» ان تكون المحكمة التي اعطت الاعلام قد نظرت في الدعوى خارجاً عن صلاحيتها وماذونيتها النظامية «الثاني» ان يكون قد حكم خلافاً للقانون «الثالث» ان يكون قد اجري بصورة مخالفة لاصول المحاكمة «الرابع» ان تكون الاعلامات التي اعطيت بحق مادة واحدة مبايناً احدهما للآخر

( ٢٢٣ ) اذا رويت دعوى ما في غير المحكمة التي تعود اليها اساساً كما اذا رويت في محكمة المحقوق العادية وهي من امور التجارة او في محكمة التجارة حال كونها دعوى حقوق عادية او في محكمة نظامية مع انها من المواد الشرعية او في الاستئناف حال كونها عائدة الى محكمة البداية وفي محكمة البداية مع انها راجعة الى الاستئناف او رويت في غير مرجعها الاستئنافي فينقض الاعلام الذي على هذا المتوال ولو كان لم يقع اعتراض بهذا الخصوص من الطرفين في اثناء رويتها سواء كان في البداية او في الاستئناف ولكن اذا كانت الدعوى عائدة الى محكمة تجارة ورويت في محكمة تجارة اخرى او كانت عائدة الى محكمة بداية قضاء ما ورويت في محكمة بداية قضاء اخر ولم يتقدم حين رويتها اعتراض ما من الطرفين فلا ينقض الاعلام الذي على هذا المتوال

( ٢٢٤ ) ان الاعلام الصادر بحق مادة ما لا ينقض ما لم يكن مخالفاً للقانون الذي هو دستور العمل حين وقوع تلك المادة

( ٢٢٥ ) اذا كان حكم الاعلام مطابقاً في ذاته لمادة قانونية ولكن يوجد بين الاسباب الموجبة غلطاً في فهم المعنى اوجب تطبيقاً على مادة قانونية اخرى فينقض الاعلام

( ٢٢٦ ) اذا اعطي في روية دعوى ناشئة عن مقالة معنى مخالف لمقاد السند الصريح المتعلق بتلك المقالة او لحكم القانون والنظام الذي يتعلق بالمقالة ينقض اعلام الدعوى الذي بخصوص تلك المقالة

( ٢٢٧ ) ان الاحوال والكيفيات المدرجة في الاعلام المستدعي نقضاً لتكون مداراً للحكم تعد محفظة في محكمة التمييز على انه اذا تبين ان تلك الاحوال والكيفيات مجروحة بالنظر الى اوراق الضبط التي هي اساسها او بالنظر الى السندات والاوراق التي ابرزها الطرفان بحيث المحاكمة ينقض حكم الاعلام



(٢٢٨) ان امكان نقض دعوى في محكمة التمييز قد رويت في محكمة ما بصورة مخالفة لاصول المحاكمة متوقف على اختلال اصول المحاكمة في الوظائف العائدة الى تلك المحكمة وعلى كون ذلك القصور والخطاء هو بدرجة تغير الحكم الصادر او على ان يكون قد اعترض من طرف المدعي او المدعى عليه بدرجة تثبت التغير والاختلال باصول المحاكمة ولم يجري التدقيق بذلك في المحكمة

(٢٣٩) ان الاعلامين اللذين يصدران من محكمتين بحق دعوى واحدة وبخالف احدهما الاخر حال كونه لم يتغير المدعي والمدعى عليه ولا هيئة الدعوى بنقض الثاني منها وينقض الاول ايضاً اذا وجد مخالفاً للقانون

(٢٤٠) اذا صدرت اعلانات مخالفاً احدهما الاخر من محكمة واحدة او من محاكم ابتدائية مربوطة بمحكمة استئناف واحدة ولم تفسخ في عادة المحاكمة او بصورة الاستئناف توفيقاً للاصول تنقض من محكمة التمييز

(٢٤١) اذا وجد الاعلام مغايراً بصراحة للقانون واصول المحاكمة بنقض ولو لم تكن الاعتراضات التي تورد لاجل نقض ذلك الاعلام كافية للنقض

(٢٤٢) محكمة التمييز لا تدخل في محاكمة الدعوى التي تنقض حكمها بل تحيلها الى المحكمة اللازمة واذا كانت صورة محاكمة الدعوى موافقة للاصول وكان حكم الاعلام موافقاً للقانون توبدته ونصادق عليه

(٢٤٣) اذا نقض اعلام بسبب عدم صلاحية المحكمة فمحكمة التمييز تحيل الدعوى راساً الى المحكمة التي تتعلق بها رويتها

(٢٤٤) اذا نقض اعلام بسبب وقوع خطأ في اصول المحاكمة فلا تحقيقات التي جرت والقرارات التي اعطيت في تلك المحكمة التي اصدرت

ذلك الاعلام تكون معتبرة الى حين وقوع الخطاء الموجب النقض واما القرارات التي صدرت بعد وقوع الخطاء تلغى وبصير اكال الدعوى بحضور الطرفين واذا كان هذا الخطاء قد ظهر في بدء روية الدعوى ينقض ذلك الاعلام بتمامه وترى الدعوى وبحكم بها مجدداً

(٢٤٥) اذا نقض اعلام بسبب كون حكمه مغايراً للقانون بعد ذلك الاعلام الى المحكمة التي اصدرته لتصححه وتلك المحكمة لا تدخل في مرافعة اصل المادة مرة ثانية ولكن تصحح بمواجهة الطرفين الحكم الذي نقض

(٢٤٦) ان الاعلامين الصادرين بدرجة اخيرة اللذين يختلف احدهما عن الاخر اذا وجد احدهما موافقاً للقانون ونقض الاخر فلا يبنى لزوم روية الدعوى مرة ثانية في محكمة ما . واذا نقض الاثنان سوية تحال الدعوى الى المحكمة التي تتعلق بها لتراها بحسب اجسامها وتربطها باعلام جديد

(٢٤٧) ان امر اصلاح الاعلامات التي تنقض بسبب مغايرتها للقانون او لاصول المحاكمة وان يكن عائداً الى المحكمة التي صدرت منها فمع ذلك اذا وافق الطرفان فيمكن لمحكمة التمييز ان تحيل الدعوى لمحكمة اخرى بدرجة المحكمة التي اصدرت الاعلام المنقوض

(٢٤٨) لا حاجة الى تقديم اسنداء جديد من طرف صاحب الدعوى لاجل تصحيح الاعلام المنقوض في المحكمة التي يعود اليها ان لاجل روية الدعوى فان ابراز وراءة اعلام محكمة التمييز كاف

(٢٤٩) متى نقض اعلام في محكمة التمييز بسبب وجود احد الاسباب الموجبة للنقض او عدة منها واحيل الى محكمة لاجل التدقيق فيه مرة ثانية فاذا بني حكم الاعلام الثاني الذي اعطي بخصوص الدعوى المبحوث عنها على العلل والاسباب المستند عليها في حكم الاعلام المنقوض

واستدعي من طرف المدعي او المدعى عليه نقضاً ثانية فيدقق فيه مرة ثانية في هيئة محكمة التمييز العمومية وينقض عند الايجاب وإذا كان حكم هذا النقص الثاني مبنياً على الاسباب التي اوجبت نقض الاعلام الاول فالمحكمة التي احيلت اليها الدعوى مجبورة ان تمثل للفرار الذي اعطى في محكمة التمييز

( ٢٥٠ ) الفرار على مادة ما في دائرة الحقوق من محكمة التمييز يعطى باتفاق الراء او باكثريتها وعند وقوع تساوي الراء لا يرجع الطرف الذي يوجد فيه الرئيس بل يعطى قرار عن تلك المسادة في هيئة محكمة التمييز العمومية

( ٢٥١ ) يبين في اعلامات محكمة التمييز اسم الطرفين وشهرتها وصنعتها ومحل اقامتها وحكم الاعلام المميز وخلاصات الاعتراضات والادلة التي تذكر من الطرفين والاسباب الموجبة لنقض ذلك الحكم او التصديق عليه

( ٢٥٢ ) لا يجوز استدعاء الاعتراض على الحكم وإعادة المحاكمة على قرارات محكمة التمييز على انه اذا وجدت احدى الاحوال الآتية يمكن لاحد الطرفين ان يقدم عرضاً مبيناً اعتراضاته الى محكمة التمييز في ظرف شهر على الاكثر اعتباراً من تاريخ تبليغ قرار محكمة التمييز اليه ويستدعي تصحيح القرار المعطى

( ٢٥٣ ) الاحوال المذكورة هي : اولاً ) ان يكون الشخص المدعى عليه في محكمة التمييز لم يعط لاثنته الجوابية على اعتراضات خصمه في وقتها وقد اتفق ايضاً انه لم يطلب منه جواب عن ذلك ( ثانياً ) ان يكون احد الطرفين اورد في لاثنته اعتراضاً او جواباً مستنداً فيه على مادة قانونية وفي الاعلام لم يبحث عن ذلك بالكلية ( ثالثاً ) ان يكون في اعلام محكمة التمييز قرارات مغايرة لمادة قانونية او مباين احدها للآخر ( رابعاً ) ان

يكون في الاوراق التي قدمت لمحكمة التمييز تزوير ونصيع اثر في قرار المحكمة

( ٢٥٤ ) بعد اطلاع محكمة التمييز على العرض حال المذكور في الماد ٢٥٢ فان وجد اعراض المستدعي موافقا لنفس الامر قبل وجوبه بدعي الطرفين مرة واحدة فان حضرا يستجوبان وبعد ذلك يصلح الاعلام السابق وان لم يحضرا فيصلح ايضا بناء على اوراقها الموجودة

### الباب ثامن

( بحق الاشتكاه على المحكام )

( ٢٥٥ ) يراد بالاشتكاه على المحكام الشكاية من ظلم او غدر او اجري عمدا من قبل رئيس المحكمة او احد اعضائها او عدة منهم او من هيئة المحكمة اجمع بحق احد الطرفين في دعوى ما ( ٢٥٦ ) دعوى الاشتكاه على المحكام لها سببان احدهما ان يكون الحاكم المشكي عليه قد ادخل بحيلة او خدعة فسادا في المحاكمة في حكم الاعلام او ان يكون قد اخذ رشوة . والثاني ان يكون استنكف عن احقاق الحق

( ٢٥٧ ) ان حيلة وخدعة الحاكم هي ان يوجد في عمل وحرر مغايرين للعدل ومخالفين للقانون والنظام بسبب تصحيو لاحد الطرفين او التزاموا او بسبب نفسانية منه . مثال ذلك ما اذا ابدل وغير افاد المدعى عليه او الشهود الذين جرى استماع شهادتهم او ان يكون كتم او اخفى احدي الاوراق والسندات الموجودة التي تكون مدار الحكم او عدة منها او قد اعتبر الاحوال والكيفيات صحيحة مع معرفتها كذب او ان يكون قد وجد بحركة مغايرة للنظام عن غير سوء خطأ بل قد نسيها رغبة باجراء المفدورية

( ٢٥٨ ) الشيء الذي باخذ الحاكم بالذات او بالواسطة من اصحاب

لدعوى لاجل ترويح المرام بعد رشوة

(٢٥٩) الاستنكاف عن احقاق الحق هو رد عرضحال او استدعاء  
لا موجب اردّه مع انه مستحق القبول نظاماً او عدم التشبث بروية  
بموى مهيأة للروية وقد جاء دورها وذلك باعذار واهية وكان هذا  
لعمل ناشئاً عن سوء الفصد حقيقة

(٢٦٠) ان اثبات امر وقوع الحيلة والخدعة واخذ الرشوة يكون  
ابرار اوراق وسندات معتبرة او بشهادة اناس خالين عن الغرض  
وجود قرينة قاطعة . واثبات الاستنكاف عن احقاق الحق يكون  
بضماً باعطاء مخطرة ( تذكرة ) من طرف المشتكي الى ذلك المحاكم  
باسطة مامور الحوالة على ثلاث دفعات متوالية طالبا بها احقاق الحق  
المحاكم لم ينظر الى تلك الدعوى على انه لا يمكن ان تعطى هذه المخاطر  
ثلاث ما لم يرض اسبوعان على الاقل بين الواحدة والاخرى

(٢٦١) ان دعوى الاشتكاه على المحكام الواقعة على مجموع هيئة  
مدى المحاكم الابتدائية او على احد اعضائها او على عدة منهم ترفع  
محكمة الاستئناف التي تنسب اليها تلك المحكمة والدعوى المصدرة  
الى محكمة الاستئناف او على اعضائها ترفع في دائرة حقوق محكمة التمييز  
( ٢٦٢ ) من يصدر دعوى الاشتكاه على المحكام مجبور ان يقدم  
برضحال يبين فيه المدعى عليه وما هي اسباب دعواه القانونية وعن اي  
مناشاة وبماذا يصير اثباتها ويكون العرضحال مورخاً ومضياً بامضائه  
و مختوماً بختمه والعرضحال الذي لا يكون جامعاً للشرائط المذكورة لا  
يقبل

(٢٦٣) ان استدعاء من لا كتابة ولا امضاء ولا ختم له لا يقبل ما  
م يكن مصدقاً عليه من جانب محل رسمي بانه استدعاؤه وانه ممضى  
امضاء شخص اخر بناء على امره

( ٢٦٤ ) ان عرض حال الاشتكاه على المحكام يمكن ان يعطى ايضاً من طرف وكيل على انه اذا لم يكن في يده سند مصدق عليه بخصوص وكالتة المخصوصة في هذا الامر ويقدمه مع الاستدعاء فلا يقبل  
( ٢٦٥ ) بوذن للمشتكى ان يبين بتفصيل في استدعائه الاحوال والكيفيات الموجبة شكايته على انه اذا تحرر فيه كلمات مغايرة للحرمة والاداب غير لائقة بحق المحكام والمحكمة فبقرار المحكمة يؤخذ من المستدعي جزاء نقدي من مائة غرش الى الف غرش

( ٢٦٦ ) متى اعطي عرض حال الاشتكاه على المحكام الى المحكمة المناط بها ذلك نطالب الايضاحات اللازمة من المشتكى فقط قبل ان يصير جلبه واستجواب المشتكى عليه وبعد ان تطالع في المحكمة فاذا ظهر ان العرض حال لم ينظم ويقدم في طريقته او لم تدرج فيه الاسباب القانونية يرد. وبالعكس اذا وجد انه موافق للمواد المدرجة في هذا الباب الثامن وصالح للقبول يقبل حالاً ويعطى القرار بتبليغه الى المشتكى عليه لدى الدعوى او بحكم بها

( ٢٦٧ ) في ظرف ثمانية ايام على الاكثر من تاريخ اعطاء قرار بخصوص قبول العرض حال يجرى تبليغ صورة من القرار المذكور الى المشتكى عليه وهو مجبور ان يحرر ويقدم الى المحكمة جواباً في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ ويمكن للمشتكى ايضاً ان ياخذ صورة هذا الجواب ويعطي جواباً عنه

( ٢٦٨ ) بعد تبليغ صورة الاستدعاء والقرار المار ذكرهما الى المشتكى عليه لا يجوز له بعد ذلك ان يتداخل بالكلية في دعاوى المشتكى او دعاوى احد اقربائه الكائنة في المحكمة التي هو من اعضائها واذا تداخل فالحكم او القرار الذي يعطى بانضمام رايه يكون باطلاً

( ٢٦٩ ) بعد قبول دعوى الاشتكا على المحكام واخذ الاعتراضات

والاجوبة من الطرفين ترى الدعوى في المحكمة فاذا لم يمكن اثبات  
الاسباب والافعال التي عزيت من طرف المشتكى وفهم ان دعواه واهية  
لا احساس لها بحكم بعدم حقانيتها وبحكم عليه بتأدية جزاء نقدي من خمسمية  
غرش الى الفين وخمسمية غرش ومصاريف المحاكمة والمقدار الذي يقبل  
او يصدق عليه من الاضرار والخسائر ومصاريف الطريق ونحوها مما  
يطلبه المشتكى عليه وبمعكس ذلك اذا ثبتت دعوى المشتكى وظهرت صحتها  
فحينئذ يحكم على المشتكى عليه بتأدية مصاريف محاكمة المشتكى والاضرار  
والخسائر التي لحقت به بسبب ما اجراه معه قبلاً من الغدر واذا وجد  
ان الافعال والحركات التي سميت الحكم على المشتكى عليه تستلزم ايضاً  
جزاء قانونياً تقدم الافادة بذلك على حدة الى نظارة العدلية الجلية  
بموجب مذكرة يجري الاجاب في المحاكم الجزائية  
(٢٧٠) ان الاحكام الصادرة من المحاكم الاستئنافية بخصوص دعاوى  
الاشتكااء على المحكام ترى وتفصل في محكمة التمييز

## الباب التاسع

### بحق الحجز

(٢٧١) يمكن لكل رب دين ان يحجز بموجب السندات الرسمية  
وغير الرسمية التي في يده اموال المدينون المنقولة التي في يده او التي  
عند شخص ثالث وذلك الى حين ايفاء مطلوبه  
واذا لم يكن في يد الدائن سند وابرز اوراقاً معتبرة ودلائل قوية  
بمخصوص وجود مطلوب له حقة واقتضت المحكمة يجوز ايضاً الحجز  
والتوقيف على قدر مطلوبه الذي يجري تقديره وتخيينه  
(٢٧٢) ان امر الحجز يجري برخصة تحريرية من المحكمة بناء على  
الاستدعاء الذي يقدمه الدائن في طلب الحجز وذلك بعد اخذ كفيل منه

ولكن اذا كان مطلوب الدائن مربوطاً باعلام لازم الاجراء اي انه غير قابل للاستئناف والتمييز ولا حاجة للحاكمه والاثبات مجدداً فلا تبقى حاجة لتقديم الكفيل

( ٢٧٢ ) يجب في اجراء الحجز ان يكون مقدار الدين معلوماً ومستحقاً الاداء ( معجلاً ) ومخصوصاً بنفس الدائن وغير مفيد بشرط ولما الدين المؤجل متى حل اجله فيضحي مستحقاً الاداء واذا كان مقدار الدين غير معلوم فقبل التثبيت باجراء الحجز يعين ويبين تخميناً بورقة الرخصة التي تصدر من المحكمة

( ٢٥٤ ) لا يمكن حجز وتوقيف الاشياء الاتي ذكرها ( اولاً ) مقدار الواردات التي تتعين من جانب المحكمة لاجل تعيش وإدارة المدينون ( ثانياً ) الاشياء الكافية لتعيش وليس وبيئوته اولاد المدينون وعياله

( ثالثاً ) الماكينة والالات اللازمة لاجراء صنعته وبقية الاشياء المنفرعة عنها ( رابعاً ) ادوات زراعة وفلاحة الزراعة ومحصولاته التي لم تدخل الى المخازن والمحصة المبرية من تلك المحاصلات وحصه الشريك ان كان له شريك ( خامساً ) كل نوع من الاثمار الباقية على الاشجار التي لم تنطف بعد ( سادساً ) ما زاد عن ربح معاشات الموظفين جميعاً ( سابعاً ) البقية ماموري الملكية والعديلية والعسكرية الرسمية ( ثامناً ) الاموال والاشياء المبرية سواء كانت منقولة او غير منقولة تاسعاً السفائح « البوليس » المتداولة بين التجار والتعاويل المكتوبة للامر وبدلات اوراق البونو المشروط تاديتها لحاملها غير انه اذا كان الدين ناشئاً عن ائمان الاشياء والارزاق التي يراد حجزها وكذلك اذا كانت السندات التجارية المذكورة قد فقدت او ان حاملها اعان افلاسه او انه قد اجري عليه بروتعته بسبب عدم تاديتها او انه قد تعين في محكمة رسمية من هم حاملوها اي انها قد اصبحت



غير قابلة الانتقال فيمكن حجزها وتوقيفها

( ٢٧٥ ) لا يمكن حجز شيء من معاشات امراء وضباط العسكرية

الكائنون في مواقع الحرب او في مأمورية مهمة

( ٢٧٦ ) ان ورقة طلب الحجز التي يقدمها الدائن يجب ان تكون

مؤرخة وممضاة بامضائه ومتضمنة اسم الدائن والمدينون واسم الشخص

الثالث ايضاً وشهرتهم وصنعتهم ومحل اقامتهم وكيفية السند الذي يستند

عليه الدائن وكم هو مقدار الدرام التي يطلب الفاء الحجز عليها واذا كان

مقدارها غير معلوم فالمقدار الذي تعينه المحكمة على التخبين . واستدعاء

الحجز الذي لا يتضمن المواد المشروحة يعتبر كأن لم يكن

( ٢٧٧ ) الدائن مخير في امر اعطاء ورقة الحجز الى احدى المحاكم

الابتدائية التي يتسب اليها المدينون او الشخص الثالث واذا كان محل اقامة

الدائن ليس في دوائر المحاكم التي يتسب اليها المدينون او الشخص الثالث

فالمحكمة التي يتقدم لها ورقة الحجز من هاتين المحكمتين يجب ان تعين له

محل اقامة في دائرتها وتدرج ذلك في ورقة الحجز

( ٢٧٨ ) يجب ان تبلغ حالاً صورة مصدقة من ورقة الحجز الى المدينون

والى الشخص الثالث ويؤخذ من كل منها علم وخبر بالاستلام فاذا امتنع

عن اعطاء علم وخبر بها تسلم الى معتمد صنفوا الى ضابط الدائرة المنسوب

اليها او الى امام او مختار مختار ويؤخذ من الذي يكون تسلمت اليه ورقة علم

وخبر بوصولها واذا كان في الخارج ترسل حالاً بتجربات من طرف رئيس

المحكمة الى حكومة المحل الموجود فيه المدينون او الشخص الثالث لتبلغ

وتعطي له

( ٢٧٩ ) ان المدينون ( الواقع الحجز على امواله ) والشخص الثالث

( المحجوز عنده ) مجبور كل منهما اذا كان له ما يقال في الحجز المذكور ان

يقتدم عرض حال اما يصادق فيه على وقوع الحجز واما يورد ما عنده من

الاعتراضات لاجل جرحه وإبطاله وذلك في ظرف ثمانية ايام اذا كانت محل اقامة الدائن والمدين والشخص الثالث في محل واحد واما اذا كانوا في محلات مختلفة فيضاف على الثمانية ايام المذكورة يوم واحد لاجل مسافة كل ست ساعات بالنسبة الى بعد محل اقامة الدائن عن محل اقامة المدين او الشخص الثالث

( ٢٨٠ ) اذا لم يقدم الدائن في المدة المذكورة وهي ( ثمانية ايام ) استدعاء لاجل اثبات حقه في الحجز المذكور ولم تبلغ صورة هذا الاستدعاء الى المدين او الى الشخص الثالث بصورة رسمية يعتبر الحجز كأنه لم يكن ولا يكون الشخص الثالث مسؤولاً اذا سلم الى اخر الاموال او النقود المحجوزة الكائنة في يده كما انه يحق للمحجوز عليه ان يطلب الاموال والنقود المذكورة من الشخص الثالث وايضاً اذا تحقق ان الشخص الثالث سلم الى الدائن الاصل ما يرام حمزه قبل تبليغه الحجز فلا يكون الحجز شاملاً له ولكن يجب ان يبين الشخص الثالث في ظرف المدة المشروحة اذا كان تحت يده مقدار المال المحجوز او لا

( ٢٨١ ) الاستدعاء الذي يتقدم من طرف الدائن بخصوص اثبات حقه في الحجز او بخصوص رفع الحجز المذكور يجب ان يتقدم الى المحكمة الكائنة في محل اقامة المدين وفيها ترى الدعوى

( ٢٨٢ ) كما انه من اللازم تبليغ الاستدعاء الذي هو بخصوص الحجز الى الشخص الثالث كذلك بعد تبليغ المدين الاستدعاء الذي يقدمه الدائن في ظرف ثمانية ايام لاجل اثبات حقه كما هو محرر اعلاه فاذا لم يصدر حكم بفسخه فسواء كان المبلغ او بقية الاشياء تبقى محجوزة في يد الشخص الثالث بناء على ان يكون الضرر والخسارة التي تحدث بسبب الحجز المذكور عائدة الى الدائن الذي طلب الحجز وذلك اذا تبين انه غير محق في دعواه ولا يجوز اعطاؤه ما اطرف ما واذا الشخص الثالث سلمها الى المدين او الى

شخص آخر فيحق الدائن عدم معرفة ذلك التسليم بالكلمة وبحق حيثئذ  
الشخص الثالث ان يطالب المدينون بذلك

( ٢٨٣ ) يجب ان يبلغ الدائن صورة مصدقة من الجواب الذي  
يقدم من طرف الشخص الثالث بخصوص التصديق على الحجز او جرحه  
واذا كان هذا الجواب مبيناً التصديق على الحجز فلا حاجة الى وجود  
الشخص الثالث في المحكمة التي تجري بقصد اثبات حق واضع المحجة مالم  
ينحرف ذلك ادى المحكمة ويعطى به قرار

( ٢٨٤ ) اذا رفض الشخص الثالث في جوابه الحجز كله او بعضه يسلم  
اذ ذاك على سبيل الامانة الى المحكمة جميع ما في يده من الاوراق والسندات  
التي يمكنها ان تثبت صحة ذلك مع الاثمة التي ينظمها بهذا الخصوص  
ويعطى له عام وخبر مشعر باخذها والشخص الثالث ان يعطى جوابه المذكور  
للمحكمة التي في محل اقامته كما ان المنازعة التي تحدث بين الدائن ( طالب  
الحجز ) والشخص الثالث يجب ان تروى في محكمة الشخص الثالث

( ٢٨٥ ) اذا وقع الحجز على اشياء منقولة ولم يطلب الدائن في  
استدعائه تعيين مامور مخصوص لمحافظة تلك الاشياء او قيدها في الدفتر  
فحيثئذ يكون الشخص الثالث مجبوراً ان يقدم مع جوابه دفترًا مبيناً مقدار  
الاشياء المحجوزة وعلى فرض انه تعيين مامور مخصوص بناء على استدعاء  
الدائن او على اسباب اخرى لاجل المحافظة على الاشياء من جانب المحكمة  
فالمصاريف التي تنجم عن ذلك واجرة المامور يؤخذ بها قرار

( ٢٨٦ ) اذا وقع ايضاً حجز من طرف اناس اخرين على الاشياء  
المنقولة التي حجزت وتوقفت فالشخص الثالث مجبور ان يخبر سريعاً بتحرير  
الدائن الذي التقى الحجز اولاً عن اسم وشهرة الذين حجزوا من بعد ومحل  
اقامتهم ومقدار المبلغ الذي نقول الحجز لاجله

( ٢٨٧ ) اذا سكنت الشخص الثالث في اثناء تبليغ وامر الحجز ولم

يقدم جواب تقرير بذلك كما مبين اعلاه فيكون مسئولا واذا بين الشخص الثالث في تقريره ان الاشياء المحجوزة قد اعطيت قبل المحجز للمدينون او المحل اخر وادعى الدائن عكس ذلك يجب عليه الاثبات

(٢٨٨) اذا طلب الشخص الثالث بدون ان يعطي جوابا او بعد اعطائه الجواب ان يسلم الاموال المحجوزة الموجودة عنده الى صندوق المحكمة او الى المحل الذي يصير تعيينه يقبل طلبه ويجرى حينئذ يخلص الشخص الثالث من كل مسؤولية تقع عليه بسبب المحجز

(٢٨٩) حيث ان الحكم الذي يعطى بخصوص المحجز كونه مقبولا يصدر في مواجهة الدائن والمدين فاذا امتنع احد الطرفين عن الحجي لاجل المحكمة في اليوم المعين فيمنئذ تفصل الدعوى غيابيا تطبيقا للشرائط المحررة في فصل الحكم الغيابي

(٢٩٠) اذا تبين ان المهاجر مطلوبا في ذمة المحجز عليه يصدق على المحجز وبحكم يتحصل ذلك المطلوب مع الفائض المتوجب نظاما ومصاريف المحجز وكذلك اذا كان للشخص الثالث مطلوب في ذمة المحجز عليه وادعى به في اثناء ذلك واثبت فيحكم له ايضا

(٢٩١) اذا كان الشيء الذي جرى حجزه ليس نقودا بل هو من الاموال المنقولة فبعد تبليغ الحكم الصادر بخصوصه برسل اخطار من طرف الدائن الى المدينين يبين فيه لزوم ايفاء الدين في ظرف ثمانية ايام وانه اذا لم يفر تباع الاشياء المحجوزة فان لم يفي المدينون دينه فبعد مرور الثمانية ايام المذكورة يعلن قبل يومين او ثلاثة بواسطة الجرائد والاعلانات المخصوصة المحل واليوم الذي تباع فيه تلك الاشياء حسب الاصول وهكذا تباع بالمزايدة بمعرفة الحكومة الاجرائية وينزل من اثمانها الحاصلة مصاريف المزايدة والمصاريف الضرورية الواقعة بسبب ذلك ويسلم ما بقي ويوزع على الذين القوا المحجز كما هو مبين اعلاه واذا زاد عن ذلك يترك الزائد للمدين

( ٢٩٢ ) اذا كانت قيمة الاشياء التي التي عليها الحجز والتوقيف  
زيد عن المطلوب الدائن والمصاريف المبينة في المادة السابقة فان كانت  
الاشياء تقبل التفريق يباع بقدر ما يقوم بالوفاء ويرد الباقي ويسلم عينا  
الى صاحبه وان كانت لا تقبل التفريق يسلم المدينون الزيادة التي تفضل  
من اثمانها الحاصلة

( ٢٩٣ ) اذا كان الشي المحجوز نفوداً فبعد تبليغ المحكم اللاحق بثمانية  
ايام تحصل من الشخص الثالث وتسلم الى الدائن على ان الشي المحجوز سواء  
كان اشياء او نفوداً اذا وقع اعتراض ما على حكمه وكان من شأنه ان  
يوقف اجراء المحكم قانوناً فيوقف الاجرا

( ٢٩٤ ) يمكن ايضاً حجز اموال المدينون غير المنقولة . والحجز عليها  
عبارة عن منع بيعها وفراغها لاخر الى ان يجري تسوية الدين . وورقة  
الحجز التي تعطى من قبل الدائن بهذا الخصوص تبلغ الى الشخص المأمور  
باجراء معاملة فراغ وانتقال الاموال الغير المنقولة وبشرح بوجوبها على قيد  
العقار المحجوز ولدى ثبوت الدين والتصديق على الحجز اذا لم يمكن استيفاء  
الدين من نفود المدينون وامواله المنقولة وفقاً للمفكرة الثالثة والمادة ( ٩٩٨ )  
من مجلة الاحكام العدلية فيلزم اعطاء الفرار ببيع الاموال غير المنقولة التي  
وقع عليها الحجز وما الدار التي يسكنها المدينون والاراضي الميرية التي له  
بقدر ما يكفي لادارة تلك الدار فلا يمكن ان تباع كما لا يمكن ان تحجز

( ٢٩٥ ) الشخص الاول الذي يلقي الحجز لا يوجب له حجزه نوع  
امتياز بحق الاموال المنقولة وغير المنقولة التي حجزت وتوقفت وبناء عليه اذا  
كانت الدراهم او قيمة الاشياء التي حجزت لا تفي بمطلوب جميع الدين القول  
الحجز اذا كانوا متعددين فيثبت توزيع وتقسيم بينهم بالاسوة واذا ظهر  
قبل اجراء هذا التوزيع والتقسيم اصحاب مطالب اخرون غير الذين  
القول الحجز وكان مطلوبهم محكوماً به او تبين افلاس المدينون فيبيع اصحاب

المطالب بدخولون في القسمة كل على قدر مطلوبه  
 ( ٢٩٦ ) يجوز المحجز بحق الاموال المنقولة المرهونة على انه لا يمكن  
 المحجز ان ياخذ شيئاً من المال المرهون ما لم يوفّ مطلوب المرتهن تماماً  
 ( مادة مخصوصة ) كما انه قد فسخت والغيبت المادة ١٢٣ والمادة ١٢٤  
 من اصول محاكمة التجارة قد فسخت كذلك سائر احكام النظام المذكور  
 المناقضة لهذا القانون

في ٢ رجب سنة ١٢٩٦ وفي ٩ حزيران سنة ١٢٩٥



# فهرس

قانون اصول المحاكمات المحفوقية

الباب الاول

صفحة

في حق المواد العمومية

٢

الباب الثاني

في بيان وظائف الداخلية

٢

الباب الثالث

في حق مبادئ الدعوى

الفصل الاول : فيما يتعلق بالاستدعاءات

٦

الفصل الثاني : في بيان كيفية جلب واحضار الطرفين

٨

الباب الرابع

فيما يتعلق بالمحاكمات

الفصل الاول : في بيان وجوب اجراء المحاكمات في المحاكم

النظامية علناً وكيفية اجراء امور الضابطة

١١

الفصل الثاني : في بيان مجيء الطرفين الى المحكمة وكيفية

١٢

رؤية الدعوى

الفصل الثالث : في بيان اسباب الحكم

٢٠

مواد بخصوص البينات

٢٢

في المواد المتعلقة بالتخليف

٢٤

الفصل الرابع : في بيان تدقيق الخط والختم

٢٥

الفصل الخامس : في المواد المتعلقة بدعوى الضرر والخسارة

٢٧

٢٨ الفصل السادس : في بيان المدافعات الابتدائية

٢٩ الفصل السابع : مواد شتى متعلقة بالمحاكمات

### الباب الخامس

#### بحق الاحكام الابتدائية

٣٠ الفصل الاول : بحق الحكم الوجاهي

٣٤ الفصل الثاني : في بيان الحكم الغيابي

### الباب السادس

في بيان اقسام الادعاءات والاعتراضات التي تقع بعد الحكم  
وكيفية رويتها وفصلها

٣٧ الفصل الاول : في بيان دفع الدعوى على الحكم الغيابي ايا

الاعتراض على الحكم

٣٩ الفصل الثاني : في بيان اعتراض الغير

٤١ الفصل الثالث : بحق الاستئناف

٤٧ الفصل الرابع : في بيان شروط اعادة المحاكمة

### الباب السابع

٥١ في ما يتعلق بالتمييز

### الباب الثامن

٦٠ بحق الاشتكاه على المحكام

### الباب التاسع

٦٢ بحق المحجز





# نظام الاجرا

وهو كيفية اجراء الاعلامات المكتوبة



---

طبع في بيروت بمطبعة الآداب سنة ١٨٩٢

## الفصل الاول

### المقدمة

المادة (١) انه اعتباراً من يوم تاريخ نشر هذا النظام جميع اجراء احكام الاعلامات المعطاة من المحاكم المحفوفية والتجارية هو محمول لروسائها وللدوائر المختصة والمربوطة بها

(٢) ان رؤساء محاكم دار السعادة مامورون باجراء الاعلامات المحفوفية المعطاة من المحاكم الابتدائية التي تحت رياستهم ومن محاكم الموانع الموجودة ضمن دائرة حكومتهم واجراء اعلامات الاستئناف الصادرة على تلك الاعلامات والاعلامات المعطاة من محاكم نظامية خلافها بحق الاشخاص المقيمين ضمن دائرة حكومتهم

(٣) ان الرئيس الاول في محكمة تجارة دار السعادة يجري الاعلامات التجارية المعطاة من المجالس المشكلة للمحكمة المذكورة ويجري الاعلامات الاستئنافية الصادرة بحقها ويجري الاعلامات المعطاة من سائر المحاكم التجارية العثمانية بحق الاشخاص المقيمين ضمن دائرة حكومتهم

(٤) ان رؤساء المحاكم الابتدائية الموجودة في مراكز الولايات والمتصرفيات والقائمات مامورون باجراء الاعلامات المعطاة من المحاكم الكائنة تحت رياستهم وباجراء الاعلامات المعطاة من المحاكم الشرعية والتجارية الداخلة تحت ماموريتهم وباجراء اعلامات الاستئناف الصادرة على الاحكام المعطاة من سائر المحاكم العثمانية بحق الاشخاص المقيمين ضمن دائرة حكومتهم

(٥) ان اجراء الاعلامات المعطاة من المحاكم الشرعية في دار السعادة وتوابعها هو بالمحصر عايد الى مامور الاجراء في المحكمة الابتدائية في دار السعادة

(٦) عند غياب روساء محاكم الحقوق والتجارة الذين هم ماموروا اجراء احكام الاعلامات فالعضو الذي يكون وكيلًا عن الرئيس يتوكل ايضاً عنه بالاجراء

(٧) يحق للدائن ان يطلب اجراء الاعلام سواء كان معطى من المحكمة التي رأت الدعوى بداية او من محكمة المحل الموجود به المدينون وقتاً

(٨) يحق للرئيس بناء على طلب الدائن ان يبيع الامتعة والاملاك المحجوزة المختصة بالمدينون ولا يلزم لذلك حكم وقرار من المحكمة لكنها تنفذ ذلك فقط على العرضحال الذي يقدمه الدائن بهذا الشأن واذا نضر احد من جراء هذا القرار فله ان يعترض عليه الى رئيس المحكمة خطأ واذا وجد الرئيس ذلك الاعتراض مقبولا فيوقف معاملة البيع والحجز (٩) لا يستطيع رئيس المحكمة ان يواخر اجراء الاعلام بدون سبب قانوني

(١٠) يحق لرئيس المحكمة ان يجري كل انواع التبليغات المتعلقة بالاجراء وذلك بموجب مذكرة للدوائر الرسمية

(١١) لا يسوغ اجراء الحكم الغير شامل تسليم او بيع شيء معين

(١٢) اذا وجد في حكم الاعلام شيء غير واضح وروي لزوم لايضاحه

فريئس المحكمة يستوضح ذلك قبل الاجراء من المحكمة التي اعطت ذلك الاعلام راساً ويجري التنبيه على من يلزم بمراجعة المحكمة لوجود علاقة محتاجة مطلقاً لحكم المحكمة انما هذه العلاقة لا تسوغ توقيف اجراء باقي احكام الاعلام

( ١٣ ) يمكن المنتصر إقامة الدعوى على الرئيس بطريق الاشتكا  
على المحاكم وذلك لعدم تمكنه من استئناف او تمييز قرارات الاجراء

## الفصل الثاني في دوائر الاجراء

( ١٤ ) يوجد بمعية كل رئيس محكمة دائرة اجراء ويوجد في هذه  
الدائرة مامور اجراء ومعاونون ومباشرون بقدر اللزوم ويصير تعيين  
مامور الاجراء في الاستانة بموجب ارادة منية صادرة بناء على تقرير نظارة  
العدلية وفي الخارج يصير تعيينهم بمعرفة النظارة المشار اليها بناء على اشعار  
من رؤساء المحاكم وينصب معاونو الاجراء في دار السعادة من طرف  
نظارة العدلية وفي الخارج من طرف رؤساء المحاكم واما مباشرو الاجراء  
فوجه العموم فانهم ينصبون من طرف رؤساء المحاكم

( ١٥ ) يجري مامور الاجراء المعاملات الماذون باجرائها بموجب  
هذا النظام ويجري المعاملات المحتاجة الى الاستئذان بعد اخذ امر الرئيس  
( ١٦ ) وظيفة معاونين هي تنظيم وقيد الاوراق المتعلقة باجراء  
المعاملات

( ١٧ ) وظيفة مباشري الاجراء هي تبليغ الاعلانات والاوراق  
المتعلقة بالاجراء الواجب تبليغها لمن يلزم توفيقاً للاحكام المحررة في فصلها  
المخصوص من نظام المحاكمات وهم الواسطة لاجراء جميع المعاملات المتعلقة  
بالاجراء ولا اجراء اوامر الرئيس

( ١٨ ) ان الفكوى الواقعة بحق ماموري دوائر الاجراء لو معاملاتهم  
تعرض لرئيس المحكمة المنسوبين اليها

( ١٩ ) يعطى ليد كل واحد من مأموري ومباشري الاجرا بيورلدي عالي بنضمن انه باثناء اجراء وظايفهم ومراجعهم لضباط وانفار الضبطية تحصل لهم المعاونة من طرفهم

( ٢٠ ) اذا وقعت مانعة من اي كان باجراء وظيفة مأموري ومعاوني ومباشري الاجراء فتترتب على المانع المجازاة القانونية وكذلك اذا حصل ضرر من هذه المانعة فيصير تضمينه للمانع ايضاً على حدة

## الفصل الثالث

### في شروط الاجراء

( ٢١ ) اذا لم يصر تبليغ الاعلام للمدينون على الوجه الاصولي فلا يحق للدائن الذي بيده ذلك الاعلام ان يطلب اجراءه

( ٢٢ ) يعطى العرضحال الذي يحق اجراء الاعلام الى دائرة الاجراء راساً مع العلم والخبر المبين تبليغ الاعلام للمدينون وهناك يقيد ويعطى ليد الدائن سند مقبوض باسئلامه وغب ختام معاملات الاجراء برد له

( ٢٣ ) اذا كانت دين المدينون من المواد العادية فيخبر بموجب ورقة مخصوصة من طرف دائرة الاجراء بانه في ظرف ثمانية ايام يلتزم بوفادته واذا كان دينه من المواد المستعجلة قانوناً فيخبر انه في ظرف ثلاثة ايام يلتزم بوفائه لكن اذا كان عده ما يقال فعليه ان يبينه خطا في مدة اربعة وعشرين ساعة اما ورقة الاخبار فيجب ان يذكر فيها اسم الدائن واسم المدينون وشهرتها ومحل اقامتها ونابعتها والمحكمة التي اعطت الاعلام والشيء المعكوم به ثم ان المل المعينة في نظام المحاكمات في الحكم الغيابي هي معتبرة هنا

(٢٤) تبليغ ورقة الاخبار للمدينون بمعرفة مامور الاجراء ويذكر في العلم والخبر الماخوذ ابضاً الساعة التي تبليغت له فيها وإذا ما أمكن اخذ علم وخبر فتذكر الساعة في ورقة البيان المنتظمة في هذا الباب والمهلة المعطاة للمدينون تعتبر من هذه الساعة

(٢٥) اذا كان حكم الاعلام المحكوم به على المدينون غيباً وبرز المدينون في ظرف المدة المعينة له مهلة علمياً وخبراً من المحكمة التي من متعلقاتها تلك الدعوى بانه قدم لها الاعتراض على ذلك الحكم وإذا كان وجاهياً وبرز علمياً وخبراً من المحكمة العايد اليها الاستئناف او التمييز بانه استئناف او طلب تمييز ذلك الاعلام فيمكنه تاخير اجراء الاعلام والا فيعد من الممتنعين عن ايفاء الدين

(٢٦) لا يجوز تاخير اجراء الاعلام الحاوي الحكم بالاجراء الموقت

(٢٧) اذا نصائح الدائن والمدينون في اثناء الاجراء فالخروج والمصاريف الواقعة لتحديد تاريخ الصلح تؤخذ من دائرة الاجراء وإذا لم تحصل مراجعة جديدة فلا تصير المداخلة فيما بعد بذلك الشغل

(٢٨) متى صار الاعلام الحاوي الحكم في يد الدائن فيمكنه بامر الرئيس وبمعرفة دائرة الاجراء ان يحجز مقداراً ما من نفود وامتنعة واملاك المدينون يكون كافياً لمطلوبه وإذا اثبت الدائن تصميم المدينون على الفرار فيجوز له طلب كفيل بالنفس من الرئيس حتى اذا فرض فراره فيكون قائماً بايفاء دينه والمدينون الغير قادر على اعطاء كذا كفيل بمجنس بامر الرئيس

(٢٩) اذا لم يوجد محل اقامة المدينون وكان هو ايضاً غير موجود فتصير الحركة بموجب الفقرة الرابعة من المادة ١٩ من نظام امور المحاكمة لاجل اثبات وجوده في ظرف ثلاثة اشهر وعند انقضاها اذا لم يثبت

ذلك فيعدم متنعاً عن وفاء الدين ولئن كان ممكناً الفاء المحجز على نفود  
وامتعة واملاك المديون في ظرف هذه المدة فما لم يثبت تمتعه فلا يستطاع  
بيع ذلك

### الفصل الرابع

في الاجراء

( ٣٠ ) اذا ما اجرى المحكوم عليه برضائه الاعلام المحاوي المحكم  
عليه فيبدون الاتفات الى رضائه بصير اجراء ذلك المحكم بمعرفة دائرة  
الاجراء داخل الدائرة التي من صلاحيتها ذلك المعينة في هذا النظام  
( ٣١ ) يجرى حكم الاعلام على صورتين الاولى حبس المديون  
والثانية حجز مقدار كافٍ للدين من نفود وامتعة واملاك المديون  
وحصرها بدينه

### الفصل الخامس

في المديون

( ٣٢ ) اذا اثبت الدائن باوراق واثباتات معتبرة اقتدار المديون  
المتنع على وفاء دينه في هذه الحالة والسبب المدرج في المادة ٢٨ يامر  
الرئيس بحبس المديون  
( ٣٣ ) اذا كان عند المديون المتنع نفود او امتعة او املاك تعادل  
مقدار دينه فلا يحبس

(٢٤) المصانون قانوناً من الحبس لا يلزم حبسهم للمدينون المحكوم

بها عليهم

(٢٥) ان الحبس لاجل الدين يكون على الكثير تسعين يوماً وبعد انقضاء هذه المدة لا يجوز حبسه اكنة بحبس تكراراً لابقاء دين حكم به عليه بعد ذلك التاريخ

(٢٦) ان الدائن مجبور بتقديم النفقة للمدينون مدة وجوده في الحبس وذلك بدفع خمسة غروش يومياً وما لم يدفع الدائن للمأمور الحبس هذه النفقة سلفاً عن شهر كامل فلا يحبس المدينون وبعد انقضاء الشهر اذا لم يدفع هذه النفقة مجدداً فيطلق سبيل المدينون ولا يعود يسوغ حبسه لاجل ذلك الدين

(٢٧) اذا طلب الدائن اخراج المدينون من الحبس قبل اكمال الواحد وتسعين يوماً فلا يسوغ له حبسه فيها بعد

(٢٨) اذا خرج المدينون من الحبس موقفاً لمرض او لغير اسباب مقبولة فانه يحبس تكراراً لاكمال المدة

(٢٩) اذا حبس المدينون الواحد وتسعين يوماً فلا يزال الحق للدائن باستيفاء دينه من ماله

(٤٠) يمكن للدائن لدى ابراز الاعلام المحاري المحكم ان يحجز بامر الرئيس توفيقاً للاصول المحورة ادناه نفود وامتعة واملاك المدينون

(٤١) اذا كانت الامتعة والنفود والاملاك المطلوب حجزها بيد او بعهد شخص ثالث فيتحرر من قبل دائرة الاجراء الى ذلك الشخص بوجوب المحافظة عليها وان لا يسلمها لشخص اخر او بناء على استدعاء الدائن او الشخص الثالث توخذ تلك النفود او الامتعة وتوضع تحت الحفظ في محل اخر وتجرى التبليغات الى المحلات اللازمة لاجل منع افراغ الاملاك



(٤٢) اذا كانت النقود او الامتعة او الاملاك بيد او بعهد المدينون فيجب الاحتفاظ عليها في محلها او نقلها الى محل اخر مخصوص بالمحافظة عليها ويعرف المحل اللازم منع افراغ الاملاك انشأ

(٤٣) ان المصاريف التي تحصل من نقل ومحافظة الاشياء تؤخذ

في اول الامر من الدائن وفيما بعد يصير استرجاعها له من المدينون

(٤٤) يصير تبليغ قرار المحجز للشخص الثالث بورقة اخبارية

(٤٥) انه اعتباراً من تاريخ ورقة الاخبار باربعة وعشرين ساعة

يلتزم الشخص الثالث بتنظيم دفتر مدين فيه عدد وقيمة ونوع وجنس ووزن ومحل ونومروالنقود والامتعة والاملاك الموجودة بيده او بعهدته ويقدمه لدائرة الاجراء ويكون مسئولاً بعدم موافقة هذا الدفتر للصحة

(٤٦) اذا اقتضى الحال لمحافظة النقود والامتعة الموجودة بيد الشخص

الثالث في محل مخصوص فيتعين من قبل دائرة الاجراء مأمور اجراء وكاتب وتعطى لهم ورقة مبينة فيها مأموريتها وما ينظران دفترًا مبيّنًا فيه عدد وقيمة ونوع وجنس ووزن النقود والامتعة المأخوذة ثم ينظران ورقة بيان تحسب على كيفية الحال الواقع وبمضامنها مع الشخص الثالث ثم يعطيانه علمًا وخبرًا بالنقود والامتعة المأخوذة

(٤٧) تعلم النقود والامتعة المأخوذة على هذه الصورة الى الدائرة

الرسمية المأمورة باخذ ومحافظة كذا اشياء واذا كان ذلك غير ممكن فنقل الى محل مناسب غيره وادى الايجاب اما ان يختم ذلك المحل واما ان نحول محافظته الى حارس مخصوص

(٤٨) متى اقتضى حجز النقود والامتعة الموجودة بيد المدينون

فالمأموران المذكوران يذهبون الى المحل الموجودة به وياخذون معها شاهدين معتبرين من اهالي الجيرة ويجريان المعاملة المبينة في المادة ٤١ وفي ورقة البيان التي تنظم بضمها امضا الشاهدين المذكورين

( ٤٩ ) لا يسوغ تسليم نقود المديون المحجوزة عند الشخص الثا  
 للداين قبل انقضاء المهلة المعطاة للمديون لاجل اجراء حكم الاعلام  
 ( ٥٠ ) اذا انقش مامور الاجراء المعين لحجز النقود والامتنع  
 في منزل المديون او الشخص الثالث او اذا تهرب شيء من ذلك الم  
 فينبه على ضابط الضبطية المجاور المحل ان يمنع التهريب ويبين الكيف  
 في مذكرة الى رئيس المحكمة ورئيس يراجع المواقع الرسمية اللازمة لذلك  
 ذلك المحل جبراً

### الفصل السادس

إفي ضبط النقود وبيع الامتعة والاملاك المحجوزة  
 ( ٥١ ) انه غيب القاء المحجز بخطر مامور الاجرا المديون بورقة اخبا  
 ثانية بانه اذا لم يغرب دينه في ظرف المهلة المعينة فلدى انقضاءها هو عا  
 على بيع تلك الامتعة والاملاك ليستوفي الدين من اثباتها  
 ( ٥٢ ) اذا بقي المديون بعد انقضاء المهلة المعينة ممتنعاً عن و  
 الدين فحينئذ تسلم النقود المضبوطة الى الداين وتباع الامتعة والعقار  
 الصورة الانية وهي انه يشتدي في بيع ما هو اهون على المديون و  
 يقدم كذلك الاهون فالاهون مبتدئاً بالنقود فاذا ما وفيت الدين فب  
 الامتعة فاذا ما وفيت فتباع الاملاك

### الفصل السابع

في حجز نقود وامتنعة واملاك المديون  
 ( ٥٣ ) ان الذي يترك للمديون اولاً مقدار من وارداته بعد  
 رئيس المحكمة لاجل معاشه وقضا لوازمه ثانياً ما يكفي لمعاش وكم

لأده ومصاريف عياله . ثالثاً ما يلزم لإدارة صنعيته من الآلات والأدوات  
 ما يبيع ذلك . رابعاً أدوات الحراثة والزراعة والمحاصيل التي لم يدخرها  
 الحصة الأميرية مع حصة الدريك أيضاً . خامساً كل أنواع اثمار الأشجار  
 التي لم تقطف بعد . سادساً ما زاد على ربع معاش المتوظفين . سابعاً الألبسة  
 رخصة المختصة بأموري الملكية والعديلية والعسكرية . ثامناً المواد الميرية  
 سواء كانت منقولة أو غير منقولة فهذه جميعها لا تباع ولا تنجز إلا إذا  
 كان الدين ناشئاً عن ائتمائها

(٥٤) لا يسوغ حجز شيء من معاش المديونين الموجودين في

دافع الحرب

(٥٥) إذا كانت الأراضي أو المحلات اللازمة تركها المديون مرهونة

صار فراغها الموفاء ففي هذه الحالة يسوغ بيعها

(٥٦) إذا لم يصرح في الأعلام ولم يرتض الدائن فلا يسوغ إعطاء

للمديون لاجل وفاء الدين غير المدات المحررة أعلاه

(٥٧) إذا اقتضى الحال إلى بيع أمتعة وإملاك المديون فتعلن الكيفية

بإسطة الجرائد المختصة بنشر إعلانات المحاكم الرسمية وفي أوراق إعلانات

نصوصه وتلصق في المحلات الموجودة فيها هذه الأمتعة والإملاك المقصود

مها في دائرة الاجراء

(٥٨) أن بيع الأمتعة يكون بالمزايدة بعد مرور ثلاثة أيام من

ريخ الأعلام ولما بيع الإملاك فيعد مرور خمسة عشر يوماً

(٥٩) يجب أن يذكر في أوراق الإعلانات نوع وجنس وعدد ووزن

محل وفرة الأمتعة والإملاك المقصود بيعها ويذكر أيضاً محل المزايدة

اليوم والساعة اللذين تجري فيها

(٦٠) إذا حصلت أسباب جبرية كالخرب والقيط والغلاء وإشغال

لك فوهير تأخير معاملة الاجراء لو فت مناسب

(٦١) ان الامتعة والاملاك تباع بحضور المأمورين من طرف دائرة  
الاجراء وفي اليوم والساعة المعينين ايضاً للمزايدة بمعرفة الدلال توثيقاً  
للاصول ومتى حصلت الاثبات الكافية للدين فيبطل البيع واذا اراد المدين  
حضور هذه العملية فله ذلك والورقة التي تنظم في بيان كيفية جري  
المزايدة والبيع بمضيها الكاتب ومأمور الاجراء والدلال سوية

(٦٢) اذا لم يقرر المدين بفراغ الملك المقصود ببعه ودخوله به  
المشتري فترئيس المحكمة يبين كيفية الى المحل الايجابي ويجري البيع بدم  
ان ينظر الى رضا المدين والمأمور الذي لا يجري امر الفراغ بناء على  
الاشعار او يؤخر اجراءه يكون مسئولاً بالذات

(٦٣) اذا كانت الامتعة والاملاك المقصود ببيعها خارجة عن  
دائرة حكومة رئيس المحكمة فبناء على طلب الدائن يراجع بذلك  
الرئيس رئيس محكمة ذاك المحل فيجري هذا معاملات الحجز والبيع  
حسب الشروط المحررة ثم يرسل النفود التي تمحصل

(٦٤) ان الرسوم والمصاريف المائدة الى دائرة الاجراء  
استيفائها في اول الامر من اثمان الامتعة والاملاك المباعة ومن الزاد  
ذلك نصير تسوية الدين واذا بقيت زيادة بعد هذا يصير ردها له  
(٦٥) ان المصاريف اللازمة لاجل حجز وبيع الامتعة والاملاك  
يصير اخذها سلفاً من الدائن بناء على استردادها له فيما بعد من ا

(٦٦) اذا كان للمدين دايون متعددون واستدعى  
تحصيل مطالبهم فاذا لم تعادل اثمان الامتعة والاملاك المباعة  
فيصير توزيعها عليهم بطريق الغرامة لكن اذا كان لاحد منهم انتماء  
فيعطى في اول الامر مطلوبه تماماً من الاثبات المذكورة والباقي  
تقسيمه على الدائنين غرامة

(٦٧) يجب ان تنفذ المعاملة التجارية بالحجز والبيع

موص في دائوة الاجراء وبناء على افادة الداهن والمدبوت اذا ازم  
مرامل شيء يتعلق بهذه المعاملات فيشترط ضبط افادتها ووجودها  
تأريضها

(٦٨) انه في الولايات التي لا يوجد بها مامور اجراء ومعاونون  
باشرون نصير ادارة الوظائف المحررة في المادة ٥ و١٦ و١٧ موقفاً  
اسطة ضباط وافراد عما كرا الضبطية المستخدمين في كذا اعمال وعند  
رائهم هذه الوظائف المذكورة يكونون تحت امر ونظارة رؤساء المحاكم  
بندائية الموجودة في مراكز الولايات والالوية والقضاوات  
انتهى



تاريخ الارادة السنية في ١٥ شوال سنة ٢٨٨ وفي ١٥ كانون اول سنة ٢٨٧

انه بموجب قرار شوراي الدولة وبلاستئذان قد تعلقت ارادة المحض  
الشاهانية وعلى موجبها تسطرت تحريرات الى من يفتضي من ماموري الملك  
وصار نشر و اعلان امر نامه سامي مورخا في ٢٥ ذي القعدة سنة ٢٨٨ و  
كانون ثاني سنة ٢٨٧ لكي يصير ايناء مفتضى الحال ايضا بديوان الاحد  
العدلية توفيقا لمنطوق امر و فرمان الجناب الملوكانى المنيف على انه بخصوص  
تنظيم صورة السندات التي ستعطى الى مشتريه الاملاك التي سنباع بموجب  
النظام الموضوع بحق مبيع الاموال الغير المنقولة لاجل الدين تلك التي  
المديونين الذين يتنعمون عن الفراغ فمن الان وصاعدا بعد صد  
الحكم بمبيع ملك ما كائن بعهد المديون تصير قاعدة الشروع والمباشرة  
طرف ماموري الاجرا وبعد وضع الشروط التامينية المحررة بالمادة الس  
والثامنة والتاسعة من النظام المذكور بمحليها وتعيين المشتري تنظم به  
فراغ من جانب المحكمة وهذه المضبطة نخذ اصلا ونحفظ بالمحكمة  
موجبها تنظم المحجج والوثائق الشرعية والسندات النظامية المفتضية ا  
التصرف به وتعطى للمفرغ لهم وان بحال هذا الخصوص لصوب ملحوظ  
العالية لكي تعطى التعليمات بهذا الشأن لجميع المحاكم الكائنة بالا  
العلية وان يصير التبليغ والاشعار ايضا الى الخارج لكي بالاجرا  
والمعاملات يصير توفيق الحركة الى هذا القرار



# تعريف

المخرج المقتضى أخذه في المعامير النظامية والدوائر  
المربوطة بنظارة العدلية التي صار تعديلها من  
طرف شوراء الدولة وبعد الاستئذان صار  
شرف تعلق الإرادة السنية المملوكانية  
بمرعية احكامها



بمطبعة الآداب لامين الخوري في بيروت

سنة ١٨٨٩

## تعريفة

المخرج المقتضي اخذه في المحاكم النظامية والدوائر  
المربوطة بنظارة العدلية التي صار تعديلها من طرف  
شوراء الدولة وبعد الاستئذان صار شرف تعلق  
الارادة السنية الملوكانية برعية احكامها

## الفصل الاول

### بمق خرج القيدية

(المادة الاولى) يؤخذ من جانب المحكمة خمسة غروش لاجل قيد  
كل عرضحال واعتراضات ولائحة وورقة اعتراض وبماتنام ووكالات  
وعلم وخبر واخبارنامة التي تعطى للمحاكم النظامية راساً وبالاجمال لاجل  
قيد كل ورقة تعطى من احد الطرفين بمقتضى اصول المحاكم ان كان في  
يده المحاكم او في اثنائها

(٢) يؤخذ خمسة غروش عن كل عرضحال بحال للمحكمة

الشرعية وللدوائر السائرة من طرف الدائرة التي احالة

(٣) اذا اخذ خرج قيدية عن الاوراق التابعة للقيد مرة وبعد

ذلك ابرزت هذه الاوراق للمحكمة اخرى فتؤخذ قيديتها تكراراً



(٤) يؤخذ بالمواد الجزائية خرج قيدية عن سائر الاوراق التابعة للقيد التي تكون قدمت من طرف المدعي الشخصي او كان اجري احالتها من محل اخر

(٥) ان الاوراق التي بصير قيدها يشار في ذيلها الى عدد (نومرو) دفتر القيد والى مقدار الغروش الماخوذة عنها وتختم بختم المفيد

(٦) ان الاوراق التابعة للقيد لا يمكن ان تقبل لدى المحكمة بدون اخذ قيديتها

## الفصل الثاني

### مبحث ربع خرج الاعلام

(٧) عند ما يعطى عرضحال ما للمحكمة يؤخذ من المستدعي ربع خرج الاعلام نقداً اما بالنظر لمقدار وكمية المدعى به او بالنظر لنوع الدعوى وبدون استيفاء هذا المخرج لا يباشر بروية الدعوى

(٨) اذا لم يكن بالعرضحال قد عيّن وبين المبلغ فيعد ان يجلب المستدعي ويعين مقدار ربع المخرج لدى المحكمة يؤخذ ربع المخرج ويشار عنه بظهر العرضحال من طرف مأموره

(٩) عند ما يكون المبلغ المدعى به اقل من الفين وخمسمائة غرش يؤخذ عشرون غرشاً ربع خرج بوجه المقطوع

(١٠) بدعاوى الاستئناف والتمييز يؤخذ سلفاً ربع المخرج الذي يكون قد اخذ عن الاعلام المشتكى بخصوصه

(١١) كما ان المبلغ الذي يكون اخذ باسم ربع خرج يجري حسابة من خرج الاعلام عند ما ينتظم اعلام الدعوى كذلك اذا وجد ان ربع

المخرج السابق اخذ زائداً عن خرج الاعلام بصيراعادة هذه الزيادة من طرف الوزنة (صندوق المال)

( ١٢ ) لما كان عند عدم ملاحقة الشغل مدة ستة اشهر اعتباراً من تاريخ تادية ربع المخرج بصيرابطال العرضحال ( ١ ) فهذه الصورة بقيد ربع المخرج الماخوذ سلفاً ايراداً المعكمة واذا قدم عرضحال مجدداً بحق ذاك الشغل فيؤخذ ربع خرج اخر

### الفصل الثالث

#### بحق خرج التبليغ

( ١٣ ) عند ما تباع رسمياً ورقة الاخصار او سائر الاوراق يؤخذ لاجل كل ورقة عشرة غروش من طرف طالب التبليغ

( ١٤ ) ان اجرة التقديمية التي تؤخذ بموجب تعريفها المخصوصة بالنظر لمسافة المحل الموجود به الشخص اللازم تبليغه تكون على حدة

( ١٥ ) لا يؤخذ خرج تبليغ على حدة عن التذاكر المماوية فراراً من المحكمة اللازم ارسالها الى المحكمين او لاحد الدوائر الرسمية

### الفصل الرابع

#### بحق تسجيل الوكالة

( ١٦ ) عند ما يوكل شخص ما شخصاً اخر ادى المحكمة بطريق التسجيل فاذا كانت الوكالة عائدة لدعوى بهايتها الف غرش فتتظم ورقة الوكالة بلا اجرة وما كان زائداً عن ذلك فيؤخذ عن ورقة الوكالة خرج

( ١ ) انظر المادة ( ١١٨ ) من قانون اصول المحاكمات الجنائية

النظر للخرج اللازم اخذه بحرية المقاولات

## الفصل الخامس

بحق خرج الاعلام الذي يؤخذ في المحكمة الابتدائية

(١٧) الخرج الذي يؤخذ عن الاعلامات التي تعطى من المحكمة

الابتدائية هو نسي بالنظر للدرجات المعينة ادناه

غرش

١. ما يحوي الحكم لحد خمسمائة غرش

٢. من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ غرش

٤. " ١٠٠ " ٢٠٠٠

٦. " ٢٠٠٠ " ٣٠٠٠

١٠. " ٣٠٠٠ " ٥٠٠٠

وما كان من الخمسة الاف غرش لحد الخمسمائة الف غرش يؤخذ

ثلاثة في كل الف غرش عشرين غرشاً ويضم ربع في المائة علاوة لاجل ما

زبد عن الخمسمائة الف غرش

« ١٨ » يؤخذ لاجل الاعلام الحاوي الحكم بتسليم او اجراء شيء ما

فرج على الوجه المبين اعلاه بعد ان تقدر قيمة ذلك الشيء من طرف

لمحكمة التي اعطت الاعلام

(١٩) يؤخذ مائة غرش بوجه المقطوع عن قرارات القرينة ورد

لسند وبالجملة عن كل الاعلامات التي لا تكون متضمنة للقرار بتسليم او

اجراء شيء ما

## الفصل السادس

بحق المخرج الذي يؤخذ بمواد الافلاس

( ٢٠ ) يؤخذ خمسون غرشاً بوجه المقطوع خرجاً عن

كل قرار يعطى من المحكمة بافلاس تاجر ما وفتح قرار الافلاس  
وبنوعين تاريخ الافلاس او بتغييره وبتعيين السنديك وبسائر الخصوصات  
الافلاسية ( ١ )

( ٢١ ) يؤخذ لاجل الاعلام الذي يعطى منضمناً تصديق

القونفوردانو ( ٢ ) خرج بالمائة اثنين من المبلغ الذي يكون الملفس تعهد  
باعتقائهم لاصحاب المطلوب

( ٢٢ ) اذا لم تنظم قونفوردانو وصار تقسيم مال الملفس

الموجود غرامة فيؤخذ خرج اعلام بالمائة اثنين ايضاً من ذلك  
المال

( ٢٣ ) ان المخرج اللازم اخذه عن المعاملات الافلاسية توفيقاً

لاحكام هذا النظام يؤخذ باول الامر من موجود الماسة بمعرفة الزور  
قوميسر ( مامور الافلاس )

## الفصل السابع

بحق خرج الدعاوى التي ترى بمعرفة محكمين

( ٢٤ ) ان القرارات التي تعطى بلزوم احالة الدعاوى التي تحدث

( ١ ) انظر المواد ١٥٠ و ١٥١ و ١٦١ و ١٧٠ و ٢٧٦ من قانون

النجارة البرية ( ٢ ) انظر المادة ٢٢٠ من القانون المذكور

بين الشركاء. للمحكمين بموجب المادة الاربعين من قانون التجارة تربط  
 باعلام و يؤخذ عن اصل الاعلام خمسون غرشاً خرجاً مقطوعاً وإذا  
 طلبت صورتها فيؤخذ عنها خرج صورة كما مبين بفصلها المخصوص  
 ( ٢٥ ) يؤخذ خمسون غرشاً خرجاً مقطوعاً على حدة عن القرارات  
 التي تعطى من المحاكم عند ظهور منازعة بجهة الخصوصات المبينة في المواد  
 ٤٢ و ٤٤ و ٤٩ من القانون المذكور وتقدم استدعاء بذلك على حدة  
 بوجود ايجاب للنظر بالدعوى

( ٢٦ ) يؤخذ لاجل تسجيل القرارات التي تنظم من  
 لمحكمين ربع المخرج اللازم اخذ بمقتضى المادتين الثامنة عشر والتاسعة  
 عشر وإذا كانت هذه القرارات غير شاملة لمبلغ معين او لتسليم شيء ما  
 يؤخذ عنها خرج مقطوع بالنظر بحسامة الدعوى وفقاً للقاعدة المدرجة في  
 المادة التاسعة عشر

( ٢٧ ) عند رد المعكبة الاستثنائية لقرار المحكمين المسجل  
 بالدخول باسناد الدعوى يؤخذ لاجل القرارات التي تعطى بهذا الخصوص  
 لمخرج التجاري بالاستئناف وإذا رد عرض حال الاستئناف بدون الدخول  
 اساس الدعوى فيؤخذ خرج مقطوع وفقاً للصورة المبينة في المادة  
 لتاسعة عشرة

( ٢٨ ) تجري ايضاً احكام المخرج المسطر اعلاه بحق الدعاوى  
 التي ترى بمعرفة المحكمين الذين عينوا بموجب صك تحكم بدون  
 راجعة المحكمة



## الفصل الثامن

بحق الخرج الذي يؤخذ بدعوى الاعتراض على المحكم  
وعادة المحاكمة وتصحيح القرار

( ٢٩ ) إذا رد استدعاء الاعتراض على المحكم بدون  
الدخول بأساس الدعوى يؤخذ مائة غرش عن الاعلام الذي يعطى بهذا  
الخصوص وإذا دخل بأساس الدعوى ولم يحكم بشيء زائد يؤخذ أيضاً مائة  
غرش بوجه المنطوع وإذا حكم بشيء زائد يؤخذ خرج نسبي بالنظر إلى  
مقدار الزيادة

( ٣٠ ) عند قبول استدعاء إعادة المحاكمة يؤخذ مائة غرش بوجه  
المنطوع وعند رده يؤخذ أيضاً مائة غرش بوجه المنطوع ما عدا الجراء  
النقدي المحرر في المادة المائتين والثلاثة عشر من قانون اصول المحاكمات  
المحقوقية وعند رد أو قبول استدعاء تصحيح القرار يؤخذ أيضاً مقدار الجراء  
النقدي والخرج المذكورين

## الفصل التاسع

في بيان الخرج الذي يؤخذ بدعوى اعتراض الغير  
( ٣١ ) يؤخذ خرج لاجل القرارات التي تعطى بدعوى اعتراض  
الغير مثل الخرج الذي يؤخذ بالدعوى المادية

## الفصل العاشر

في بيان الخرج الذي يؤخذ عن القرارات  
المعطاة بحق تعيين المرجع

( ٣٢ ) يؤخذ بوجه المنطوع عن قرارات تعيين المرجع إذا كان  
أساس الدعوى أقل من خمسة آلاف غرش خمسة وعشرون غرشاً وإذا كان

زائدًا عن الخمسة آلاف فيؤخذ خمسون غرشًا بوجه المقطوع

### الفصل الحادي عشر

في بيان الخرج الذي يؤخذ عن الدعاوى المفروغ عنها

( ٣٢ ) يؤخذ الخرج المبين في المادة السابقة لأجل الاعلامات

التي تعطى بناء على تفرغ الطرفين عن الدعوى سواء كان ذلك في محكمة

البداية او في محكمتي الاستئناف والتمييز

### الفصل الثاني عشر

بحق الخرج الذي يؤخذ بمحاكم الاستئناف .

( ٣٤ ) يؤخذ خرج مقطوع بنسبة الخرج المأخوذ بداية عند رد

استدعاء الاستئناف بدون الدخول باسناد الصلحة او تصديق قرارات

التربية والحاصل عند وقوع تصديق جميع الاحكام والقرارات التابعة

للخرج المقطوع بداية

( ٣٥ ) اذا فسخ اعلام في محكمة الاستئناف واعيد للمحكمة التي

اعطت ذلك الاعلام يؤخذ مائة غرش خرجًا منطوعًا

( ٣٦ ) اذا صار التصديق باسناد الدعوى الاستئنافية واصلحت او

صدقت احكام المحاكم الابتدائية يؤخذ خرج الاعلام بدرجات الخرج

المنقضى اخذه في محكمة البداية

### الفصل الثالث عشر

بحق قرارات الاجراء الموقت

( ٣٧ ) يؤخذ عن القرارات التي تعطى استئنافًا بخصوص

اجراء قرار ما مؤقتًا قبل التدقيق باسناد الدعوى مائة غرش بوجه

المقطوع

## الفصل الرابع عشر

في بيان الخرج الذي يؤخذ في محاكم التمييز

(٣٨) اذا صدق اعلام باحدى دائرتي الحقوق والجزاء في محكمة التمييز او بهيئتها العمومية يؤخذ خرج بمقدار الخرج المأخوذ من طرف المحكمة التي اعطت الاعلام الحاصل تمييزه واذا نقض اعلام يؤخذ مثلاً غرش بوجه المقطوع ويؤخذ مائة غرش خرجاً بوجه المقطوع لاجل الاعلام الذي يعطى مرة ثانية من طرف المحكمة التي ترى تلك الدعوى المتضمنة الاعلام المنقوض بعد نقضه .

## الفصل الخامس عشر

بحق خرج الصورة

(٣٩) يؤخذ ثلاثون غرشاً عن كل صورة لمغ عن الاعلام وعشر غروش عن كل صحيفة من قطع صور الاعلامات التي تطلب بعد التبليغ وعند طلب صورة عن الاوراق السائرة يؤخذ لاجل كل مائة وخمسين كلمة ثلاثون غرشاً واذا كانت (الورقة المطلوب صورتها) اقل من مائة وخمسين كلمة يؤخذ عنها ثلاثون غرشاً بوجه المقطوع

## الفصل السادس عشر

(٤٠) يؤخذ خمسة وعشرون غرشاً خرجاً عن كل تذكرة بصير ارسالها من المحكمة انما لا يؤخذ خرج مكرر لاجل تأكيد هذه التذكرة (٤١) يؤخذ مائة وخمسون غرشاً خرجاً مقطوعاً عن الفرارات التي تعطى بخصوص معاملات حجز شخص ما او بتخليصه من الحجر (٤٢) يؤخذ مائة غرش خرجاً مقطوعاً عن الفرارات التي تعطى بخصوص حجز الاموال والاملاك والنفود والاشياء السائرة وبخصوص رفع



- هذا الحجز سواء كان الحجز لدى المدين أو لدى شخص آخر  
 ( ٤٣ ) يؤخذ عشرة غروش لأجل تنظيم أو إخراج صورة الأوراق  
 اللازمة لتعليقها وإصافها في محل ما عينا أو خلاصة  
 ( ٤٤ ) يؤخذ عشرة غروش لأجل كل ورقة ضبط  
 ينظمها المأمور المعين من جانب المحكمة منضبة لإيفاء مأموريته أو  
 لسائر الخصوصيات  
 ( ٤٥ ) يؤخذ خمسون غرشاً لأجل القرار الذي يعطى برده الاستدعاء  
 الواقع بحق رد الأعضاء ( ١ )

### الفصل السابع عشر

- في بيان المخرج الذي يؤخذ في المواد الجزائية  
 ( ٤٦ ) أن المخرج والمصارف التي تؤخذ في المواد الجزائية هي بمجملتها  
 عائدة على المجرم مطلقاً  
 ( ٤٧ ) عند عدم إمكان تسوية المخرج والمصارف اللازمة أخذها  
 دعاوى الجزاء سلفاً تحسب بناء على أن تحصل من المجرم بعد ذلك غير  
 أن ما كان لازماً إيفاءه في الحال من هذه المصاريف كاجرة الخبيرين  
 والطبيب والمأمور والجراح والقبالة ومصارفهم اليومية والسفريّة فهذه يصدر  
 تسويتها من طرف الدولة بناء على أن تحصل من المجرم أيضاً  
 ( ٤٨ ) تؤخذ وتستحصل من المحكوم عليه جميع المصارف التي تقع  
 عند تحقيقات الجرم الأولية

- ( ٤٩ ) يؤخذ عشرون غرشاً لأجل ورقة الاستنطاق التي تنظم عند  
 ختام استنطاق المظنون وبوجهالة تعدد المظنون بهم يؤخذ هذا المخرج  
 بموجب المادتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين

( ٥٠ ) عند ما يحكم بالدعوى الجزائية لجهة الحقوق الشخصية بتسليم اموال واملاك واشياء او بتحصيل مبلغ معين باي اسم كان يوخذ من المدعي الشخصي الرسم التجاري في المحاكم الحقوقية سلفاً بشرط ان يعود موخراً على المحكوم عليه

( ٥١ ) يوخذ من المجرم عشرة غروش لاجل كل ضبطنامة تنظم من ورود الدعوى الجزائية للمحكمة لحين ختامها وبمالة تعدد المجرمين يوخذ هذا المخرج من كل منهم على حدة وعند لزوم اجراء تحقيقات لدى المحكمة فالمصارف التي تقع كذلك تؤود على المجرم

( ٥٢ ) يوخذ عشرون غرشاً خرجاً عن الاعلام المتعلقة بالقباحة ومائة غرش عن الاعلام الذي يعطى بمالة استئنافه اذا كان قابلاً للاستئناف وعن الاعلام التمييزي ( بحق القباحة ) مائتا غرش وعن الاعلام المتعلقة بالجنحة بداية خمسون واستئنافاً مائة وتميزاً مائتا غرش ويوخذ مائة غرش عن الاعلام المتعلقة بالجناية ومائتا غرش عن الاعلام الحاروية تدقيقها ( اي الجنابة ) تميزاً

( ٥٣ ) تسجيل الوكالة في الامور الجزائية تابع لاصوله ورسومه في المواد الحقوقية

( ٥٤ ) عند وقوع فراغ عن الدعوى في الاحوال التي يساعد بها القانون فالخرج والمصروف اللذان يقعان لحين الفراغ يوخذان من المفرغ واذا كان الطرفان كل منهما مدعى على الاخر وموخرأ فرغاً عن الدعوى فالخرج والمصرف اللذان يقعان بهذه الصورة يوخذان منها مناصفة

( ٥٥ ) ان الاجرة اليومية للمخبرين بالمواد الجزائية والذين يجلبون من ضمن البلدة او الفصبة المقيمة بها المحكمة مع المأمورين الاطباء والجراحين والقابلات الذين يوجد ايجاب لاغزامهم للمحلات البعيدة والفريضة والمخبرون الذين يجلبون من داخل ( هكذا في الاصل ولعلها من

خارج اذ انة سبق ذكر من كان من داخل ( البلدة او القصة المقينة بها المحكمة يصير تقريرها ( اي الاجرة ) من طرف المحكمة بالنظر اصفتهم ودرجتهم لكن هذه الاجرة اليومية لا يمكن ان تتجاوز الخمسين غرشاً واذا جلب هؤلاء من الخارج فتحسب وتؤدي اليهم مصاريفهم السفرية على حدة

( ٥٦ ) ان المأمورين والاطباء والجراحين والقبالات الذين يصير رسالهم لمحات بعيدة او قريبة لاجل الكشف او المعاينة او سائر الاحوال تجري بحكم الصورة المبينة في المادة السابقة

( ٥٧ ) عند نقل دعوى جزائية للاستئناف او التمييز فالخرج الذي يخذ عن الجهة العائدة للحقوق الشخصية بهذه الدعوى تابع للخرج الذي يخذ في المواد المحقوقة

( ٥٨ ) ان الخرج والمصرف اللذين يقعان باثناء روية الدعوى الجزائية يبين كل منهما على حدة في ورقة الضبط وبختام الدعوى ينظم جدول من طرف كاتب الضبط يبين به الخرج وغيره الماخوذ سلفاً او للالزام تحصيله كل على حدة ويتقدم للمحكمة لاجل ان يدرج بالاعلام

### الفصل الثامن عشر

#### في بيان خرج الاجراء

( ٥٩ ) ان الخرج الذي يخذ لجهة اجراء الاعلامات يصير اخذه

وفقاً لنظامه المخصوص ( ١ )

### فصل التاسع عشر

في بيان الخرج الذي يخذ عن الديبوزيتو ( الامانة )

( ٦٠ ) يخذ في المائة نصف لاجل ابداع النفود او الاوراق

النقدية او الاشياء ذات القيمة في المحاكم او الوزنة باحدى الدوائر المربوطة

( ١ ) انظر صحيفة ٢٢٩ من المجلد الاول من الدستور

بنظارة العدلية وبضم على ذلك في المائة ربع لاجل كل سنة اذا تجاوزت  
مدة النوديع سنة واحدة

( ٦١ ) تنظيم ورقة ضبطنامة لاجل النفود والاوراق  
النقدية او الاشياء ذات القيمة التي يصير ابداعها في المحاكم او الوزرة  
وقيدية هذه الضبطنامة وثن الورقة الصعينة هي تابعة للاحوال الجارية في  
المحاكم الابتدائية

( ٦٢ ) تقدير قيمة الاشياء والاوراق النقدية بحري وفقاً لاصوله

### الفصل العشرون

في بيان خرج محرري المقاولات

( ٦٣ ) يوخذ نصف في المائة خرجاً لاجل السند الذي ينظم من  
محررية المقاولات منضماً دور وتصرف شيء ذلك من قيمة ذاك الشيء  
المعينة والمقدرة وعلى كل حال لا يكون هذا الخرج دون الخمسين غرشاً  
وقيمة الاشياء المذكورة بمقايضة البيع تقدر وفقاً لاصولها

( ٦٤ ) يوخذ خرج لاجل مقاولات الايجار والاستيجار كيفما كانت  
مدة الاجارة في المائة نصف فقط ان الخرج الذي يوخذ بهذا الباب لا يكون  
ادنى من خمسين غرشاً في كل حال

( ٦٥ ) يوخذ لاجل المقاولات التي تكون بحق دور مقاولات  
الايجار والاستيجار بهذا الطريق لا خراو بحق ايجار الما جور لا خراو بحق  
الايجار الخرج المبين في المادة السابقة عن الباقي من المدة

( ٦٦ ) عند تنظيم سند دين يوخذ في المائة نصف اذا  
كان المبلغ الجاوي له السند لحد المائة الف غرش ولاجل الزائد عن ذلك  
يوخذ في كل الف غرش غرشاً وعلى كل حال لا يكون ذلك اقل من  
خمسين غرشاً

( ٦٧ ) يوخذ نصف الخرج المبين في المادة السابقة عن المقاولات

لني تنظم لاجل تديد مدة الدين غير ان هذا الخرج لا يكون اقل من خمسين غرشاً في كل حال ايضاً

( ٦٨ ) نؤخذ الرسوم المحررة في المادة السادسة والستين عن سندات الكفالة التي تنظم على حدة لاجل تامين الدين واذا حررت الكفالة باصل سند الدين فلا يؤخذ عنها رسم مخصوص

( ٦٩ ) كذلك يؤخذ الرسم المبين في المادة السادسة والستين عن مقاولات الرهن وسندات الصلح والابراء

( ٧٠ ) يؤخذ خرج عن المقاولات التي تنظم لاجل تشكيل شركة او تديد مدة شركة قد انقضت مدتها في المائة واحد اذا كان رأس مال الشركة لحد المائة الف غرش وفي المائة نصف لاجل الزايد عن المائة الف غرش وعلى كل حال فان الرسم اللازم استيفاءه نسبة لمقدار رأس المال لا يكون دون المائة غرش

( ٧١ ) يؤخذ خرج لاجل المقاولات التي تنظم بحق تزييد رأس مال شركة مع تعديل شرائطها خرج كما بين في المادة السابعة على ما زاد عن رأس المال فقط وهذا الخرج لا يكون اقل من مائة غرش في كل حال ( ٧٢ ) يؤخذ عن المقاولات التي تنظم بحق فسخ الشركة وقطع معاملاتها وتقسيم رأس مالها الخرج المبين في المادة السبعين على رأس مال الشركة وعلى الموجود الذي يتقسم

( ٧٣ ) يؤخذ عن البياننامه التي تتضمن وضع رأس مال الشركة من طرف اصحاب الحصص وإيفاء بدل السهام مقدار ربع الرسم اللازم اخذاً عن مقاولات الشركات انما هذا المقدار لا يكون اقل من مائة غرش

( ٧٤ ) يؤخذ مائة غرش لاجل كل نسخة عن المقاولات التي تنظم بحق فسخ الشركة قبل حصول فسخها

( ٧٥ ) يؤخذ لاجل تنظيم التحكيم ( صك التحكيم ) مائة غرش

ولاجل الوكالة نامة (صك الوكالة) العمومية مائة غرش ولاجل الوكالة  
نامة الخصوصية خمسون غرشاً

(٧٦) يؤخذ خمسون غرشاً عن كل نسخة برواستو (معارضة  
استغفاظية) تنظم لعدم قبول او عدم دفع البوليصة (السفينة او ورقة الحواله)  
او لعدم دفع عموم السندات المحررة للامراو من جهة عدم ايفاء ائتمانها  
(٧٧) يؤخذ خمسون غرشاً لاجل تنظيم علم وخبر تجري بنظر  
بجالة عدم صحة بيان محل اقامة الشخص المستعوبة عليه البوليصة وعند تحريرها  
وعلم وجوده بعد التفتيش عليه

(٧٨) يؤخذ عشرون غرشاً لاجل (طلبانمة) تنفع  
من شخص ثالث لاجل تادية بدل البوليصة والبونو التجاري بمقتضى  
البرواستو

(٧٩) يؤخذ ربع الخرج اللازم اخذه عن الكفالة العادية لاجل  
تنظيم الكفالة نامة المعبر عنها اوال (١)

(٨٠) يؤخذ خمسون غرشاً لاجل عزل او تبديل المحكم والشيخ  
الوكالة وعن كل نسخة ابرانامة (صك ابرا) تنظم بين الوكيل والموكل  
بعد ايفاء الوكالة

(٨١) ان الاوراق التي صار بيانها بهذا الفصل اذا صار  
تنظيمها من الخارج وصارت المراجعة لمحربية المقاولات لاجل تصديق  
ما تحويده من الامضات يؤخذ لاجل تصديق كل امضا خمسون غرشاً  
بوجه المقطوع

(٨٢) عند طلب قيد ورقة بمحررية المقاولات لاجل ان يصدر  
تاريخها مثبتاً يؤخذ خمسون غرشاً لاجل قيدها وخمسة وعشرون غرشاً  
لاجل كل صورة مصدقة عنها

( ١٣ ) كما انه يؤخذ الخرج التبليغي المدين في الفصل الرابع  
جلب البرونستو والسندات والاوراق السائرة التي يصير تبليغها كذلك  
ند طلب صورة الاوراق المذكورة يؤخذ خرج صورة ايضاً بموجب المادة  
ثامنة والثلاثين

( ١٤ ) يؤخذ عن تنظيم دفتر الاشياء لاجل كل ساعة اربعون  
رسماً بوجه المقطوع

( ١٥ ) يؤخذ عشرون غرساً لاجل كل ضبط ينظم بحق ضبط وختم  
لمخازن والدكاكين او بحق بيع الاشياء

( ١٦ ) يؤخذ خمس بارات عن كل صحيفة لاجل تصديق دفاتر  
لتجار

( ١٧ ) يؤخذ ثلاثون غرساً عن كل مائة وخمسين كلمة من الاوراق  
لتي يصير ترجمتها بمعرفة محرريه المقاولات

( ١٨ ) يؤخذ نصف الخرج الذي صار بيانه في المادة السابقة لاجل  
لقابلة وتصديق الورقة التي تترجم خارجاً

( ١٩ ) ان الاوراق التي تترجم للمحرريه المقاولات لاجل التصديق  
يصير حفظها هناك وتعطى صورها للمحرري العلاقة بها

( ٢٠ ) يؤخذ عشرون رسماً لاجل كل قطعة دفتر يومية توضع  
النومرو على صحائفه وتسحب

على الدفتر وفقاً المادة السابعة والخمسين من قانون التجارة البحرية  
( ٢١ ) يؤخذ خمسة عشر غرساً على وضع النومرو وتسحب اذا (صح)

على دفتر الاستقراضات البحرية المعبر عنه بالرسومات  
( ٢٢ ) عند طلب تنظيم مانيفستو « قائمة المشحونات » اذا كان

محمول السفينة عشرين طونيلاتو يؤخذ عشرون غرساً واذا كان محمولها  
من عشرين طونيلاتو لحد مائة طونيلاتو يؤخذ اربعين غرساً واذا كان

اكثر من مائة طونيلاتو يؤخذ ستون غرشاً  
( ٩٣ ) يؤخذ ثلاثون غرشاً لاجل رابورط القبودان يعني

تقريره

انظر للمواد ٥٧ و ٥٩ من قانون البحرية  
( ٩٤ ) يؤخذ لاجل استماع الطائفة والركاب سوية او كل على حدة  
وضبط تقرير القبودان خمسة وعشرون غرشاً  
انظر للمواد ٦١ و ٦٢ من قانون البحرية

( ٩٥ ) يؤخذ خرج الصورة على حدة عند طلب صور الاوراق  
المبينة في المادتين الثالثة والتسعين والرابعة والتسعين .

( ٩٦ ) يؤخذ لاجل تنظيم دفتر الطائفة بالنظر لعدد القبودان  
والضابط والطائفة خمسة غروش عن كل واحد منهم

( ٩٧ ) عند تبديل دفتر الطائفة يؤخذ خمسة غروش عن كل رجل  
دخل السفينة او خرج منها

( ٩٨ ) يؤخذ خمسة عشر غرشاً لاجل المقاولات التي تحوى شروط  
صورة استخدام القبودان والضابط والطائفة

( ٩٩ ) يؤخذ عشرة غروش لاجل تصديق المقاولات التي صار  
اراءها في البند السابق

( ١٠٠ ) يؤخذ لاجل تنظيم النول ( اجرة الشمن ) عشرون غرشاً  
اذا كان بدل النول لحد الالف غرش واربعون اذا كان من الالف غرش  
لحد الثلاثة الاف غرش وستون غرشاً اذا كان من الثلاثة الاف لحد الستة  
الف غرش واذا كان زائداً عن الستة الاف غرش يؤخذ عشرة غروش  
لاجل كل الف غرش زائدة

( ١٠١ ) يؤخذ ثمانية غروش لاجل كل نسخة من السندات

التحويلية



( ١٠٢ ) يؤخذ خرج لاجل تنظيم او فقط تصديق قونطراتات  
( صكوك المقاوله ) الاستقرضات البحرية التي تعمل على جرم السفينة او على  
حولتها بالنظر للمبلغ المستقرض وللدرجات المحررة في المادة المائة

( ١٠٣ ) يؤخذ لاجل تصديق وقيد سند السيغورطه ( الضمانة  
المشهورة بالسيكورناه ) خمسون غرشاً اذا كان المبلغ الماخوذ تحت السيغورطه  
لحد العشرة الاف غرش وماية غرش اذا كان زائداً عن ذلك

( ١٠٤ ) عند وقوع المصادمة والفرق والكسر يؤخذ لاجل حفظ  
وتوقيف اثمان السفينة الحاصلة بطريق الديوز يتوفي المحل اللازم الخروج  
المبينة في المادة المائة والثالثة عشر بالنظر للاثمان المذكورة

( ١٠٥ ) يؤخذ خمسة وعشرون غرشاً عن تعيين ارباب الوقوف  
لاجل تعيين قابلية السفينة للسير والسفر وعدمه وتحقيق وتقدير المصادمات  
والخسارة البحرية والحاصل لاجراء كل نوع من التحقيقات والكشفيات المتعلقة  
بالتجارة البحرية

( ١٠٦ ) عند تحليف ارباب الوقوف يؤخذ ثلاثون غرشاً لاجل  
ضبط تحليف كل منهم

( ١٠٧ ) يؤخذ خمسة وعشرون غرشاً لاجل كل تذكرة تتسطر  
ارباب الوقوف جميعاً

( ١٠٨ ) يؤخذ ثلاثون غرشاً ما عدا خرج القيدية لاجل قيد  
وحفظ التقارير التي تنظم من جانب ارباب الوقوف وتقدم للمحكمة او  
لحررية المقاولات

( ١٠٩ ) ان البوصلة والعلم وخبر والسندات الغير الرسمية اللازم  
نظمها نسختين وفقاً للفقرتين السادسة والسابعة من المادة السادسة من  
انون التجارة البحرية ببيان النقود والاشياء السائرة والاستقرضات البحرية  
التي تعطى لاجل انشاء السفينة وتنسيقها وتجهيز لوازمها وقومانيتها ( ا ب )

مؤنتها ) يوخذ خمسة عشر غرشاً لاجل وضع نسخة منها امانة بقلم التجارة  
او بقبيلارية التجارة

( ١١٠ ) يوخذ عشرة غروش لاجل تصديق بوصل مفردات  
المصارف والديون المبينة في الفقرتين الاولى والثالثة من المادة السادسة من  
قانون التجارة البحرية

( ١١١ ) يوخذ خمسة وعشرون غرشاً لاجل سحب ال ( صح ) وختم  
دفتر محاسبة السفينة بختام كل سفرة

( ١١٢ ) يوخذ خمسون غرشاً لاجل المضبطة التي تنظم بحالة ترك  
السفينة او ترك حمولتها بطريق الاباندون

( ١١٣ ) يوخذ لاجل تنظيم دفتر الاشياء التي تكون فيمتها معينة  
او يمكن تخمينها ثلاثون غرشاً اذا كانت القيمة لا تتجاوز الثلاثة الافي  
غرش واذا تجاوزت ذلك فيوخذ بالالف غرش عشرة غروش

( ١١٤ ) يوخذ لاجل بيع بالمزايدة سفينة او حصة منها او قابض  
او الالات والادوات والاشياء السائرة ثلاثون غرشاً اذا كان الثمن  
لحد الالف غرش واربعون غرشاً اذا كان من الالف غرش للالفي غرش  
واذا كان من الالفي غرش وغرش واحد لحد الخمسين الف غرش يوخذ  
عن ذلك لاجل الزائد في كل الفين اربعون واذا كان من الخمسين الف  
غرش لحد المائة الف غرش يوخذ زيادة عن ذلك لاجل الزائد في كل  
الفين عشرون وبمجاله تجاوزت المائة الف غرش يوخذ زيادة عن ذلك في  
كل الف غرش عشرة غروش

في ١٢ محرم سنة ١٢٠٤ وفي ٢٩ ايلول سنة ١٢٠٢

تمت الترجمة بعون الله تعالى في ٧ ربيع الثاني سنة ١٢٠٤ وفي ٢١ كانون اول

سنة ١٢٠٢

# نظام

التمهة الاخير

مترجم عن التركية بقلم رفعتنا  
اديب افندي جراح



---

طبع في بيروت بمطبعة الاداب سنة ١٨٩٢

## قانون رسم التبعة

### الفصل الاول

#### في بيان المواد العنصرية

( المادة الاولى ) يكون تابعا لنظام التبعة جميع معاملات الفرض والاستفراض والشركة وسائر المناولات والمعاهدات وكل نوع من السندات والحوالات ( بوجه ) والسندات المحولة لامر الحامل ( بونو ) وسندات الآراء والقبض وسندات الامانة ( اسرنيوكا ) وسند المبلغ الموضوع تحت المحاكمة ( الدبوزيتو ) وجميع سندات الشركة والخص والتحويل وتحويل البنوفة ( الجك ) وجميع السندات التجارية المتداولة بين الافراد باخدم واعطائهم وجميع السندات المعلنة بالقبض والتعهدات المعطاة للافلام والى ماموري الحكومة والتذاكر والتقارير والعرضيات المكتوبة لاجل المصالح الذاتية المقدمة الى المقامات الرسمية والصادرة من المحاكم الشرعية من كل نوع من الحجج والاعلامات ودفاتر القسام وجميع السندات الشرعية والمعلقة بالاذن والمراسلات والقيود وعلم وخبر وسندات المعاش والاسهام والوظائف والوصل ( المفبوض ) والمضابط والاعلامات الصادرة من المحاكم الحقوقية والتجارية ومن كافة المجالس المحاوية حكما والسندات والاوراق الصادرة من دوائر الحكومة السنية وصورة القيد المعطاة لافراد الاهالي والسندات المحاوية مقبولة جارية بين الحكومة السنية وافراد الاهالي وكل نوع من الاعلانات والجرائد ( الغازنات ) وعلم وخبر وتذاكر المرور وسندات الحوالة وسند الضمان من الحوادث السبوبة

( سيكورتاه ) والمحاصل كافة السندات الممكن ابرازها والمبرزة الى المحاكم ومجالس الدولة العلية لاجل الاحتجاج

( ٢ ) يستثنى من نظام التمغة وبغني من وضع ورقة الطبعة ( البول ) جميع السندات المتعلقة بعلم وخبر والسراكي والصور المعطاة من الخزينة ومن صناديق المال لبعضهم ولسائر الافراد والعلم والخبر المعطى لاعانة المحتاجين والفقراء والمكاتب ومحلات العبادة او لاعانة مخصوصة المتاسيسات الخيرية والعلم والخبر المعطى في بيان فقر حال شخص واعلانات ومضابط التجمع والجنائيات والمطبوعات الموقفة المخصصة بالعلوم واستدعاءات المأمورين المتضمنة طلب الاذن والاستعفاء

( ٣ ) رسم التمغة قسمان احدهما رسم مقطوع وهو رسم الاوراق المخصوصة المبينة انطباعها بالتعريف المربوطة بهذا القانون والثاني الرسم النسي وهو بحسب نسبة المبالغ الحرية بالاوراق والسندات كما هو مبين ادناه وهوان السند المحاوي على مقدار مبلغ مائة غرش الى مبلغ الف غرش يوضع عليه ورقة طبعة بعشرين بارة ومن الالف الى الالفين غرش يوضع عليه ورقة طبعة بقرش ومن الالفين الى عشرة الاف عن كل الفين غرش وكسور يوضع عليه ورقة طبعة بقرش ومن العشرة الاف غرش الى المائة الف غرش عن كل خمسة الاف غرش وكسور يوضع عليه ورقة طبعة بقرشين ونصف ومن المائة الف غرش الى ما لا نهاية عن كل عشرة الاف غرش وكسور يوضع عليه ورقة طبعة بخمسة غرش وكل نوع من الشاويل والسندات الحرية للامر والحوالة النقدية والحوالات ( بوليجات ) وسندات الادانة والبيع والشراء التجاري بين التجار وغيرهم ودفائر القسام وكل ورقة لم تكن مدرجة في القسم الاول من هذه المادة يعني في معرفة انواع المقطوع فانها تكون من جملة السندات النسبية وتابعة لنسبة المبلغ المحرر ونسخ الحوالة ( بوليجه ) الاولى والثانية والثالثة وما فوقها وسائر السندات التجارية

فالمنداول منها باليد تكون تابعة لرسم التبعة . فقط المنداول التي تكون بدون ورق الطبعة لا تعد سبباً لعدم وضع ورق الطبعة بدعوى ان احدهم عاها ورق الطبعة

( ٤ ) ان درج المبالغ المتعددة المتفرعة في بيان معاملة سند ما تكون نسبتها تابعة لرسم تبعة مودي اصل السند .

( ٥ ) السند المشتمل على جملة مبالغ فالمبلغ المقصود من تلك المبالغ هو يكون تابعاً لرسم التبعة واما ان كان المقصود منه جملة مبالغ او جميعهم فالمبلغ الذي يكون اكثر رسماً فهو معتبر لا يفاء رسم التبعة ويوفق السند المذكور لهذه القاعدة بشعبته لرسم التبعة

( ٦ ) ان الحوالات ( بوليجات ) المسحوبة على الممالك الاجنبية يدفع عنها رسم تبعة بالالف نصف غرش وتوفق على الدرجات المعينة بالمادة الثالثة من هذا القانون وتعتبر الليرة الانكليزية بحساب خمسة وعشرين فرنك والليرة العثمانية بثلاثة وعشرين فرنك وباقي المسكوكات تحسب على رايح يوم تاريخ سحب تلك الحوالة ويطبع لذلك النوع اوراق طبعة مرقمة بارقام تركية وافرنجية

( ٧ ) يؤخذ رسم تبعة بالالف ربع غرش وفقاً للدرجات المعينة بالمادة الثالثة من هذا النظام من التحويل ( بوليجة ) المنداول فقط المسحوبة من الممالك الاجنبية على شخص في الممالك المحروسة الشاهانية .

( ٨ ) يؤخذ من المائة نصف غرش عن سند الضمان ( السيكورنا ) على مقدار اجرة الضمان من تعهدات الضمان لا على المبلغ المضمون

( ٩ ) استيفاء رسم التبعة على وجهين الاول التبعة على الورقة التي اعطي عنها الرسم الموضوع والثاني لصق ورقة الطبعة على الورقة المطبوعة ( اي بقدر نسبة المبلغ )

## الفصل الثاني

في بيان الاوراق التي يلزم تمغها

( ١٠ ) بوخذ رسم تمغة مرة واحدة باعتبار المقدار المعين بحساب المائة واحد من كل نوع سندات وتحاويل شركة المحصص سواء كانت موقنة او دائمة المشكلة بموجب فرمان عالي وتحاويل وسندات استقراض وشركة الاجانب المتداولة في المهرج ( بورص ) في دار السعادة فقط يعني من ذلك الشركة المومعة بموجب فرمان عال معلى باعفاؤها من رسم التمغة فبعدة دواها تكون معافاة من رسم التمغة

( ١١ ) ان السندات الموقنة بمحصى الشركة المعطى عليها ابتداء رسم التمغة فعند تبديلها لا بوخذ عنها رسم التمغة بل بوضع عليها التمغة بدون رسم

## الفصل الثالث

في بيان رسم المقطوع

( ١٢ ) جميع السندات المتداولة بين الناس كسند ال ابراء ووصل المقبوض والملك والاخبارات وسندات الحوالة والنول والمقاولات والتفانية وسندات الامانة والكفالة . والمقاولات المعقودة بين التجار وغيرهم من كل نوع من انواع المقاولات والمواد التجارية والحقوقية وكافة انواع مقاولات الشركة والعرضحالات والناميو وسندات شرا الاسهام وبيعها وجدول الوديعه ( بوردورو ) واوراق الانفاقية ( نوطه ) واوراق الحساب والحساب التجاري والجرائد والاعلانات المنظمة من طرف الاشخاص والحاصل كل شيء داخل في التعريفه المذيلة بهذا القانون تكون نابعة لرسم التمغة المقطوعة بموجب التعريفه المذكورة

( ١٣ ) رسم تمغة وصل المقبوض عائد على قابض الدرهم والاوراق

المعطاة من الافراد الى دوائر الحكومة فرسم تمنعها عائد على الافراد وحمل  
السندات المدروجة بهذا القانون اذا وجدت خالية من ورق الطبعة  
والشبهة فهي تابعة للجزاء النقدي المعين بفصله المخصوص

### الفصل الرابع

في بيان ورقة الشبهة (البول)

( ١٤ ) طبعة الشبهة تستعمل لاجل كافة الاوراق سواء كانت

تابعة للرسم المقطوع

( ١٥ ) كل من الاوراق والسندات والنعاويل المصطلح عليها

والمندولة في ممالك الاجانب او في المحلات التي لم يحجر بها اصول الشبهة  
بموجب هذا القانون من ايلات الدولة العلية فعند ورودها الى المحل  
الجاري به هذا القانون يكون حامل الورقة مجبور على الشبهة او وضع ورق  
الطبعة على ذلك السند بموجب المادة التاسعة عشر من هذا القانون واذا  
لم يشغها ولم يضع عليها ورق الطبعة تعد مثل السندات الخالية من الشبهة  
( يعني ) بوخذ عنها جزاء نقدي بموجب المادة الثانية والعشرين من هذا  
القانون

( ١٦ ) كما ان سائر الاوراق الموجودة عليها ورق طبعة (البول)

ولاية الروم ايلي الشرقية تكون معفاة من رسم الشبهة عند تداولها في كافة  
الولايات العثمانية فقط بشرط تنظيمها داخل الولاية المذكورة وكذلك  
سائر الاوراق الموجودة عليها ورق الطبعة المستعمل بمعوم الولايات  
الشاهانية عند دخولها الى الروم ايلي الشرقية تكون معفاة من رسم الشبهة  
ومن وضع اوراق طبعتها

( ١٧ ) تستعمل اوراق طبعة مخصوصة بدرجات مختلفة على اشكال

معينة بمتنضي الوجه المبين في تعريف الشبهة والسند الحاوي لبلغ ما يلصق  
عليه ورقة طبعة على حسب كثرة المبالغ وقتلوا ولو بتعدادها ان لم يوجد



ورقة طبعة واحدة بمقداره

( ١٨ ) يلزم لصق ورق الطبعة حين امضاء السند أو ختمه وإن لا يستعمل ورق الطبعة مرتين ولا جل أن يعلم بانها وضعت حين امضاء السند أو ختمه يلزم أن يكتب طرف من الامضاء أو الختم وشي من الخارج على نفس ورقة الطبعة بصورة لا تنسد كتابتها بالكلية وكذا أن كانت ورقة الطبعة متعددة يلزم كل ورقة من اوراق الطبعة أن تجر به عليها هذه المعاملة والذي لم يقع طرف الامضاء أو الختم وبعض الخارج على طرفها في نظاماً يعتبر السند خالياً من التبعة

( ١٩ ) أن جملة السندات المصطلح عليها بين التجار وغيرهم بخصوص اخذهم وبيعهم المشروط ناديتها في ممالك الدولة العلية يجبر الواصلة اليه أن يلصق عليها ورقة طبعة بموجب المادة الثامنة عشر من هذا القانون بوضع الامضاء أو الختم والخارج على الورقة قبل اجراء المعاملة عليها كلياً مثل القبول والجبر ومن غير نادية بدلهما

( ٢٠ ) التحويل ( بوليجه ) والمماثل له وسائر الاوراق التجارية المسحوبة من ممالك الدولة العلية سواء كان مشروط ناديتها في ممالك الدولة العلية او بالممالك الاجنبية يلزم الصاق ورق الطبعة عليها على الوسق المبين في المادة الثامنة عشر من هذا القانون

( ٢١ ) تستعمل ورق طبعة العشر بارات لاجل المعاملة على مبلغ دون المائة غرش

## الفصل الخامس

### في بيان المجازات

( ٢٢ ) يمنع كل شخص وكل شركة وبنك ودائرة رسمية من قبول سحب وناديه وحواله وتحصيل للذات او للغير قيمة التحويل والحبك والسندات المقبوضة وكافة السندات المتداولة بين التجار الافراد الخالية

من التبعة ومن ورق الطبعة وما عدا ذلك جميع السندات التي تبرز لدى المحاكم وسائر المجالس والدوائر والمواقع الرسمية المخالفة من التبعة ومن طوابعها وفقاً لأحكام هذا القانون سواء كانت من يد المأمورين أو من أفراد الناس يؤخذ منه رسم تبعة ويؤخذ منه أيضاً في المائة ثلاثة أجزاء نقدياً من مقدار جنس المبلغ هذا إذا كان تابعاً للنوع النسبي وإما إذا كان من النوع المقطوع فإنه يؤخذ منه جزء نقدي وذلك من النصف ليرة عثمانية إلى ثلاث ليرات فقط بداوم على روية الدعوى المتعلقة بها تلك الأوراق والسندات ويعطى حكم لحدته بتحصيل الجزء النقدي ويكون ذلك الجزء عائداً إلى المحكمة الصادر منها ذلك الحكم ورسم التبعة (ثن البول) يؤخذ لحدته ويلصق على الورقة أو السند المطلوب ويشار عليه مقدار الجزء النقدي ويوضع عليه التاريخ ويختتم بختم المحكمة أو الدائرة العائد إليها ذلك الجزء النقدي فقط المطلوب من طرف إدارة التبعة سواء كان ممسوك باليد أو مدين بادعاء مخرج في حضور إحدى المحاكم بكونه مخالف لحركات النظام والقانون فإنه يستثنى من هذا الحكم ويكون قيمة الجزء النقدي عائداً إلى إدارة التبعة

(٢٣) أن إبقاء الجزء النقدي المعين في المادة السابقة هو عائد أولاً على كل من ماضي السند ثانياً على الساحب والقابل مع المخرج وكل منهم كافل للآخر بكفالة متسلسلة والجميع مجبورون لتسديد الجزء النقدي المطلوب ومستولين به فيستوفي أولاً من الحامل وبمده يسترد بالتتابع من الأشخاص على ما ذكر في هذه المادة ولم صلاحية بإقامة الدعوى بوجه التسلسل بحضور المحكمة الحاكمة بذلك الجزء

(٢٤) الجزء النقدي المعين من طرف الإدارة في حالة تمتع حامل السند ومخالفته عن دفعه فلتراجع الإدارة المحاكم عندها يحصل ذلك الجزء النقدي على الوجه المشرح أعلاه ولا ينظر إلى ذلك التمتع حتى الحامل

لوترك السند المطلوب عنه الجزاء النقدي لا ينظر اليه بل يحصل بمعرفة المحكمة

( ٢٥ ) ان كل من كان من سائر ماموري الحكومة وروساء المحاكم والمجالس واعضاءهم المتساهل عن اخذ الجزاء النقدي مع الرسم ولم يستوفوه بوخذ مئة ثلاث امثال الجزاء النقدي اللازم اخذه وفقاً لاحكام هذا القانون

( ٢٦ ) ان التذاكر والنقارير والعرضيات المقدمة للدوائر الرسمية لاجل المصالح الذاتية المكتوبة على ورقة خالية من الطبعة فعلى المامورين ان يردوها في الحال الذي يتساهل ويقبلها ويحولها الى محل اخر ويجري عليها معاملة رسمية اخرى ايضاً من ذلك المحل بوخذ من كل من اولئك المتساهلين يعني من المامور المحل والجري عليها تلك المعاملة نصف ايرة عثمانية جزاء نقدي

( ٢٧ ) سندات المحصص وتحاوليلها المتداولة المنشورة من الشركات الخالية من التمغة ان لم يدفع عنها رسم تمغة من قبل مرور ثلاثة اشهر من نشر هذا القانون تعتبر بدون تمغة فان كانت تابعة للرسم النسي بوخذ منها جزاء نقدي بالمائة ثلاث وان كانت تابعة لنوع الرسم المنطوع بوخذ منها من نصف ايرة عثمانية الى ثلاث ليرات حسب جسامه الخصوص المحرر واهميتو وذلك بعد استيفاء رسم التمغة ( في كلا الحالتين )

( ٢٨ ) ان التعاويل « بوليصة » والسندات وكافة الاوراق المتداولة بين التجار وغيرهم الخالية من الطبعة « بول » والتمغة لا تكسب مزية الكفالة المتسلسلة كما هو مصرح في المادة السادسة والسبعون والثمانية والسبعون من قانون التجارة بخلاص عهدة المجير منها ولا يحق الطلب والدعوى الا على الساحب فقط وعليه وعلى القابل ان اشير عليها بالقبول واذا اثبت الساحب انه اوصل بدلها المقابل فعندها لا يكون لمن هي بيده

حق بالطلب الا على القابل

( ٢٩ ) ان المحلات التجاري بها اصول التبعة بموجب هذا القانون اذا تحرر بها سند او تحويل او شي من كافة الاوراق القابلة للاخذ والعطاء والمداولة بين التجار قبل اجراء اول جبرو وقبل حاول وعدمها يجوز لصق ورق الطبعة عليها بشرط ان تكون ورقة الطبعة المصقوفة ثلاث امثال المطلوب

( ٣٠ ) ان الاوراق والسندات المنموغة او المصوق عليها ورق الطبعة نافضة عن الدرجة النظامية بعد اكمال نقصها يؤخذ عليها جزاء نقدي على قيمة النقص فقط

( ٣١ ) ان الذي يفلد التبعة والذي يعرفها وبيعهما والساعي بروجها يجازى كل منهم باحكام المادة المائة والتاسعة والاربعون من قانون الجرائم الهايوني

( ٣٢ ) ان ادارة رسم التبعة المخصصة هي تحت نظارة امانة الرسومات الجبليلة ومحل وجود التبعة وورق الطبعة سيعان مراكزهم في الاستانة وفي الخارج من طرف الادارة المخصصة بواسطة الجرنالات والمحلات التي لم يجر بها الى الان هذا الاصول فالاوراق والسندات التي تنظم بها تعامل بموجب المادة الخامسة عشر من هذا القانون

( ٣٣ ) ان معاملات رسم التبعة محول للادارة المخصصة فيوفون احوال مخالفة لهذا القانون يكون المدعون العموميون مامورون بتعقيبها وبالمدافعة عنها بموجب النظامات والقوانين الموضوعة بحضور الحاكم النظامية والبلدية والبوليس ان يعاونوا الادارة المذكورة باجراء احكام هذا القانون

( ٣٤ ) نظارة المالية الجبليلة مامورة باجراء هذا القانون

( ٣٥ ) يعتبر هذا القانون من يوم اعلانه ويكون قائما مقام نظام

مئة المورخ في ١٦ جماد الاول سنة ٩٢ وفي ٨ حزيران سنة ٩١  
(المواد الموقفة)

(٢٦) اعطى مهلة ثلاث اشهر اعتباراً من تاريخ اعلان هذا القانون  
صحاب الاوراق والسندات الخالية من التبعة اللازم ايفاء رسمها نظاماً  
برازها الى الادارة المختصة لاجل ايفاء رسم تمخها فعند ابراز المائل لهذه  
اوراق والسندات في ظرف المدة المزمورة الى الادارة المذكورة يلصق  
ايها ورق الطبعة معادل لرسمه ويوضع عليه تاريخ ابرازها وتختم بختم  
ادارة انما يستثنا من هذا القرار الاوراق والسندات المحكوم عليها بالمحاكمة  
عطاء الجزاء النقدي

(٢٧) يجوز استعمال الاوراق الصحيحة الموجودة الى سنة واحدة  
عتباراً من تاريخ نشر هذا القانون بخبر ان الاوراق الصحيحة التي لا تفي  
لبلغ المحرر بالسندات قيمة يومخذ اوراق طبعة بعدد ونسبة القيمة  
ناقصة وتلصق بذيل ذاك السند ويشرح عليها بانه فحور هذا السند  
ضافاً اليو عدد كذا اوراق طبعة المضافة الى السندات بانها ملصوفة  
السند المورخ بكذا المتضمن مادة كذا ويمضي ويختتم من طرف ماض  
وخاتم السند ٦ صفر ١٣٠٠ سنة وه كانون اول ١٢٩٨ سنة

### تعرفة الرسوم النسبية

قيمة ورقة الطبعة

من	غروش	الى	غروش	باره	غروش
٠	١	٠	١٠٠	١٠	٠
٠	١٠١	٠	١٠٠٠	٢٠	٠
٠	١٠٠١	٠	٢٠٠٠	٠	١
٠	٢٠٠١	٠	٤٠٠٠	٠	٢

من	غروش	الى	غروش	بارہ	غروش
٠	٤٠٠١	٠	٦٠٠٠	٠٠	٣
٠	٦٠٠١	٠	٨٠٠٠	٠٠	٤
٠	٨٠٠١	٠	١٠٠٠٠	٠٠	٥
٠	١٠٠٠١	٠	١٥٠٠٠	٢٠	٧
٠	١٥٠٠٨	٠	٢٠٠٠٠	٠٠	١٠
٠	٢٠٠٠١	٠	٢٥٠٠٠	٢٠	١٢
٠	٢٥٠٠١	٠	٣٠٠٠٠	٠٠	١٥
٠	٣٠٠٠١	٠	٣٥٠٠٠	٢٠	١٧
٠	٣٥٠٠١	٠	٤٠٠٠٠	٠٠	٢٠
٠	٤٠٠٠١	٠	٤٥٠٠٠	٢٠	٢٢
٠	٤٥٠٠١	٠	٥٠٠٠٠	٠٠	٢٥
٠	٥٠٠٠١	٠	٥٥٠٠٠	٢٠	٢٧
٠	٥٥٠٠١	٠	٦٠٠٠٠	٠٠	٣٠
٠	٦٠٠٠١	٠	٦٥٠٠٠	٢٠	٣٢
٠	٦٥٠٠١	٠	٧٠٠٠٠	٠٠	٣٥
٠	٧٠٠٠١	٠	٧٥٠٠٠	٢٠	٣٧
٠	٧٥٠٠١	٠	٨٠٠٠٠	٠٠	٤٠
٠	٨٠٠٠١	٠	٨٥٠٠٠	٢٠	٤٢
٠	٨٥٠٠١	٠	٩٠٠٠٠	٠٠	٤٥
٠	٩٠٠٠١	٠	٩٥٠٠٠	٢٠	٤٧
٠	٩٥٠٠١	٠	١٠٠٠٠٠	٠٠	٥٠
٠	١٠٠٠٠١	:	١١٠٠٠٠	٠٠	٥٥

ويؤخذ خمسة غروش على كل عشرة الاف غروش و كسور

تعرفه الرسوم المقطوعة  
جنس الاوراق

بارہ	تخرش
كل نوع من مضابط الاحكام والاعلامات المعطاة من المحاكم والمجالس غير حاوية مبلغ معين والمضابط المعطاة لاصحاب المصالح الصادرة من مجالس الادارة خطاباً للاستانة او اسائر المحلات	١٠
كل نسخة من سندات الكفالة والمقاولة التجارية او قومبرووس ومقاولات الشركة المنعقدة بالمواد المحنوقية والتجارية	١٠
الاذننامة	١٠
صورة القيود	٢
سندات الامانة	٣
التذاكر والتقارير المحررة رسماً المنعقدة بالمصالح الذاتية	٣
العرضحالات المتقدمة للركاب الشاهانية	٢
كل نسخة من كل نوع من البروتيسو (اقامة الحجّة)	٢
العرضحال العادي	١
علم وخبرات القيدية والمرورية وغيرها واوراق مقاولة الايجار والاستيجار	١

جنس الاوراق	غوش	باره
سندات القبض والابراء المتداولة بين الناس		٢٠
الملك حوالة البنوقة		٢٠
الحساب التجاري وورقة الحساب والورقة المعبر عنها (نوطه) والفاسيو والبوردورات المتعلقة		
بيع وشراء الاسهام		٢٠
علم وخبرات السكة الحديدية		٢٠
الاخبارات وسند الشحن ومقاولات النقل		
وسند نقل الشحن		١٠
سندات البريد ولسان البرق المتبوضة		١٠
جرائد الحوادث والاعلانات المستعملة بين افراد الاهالي		٠٢

### نظام

في حق الاعتراض وروءيته وفصل مرجع الطاع من صورة تفصيل  
 الجزاء النقدي اللازم اخذه حكماً لنظام رسم التبعة  
 (المادة الاولى) لميرز السند اللازم عليه اخذ الجزاء النقدي المطلوب  
 من طرف محكمة او مجلس او احد ماموري الحكومة مهلة لا تتوف عن ثمانية  
 ايام فاذا تمتع المبرز عن دفع الجزاء النقدي المطلوب يعطى من طرف  
 المحكمة او المجلس او المأمور تقرير بشكل مذكرة مشتملة على المادة النظامية  
 المستلزمة اخذ ذلك الجزاء الى مامور اجراء الاعلامات المحفوفة بذلك  
 المحل بلزوم تحصيل ذلك الجزاء النقدي ويجرى بحقه المعاملة وفقاً لقانون  
 المرعي اجرائه ويحصل بواسطة ويسلم لمن اعطى تلك المذكرة  
 (٢) ان القرارات المعطاة في الدرجة الاولى من احدى المحاكم  
 الابتدائية والاستئنافية الموجبة اخذ الجزاء النقدي من السند الموزق



ثناء روثية دعوى وقرارات الصادرة بموجب المادة الرابعة من هذا النظام  
فهي غير قابلة للاعتراض على المحكم ولا إعادة المحاكمة ولا الاستئناف بل  
تكون قابلة للتمييز من جهة عدم الاصابة بتطبيقها للاحكام النظامية او من  
سائر الاسباب النظامية المقبولة المبني عليها ذلك الاعتراض

( ٣ ) القرار المعطى من شبر المحاكم النظامية يعني من طرف هيئة او  
مجلس ادارة او من مأمور ما المتضمن اعطاء الجزاء النقدي يتبلغ بواسطة  
مأمور الاجراء المذكور اللازم تنظيها بموجب المادة الاولى من هذا النظام  
فالدعي لم يتنع بذلك يقدم استدعاء الى دائره بداية الحقوق المحلية مع  
اعتراض المتضمن الاسباب الموجبة في ظرف ثمانية ايام اعتباراً من تاريخ تبليغه  
( ٤ ) الاستدعاء الذي يتقدم بموجب المادة السابقة فانه يلف مع  
الاوراق والسند المستلزم عنة اعطاء الجزاء النقدي ويبلغ من طرف المحكمة  
الى مدعي عمومي تلك المحكمة بظرف ثلاثة ايام الموالي اليه يعطى مطالعته  
بظرف ثلاثة ايام ايضاً من تاريخ ورود الاوراق اليه فالمحكمة تجلب الطرفين  
عند اللزوم وتدقق ذلك السند وتلك الاوراق بغرفة المذاكرة وبالحال  
القرار المعطى بقبول التمييز يبلغ من طرف المدعي العمومي الى طرف كل  
من مقدم الاستدعاء والمذكور اما القضاء الذي لم يوجد به مدعي عموم  
بالمطالبة المنوه عنها تنظم وتعطى من طرف اعضاء المحكمة المعين بموجب قرار  
رئيس تلك المحكمة وكيفية تبليغه يجري ايجابية ايضاً من طرف رئيس تلك المحكمة  
( ٥ ) مدة دعوى تمييز القرارات المعطاة بموجب احكام المادة الثانية  
والرابعة من هذا القانون عبارة عن ثمانية ايام اعتباراً عن تاريخ تبليغ  
القرار فميز ذلك القرار يقدم استدعاء التمييز الى رئيس تلك المحكمة بظرف  
تلك المدة بشرط يكون الاستدعاء حاوي على الاسباب الموجبة اللازمة  
ويفيد في دفترها المخصوص حسب الاصول

( ٦ ) ان الجزاء النقدي المحكوم به اذا لم يودع في صندوق تلك المحكمة او

صندوق الحكومة المحلية في ظرف المدة الممنوعة عنها في المادة السابقة لا يجوز عليه دعوى التمييز انما اذا تجاوز الجزء النقدي الف غرض فانه يكفي بارائه كقبل معتبر بانه يؤدي المبلغ المطلوب بلا تردد بعد لحوق قرار محكمة التمييز (٢) الاستدعاء المعطى العاري عن الشرائط المعينة في المادة

الخامسة والسادسة يرد راساً من طرف المحكمة بغير جلب الطرفين ويجري الفرار السابق كيف ما كان الاستدعاءات القابلة التمييز بظرف خمسة ايام من قيد الاستدعاءات يقدم من طرف المدعين العموميين الموجودين ضمن تلك المحكمة الى مأمورية رئيس المدعين العموميين بمحكمة التمييز مع السند المستلزم عنه اخذ الجزء النقدي ومتعلقاته من الاوراق او صور الجميع مصدقة (٨) بلا تاخير ترى دعوة الجزء النقدي على الاوراق فقط بدون جلب الطرفين بدائرة تمييز الحقوق وتقدم على جميع المصالح وتعد من المواد المستعجلة بظرف خمسة ايام من تاريخ تبليغ مطالعات رئيس المدعين

العموميين ويعطى مذكرة الفرار القطعي الى رئيس المدعين العموميين (٩) لاجل تبليغ الفرار الصادر من محكمة التمييز لمن يلزم يرسل من طرف مأمورية رئيس المدعين العموميين الى مدعي عمومي محكمة محله وان كان متعلق في القضاء الى رئيس محكمة البداية.

(١٠) الجزء النقدي اللازم اخذه عن الاوراق المدرزة لتسليم المحاميل وكافة الدوائر الرسمية حسب احكام رسم نظام التبعة فانه يحكم تحصيله لحدته وفي الحال بياشرا تسوية الدعوى او المصلحة المستلزمة لارائهم والحامل الذي لم يدفع الجزء النقدي فانه يلزم تحصيله منه ولو ترك السند (١١) المذكرات التي مستعمل بموجب المادة السابعة لاجل القرارات المعطية بتحصيل الجزء النقدي حسب احكام هذا النظام فكما انه لا يؤخذ عنهم خرج اعلام كذلك لا يؤخذ عنهم رسم تبليغ

(١٢) نظارة العدلية مأمورة لتنفيذ هذا النظام

# قانون

نشكيلات المحاكم النظامية وضع مؤقتاً بناءً على  
ان يكلف مجلس المبعوثان حين اجتماعه  
باجراء قانونيته



بمطبعة الآداب لابن الخوري في بيروت

سنة ١٨٨٩

قانون تشكيلات المحاكم النظامية وضع مؤقتاً بناءً  
على ان يكلف مجلس المبعوثان حين اجتماعه  
باجراء قانونيته

### المقدمة

( المادة الاولى ) ان المحاكم النظامية نوعان الاول محكمة الجزاء والثاني  
محكمة الحقوق ولكل من هاتين المحكمتين درجتان الاولى محكمة البداية  
والثانية محكمة الاستئناف وتعملوها محكمة التمييز الكائنة بالاستئناف . فلاحكام  
الصادرة بخصوص دعاوى المواد الجزائية القابلة للاستئناف وهي دعاوى  
الجمعة والقباحة ترى في الدرجتين بداية واستئنافاً واما الاحكام الصادر  
في دعاوى الجنايات فهي غير قابلة للاستئناف وانما ترى تمييزاً  
وايضاً فان دعاوى الحقوق والقباحة يمكن فصلها بمعرفة الدوائر الصالحة  
على ما سيأتي بيانه

## الباب الاول

في الدوائر الصالحة ومحاكم الحقوق والجزاء والتجارة

## الفصل الاول

في الدوائر الصالحة

( ٢ ) ان الدوائر الصالحة هي مجالس الشيوخ ( المسنين ) في القرى

ومجالس النواحي في النواحي

( ٣ ) ان الدوائر الصالحة هي تنهي دعاوى الحقوق القابلة للمصالح

وفقاً لنوعاتها المخصوصة وذلك بحسب طلب الطرفين وتراضيهما



ولما ان تحكم ايضاً احكاماً فاصلة غير قابلة الاستئناف في ما لا يتحمل المصلحة من الدعاوى بحيث لا يتجاوز المدعى المائة وخمسين غرشاً. وليس لها ان ترى دعوى يزيد قدر المدعى فيها على المبلغ المذكور

وتلك مجالس الشيوخ في القرى ليست بجائزة صلاحية هذا الحكم (٤) يسوغ لمجالس النواحي التي هي من الدوائر الصلحية في المواد الجزائية ان تحكم بصورة قطعية في الفباكات المدرجة في الفصل الثالث من قانون الجزاء وهي التي تستوجب الجزاء النقدي حتى سنة بشالك واما الفباكات التي تستلزم من الجزاء النقدي ما هو اكثر من هذا المقدار والتي تستلزم الحبس على الاطلاق فلها ان تحكم فيها بصورة قابلة الاستئناف (٥) ان الدوائر الصلحية لا تعطي اعلالاً في الدعاوى التي تراها ولكنها تقيد قراراتها في دفتر مخصوص وتعطي صورة القرار مصدقة لمن يلزم

## الفصل الثاني

في محاكم المحقوق والتجارة والجزاء البدائية

(٦) يوجد في كل قضاء محكمة بداية ويوجد محكمة تجارة في كل موقع تستنسبه نظارة العدلية

(٧) ان محاكم القضاء الابتدائية مأمورة ان ترى كفاي المحاكم النظامية جميع دعاوى المحقوق القابلة الحكم بموجب القوانين والنظامات الموضوعة واما الدعاوى الخارجة عن ذلك فمجبورة ان ترددها بالاطلاق ونبين لزوم ردها الى مرجعها المخصوص بها

(٨) ان محاكم القضاء البدائية المذكورة تحكم ابتداء في الجرائم التي هي بدرجة الفباكة والخنخة وتدفع وتحكم استئنافاً في القرارات القابلة الاستئناف التي تعطي من مجالس النواحي بموجب المادة الرابعة

(٩) ان محاكم القضاء تجري تعقيقات الجنايات الاولية وفقاً لاصول المحاكمة الجزائية والمادة ١٦ (من هذا القانون) وتنظم بها مضابط وترسلها

الى محكمة البداية الكائنة في مركز اللواء

( ١٠ ) ان محاكم القضاء ترى ايضاً الدعاوى التجارية وفقاً لقانون  
المختص وذلك في الاقضية الخالية عن محكمة تجارة بشرط ان يكون  
المحكمة اعضاء موقنون ينتخبهم معتبر والتجار بموجب ذيل قانون التجارة  
( ١١ ) كل محكمة قضاء لها ان تحكم بصورة قطعية يعني غير قاب

الاستئناف في ما يحدث من الدعاوى بالنواحي والفرى التابعة لنفس القضاء  
بحيث لا يتجاوز المدعى بخمسة الاف غرش او ايراد المدعى بخمسة غر  
سنوياً واما الدعاوى التي يزيد قدرها او ايرادها على ذلك او التي لم ي  
فيها قدر المدعى فلا محكمة ان تحكم فيها بصورة قابلة الاستئناف

( ١٢ ) اذا كانت دعوى من الدعاوى التي يمكن لمحكمة القضاء  
تحكم فيها ذات قدر متجاوز مبالغ خمسة الاف غرش بتقدير ضم الفائض ا  
او كان المدعي عليه هو قابل المدعي بدعوى شيء ما وكان مجموع ما اد  
به الطرفان يزيد عن مبلغ خمسة الاف غرش فيحكم بتلك الدعاوى ا  
بصورة قطعية

( ١٣ ) ان محاكم القضاء تحكم قطعياً في الجرائم التي هي بموجب الما  
الخامسة من قانون الجزاء من نوع الفحاحة وتحكم بنوع قابل الاستئناف  
الجرائم التي هي بموجب المادة الرابعة من نوع الجنحة

( ١٤ ) ان محكمة القضاء تواف من رئيس وعضوين  
( ١٥ ) ان وظائف الرئيس والاعضاء الاصلية معينة في نظام  
المحاكم الداخلية

( ١٦ ) ان لاحد الاعضاء ان يقوم بوظيفة باشكناة المحكمة ولاخر  
ان يجري تحقيقات الجنابات الأولية ويسمى اصحابها ويقدم بذلك  
الى المحكمة

( ١٧ ) يعين لمحكمة القضاء كاتب اول وكاتب ثان يبا

التعريض والتقييد في سجلات المحكمة وبمعاونان العضو الذي يؤمر بتحقيقات الجنايات ابتداء

( ١٨ ) يلزم محكمة القضاء أيضاً بامور اجراء ومعاون له ومباشر اجراء على قدر الاحتياج وذلك لاجراء بلاغات المحكمة واوامر رئيسها ( ١٩ ) يمكن ان يزداد عدد مأموري الاجراء بحسب مقتضى الحال ولكن لا ينبغي ان يتجاوزوا الستة

( ٢٠ ) يمكن ان تقسم محكمة القضاء الى دائرتين او اكثر بحسب الاقتضاء فتسمى احدها دائرة الحقوق والاخرى دائرة الجزاء وتؤلف الاولى من رئيس اول وعضوين والثانية من رئيس ثان وعضوين وكلهم مستقلون وظيفته متماثلون درجة الا ان الرئيس الاول يتولى الادارة والخصوص بالاولى ان ترى الدعاوى المحقوقة وبالثانية ان تنظر في دعاوى القباحة بالجنة وتجري تحقيقات الجنايات الابتدائية

( ٢١ ) اذا غاب الرئيس عن محكمة القضاء نائب عنه العضو الاقدم وظيفة وخلفه في العضوية مؤقتاً الكاتب الاول كما يخلفه عند تغيبه ايضاً ( ٢٢ ) ان وظائف محاكم التجارة وكيفية تشكيلها وترتيبها معينة في قانون المختص بها

( ٢٣ ) لكل محكمة كائنة في قضاء مركز اللواء ان ترى بداءة اية دعوى وقعت في ذلك القضاء جريباً على ما في المواد (٨) و(١١) و(١٢) ان ترى بوجه الاستئناف ايضاً دعاوى الاعلامات القابلة للاستئناف صادرة من محاكم الاقضية التابعة للواء نفسه على ان صلاحيتها ووظيفتها نصوص الجنايات معينة في قانون اصول المحاكمات الجنائية

( ٢٤ ) ان لمحكمة تجارة القضاء المستفزة في مركز اللواء ان ترى بداء الدعوى التجارية الحادثة في اي في نفس القضاء وان ترى بوجه استئناف ايضاً الاحكام الصادرة من محاكم الاقضية التجارية . وان

خلا مركز اللواء من محكمة تجارية فتحال وظيفة الاستئناف الى محكمة المركز الابتدائية

( ٢٥ ) ان الاحكام الصادرة من محاكم الافضية الابتدائية - دعاوى المحقوف العادية البالغة قيمتها عشرة الاف قرش او يبلغ ايراد سنوياً ألف قرش او التي لا قيمة لها معينة ولا مقدرة اينها كانت بموجب استئناف والمستأنف مخبرين ان يرفعها الى محكمة البداءة في مركز اللواء وبين ان يرفعها راساً الى محكمة الاستئناف الكائنة في مركز الولاية. وكذا كانت الدعوى ناشئة عن امور تجارية ولعدم وجود محكمة تجارية حاضراً بها في محكمة القضاء البدائية فللمستنطق الخيار في رفعها الى محكمة مركز اللواء التجارية او الى محكمة تجارة الولاية

( ٢٦ ) يوجد بمحكمة مركز اللواء الابتدائية عضوان ملازمان غير العضوين الموظفين فيها تكون وظيفتهما معاونة العضو المأمور بتقنين المنايات واستنطاقات اصحابها ويشتمل ايضاً جميع الوظائف المنوطة بالاعضاء الموظفين وذلك بحسب الامر المعطى لها من رئيس المحكمة

( ٢٧ ) اذا كانت محكمة المركز الابتدائية منقسمة الى دائرتين جاز في كلٍ منهما وجود عضو ملازم

## الفصل الثالث

### في محاكم الاستئناف

( ٢٨ ) في كل قضاء كان فيه مركز الولاية يوجد محكمة استئناف

( ٢٩ ) ان محكمة استئناف كل ولاية ترى بوجه الاستئناف جميع الاحكام المحقوفة والتجارية القابلة للاستئناف الصادرة من محاكم مراكز الولاية الابتدائية التابعة لها اي للولاية نفسها . وايضاً فانها ترى احكامها في المواد الجنائية المتعلقة بالجنحة كما انها ترى الاحكام الصادرة في المواد المحقوفة



الصادرة من محاكم الاقضية على ما تقدم بيانه في المادة (٢٥)  
 (٢٠) ان وظيفة محكمة الاستئناف بخصوص الجنايات معينة في  
 قانون المحاكم الجزائية

(٢١) ان محكمة الاستئناف تقسم عند الايجاب الى دائرتين حقوقية  
 وجزائية فالاولى ترى المواد الحقوقية والثانية ترى المواد الجزائية  
 (٢٢) كل محكمة استئناف تؤلف من رئيس واحد واربعة اعضاء  
 وعند انقسامها الى دائرتين يضاف الى كل منها عضوان اخران فخريان  
 فيصير الاعداد اربعة وذلك بحسب نص المادة (٢٠) الموردة انفاً

(٢٣) ان تعيين الاعضاء الفخريين يجرى على هذه الصورة وهي : بعد  
 ان تحصل المذاكرة بين والي الولاية ومفتش العدلية ورئيس محكمة الاستئناف  
 ينتخبون ستة اشخاص من ذوات مركز الولاية او باقي الوينها ذوي ثقة واعتماد  
 بين الاهلين ولم يزايا المحكام ثم تلقى اسماؤهم الى من عرفوا بصلاحية الانتخاب  
 لمجالس الادارة فينتقون من اولئك الستة اثنين تعينها نظارة العدلية عضوين  
 لمحكمة الاستئناف على مدة سنة واحدة حتى اذا انقضت ينتخب غيرها توفيقاً  
 للقاعدة المذكورة. وحكم انتخاب الاعضاء الفخريين ان يجرى كل ثلث  
 سنين مرة واحدة (كذا) وعند الاقتضاء يجرى قبل انقضاء الثلث ويجوز  
 تكرير انتخاب الاعضاء المنقضية مدتهم

(٢٤) اذا خلا محل احد الاعضاء الموظفين لا يسوغ للعضو الفخري  
 ان يخلفه ولكنه في خلال ماموريته يكون حاصلاً على مثل ما للعضو الموظف  
 من الرتب والامتيازات بلا فارق البتة

(٢٥) في كل محكمة استئناف يوجد عضوا وعضوان تلامزمان  
 وكتبة ومباشرو اجراء على قدر الحاجة. اما وظيفة الاعضاء الملامزين فهي  
 نظارة الامور الكتابية المتعلقة بالمحكمة والمواظرة فيها ومن وظائفهم ايضاً ان  
 يوبى عن الاعضاء عند الاقتضاء وينظمو خلاصات الدعاوى وفقاً لما

بامر الرئيس

(٢٦) اذا غاب رئيس محكمة الاستئناف بنوب عنه في الرئاسة اقدم الاعضاء خدمة وحيثما بنوب عن هذا العضو الملازم كما انه بنوب عنه ايضاً حين غيابو عن المحكمة

(٢٧) ان محكمة تجارة مركز الولاية ترى الدعاوى التجارية التي تحفظ في النضا الكائنة فيو على الوجه الابتدائي . وترى ايضاً الاحكام الصادرة من محاكم مراكز اللوا التجارية على الوجه الاستثنائي بحيث تكون تلك الاحكام صالحة للاستئناف وكذلك ترى احكام محاكم تجارة النضا بموجب المادة (٢٥)

(٢٨) ان احكام محاكم التجارة في مراكز الولايات يخص استئنافا بمحكمة استئناف الاستانة العلية

(٢٩) ان كيفية تشكيل محاكم الاستانة النظامية تجرى توفيقاً للاصول المبينة في هذا القانون وعند تكرار الدعاوى تجوز الزيادة في اقسام المحاكم وامورها التحريرية واموريتها ومحضرها على مفادها المعنية رعاية الحاجة الماسة

## الفصل الرابع

### في محكمة التمييز

(٤٠) تنقسم محكمة التمييز الى دائرتين احدهما المحقوق والاخرى للجزاء والكلتاهما رئيسان اول وثان فالاول يتولى رئاسة الدائرة القائم عليها بانفرادها ويتولى رئاسة الدائرتين معاً عند اجتماعها هيئة واحدة . اما مؤلف دائرة الجزاء فهو من عشرة اعضاء ومؤلف دائرة المحقوق من ستة اعضاء ويستخدم في كل منها باش مميز واحد ومميزون اخرون وكتاب ضبط

على قدر الحاجة

( ٤١ ) ان للدائرتين الجزائية والمحفوية وظائف معينة في قانون

مخصوص

( ٤٢ ) ان للمحاكم الابتدائية والاستئنافية والتمييز الداخلية

معاملات معينة بنظام خاص

## الفصل الخامس

### في المحاكم

( ٤٣ ) يشترط في حق الذي يعين عضواً للمحكمة البداءة (اولاً)

ان لا يكون مشهوراً بسوء الاطوار وان يكون قد اتم الخامسة والعشرين

من عمره ( ثانياً ) ان لا يكون ممن حكم عليهم بسابق جنحة او جناية ( ثالثاً )

ان يجري امتحانه لدى لجنة الانتخابات بنظارة العدلية او يكون قد خدم في

احدى المحاكم مدة اربعة اعوام بوظيفة عضو ملازم او مميز او كاتب ضبط

( ٤٤ ) من بلغ من العمر على القابل ثلثين سنة وكان عضواً في المحاكم

الابتدائية مدة اربعة اعوام بصير من الممكن جعله رئيساً للمحكمة البداءة او

عضواً للمحكمة الاستئنافية . واما من براد نضبة رئيساً على محكمة الاستئناف

او عضواً للمحكمة التمييز فيجب ان يكون مبالغ عمره لا اقل من اربعين سنة

وان يكون قد تولى رئاسة محكمة الاستئناف او تقلد عضويتها او قضى في

كلنا الماموريتين مدة اربعة اعوام . على ان رؤساء محكمة التمييز ينتخبون

من اعضاء التمييز او من رؤساء محكمة الاستئناف ويجوز ايضاً ان يكون

رئيس التمييز وعضاؤه ممن لهم سابق خدمة في المحاكم المار ذكرها وقد تقلدوا

ما وريبات اخرى ليست من وظائف المحاكم وهم مستجمعون الصفات المصروفة

في المادة ( ٤٣ ) وذلك وفقاً لدرجات سلسلة المحاكم الاتي بيانها

( ٤٥ ) ان المدعين العموميين يصلحون لرئاسة وعضوية المحكمة التي

وجدوا فيها او في سواها من درجاتها . ولما معاونو المدعين العموميين فان  
من صلاحيتهم ان ينتظموا في عضوية محكمة الولاية . وكذا المفتشون ايضا  
فيسوغ ادخالهم في مصاف المحاكم بالنظر الى الدرجات التي حصلوا فيها  
( ٤٦ ) قوام لجنة الانتخابات مؤلف من ناظر العدلية ومستشارها  
ومن رؤساء محكمة التمييز او الاستئناف وعضو واحد من كلتا دائرتي  
المحكمة المذكورة

( ٤٧ ) ينصب رؤساء المحاكم واعضاؤها الموظفون والملازمون  
بموجب ارادة سنية تصدر بناء على تقرير نظارة العدلية توفيقا للشرائط  
المدرجة في المادتين (٤٣) و(٤٤) ولما باقى ماموري المحاكم غير الذين ذكروا  
فان نظارة العدلية تستقل بانتخابهم وتعيينهم . وتجعل الرواتب لرؤساء المحاكم  
واعضائها على قدر اهمية كل منها ومقتضى حالها وباعتبار تقسيم مواقعها الى  
ثلاث درجات وتجرى رواتب الاعضاء الملازمين وباقي ماموري المحاكم  
باعتبار ثلاثة مواقع الثلاث درجات

( ٤٨ ) ان المحاكم المنتخبة والمعينين وفقا للشروط المخصوصة لا  
يعزلون ولا يمكن نقلهم من مامورية الى اخرى بدون رضاهم واختيارهم الا اذا  
استعفوا فيقبل استعفاؤهم ونقلهم ايضا من محكمة الى اخرى نشاكلها بشرط  
ارتضاؤهم وارتياحهم الى ذلك . على ان سائر المامورين المعدودين من اجزاء  
المحكمة كالاعضاء الملازمين وكتاب الضبط اذا تحققت المحكمة ايجاب  
عزل واحد منهم بداعي ما يبدو لها منه من الامور والاطوار التي لا تليق  
بامثالها او لسبب نقصيره وعدم كفاءته وابلغت امره الى نظارة العدلية فتجري  
ايجاب المفتضى

( ٤٩ ) عندما يتحقق في محكمة التمييز احوال المحاكم وسيرهم غير  
لائقة ولا مطابقة لشروط المحاكم فيلزم نهيهم او تانيهم ويعطلون عن وظائفهم  
مع قطع الرواتب مؤقتا واذا حكم عليهم بالمجازاة الازهائية والتاديبية او

استلزم مجازاتهم التكدير والتحبس لاجل معايهم واستفاح اعمالهم  
فهمزلون ايضاً

( ٥٠ ) ان المحكام الذين يهلون واجبات مامورينهم بلا عذر شرعي  
ولا رخصة يحرمون من رواتبهم المخصصة لهم على مدة العطلة والغيبة عن المحكمة  
والمحكام الذين يتغيبون عن المحكمة بلا عذر شرعي ولا استئذان ثلث مرات  
في شهر واحد يعتبرون انهم استعفوا فيعين غيرهم بدلا منهم

( ٥١ ) يمنع على المحكام ان يتخلوا حال مدعى او مدعى عليه وان  
يفيدوا اصحاب الدعاوى رأيا ونصيحة بوجه التلنيين او الكتابة حتي ولو في  
غير المحكمة التي هم فيها مامورون الا ان تكون الدعاوى عائدة اليهم او  
لزوجاتهم او لوالديهم او لاجدادهم واولادهم اصلاً وفرعاً او المقصر الذين هم  
نحس وصياتهم

( ٥٢ ) ان دعوى البجعة والجنابة الموجهة على رئيس محكمة البداءة  
او احد اعضائها من قبل متعلقات مامورينو ترى في محكمة الاستئناف  
المنسوبة الي تلك المحكمة وكذا الدعاوى التي تحصل على رئيس المحكمة  
الاستئنافية او احد اعضائها فانما ترى في محكمة التمييز وعلى المحكمة التي  
ترى الدعوى ان تقرر وجوب الامتناع على ذلك المحاكم المتهم من الاستمرار  
باجراء مامورينو او عدم الامتناع

( ٥٣ ) ان الدعاوى التي توجه على سائر المامورين المحسوبين من  
اجزاء المحكمة كالاعضاء الملازمين وكتاب الضبط وهي متعلقة بامور  
مامورينهم تكون رؤيتها لدى هيئة تلك المحكمة العمومية

### سلسلة المحكام

( ٥٤ ) ( اولاً ) رئاسة محكمة التمييز الاولى ( ثانياً ) رئاسة محكمة  
الاستئناف الاولى ورئاسة محكمة التمييز الثانية ( ثالثاً ) عضوية محكمة

التمييز ورئاسة محكمة الاستئناف الثانية (رابعاً) عضوية محكمة الاستئناف ورئاسة محكمة البداية الاولى والثانية وباش مميّز محكمة التمييز (خامساً) عضوية البداية وباش كاتب محاكم الاستئناف

### رُتَبُ المحاكم المتفاوتة

( ٥٥ ) ان رتبة رئيس محكمة التمييز الثاني معادلة لرتبة بالا . وعضوية محكمة التمييز ورئاسة محكمة الاستئناف الثانية معادلة للرتبة الاولى من الصنف الاول . والرئاسة الاولى لمحاكم البداية وعضوية الاستئناف ورئاسة محكمة البداية الثانية وباش مميّز محكمة التمييز معادلة للرتبة الاولى من الصنف الثاني . وعضوية محكمة البداية وباش كتابة محكمة الاستئناف معادلة للرتبة الثانية من الصنف الاول المتمايز . وكل عضو ملازم في المحكمة هو في رتبة باش كاتبها بل له التقدم عليه

اما المحاكم الكائنة خارج الاستانة فهي على ما بين في المادة (٤٧) منقسة الى ثلاثة اصناف فمن كان من المحكام والمأمورين في المحكمة المعدودة من الصنف الاول فهم دون المحكام والمأمورين الكائنين بالاستانة بدرجة واحدة على ما تبين آنفاً . والذين في التي من الصنف الثاني دونهم بدرجتين ومن الصنف الثالث دونهم بثلاث درجات . وعلى ذلك فان الذات الكائنين في محاكم الاستانة او بالمحاكم الخارجة عنها وان كانوا حائزين رتباً اعلى او ادنى من الدرجات المعينة فاعتبارهم يكون بحسب رتب مأمورياتهم المتفاوتة وتلك الرتب ليقت بمخصوصة بالذات بل منحصرة بدرجة المأمورية وعليه فأيان عزل المأمور عن مأموريته تزول عنه الرتبة المخصوصة بالوظيفة

### مادة موقنة

يجوز عزل المحكام الذين يتحقق لدى محكمة التمييز عدم كفاءتهم بحسن ايفاء وظائفهم حتى لو كانوا ممن حصلوا من مكتب الحقوق على رؤوس

الوظيفة (شبه ديبلومه او شهادة)

## الباب الثاني في المدعين العموميين

### الفصل الاول في مواد مختلفة

(٤٦) ان المدعين العموميين هم مأمورون منصوبون من طرف السلطنة السنية لاجل وقاية حقوق الرعية في الامور العدلية والاصل في وظيفتهم اجراء التدقيق في حسن مجرى الاحكام القانونية لحفظ الراحة والحقوق العمومية

(٥٧) ان المدعين العموميين مربوطون بامر نظارة العدلية رأساً ونصيبهم وعزلهم يكون بموجب ارادة سنية بناء على تقرير النظارة المشار اليها ولا بد ان يكونوا حائزين اوصاف المحكام

(٥٨) ان وظائف المدعين العموميين المتعلقة بالجزاء معينة في قانون اصول محاكمة الجزاء

(٥٩) يكون في محكمة التمييز الكاتبة بدار السعادة مأمور يلقب باش مدعي عمومي . وفي كل محكمة استئناف مدعي عمومي . وفي كل محكمة قضاء ابتدائية معاون مدعي عمومي

(٦٠) ان الباش مدعي عمومي هو امر هيئة المدعين العموميين فمن كانوا منهم في المحاكم الاستئنافية فهم تابعون له رأساً وكذا معاونو المدعين العموميين في المحاكم الابتدائية هم تابعون له ايضاً ولكن بالواسطة ولما في الامور المنوطة بادارة العدلية فالمدعون العموميون ومعاونوهم يخاطرون نظارة العدلية رأساً

( ٦١ ) ان المدعي العمومي الكائن في محكمة الاستئناف يتم واجبات وظيفته ضمن الدائرة الداخلة تحت حكم تلك المحكمة . وكذا معاونو المدعي العمومي الكائنين لدى المحاكم الابتدائية الواقعة ضمن هاتيك الدائرة فانهم يتسمون وظائفهم داخل نطاق القضاء المأمورين فيه وهم تابعون للمدعي العمومي الموما اليه

( ٦٢ ) عند محاكمة من تكون محاكمتهم عائدة بموجب القانون الى الديوان العالي ما عدا وكلاء الدولة فالباش مدعي عمومي او معاونة بتمان وظيفة المدعي العمومي

( ٦٣ ) ان وظائف المدعين العموميين تعين بتعليمات مخصوصة الى ان يشر قانون اصول محاكمة الجزاء

( ٦٤ ) ان كيفية تشكيل اقسام ( كتبة ) هيئة المدعين العموميين تعين بنظام داخلي

## الفصل الثاني

في بيان وظائف المدعين العموميين في الدعاوى المحفوقية

( ٦٥ ) للمدعين العموميين ان يتدخلوا في جميع الدعاوى الآتية بيانها وهي : ( اولاً ) الواقعة في الامور المتعلقة بالحقوق العمومية واموال الدولة وفي التأسيسات المتعلقة بالجمهور او باهل محل ما وبصكوك الوصية العائدة الى وجوه البر و ( ثانياً ) في ما يتعلق باحوال المحاكم ورد المحاكم والشكوى على المحاكم و ( ثالثاً ) في مواد الوظيفة والصلاحية و ( رابعاً ) في الدعاوى الواقعة بخصوص من هم تحت قيد الوصاية كالصغار والمجنورين والمجانين و ( خامساً ) في دعاوى الغائبين التي تترى في محاكم المحقوق فيجب على رئيس المحكمة في مثل هذه الدعاوى مطلقاً ان يبلغ الى المدعي العمومي



المخصوص بدائرة تلك المحكمة او الى معاونه اوراق الدعوى قبل سماعها  
( ٦٦ ) ما عدا القضايا الموردة في المادة ( ٦٥ ) المذكورة بحق للمدعي  
العمومي ان يطلب اوراق اي نوع من الدعاوى التجارية رؤيتها في محاكم  
الحقوق ليعرف من بينها ما يتعلق بوظيفته

( ٦٧ ) ينبغي للمدعي العمومي او معاونه ان يبرز لرئيس المحكمة في  
مدة ثمانية ايام على الكثير رقياً مشعراً بانه سيتدخل في الدعاوى التي  
ابلغت اليه اوراقها اولا يتدخل

( ٦٨ ) لو وجد المدعي العمومي ان ليس من لزوم لمداخلته في الدعوى  
فيمكن للمحكمة قبل اصدار الحكم بها ان تعطي قراراً بان تسمع الدعوى من  
المدعي العمومي او معاونه وان تصدى احدها للمداخلة في دعوى ليس  
من وظيفته ان يتدخل فيها فيمكن للمحكمة ان تعطي قراراً يمنع تدخله بناء  
على التماس ذوي العلاقات بالدعوى

( ٦٩ ) اذا ابان المدعي العمومي انه سيتدخل في الدعوى فيعين  
يوم رؤيتها بالاضام رايه

( ٧٠ ) ان الدعاوى التي تستوجب ان المدعي العمومي يتدخل فيها  
ولو كانت قد انتهت بين المتداعين بوجه المصالحة فلا يكون ذلك مخالفاً  
بالحقوق العمومية التي نشأت عن تلك الدعوى بعينها

( ٧١ ) يلزم المدعون العموميين في الدعاوى التي يتدخلون فيها ان  
يبينوا اراءهم بمقاصدها بحجور الطرفين و يقدموا للمحكمة لائحة متضمنة  
خلاصة اعتراضاتهم وادلتهم ولكن لا يسوغ لهم باي سبب كان ان يحضروا  
المذاكرة التي تجري في المحكمة ولا ان يشاركوا في الراي

( ٧٢ ) ان القرارات التي تعطيها المحكمة في الدعاوى التي يتدخل  
فيها المدعون العموميون يمكن لهم ان يعتاضوها ويبرزوها وفقاً للشرائط  
المندرجة في قانون اصول المحاكمة وهم معفون من ايفاء احكام الكفالة

والتأمينات التي تقتضيها شروط الاستئناف والتمييز. وإن أصحاب العلاقات بالدعوى خاضعون نتيجة الاستئناف والتمييز في القضايا التي يتدخل المدعون العموميون فيها من حيث أنها متعلقة بالحقوق العمومية وفقاً لما في المادة (٦٥) على أن الدعوى التي ترى بحضور الطرفين وكانت مداخل المدعي العمومي فيها محافظة على الحقوق العمومية فقط فهذه وإن كان المدعيان لم يعترضوا على القرار الصادر بحجتها من المحكمة فيجوز للمدعي العمومي أن يستأنفها ويميزها وفي هذه الحالة لا يستفيد ذوو العلاقات من نتيجة الاستئناف والتمييز الذي يجربه المدعي العمومي

(٧٢) المدعي العمومي حق المراقبة لجميع الأحكام الصادرة من المحكمة المعين فيها

### الباب الثالث

في كيفية انتخاب مأموري المفتشيات العدلية وتعيين وظائفهم (١)

### الفصل الأول

في انتخابات المفتشين وتعيينهم

(٧٤) بموجب إرادة سنوية تصدر بناء على تقرير نظارة العدلية يعين في كل دائرة ولاية مفتش للقيام على المراقبة والنظر في أعمال المحاكم النظامية الكائنة في الخارج عمومية كانت أو خصوصية ولتتبع أحوالها وحركاتها مخفياً

(١) قد ألغيت وظيفة مفتشي العدلية بموجب قرار من مجلس شيوخ الدولة وصدر بالغاؤها إرادة سنوية ولكننا اثبتنا كل ما دعواؤه لها محافظة على مطابقة الأصل

قانون

# الافوكاتية

اي

وكلاء الدعاوى

مع نظام وظائفهم القانونية في المحاكم ودرجات  
مستوياتهم وكيفية تحصيل اجورهم وتعريفه  
الاجور التي ياخذونها من اصحاب  
الدعاوى مذيلة بالرسالة السنية  
في حقيقه الافوكاتية



طبع في بيروت بمطبعة الآداب سنة ١٨٩٢

## قانون وكلاء الدعاوى (الافوكاتية)

الصادر في ذي الحجة سنة ١٢٠١ ولدى الاستئذان

صدرت الارادة السنية برعاية احكامه

المادة (١) اعتباراً من تاريخ هذا النظام صارت وكالات الدعاوى لدى المحاكم النظامية بالاستانة العالية والمالك المحروسة محصورة في الذين يخرجون من مكتب الحقوق بشهادات (روهوس) الا من كانوا حاصلين على شهادات من المكاتب الحقوقية الاجنبية فان لم الاذن في مزاولة وكالات الدعاوى بالاستانة وخارجها ايضاً توفيقاً لاحكام الفقرة الاخير من المادة الثامنة

(٢) ان الذين لم يحصلوا على شهادات من مكتب الحقوق لم يقتبسوا علم الحقوق في بيوتهم او في مكاتب حقوقية وبرومون الدخول في عداد وكلاء الدعاوى اذا توفرت فيهم الشروط الاتية بجرى امتحانهم ومن بعده يعطون الرخصة من نظارة العدلية في ممارسة وكالات الدعاوى في الخارج (اي في ما سوى الاستانة من بلاد الدولة العلية) وهذا الامتحان يجري بدار السعادة مرتين في السنة وفقاً للاصول الآتي بيانها

(٣) هذا الامتحان يكون بحضور هيئة اساندة مكتب الحقوق الشاهاني تحت رئاسة مدبره في ايام تعيينها نظارة العدلية ويمان مدير المكتب تعيينها

(٤) ان مستدعي الامتحان يجب ان يكون في الاقل بالغا ٢٥ سنة من عمره وان يذكر في ورقة ترجمة حاله التي يلقها بالعرضحال الذي يقدمه لنظارة العدلية منشأة واسم ابيه وشهرته ومأموريت وصنفته واي مسلك وجد فيه حتى اليوم واي مكتب تلقى فيه العلوم والفنون المتعلقة بالتربية العمومية وعن وعن وكيف اخذ علم الحقوق . ويلزمه ايضاً ان يورد افاداته كلها بشهادات حتى اذا رأت النظارة المشار اليها ان ترجمة حاله

المتقدمة مع الشهادات هي كافية او عزت باصدار شهادته من جمعية وكالات الدعاوى ايداناً بان المستدعي هو من ذوي الاخلاق الحسنة ثم نبعث بجميع الاوراق الى مديرية المكتب

( ٥ ) قبل الامتحان في علم الحقوق يستمع المستدعي في العلوم والفنون المتنوعة التي ذكر في ضمن ترجمة حاله انه حصلها فان وجدت معلوماته بها دون الكفاءة عرضت الكيفية للنظارة المشار اليها

( ٦ ) لا يكون الامتحان علنياً ولكنه يكون شفاهياً وفي اللغة التركية وامتحان كل طالب لا تقل مدته عن الساعتين اما اذا ظهر ان المتعلم غير كدوه فيجتم امتحانه قبل مضي الساعتين والامتحان يجري بالتتابع منظوراً فيه الى توارخ الاحالات

( ٧ ) بشرط على طالب الامتحان ان يحسن الكلام والقراءة في اللغة التركية

( ٨ ) الامتحان في علم الحقوق انما هو عبارة عن مسائل تلقى على الطالب تدريجاً في تعريف العلوم الحقوقية وتقسيمها والحكمة منها وفي المجلة ونظام الطابو وقانوني الاراضي واصول المحاكمات الحقوقية وقانون تشكيل المحاكم وقانوني التجارة البرية والبحرية وقانون الجزاء واصول المحاكمات الجزائية والحقوق الاساسية والادارة الملكية وحقوق الدول وارواق الفقه مع وصاياه وفرائضه ( كذا ) على ان الذين قد احرزوا شهادات من مكاتب اوربا الحقوقية هم مستثنون من امر الامتحان الا اذا تبين من الشهادات التي لديهم انهم غير واقفين على القوانين الخصوصية كالمجلة والفقه والفرايض وقانون الاراضي فيجري امتحانهم في هذه المذكورات فقط

( ٩ ) صورة امتحان الطالب هي . اولاً يجب ان يجيب عن الاسئلة الملفاة اليه على حدة . ثانياً ان يمثل محاكمة وحكاماً في دعوى عرضت له مع اسباب فصلها . ثالثاً ان يشرح ويوضح بعض مواد قانونية وما خلا معلوماته

الحقوقية التي هي الغرض المقصود بالذات فينظر خاصة في جدارته وملاءمة  
من حيث يورد الافادات ويجيد التقارير

( ١٠ ) استاذ كل فن يبدأ بالامتحان فيه ولسائر الاساتذة المندوبين  
للامتحان ان يشاركوه او ان يبدوا رأيا وللرئيس ان ينبه لاي راد بعض  
مسائل اخرى

( ١١ ) اذا رأى مدير المكتب ما يدعو الى حضور غير اساتذته امكر  
له اختيار واجتلاب مبرزين سوام

( ١٢ ) ان الاسئلة والاجوبة الموردة حين الامتحان تذكر محررة  
في مواضعها

( ١٣ ) شهادات الاستحقاق تعطى من الطبقة الاولى والثانية فقط

( ١٤ ) ان الذين سبق امتحانهم وناولوا شهادات وكلام الدعاوى  
بوجب النظام الصادر لذلك في ١٦ ذي الحجة سنة ٦٢ يتعاطون الوكالات  
كما في السابق على ان من كانوا من الصنف الثالث وارادوا الترفي الى  
الصنفين الاول والثاني او كانوا من الثاني وارادوا الاول يجري امتحانهم بعد  
رفعهم عرضحال الى النظارة

( ١٥ ) تعرض خلاصة الامتحان بموجب مضبطة لنظارة العداة  
وهذاك تعطى الشهادات وتجرى معاملات التقييد

( ١٦ ) من لا يظهر بالامتحان اهليته يجوز له ان يستدعي امتحانا  
اخر بعد مضي سنة واحدة ولكن ان رُد في المرة الثانية فلا يبقى له حظ في  
قبول الامتحان ايضا

( ١٧ ) اذا كانت الاسندعات واوراق ترجمة الحال غير منطبقة  
على القاعدة فيمكن استئناف تخطيطها وتقديمها لنظارة العدلية اثناء  
مدة الامتحان

( ١٨ ) على المستدعي قبل تقديم الاسندعات وورقة ترجمة الحال

لنظارة العدلية في طلب الامتحان ان يستودع صندوق النظارة عشرة  
ليرات عائدة لمكتب الحقوق فان قبل امتحانه قيد هذا المبلغ دخلاً ولا  
اعيد له نصفه وامسك عليه النصف الاخر

( ١٩ ) من كانوا مقيمين خارج الاستانة وارادوا ممارسة وكالات  
الدعوى كما ان لهم ان ياتوا الاستانة ويؤدوا الامتحان فيها على الوجه  
المشروح كذلك يمكنهم ان يمتحنوا في الخارج لدى هيئة الامتحان حسب  
الاصول المحررة والهيئة المذكورة يكون تشكيلها في مركز كل ولاية برئاسة  
مفتش عدليتها او وكيله عدل تفييه واعضائها هم عبارة عن الرئيسين الاول  
والثاني لمحكمة الاستئناف والبداية ورئوس محكمة التجارة والمدعي العمومي  
ومعاونيه واوراق الامتحان المحاوية الاسئلة والاجوبة الموردة ترسل الى  
نظارة العدلية حيث تدفع الى مدير المكتب وبعد اطلاع اساتيد المكتب  
عليها تصدر شهادات الاستحقاق من الدرجتين الاولى والثانية بعد ان  
امثال هؤلاء فنحصر ممارستهم بوكالات الدعوى في الولايات التي امتحنوا بها  
( ٢٠ ) ان استدعاءات الامتحان في الخارج تؤدي الى مفتشي العدلية  
وهم يحرون منتضاها

( ٢١ ) نظارة العدلية مكلفة باجراء هذا النظام (ا)

## نظام بخصوص وكلاء الدعوى في المحاكم

### الفصل الاول

( في بيان شروط القبول والدخول في سلك وكالة الدعوى )

المادة ( ١ ) كل من لم يستحصل رخصة سنوية من ديوان الاحكام  
العدلية الجلية ممنوع بموجب هذا النص عن وكالة الدعوى في المحاكم

النظامية بشرط ان يستثنى من ذلك الوكلاء الذين يمكن من لا يود اقامة دعواه بنفسه وان يعينهم من متعلقاته واقاربه والمشتريين معه في الحقوق

( ٢ ) بشرط على الذين يتوكلون بالدعوى في المحاكم النظامية  
اولاً ان يكونوا قد داوموا على مكتب الحقوق فحصلوا القنون واخذوا  
( رؤوس ) بعد الامتحان او ان يكونوا قد درسوا علم الحقوق في المختار  
واثبتوا معلوماتهم لدى مكتب الحقوق واجروا التصديق على الرؤوس او  
الشهادة التي في ايديهم ثانياً ان يكونوا قد باعوا الحادية والعشرين من  
عمرهم ثالثاً ان لا يكونوا في مأمورية من مأموريات الدولة رابعاً ان  
لا يكونوا قد جوزوا محكوماً عليهم بالمجازاة التزبيلية او الترهيبية خامساً ان  
لا يكونوا ممن وجدوا في سلك التجارة او الصرافة واظهروا الافلاس رستم  
او ان يكونوا بعد اظهارهم الافلاس قد اعادوا اعتبارهم بحسب القانون  
( ٣ ) كل من جمع المعلومات والصفات المحررة في المادة السابقة  
ورام الدخول في سلك وكالة الدعوى فهو مجبور ان يقدم القومسيون  
الموجود في دائرة نظارة ديوان الاحكام العدلية الجارية لائحة تتضمن ترجمة  
حاله ومنشاه ومسلكه وينيد اسمه في الجدول الذي يتخذ لذلك وان  
يستحصل على رخصة موهورة من طرف النظارة مقطوعة من فوجان ومهورة  
بحسب القاعدة المخصوصة بذلك

( ٤ ) يؤخذ مرة واحدة بمعرفة القومسيون خمس ذهبات عثمانية  
سعر الواحد منها مائة غرش خرجاً عن كل شهادة تعطى لمن يدخلون في  
سلك وكالة الدعوى سواء كان ذلك بمخرجهم من مكتب الحقوق او  
باثباتهم المعلومات بصورة موافقة لاصول تدريس المكتب وهذه الذهبات  
نسلم الى صندوق ديوان الاحكام العدلية لتكون بمقابل مصاريف القومسيون  
التي تقع بسبب امور وكالة الدعوى

( ٥ ) ان وكلاء الدعوى المحائزين على رخصات يراجعون



القومسيون في كل سنة عند حلول مارت ويجددون قيوده على ان يكون ذلك تحت تصديق الجمعية المبينة في الفصل الثالث ويعطون لاجل ذلك ثمن الورق فقط

( ٦ ) يجب على الوكلاء الذين بعضهم اصحاب الدعاوى من اقرارهم او المنسوين اليهم او شركائهم ان يشتروا استغفارهم لاجراء الوكالة امام المحكمة التي احييت اشغالهم اليها بابرار علم وخبر او سندات اخرى تبين جهة فرابتهم ومناسبتهم وعلاقتهم في الدعوى او مشاركتهم لموكليهم غير انه اذا صادق المدعي عليه في حضور المحكمة على نسبة وقرابة مثل هؤلاء الوكلاء لصاحب الدعوى او مدخلهم ومشاركتهم في اساس المادة او اذا كان ذلك معلوما لدى المحكمة فيصرف النظر عن طلب علم وخبر او سندات لاثبات ذلك

## الفصل الثاني

( في بيان وظائف وكلاء الدعاوى ودرجات مسئوليتهم )

( ٧ ) كل وكيل دعاوى حائز على رخصة مجبور ان يبرز ويعطي قبل المحاكمة للمحكمة التي احييت الدعوى المتعهد بها اليها ورقة وكالة اذا كانت خصوصية وان كانت عمومية فهو مجبور ان يعطي لها ورقة مصدقة عليها

( ٨ ) اذا لم يكن بيد الوكيل في دعوى ما وكالة عمومية او خصوصية له اذا لم يكن موكله قد وكالة قبل المحاكمة في حضور المحكمة تعد جميع المعاملات التي اجراها قبل ذلك بلا وكالة كان لم تكن وتضمن جميع الاضرار والخسائر والمصاريف التي تسبب بواسطة استدعاء الطرف المتضرر بسبب ذلك لذلك الوكيل ويؤخذ من مثل هؤلاء جزاء نقدي من ذهب عثماني الى ثلاث ذهبات فقط حسب درجة المعاملات واذا كانت الوكيل من الداخلين في سلك وكالة الدعاوى يجازى فضلاً عن التضمينات

والجزاء النقدي برفع استحقاقه من الوكالات موقفاً من ثمانية ايام الى  
سنة اشهر

( ٩ ) الوكالات التي باخذها الوكلاء من موكلهم يجب ان يصرح  
فيها اسم الموكل وشهرته ومحل اقامته واصل الدعوى التي امر وكلاء فيها  
ومرجع ردها واذا كانوا ماذونين بتوكيل اخر فيجب التصريح بذلك ايضاً  
( ١٠ ) يقتضى الشروط المندرجة في كتاب الوكالة من مجلة الاحكام  
العدلية لا صلاحية للوكيل ان يجري ما تنهي عنه وكأنه صراحة من الموكل  
الكائنة في دائرة حدود الوكالة ومن المعاملات الطبيعية كتصديق الاوراق  
المتعلقة اصلاً وفرعاً بدعوى ما وتكاليف اليمون اورده

( ١١ ) لا يمكن لوكلاء الدعاوى صرف النظر في حضور المحكمة  
عن المحقوق القانونية كاعادة المحاكمة والاعتراض على الحكم والاستئناف  
والتمييز ما لم يكن في الوكالات التي بيدهم ماذونية صريحة كما انه لا يمكنهم  
بدون ذلك ان يستأنفوا الدعوى او يميزوها او يجرؤا اعادة المحاكمة او  
الاشتكا بحق مجموع هيئة المحكمة او بحق واحد منها او يقضوا او يدفعوا  
دراهم باضافة كل ذلك الى موكلهم

( ١٢ ) كل وكيل دعوى مجبور في ختام الوكالة ان يعطي حساباً  
لموكله عن مقدار الدراهم التي اخذها منه بسبب الدعوى التي تعهد بها  
وان يعيد اليه النقود والاوراق والسندات التي اخذها من طرف موكله  
او باسمه

( ١٣ ) بناء على دعوى الموكل المتضرر من افعال وتكاسل وكيله  
ومن تجاوزه وظيفته او من تاخره عن تادية واعطاء النقود والسندات المجهور  
باعادتها يضمن الوكيل الضرر والخسارة والمصاريف ويؤخذ منه جزاء  
نقدي من نصف ابرة عثمانية الى ثلث ابرات وان كان المحكوم عليه من  
الداخلين في سلك وكالة الدعاوى برفع عنه حق اجراء الوكالة موقفاً

( ١٤ ) يحق للوكيل ان يطالب موكله بالمصاريف الجديرة بالقبول نظاماً في الدعوى التي توكل فيها وله صلاحية ان يوقف الدراهم والسندات التي توجد في يده بموجب المادة الثانية عشرة الى ان يستحصنها

( ١٥ ) ان ختام حق الوكالة الذي يناله الوكيل في دعوى ما موقوف على وجود الاسباب المدرجة في كتاب الوكالة فان كان من الوكلاء الذين بأيديهم رخصة فذلك موقوف على عزله من المحكمة او رفع ماذونته بقرار منها مدة تزيد عن ثلاثة اشهر بسبب الاحوال المحررة في المادة السابعة عشرة

( ١٦ ) ان التأخرات التي تقع بسبب استعفاء الوكيل بلا سبب مشروع اذا استازمت انقضاء مدة هي من الحقوق القانونية في رؤية الدعوى بحكم تحصيل الاضرار والخسائر والمصاريف التي تترتب نظاماً على الموكل من الوكيل الذي استعفى بلا عذر

( ١٧ ) ان وكلاء الدعاوى الذين في اثناء رؤية الدعوى في المحكمة يوجدون في اقوال وافعال تمس قدر وناموس المحكمة او ادارة الدولة سواء كن شفاهاً او تحريراً يكونون مسئولين تطبيقاً لاحكام الفصل الثالث من اصول المحاكمة التجارية

( ١٨ ) اذا اخرج وكلاء الدعاوى الذين بأيديهم رخصة لدس الاقضاء صورة ممضية عن الاوراق والسندات الاصلية الموجودة في ايديهم يجب مطابقتها لاصلها وعدم مطابقة هذه الاوراق لاصلها بموجب المسؤولية بحق الناعل

( ١٩ ) كما ان مسودات المحررات التي يكتبها الداخلون في صنف وكالة الدعاوى بخصوص الدعاوى التي اخذوا وكالتها على عهدتهم تكون محفوظة عيناً كذلك يجب على الوكلاء ان يسكوا دفترًا مخصوصاً لحساباتهم مع موكلهم مصدقاً على عدد صفحاته وممضياً عليها من طرف قلم الدعاوى

او من طرف رئيس احدى المحاكم

### الفصل الثالث

( في صورة تحديد وتخصيل اجور وكلاء الدعاوى )

( ٢٠ ) ان الاجور الغير مستندة الى مقاولاة مخصوصة التي ياخذها وكلاء الدعاوى الذين بايدهم رخصة من موكلهم لاجل اجراء الوكالة في المحاكم النظامية تستحصل توفيقاً لهذا النظام والتعرفة المربوطة به

( ٢١ ) كما ان لصاحب الدعوى عند اثبات مدعاء بعد المحاكمة ان يطلب من المحكوم عليه الاجرة المتوجبة بموجب التعرفة للوكيل الذي عينه لرؤية تلك الدعوى كذلك للوكيل صلاحية ان يطلب ويستحصل هذه الاجرة راساً من المحكوم عليه

( ٢٢ ) كما انه يحق لوكيل الدعوى اذا كان بناء على الماذونية التي له قد انهي الدعوى بطريق الصلح او اجري المعاملات المختصة بصفة الحكم ان يطالب موكله باجرة البداية المحررة في التعرفة اذا كانت تلك الدعوى من متعلقات المحكمة الابتدائية او بالاجرة المحررة في التعرفة ايضاً لاجل الدعاوى التي ترى في محاكم الاستئناف والتمييز اذا كانت تلك الدعوى متعلقة بالمحاكم المذكورة كذلك يحق له في الدعاوى التي يجب ان يحكم فيها نظاماً بالدرجة الاولى اذا فصلت تلك الدعوى في محكمة البداية صورة قطعية بناء على رضي الطرفين ان ياخذ اجرة مخصوصة عن المعاملات التي يجريها في حضور المحكمة الاستئنافية

( ٢٣ ) الموكل الذي يعزل وكيله في الدعوى او يسترد منه الاوراق التي في يده مجبور ان يؤدى للوكيل اجرة المقتنة عن الاجراءات التي اجراها والمحركات التي نظمها وسائر المصاريف التي وقعت بناء على اسباب جديدة بالقبول نظاماً واذا وقع عزل الوكيل قبل المحاكمة بعد ان يعطى قرار من المحكمة يجلب الطرفين لاجل رؤية الدعوى يحق للوكيل

ان بطالب بنصف الاجرة التي يجب اخذها بموجب التعريفة عن اجراء  
المحاكمة مرة واحدة

( ٢٤ ) كما انه يجب على وكلاء الدعاوى ان يدرجوا في المحررات  
التي ينظمونها قسم التعرفة المتعلق بالاجور التي ياخذونها في الدعاوى  
كذلك يبينون ذلك في كل قسم من دفاتر المفردات التي يمسكونها فطبيفاً  
المادة السادسة والعشرين

( ٢٥ ) كما انه يجب لوكلاء الدعاوى ان يستحصلوا من موكلهم  
فضلاً عن الاجور المقتنة المصاريف المثبتة التي صرفوها في دائرتها النظامية  
كذلك يجب لهم ان يطالبوا ويحصلوا من موكلهم الاجرة المتوجبة بموجب  
التعريفه ولو ظهرت نتيجة الحكم في الدعوى على موكلهم

( ٢٦ ) ان وكيل الدعوى الذي يطالب باجرته المقتنة اذا امتنع  
موكله عن ادائها يقدم استدعاء للمحكمة التي فصلت الدعوى ودفتر  
المفردات والاوراق المؤيدة لها وبعد التدقيق في المحكمة بمواجهة الطرفين  
عن الاجرة المطلوبة والتدقيق عليها يكتب مجموعها بها بلغ من الغروش  
على الاستدعاء رقماً وخطاً وبعد ان يشار بتحصل ذلك بموجبها ويوضع  
التاريخ نفي من جانب رئيس المحكمة ونخم بتختم المحكمة وتحصل الاجرة  
المحكوم بها من طرف جمعية الاجراء

( ٢٧ ) اذا لم تكن المحررات التي ينظمها وكلاء الدعاوى وصور  
الاوراق والسندات التي يقدمونها مكتوبة على ورقة صحيحة فلا تقبل في  
محكمة ما بالكلية

( ٢٨ ) الاجور التي تستحصل بموجب التعرفة تحسب باعتبار المجيدي  
الابيض عشرين غرشاً

( ٢٩ ) يجوز لوكلاء الدعاوى ايضاً ان ياخذوا اجرة من موكلهم  
بموجب مفاولة مخصوصة غير انه مشروط ان الاجرة التي يفاوضون عليها في

الدعاوى البالغة الى خمسة الاف غرش فقط لا تتجاوز المقدار المعين في التعريفة وانت كمية الاجور التي تجري المفاولة عليها في الدعاوى التي تزيد عن خمسة الاف غرش لا تتجاوز عشرين في المائة بالاكثر من المبلغ المدعى به

### الفصل الرابع

( في صورة تشكيل جمعية وكلاء الدعاوى وبيان وظائفها )

( ٢٠ ) تؤسس جمعية دائمة للنظر في امور وخصوصات وكلاء

الدعاوى وتتخذ واسطة التبايغات الرسمية التي تجري من طرف نظارة الاحكام العدلية

( ٢١ ) ان هذه الجمعية تكون عبارة عن رئيس اول ورئيس ثان

واربعة اعضاء وهؤلاء ينتخبون باكثرية الراء من طرف وكلاء الدعاوى على شرط ان يكونوا من المقيمين في الاستانة والمأذونين باجراء الوكالة

( ٢٢ ) ان مدة مأمورية الرئيس والاعضاء هي سنتان وفي كل

سنة يغير نصف الاعضاء ففي ختام السنة الاولى تجري القرعة على عضرين لينتخب غيرها في محلها وفي السنين التي بعدها يخرج العضوان القديمان وينتخب سواهما لمحلها وفي ختام السنة الثانية تنفضي مدة الرئيسين ايضا

( ٢٣ ) ان الاعضاء الذين يخرجون بالصورة المبينة في المادة السابقة

لا يمكن انتخابهم حديثا ما لم يمر سنة على ذلك فبر انه يجوز انتخاب الرؤساء تكرارا ويجري انتخاب الرؤساء وبعده الاعضاء في مرة واحدة واحدا بعد واحد وفي ختام الانتخاب يفيد الرئيس الاول نظارة الاحكام العدلية بموجب تقرير عن انتخابه وانتخاب الرئيس الثاني وسائر الاعضاء

( ٢٤ ) يعطى للجمعية صورة مصدقة عن الجداول المحفوظ في الاحكام

العدلية بخصوص وكلاء الدعاوى لتتخذ اساسا في انتخاب الرئيس والاعضاء وتبلغ الجمعية بعد الان اسماء وكلاء الدعاوى الذين يجري قيدهم في هذا

المجدول او يرفن قيدهم منه

( ٢٥ ) بعد ان يجرى انتخاب افراد هيئة الجمعية يعينون من بينهم  
باكثرية الراء واحدا ليكون كاتباً وامين صندوق

( ٢٦ ) لا يتندا بالذاكرة في الجمعية الدائمة مالم يوجد ثلاثة اعضاء

ما عدا الرئيس وعند تساوي الراء يعد الطرف الموجود فيه الرئيس غالباً

( ٢٧ ) ان وظائف الجمعية هي اولاً تبليغ القرارات التي تصدر من

نظارة ديوان الاحكام العدلية المجلية بحق معاملات وكلاء الدعاوى ثانياً

افادة النظارة المشار اليها بموجب مضبطة عن المواد اللازمة للوكلاء . ثالثاً

اجراء النظامات المخصوصة بوكلاء الدعاوى تماماً . رابعاً تسوية المنازعات

التي تحدث بين وكلاء الدعاوى فيما يتعلق بصنوفهم وصنائهم بوجه الصلح

وبيان نتائجها ان لم يكن خامساً اعطاء الايضاحات عند ظهور مشكلات

واختلافات بسبب التعرّف الموضوعة بحق اجرة ومصاريف وكلاء الدعاوى

سادساً تدقيق دعاوى اصحاب الدعاوى الفقراء عند مراجعتهم الجمعية

وتسهيل وازاءة المعاونات القانونية اللازمة مجاناً وبصورة اخرى اجراء

المعاونة اللازمة . سابغاً اعطاء دفتر في كل سنة الى نظارة ديوان الاحكام

العدلية لاجل تجديد قيود من يرومون الدخول في سلك وكالة الدعاوى

كما هو مبين في المادة الخامسة

( ٢٨ ) ان تسهيل وتدقيق مصالح من كان فقير الحال من اصحاب

الدعاوى يحال بمعرفة الجمعية الى هيئة مركبة من يناسب من الوكلاء

( ٢٩ ) . ان المعاملات التي تتخذها الجمعية بحق وكلاء الدعاوى

الذين يستيرون على خلاف النظام هي . اولاً الاخطار عن الوظيفة . ثانياً

اعطاء قرار فقط بالتعذر والعتاب . ثالثاً تكذيب الوكيل الملتحق بالتعذر

في حضور الجمعية بمعرفة رئيسها . رابعاً حرمانه من القبول في محل الجمعية

المخصوص

( ٤٠ ) اذا كان للشكايات التي تقدم في الجمعية بحق وكيل دعوى ما اهمية وشوهد لدى الجمعية انها تستوجب رفع ماذونية الوكالة على عمل مضبطة تتضمن الاسباب وكيفياتها ومدة رفع الماذونية وترسل الى نظارة ديوان الاحكام العدلية الجبلية

### مواد متنوعة

ان الذين يشتغلون بوكالة الدعاوى قبل نشر واعلان هذا النظام والمتنظمين في سلك وكالة الدعاوى من طلبة مكتب الحقوق قبل ختام مدة تحصيلهم لا يمكنهم ان يستحقوا استكمال رخصة ما لم يراجعوا القومسيون الموجود في دائرة نظارة ديوان الاحكام العدلية ويقدموا امتحانا وبشروط على وكلاء الدعاوى الذين سيقدمون امتحانا ان يكونوا بلا بد قادرين على القراءة والكتابة في اللغة التركية وان لم يكونوا قادرين على الكتابة في التركية ان يكونوا قادرين على كتابة مرامهم في لسان اخر والامتحان يكون من القوانين العدلية لدى الدولة العلية ومن اصول المحاكمات

ان الذين يراجعون القومسيون لاجل الامتحان يكونون مجبورين بعد قيد اسمهم واخذهم الرخصة بموجب المادة الثالثة والخامسة من هذا النظام ان يجددوا قبودهم في كل سنة وان يبرزوا قبل الامتحان شهادة معتبرة لدى الدولة تبين برآئهم من الاصول المصرحة في المادة الثانية ان الذين يجري امتحانهم يعتبرون ثلاثة اصناف بحسب مراتب اهليتهم ويستحصل رسم مرة واحدة خمس ليرات عثمانية عن رخصة الذين يقيدون في الصنف الاول واربع ليرات عن رخصة الصنف الثاني وثلاث ليرات عن رخصة الصنف الثالث ويؤخذ لاجل تجديد القيد ثمن الورقة فقط كما في المادة الخامسة ان وكلاء الدعاوى من الصنف الاول يجرون الوكالة في كل درجة من المحاكم النظامية بلا استثناء اي في محاكم البداية والاستئناف وفي محكمة تمييز الحقوق اما وكلاء الدعاوى من الصنف الثاني والثالث فيجرون



الوكالة في المحاكم البدائية والاستئنافية غير ان من دخل في الصنف الثالث والثاني واراد ان ينتقل الى الصنف الذي فوقه بعد مرور سنة من دخوله يراجع القومسيون ويعتحن من جديد

ان رئيس الجمعية الدائمة واثنين من اعضائها يوخذون من الصنف الاول من وكلاء الدعاوى والعضوان الاخران يوخذان من الصنف الثاني والثالث

ان الذين يستخدمون سنة في رئاسة احدى المحاكم الابتدائية او في عضوية احدى المحاكم الاستئنافية ويرومون بعد وقوع استعفائهم او انفصالهم ان ينتظروا في سلك وكالة الدعاوى يعفون من الامتحان ويقيدون في الصنف الاول

ان الطالب في مكتب المحقق الذي نال الرؤوس بعد امتحانه المرة الاولى اذا ترك بعد تاريخ خروجه اجراء الامتحانات في القومسيون ثم رام الانتظام في سلك وكالة الدعاوى يتوقف انتظامه على دوامه للمكتب المذكور او على اثباته المعلومات لدى امتحانه في المكتب بصورة موافقة لتدريس المكتب

### خاتمة

ان احكام هذا النظام مخصوصة بالذين يجرون الوكالة في المحاكم النظامية المربوطة بنظارة ديوان الاحكام العدلية الجلية في الاسفانة فقط ويستعمل لائحة قرار بمعرفة الجمعية تشمل صورة ادارة الاعانة التي يقدمها الذين يدخلون في صنف وكالة الدعاوى وكلها هو لازم من هذا القيل لاجل نسوية المصاريف المفتضية للجمعية المبينة في الفصل الثالث وارقاتها ومحل اجتماعها وتعطى لاجل التدقيق الى نظارة ديوان الاحكام العدلية الجلية

تعرفه الاجور التي ياخذها من اصحاب الدعاوى وكلاء

### الدعاوى الذين بايديهم رخصة

( درجات الاجور المتعلقة بالدعاوى التي ترى في المحاكم الابتدائية )

القسم الاول خمسون غرشاً عن الراي الذي يعطى من طرف الوكيل

المرخص بناء على مراجعة صاحب الدعوى في مدعاه

القسم الثاني ثلاثون غرشاً على الاستدعاء الذي يعطى راشاً او جواباً

للمحكمة الابتدائية المتضمن اصل الدعوى وعن الموائح التي تنظم المشقة

على الافادات والاعترافات التي تبين في حضور المحكمة اذا كانت لا تتجاوز

مائة وخمسين كلمة فان تجاوزت مائة وخمسين كلمة يؤخذ عن كل مائة

كلمة خمسة غروش

القسم الثالث عشرون غرشاً عن تنظيم الاوراق والسندات التي

تعطى للمحكمة التي من النوع المذكور او المامورين الذين يعينون من جانب

المحكمة مثل ( زورقويسر ) ( محكم ) وذلك كاستدعاء البروتستو

واستدعاء الحجز وورقة الوكالة

القسم الرابع خمسة وعشرون غرشاً لاجل تحرير استدعاء الاعتراض

على المحكم بحق الاعلامات

القسم الخامس يعطى ثلاثون غرشاً عن كل محاكمة في الدعاوى

التي ترى بداية بصورة قطعية وخمسون غرشاً اجرة عن كل محاكمة ايضاً

في الدعاوى التي تفصل بناء ان تكون قابلة الاستئناف

القسم السادس يعطى نصف الاجرة المحددة في القسم الخامس في

الدعاوى المستعجلة كالحجز وفي كل محاكمة تجري بناء على مذكرة وفي الدعاوى

التي يحكم بها غيباً

القسم السابع يعطى خمسة عشر غرشاً لوكيل الدعوى الذي ياتي

الى المحكمة ليرسل تذاكر الجلب او الاحضار او يسلم سند الكفالة اللازمة  
نظاماً او اجزاء التقدي الذي يجب اعطاؤه قبل المحاكمة

القسم الثامن يعطى لوكلاء الدعاوى الذين يحضرون في المعاملات  
بانفسهم كاجراء الكشف والتحقيقات والاستنطاق واستماع الشهود وقيد  
الاموال والاشياء بالدفتري واجراء حكم اعلام ما عشرون غرشاً عن كل  
ساعة ، غير ان اجرة المحاكمة التي تجرى في حضور المحكمة يجب تسويتها  
على حدة بموجب القسم الخامس

القسم التاسع يعطى ثلث الرسوم الميينة في القسم الثاني لاجل حضور  
الاوراق والسندات التي يعطيها وكلاء الدعاوى عند الايجاب  
( في مقدار الاجور المتفرعة في الدعاوى التي ترى في المحاكم الاستثنائية  
( وفي محكمة التمييز )

القسم العاشر يعطى خمسون غرشاً لاجل استدعاءات الاستئناف  
والتمييز واعادة المحاكمة ولاجل اللوائح التي تنظم راساً وجواباً بخصوص  
الاستئناف والتمييز اذا كانت لا تتجاوز مائة وخمسين كلمة فان تجاوزت  
مائة وخمسين كلمة يزداد عشرة غروش عن كل مائة كلمة زائدة  
القسم الحادي عشر يعطى ستون غرشاً لاجل كل محاكمة تجرى  
في محكمة الاستئناف او التمييز فقط اذا كان الحكم المعطى غيبياً فيعطى  
ثلثا الاجرة المذكورة فقط

القسم الثاني عشر يعطى للوكلاء الذين ينظرون استدعاء الاعتراض  
على الحكم في الدعاوى المتعلقة بمحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز والذين  
يحضرون معاملات الجلب والاحضار اجرة بحسب المقدار المحدد في القسم  
الخامس والسابع لاجل اجراء هذه المعاملات في محاكم البداية

### فقرة مخصوصة

ان حكم هذه التعرفة مؤقت ويجوز لدى الايجاب تعديلها وتبديلها

في ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٩٢

ترجم بقلم جبران افندي لوبس وطبع في مطبعة الولاية في ٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٨

الرسالة السنية

في حفيقة الافوكاتية

تأليف

الفقيه الايطالياني الكافير فرنسيس انطون ديماركي

منقولة عن طبعة اولى بمصر القاهرة

الحمد لله الذي انطق الانسان لاعلان الحقيقة وخولة العقل واليها  
لاجراء الافعال الخيرية على طبق الطريقة اما بعد فقد سألني عن حفيقة  
الافوكاتية من يتعاطى هذا الفن بمخادفة العقل وصفوة القلب وذلك لكون  
لم يدركوا بين الافوكاتية في البلاد الاوروباوية ورغب من يياها بالكلية  
الوجيز المفيد فاجبت لما رغب بتأليف هذه الرسالة وصميتها الرسالة السن  
في حفيقة الافوكاتية وجعلتها متضمنة لما يبحث فيه عن كيفية الفن المذكور  
واطلب من القاري العنوعا زل به القلم واستعنت في ذلك بعنايتي نعا  
وعليه توكلت

## الباب الاول

( في اصل الافوكاتية وبيان نوعها من باقي الانواع المدنية )

اعلم ان جل القوانين الفقهية قد اخذتها بلاد اوربا عن الرومانيين  
القدماء والداعي لذلك ان الرومانيين كانوا قد فاقوا جميع الملل السالفة  
بحكمهم في وضع الشرايع وفي ادارة المملكة حتى انه بعد اضمحلال حكومتهم

ول شرائعها محفوظة بين القبائل التي استولت على اراضيها وبكونها  
 معة على القياس وكامل الانصاف وإنفاذ الحقوق الطبيعية للجنس  
 بري استدامت قوتها ووقارها عند المحاكم والفلاسة الى وقتنا هذا ولم يزل  
 الاحكام الرومانية في كل مدرسة ببلاد اوربا واجراء شرائعها من  
 نايما المهمة جدا ولا يعد من الفقهاء من لم يتعاطا درسها واذ كان مبدأ  
 الشرائع النافذة الان بين الافرنج واصل تاسيسها انما هو في مدينة رومية  
 ما انتشرت الى اطراف الدنيا قد اقتضي لمن يرغب الاطلاع على صحة  
 رايهم وكيفية الاصلية الالتفات الى ما ظهر بخصوصها في رومية منذ  
 دينا فصاعدا وما حدث بعد في احوالها من ثم الى قرننا هذا اما خصوص  
 نوكانية فيها نحن نشرح اصل تاسيس مباديها في مدينة رومية والمفروض  
 من الرومانيين الى اننا هذا لبيان احوالها في بلاد اوربا عند اكثر  
 من المحصلة على كمال التمدن فنقول

انه قد عد عند الامم الفائزة بمحاسن التمدن والانسانية من العوائد  
 فحسنة ان من يتشرف بانتسابه الى العلوم لاحيا الفقهية بفهر من لا علم  
 بها في دعاويه عند المحاكم ويوجه اتم الاهتمام لاثبات حقه ونخصيله  
 الخصوص يكون فعل ذلك لمساعدة الفقراء والايام وقد جرى ذلك  
 اليهود فان علماءهم كانوا يتعاطون ذلك الا انه لم يكن عندهم ضوابط  
 لابتن خصوصية وقد حصل ذلك عند الرومانيين على كمال الترتيب  
 من التدبير

فمن بدء انشاء احكام رومية الشرعية والسياسية قد انتخب مرشدا  
 الك رومولس الاباء اعني بهم فضلاء المشايخ الذين كانت وظيفتهم  
 اجتماع في محل مخصوص وفيه يتعاطون ما هو مقتضى لادارة امور الدولة  
 مالي المدينة كان يلزمهم ان يستظلوا تحت محاماة احد منهم لحفظ شرفهم  
 اموسهم وذولهم حتى ولا استحصاهم على حقوقهم من يتعدى عليها فذلك

كان لكل من اهالي رومية حماية خاصة من احد الاباء اذ لا يمكنه ان  
على حقوقه بدون المحاماة لجهله بالقوانين الشرعية لانها لم تنتشر مع  
الاهالي ولم تحفظ عند الاباء الا بوجه العر

اما بعد انتشار معرفتها وانكشاف ما كان منها تحت غل  
والكهنة فقد تعاطاها كل من كان بايعاً في درس الاحكام  
والسواسية وماهراً في فن النصاحه وبما ان المجادلات في الدعاوى  
تصير الا جهراً عند اجتماع المجموع كان قد حصل في ذلك ا  
بعضهم المعارف الزائدة التامة ولذلك قد اشتهر البعض منهم اشتهار  
لم يسبق به عند احد من الامم الا عند اليونانيين

فعلى هذا المنوال قد استنبط الرومانيون فناً منفرداً عما سواه  
فن الافوكاتية وكان اصحابها يتعاطونه خاصة فكان لهم بين الاهالي  
منزلة وطالما صدر من الحكومة قوانين تخصهم على القيام بواجب  
واجبات وظيفتهم وبالمجمله فحرف الانسان كان عندهم اما بالحرف  
العالم لاسيما بصناعة الافوكاتية

ثم ان الشرائع الرومانية لم تنعدم بتطاول الازمنة بل بقيت الع  
سيما بعد انكشاف الدستور الروماني في مدينة امالفي وبعد فقد في  
ايتاليا وانتشر منها الى باقي اوربا وتوزعت معرفته وهو جملة  
والقوانين التي صار اجملها بامر القيصر جيوسينانوس ومن خلفه في  
فكان ابلغ ملوك اوربا بجزوت في ممالكهم احكام رومية في بعض  
ونفرت عندهم فضيلة فن الافوكاتية وشرفه وفرضت لهم الفرائض  
يلي بيانها

## الباب الثاني

( في بعض ملحوظات على ما سبق بحثه )

قد سبق ان العلماء عند اليهود كانوا يحامون عن اقتضاء الحال

البصرة في ذلك الامر عند الامم السالفة فجدد على قسرين (الاول)  
 رومانين والرومانيين قد انتشرت عندهم الافوكاتية وحماية الاهالي  
 اراهم (الثاني) ان اليهود والمسلمين لا يتعاطى هذا الفن خاصة احد  
 لبعض العلماء فاما قداماء المصريين فكانوا متوسطين في القسرين  
 وقد اجازوا المجادلة في الحماية بالكتابة لانه ربما امتنع القضاة عن  
 الوساطة فصاحة المحامي اذا كانت المجادلة شفاهة فان قال قائل  
 لئلا ينال الفرائض والاحكام عند تلك الامم جميعها فيجاب بانه عند  
 من صار لها انتظام المملكة والاهالي قد وقعت القضاة عندهم موقفاً  
 اوصار لها منزلة تامة حتى انهم لا يحكم عندهم في المجالس الا بعد  
 زان والمجادلات فكان ذلك موجبا لتجراهم اهل النظر والبصرة في  
 افوكاتية اذ هي اعظم الوسائط لحصول مرغوبهم من اهل الجمعيات  
 لهم في اتصال الدعوى

واما المجادلة بالكتابة فلها قوة عظيمة وواجب وجودها في كل حال  
 النظر للاختصار والرفق للقضاة لكثرة اشغالهم فالمجادلة الشفاهية  
 في عن كثرة الكتابة ولها منفعة ابلغ الامم في احكامها  
 اما اليهود والمسلمون فثبتت القوانين الشرعية عندهم ولاسباب اخر  
 نون بنن الافوكاتية اذ لم ترفع عندهم حماية الاهالي في دعاوتهم الى  
 فن خصوصي ولكن لا مانع في شريعتها من ذلك

### الباب الثالث

( في قوانين الرومانيين المختصة بالافوكاتية )

قال تاجي طوره هو اعظم مؤرخي نوارنج رومية انه لا بد من الرذائل

ما دام وجود الانسان في العالم لان الاحكام الجيدة والفرائض العادلة  
ان بعكسها الردى حتى تكون واسطة لافعال الشرف والواقع ان مبالغة  
في المجادلات ينتج منها قباح جسمية كما انه من مبالغة حربة الاهالي  
مصالح الجمهور وتخرّب المدن وتفرض الدون وتشهد التواريخ بصحة  
وتشهد الفلسفة بان الحكمة في الوسط العدي فلذلك قد اظهر الروما  
فضلهم بضبط كيفية المجادلات وانحصارها في قوانين خاصة وفرض  
الفرائض في شان الافوكاتية

وبما ان شرح هذه الفرائض تفصيلاً يؤدي الى التطويل فلنذكر  
على سبيل الاجازة نقول في بيان الصفات المطلوبة ممن كان يتعالق  
الافوكاتية عند الرومانيين اولاً انه لا يباشر هذا الامر الا من كان  
دنة خمساً وعشرين سنة وذلك لتبهرته في الاختبارات العالمية وا  
حداقة عقله ثانياً ان يكون قد ترقى الى الرتب الرسمية في المدارس الا  
وذلك لاكتساب المعارف اللازم اجراء العمل بها في اشغال فن الافو  
ثالثاً استقامة السيرة وذلك لشرف الفن ولاطمئنان الناس والحكومة في  
ممارسة في الجمهور

وعلى هذا الاساس المكين تبني ابلغ القوانين المختصة بالافوكاتية  
الام الاوروبية في فرنسا هذا

### الباب الرابع

( في كيفية اقتباس الرتب الرسمية في المدارس الفقهية المطلوبة لاجراء  
( فن الافوكاتية )

انه عند الرومانيين لا بد من تمام اكتساب الرتب في المدارس التي



لمن كان يتعاطى فن الافوكاتية وهذا اصح وارجح ما فعل بعض الامم في  
عصرنا هذا من تجويز ثقل فن الافوكاتية لمن لم يكتسب كامل درجات  
رتب العلوم الفقهية والداعي لم الى ذلك ان الامم اخترعت درجة ادنى من  
الافوكاتية مخصصة بمن يتعاطى ملاحظة الاشغال العملية التي يلزم لها معارف  
عديدة كمثل تقديم الاوراق الى المحاكم او احضار الاخصام اليها او ما  
شابه ذلك لانه لا يجوز للمخض مباشرة دعاويه غير الشخصية بنفسه بدون  
احتماء احد منهم وهؤلاء الاشخاص لهم تسمية خصوصية وعندهم لا يطلق  
عليهم اسم افوكاتوا بذا ولا يتشرفون بالعنوان بل بغيره

وفي اغلب الاحوال لا ياذن لهؤلاء الاشخاص احد من الاخصام ولا  
احد من رؤساء المحاكم في ان يتعاطوا حماية الاهالي في الدعاوى الصعبة  
المهمة التي يلزم لانفصالها والمجادلة فيها حذاقة العقل وكثرة الممارسة في الفن  
والعلم فهكذا ميدان هذا الفن في المحاكم كانه ميدان مبارزة الفرسان فمن  
لم يحصل على الحذاقة والعلم فلا يجوز له الحضور اليه ولا يكفي في الاتصاف  
بفن الافوكاتية حوز الرتب بالمدارس الفقهية بدون اجراء العملية بل لا بد  
من الممارسة الكافية واكتسابها بالعملية ولذلك قد اوجب بعض الامم ان  
الافوكاتوا لا يجوز له اجراء عملياته الا بعد سنين عديدة استقام في درسها عند  
غيره بدوام الملاحظة والتفقه ليظهر بامتحان التجربة انه ادرك معرفتها وهم  
لا يجوزون بالا جراء المذكور الا بعد امتحانات جهرية لاخبار اهليتهم لفهم  
الشريف فظهر ما تقدم في المحاماة عن الاهالي في الدعاوى وفرائضها في  
بلاد اوربا بمقتضى اتمام الشروط واجرائها ان الافوكاتوا يجب عليهم تهديد  
ميدان العدااة وتحصيل الحقوق لاهلها وهذه الدرجة لم يبلغها الا من تحلى  
بجلمة العلم والعمل ومن ثم لا يتجاسر احد عند الافرنج ان يتشرف بعنوان  
الافوكاتوا الا من حاز قصبات السبق بالمدارس الفقهية وامتنع الامتحانات  
اللازمة واعلم ان اخذ عنوان الافوكاتوا بدون اهلية ضرب من الجنايات

## الكبيرة بركانه تزوير

فان قال قائل ان بعض التفصيلات الافرنجية بمصر ليس فيها تمييز بين محامي الدعاوى في كفييتهم ولا سوطا عنهم في رتبة علمهم والشهادة لهم في ترفيعهم الى الرتب الفقهية وهم مع غيرهم على حد سواء لا بل البعض منهم يجاسر على اخذ عنوان افوكاتو بدون اهلية وبعض القضاة انفسهم لا يستحيون من ان يلقبهم بذلك العنوان مع ان الواجب عليهم ان يصفوهم بلقب محام او وكيل وما اشبه ذلك لا بعنوان افوكاتو فالجواب عن ذلك ( اولاً ) ان ذلك من شر عدم حفظ الفلانيين من طرف من وجب عليه حفظها كالقضاة اذ لا يدركون عافية الامر ( ثانياً ) ان الدعاوى في التفصيلات على العموم دعاوى تجارية وبما انه يجوز فيها عند بعض المحاكم الاوروبانية ان يحضر الخصان بدون وكيل شرعي او افوكاتو فذلك تساهل فيها في التفصيلات ( ثالثاً ) لما انه صدر في بعض التفصيلات ضرر من اغلب الاشخاص الذين يتعاطون هذا الفن السامي بدون اساس المعارف اللازمة للعمل به واغلب اسبابه من سوء تصرفهم في الاعمال فرض بعضها ان لا يتعاطى احد هذا الفن الا باذن الفئصل الذي من واجباته الادبية السياسية ان لا ياذن لاحد الا من هو اهل لذلك مراعاة لكفاية معارفه وحسن سيرته ( رابعاً ) انه من المحال ان يحكم على صحة الاحكام الافرنجية استناداً على ما يصدر من التفصيلات لان احوالها في البلدان العشوائية مغايرة لما يحدث في بلاد اوروبا حيث ان الفئاصل هنالك لم يحكموا على شيء الا على الدعاوى الخفيفة التي تحدث بين التجارين ومدبرهم اما الدعاوى في كافة ممالك اوروبا في شان الحقوق المملطانية الملكية التي اجراؤها من قوة الشرطة المحلية فلا فئصل يحكم فيها ولا غيره ولا يحكمون ايضاً على قضايا اهل البلدة المسكونة منهم ولا على الدعاوى التي بين اهل بلدتهم اذ لا ينكر احد ان الدرجات الفقهية في بعض الاحيان يتعرض لها

من ليس له الاهلية بها ومن الواضح ان الفقيه النام لولا سمته بحسن الاخلاق  
الادبية لزاع عن جادة الحق لكون الادواء المخرفة تفوق العقل واما الخبيث  
فيشرب قلبه سوء التصرف فينكر الامر الذي لا يمكن انكاره كيف لا وظلم  
الحكام وتعسف القضاة يهدان سبيلاً في بعض الاحيان لادخال الفساد  
في مثل شريفة الخلايق الادبية والمدن الماثلة الى العدالة ليس انه من  
فساد بعض الاشخاص قد يقطع حكم في بعض قضايا الامالي بغير حق فقد  
سلمنا انه من كثرة المجادلات في المحاكم يهدم التمدن فلذلك وجب على  
الحكام الاحتراز من ذلك و بناء عليه فالرومانيون والامر الوافرة التهذيب  
قد وضعت قوانين يمنع بها الاعوجاج في فن الافوكانية وانقلابه الى فن  
التماريات القبيحة والمحاولات الردية وما شبه ذلك من الاعمال المغايرة  
فليعلم ان لاقتباس ترفي الدرجات الفقهية شرفاً يسو كثيراً على شرف  
باني الفنون وان في بلاد اوروبا ابغ الذوات بتعاطوة خاصة قبل  
انتدابهم الى الوظائف في المدارس الفقهية ولا ينصب عندهم قاض او افوكانو  
الا ان كان فقيهاً تاماً حلي بالرتب العلمية في المدارس وبذل الجهد في  
الحفاظة الكافية عليها

فيتهيد ما سبق بعلم ان فن الافوكانية فن شريف في القديم  
والحديث ونحن وان ضحنا وفسرنا حقيقة باوجز عبارة لكنه كفاية عند  
اربي الالباب ولا تزيد في ذلك وليكن هذا معلوماً عند العرب الفضلاء  
كي لا يلتفتوا الى الاراء الفاسدة المستتجة من بعض الاشرار المتصفين بهذا  
العنوان بمجرد الدعوى والتزوير حتى ادى ذلك الى الجدل والفن والكمال  
ما نحن بصدد في هذا المقصود قد اردنا - كما ما يتعلق بمن ادعى  
بالافوكانية تزويراً

## الباب الخامس

( في الادعاء بالافوكاتية )

قيل ان العدل تستجلب به الاموال وتعتبر به الاعمال وتسنلح  
الرجال والحق ان العدل لمعوم منافعهم ليس مختصاً بالملوك وامر الاحك  
بل هو عام لهؤلاء وللمن يتعاطى امور الجمهور مثل الافوكاتو لمساعدته للحك  
في اظهار الحق وابرار العدالة وبما ان ذلك لا يكون الا بشرف الطر  
والافعال الشريفة المستحسنة انصح انه كما ان الافوكاتو الحقيقي عند الرومانيه  
وبقية الفضلاء من القدماء ومن بعدهم لا يحصل على يده الا الخير المعهود  
ومساعدة العدل وكذلك المدعي بهذا الفن بالزور لا يحصل على يده  
ضد ما تقدم فان المرغوب عند الجمهور من الافوكاتو الاستدلال على طر  
الحق واجراؤه على يده والمعارف للاشهاد بها والصدق في ما يفعله بحس  
رايه وهل يتأتى ذلك من يظهر نفسه بين العوام بالادعاء وهل من يشر  
الجمهور باخذه عنوان الافوكاتو كذباً يستحق التصديق والوقار المشهور  
عن التمكن في العلوم وحسن السيرة ولو استقصينا ما ينتج من سوء فعل  
المدعين بالافوكاتية لا يكفينا لذلك مجلدات جسيمة

وما يفوق العقل ما هو كثير في هذه الامصار ان احد المدعين  
بالافوكاتية يتوجه الى بلدان الافرنج وبها يدعي معرفته باحكام البلدان  
الشرقية والفقهاء الاسلامي وذلك لانه لعدم خجله في تجاسره باخذ عنوان  
الافوكاتو ونعاطيه الدعوى في هذه الامصار ومعاشرته لبعض علماءها قد  
ينحصل على تخيلات من الاحكام والفقه وعليها يبنى اساس ادعائه بالعلم  
وقد حصل ذلك حتى من لا يعرف الكتابة العربية لكن مثل هذا وان  
تجاسر على غش العوام او بعض المحكام لم يقبل غشه العلماء واصحاب الراي  
الصائب بالجملة فالمنخلص من ذلك ان يظهر للمثل هؤلاء الكفء والاحفاد  
بهم ولا يلتفت الى خيالات تزويرهم وهم اهل لذلك لتسبيهم في الشر

والضرر فليمتد به لذلك الجمهور ولا يفتربان بعضهم موظف في الوظائف  
وبما اننا قد بينا بغاية الايضاح ما كان من شرف الافوكاتية عند  
الرومانين وان كان علي وجه الاختصار وقد راينا الاضرار العظيمة الناشئة  
في هذه البادة ممن يدعي بالافوكاتية وان كانوا من اهالي موطننا بلد  
ابطاليا فقد اقتضى علينا اظهار الحقيقة في هذه المادة لان موطننا بلد  
شريفة توفر بها العلوم ولا يجوز بها اخذ عنوان بالتزوير وان حصل ذلك  
من اي من كان عوقب بالقصاص وباجراء الاحكام عليه

فيا ايها العرب الفضلاء اذ علمتم ماذا كان من علو فن الافوكاتية  
عند الامم المدهورة بتدنيها وما شرف من يتعاطاها بصفو البال وحسن  
الميرة فدوّنكم هذا الفن الشريف وعايكم تحسّنه في موطنكم لان الاحوال  
والازمان داعية اليه الغاية فان الدعاوى قد كثرت عندهم فيلزم منكم  
المساعدة للحكومة في فصلها على احسن الواجه لا يراز الحق بين الرعية وحيث  
انه بناسيس مجلس شورى النواب قد فتحت لكم الوسائط وحسن التدبير في  
انتظام الملك وذلك من كرامة الخديو المعظم فاستعملوها بحسب الخيرة  
واشرف بلدنكم وحاكمها فما الداعي لتصور همنكم عن تحصيل العلوم  
اشهر اجدادكم الاول بالفصاحة والمعارف كافتها ومن يدعي بالافوكاتية  
كذبا وان كان موظفا بوظيفة فاحترزوا من حيلهم ودوّنكم اولادكم وتعليمهم  
بهذا الفن اذ التمدن لا تصيبه الامم الا بالتدريج بممارسة هذا الفن والسمير  
الى اعلاه لان من اخذ من اسباب ما يلزم لتعاطي الدعاوى في المجالس بعد  
نعتبه في ما ياتي ويشتهر به للوطن وبساعد حكامة في تشييد الاحكام ولا  
نعالى بوففكم لاحسن المقاصد

الفتية الايطالياني

الكفيا لير فرنسيس انطون ديمار



## قانون الصيد البحري والبري

مع قانون استكراء البهائم من قبل الحكومة وقانون  
اصول التحليف في المحاكم النظامية وبعض  
اعلانات مفيدة لوكلاء الدعاوى  
قد صدرت الارادة الملكية باجرائها في  
جميع الممالك المحروسة

المادة ( ١ ) الصيد نوعان الاول صيد البحر والنهر والبحيرات والبرك  
والثاني الصيد المخصوص في البر

( ٢ ) كل من اراد ان يصطاد من البحر او النهر او البحيرات او  
البرك سمكاً وطيوراً وحيوانات اخرى يلزمه ان يحصل على تذكرة رخصة  
في الصيد ومن لم يكن حاصلاً على تذكرة رخصة تضبط آلة صيده برسم  
الحكومة الاً ملاًحي السفن الهايونية والتجارية في ما يصطادونه لاجل اكلهم  
المخصوصي

( ٣ ) ان تذكرة الرخصة التي تعطى للصياد يوم خذ عنها نصف ريال  
مجبدي رسماً وتعطى باسم شخص واحد ولا تصلح لغيره فلا يشترك فيها اثنان  
او اكثر وكل من يمارس مهنة الصيد بموجب تذكرة يعفى من وركو النمتع  
عن الصيد وهذه التذكرة يعمل بها مدة سنة واحدة فقط

( ٤ ) كل من يصطاد من البحر والبحيرات الكبيرة وفرض الانهر



## رسم الكبرك

( ١١ ) ان صبادي الاسفنج المحليين والاجانب يوخد منهم في سواحل سورية عن كل زورق ثلاث ليرات عثمانية بقطع النظر الى كونه كبيراً او صغيراً ويعطى تذكرة الرخصة و بموجبها يصير الصيادون احراراً والعمل بها لا يتجاوز عاماً واحداً فاذا انقضى يجب استبدالها ( وفي هذا البند تفريق بين الرسم الذي يوخد عن الزوارق الكبيرة والوسط والصغيرة وإنما ذلك مختص بمواحل طرابلس الغرب وبنغازي وجزيرتي اكريت ورووس وباقي الجزر وقد رأينا لسورية ايضاً ذكراً بينهما فلم نعلم السبب )

( ١٢ ) متعلقة بصيد المرجان من سواحل اكريت وغيرها وبان التذاكر التي تعطى لاجل صيد المرجان والاسفنج من جزيرتي اكريت وقبرس غير معمول بها في باقي السواحل العثمانية بل ينبغي اخذ رسم اخر عنها من لدن الحكومة عند ما تمس الحاجة

( ١٣ ) التذاكر التي تعطى لاجل صيد الاسفنج والمرجان تكون باسم ربان السفينة ورئيسها واما النونية فلا يطلب منهم تذاكر اخرى وهذه التذاكر لا يمكن احوالها الى شخص آخر بصورة رسمية ولا بصورة غير رسمية ( ١٤ ) ان اللؤلؤ والصدف الذي يستخرج من البحر الاحمر ومن خليج البصرة يوخد عنه عشرة في المائة رسماً

( ١٥ و ١٦ و ١٧ ) بخصوص من يريد ان يتخذ اماكن مخصوصة لاجل تربية الحيوانات ذات الفلوس ( القشرة ) كالبيديا والاسنراديا وما شاكلها

( ١٨ ) بخصوص من يريد ان يربي سمكاً في نهر ما او بحيرة مختصة ( ١٩ و ٢٠ ) ان البحيرات التي ليست في يد احد بل هي تخص الخزينة لا يمكن لاحد ان يصطاد منها بدون رخصة بل للدولة ان ارادت ان تحلبها بوجه الالتزام على من يطلبها



(٢١) بخصوص البحيرات التابعة الاوقاف

(٢٢) بخصوص الطاليات المخصصة بالخزينة وكيفية تلزيمها

(٢٣) اذا انشأ حوضاً مستقلاً وري فيه سمكاً وباعه فيه، خذ

عنه رسم صيدية حسب القاعدة العمومية

(٢٤) ان العلق والضادع والسلاحف التي تصاد من البحيرات

والبرك غير الداخلة في تصرف احد او من الداخلة في تصرف اصحابها اذا

بيعت اخذ عنها عشرة في المئة رسم صيد

(٢٥) اذا منعت الحكومة صيد السمك اما لاجل حينونة زمان

بيعه او لظهور علة وبائية فيه او لاجل وقوع محاربة ما فالصيد الذي

بسطاد منه اiban المنع تضبط آلة صيده ويحصل منه جزاء نقدي من ربع

ليرة الى ليرة واحدة عثمانية

(٢٦) ان المدة التي يحظر فيها صيد السمك يحظر فيها بيعه ايضاً

وعليه فاي من باع في تلك المدة سمكاً او نقله يوم خذ منه جزاء نقدي من

ليرة واحدة عثمانية الى خمس ليرات

(٢٧) ان صيد السمك يكون بواسطة الآلات المستعملة في كل

محل ( وفي هذا البند منع حصر المياه التي ينشأ عنها فساد في الهواء )

(٢٨) ان رسم الصيد في البحر والانهر بحال بوجه الالتزام على مدة

سنتين وبالكبير اربع سنوات لا اكثر. واما في البحيرات التي يلزمها مصاريف

واعمال فالمدة تطال الى عشر سنين وبكل الاحوال تجري المزايدة العلنية

(٢٩) الصيد في بوغاز الاستانة وفي بحر مرمره محظور في السفن

البحارية والدرعية ويجري هذا المنع في غير البوغاز المذكور ايضاً على مسافة

ثلاثة اميال من البر وكذا صيد الاسفنج بالزوارق ذات الادوات (الماكناات)

ومن خالف ذلك بضبط في المرة الاولى صندلة وشباكته وآلته وفي المرة

الثانية يزداد على ضبط ما ذكر نفريه بجزاء نقدي من الخمسين ليرة الى المائة

## ليرة عثمانية

(٣٠) ان عبون الشباك لا ينبغي ان تكون الواحدة منها اضيق من ١٨ ميلومتراً ومن استعمال شباكاً اضيق عيوناً من ذلك يجازى كما في المادة (٢٦)

(٣١) ان معاملات ادارة السك في الاسنان وملحقاتها هي تابعة لنظامها المخصوص

## النوع الثاني من الصيد وهو القنص في البر

(٣٢) كل من بصطاد من الاراضي الاميرية والاحراش والغابات المخصصة بالحكومة حيوانات وحشية وطيوراً متنوعة يلزمه ان يحصل على تذكرة صيد وكل من يتعاطى القنص بلا تذكرة تضبط بتدقيقه

(٣٣) ان تذاكر الصيد تؤخذ من الدوائر البلدية وثمنها في الاسنان والمدن الكبيرة (على ما تعينه نظارة المالية الجبلية) اربعون غرشاً نصفها للبلدية والنصف الاخر للخزينة واما في باقي الاماكن ثمنها عشرة غروش تكون متصفة بين الخزينة والبلدية

(٣٤) ان تذكرة الصيد تكون باسم شخص معلوم وان وجدت في عينها في يد غيره فلا تعتبر ومدة العجل بها لا تتجاوز السنة واعتبارها يقتصر في داخل القضاء الذي تعطى منه والحاصلون على تذاكر الصيد لا يؤخذ منهم ويركوز تمتع صيد بخلاف الذين مهنتهم القنص في البر فانهم لا يعفون من ويركوز التمتع

(٣٥) لانمطي تذاكر الصيد في الاحوال الآتية وهي اولاً من كانوا قد حكم عليهم بالحرمان من الحقوق المدنية ، ثانياً الاشخاص المجهولة

اطوارهم . ثالثاً الصبيان الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من سنهم ولم يزالوا  
تحت حجر الوصاية . رابعاً كل من كان محكوماً عليه بان يكون تحت مراقبة  
الضابطة . خامساً كل من كان ممنوعاً من حمل السلاح . ولهذا يجب عند  
اعطاء تذاكر الصيد ان يقدم اطالب التذكرة كتيباً معبراً بأنه ليس  
من الناس المحظور عليهم اعطاء تذاكر الصيد

( ٢٦ ) على مجلس الادارة ان يعين في كل عام ابان ابتداء الصيد  
واوان ختامه ويعلم ذلك قبل الشروع فيه بشهر واحد . ولما الطيور التي  
يتمتعونها نافعة للزراع ونحوها فيحق للولاية ان تمنع صيدها في كل زمان  
ومكان مطلقاً

( ٢٧ ) صيد فراخ الطيور ممنوع بالاطلاق سواء كان بالدق  
او بالمحرك او باحولة اخرى

( ٢٨ ) كل من يتصيد في الايام الممنوع فيها الصيد او بصطاد ليلاً  
بالآلات النارية والمواد السامة تضبط بندقية وكلية القناص ويضرب عليه  
جزاء نقدي قدره من ربع ليرة الى ليرة واحدة عثمانية الا الذين يقنصون  
الوحوش المفترسة فلا حرج عليهم

( ٢٩ ) لا يجوز القنص داخل البلدة والقنص على الطرق وسف  
حدائق المدينة بكل الاحوال

( ٤٠ ) لا يجوز بيع القنصة بعد انقضاء زمان الصيد واي من باع  
او اشترى قنصاً او نقله في غير اوان الصيد يغرم بجزاء نقدي من ذهب الى  
خمس ذهبات ( ليرات ) عثمانية

( ٤١ ) كل صياد يقتل سبعاً او ثوراً او ضبعاً او ذئباً او دباً او  
خنزيراً برياً وما شاكل هذه الوحوش المفترسة ما تعينها كل ولاية وكان  
فعله في زمن اجازة الصيد او في وقت ممنوع فيكون له ما قنص ويرجع له  
ايضاً على سبيل المكافاة رسم تذكرة الصيد الذي اخذ منه قبلاً

( ٤٢ ) بمعنى لكل انسان مالك ارض او جفتاك ان يهب على وجه  
الاجارة من آخر حق الصيد في ارضه

( ٤٣ ) من كان ذا ارض منصلة بهل السكن والبيت وهي محاطة  
بجدار او سياج يفصلها عما يجاورها يسوغ له وللمن يؤذن لهم في الصيد ان  
ان يصطادوا فيها بلا تذاكر الرخصة الا ان يكون ذلك في زمن حظر  
الصيد

( ٤٤ ) ان الذين يصطادون في اراضي الناس بدون رخصة واذن  
صاحب الارض والذين يتلفون بعض المحلى والسلوى وفراخها يهرمون  
بجزاء من ريال واحد مجيدي الى خمسة ريالات عدا الزامهم التعويض من  
الاضرار التي يحدثونها في املاك الناس لمن كان النقص لولاً او في حى دار  
او في ارض مصونة على ما تقدم في المادة السابقة فيمكن ابلاغ الجزاء التقدي  
الى عشر ليرات عثمانية وان كان قانون الجزاء اثقل من ذلك فيجرى عليه  
تماماً . ثم اذا افسدت كلاب الصيد مزروعات لاحد الناس فالدرك على  
الصياد ولكن هذه المادة لا تعد من جنابات الصيد

( ٤٥ ) ان اهل القرى الذين يصطادون في مراعيهم او في الاحراش  
المجاورة لقرىهم طلباً للغوت الضروري لا يكفون الحصول على تذاكر صيد  
ولكن اذا خرجوا الى النقص في غير حية اي ايام المنع ففي المرة الاولى يهون  
نهيًا مجرداً واما في المرة الثانية فيجازون بتخفيض المادة ( ٣٨ )

( ٤٦ ) ان سكان القرى الذين لا يصطادون لاجل كفاف معاشهم  
على ما مر في المادة السابقة وانما يجمعون بالصيد الكسب التجاري يؤخذ  
منهم عند ما يجمعون جلود الحيوانات المفروسة كجلد الثعلب والسنور  
والسنجاب ملها يؤخذ من غيرهم بحسب النظام اي على كل غرض بارة واحدة



## مواد عمومية

( ٤٧ ) للمدعين العموميين حق اقامة الدعوى بخصوص جرائم الصيد ولكن اذا كانت الدعوى من اجل دخول احد الصيادين ارض غيره بلا اذنه فتعصر اقامتها بصاحب الارض . وكذا اذا وقع ضرر او تلف على بعض المحصولات على هذه الصورة فالهكمة لا تنحصر اليها احداً بدون شكوى وادعاء اصحاب الملاقات

( ٤٨ ) ان المحكوم عليهم اجمالاً بالجزاء النقدي والتعطيل والضرر هم متكافلون بعضهم لبعض

( ٤٩ ) ان الاحكام الصادرة في الجنايات المذكورة في هذا النظام تكون معمولاً بها ومرعية مالم يثبت عكسها بشهادات وتقريرات مديري النواحي والضابطة وضباط البوليس والجندرية ونوابير الاملاك والاراضي ( ٥٠ ) من حكم عليهم بجنايات الصيد وقبل مرور سنة على الحكم ارتكب جنابة اخرى بحسب من اهل السوابق وبمحكم عليه بالجازاة المضاعفة ( ٥١ ) جميع دعاوى الصيد اذا مر عليها ثلاثة اشهر من تاريخ وقوعها نصير غير مسبوعة

( ٥٢ ) ان اظارتي المالة والعدلية الجليلتين كتبهما مامورتان باجراء هذا النظام ( انتهى )



## تعليمات عمومية بخصوص استكراء البهائم من قبل الحكومة

( ١ ) ان البهائم التي تستخدم لنقل الفحم والحطب وما يلزم الناس من المأكول والمشروب ضرورة ممنوع استخدامها لاجل نقل الاشياء العسكرية وباقي الاهات الاميرية وركوب ماموري الحكومة

( ٢ ) يلزم في اول الامر اتخاذ دفتر في كل ولاية يشتمل على بيان بهائم المكارين الموجودة في كل قصبة وقرية منها وهذا الدفتر يحفظ في مجلس الادارة وفي كل ثلاثة اشهر يجري عليه الفحص ( بوقله ) مرة واحدة

( ٣ ) كلما لزم بهائم لنقل لوازم العسكرية يكون جلب المطلوب منها بطريق التناوب ويعطى للمكارين سابقا ما عين لهم من الاجرة بحسب المادة ( ٢٩١ ) من نظام ادارة العسكرية وبعد ذلك تحمل ونساق في طريقها وكذا البهائم التي تستخدم لنقل الاموال والذخائر الميرية فان اجرتها تعطى من طرف الحكومة بموجب المادة المذكورة من النظام المستور وان اقتضى الحال سوق الحيوانات الى خارج الولاية فيلزم الوقوف بها عند اول قضاء تدخله من الولاية الاخرى

( ٤ ) لا يحمل البغل النوي اكثر من مائة اقة والبغل الاعتيادي من سبعين اقة واما الكدش القوي فلا يحمل اكثر من تسعين اقة والاعتيادي من ستين اقة

( ٥ ) اذا شك المكارون الى مامور بصادفونة في اثناء الطريق جور مستاجر بهائمهم من مثل تحميلها فوق طاقتها واجهادها في السير الطويل وما اشبه ذلك مما يخالف النظام فعلى ذلك المامور ان ينظر في حقيقة الشكوى حتى اذا تبين له وقوع ضرر على المكارين من قبل المامورين

- المستاجرين الحيوانات بغرمهم بالنعويض العادل
- (٦) لا تساق بهائم المكاريين اكثر من مسيرة سبع ساعات ولا اقل من خمس ساعات في اليوم
- (٧) لا يسوغ لاي كان من ماموري الدولة ان يستخدم دابة واحد من الناس على رغم صاحبها بل يلزمه ان يرضيه بالاجرة
- (٨) قد احيل الى نظارة الداخلية المجلية اجراء احكام هذه تعليمات العمومية



## قانون اصول التحليف في المحاكم النظامية

في غاية رجب سنة ٩٧ صدر تحريرات عمومية من جانب نظارة العدالة  
الجميلة الى المدعين العامين ملخصها . انه وان يكن في قانون المحاكمات  
نص صريح بوجوب حلف اليمين في المحاكم اقتضاء ولكن ليس من بيان  
الصورة اجراء التحليف مع ما يتعلق بذلك من المعاملات والفرعات  
الاخرى ولذلك لم يكن التحليف صورة واحدة في المحاكم فضلاً عن انه  
يحصل تاخير في روية الدعاوى بسبب ذلك وبناء عليه ودفعاً للمشكلات  
المذكورة قد وضع تعليمات في جمعية المجلة بهذا الشأن كما ستري هنا وقد  
ارسل من ذلك نسخ مطبوعة لان توزع على المحاكم الكائنة في الولايات  
( ٥١ )

عند ما يلزم تحليف المدعي عليه بحلف في المحكمة التي رويته الدعوى  
فيها او بحضور النائب الذي ترسله المحكمة وحضور الخصم ايضاً على الوجه الاتي  
ان الحاكم او تايبة بصور المسئلة ويسال المدعي عليه قائلاً انقسم على  
هذا الامر فبعد ان يقول نعم اقسم بصور له كيفية القسم ويحلفه وفقاً للمادة  
( ١٧٤٤ ) من مجلة الاحكام العدلية بكلمة والله اي يجعله ان يقسم باسم  
حضرة الباري تعالى ويجوز ان يقول بدل كلمة والله بالله وتالله وفي الفارسية  
( بخدا سو كند بخورم ) وفي التركية ( الله اند ايميرم ) اذا انكر المدعي عليه  
مدعي المدعي وجب على المدعي عليه اليمين فان كان الشي المدعي من  
فعل المدعي عليه يجب ان تكون اليمين على عدم العلم انظر المادة ( ١٧٤٨ )



من مجلة الأحكام العدلية . وتكرن اليقين ايضاً على العيب او على المحاصل  
اي تكون على حاصل دعوى المدعي وعليه فنقسم اليقين الى قسمين  
كما ترى

يظهر الى دعوى المدعي وانكار المدعي عليه فان كان المدعي طالباً حقاً  
ما ولم يبين جهة الحق او سببه او ان كان ادعى . بمقتضى المادة ( ١٦٢٨ )  
من مجلة الأحكام العدلية بملك مطلق وانكر المدعي عليه ايضاً تلك الدعوى  
فانقسم حينئذ يكون على المحاصل ( والمراد حاصل الدعوى ) وكذلك اذا  
ادعى المدعي بمعى ما وبين جهته او بملك ما وبين العيب وانكر المدعي عليه  
حاصل دعواه بتمامها فاليقين تكون على المحاصل ايضاً ولكن اذا انكر المدعي  
عليه الجهة او العيب فيحلف حينئذ على السبب كما سينضح لك ذلك من  
الامثلة الالية

### بعض امثلة التحليف جاثاً

اذا ادعى المدعي على المدعي عليه ولم يبين الجهة كما لو قال لي عليك  
مبلغ كذا من الغروش ادفعه اليّ فانكر المدعي عليه مدعاه وعجز المدعي عن  
الاثبات وطلب تحليف خصمه اليقين فالحاكم يحلفه على الصورة الالية  
بقوله والله لست مدبوتاً بمبلغ كذا غروش لهذا الرجل وهذا من قبيل  
التحليف على المحاصل

### صورة اخرى

اذا ادعى المدعي على المدعي عليه بقوله ان العفار المعلوم الحدود الكاين  
في يدك هو ملكي وانت واضع اليد عليه بدون حق فارفع يدك عنه واجاب  
المدعي عليه بالانكار وعجز المدعي عن الاثبات وطلب يمين خصمه فالحاكم  
يحلفه اليقين هكذا ( والله ان ذلك العفار لم يكن ملك هذا الرجل ) وهذا  
القسم ايضاً من قبيل الحلف على المحاصل

## مسألة أخرى

لو ادعى المدعي بان قال لي عليك مبلغ كذا غروش قرضاً إطلبة الان  
فان انكر المدعي عليه حاصل الدعوى بقوله لست مديوناً لك فالحاكم بحلفه  
على المحاصل بقوله والله لست مديوناً لك بمبلغ كذا غروش ولو انكر المدعي  
عليه بقوله لم استقرض منه غروشاً بكذا فيحلفه الحاكم وقتئذ البين على  
السبب بقوله . والله لم استقرض من هذا الرجل ذلك المبلغ

## صورة أخرى

لو ادعى المدعي عليه بعقار معلوم الحدود واضع يده عليه وانه بتاريخ  
كذا قد باعه منه بمبلغ عشرة الاف غرش فابتاعه وجاء الان يطلب من  
المدعي عليه فائلاً ان ذلك العقار بسبب البيع والشراء المذكورين صار  
مالي فخذ العشرة الاف غرش وسلم الي العقار فان انكر المدعي عليه حاصل  
الدعوى بقوله ان هذا العقار ليس هو ملكك فالحاكم بحلفه البين على  
الحاصل بقوله ان هذا العقار ليس هو ملك هذا الرجل ولو انكر المدعي  
عليه السبب وقال اني لم ابعك هذا العقار قط فيحلفه الحاكم البين على  
السبب بقوله والله اني لم ابع هذا العقار من هذا الرجل

## مسألة أخرى

لو ادعى المدعي على المدعي عليه بقوله ان لي قبل فلان مبلغ كذا غروش  
من جهة كذا وانت صرت كقولاً بتأديته بامرهم وبحسب كفالتك وجب  
حقني عليك به فاطلبة منك فاجاب منكراً وعجز المدعي عن الاثبات وطلب  
تحليف خصمه البين فالحاكم بحلفه هكذا ( والله ليس لهذا الرجل علي  
حق بمبلغ كذا من جهة الكفالة التي بينها وادعي بها )

## مسألة أخرى

اذا ادعى المدعي على المدعي عليه بقوله لي عليك حق بمبلغ كذا غروش

ثمن مبيع وانك اقريت به من جهة كذا ايضاً وعجز المدعي عن اثبات اصل الدين وعن اثبات اقرار المدعي عليه به وطلب اليمين من خصمه فلا يخلف على الاقرار بل على المال كما يلي (والله لم اكن مديوناً لهذا الرجل بمبلغ كذا غروش)

### بعض امثلة في التحليف على عدم العلم

اذا ادعى مدعي على تركته ميت بمبلغ كذا غروش ولم يبين الجهة وعجز عن الاثبات وطلب تحليف الوارث فيحلفه المحاكم على عدم العلم هكذا والله لست اعلم ان على مورثي مبلغ دين كذا لهذا الرجل

### صورة اخرى

اذا ادعى اخربان فلاناً استقرض مني في حياته مبلغ كذا بتاريخ كذا وصرفه لاجل اموره وهو باق بدمته حتى الان فاطلبة من تركته وانكر الوارث ذلك وعجز المدعي عن الاثبات وطلب من الوارث اليمين فان انكر كون مورثه مديوناً للمدعي فيحلفه المحاكم اليمين هكذا . والله لست اعلم ان مورثي مديون لهذا الرجل بمبلغ كذا . وان انكر الاستقراض فيحلفه المحاكم هكذا . والله لست اعلم ان مورثي استقرض من هذا الرجل بمبلغ كذا

### صورة اخرى

اذا ادعى واحد على اخربان العقار الذي اشتراه من زيد قد اشتراه هو عنه قبله وعجز عن الاثبات وطلب تحليف المدعي عليه فالمحاكم يحلفه اليمين على عدم العلم اي انه لا يعلم ان المدعي اشترى ذلك العقار من ذلك الرجل قبله وهاك صورة القسم . والله اني لا اعلم ان هذا الرجل اشترى العقار من ذلك الرجل ( اه )

حيث ان جميع الصور المذكورة انفا هي امثلة للتحليف الذي يجري

بحسب طلب المدعي ولم يكن من اللازم البحث عنها هنا لأنها مندرجة  
المادة ( ١٧٤٦ ) من مجلة الأحكام العدلية انتهى

### ❖ اعلان ❖

قد فهم انه حصل سوء مفهومية بين الناس بخصوص الويركو الجديد  
الذي تقرر قصره واستيفاءه عن واجب سنة ٩٦ السنة الحالية مع انه  
تحرر قبلاً في جريدتي الجنة والمصباح ما يو كفاية وحيث حتى الان لم  
يصلح ان يزل حاصل بعض تعويض في الاذهان بذلك الخصوص فيها  
طعن فعلن المعلوم انه بموجب الاوامر الصادرة بهذا الشأن قد انفي ويركو  
الايراد المرتب على الاملاك عمومًا واستعوض عنه في الالف ثمانية على قبة  
الاملاك هذا الخانات اي البيوت المعدة للسكن التي قيمتها عديرون ألفاً  
فأقل فانه يدفع عنها في الالف اربعة لا غير حتى لو كان لصاحب الملك  
جملة خانات اي بيوت متعددة للسكن وكل منها بقيمة عشرين ألفاً فأقل  
فدفع عنها في الالف اربعة ومثل ذلك العرصة اي الفسحة والفسحة  
العدينية الايراد مع الاراضي العدينية وما عدا ذلك من ( الخانات ) اب  
البيوت سواء كانت للسكن او لغيره وقيمتها من العشرين ألفاً فصاعداً مع  
سائر الهسانيين والاراضي والحداثي والدكاكين والمخازن والاصطبلات  
( الاخوات ) وسائر ما تبقى من جنس العقارات والاملاك فهي تدفع في  
الالف ثمانية على الاطلاق حسب النظام الجديد ولاجل ان تكون القيمة  
معلومة لدى الجميع صار نشر هذا الاعلان في ٢ مايس سنة ٩٦ ادارة املاك  
لواء بيروت

( مختصر ما هو مختص ومن خصائص مأمور المقاولات )  
 ان كافة المقاولات والفوترانات وسندات التكميم والابراء والمقايضة  
 الوكالة والاخبار والبروتستات وإطاعة مدة الدين وفسخ المقاولات او  
 التويل مدتها او ابطالها او اضافة كفيل لها والتصديق على الدفاتر التجارية  
 صفاتها ولحقها المخازن والدكاكين عند الاقتضاء والازادات واوراق  
 يديها وتنظيم سندات الابحار والاستيجار او التصديق ان كانت موافقة  
 نظامها وجميع ما هو متعلق بهذا الباب تعبر رسمية وموثوقة اذا كانت  
 اصله على المصادقة من محرر المقاولات . في ٢٥ جمادى الاولى سنة ٩٧  
 في ٢١ نيسان سنة ٩٦

### كيفية تخليف اليهين في ديوان تمييز الولايات

اذا كان مقام اليهين من التبعة الغير المسلمة فيحلف حسب الاصول  
 يارية في الكنيسة والمحاضرات بحضور خصمه واما ان ارتضى خصمه  
 لبنة في المجلس فيكفي ولا يجبر على الحلف في الكنيسة والمحاضرات واذا  
 ان مسلماً فيحلف اليهين بحضور خصمه بالمجلس . في ٢١ جمادى الاولى  
 ٩٢٤

بوجب المادة ( ٢١٥ ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية الموقت  
 حكم ببراءة المتهم عند محاكمة المأمورين في دعوى الجنابات يمكن  
 عين العمومين ان ينقض الحكم بالتمييز بشرط الا يقع خلل في الحكم  
 كور ولكن لما كان حتى الان لا يوجد مدعون عموميون في المجالس التي  
 لر في محاكمة المأمورين المذكورين حصل الفرار انه يجب ان ينتخب من  
 ثمة التي تشكل من تلك المجالس مأمور ذو اهلية وكفاية ويعين لذلك  
 ان يعين مدعون عموميون وقد صدر الامر باعلان الكيفية الى عموم  
 ليات الشاهانية لاجراء العمل بمقتضاها ( اه ) في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٩

## تعريب نظامنامه ويركو الاملاك التي جرى تدبيرها حديثاً

في بيان نوع ونسبة ويركو الاملاك وتمتعها

المادة (١) الويركو نوعان الاول الويركو الذي يؤخذ عر  
الاملاك والاراضي والتمتع في الاماكن التي جرى تحريرها والثاني الوير  
الذي يؤخذ بحسب الجيرة في المحلات التي لم يجر تحريرها الى الان  
الويركو الذي يؤخذ بحسب الجيرة فهو تابع للقواعد والاصول العتقة  
(٢) ويركو الاملاك يؤخذ بحسب قيمة الاراضي والمسقات  
(٣) النسبة الموضوعة في ويركو الاملاك يمكن تزييدها او تنه  
بحسب قانون الموازنة المالية الذي يوضع اصولاً عند اللزوم وذلك بعد  
تصدر الارادة السنية السلطانية بحذو

(٤) ويركو التمتع هو الويركو الذي يؤخذ بنسبة معينة من كل  
شخص له تمتع اي ربح من التجار واصحاب الصنائع والحرف بحسب الر  
السني لكل منهم وهو ايضاً يمكن تزييده او تقليله بارادة سنية سلطان  
اذا روي لزوماً لذلك وذكر في قانون الموازنة المالية

(٥) يجري تقدير قيم الاملاك وتمتعات التجار والصناع بمعرفة الخ  
الذين يوجدون في كل محل من اهل الخبرة خالين عن الغرض ويحر  
تحليفهم وهؤلاء المخمنون عبارة عن اربعة اشخاص ينتخب الاثنان م  
بمعرفة الدوائر البلدية ومجالس التجار المفتضى تشكلمها والاثنان الاخران  
تنتخبهم الحكومة وعند اختلاف الاراء بين المخمين وتساويها اي اذا افر  
اثنان من المخمين على رأي بضاده رأي المخمين الاخرين تتفق دوائر البلاد

جالس النواحي مع الحكومة المحلية ويعينون مخمناً خامساً لاجل استئصال  
 كثرة في الاراء وهذا الخمس الخامس يختص بتعيين القيمة المختلف  
 بها فقط اما حق الاستئناف فانه يبقى محفوظاً لمن له ذلك وفي الاماكن  
 لا يوجد بها دوائر بلدية ومجالس نواحي ينتخب المخمّنون من طرف  
 ن (قوميسيونات) الاملاك ولاجل تقدير منعمات التجار والصناع  
 باب الحرف يعين من كل صنف منهم مخمّنان اثنان وتجرى علاوتهما  
 مخمّن في الحكومة

(٦) سيجرى تعديل عمومي كل خمس سنين في وىركو الاراضي  
 منات والتفتيش المقتضى اجراؤه في كل خمس سنين يبدأ به في بداية  
 الرابعة ويكمل في نهايتها سنة اشهر بحيث يصير دور الوىركو الى  
 الخامسة في حال التعديل وتجرى احكام الضام والتريلات في السنة  
 غير ان تعديلات ذلك التفتيش لا تشمل المسقات والاراضي التي  
 تعديلها بناء على وقوع بعض عوارض وتحويلات وفراغ وما اشبه في  
 تلك المدة بحسب طلب اصحاب الاملاك او ماموري التحرير وقيم  
 فات الاراضي التي تبدل هيئاتها واحوالها لعارض ما يصير تقدير  
 ما مجدداً عقب وقوع العوارض او عند ما يصير الادعاء بان الوىركو  
 عن نسبة القيمة واذ ذاك يجرى التعديل حسب التخمينات الجديدة  
 ديلات التي تصير في اثناء السنة تعتبر من اول السنة الاتية ولا تكون  
 في التواريخ التي يجرى التخمين بها

(٧) ان الاعتراضات التي تقع من طرف اصحاب الاملاك التي تزيد  
 اثناء التعديل العمومي يجرى تدقيتها في مجالس البلدية والنواحي  
 رين آخرها تشرين الاول ويعطى بحقها قرار وهذه القرارات تكون  
 لاستئناف لنهاية شهر كانون الاول في مجالس النقضات وفي ادارة  
 المدينة في الاستئناف واستئنافات هكذا استئناف ترى وبمحكم عليها

قطعيًا في المجالس المذكورة المنتهية شهر شباط

( ٨ ) قبلما تنتهي المدة المعبينة للاعتراض تعلن الكيفية في البا  
لكي يعين ارباب الاملاك الذين لم يكونوا موجودين في اماكنهم وكلاء  
ان كان من ثم لم اعترضوا والمعتراضون عليهم يقدمون امندعا  
اعتراضاتهم في اثناء المدة المعبينة سواء كان من طرفهم او من طرف وكلاء  
والذين لم يتشبهوا بالاستئناف من ارباب الاملاك لا تسمع اعتراض  
بعد مرور المدة المذكورة

اما القرارات التي تعطى بحق الايتام والمجانين والمعتوهين والار  
فائه يجري تبليغها في الحال الى اوليائهم واوصيائهم ومتولي ادارتهم  
يكن لهم اولياء او اوصياء او متولون فيراجع بالامر الى المحل العالي  
ذلك وبعين اولياء واوصياء ومتولون وتبلغ الكيفية لهم واذا لم يجر  
ادني تثبيت بالاستئناف في ظرف المدة المعبينة تكون تلك القرارات  
الاجراء قطعيًا وترجع المسؤولية والضمان على الذين يقصرون عن اثناء  
الدعوى بوقتها

( ٩ ) ان الاملاك التي يجري تخمين قيمتها مجددًا عند  
الادعاء بان الويركو المرتب عليها فاحش وزائد عن نسبة قيمتها  
يقبل اصحابها تلك القيمة الحديثة ينبغي ان يعطى بشأنها ورقة اعتراض  
( اعتراضات ) الى مجالس البلدية والنواحي الكائنة ضمنها تلك الاء  
بظرف ستة اشهر فعتبر من تاريخ التذاكر ذات الفوجانات وبين  
الاسباب والدلائل المختصة بذلك ومجالس البلدية والنواحي تعين  
الاعتراضات في ظرف خمسة عشر يومًا من تاريخها فاما ان تصدق  
المخمين او ادعاء صاحب الملك واما ان تتخذ قرارًا او تخمينًا اخر  
( ١٠ ) اذا اعترض اصحاب الاملاك تكرارًا على قرارات مجا  
البلدية والنواحي او رفقها مامورو الويركو فعلى المعارض ان يبلغ



القرارات الى مجالس القضاء المربوطة بوثائق الناحية ويستدعي تدقيقها في مدة خمسة عشر يوماً بالهابة والمجلس المذكور بين رايه بذلك في ظرف خمسة عشر يوماً ايضاً من تاريخ حوالة الاوراق له اما قرار مجلس ادارة القضاء فهو قطعي الاجراء ولا تقبل الاعتراضات من ارباب الاملاك على القرارات المخطاة في مجالس النواحي والبلدية اذا تبلفت بعد خمسة عشر يوماً

( ١١ ) استماع الاعتراضات في الاستانة حائد الى هيئة مركبة من رئيس المجلس البلدي ورئيس كتابه ورئيس مهندسيه واتخاذ قرار قطعي على تلك الاعتراضات بعد تدقيقها بالدرجة الثانية وارجع الى مجلس ادارة امانة المدينة اما فراغ هذا المجلس فهو قطعي الاجراء ايضاً .

( ١٢ ) بعد ما ينتهي التحرير والتعيين بصير توزيع التذاكر وبركو لاجل وبركو التمتع والاملاك باسماء الاشخاص المكلفين بدفعها وتلك التذاكر تكون منيرة وذات فوجانات مطبوعة وفيها لكل قسط من تقاسيط الوركو السنوية فوجان واحد وهي فخص سنة واحدة وتوزعها يكون في ابتداء شهر اذار من كل سنة وكلما جرى تحصيل قسط من التقاسيط بصير قيد في فوجانه المخصوص وكذلك تعطى تذاكر لاصحاب حصص الاملاك والاراضي المشاعة تبين مقدار الوركو المطروح عليها وبمؤخذ خرج قدره خمسة غروش من الدين يضيعون مثل هاتو التذاكر ويعطى لم عوضاً عنها اما هتار والقرى والحلات الذين يضيعون دفاتر الخلاصة لمخطاة لهم بكتابة اعلان بمنزل على خردات اراضي واملاك كل من الاهالي لمكلفين فيؤخذ منهم عن كل دفتر هتارين بارة الشهر معها مصارف تحريرية العشر الاخرى ثمن الورقة ومصارف طبعها

( ١٣ ) ان الاملاك والاراضي التي تكتم اثناء التحرير وتظهر بعده بسبب ووركوها الذي يتراكم من تاريخ كتبها الى حين اظهارها ويضاف

عليه مقدار عشرون في المائة ويجرى تحصيله من اربابه كاملاً  
 (١٤) الذين لا يهودون وبركو الاملاك والتمتع المكلنين به باوفا  
 المعينة فمجرى بحفهم المعاملة النظامية وفقاً لاحكام قانون تحصيل الاموال  
 (١٥) ان احكام النظمات الموجودة الان بحق وبركو الاملا  
 والتي لم تهاير احكام هذه النظامنامه تبقي مرعية الاجراء كما كانت  
 في وذي القعدة سنة ٢٠٢ وفي ٢٢ تموز سنة ٢٠٢



# قانون

محرر في المقاولات



بمطبعة الاداب لامين الخوري في بيروت



## ترجمة

### قانون محري المقاولات

المادة ١ \* يوجد في الاستانة وفي دائرة كل محكمة ابتدائية في الولايات محري مقاولات ويكون له رقيق واحد او اكثر بحسب الايجاب المحلي واذا لم يتعين محري مقاولات في المحل الذي يوجد فيه محكمة ابتدائية فينتخب الرئيس من كتبة المحكمة من يقوم بايفاء جميع حقوق وظيفه محري المقاولات الى ان يتعين المحري

( ٢ ) ان محري المقاولات يتعينون من نظارة العدلية

( ٣ ) يتعين لمحورية المقاولات اولاً الذين بلغوا خمسة وعشرين

سنة من العمر ثانياً الذين قد ادوا الامتعات بحسب الاصول ثالثاً الذين لم يحكم عليهم بجنحة وجناية ولم يشتهروا بسوء الحال

( ٤ ) ان وظيفة محري المقاولات هي عبارة عن تنظيم سندات

كل نوع من التمهيدات والمقاولات واعطاء صورتها والتصديق على تراويخ الاوراق المكتوبة في الخارج وتبليغ اوراق الاحضار وما شاكل ذلك لمن يلزم وفيد تحرير الاموال والاشياء التي يجب بالنسبة الى المحاكم والمجالس اثباتها في دفتر واجراء بقية المعاملات التي يؤذن لم بها في هذا النظام

( ٥ ) ان الاوراق التي تخو على التصديق من طرف محري

المقاولات تكتب في اللسان العثماني

( ٦ ) متى تعدد محريو المقاولات بموجب المادة الاولى يكون لكل

منهم الصلاحية في ايفاء الوظيفة ضمن دائرة قاذونية المحكمة الابتدائية

التي ينسب اليها ولا يمكنهم ان يجزوا المعاملات خارجاً عن دائرة الماذونية والمعاملات التي تجري خلاف الماذونية تكون غير معتبرة وفي حكم كأن لم تكن وسنداتها تعد سندات احتيادية ومحور المقاولات الذي يتجاسر على عملها بحكم عليه باصطاء جزاء قلدي خمسة وعشرين غرشاً الى مائتين وخمسين غرشاً او بتعطيل مأموريته من خمسة عشر يوماً الى ستة اشهر وبإداء التضمينات

(٧) ان محوري المقاولات مجبورون على ايفاء المعاملة الرسمية التي تخص وظائفيهم لكل طالب اياً كان وللذين يقتضون من ايفاء الوظيفة او يقومون تأخيراً في الامور المأمورين بها تجري بحقهم المعاملة المحررة في المادة السادسة على ان محوري المقاولات مجبورون ان لا يوافقوا على ترويع المطالب التي تقع بخصوص الاحوال المخيرة للقوانين والنظامات والاداب وان يخطوا الافادة عنها الى المدهى العمومي اللازم

(٨) ان محوري المقاولات مجبورون في اثناء ايفاء وظائفيهم ان ياخذوا المعلومات اللازمة من رضا الطرفين العاقدين وان يقتنعوا بمعرفتهم او عدم معرفتهم ماهية ونتائج المقاولات والتعهدات التي سيتعهدون بها وان يتجروا العاقدين عند الحاجة من اساس المصلحة وان يفوا بالوظيفة شخصياً ويؤمنوا بآية صورة كانت حقوق ومنافع العاقدين

(٩) قل محرر مقاولات مجبور ان يقدم حين مأموريته كفيلاً معتبراً لمحكمة البداية المنسوب اليها ليتمكن تادية الجزاء النقدي والتضمينات اذا حكم بها عليه بسبب وظائف مأموريته وان يعطى القلم المحكمة تطبيقي امضائه وختمه الذاتي

(١٠) لا يؤذن لمحوري المقاولات باجراء وظيفتهم اذا كانوا هم نفسهم من العاقدين كما انه لا يمكنهم قبول الاوراق المختصة باقربائهم وتعلقاتهم في الدرجات التي يعينها قانون اصول المحاسبة ولا ان يفوا



المعاملات المتعلقة بهم والمقاولات التي مثل هذه يصادق عليها رئيس المحكمة التي ينصبون اليها

( ١١ ) ان الاوراق التي تنظم من قبل محوري المقاولات تنظم وتحرر من طرف محوري المقاولات بالذات بمواجهة شاهدين لا اقل ليكون معتبرة واذا نظمها شخص اخر يعزل المحرر الموما اليه من مأموريته وتقام عليه دعوى التزوير بحسب الايجاب

( ١٢ ) فضلا عن الشروط المعتبرة في امر الشهادة يجب ان لا يكون للشهود جهة تعلق وقراءة لبعضهم او لمحوري المقاولات او لعائدين او لواحد منهما وان لا يكون الشاهد كاتب او خادم الذات الذي يقوم بوظيفة محرر وان يكون قادرا على الكتابة

( ١٣ ) ان الاوراق التي ينظمها محرر المقاولات يجب ان تكون جامعة الامور الانية اولا اسم وشهرة ومحل اقامة محرر المقاولات ثانيا اسم وشهرة وصناعة ومحل اقامة العائدين والشهود ثالثا المحل الذي نظمت فيه الاوراق والمدينة التابع لها ذلك المحل واسم القضا ويوم تنظيمها وتاريخها فان كانت غير جامعة هذه الامور تعتبر غير رسمية ومحرر المقاولات الذي يسلك خلافا لهذه الاصول يجازى من طرف محكمة البداية اللازمة باعطاء جزاء نقدي او بتعطيل مأموريته مؤقتا وتقام عليه دعوى تزوير بحسب الايجاب كما انه يحكم عليه باعطاء تضمينات للتضررين

( ١٤ ) ان محوري المقاولات اذا كانوا لا يعلمون اسماء العائدين وصنعتهم ومحل اقامتهم فيصبروا مجبورون على ان يحضروا شاهدين معهودي الشهادة ليثبتا لم شخصي اولئك العائدين واذا لم يفعلوا ذلك فيحكم على المحورين بمائة غرش جزاء نقديا باكثر ما يكون وبصرح باسم الشاهدين وصنعتهم ومحل اقامتهم بالسند الذي يجري تنظيمه واذا

ما جرسه تصريح ذلك فيجازوا بالمجازاة المذكورة بالمادة السابقة  
( ١٥ ) ان العاقدين اذا جاؤا بالوكالة فينتحن على محرر المقاولات  
ان يربط الوكالة التي اثبتت وكالتهم بها بالسند الذي يجري تنظيمه  
واذا ما فعل ذلك فيحكم عليه بما في غرض جزاء تقديراً

( ١٦ ) ان محرر المقاولات اذا ما علم لسان احد من العاقدين  
فيجب عليه ان يجلب ترجماناً يكون مقتدرًا على ترجمة مرام ذلك  
الشخص بالتام وان يدرج ايضاحات لذلك يمتن السند الذي يجري  
تنظيمه واذا فعل خلاف ذلك فيجازى بالمجازات المذكورة

( ١٧ ) ان الاوراق التي تنظم بمعرفة محرر المقاولات تكتب على  
حده الورق وبعد ان تنظم تقراء بتامها في مواجهة العاقدين والشهود  
ويشرح في نهاية السند انها قد قرئت والمحرر الذي يسير على خلاف ذلك  
يدفع ما في غرض جزاء تقديراً ويمكن ان تقام عليه دعوى التزوير

( ١٨ ) ان الاوراق والسندات التي تنظم بمعرفة محرري المقاولات  
تختتم او تمضي من محرر المقاولات ومن الطرفين العاقدين ومن الشهود  
واذا لم يجر ذلك لا يعتبر السند المنظم ويحكم على المحرر باعطاء جزاء  
تقدي كما تعين في المادة السادسة واذا كان الطرفان العاقدان لا يعرفان  
الاكتابة بحيث لا يمكنهما ان يكتبوا امضائهما او انها غير مقتدرين على  
كتابة امضائهما يجري قبل الكيفية والاشارة اليها تحت السند ويكون  
محرر المقاولات مجبوراً ان يختم كل صحيفة من المقاولات

( ١٩ ) ان اسطر الاوراق والسندات التي تنظم بمعرفة محرر  
المقاولات تحرر بصورة لا يمكن فيها زيادة كلمات عليها والمواد المتضمنة  
مقدار الملكية والمدد والتاريخ وما شاكل لا تكتب بالرموز والارقام  
بل تكتب بصراحة والاضافات التي تدرج بين الاسطر تعتبر كأن لم  
تكن واذا لم تكن لهذه الاضافات تعلق بالمواد الاساسية في المقاولات الواقعة

بكون السند غير معتبر بالكلية

( ٢٠ ) ممنوع قطعياً وجود محكومات في الاوراق والسندات او عبارات مشطوب عليها بحيث لا تقراء واذا لزم الضرب على كلمات يدل الاسطر يضرب عليها بصورة يمكن فيها قراءة اصلها والكلمات التي يضرب عليها ويتعذر على حاشية السند بالعبرة وليس بالرموز والاشارة والارقام فاذا لم يراع ذلك يحكم على محرر المقاولات بالجزاء المحرر في المادة السادسة

( ٢١ ) كل اضافة يوجب الامر كتابتها او كلمات او تصحيحات يجب تبديلاًها تكتب على هامش السند فقط واذا لم يكن محل على الهامش تكتب تحت محل الامضاء او الختم منه وعلى كل حال يصدق تحتها من محرر المقاولات والعاقدين والشهود واذا لم يجر مراعات هذه القاعدة تعتبر التصحيحات كأن لم تكن وفضلاً عن ذلك لا يعدل بأي نوع كان من الاضافات او التبديلات التي تجري في السندات وبسبب ذلك يحكم على محرر المقاولات بالجزاء المحرر بالمادة السادسة

( ٢٢ ) ان السند الذي لا يوافق القواعد المحررة في المواد السابقة او الذي لا يهتم من طرف العاقدين او الذي لا يعضى او لا يختم لا يعد نظاماً رسمياً اي انه يعد غير رسمي على انه اذا كان السند محتوماً او ممضياً من طرف جميع العاقدين يعتبر بمقام سند خصوصي

( ٢٣ ) ان جميع مندرجات الاوراق والسندات التي تنظم وتنمى من طرف محرري المقاولات تطبيقاً للقواعد المصينة في هذا النظام تكون موثوقة ومدولاً بها لدى المحاكم والمجالس

( ٢٤ ) كل محرر مقاولات مجبور ان يحفظ في قلمه اصل الاوراق والسندات التي تنظم من طرفه او التي تسلم اليه لاجل الحفظ واذا لم يحفظها يحكم عليه بتعطيل مأموريته مؤقتاً وبجزاء تقدي



( ٢٥ ) ان صلاحية اعطاء صور الاوراق والسندات التي تنظم بمعرفة محري المقاولات او التي تسلم لمحور بمقام اصل السند في عائدة لمحور المقاولات الذي يحفظ تلك الاوراق والسندات ويمنع اعطاء صورة او تبليغ منسرجات سند الى احد خلاف العاقلين وورثتهم واحدا صاحب العلاقة بهم بدو اعطاء امر تحريراً من طرف محكمة البداية اللازمة والمحور الذي يسلك على خلاف ذلك يحكم بالتضمينات والجزاء النقدي او بجزاء تعطيل المأمورية مؤقتاً كما انه في الاحوال المحررة في المادة الخامسة عشرة بعد المائتين من قانون الجزاء يحكم عليه بجزاء اثقل ايضاً ( ٢٦ ) كل صورة ينظمها ويعطيها لمحور المقاولات تختم بختم المحور الرسمي ويدرج في الاختام اسم المحور وشهرته وصنفته ومأموريته ومحل اقامته واذا لم تراعى هذه الاصول يحكم على المحور بالجزاء النقدي المحرر في المادة السادسة

( ٢٧ ) ان الدفاتر التي يجبر كل من محري المقاولات ان يستصلها هي اولاً دفتر فهرست لاجل قيد خلاصة مآل وتواريخ الاوراق والسندات التي تنظم من طرفه او التي تودع عنده او التي تصدى نواريخها من طرفه ولاجل قيد اسم وصنعة العاقلين والرقم المتسلسل الذي يوضع على اصل السندات ثانياً دفتر اخر مخصوص ليقيد عن الاوراق والسندات الخصوصية التي تبرز الى المحور لاجل التصديق على نواريخها وهذه الدفاتر تعد مصنفها ويوضع عليها عدم متسلسل ونختم من طرف محكمة البداية ومحور المقاولات الذي يسير على خلاف هذه الاصول يحكم عليها باعطاء الف غرض جزاء تقديمه ويعزل من مأموريته

( ٢٨ ) ان المخرج الذي يستوفيه محور المقاولات يعين بمعرفة والمخرج الذي يوخذه عن ورقة بشار اليه في تلك الورقة ويمضي تحتها

من طرف المحرر وإذا لم يجر ذلك أو أخذ خرج أكثر من المقدار المعين  
في التعرقة يحكم بالمجازاة اللازمة قانوناً

( ٢٩ ) ان محرر المقاولات يعلق سرياً في محل مخصوص في القلم  
الاعلانات التي ترسل اليه توفيقاً لنظامه ومتى وقع تاخر يحكم عليه  
بإعطاء جزاء نقدي وتضمنات كما هو محرر في المادة السادسة

« ٣٠ » ان الدفاتر وجميع الاوراق تحفظ عند محرر المقاولات وإذا  
عزل المحرر أو استعفى أو توفي تضبط وتحفظ جميع الاوراق بواسطة  
المدعي العمومي وتسلم الى خلفه

« ٣١ » ان المدعي العمومي ماذون بتدقيق دفاتر وأوراق محري  
المقاولات وهو يدهي في كل ثلاثة اشهر مرة بتفتيش اقلام جميع محري  
المقاولات بكال التدقيق وضبط المعاملات التي تقع خارجاً عن  
وظيفتهم والحكم على المحرر بالجزاء المحرر في المادة السادسة وإذا ظهر  
على المحررين سرقة سند أو تزوير أو تهمة أخرى فتقام عليهم الدعاوى  
من مثل هذه الاحوال على حدة

« ٣٢ » بما ان محري المقاولات ينظمون اوراق اخبار وما شاكل  
لجل المحافظة على الحقوق فهم حائزون عند وقوع طلب على وظيفة  
التبليغ وهذا التبليغ يجري توفيقاً لشروط تبليغ نذاك الاخطار الميينة  
في نظام اصول المحاكمة

« ٣٣ » ان الاوراق وسواها التي تنظم ويصادق عليها من  
طرف محري المقاولات اذا لم توفق على احكام هذا النظام لا تعتبر  
رسمية

سنة ١٥ شعبان سنة ٩٦ وفي ٢٢ تموز سنة ٩٥

تمت

## ملحقات

بتاريخ ٢٥ شوال سنة ٩٥ ورد ذيل من جانب العدلية الجلييلة عن  
 اوامر سامية علاوة على المادة ٣٢ يفيد انه اذا انتهت مدة اجارة بهت  
 والمستأجر ممتنع عن التسليم فالعوض يرسل له اخطار تامه بواسطة  
 محرر المقاولات ويعطى له مهلة خمسة عشر يوماً فاذا انقضت المدة ولم  
 يسلم المحل فموجب تقرير محرر المقاولات المتقدم لرئيس المحكمة واحالته  
 الى دائرة الاجراء يصير اخراج المستاجر بالقوة الجبرية بمساعدة  
 الضابطة وتسليمه لصاحبه

بتاريخ ٣ نيسان سنة ٩٦ ورد من جانب مفتش احكام عدلية  
 سورية الجلييلة عن اوامر سامية يفيد ان لاصلاحية للاحكام التجارية  
 بالتدخل باشغال محرر المقاولات

بتاريخ ٢٥ تشرين اول سنة ٩٦ ورد امر من مفتش احكام عدلية  
 سورية الجلييلة عن اوامر سامية يفيد ان تبليغ البروتستو وتصديق  
 السندات السائرة والمقاولات هي من وظائف محرر المقاولات لا من  
 وظائف محكمة التجارة

بتاريخ ١٤ مارت سنة ٩٧ ورد امر من جانب العدلية الجلييلة عن  
 اوامر سامية يفيد انه اذا حدث بين اهالي قريتين دعوى وارادوا ان  
 يوكلوا احدا فلا يؤخذ منهم حسب التعرفة عن كل شخص خمسين  
 غرشاً بل يؤخذ رسم الوكالة عن عموم اهل القرية مائة غرش

بتاريخ ١٣ مائس سنة ٩٧ ورد امر من جانب العدلية الجلييلة يفيد  
 ان فراغ الاراضي والاملاك ليس هو من وظائف محرر المقاولات ولا  
 صلاحية له بالمداخلة وبعمل الوكالة المتعلقة بها

بتاريخ ١٣ ايلول سنة ٩٧ ورد امر من نظارة العدلية الجليلة  
يفيد انه بموجب المادة الخامسة من نظام محورية المقاولات يسوغ لمحور  
المقاولات التصديق على المقاولات ولكون الاجور هو من جملة  
المقاولات فمن وظائفه المصادقة عليها بعد الاستعلام من الدائرة البلدية  
خشية وقوع محذور

بتاريخ ١٠ جمادي الاولى سنة ٩٧ ورد امر من جانب مفتش  
عدلية سورية الجليلة عن اوامر سامية يفيد انه لاصلاحية المحكمة  
بالتدخل باشغال محور المقاولات

بتاريخ ٢٧ ميس سنة ٩٧ ورد امر من جانب العدلية الجليلة  
يفيد ان محور المقاولات لا يسوغ له عمل فونترانو بايجار محلات  
المسكرات الا اذا لم يكن منها محذور او ضرر

بتاريخ ١١ ربيع الاول سنة ٩٨ و ٢٩ كانون ثاني سنة ٩٦ ورد  
امر من جانب العدلية الجليلة مفاده حيث ان محوري المقاولات الموجودين  
في ولايات سورية وطرابلس الغرب واليمن وبنغازي اكثر تكلمهم  
باللسان العربي بناء عليه يلزم على محوري المقاولات الموجودين في  
هاتيك المحلات بان يستعملوا بالقصد والتحرير والتسجيل اللسان  
المناسب الاهالي

بتاريخ ٢٢ ذي القعدة سنة ٩٨ و ٢٣ ايلول سنة ٩٧ ورد امر من  
جانب مفتش احكام عدلية سورية الجليلة عن اوامر من جانب العدلية  
الجليلة مفاده بان محور المقاولات لاصلاحية له بالداخله بمادة فراغ  
الاراضي والاملاك



✱ قانون ✱

# التجارة



بمطبعة الآداب لامين الخوري في بيروت

سنة ١٨٨٩

## ❖ قانون التجارة ❖

القسم الاول من قانون التجارة . في بيان التجارة على  
الاطلاق . والقسم الثاني في بيان احوال الافلاس  
فالقسم الاول يشتمل على معاملات التجارة  
بوجه الاطلاق وفيه فصول

### الفصل الاول

في تعريف التاجر وشروطه

( ١ ) من يتعاطى التجارة ويعقد مقاولات تجارية بموجب  
يعرف بالتاجر

( ٢ ) من اكمل الاحدى والعشرين سنة من عمره يجوز له ان  
يباشر امور التجارة ومن اتم الثامنة عشرة من العمر يؤذن له في مباشر  
بشرط ان يضمنه وليه او وصيه وينال الرخصة من لدن محكمة التجارة  
ذلك

### الفصل الثاني

في بيان الدفاتر الواجب على التاجر اتخاذها

( ٣ ) يلزم التاجر مطلقاً ان يتخذ دفترًا يوميًا وهو المعبر  
بالجورنال ) ليدرج فيه اعماله اليومية من ديون وذمم ومطلوبات واه

أحدة وإيضاً ليثبت فيه معاملاته التجارية والمفاتح (البوالس) التي  
تراها أو المستحقة عليه وقد قبلها والتي أحالها عنه على غيره بوضع الحوالة  
لغيره (عليها وبالجملة ليدرج سائر اخذه وعطائه على الإطلاق حتى  
يغضار به في البيضة كل شهر على حدته فلماً واحداً . وما عدا هذا فعليه  
أن يتخذ دفترًا آخر يدرج فيه المكاتب التي يرسلها إلى شركائهم وعملائه  
يربط المكاتب الواردة اليه شهرًا فشهراً ويحفظها

(٤) يلزم كل تاجر أن يتخذ دفترًا آخر سنوياً يعبر عنه بالبيان  
وعدا الدفترين المذكورين في المادة الثالثة ويقيد فيه مفردات أمواله  
تحت المنقولة وديونه ومطلوباته

(٥) لا يجوز في الدفترين السالف ذكرهما أن يترك محل خال  
أو يمكن أن يكتب فيه كلام آخر ولا ينبغي أن يقع في الكتابة تشويش  
بها ولا إضافة كلمة فيما بين السطور علاوة على السطر ولا زيادة أو  
تغيير عبارات بواسطة الإشارة على حاشية الدفتر كثيرة كانت أو قليلة  
يختم كل سنة بضع الذات المأمور من طرف محكمة التجارة في هذا الشأن  
بأن يصح على دفتر اليومية بحضور التاجر مقدمه . ولكن فليعلم أن المأمور  
بما البوالس بما دون أن يقرأ ولا كلمة واحدة بآية حجة كانت ما حرر في  
دفتر المذكور وقبل أن يكتب شيء في الدفاتر المذكورة ينبغي أن المأمور  
بخصوص من قبل المحكمة بهذا العمل بضع أرقام أعداد على صفحات الدفاتر  
رقوماً ويرقم في آخر الدفتر عدد الصفحات ويوقع امضاءه

(٦) أن جماعة التجار إذا لم يراعوا في الدفاتر التي يجبرون على اتخاذها  
الشروط اللازمة المذكورة بل اتخذوها بصورة غير مستقيمة مخالفة للنظام  
لا تعتبر دفاترهم الغير الموافقة للنظام عند المرافعة

(٧) لا يوهم التاجر حين المرافعة بإبراز دفاتره ولكن في أمور  
مركبة ومناسبة الأثر والشركات أو عند وقوع الإفلاس نطلب الدفاتر

اللازمة من طرف محكمة التجارة رسمياً

( ٨ ) ان دفاتر التجار المنظمة طبقاً للقاعدة المذكورة تصلح ان تكون برهاناً وحجة للدعوى التي تقع بين التجار

( ٩ ) لاجل استيضاح وإظهار المادة المحاصل المتنازع فيها تامر محكمة التجارة رسمياً اثناء روية الدعوى بإبراز دفاتر التجارة لاجل روية الام المتنازع فيه فقط

### الفصل الثالث

#### في بيان عقد الشركة

( ١٠ ) انواع الشركة التجارية حسب القانون هي ثلاثة . الاول الشركة المنعقدة تحت امضاء عمومي شامل جميع الشركاء وهي المعبر عنه بالقول للفتيف . والثاني الشركة الحاصلة بطريقة الوصاية وهي المعبر عنه بالقومانديت . والثالث الشركة الواقعة على الاسهم من دون ان يذكر فيها اسم احد من اصحاب الحصص اصلاً وهي المعبر عنها بالانونيم

#### النوع الاول

( ١١ ) ان شركة القول للفتيف المار ذكرها تكون على هذه الصورة وهي عبارة عن عقد الشركة بين اثنين او اكثر يوضع لها اسم مخصوص ودينه يعني عنوان شركة بقصد التجارة

( ١٢ ) ان العنوان الذي يوضع للشركة المذكورة لا بد فيه ان ينسب لاسم احد الشركاء او لاسمائهم جميعاً

( ١٣ ) ان جميع الشركاء الداخلين في الشركة هم متكافلون متضامنون



في كل التعهدات والمقاولات المدرجة في السندات التي امضاها الشركاء  
المأذونون في امضاء الشركة المذكورة

### النوع الثاني

( ١٤ ) ان شركة القومانديت يعني التي بالوصاية هي عبارة عن  
وجود شريك او شركاء متعددين مسئولين متكافلين من جهة او عبارة  
عن وجود شريك او شركاء متعددين يضعون رأس مالهم فقط وهم المعتبر  
عنهم بقومانديتور اي صاحب رأس المال وشريك الوصاية . ولهذا الشركة  
عنوان اخر مشترك وهو ان تكون باسم احد الشركاء او اكثر من اولئك  
الشركاء المتكافلين المسئولين

( ١٥ ) الشركاء المذكورة اسماؤهم يتكافلون ان كانوا متعددين  
وقد اداروا امور الشركة كلهم او واحد منهم او اكثر نيابة عن الباقين  
وهذه الشركة بالنظر الى الشركاء المتكافلين تعتبر اعتبار الشركة المنعقدة  
تحت اسم عديمي واما بالنظر الى اصحاب رأس المال فقط فتعتبر اعتبار شركة  
الوصاية اي القوماندية

( ١٦ ) يمنع ادراج اسم الشريك القومانديتور في عنوان الشركة

( ١٧ ) ان الشريك القومانديتور لا يتحمل ضرراً وخسارة زيادة

على المبلغ الذي وضعه او تعهد بوضعه في رأسمال الشركة

( ١٨ ) الشريك القومانديتور لا يستخدم في امور الشركة بل لا يجوز

استخدامه في الوكالة ايضاً

( ١٩ ) ان الشركاء القومانديتور الذين يخالفون قاعدة المنع

المصرحة في المادة المذكورة بضخون كافلين ومنعهدين بجميع ديون الشركة  
وتعهداتها



### النوع الثالث

( ٢٠ ) ان الشركة غير المسماة اي المعبر عنها بالانونيم لا يكون لها عنوان شركة حسب اصول التجارة . ويمتنع تسميتها باسم احد اصحاب الحصص اصلاً

( ٢١ ) ان الشركة المذكورة توصف بذكر ما تبني عليه من الاشياء

( ٢٢ ) ان صورة ادارة الشركة المذكورة تجري بهرقة من يجوز توكيلهم وعزلهم وانصبتهم مؤقتاً . وهؤلاء الوكلاء هم مساوون الشركاء وغير الشركاء والموظفين وغير الموظفين

( ٢٣ ) ان المديرين هم مسئولون بحق اجراء الوكالة المحولة اليهم فقط وليسوا بمديونين وكافلين تعهدات الشركة بسبب ادارتهم امور الشركة

( ٢٤ ) ان ذوي الحصص ليسوا ضامنين ضرراً وخسارة اكثر من الحصص التي وضعوها في رأس مال الشركة

( ٢٥ ) ان رأس مال الشركة غير المسماة ينقسم الى اسهم والاسهم ايضاً الى حصص متساوية المبالغ

( ٢٦ ) ان سندات اسهم الشركة المنظمة بناء على ان لا يكون في سنداتنا تصريح باسماء اصحابها اي من وجدت السندات في يده يكون هو المتصرف بها وبيعها يكون بتسليم السند ايضاً

( ٢٧ ) ان سندات اسهم الشركة المنظمة بناء على ان يكون فيها تصريح باسماء اصحاب سندات الاسهم يجب ان تكون مفيدة بدفاتر الشركة ويكون بيعها باعطاء شرح ممضي عليه في حاشية السند من طرف الشركة وبادراجها في دفاتر الشركة

( ٢٨ ) ان الشركة غير المسماة بعد ان يعطى الاذن اولاً في عقد

وتنظيمها بموجب فرمان ينبغي ان يقدم سند المفاولة الذي يترتب بين  
الشركاء . واذا لم يكن فيه شروط وقيود مضرّة بالملك والامة وقد صدرت  
ارادة سنية سلطانية باجراء تلك الشركة فيجوز حينئذ تنظيمها واجراؤها  
( ٢٩ ) ان راس مال شركات القومانديت اي التي على طريق  
الوصاية يجوز ايضا ان ينقسم الى اسهم ولكن يلزم ان يراعى ويحفظ فيها جميع  
القواعد والنظامات الموضوعة بحق القومانديت

( ٣٠ ) ان سندات الشركات المنعقدة وهي القوللقتيف يعني المساهمة  
بالعسومية والقومانديت التي بطريق الوصاية المحررة بمعرفة محكمة التجارة او  
فيما بين الشركاء بامضاء انهم فقط هي معتبرة ولكن السندات الموقعة  
بامضاءات الشركاء فقط يجب ان تكون متعددة تعدد اصحاب الحصص  
ومثل هذه السندات المنظمة ما بين الشركاء يجب ان تكون على منوال  
واحد يصرح ويبين في كل منها عدد المساهمين فرداً فرداً وعدد السندات  
التي اعطيت واما ان كانت تلك السندات قد نظمت في محكمة التجارة  
وادرجت في دفاترها فلا حاجة لتحرير عدة نسخ منها بل تكفي نسخة واحدة  
( ٣١ ) ان صكوك الشركة غير المساهمة يجب ان تنظم بمعرفة المحكمة  
وعنيب ذلك يلزم ان يجرى العرض والاستئذان فيها

( ٣٢ ) من اللازم ان يصرح في جميع سندات مفاولة الشركات التي  
هي من قبيل شركة القوللقتيف اي العسومية والقومانديت وهي التي على  
سبيل الوصاية . اولاً اسماء والقباب الشركاء بالفعل وهم غير المساهمين  
بطريق الوصاية . وكيفية احوالهم واما كن اقامتهم . ثانياً عنوان تجارة الشركة  
ثالثاً اسماء الشركاء الماذونين من طرف الشركاء في رومية الامور والادارة  
والامضاء . رابعاً كيفية راس المال سواء كان دفع او سوف يدفع اسماً .  
او كان من قبيل الوصاية المعبر عنها بالقومانديت . خامساً تواريخ ابتداء  
الشركة وانتهائها وبدون ان يصرح باسم الشخص الذي هو صاحب راس

المال يعني القومانديتور يجري فيد سندات المقاوله المذكورة في محكمة التجار  
ويحصل اعلانها

( ٢٢ ) ان سند المقاوله المنظم في صدد عقد شركة ما اذا حرر  
رسمياً بصادق عليه ويمضي من طرف محكمة التجارة واما سندات المقاوله  
التي لم تحرر رسمياً بل امضيت بامضاء المتشاركين فان كانت متعلقة بشركه  
ما من شركات النوع الاول المعبر عنها بالقول للقتوف فتعفى من عبء  
الشركاء وان كانت من شركات النوع الثاني المعبر عنها بالقومانديت سواء  
كانت منقسمة الى اسهم وحصص او غير منقسمة فتعفى من الشركه  
المنكافلين او من مديري الامور

( ٢٤ ) ان الارادة السنية السلطانية الصادرة بعقد شركات الانواع  
اي غير المحماة وسند مقاوله الشركة بالصفان على حائط محكمة الجارويكة  
يعلن الاثنان سوية في وقت واحد

( ٣٥ ) بعد تمام وانقضاء مدة كل شركة اذا لزم تقريرها وامدادها  
تكراراً يجب ان يثبت ذلك في صكوك اصحاب الحصص وفي هذه الصكوك  
كما في السند المبين عقد كل شركة وفي سائر السندات المتضمنة فسخ الشرا  
قبل مدتها المعينة وعند اي تبديل يقع بين الشركاء وكف يدهم وانسحاب  
من الشركة وفي جميع الشروط والعقود الجديدة على اختلاف اوضاع  
وفي كل اختلاف يحصل بتبديل عنوان المحل ينبغي ان تراعى الشروط  
والقواعد المبينة في المادة ٢٢ و ٣٣ المحررتين انفاً . وعلى فرض عدم انه  
ذلك تكون مقاولاتهم غير معتبرة . ولكن هذا الاهال لا يؤخذ سبباً ووسبباً  
لابطال حقوق المدعين الخارجين عن الشركة

( ٢٦ ) ما عدا ثلاثة انواع الشركات المشروحة آنفاً يوجد شركاه  
تجارية على وجه المحاصة معتبرة ومقبولة ايضاً حسب القانون  
( ٢٧ ) ان وجود هذه الشركات بالنظر الى فعل تجاري واحد

الى افعال متعددة ومتنوعة او الى ماهية الاشياء والاموال المبنية عليها او الى صورة عقد ما والحصة الشائعة لكل من الشركاء فيها كل ذلك متوقف على الشروط والمفاولات المنعقدة ما بين اصحاب الحصص

( ٢٨ ) ان اثبات الشركات التي بطريقة الخاصة يكون بابرار دفاتر التجارة والمكاتب

( ٢٩ ) ان الشركات التي على سبيل الخاصة ليست بحاجة الى القبول والقواعد الرسمية المرعية الاجراء في عقد باقي الشركات  
( ٤٠ ) كل المنازعات التي تقع بين الشركاء من اجل مصلحة الشركة تري وتفصل بمعرفة مدينين

( ٤١ ) ان الدعوى التي تري بمعرفة المدينين يجوز رفعها الى محكمة التجارة اذا لم يكن سبق اشتراط الطرفين المتنازعين على عدم التشبهت من جهتهما بكيفية استدعاء حالتها الى محكمة التجارة او بكيفية انقضاء وعدم اجراء الحكم والاعلامات

( ٤٢ ) ان نصب وتعيين المدينين يكون بموجب سندات مصادرة من الطرفين المتنازعين او بمعرفة محكمة التجارة

( ٤٣ ) ان المالة التي تعطى لاجل اصدار الحكم والاعلام يعينها المتنازعان عقب نصب المدينين وان لم يحصل اتفاق بينهما عليها فمحكمة التجارة تعينها

( ٤٤ ) متى ابي احد الشركاء او بعضهم تعيين المدينين تسرع محكمة التجارة الى تعيينهم رسمياً

( ٤٥ ) ان اوراق ومذكرات الطرفين المتنازعين المتعلقة بدعاهما وسلمانها الى ايدي المدينين بدون ان يؤخذ عنها رسم مجلس ونحوه مطلقاً

( ٤٦ ) ان الشريك الذي يتاخر عن تسليم الاوراق والمذكرات بنبه لكي يسلمها في مدة عشرة ايام

( ٤٧ ) من امكان المميزين ان يطول مدة المهلة في تسليم الاوراق عند الاقتضاء.

( ٤٨ ) اذا لم تعط مهلة جديدة او انقضت المهلة الجديدة . فمن صلاحية المميزين ان يروا الدعوى ويجعلوا فيها على مقتضى الاوراق والمذكرات المسئلة المهم

( ٤٩ ) عند وقوع الاختلاف في الراي بين المميزين بعين ميز آخر من قبلهم اذا لم يكن في صك المقاوله تصريح باسم ميز اخر واما اذا لم يتفقوا على انتخابه فللمحكمة التجارية ان تصيبه

( ٥٠ ) ان حكم واعلام المميزين يلزم ان يكون مبنياً على الاسباب والدلائل ويجرى بعينه دون ان يكون قابلاً للتعديل والتبديل بالكتابة وبقيده وبسجل في المحكمة التجارية بامر ناظر التجارة وفي مدة ثلاثة ايام يجرى تسليمة

« حاشية » المراد بالاسباب والدلائل الموردة في الاصل ان يبين في الاعلام المحرر الوجه المحكوم به تطبيقاً لاية مادة من مواد القانون التجاري قد جرت رؤيته والحكم به

( ٥١ ) عند وفاة احد الشركاء ينفسخ عقد الشركة بحقه ويجبر الورثة على روية محاسباته التجارية في محكمة التجارة وفقاً للشروط المتقدمة آنفاً على مقتضى المقاولات والفونطرانات التي عقدها قبلاً مع شركائه

( ٥٢ ) ان دعاوى الصغير التي ترى بعرفة مميز بن بداعي منازعات متعلقة بشركة التجارة يجبر الوصي على ان يستدعي رفعها تكررًا الى محكمة التجارة صيانة لحق القاصر

« حاشية » من مقتضى الارادة السنية ان اموال الشريك المتوفى التي تظهر بالمحاسبة لا تعطى للورثة اذا كانت له ورثة فصر بل تضم الى التركة صوتاً لحق التيم

## الفصل الرابع

في بيان تجارة القومسيون اي بطريق الوصاية

« ٥٣ » ان القومسيوني اي الذي يتعاطى التجارة بطريقة الوصاية مدق على ذاك الذي يجري معاملات تجارته باسمه او بعنوان شركة الحساب احد موكله

« ٥٤ » كل قومسيوني يكون قد اسلف دراهم على امانة مرسلة له من محل ما خرب رسم البيع لحساب احد موكله له الحق ان يتقدم على الجميع باستيفائها مع فائدها ومصاريفه وذلك باخراجه اياها من قبضة الامتعة لكن عليه ان يثبت ان الامتعة المذكورة موجودة في مخازنه او مودعة في قن كهر كرك البلدة تحت تصرفه وارادته وان كانت الامتعة لم ترد بعد فعليه ان يثبت انها قد ارسالت له بموجب سند حمولة السفينة المعبر عنه ( بوليجه ) بفاريفو )

( ٥٥ ) اذا صرفت الامتعة لحساب الموكل وجرى تسليمها وتسليمها للتاجر القومسيوني يتقدم وينرجح على باقي اصحاب دين الموكل المذكور باستيفائه الدراهم التي يكون قد اسلفها مع الفائض والمصاريف من ثمن تلك الامتعة

## الفصل الخامس

في بيان القومسيونيين والامناء المأمورين بنقل وايصال الاشياء براً وبحراً

( ٥٦ ) كل امين وقومسيوني مجبور ان يقيد بدفاتره اليومية جنس

ومقدار وكيفية اثمان الامتعة والاشياء المأمور بنقلها وايصالها برا وبحرا  
 ( ٥٧ ) ان الامتعة والاشياء المسلمة للامين والفومسيوني كما نبه  
 انفا تلزمه ضمانة ايصالها الى محلها في مدة المهلة المخررة والمعينة في قائمة الارسالة  
 ما لم يحدث مانع قوي وسبب حقيقي

( ٥٨ ) اذا ضاعت وتلفت الامتعة والاشياء او تعطلت بالمط  
 والرطوبة فالامين والفومسيوني ضامن ما لم يكن في قائمة الارسالية شر  
 يخالف ذلك او حصل سبب قوي خارق العادة

( ٥٩ ) ان الامتعة والاشياء التي جرى تسليمها او تحويلها ا  
 الفومسيوني والامين اذا حول امر نقلها وايصالها الى فومسيوني وامين  
 غيره وكان تسليمها وتحويلها بانضمام راي الناجر الاصلي الذي سلمها وحو  
 له فالضرر الذي يحصل يكون الفومسيوني الاول بريئا منه ولكن  
 كان قد فعل ذلك براهب الخصوصي فالضرر والخسارة يعودان عليه

( ٦٠ ) ان الاشياء بعد ان تكون خرجت من مخزن البائع ا  
 الشخص المرسل ان ضاعت في اثناء الطريق فالضرر الذي يحدث يعود  
 صاحب المال الاصلي ما لم يكن سبق مفاوأة مفارقة لذلك ولكن يحق لصاحب  
 المال ان يدعي على الامين والفومسيوني والمكاري الذي نقلها

( ٦١ ) ان السند المبرر عنه بقائمة الارسالية هو السند الحاري المقار  
 فيما بين الشخص المرسل المال وبين المكاري وكذلك بين الشخص المرسل  
 المال وبين الفومسيوني والمكاري والامين

( ٦٢ ) ينبغي ان تكون قائمة الارسالية المذكورة مورخة وان يحرر  
 و يندرج فيها مقدار و جنس الاشياء التي ستنقل ونوع الاصونة (اي الطرودة  
 ومدة الايام التي سيتم ايصالها فيها الى محلها مع بيان اسم وشهرة الفومسيوني  
 والامين المتعهد بنقلها و بيان محل اقامته ومن تسلم اليه تلك الاشياء واسم  
 وشهرة المكاري ومحل سكنه ومقدار اجرة النقل وكيفية التضمينات اللازم



نعمها على فرض عدم توصيلها في المدة المعينة وهكذا تنقض الفاية المذكورة  
 من طرف القوميسيوني والأمين او الشخص المرسل ويرقم على حاشية السند  
 برو وعلامة الاشياء المرسلة ويتقيد السند المذكور بعينه في دفتر  
 قوميوني والأمين

( ٦٣ ) ان الاشياء التي تنقل بواسطة المكاري اذا اصابها تلف  
 سبب غير معهودة او كان التلف من مقتضى جنس تلك الاشياء او تلفت  
 ادعي ظهور مانع قوي ففي هذه الحالات لا يضمن المكاري شيئاً من ذلك  
 بالتلف واما ما عدا ذلك فكل تلف حادث بضمن المكاري

( ٦٤ ) ان الاموال والاشياء التي لم يكن اصالها الى موضعها في ميعادها  
 معين وذلك بداعي ظهور سبب غير عادي فالمكاري لا يكون مسئولاً عن  
 اخراجها عن الميعاد

( ٦٥ ) بعد ان تسلم الاموال والاشياء المنقولة وتعطى اجرتها  
 ركاومها ايضاً اذا حصل ادعاء ما على المكاري فلا يكون مسؤولاً

( ٦٦ ) عند وقوع المنازعة على الاشياء المنقولة بمعرفة المكاري  
 والامتناع عن قبولها يرسل جماعة من اهل الخبرة بصفة مأمورين من طرف  
 محكمة التجارة وبعد معاينة تلك الاشياء وتحقيق وتبيان حقيقة حالها فان  
 نام الاصرار على عدم قبولها بحكم بموجب فرمان حال بتوقيفها في سبيل الامانة  
 او بنقلها الى محل مأمون نظير الكبرك لكي تحفظ به وبيع مقدار منها لاجل  
 تادية اجرة نقلها

( ٦٧ ) الشروط والاحكام المبينة في المواد السالفة الذكر هي مرعية  
 الاجراء بحق روساء السفن ومديري الديليجانس وعجلات الكراء وسائر  
 الذين ينقلون الاشياء بالاطلاق

( ٦٨ ) اذا اقتضى اقامة الدعوى على الامين والمكاري بداعي ضياع  
 الاشياء المنقولة وتلفها على كون الضياع والتلف قد وقعاً ضمن المالك

المحرسة فيمنع سماع الدعوى بعد مرور سنة اشهر على الكثير وإنما ان كانت  
 الفقد والتلف في البلاد الاجنبية فيكون المانع بعد مرور اثني عشر شهراً وان  
 كان ذلك الادعاء ناشئاً عن ضياع فالهلة تعتبر من يوم الشروع في نقل  
 الاشياء وان كان ناشئاً عن تلف فيكون الاعتبار من يوم تسليمها وتسلمها  
 ولكن ان ظهر ان ذلك قد نشأ عن حيلة وخيانة ففي اية وقت كان نمك  
 اقامة الدعوى وحيث لا يمتنع بمرور المئات المذكورة في منع سماع الدعوى  
 ( ٦٩ ) ان كان المبيع مقيداً بسند حرر في المحاكم الشرعية والمجتمعة  
 القانونية او بسند حمضي بامضات الطرفين او كان مقيداً باوراق نوطاء  
 مضاة بين السماسرة والذين ياخذون ويبيعون بوالس الحساب الاخرين او  
 كان مقبولا على سعرها بمقتضى القائمة المعبر عنها بالقاتورة فاثبات المبيع  
 يكون مقبولا ومسموعاً بابرار السند والبوصلة والقائمة المذكورات وباراء  
 مكاتب المخابرة ودفاتر الطرفين ويثبت ايضاً باقامة الشهود اذا استنصب  
 محكمة التجارة

## الفصل السادس

في بيان اصول البوالس المتداولة بين التجار

( ٧٠ ) ان البوليسة التي تسحب من محل على محل اخر لا بد ان تؤرخ  
 ويصرح فيها بمقدار المبالغ التي ستدفع واسم الشخص الذي سيدفع الدراهم  
 وفي اي زمان ومكان تدفع ويلزم ان يبين فيها هل القيمة التي تقابلها عبارة  
 عن نقود وامنة او عن كونها محسوبة لحساب ما او من جهة اخرى ويذكر  
 فيها بوجه صريح هل هي منوطة باسم شخص غائب او هي بنصف الماحب  
 وكذا ان كانت نسخة واحدة او اثنين او ثلاثاً او اربعمائة او اكثر كل ذلك

بذكر فيها مع المصريح بكيفية نفيها

(٧١) يجوز ان تكون البوليصة معصومة على شخص ما ويندرج فيها ان  
فيها تندفع من شخص آخر او من فلان المقيم ببلدة اخرى كما انه يجوز ايضاً  
ان تكون معصومة بموجب امر شخص آخر وتكون معصومة لحسابه

(٧٢) ان المحل للمعصومة منه البوليصة ومحل دفعها واسم الشخص  
المعصومة عليه وصنعته على فرض ذكر شيء منها في البوليصة بصورة غير مقارنة  
الحقيقة (تعبداً) فلا تعتبر مثل هذه البوليصة اختيار البوالس بل تعد  
كأنها سند عادي

(٧٣) لا بد لساحب البوليصة ان يجهز قيمة ما يقابل البوليصة وان  
كانت معصومة لحساب شخص آخر فعليه مداركة امرها وساحب البوليصة  
لحساب غيره لا يقدر عند الحاجة ان يتخلص من ضمانه قيمتها دائماً للمعصومة  
الاولا اصحاب الحوالات بعده

(٧٤) عند حلول اجل البوليصة يجب ان يكون في ذمة المعصومة  
عليه للساحب او لمن امر بسحبها مبلغ مقداره على القليل قدر قيمة البوليصة  
(٧٥) عند ما تقبل البوليصة يستفاد من كيفية قبولها ان ما يقابل  
قيمتها هو موجود . وهذا دليل كاف عند اصحاب الحوالات الموقعين  
الامضاء على ظاهرها وبفرضية قبول البوليصة او عدم قبولها فطالما انها  
لا تندفع في ميعادها يترتب على ذمة صاحب البوليصة وحده ان يثبت انه  
كان له قبل الذين سمحت عليهم البوليصة ما يقابلها . واذا لم يثبت ذلك  
ولو اجرى بت عملية البروتستو بعد مضي مهلتها المعينة ايضاً فلا تبرا ذمته من  
ضمان قيمتها

(٧٦) ان صاحب البوليصة والمجيرين هم متكافلون بعضهم لبعض  
لاجل قبول البوليصة وتاديتها في ميعادها

(٧٧) ان عدم قبول البوليصة يثبت بالسند المبرر عنه بالبروتستو

( ٧٨ ) عند ما يبرز البرونستو بعدم قبول البوليصة بموجب لكل صاحب حوالة ان يطلب وياخذ من صاحب الحوالة الذي يكون قد وضع الامضاء قبالة كفيلاً او رهناً لكي يكون آمناً على دفعها في اجلها وذلك ايضاً يطلب من الذي قبالة وهكذا حتى ينتهي الى الساحب ولا يعكس اعني لا يقدر صاحب الحوالة المقدم ان يطلب من المؤخر كفيلاً ورهناً وكل من لا يعطي كفيلاً او رهناً مجبور ان يدفع قيمة البوليصة مع مصاريف البرونستو والريفايهو يعني مصاريف الرجوع

( ٧٩ ) ان الشخص الذي يقبل بوليصة يصير متعهداً بدفع مبلغها لا محالة ولو قدر ان الساحب كان افاكس قبل قبولها والذي قبلها لم يعلم بذلك فمع هذا ايضاً لا يحق له ان يعدل عن القبول ويمتنع عن دفع دراهمها

( ٨٠ ) ان قبول البوليصة يجب ان يكون مثبتاً بالامضاء ومعبراً عنه بكلمة مقبولة وان كانت مؤجلة الى ما بعد الاطلاع يوماً واحداً او اياماً متعددة او شهراً او اشهرًا متعددة يجب ان يصرح بتاريخ قبولها واذا لم يعين اليوم الذي قبلت فيه يجب ان تندفع قيمتها بحلول ميعادها اعتباراً من تاريخها ( ٨١ ) اذا لم يكن دفع قيمة البوليصة في محل اقامة قابله بل في محل آخر فيجب على القابل ان يبين محل اقامة من يدفعها لكي يجري المتقاضى على فرض عدم دفعها

( ٨٢ ) ان قبول البوليصة لا يجوز ان يكون معلقاً على شرط ما واكن يجوز ان يصير القبول بمقدار من المبالغ المعينة في البوليصة وفي هذه الحالة يجب حاملها ان يجري البرونستو على المبالغ الباقية

( ٨٣ ) يلزم قبول البوليصة في حال ابرازها وعلى الكثير في مدة اربع وعشرين ساعة واذا مرت الاربع والعشرين ساعة ولم ترد تلك البوليصة سواء قبلت او لم تقبل فالذي اوقفها فنجب عليه و يصير ضامناً ضررها

وخسارتها لدى حاملها . ( في هذا البند يفترض ان البوايسة سلمت الى من  
سحبت عليه وإبقاها عنده لكي يعلم عليها اما بالقبول واما بعدمه )

( ٨٤ ) اذا جرى بر وتسنو على عدم قبول البوايسة يجوز قبولها من  
طرف شخص آخر يتوسط اعتباراً لسااحبها او ل احد الذين قبلوا حولاتها  
بوضعهم الامضاء على ظاهرها ولكن يجب ان تذكر كيفية التوسط في ورقة  
البر وتسنو ونص من طرف المتوسط

( ٨٥ ) ان الشخص المتوسط ملزوم ان يجبر بتوسطه من قد  
توسط لاجله بلا ابطاء

( ٨٦ ) ان البوايسة المسحوبة على شخص ما وان تكن قد قبلت من  
غيره بطريقة التوسط فمع هذا يحق لحاملها ان يدعي على صاحبها وعلى الذين  
قبلوا حولاتها حافظاً جميع حقوقه

( ٨٧ ) تسحب البوايسة بناء على ان تندفع بحال ابرازها او بعد  
ابرازها بيوم او بايام واشهر متعددة او بعد بدء تاريخها بيوم او بايام واشهر  
متعددة وايضاً في اليوم المعين من كل شهر وفي وقت معروف ومخصوص  
نظير البنابر ( سوق مشهور في وقت معلوم كسوق طنطه وسوق عكاظ )

( ٨٨ ) ان البوالس المشروط فيها ان يكون دفعها ( او يسته ) اي  
بحال الاطلاع عليها يجب دفعها حال ابرازها

( ٨٩ ) ان البوايسة المسحوبة بقصد تندفع بعد ابرازها بيوم او  
بايام واشهر متعددة تعين وتخصص وعدتها اي اجلها اعتباراً من تاريخ  
قبولها واذا لم تقبل وجرى عليها بر وتسنو عدم قبولها فمن تاريخه

( ٩٠ ) ان البوايسة التي يكون ميعاد دفعها في البنابر تستحق في  
اليوم المعين لختام البنابر واذا كانت مدة البنابر يوماً واحداً فقط فيكون  
حلول اجلها في يوم ذلك البنابر

( ٩١ ) اذا استخفت وعدة البوايسة في يوم من ايام الاعياد المعدودة

اعتماداً بحسب المقتضى تندفع في اليوم الواقع قبل ذلك العيد  
(٩٣) قد الغيت جميع انواع الملل المعطاة لاجل دفع البوالس من  
قبل المراعاة والمساعدة وعادة البلدة

### ( في بيان كيفية الجبرواحي الحوالة )

(٩٣) ان امتلاك البوليسة ينتقل من الواحد الى الآخر  
بطريقة الحوالة ( الجبرو )

(٩٤) الحوالات التي تحرر في البوليسة يجب ان تؤرخ وتبين  
فيها اخذ قيمة البوليسة واسم من قد دخلت في عهده / شخصاً والقيمة

(٩٥) ان كيفية الحوالة اذا لم توافق الشروط المبينة في المادة  
السالفة الذكر لا تكون من قبيل الوكالة الاعتيادية

(٩٦) ممنوع وضع تاريخ حوالة البوليسة قبل يوم تحريرها وكل  
من ارتكب ذلك بعد مزوراً

(٩٧) كل من امضى البوليسة وقبلها وكل من احالها بحسبون  
مكافلين بعضهم لبعض بالنظر الى عاماتها

(٩٨) ان نادبة قيم البوالس وان تكن جارية بطريقة القبول  
والحوالة فمع هذا ان كان عند الاحالة لا يعتمد الحال له الشخص الذي  
سيدفع الدرام فيعوز له ان يطلب ويأخذ كفيلاً احتياطياً من الخارج المعبر  
عه ( بالاول )

(٩٩) اذا قدمت كفالة الاول المذكورة من شخص آخر فلا فرق  
بين ان نكتب في نفس البوليسة او تربط بسند آخر وبصير كفيل الاول  
نظير الساحبين والمجملين الكافلين والضامنين بعضهم بعضاً ما لم يسبق مقابلة  
اخرى بين الطرفين

( ١٠٠ ) يجب دفع قيمة البوليسة من نوع المسكوكات المعين فيها

( ١٠١ ) لو دفع قيدة بوليصة قبل استحقاقها ثم حصل الادعاء انه وقع في ذلك حيلة وفساد فلا يتخلص الدافع من المسؤولية وحيث يجب ان ترى الدعوى بمعرفة محكمة التجارة ويجرى عليها التدقيق ليعلم هل كان الدفع معتبراً او غير معتبر

( ١٠٢ ) من يدفع بوليصة حين استحقاقها ولم يجز عليه المنع والتنبيه من طرف ما ينبغي بريء الذمة منها بالكلية

( ١٠٣ ) لا يجبر حامل البوليصة على قبض مبلغها قبل استحقاقها

( ١٠٤ ) يعتبر دفع البوليصة بموجب احدى نسخها سواء كانت الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة او غير ذلك من النسخ بشرط ان يكتب على النسخة المقبوض بموجبها ان حكم باقي النسخ قد انقضى

( ١٠٥ ) من يدفع دراهم البوليصة بموجب النسخة الثانية او الثالثة او الرابعة او باقي النسخ لا يحصل على براءة ذمتها ان لم يسترد النسخة التي وضع عليها الاضاء حاوية قبول الحامل

( ١٠٦ ) لا يجوز التمتع عن نادبة البوليصة ما لم تكن البوليصة منقودة او ان يكون حاملها قد اظهر افلاسه

( ١٠٧ ) اذا ضاعت البوليصة قبل ان تقبل بحق لصاحبها ان يطلب قيمتها بموجب النسخة الثانية او الثالثة او الرابعة وهام جراً

( ١٠٨ ) ان البوليصة الضائعة ان كانت عليها علامة القبول فامر تحصيل قيمتها بموجب النسخة الثانية والثالثة والرابعة يتوقف على اعطاء كفالة بامر وتنبيه محكمة التجارة

( ١٠٩ ) ان الذي اضاع البوليصة مقبولة كانت او غير مقبولة اذا لم يمكن ابراز النسخة الثانية او الثالثة او الرابعة النسخ يجب ان يدعي بمبلغ البوليصة المحتقة وبعد اعطائه الكفيل بحق له اخذ دراهمها

( ١١٠ ) اذا وقع الادعاء على نادبة البوليصة وفقاً لماطوق المادتين

المذكورتين وظهر امتناع ( اي عدم موافقة من طرف الخصم ) فصاحب  
البوليصة الضائعة يمكنه ان يحفظ ويصون كل حقوقه بعمل البروتستو بحيث  
يجري بعد استحقاق البوليصة يوم واحد ويجوز لساحب البوليصة ومحمليها بالطريقة  
والرسوم والمهل الآتي بيانها بخصوص اعلان البروتستو

( ١١١ ) صاحب البوليصة الضائعة يراجع الشخص السابق في الاحالة  
وهكذا يتملص اصحاب الحوالات بالتسلسل الواحد بعد الآخر حتى ينتهي  
الدور الى الشخص الاصيل الذي سحب البوليصة واما المصاريف التي تنشأ  
بهذا السبب فيتحملها الذي اضع البوليصة

( ١١٢ ) ان حكم الكفالة المبررة في المادتين ١٠٨ و ١٠٩ المندرجتين  
آثفاً يدوم مدة ثلاث سنوات فاذا لم يظهر في خلالها ادعاء ومطالبة مطلقاً  
يضحي حكم الكفالة منسوخاً بالكلية

( ١١٣ ) المبالغ التي تعطى من اصل مبالغ البوليصة على الحساب تسقط  
عن ذمة ساحب البوليصة ومحمليها والمبلغ الباقي منها يجب على حامل البوليصة  
ان يجري عليها البروتستو

( ١١٤ ) ليس للحكام ان يعطوا مهلة في دفع قيمة البوليصة

( ١١٥ ) ان دراهم البوليصة التي اجري عليها البروتستو يسوغ دفعها من  
شخص آخر على وجه التوسط احتراماً لساحب البوليصة او لاحد الذين قبلوا  
حوالتها ويلزم حينئذ ان يصرح بكيفية التوسط والدفع في عبارة ورقة  
البروتستو او في ذيلها

( ١١٦ ) كل من يدفع دراهم بوليصة ما بطريقة التوسط تنتقل اليه  
حقوق حاملها فالتوسط ملزوم ان يراعى الرسوم والقواعد الواجب ان يجريها  
الحامل في الحال . واذا دفعت قيمة البوليصة بطريقة التوسط لحساب  
الساحب فنضحي ذم جميع اصحاب الحوالات بريئة واذا دفعت بالتوسط  
احتراماً لاحد اصحاب الحوالات فكل من جاء بعده من اصحاب الحوالات



تبره ذمته وإذا ظهر كثيرون يطلبون دفع قيمة البوليصة بطريقة التوسط  
فيقدم ويترجح على الجميع ذاك الشخص الذي يتعهد بتبرته ذم اشخاص اكثر  
من غيره ولكن الشخص المسحوبة عليه البوليصة في الاصل الذي صار سبباً  
لا اتخاذ البر ونستو نظراً لعدم قبولها منه اذا طلب ان يدفع دراهمها فيقدم على  
سائر الطالآت

(١٧) ان حامل البوليصة المسحوبة من جهات بلاد اور و بالبرية  
ومن جزائرها ومن سواحل افريقية الشمالية المعين دفعها في البلاد العثمانية  
بعد الاطلاع عليها او لميعاد يوم او شهر او ايام او اشهر متعددة يجب عليه ان  
يداعي بدفعها او بقبولها مدة ستة اشهر اعتباراً من تاريخها وإذا لم يداع  
فيضي محروماً من حق الادعاء على اصحاب الحوالات وعلى صاحب البوليصة  
الاصلي الذي يكون قد ادعى قيمتها ولكن يستثنى من ذلك راس الرجا الصالح  
حتى سواحل جنوبي افريقية فالبوليس المسحوبة منها تمت مهلة الادعاء بها الى  
سنة واحدة وكذلك مهلة الادعاء بالبوليس المسحوبة من بلاد ايركا البرية  
ومن جزائرها ومن بلاد الهند وجزائرها وفي الجملة من سائر البلاد البعيدة  
الى البلاد العثمانية فانها تمت الى سنة واحدة

وايضاً فان حامل البوليصة المسحوبة من بلاد الدولة العلية الواجب  
دفعها في الديار الاجنبية اذا اهل الادعاء بدفعها او بقبولها اثناء المهلة المنقذة  
المعينة بالنظر الى مسافة البلاد البعيدة كما تبين آنفاً فيضي محروماً من كل  
حقوقه كما تقدم البيان ولكن في وقت الحرب تضاعفت المهل المذكورة واما  
اذا كان بين بائع وشاري البوليصة وايضاً بين اصحاب الحوالات سبق اجراء  
مقاولات مخصوصة لا تطابق الاصول المذكورة فلا يطراً عليها خلال بداعي  
هذه النظامات

(١١٨) يجب على حامل البوليصة ان يطلب تادية نفودها في يوم

حاول ميعادها

( ١١٩ ) اذا حصل الامتناع عن تأدية البوليصة في حلول ميعادها فيلزم ثاني يوم استحقاقها ان يحفظ على عدم دفعها بعمل الصند المعبر عنه بالبروتستو الا اذا اتفق ذلك في يوم عيد من الايام المحدودة حسب القانون اعياداً فيؤخر ذلك العمل الى اليوم التالي

( ١٢٠ ) ان حامل البوليصة ولو كان قد اجري البروتستو بعدم قبول او بداعي وفاة الشخص المسحوبة عليه البوليصة فلا يعني من اتخاذ بروتستو اخر على عدم الدفع وان افلس قابل البوليصة قبل حلول ميعادها فيحق لحاملها ان يجري عليها البروتستو ويدعي بها

( ١٢١ ) ان لحامل البوليصة التجاري عليها بروتستو عدم الدفع ان يدعي باخذ الكفالة على صاحب البوليصة وعلى كل من اصحاب المحالات فرداً فرداً او على مجموع اصحاب المحالات والساحب جملة وكذا اصحاب المحالات فان اكل منهم ان يدعي باخذ الكفالة على الوجه المشرح من الذين احوال البوليصة قبلة او من الساحبين

( ١٢٢ ) ان حامل البوليصة ( التجاري عليها بروتستو عدم الدفع ) اذا ادعى على من احوالها له فقط فملزم ان يباغة البروتستو وان لم تحصل تاديبها فملزم ان يدعوه الى المحكمة في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ البروتستو ان كان مقيماً بمحل مسافته مرحلة واحدة وان كان بائع البوليصة مقيماً بمحل مسافته عن المحل الذي يجب ان تدفع فيه قيمة البوليصة اكثر من مرحلة واحدة يجب تطويل المهلة باضافة ثلاثة ايام على كل مرحلة زائدة

( ١٢٣ ) عند ما تجري البروتستات على البوالس المسحوبة في بلاد الدواة العلية وناديتها مشروطة ان تكون في الجزائر الخارجة عن بلاد الدولة العلية البرية وفي بلاد بعيدة او في البلاد الاجنبية فالمهلة المعينة لاجل اقامة الدعاوى على ساحبي البوليصة وعلى الذين قبلوا حوائلها المقيمين ببلاد الدولة العلية هي كما يأتي بيانه . ففي قبرص واكريت وباقي الجزائر

الواقعة في البحر الأبيض تعتبر المدة شهرين . وفي مصر والاسكندرية والبلاد الواقعة في تلك النواحي اربعة اشهر . وفي بلاد تونس وطرابلس الغرب وبلاد الجزائر خمسة اشهر . وفي البلاد الاجنبية الواقعة في اوربا اربعة اشهر وفي قارتي افريقيا واسيا الهند سنة واحدة وفي اثناء المحاربة تعتبر جميع الممل ضعفين

( ١٢٤ ) اذا حامل البوليصة تصدى للادعاء على صاحب البوليصة والمخيلين عموماً ايضاً بحق له ان يدعي حتى انقضاء الممل المذكورة اعلاه وإذا حامل البوليصة ادعى بها في اثناء المهلة المذكورة على الوجه المشرح واخذ حقه فالذي يكون قد دفع الدرام بحق له ان يدعي على اصحاب الحوالات الذين قبله او على ساحبي البوليصة اجمالاً وافراداً ويكون ذلك متسلسلاً الى كل مدعى من محيل الى اخر حتى ينتهي الدور الى الساحب وابتداء المهلة المذكورة يعتبر من ثاني يوم اقامة الدعوى من طرف كل مدعى .

( ١٢٥ ) بعد انقضاء الممل المبينة آنفاً لاجل عمل البرونسترو وطلب الكفالات على البوالس المعنية ناديتها حين الاطلاع او لوعدة يوم وشهر او ايام وشهور فحامل البوليصة لا يبقى له حق اصلاً ولا بوجه من الوجوه في الادعاء على اصحاب الحوالات

( ١٢٦ ) بعد انقضاء الممل المذكورة لا يبقى لاصحاب الحوالات ايضاً على اختلاف الرتبة حق في دعوى الكفالة على الذين احوالهم البوليصة ( ١٢٧ ) وكذلك ( يعني عند عدم اجراء البرونسترو والادعاء في الاوقات المار ذكرها ) اذا قدر صاحب البوليصة ان يثبت بانه اوصل ما يقابل قيمتها في حلول اجلها فلا يبقى حيثئذ حق لحامل البوليصة ولا لاصحاب الحوالات في الادعاء عليه لكن يبقى الحق لحامل البوليصة في الدعوى على من سمحت عليه البوليصة فقط

( ١٢٨ ) بعد انقضاء الممل المحررة والمبينة آنفاً لاجل تحرير واعلان

صك البروتستو ولاجل رفع الدعوى الى المحكمة اذا صاحب البوليسة او احد اصحاب الحوالات استولى على بعض مبالغ منها نقداً او على حساب ما او على شيء من مال - كان مخصصاً لنادية تلك البوليسة فتلغى قضية عدم صلاحية الدعوى المذكورة في المواد الثلاث المار ذكرها ويعود الحق لحامل البوليسة على اي الوجه ان يدعي على الشخص الذي يكون قد استولى على ذلك المبلغ ( ١٢٩ ) ان حامل البوليسة التجاري عليها بروتستو عدم الدفع اذا بادرا الى طلب كفيل تاميناً لقيمتها وظفر بال - ودرهم وديون تختص بساحب البوليسة وقاباها ومخيلها يمكنه ان يحجزها بمعرفة محكمة التجارة

( ١٣٠ ) ان اوراق البروتستو التي يجب اجراؤها بداعي عدم قبول البوليسة او عدم تاديتها يجب ان تحرر بمحكمة معروفة او بمعرفة المجلس بعد جانب الشخص المطلوب منه تاديتها وعند الاقتضاء ايضا جلب الشخص المالح له دفعها في الدرجة الثانية المعبر عنه بالالبرونيا وتحقيق عدم قبولها وامتناعها عن الدفع مع مراعاة شروط البروتستو اللازمة ( راجع المادة ٨٥ من ذيل القانون )

( ١٣١ ) ان المواد التي يجب ان تدرج في صك البروتستو هي عبارة عن تحرير عبارة البوليسة كلمة كلمة وكيفية قبولها وحوالاتها وايضا ذكر الاشخاص الذين سيقبلونها حين الاقتضاء وذكر مطالبة مبلغ البوليسة وهل الشخص الذي سيدفع ذراهمها حاضرا ام غير حاضرا وكيفية عدم مقدرته على الدفع وامتناعه عن وضع الامضاء ( يراد امتناعه عن القبول )

( ١٣٢ ) ابراز ورقة ماخوذة من بعض التجار او غيرهم بصورة شهادة عوض البروتستو الواجب عمله حسب الشروط المبينة قبلاً لا يكون مقبولا ولا معتبرا على انه ان لم يكن في تلك البلدة كشلا رية اي محل اقامة وكلاء تجارة منصوبين ومعينين بموجب فرمان عال فالمضبطة التي تبرز من مجلس تلك البلدة بحسب شروط البروتستو تعتبر ويعمل بها ( راجع المادة ٨٥ )

في ذيل القانون)

( ١٢٣ ) ان مأموري الكشالارية ملزومون ان يعطوا صورة صكوك بروتستو حرفياً ويقيدها في اليوم والتاريخ لفظاً لفظاً في دفتر مخصوص يقوم على صفحاته العدد وكلمة صح منظم تطبيقاً للقواعد المرعية الاجراء النظر الى دفاتر التجار . وعند وقوع شيء مغاير لذلك يجب ان يعزلوا من مأموريهم ويكونوا مسئولين تجاه اصحاب المحقوق بالعطل والضرر بالمصاريف والناتض

( ١٢٤ ) ان ما يسمونه ريكاميو هو عبارة عن تلك البوليصة التي تقبل عند وصولها الى حيث ترسل فيسحب حامليها بوليصة جديدة بنفسه يلغها على الشخص الذي ارسلها له فضلاً عن اجراء البروتستو عليها

( ١٢٥ ) ان البوليصة التي جرى عليها البروتستو يلتزم حاملها ان يسحب بوليصة جديدة يعبر عنها بالرينت لاجل تحصيل راس مال البوليصة المذكورة ومصاريفها وتفاوت اسعار الكاميو من صاحب البوليصة الاصيل او من احد المحيلين

( ١٢٦ ) ان الريكاميو يعمل حسابة على صاحب البوليصة الاصلية بالنظر الى فرق اسعار الكاميو بين المحل الواجب ان تندفع فيه تلك البوليصة وبين المحل المسحوبة منه واما بالنظر الى اصحاب المحالات فيكون اعتبار فرق الكاميو بين المحل الذي اعطيت فيه البوليصة من طرفهم او باعوها فيه وبين المحل المعين تاديتها فيه

( ١٢٧ ) ان اعادة البوليصة تحتاج الى رينت يعني قائمة المفردات المعبر عنها بحساب الاعادة

( ١٢٨ ) ان قائمة حساب الاعادة يسطر فيها اولاً راس مال البوليصة التي يكون قد جرى عليها البروتستو . ثانياً بعض المصاريف القانونية نظير مصاريف البروتستو والقومسيون والسمسة ورسم التمغة واجرة

المكتوب . ثالثاً اسم الشخص المسحوبة عليه البوليصة بطريقة الريتوت وسعر الكامبيو بالاسعار الماخوذ بها ومن اللازم ان يصادق على ذلك من طرف سمسار الكامبيو وفي المحلات التي لا يوجد فيها سمسرة كامبيو يكون التصديق من اثنين تاجر بن وترسل البوليصة المجرى عليها البر وتستوع البر وتستوع عنه او مع نسخة مصادق عليها ولما اذا كان سحب الريفاكامبيو على احد المحلين فينبغي ان ترسل ايضاً ورقة شهادة حاروة ببيان سعر الكامبيو من المحل الواجب ان تدفع فيه الى المحل المسحوبة منه

( ١٣٩ ) لا يجوز تحرير حسابات اعادة متعددة لاجل بوليصة واحدة بل ان حساب الاعادة المذكور تكون رويته وتادية دراهمه من محيل الى اخر حتى ينتهي الى الشخص الذي يكون قد سحب البوليصة فيؤدي هو الدراهم تماماً وتجرى اصول الابرار

( ١٤٠ ) لا يجوز تراكم الريكامبيو (١) بل كل من اصحاب الحوالات وايضاً صاحب البوليصة ملزوم ان يدفع ريكامبيو واحداً فقط

( ١٤١ ) بحسب فائض البوليصة التي لم تدفع اعتباراً من يوم عمل البروتستو

( ١٤٢ ) بحسب فائض مصروف البروتستو وباقي المصاريف القانونية اعتباراً من يوم اقامة الدعوى

( ١٤٣ ) ان حساب الاعادة اذا لم يصحب بشهادة سمسرة الكامبين او التجار المذكورين في المادة ١٣٨ لا يعطى عنه فرق اسعار الكامبيو الكائن بين المحل المسحوب منه الكامبيو والمحل المرسل اليه بل يدفع مع المصاريف

( ١ ) الريكامبيو هو ما دفعه حامل البوليصة الغير المقبولة لاجل البوليصة التي سحبها جديداً عن فرق وتفاوت سعر الكامبيو بين البلدين كما مرفى في المادة المذكورة



على السعر الكائن في محل التسليم حين الدفع

( ١٤٤ ) ان جميع النظمات المتعلقة بالبولس كالمعاد والحوالة وضمانة الواحد الاخر وكذلك قضية اعطاء كفيل من الخارج على وجه الاحتياط مع التادية بالذات وبالتوسط والبروتستو وكذا واجبات حامل البوليسة وحقوقه ومادة الريبكاسيو وقضية الفوائض وكل ذلك مرعي الاجراء ايضاً بحق التجاويل المحررة على الامر يعني بناء على ان تندفع لامر من يحولها الدائن اليه

( ١٤٥ ) ان المحولات على الامر يجب ان تكون مؤرخة على الاطلاق وان يذكر فيها مقدار المبلغ المراد دفعة مع ذكر اسم وشهرة الشخص الذي سيدفع لأمره وبيان الوقت الذي ستدفع فيه النفود وان يبين فيها ايضاً ذلك المبلغ سواء كان استقراضاً او ثمن امتعة او من جهة حساب او حوالة ما

( ١٤٦ ) ان الدعاوى الكائنة بحق سندات البولس : والتجاويل المضادة من التجار والبائعين والصيارف وكذا التجاويل المعطاة لاجل مواد التجارة اذا مضى عليها خمس سنوات اعتباراً من تاريخ البروتستو او تاريخ الادعاء الاخير الحاصل في المحكمة تصير غير مسموعة هذا اذا كانت غير محكوم بها من قبل او اذا كانت غير مثبتة ومحققة بسند دين اخر خصوصي على ان الاشخاص المزعمون انهم مدبونون اذا تكلفوا بحجب عليهم ان يقسموا بمونا بانهم براء الذمة من ذلك الدين . وكذلك الورثة واصحاب العلاقات ايضاً يجب ان يحلفوا انهم يعتقدون من دون ادنى مؤاربة بانه لم يبق شيء من ذلك الدين المدعى به

( في الدستور فقرة قانونية بتاريخ ٢٤ ربيع الاخر سنة ١٢٨٧ معناه ان حكم هذه المادة بنهاها جار ايضاً بحق ورق البولس المحرر بدون ذكر اسم )

## القسم الثاني

( في بيان احوال الافلاس وهو يشتمل ايضاً على جملة فصول )

### الفصل الاول

( في بيان وعلان الافلاس ويشتمل على عدة ابواب )

( ١٤٧ ) ان التاجر التجاري اخذ واعطاه على موجب صفة التجارة اذا لم يستطع تادية دينه الكائن على تلك الصفة يعتبر مفلساً

### الباب الاول

في اعلان الافلاس

( ١٤٨ ) كل مفلس ملزوم ان يخبر بافلاس وكيل فجارة المحل المقيم

به بموجب تقرير في مدة ثلاثة ايام اعتباراً من اليوم الذي توقف فيه عن الدفع . واليوم الذي ما قدر ان يوفي فيه دينه وفيه حصل قطع المعاملات هو داخل ايضاً في ثلاثة الايام المذكورة . وعند ظهور افلاس شركة ما عمومية من المعبر عنها بالقول للتيقظ ينبغي ان يصرح بتقرير الاخبار المذكور اسم ومحل اقامة كل من الشركاء المتكافلين

« ١٤٩ » من اللازم ان يكون تقرير اخبار الافلاس مصحوباً بالدفتري

المعبر عنه بالبلانشو واذا لم يكن اعطاء الدفتري المذكور فمن الواجب ان يبين



سبب ذلك ومن اللازم ان يكون في دفتر البلاشوا المذكور بيان مقدار وكمية جميع اشياء واملاك المدينون المنقولة وغير المنقولة وكمية ديونه وذممه وارباحه وخسائره وصاريقه وكذا الامضاء والتصديق على صحته من طرف المدينون مع رقم التاريخ ايضا

( ١٥٠ ) ان كبنية الافلاس تعلن وتجرى موقفاً حسب منطوق الحكم والاعلام الذي يعطى اما بناء على انتهاء المفلس او على استدعاء واحد او اكثر من اصحاب الديون واما بناء على القرار الذي يعطى تواً من محكمة التجارة ولكن اذا تبين بعد ذلك اقتدار المدينون على ابقاء دينهم وانه غير مفلس فيضحي حكم الاعلام المذكور منسوخاً

( ١٥١ ) ان تعيين وتخصيص اليوم الذي اضحي فيه المفلس عاجزاً عن ابقاء دينه يلزم ان يعين ويخصص من طرف محكمة التجارة راساً او بادعاء المدعين على ما تقدم ولكن اذا لم يتخصص على الوجه المحرر فيكون اعتباره من تاريخ الاعلام الصادر باعلام الافلاس او من تاريخ يوم البروتستو

( ١٥٢ ) يجب ان يؤخذ نسخة الاعلامات التي تحرر كما مر في المادتين المذكورتين وان تعلن الكبنية من طرف محكمة التجارة وبحسب الايجاب ترسل اوراق مخصوصة الى المحلات التي ظهر فيها افلاس المفلس والى الاماكن التي فيها اخذه وعطاؤه وشركاؤه وان تعلن ايضا في المواضع اللازمة

( ١٥٣ ) ان المفلس المحكوم بافلاس لا يبقى له حق في ادارة املاكه اعتباراً من تاريخ افلاسه وفضلاً عن ذلك فلا يقدر ايضاً ان يضع يده على الاملاك التي تنقل الى عهده في اثناء افلاسه وعلى ذلك فكل الدعاوى المتعلقة ببيع املاك واشياء المفلس المنقولة والغير المنقولة وكل ما يتعلق بها هو عائد وراجع الى الوكلاء ولكن يجوز استجواب المفلس الى محكمة التجارة

عند ما تمس الحاجة لاستطاقه في بعض خصوصيات

« ١٥٤ » ان صدور الاعلام باعلان الافلاس يكون سبباً لمطالبة  
المفلس بايفاء ديونه التي لم يحل آجالها بعد . وعند افلاس احد موقعي الحوالة  
الامر او الذين قبضوا بالبويصة او الذين سجلوا بويصة ولم تقبل يلتزم الاشخاص  
الاخرون المتعهدون بالدفع ان يقدموا كفيلاً بان يدفعوا في الميعاد هذا اذا  
لم يخفوا على تادية الدرام معجلاً بلا مهل ( ١ )

( ١٥٥ ) عند صدور اعلام الافلاس ينقطع عن الماسة فقط كل  
فائض الديون غير المأمونة الايفاء بطريق الامتياز والرهن والاستغلال  
واما فائض الديون المأمونة فيطالب به من محصولات الاموال والاشياء  
التي جرى رهنها وتسليمها قبلاً لاصحاب الدين بطريقة الامتياز والرهن  
والاستغلال ( ٢ )

( ١٥٦ ) ان جميع السندات المحررة لاجل اعطاء الاموال والاملاك  
المنقولة وغير المنقولة بطريقة الهبة لاشخاص اخرين وتادية الديون التي لم  
تحل آجالها نقداً وتادية النقود بداعي الانتفال والبيع والتعويض واسباب  
اخرى وكل تادية تكون عدا تادية الديون المستحقة والسندات التجارية اذا  
عقدت وتمت بعد اليوم الذي يكون قد تعين من طرف محكمة التجارة كبداية  
التفليس او قبل ذلك اليوم بعشرة ايام تكون ساقطة وغير معتبرة لدى الماسة

« ١ » يعني لا يجوز للمدينون المفلس ان يعتذروا بان اجل دينه لم يستحق  
بعد لان الديون التي لم تحل مواعيدها يجب ان تدخل في دفتر الديون ايضاً  
الا اذا وجد احياناً على بعض التجار المدبونين جانب من ديون المفلس فان  
كان هؤلاء ليسوا بفلسين يجب ان يعتبر الميعاد بحقهم و ينتظر حله  
« ٢ » ان ما قيل له امتياز هو عبارة عن اجرة المكتب ومعاش الخدم  
واجرة البيت وتجهيز وتكوين البيت

ونحب كأنها لم تكن ( ١ )

( ١٥٧ ) ان الشخص المدين اذا قضي ديونه التي حل اجلها نقداً

او سدها بسندات تجارية وكان ذلك في اثناء اليوم الذي عجز فيه عن ايفاء ديونه واليوم الذي صدر فيه اعلام الافلاس او اذا باع اشياء واخذ ما يقابلها واعطى سنداً فكل ذلك يلغي ولكن في هذه الحالة يجب الاثبات بان الذين جرى التعامل معهم كانوا عالمين بعجز المدين عن ايفاء ديونه

« ١٥٨ » يجوز تقييد وتسجيل استغلاقات الاستغلال والامتياز توفيقاً

لاصولها ونظامها المقررة حتى يوم صدور الاعلام المتضمن اعلان الافلاس ولكن هذا التقييد والتسجيل اذا كان قد حصل بعد اليوم الذي فيه عجز المدين عن ايفاء ديونه او قبل ذلك اليوم بعشرة ايام يعتبر واما اذا مرت مدة متجاوزة الخمسة عشر يوماً بين الحصول على الامتياز والاستغلال وبين يوم التقييد والتسجيل فلا يعتبر وبضحي كانه لم يكن بنوع انه يجب ان يضاف يوم واحد على كل مرحلة بالنظر الى المسافة الكائنة فيما بين المحل الذي وقع فيه الحصول على استحقاق الاستغلال والمحل الذي ينبغي ان يجري فيه التقييد والتسجيل

( ١٥٩ ) اذا دفع الشخص المدين دراهم بوليصة في خلال الزمان

الذي عجز فيه عن ايفاء ديونه واليوم الذي صدر فيه اعلام الافلاس فمن الاجاب ان يدعى بطالب استرداد المبالغ من كانت البوليصة مسحوبة لحسابه وان كان المدفوع تحويلاً على الامر بطلب من المحل الاول ولكن على كلا

( ١ ) حتى لا يقع غبن على الاشخاص الذين يشترون يوتاً وغير املاك

من اشخاص كهولاء عند اجراء هذا الخصوص وضع نظام بانه من الآن وصاعداً كل من باخذ بيتاً وغيره من اشخاص كهولاء لا يدفع الدراهم في الحال بل يقدم كفيلاً لاجل تاديبها بعد احد عشر يوماً

التقديرين يجب الاثبات على من اقيمت عليه الدعوى بانه كان مطلعاً على  
عجز المدين عن ايفاء دينه

( ١٦٠ ) ان التصدي لتحصيل قيمة الايجار من اشياء المفلس المنقولة  
التي هي مدار لاجراء تجارتها يجب ان يتاخر واحداً وثلاثين يوماً اعتباراً من  
تاريخ اعلان الافلاس ولكن كما يلزم امر المحافظة على الاشياء المذكورة هكذا  
يجب ايضاً ألا يلحق خلل بحقوق صاحب الملك من وجه استرداد المحل الذي  
آجره ولهذا فان قضية التصدي المحررة في هذه المادة على مثل ما تقدم لائتم  
حقوق الملكية

## الباب الثاني

في بيان صورة مأمورية المأمور الذي يتعين من محكمة التجارة  
لاجل النظارة على امور ومصالح المفلس

( ١٦١ ) عند صدور الحكم المبين تقليس شخص ما يجب ان ينصب  
ويعين مأمور من طرف محكمة التجارة للنظر في مصالح الافلاس  
( ١٦٢ ) يعمد الى همه المأمور المرقوم اجراء الدقة والاجتهاد بخصوص  
تسوية امور ومصالح المفلس فالتنازعات الناشئة عن الافلاس ان كانت  
فصلها وزينها من متعلقات محكمة التجارة فيجب ان تقدم الافادة الى المحكمة  
من طرف المأمور المذكور

( ١٦٣ ) ان تنبيهات مأمور محكمة التجارة غير قابلة الاعتراض ولكن  
اذا ظهر احوال كما سيجري في المولد ١٧٤ و ١٨٢ و ١٨٨ و ٢٢٧ و ٢٧٢ الا ان  
ابرادها فتعرض لمحكمة التجارة حينئذ

( ١٦٤ ) ان تبديل المامور المنسوب من طرف محكمة التجارة  
وتعيين عوضه منوط باخبارها

### الباب الثالث

في وضع الختم على اشياء المفلس والمعاملات المتعلقة بشخصه  
( ١٦٥ ) بعد ان يحكم بتفليس شخص ما يجري من طرف محكمة التجارة  
وضع الختم على مكتبه واشيائه ويحبس او يسلم شخصه الى احد الضبطية او  
الى احد قواسم التجارة ليوضع تحت المراقبة

( ١٦٦ ) ان الشخص المفلس بعد ان يكون اجري الشرائط المبينة  
في المادتين ١٤٨ و ١٤٩ المحررتين آنفاً يعني انه اظهر وقدم دفاتره واشيائه  
حسب الاصول يجوز لمحكمة التجارة ان تحكم بتغليته سبيلاً من الحبس الذي  
وقف فيه لاجل مادة الافلاس هذا اذا لم يكن مجبوراً لاجل دين او سبب  
آخر ويجوز للمحكمة ايضاً ابتداء ان تلغي ذلك الحكم بناء على ما يظهر لها  
من الاسباب

( ١٦٧ ) مخازن المفلس ومكاتبه وصناديقه ودفاتره واراقه وايضاً  
اثاث بيته واشيائه توضع تحت الختم وعند ظهور افلاس شركة عمومية بعنوان  
قول التنبيف ايضاً يوضع الختم على المحل الكبير المخصص لاقامة الشركاء وعلى  
محل تجارة كل من الشركاء المتكافلين على حدته

( ١٦٨ ) ان خلاصة الاسباب المستقلة والاحكام الالزامية المحتوي  
عليها الاعلام الصادر بحق المفلس يجب ان تعرض من طرف مامور محكمة  
التجارة في مدة ٢٤ ساعة لجانب نظارة التجارة ( هذا مخصوص بالعاصمة )

( ١٦٩ ) ان التنبيهات والتأكيدات التي ينبغي اعطاؤها لاجل الفاء

المفلس في الحبس ولاجل وضعه تحت المراقبة تجرى سريعاً من طرف محكمة  
التجارة او من طرف الوكلاء المعيّنين

### الباب الرابع

في بيان الاحوال والقوانين المتعلقة بتعيين الوكلاء وتبديلهم  
( ١٧٠ ) عقيب صدور اعلان الافلاس بتعيين من طرف محكمة  
التجارة وكيل واحد او وكلاء متعددون والمأمور الذي تبينت صورة مأمور به  
في الباب الثاني ايضاً بدعو جميع اصحاب الديون في مدة خمسة عشر يوماً لكي  
ياتوا في الحال الى محل ما وفي المدة المذكورة يجمع اصحاب الديون ويعقد  
مجلساً وينشاوره مواعيد اصحاب المطالبات الحاضرون المجلس لاجل تنظيم دفتر  
اصحاب الديون المعروفة ولاجل انتخاب وتعيين الوكلاء الذين يجب تجديد  
استخدامهم وبحرر مضبطة حاوية ملاحظاتهم في ذلك ويقدمها الى محكمة  
التجارة وهي حينئذ بالنظر الى مآل المضبطة المذكورة واحوال اصحاب الديون  
المعروفة وانهاء وتقرير المأمور الموالي اليها انها تعين وكلاء جدداً وانما  
انها تعيّن الوكلاء الذين تعينوا قبلاً وان مأمورية الوكلاء المنتخبين على هذه  
الصورة تكون دائمة مستمرة ولكن مع هذا يجوز عند الضرورة تجديد وتبديل  
الوكلاء المذكورين من طرف محكمة التجارة كما سيأتي بيان ذلك وبكل  
الاحوال يمكن ابلاغ عدد الوكلاء الى الثلاثة ويجوز انتخابهم ايضاً من غير  
اصحاب الديون ولولا من اي صنف وطبقة كانوا بعد ختام مأموريتهم حتى  
ان ياخذوا اجرة حسبما يكون تعيينها وتنسيبها من طرف محكمة التجارة بالنظر  
الى ايجاب المصلحة والمثل

( ١٧١ ) لا يجوز تعيين وكيل من احد اقرباء المفلس او من

بلوذن به

( ١٧٣ ) اذا دعت الحال اضافة وكيل واحد او وكلاء متعددين  
او الى تبديل الوكلاء الموجودين بعرض المأمور الموما اليه الكيفية لمحكمة  
التجارة وتحصل المبادرة لاجراء المقتضى من طرف محكمة التجارة كما قد تبين  
في المادة ١٧٠

( ١٧٤ ) اذا كان الوكلاء المعينون متعددين يلزم على الاطلاق ان  
يكون عملهم وحركتهم سوية

( ١٧٤ ) عند وقوع شكاية بحق الوكلاء من اجل مواد الافلاس  
التي يرونها يجرى ايجاب المقتضى من طرف محكمة التجارة في مدة ثلاثة ايام  
ومكذاه مواد وان تكن عائدة الى المأمور الموما اليه خبارة بسوغ المدعي عند  
الضرورة ان يعرض الكيفية لمحكمة التجارة

( ١٧٥ ) بناء على انتهاء واستدعاء اصحاب الديون او المفلس تقدم  
الافادة من طرف المأمور المعين من قبل محكمة التجارة بشأن عزل وتبديل  
احد الوكلاء او اكثر واذا الوكيل الموما اليه لم يجر المقتضى في ظرف ثمانية  
ايام بحق ما ابلغ اليه سواء كان من طرف اصحاب الديون او من طرف المفلس  
نما يتعلق بالتبديلات المطالبة فاصحاب الديون والمفلس ايضا لم ان  
معرض ذلك لمحكمة التجارة وهي بعد ان تضبط وتسمع مجلسيا تقرير المأمور  
لموما اليه واستنطاقات وافادات الوكلاء. تحكم مجلسيا في كيفية تبديل الوكلاء

## الباب الخامس

في بيان مأمورية الوكلاء وهو يشمل على عدة فصول

### الفصل الاول

ينصن احكام مأمورية الوكلاء على الاطلاق

( ١٧٦ ) ان كانت مادة وضع الختم على مكتب المفلس واسمائه لم تجر

فيل نصب الوكلاء فالوكلاء يبادرون لأجرائها سريعاً بمعرفة محكمة التجارة  
 ( ١٧٧ ) بناء على انتهاء الوكلاء برخص بحسب الإيجاب من جانب  
 المأمور المعين من طرف محكمة التجارة في تسليم وإعطاء الألبسة الخاصة  
 وسائر الأشياء اللازمة لذات المفلس وإهله وكذلك تعطى الرخصة في حق  
 الأشياء المشرفة على التلف والأشياء القابلة للتلف الواجب إدخالها في أموال  
 تجارة المفلس ( لعل المراد بذلك الأشياء المعدة لإدارة التجارة ) ويرخذ  
 أيضاً في صرف النظر عن وضعها تحت الختم أو في إخراجها من تحت الختم  
 ( ١٧٨ ) أن يبيع الأشياء المناهزة للتلف والأشياء المحفوظة الخطأ  
 عن قيمتها والأشياء التي يتوقف أمر حفظها على دفع مصاريف وجمع ثمن  
 وديون المفلس كل ذلك منوط بإجتهاد وغيره الوكلاء بعد إذن ورخصة  
 المأمور المعين من طرف محكمة التجارة

( ١٧٩ ) أن إخراج دفاتر المفلس من المحل الذي كانت فيه تحت  
 الختم وتسليمها إلى الوكلاء يكون بمعرفة مأمور خصوصي معين من طرف محكمة  
 التجارة لأجل هذا الشأن وعند ذلك ينظر المأمور الموما إليه في الدفاتر  
 ويدقق فيها ويقدم مذكرة مختصرة لمحكمة التجارة يبين فيها حالة الدفاتر  
 المذكورة التي وجدها وكذلك يخرج من الأوراق المحفوظة تحت الختم  
 السندات التي قد قرب حلول ميعادها أو التي من اللازم عرضها للقول  
 وبمعرفة المأمور الموما إليه تضبط وتعمل قائمة أثمانها ومقدارها وبعد ذلك  
 تسليم إلى الوكلاء لأجل إجراء المقتضى بحفظها وتعطى صورة عن تلك الدفاتر  
 للمأمور المعين من طرف محكمة التجارة وتجرى المبادرة لتحصيل ديون المفلس  
 بموجب وصولات تعطى من الوكلاء والمكاتب التي ترد في تلك الأثناء  
 إلى المفلس يتولى فتحها وقراءتها الوكلاء بحضور المفلس ثم تعطى له ليطالع عليهم  
 هو أيضاً

( ١٨٠ ) إذا حصل الانتهاء نظراً إلى الأحوال الظاهرة من جانب



المأمور الموما اليه لاجل تخلية سبيل المفلس مؤقتاً باعطائك صك تامين وحصلت  
المساعدة بذلك ايضاً من طرف محكمة التجارة يجبر المفلس على تقديم كفيل  
حضور على انه يجب اول الامر ان يخصص ويبين من طرف محكمة التجارة  
المبالغ التي يجب ان يفرمها الكفيل المذكور للماسة يعني لعموم اصحاب الدين  
من رتبة غياب المفلس واختفائه

( ١٨١ ) اذا لم يقدر المأمور الموما اليه الانهاء كما تقدم انفاً لاجل  
اعطاء صك التامين للمفلس يحق للمفلس ان يعرض ويبلغ استدعاه الى  
محكمة التجارة وحينئذ يسال المأمور الموما اليه عن السبب والملاحظة التي  
اجلها لم يطلب التامينات المذكورة وبعد المذاكرة في ذلك علناً تحكم المحكمة  
بالتنضي الايجاب

( ١٨٢ ) في اثناء نسوية محاسبة المفلس الحقيقي وغرامته يجوز بتنضي  
قادة الوكلاء ان يعين من طرف مأمور محكمة التجارة قوت يومي له ولعياله  
اذا لم يقتنع المفلس ووكلاء الماسة بالمقدار الذي عينه المأمور يجوز لهم ان  
راجعوا في ذلك محكمة التجارة

( ١٨٣ ) اذا دعا الوكلاء المفلس ان يحضرهم لاجل رؤية دفاتره  
نقطع محاسباته ولم يجب دعوتهم بحري التنبيه عليه ان يحضر بذاته في ثلاث  
اربعين ساعة وان وجد له عذر كاف قد صدق مأمور المحكمة على صحته  
وذن له حينئذ في ارسال وكيل موالا كانت ورقة التامين قد اعطيت له  
ولم تعط

( ١٨٤ ) اذا لم يتسلم حالاً دفتر البلاشو يعني الموازنة من طرف  
المفلس فالوكلاء بشرعون في تنظيم دفتر من مثله على مقتضى دفاتر اوراق  
المفلس والتحقيقات التي اكتسبوها وبقد مونة الى محكمة التجارة

( ١٨٥ ) ان المأمور المعين من طرف محكمة التجارة ماذون ان  
ينطق المفلس ومن هم في خدمته لاجل تنظيم دفتر الموازنة المذكورة ولاجل

## اسباب وكيفيات الافلاس

( ١٨٦ ) اذا أعلن افلاس تاجر ما بعد وفاته او توفي المفلس بعد اعلان افلاسه ولم يكن له اولاد قاصرون وورثة غائبون فلزوجته واولاده وورثته بالاصالة او بالوكالة ان يحضروا ويقوموا مقام المموفى ويبادروا بتنظيم دفتر البلاشو ونموية مصالح الافلاس عموماً

## الفصل الثاني

في بيان قضية فك الختم وتحرير الاملاك

( ١٨٧ ) بعد مرور ثلاثة ايام على الكثير من وضع الختم على موجودات المفلس يبادر الوكلاء لفكه فتكتب اموال المفلس وموجوداته بدفتر حيث يكون حاضراً وان لم يكن حاضراً اذ ذاك يستحضر اذا كان حضوره لازماً

( ١٨٨ ) بعد رفع الختم عن اشياء المفلس وتحرير الدفتر نسخين تعطى نسخة منه في مدة اربع وعشرين ساعة لمحكمة التجارة والنسخة الثانية تحتفظ عند الوكلاء ويجوز للوكلاء ان يعينوا الاشخاص الذين يرونهم مناسبين لكي يساعدوهم في ترتيب وكتابة الدفتر المذكور وفي تقدير قيمة الموجودات

( ١٨٩ ) اذا أعلن افلاس المفلس بعد موته وذلك الدفتر لم يشرع فيه قبل الاعلان المذكور او اذا توفي المفلس قبل قراءة ذلك الدفتر فكما صرح المواد المار ذكرها يجب ان تجرى المبادرة لتنظيم الدفتر المذكور بحضور ورثة المتوفي او حين احضارهم اذا وجد اقتضاء لذلك

( ١٩٠ ) عند ظهور اي افلاس يلتزم الوكلاء في مرور خمسة عشر يوماً من مباشرتهم مامورينهم او من يوم تقرير انقائهم ان يقدموا الى المامور

المعين من طرف محكمة التجارة مذكرة حاوية صورة الافلاس الظاهرة واسبابه  
وعلة وكيفية احوال بوجه الاجمال والمأمور الموما اليه ايضاً ما روم ان يقدمها  
حالا الى المحكمة مع بيان رايه وان مضت المدة المذكورة ولم تظم المذكرة  
المذكورة من طرف الوكلاء يجب على المأمور الموما اليه ان يقدم افادة الى  
المحكمة ويبين السبب الداعي لتاخيرها

( ١٩١ ) يرخص من طرف النظارة لواحد او اثنين من مأموري  
التجارة في ان يتوجهوا الى مخزن المفلس او دكانه و يراقبوا احوال الافلاس  
وتنظيم الدفاتر وحقانية ودقة الوكلاء فيما يتعلق برؤيتهم مصالح الافلاس  
ومن واجباتهم ايضاً المداعات بابراز السندات والدفاتر والاوراق المتعلقة  
بالافلاس ( هذه المادة مخصوصة بالعاصمة )

### الفصل الثالث

في كيفية بيع امتعة المفلس واشيائه وتحصيل اثمانها

( ١٩٢ ) بعد اكمال الدفاتر المذكور يتسلم الوكلاء امتعة المفلس  
ونقوده وسنداته ودفاتره واوراقه واثاث بيته ايضاً ويعلمون ذيلاً على ذلك  
الدفاتر تحت امضاءهم في انهم استلموا تلك الاشياء

( ١٩٣ ) على الوكلاء ان يبادروا لتحصيل ديون المفلس بمراقبة مأمور

محكمة التجارة

( ١٩٤ ) من وظيفة مأمور محكمة التجارة ان يرخص للوكلاء ان

يبادروا الى بيع امتعة تجارة المفلس واشيائه المنقولة مع بيان كيفية المبيع سواء

كان من يد الوكلاء او بواسطة السمسار في السوق السلطانية

( ١٩٥ ) ان الوكلاء ماذنون ان يجلبوا عند الاقتضاء المفلس اليهم

ويرى في نسوية المنازعات والحقوق السائرة المتعلقة بالماسة اي مجموع  
مطلوب اصحاب الدين وعلى الخصوص في دعاوى الاملاك غير المنقولة  
واما القضية التي تجري نسويتها فان كانت قيمتها غير معينة او يبلغ اكثر من  
الف وخمسمائة غرش ولم تصادق عليها محكمة التجارة فلا تكون مرعونة الاجراء  
(١٩٦) ان كان المفلس قد اطلق سبيله او اعطيت له ورقة التأمين  
فللوكلاء ان يستخدموه في مصالح الافلاس لاجل تسهيل ادارتها وذلك بعد  
استئذان مأمور محكمة التجارة

### الفصل الرابع

في بيان المعاملات اللازمة لاجل محافظة اموال المفلس  
(١٩٧) ان الوكلاء منذ حين شروعه في اجراء مامورينهم  
يكونون ملزومين ان يقول حقوق المفلس فيما يتعلق بمطلوباته اي ان  
يحصلوها وان يجرى المعاملات التجارية اللازمة لكي يظهروا امواله الكائنة  
بطريقة الرهن والامانة

### الفصل الخامس

في كيفية تحقيق الدين

(١٩٨) ينظم اصحاب الدين اعتباراً من يوم تاريخ اعلان الافلاس  
ان يقدموا الى محكمة التجارة دفترًا حاويًا مفردات المبالغ التي يدعون بها مع  
سندات الدين ومن مقتضى مامورية كاتب محكمة التجارة المسجل ان يعمل

دفترًا بتلك السندات و يعطى بها مذكرة مشعرة باستلامها والمسجل المذكور هو مسئول عن حفظها مدة خمس سنوات اعتبارًا من تاريخ المضبطة التي يعلمها الوكلاء في تحقيق الديون

( ١٩٩ ) عند ما يجري انقضاء الوكلاء او تعيين غيرهم حسب منطوق الفقرة الثالثة من المادة المائة والسبعين المحررة انفاً يجب ان يجري في الحال اخبار اصحاب الديون الذين لم يسلموا سنداتهم بعد بواسطة الغازينات بانتهاء من مفيد محكمة التجارة وحينئذ يكونون ملزومين ان يقدموا بانفسهم او بواسطة وكلاء مرخصين لوكلاء الافلاس سنداتهم ووثائقهم بموجب دفتر المفردات في مدة عشرين يوماً من تاريخ الاخبار ( هذا اذا لم يخفوا و يرجحوا تسليم سنداتهم راساً الى محكمة التجارة ) و يعطى لهم علم وخبر مشعر باستلام السندات المذكورة ولكن اذا كان البعض من اصحاب الدين فاطنين بالمالك المحروسة في محل خارج عن المحل التجاري فيه تحقيق وتفتيش امور المفلس ومعاملاته الاجابية يجب حينئذ ان تتراد المهلة يوماً واحداً لاجل كل مرحلة واقعة فيما بين محل الافلاس ومحل اقامة اصحاب الدين

« ٢٠٠ » بعد انقضاء المهل المعينة في الفقرة الاولى والفقرة الثانية من المادة المائة والتاسعة والتسعين المار ذكرها يحصل الشروع في تحقيق المطالبات في مدة ثلاثة ايام وتجرى المسارعة المستمرة لتسويتها والتحقيق يجري في المحل واليوم والساعة التي يعينها مامور محكمة التجارة وحسب مآل المادة المذكورة يبادر بكل الاحوال الى طلب اصحاب الديون بموجب انتهاء رسمي من مفيد محكمة التجارة او بواسطة اوراق مخصوصة وعند اخبارهم بذلك يبين لهم المحل واليوم والساعة المعينة واما مطالب وكلاء الافلاس فيكون تحقيقها بمعرفة مامور محكمة التجارة وبعد هذا تجري المباحثة والمذاكر بحضور مامور محكمة التجارة على المطالبات المذكورة فيما بين اصحاب المطالب او وكلائهم من جهة و بين وكلاء الافلاس من جهة اخرى والمأمور الموما اليه

ينظم مذكرة فيما جرى تحقيقه

« ٢٠١ » كل صاحب دين قد تحقق دية او كانت مطلوبة مثبتة في دفتر ميزانية المفلس بحق له ان يحضر جلسة تحقيق ديون المفلس وله ايضاً ان يعترض ويسال عن كل الديون المحققة والتجاري تحقيقها وهذه الحقوق هي لشخص المفلس ايضاً بلا ريب

( ٢٠٢ ) ينبغي ان يبين في المذكرة المار بيانها المحاولة لتحقيق ديون المفلس محل اقامة صاحب الدين او وكيله وان يدرج فيها ايضاً على وجه الاجمال مآل السندات والتحاويل وان تذكر الاضافات الموجودة في السندات المذكورة والمواضيع المصححة منها والكتابات المتخالفة السطور وان يصرح فيها هل قبل ذلك الدين او فيه نزاع

( ٢٠٣ ) ينبغي ان تجلب دفاتر اصحاب المطلوبات من طرف محكمة التجارة عند الحاجة . وان كانوا بحيث يكون في جلبها صعوبة يكتب الى ماموري التجارة في استخراج خلاصتها وارسلها

( ٢٠٤ ) جميع ديون المفلس التي تكون قد قبلت على الوجه المشرح ينبغي ان يصدق عليها مامور محكمة التجارة ايضاً بان يعلق المشرح على ظاهر السندات بان مبلغ كذا غروش قد ادرج بدفتر ديون المفلس ويعرف التاريخ . وكل صاحب دين ملزوم ان يصادق على صحة دينه من طرف المامور الموالي اليه في مدة ثمانية ايام اعتباراً من اليوم الذي وقع فيه تحقيق دينه ( بمعرفة الوكلاء )

( ٢٠٥ ) اذا وقع النزاع على شيء من ديون المفلس فمن مقتضى مامورية مامور محكمة التجارة ان يعرض الكيفية للمحكمة بدون احتياج الى شكاية وادعاء . وحيث ان يجلب الاشخاص الذين لم معلومات بذلك الى محكمة التجارة بامر نظارة التجارة وبحضور المامور الموالي اليه مجري تحقيق القضية وفصلها

( ٢٠٦ ) ان المنازعة الواقعة بخصوص الامتناع عن قبول دين ما بفرضية رفعها الى محكمة التجارة ان كانت غير صالحة للحكم بها بصورة فاصلة قبل انقضاء المهل المقررة بحق الفاطنين في المالك المحروسة كما تبين في المادة ١٩٩ و ٢٠١ فان المحكمة تحكم فيها بحسب ايجاب المصلحة على انها اما ان تؤخر واما ان تؤجل الى حين (ولعله لمعد) تشكيل المجلس الذي سيعد لاجل تنظيم سند القوتة رردانو ولكن رغبة في اتمام المصلحة بحري فصلها ونسويتها جالاً ويشكل المجلس المذكور . واذا صدر الحكم ان ترى قبل تشكيل المجلس ( ولعل بعد تشكيل المجلس ) فصاحب الدين الذي هو على هذه الصفة يدخل موقتاً في مذكرات الافلاس على مبلغ معلوم يعين في ذلك القرار ( ٢٠٧ ) ان المنازعات التي تقع لاجل مطلوب ما فعلى تقدير احوالها الى المجالس والمحاكم الاخر ( غير التجارية ) يجوز فيها اجراء صورتين احدها ان يتوقف اجراء المعاملات الافلاسية والاخرى ان لا يتوقف المصلحة في خلال رتبة الدعوى في تلك المحاكم بل يدوم اجراء المعاملات الافلاسية من طرف محكمة التجارة وبفرضية دوامها حسب الصورة الثانية يلزم ان يدخل صاحب الدين في مذكرات الافلاس ويفيد مطلوبة ايضاً احتياطاً وكذا ان ادعاء احد اصحاب المطالبين اوجب عليه محاكمة من قبيل التزوير والعرقلة وما شاكل ذلك من الجرائم والجنابات او من قبيل حيلة او قباحة خفيفة فيكون ايضاً امر توقيف المعاملات المذكورة محولاً لراي محكمة التجارة الى ان ترى تلك المواد على ان مطالب شخص محال مثل هذا ينبغي ان لا تثبت حتى ولا بوجه الاحتياط . ولا يقدّر ان يدخل في مجالس مذكرات الافلاس ما لم ترى تلك الدعوى وبمحصل من محل الايجاب براءة ذمته من تلك التهمة المنسوبة اليه

( ٢٠٨ ) اذا وقع الاعتراض من قبل اصحاب المطالبين بخصوص الاتفاق احد اصحاب الديون المدعي بالامتنياز او برهن على ما في يده فيدخل

في مذكرات الافلاس كما في اصحاب الديون الاعتيادية

( ٢٠٩ ) بعد انقضاء المهل المبينة في المادة ١٩٩ والمادة ٢٠٤

المذكورتين بحق اصحاب الديون الفاعلين في المالك المحروسة تحصل المبادرة في عقد الفونفور داتو يعني الاتفاقية وتسوية باقي معاملات الافلاس عموماً ولكن يجب مراعاة الاستثناء المندرج في المادة ٢٧٢ ومادة ٢٧٤ الآتي بيانها بحق اصحاب الديون الفاعلين في الحملات الخارجة عن بلاد الدولة العلية البرية

( ١١٠ ) ان اصحاب المطالبات المعلومين وغير المعلومين الذين

يقصرون عن الحضور في اثناء المهلة لاجل التصديق على مطالبهم لا يحق لهم ان يدخلوا في تقسيم الغرامة ( الغرامة ما يصيب كل واحد على قدر مطلوبه بالتساوي ) ومع ذلك يحق لهم المعارضة حتى يوم ختام توزيع الدرام بشرط ان يتحملوا المصاريف اللازمة لدعوى المعارضة ومعارضتهم هذه لا تؤخر توزيع الغرامة التي حكم بها ونبه باجرائها من طرف مأمور محكمة التجارة ولكن قبل فصل دعاوتهم الاعتراضية هذه اذا تجددت المبادرة لاجل توزيع غرامة يدخلون في توزيع الدرام بوجه الاحتياط على قدر المبلغ الذي تخصصه وتعينه لهم محكمة التجارة بحيث يجري توقيف ما خصهم من ذلك الى ان تنصل وتخس دعاوتهم وبعد ذلك اذا ثبت حقهم لا يكون لهم حق اصلاً في ان يطلبوا ويدخلوا في شيء من الغرامة التي توزعت بامر وتنبه مأمور محكمة التجارة قبل معارضتهم ولكن اذا كان من الدرام ما لم يقسم بعد يحق لهم ان ياخذوا منها ما وقع في حصصهم من التوزيع والتقسيم الاول





## الباب السادس

في بيان تنظيم سند المصالحة والاتفاق فيما بين المفلس وأرباب دينه المعروف بلفظة قونقورداتو وفيما يجب اجراؤه من توزيع الاموال الموجودة بطريقة الغرامة اذا لم يحصل اتفاق وفيه عدة فصول

### الفصل الاول

في اجتماع اصحاب المطالبين وكيفية جلبهم

( ٢١١ ) بعد مرور ثلاثة ايام من انقضاء مهلة الايام المعينة لاجل اثبات الدين يجلب بمعرفة مامور محكمة التجارة ارباب الدين الذين تحقق وثبت مطالبهم او ادخل في الدفتر احتياطاً و يبادر لعقد مجلس لاجل المذاكرة واصدار القرار بخصوص سند القونقورداتو بعد ان تكون الكيفية اعانت واذيعت بموجب اعلانات تعاقى على باب محكمة التجارة وعلى البورصة ( هو المكان المخصص لاجتماع اعيان التجار للبيع والشراء عموماً والاطلاع على حوادث واخبار التجارة ) وعلى باب دكان المفلس او مخزنه وتدرج ايضاً بالغازيتات . وفي الاعلانات المذكورة وفي التذاكر التي سترسل لاجل اجتماع اصحاب الدين يجب بيان السبب الذي طلبوا لاجله اي امر المذاكر والقرار بخصوص القونقورداتو المذكور

( ٢١٢ ) ان اصحاب الديون الثابتة والمعلقة مطالبينها بوجه الاحتياط المذكورين آنفاً يحضرون بانفسهم الى المحل الذي عينه مامور محكمة التجارة في اليوم والساعة او يرسلون وكلاءهم وبحضور المامور الموام اليه يعقد المجلس

ويبادر لمجالس المفلس أيضاً اليه

فان كان المفلس المذكور قد اخرج من الحبس او حصل على صك التامين فيلتزم ان يحضر بنفسه الا اذا كان له عذر شرعي مقبول عند المأمور الموما اليه فيجوز له حينئذ ان يرسل وكيلاً عنه

( ٢١٢ ) بعد ان يعرض الوكلاء على المجلس المذكور كيفية احوال الافلاس واجراء الرسوم والقواعد المرعية وإبقاء المعاملات الايجابية بمنطقة المفلس وتسمع اجوبته وهكذا ايضاً يكتب على ورقة افادات الوكلاء المذكورة وتمضى وتختتم منهم وتسلم الى مأمور محكمة التجارة وهو ينظم تقريراً حاوياً المذكرات والقرارات الصادر في تلك الجلسة

## الفصل الثاني

في كيفية عقد سند الفونفور داتو

( ٢١٤ ) لا يجوز عقد اتفاق مطلقاً بين اصحاب الديون الحاضرين المجلس والمفلس المدين قبل ان تراعى الرسوم والقواعد المذكورة ونجرب تماماً وبعد ذلك فالاتفاق الذي يتم بمعرفة وراي اكثر اصحاب الديون عدداً والمتصرفين بقيمة ثلاثة ارباع الدين المصدق عليه تصديقاً قطعياً او المفيد بوجه الاحتياط تكون معتبرة. ولما اذا لم تجر القواعد المرفوعة فان سند الاتفاق يكون غير مرعي ولا معتبر

( ١١٥ ) ان اصحاب المطالبات الثابتة ديونهم على وجه الاستغلال والرهن والامتياز لا يحق لهم ان يبدوا اراءهم بخصوص معاملات سند الفونفور داتو لاجل مطالبهم ولكن اذا تركوا حق استغلالهم ورهنهم وامتيازهم فمطلوبهم يدخل في الدفتر وعليه فاذا شهد المجلس المنعقد لاجل عمل سند

القونفوردانو وتداخلوا في مذاكرات القونفوردانو وليدوا رأيهم فيها فتركهم  
استغنائهم يكون من ايجاب طبيعة المصلحة

(٢١٦) من شروط الاتفاق ليكون مقبولا ان يعرض ويصادق  
عليه مجلسيا ( يريد بذلك نفس الجلسة المذكورة ) واذا كان القابلون  
حاصلين على اكثرية عدد الاشخاص فقط او على غالبية التصرف بثلاثة  
ارباع الديون فقط ولم تتوفر الشروط المطلوبة ( اعني اجتماع الاكثريتين  
معاً ) فالمذاكرات الايجابية توجل الى ثمانية ايام ايضاً على الكثير وفي هذه  
الصورة ( اي بالاجتماع الثاني ) لا يعتبر ما كان قد حصل في الاجتماع الاول  
من امر الرد والقبول ( اي الرضى وعدمه )

(٢١٧) لا يجوز عمل سند القونفوردانو بحق المفلس المحكوم عليه  
بالاجنبال ( ١ ) وعندما يشرع في تجري وتحقيق افلاس مظنة الاجنبال  
ومحاكمة جميع اصحاب الديون في محل وتجرى المذاكرة بينهم في انه لو فرض  
براءة ذمة المفلس هل تجري المذاكرة فيما بعد في شان صك القونفوردانو ام  
لا فان صدر القرار ان يؤجل ذلك الى ما بعد نهاية البحث عن الحيلة  
وتحقيقها فيجب ان يكون القرار حاوياً آراء اصحاب المطالبين وقبولهم  
واكثرية العدد كما تبين في المادة ٢١٤ المذكورة وعند انقضاء المدد المعبنة  
اذا حصل التضميم على المذاكرة في امر القونفوردانو يبادر لاجراء القواعد  
(٢١٨) اذا حكم ان افلاس المفلس ناشيء عن نقصيراته يجوز ايضاً  
عقد صك القونفوردانو واما ان كان العمل جارياً بامر تبين نقصيرات  
المفلس فاصحاب الديون مخبرون اما ان يعقدوا القونفوردانو واما ان يوقفوا  
مذاكراتهم الى ان تتم الدعوى الا انه يجب ان يراعى في هذه الحالة ايضاً

( ١ ) الافلاس ثلاثة انواع الاول الحقيقي والثاني التقصيري والثالث

الاجنبالي

قواعد المادة المار بيانها ( من جهة الاكثريتين )

( ٢١٩ ) جميع اصحاب الديون الذين يحق لهم ان يتدخلوا في عمل ونظم القونفوردانو او الذين اكتسبوا هذا الحق بعد عمله يمكنهم ان يخالفوا في عمل سند القونفوردانو ولكن يلزمهم ان مخالفتهم تكون مبنية على الاسباب والأداة وان تبلغ الوكلاء والافلس في مدة ثمانية ايام من تاريخ القونفوردانو والا فمخالفتهم تكون غير مسموعة . ويجب ان يدرج في المذكرة ان كناية هذه المخالفة تعرض لمحكمة التجارة في اول جلسة تعقدتها واذا كان الافلاس قد تعين له وكيل واحد فقط وقد خالف عقد سند القونفوردانو فيجب عليه ان يطلب تعيين وكيل جديد يراعي في جانبيه القواعد الموضوعة في ذلك واما نظراً الى اصدار الحكم في هذه المخالفة فان كان الامر متوقفاً على حل مسألة من المسائل التي حلها خارج عن محكمة التجارة يؤخر حكم محكمة التجارة الى ان تجرى تسوية تلك المسألة وهكذا تعطى مهلة قليلة من طرف المحكمة في غضونهما يراجع اصحاب الديون المخالفون المحل العائدة اليه تلك المسألة ويجب عليهم ان يشعروا بعجزهم بعبارة تلك المسألة

( ٢٢٠ ) محكمة التجارة تعني باجراء التصديق على سند القونفوردانو بناء على استدعاء وطلب من يهتم تعجيل ذلك العمل اكثر من غيرهم ولكن لا يحكم بالتصديق قبل انقضاء مهلة الثمانية الايام المعينة فان ظهر اثناء المدة المذكورة مخالفة ما يحكم بها او بالتصديق من طرف المحكمة في اعلام واحد واذا قبلت تلك المخالفة بضمي حكم سند القونفوردانو بحق جميع اصحاب الديون مفسوخاً ( المخالفة في هذه المواد بمعنى المعارضة )

( ٢٢١ ) قبل ان يحكم بالتصديق على سند القونفوردانو يلزم مطلقاً ان يتقدم الى محكمة التجارة تقرير من طرف مأمورها بخصوص حالة الافلاس وقبول سند القونفوردانو

( ٢٢٢ ) ان لم تراعى القواعد المذكورة آنفاً او ظهر بعض اسباب

ووسائل منافية لمنفعة الجمهور ولتقتضي صلاح ارباب الديون لا يجب ان  
تصادق محكمة التجارة على سند الفونقورداتولان ما تقدم يمنع عقده

### الفصل الثالث

#### في اجراء احكام الفونقورداتو

( ٢٢٢ ) اذا قبل الفونقورداتو وجرى التصديق عليه فيكون مرعي  
الاجراء بحق ارباب الديون المحققة ديونهم او غير المحققة ان كانوا مقيدين  
بدفتر الموازنة او غير مقيدين وكذلك بحق اصحاب الدين القاطنين في  
خارج الممالك العثمانية والذين ادخلوا في الماسة بوجه الاحتياط وفقاً لما  
المادة ٢٠٦ و ٢٠٧ وقد خصص لهم من محكمة التجارة مبالغ معلومة بالغة ما  
بلغت على حد سواء فجميع هؤلاء تنفذ بحكم احكام الفونقورداتو

( ٢٢٤ ) اذا كانت اشياء المفلس غير المنقولة الكائنة بطريق  
الاستغلال تقيدت كمنطوق النقرة ٢ من المادة ١٩٧ فمن حكم تصديققائمة  
الفونقورداتو ان يكون هذا الاستغلال عائداً الى جميع اصحاب الديون  
فيجب ادراج حكم التصديققائمة في سجلات المحل الذي جرى فيه الاستغلال  
الا اذا كان القرار حصل على صورة اخرى ( كذا ) هو جب الفونقورداتو ( ١ )

( ١ ) اذا كان المفلس بعد عقد الفونقورداتو قد رهن بعض املاكه  
عند بعض الناس و بعد ذلك ظهر عجزه مجدداً فمن كون المفلس المذكور قد  
رهن اولاً تلك الاموال عند الماسة فاصحاب المطالبين الاولين لهم التقدم في  
استيفاء ديونهم ولهذا وجد من ايجاب المصلحة كاتبين في حاشية القانون ان  
يتقيد اعلام تصديق الفونقورداتو في سجلات المحل الذي يحصل فيه الرهن  
وذلك لاجل منع اجراء رهن جديد

( قلنا حيث لم نجد في المادة ١٧٤ لتلك الفقرة التي اشار اليها هذا البند وقع ارتباك في فهم المعنى المقصود وبحسب الظاهر نظن ان المراد بالاستغلال اخذ غلة الملك المبيع بطريقة الوفاء وعليه فيلزم مراعاة الشروط العادلة الكائنة بين البائع والمشتري ولا نحتاج ان المراد نفس الملك المبيع بطريقة الاستغلال المنزّل على راي بعضهم منزلة الرهن لانه لا يجب ان يحرم صاحبه منه على غير مسوغ ان لم يسبق الرضى بين الماسة والمستهرهن على ذلك والحاشية المتعلقة على هذا البند لا نطعمها تفى بالمقصود او تطابق الاصل كل المطابقة واما ترجمة هذا البند بموجب النسخة الفرنسية فهي كما يلي

( ان تصديق محكمة التجارة على صك المصالحة لا بعدم صاحب الدين المحافظة على حقوقه في موجودات المحكمة العقارية المسجلة بالرهن كما تقرر في الفقرة الاخيرة من البند ١٩٢ وعليه فعلى وكلاء الافلاس ان يسعون لتسجيل اعلام التصديق في اماكن سجلات الرهن ما لم يتقرر في صك المصالحة رابطة اخرى بحق تلك الاملاك )

( ٢٢٥ ) بعد ان يجري التصديق على صك القونفوردانو لا نسع دعوى ابطاله والغائه اذا تبين ان المفلس فعل احثيالاً كاخفاء وكنتم بعض موجودات او تكثير الدين الذي عليه

( ٢٢٦ ) بعد ان يصدر الاعلام المتضمن التصديق على مناقلة القونفورداتو والحكم بايجاء تنتهي مامورية الوكلاء فيسلمون حينئذ محاسباتهم النهائية الى المفلس بحضور مامور محكمة التجارة ونحسم بعد المذاكرة ويؤخذ من المفلس سند معان استلامه جميع امواله ودفاتره واراقه فيكتب مامور محكمة التجارة مذكرة وهكذا تنتهي ماموريته ايضاً وكل معارضة دعوى تحصل بعد ذلك تنصلها محكمة التجارة

## الفصل الرابع

في بيان الغاء الفونقوردانو حكماً أو فسخه وعدم اجرائه

( ٢٢٧ ) عند ظهور احنبال ما او عند صدور الحكم والاعلان بان الافلاس هو احنبالى واو بعد تصديق الفونقوردانو بضمي الفونقوردانو ملفياً كانه لم يكن والكفلاء الذين يكونون قد تعهدوا باجراء الفونقوردانو يعني بدفع المبالغ المقررة واجراء الشروط الموعود بها يبرأون من الكفالة طبعاً واما الفونقوردانو الذي لم يبلغ بعد فتجوز اقامة الدعوى في محكمة التجارة على المفلس حتى فسخه اذا لم ينضم المفلس الشروط التي التزم باجرائها وان كان له كفلاء فاقامة الدعوى تكون بحضور الكفلاء ولكن بداعي فسخ وإبطال الفونقوردانو المذكور لا تبرأ ذمة الكفلاء من كفالة اجراء الشروط التي قد تعهدوا بها كلها او بعضها

( ٢٢٨ ) اذا صدر من بعد تصديق الفونقوردانو دعوى على المفلس بان افلاسه احنبالى واقتضى الامر حبس المفلس وتوقيفه فعلى محكمة التجارة ان تنبه لاجل استحضال واجراء الوسائل اللازمة لوقاية الاموال الكائنة تحت يد المفلس وحفظها من التلف ولكن عندما يصدر الاعلام بانه لم يبق سبب للدعوى او بيان براءة ذمة المفلس وتخليه سبيله وقبول اعذاراته فمن ذاك التاريخ تضيى المحكمة معفاة طبعاً من التزامات اسباب المحافظة والوقاية المار ذكرها

( ٢٢٩ ) بناء على منطوق الاعلام الصادر بكون الافلاس احنبالياً والحكم الصادر بالغاء سند الفونقوردانو بالكلية او بفسخه وإبطاله يجب ان يعين مامور ووكيل او وكلاء متعددون من طرف محكمة التجارة وقضية وضع الختم على الاموال منوطة بهؤلاء الوكلاء واذا وجد ان يجب لرؤية

السندات وباقي الاوراق ومقابلة قيمة الاموال والاشياء على الدفتر العتيق  
فعلى الوكلاء المذكورين ان يبادروا لاجراء ذلك معلقين هذه الاعمال ذيله  
على الدفتر العتيق وهكذا يكررون تحرير دفتر الموازنة وكذا مقيد محكم  
التجارة فانه يفيد الاعلام الصادر بخصوص تعيين هؤلاء الوكلاء الجدد ويخبر  
اصحاب الديون المحتل ان يكونوا صاروا اصحاب مطالب جديدة لكي  
يقدموا في ظرف عشرين يوماً سندانهم لاجل التحقيق وفقاً لاحكام الماد  
١٩٩ و ٢٠٠

( ٢٢٠ ) يفتضى منطوق المادة المذكورة بحسب ان تحصل المبادر  
سريعاً لتحقيق الديون الجديدة ولما الديون التي قبلت قبلاً وصدق عليها فلا  
ينبغي ان يعاد تحقيقها ويستثنى من ذلك عدم قبول الديون التي دفعت كلاً  
او بعضها من بعد التصديق السابق وتنزيلها

( ٢٢١ ) بعد تكميل المعاملات المذكورة اذا لم يجدد عقد قونفوردانو  
يعقد اصحاب الديون مجلساً لكي يبدوا رأيهم في شان ابقاء الوكلاء او تبديلهم  
ومراعاة لاصحاب المطالب الجدد لا يبادر لتوزيع دراهم قبل انقضاء المهل  
المعينة لاصحاب الديون الناطقين في الممالك العثمانية بحسب منطوق المادة  
١٩٩ و ٢٠٤ المار ذكرها

( ٢٢٢ ) ان الصكوك والمفاولات التي يعملها المفلس بعد التصديق  
على الفونفوردانو وقبل الغائه بالكلية او فسخه وإبطاله اذا تبين انها عملت  
لاجل الضرر والاحتيال على اصحاب الديون فلا اعتبار لها بل تعدى كانهما  
لم تكن ( ١ )

( ١ ) ان فسخ الفونفوردانو والغائه كلياً ينشأ عن ثلاثة امور الاول  
صدور الحكم على المفلس انه محتال اثنائي وقوع الغبن والحياة وفي ذاتين  
المخالفتين بلغي الفونفوردانو كلياً بموجب القانون ولا يبقى سبيل لتجديده  
الثالث اذا لم يجر المفلس ما قد تعهد به فبذلك يصح ان يفسخ الفونفوردانو



( ٢٣٣ ) قبل عندك التوفوردانو بحق لاصحاب الديون ان  
 بطالبوا المفلس باموالهم تمامًا بالغة ما بلغت واما بالنظر الى دخولهم في توزيع  
 الدراهم المعبر عنه بالماسه فيكون الامر كما ياتي بيانه . اولاً ان كانوا لم ياخذوا  
 شيئاً بعد من الغرامة يدخلون على قدر مطالبهم بالتام واما الذين اخذوا  
 مقداراً ما من الغرامة فيدخلون في التوزيع الجديد على مقدار المبلغ الباقي  
 لهم ونعتبر احكام هذه المادة ايضاً اذا ظهر افلاس المفلس مرة ثانية قبل الغاء  
 التوفوردانو او قبل فسخه وابطاله

### الفصل الخامس

في بيان قطع معاملات الافلاس على تقدير عدم كفاة الموجود  
 ( ٢٣٤ ) قبل تصديقك التوفوردانو او قبل اتفاق ارباب  
 الديون اذا اوجب الامر توقيف المعاملات بداعي عدم كفاة موجودات  
 المفلس لاجزاء معاملات افلاسه فلراي محكمة التجارة ان تحكم رسماً بقطع  
 معاملات الافلاس بناء على انتهاء مامور محكمة التجارة وبمقتضى هذا الحكم  
 يضحى كل فرد من اصحاب الديون على حدة انه حق ان يدعي على المفلس  
 وعلى امواله وموجوداته غير ان اجراء الاعلام المذكور يوقف ويؤخر مدة  
 شهر واحد اعتباراً من تاريخه

( ٢٣٥ ) في اى وقت اثبت المفلس او من له علاقة انه يوجد مبلغ  
 كاف لمصاريف معاملات الافلاس او سلم هذا المبلغ الى الوكلاء بحق

وفي هذه الحالة الثالثة يجوز تجديد التوفوردانو وبحكم بايجاب المقتضى من  
 طرف محكمة التجارة

له ولذويہ ان يطلب نقض الحكم والفرار المبيت في المادة السالفة الذكر  
وبكل الاحوال ينبغي بموجب المادة المذكورة ان يودي قبل كل شيء  
مصاريف الدعوى

## الفصل السادس

في بيان اتفاق ارباب الديون

(٢٢٦) اذا لم يكن عقد صك الفونفوردانو فيحق لاصحاب الديون  
الاتفاق (١) واجراء الحركة بالاتحاد وعليه فان مامور محكمة التجارة يجمع  
ارباب الديون لاجل المذاكرة في ما فيه النفع سواء كان بخصوص رؤية امور  
الافلاس او ابقاء وتبديل الوكلاء ويدخل بهذا الاجتماع اصحاب الديون  
الثابتة مطالبيها الكائنة بطريقة الامتياز والاستغلال والرهن وتكتب مضبطة  
شاملة دعاوى واعتراضات اصحاب الديون ويمتضى المادة ١٢٠ المار ذكرها  
يعطى قرار من طرف المحكمة بالنظر الى مال المضبطة المذكورة ونسلم  
تقرير الوكلاء الذين يحصل القرار على عدم ابقائهم الى الوكلاء الجدد ومن  
انلازم ان يتم ذلك بحضور مامور محكمة التجارة الموما اليه وعند الايجاب  
يجاب المفلس ايضاً

(٢٢٧) تجرى المذاكرة ما بين اصحاب الديون الحاضرين الجمعية  
لاجل اعطاء احانة ما نقدية للمفلس من اموال المفلس الموجود فاذا ارفض  
بتلك الاكثرين يساعد المفلس باعطائه مبلغ ما من تلك الاموال باسم

(١) المراد باتفاق اصحاب الديون ان يقتسموا ما بينهم موجودات المفلس  
التي يجدونها وذلك بداعي عدم امكانية عقد صك الفونفوردانو

اعانة و يكلف بتبينه وكلاء الافلاس وبتميينه مامور محكمة التجارة وبحق  
للكلاء المذكورين فقط ان يراجعوا بهذا الامر محكمة التجارة ( لعل الغرض  
من عرض الكيفية لمحكمة التجارة هو افتراض عدم اتفاق وكلاء الديون مع  
مامور المحكمة )

( ٢٢٨ ) عند وقوع افلاس شركة تجارية يكون اصحاب الديون  
مخبرين في عقد صدق الفوتقوردانو مع احد الشركاء او مع بعضهم دون  
الاخرين وعلى تقدير حصول ذلك تبقى موجودات الشركة برمتها تحت ادارة  
اصحاب الديون المتفقين ولما الاموال الخصوصية التي للاشخاص الذين  
حصلوا على الفوتقوردانو فتخرج من اموال الشركة . والاتفاقية الخصوصية  
التي تجرى معهم يجب ان يتعهدوا فيها بان المال الذي سيدفعونه الى ارباب  
الديون لا يكون من اموال الشركة مطلقاً بل من اشياء خارجة عنها والشريك  
الذي يكون قد حصل على عقد فوتقوردانو من مطلق بشخصه فقط يضحى بريء  
الذمة من تكافله مع باقي شركائه

( ٢٢٩ ) وكلاء الافلاس هم مامورون ان يوفوا الديون بالوكالة  
عن جمعية ارباب الدين المعبر عنهم بالذمة ومع هذا فجاء اعطاء الرخصة  
من طرف ارباب الدين للوكلاء لكي يتاجروا باموال المفلس الموجودة ولما  
ملك القرار الذي يعطى في هذا الشأن في جمعية ارباب الدين فيلزم ان  
يبين فيه الوقت الذي يعين للوكلاء واتخذ المقام ومقدار الدرام الذي يجب  
حفظه عندهم لاجل تادية المصاريف اللازمة وهذا القرار يتم بحضور مامور  
محكمة التجارة و برضى واتفاق اصحاب الديون الحاضرين على اكثرية الثلاثة  
ارباع سواء كانت هذه الاكثرية بالنظر الى عدد الاشخاص او بالنظر الى  
قيمة المبالغ المطلوبة ولما وقوع الاعتراض والمخالفة على هذا القرار فوان كان  
بسوغ المفلس والباقي اصحاب الديون الذين لم يقبلوه الا ان هذه المعارضة لا  
توقف اجراء ذلك القرار

( ٢٤٠ ) ان الوكلاء اذا تداخلوا في خلال استعمالهم اموال الافلاس بمعاملات وتعمدات زائدة على قدر الموجود فالمستول عن ذلك هم اصحاب الديون الذين اذنوا لهم في استعمال الاموال المذكورة بقصد التجارة وهذه المسئولية واردة على المقدار الزائد من المال المرخص به عن الحصة العائدة اليهم من الماسة وكل واحد منهم يجب ان يدفع مقدار ما نقص من الموجودات بنسبة المبلغ المطلوب له

( ٢٤١ ) الوكلاء ملزمون ان يعملوا في امر بيع املاك المفلس خير المنقولة وامتنعة واشيائه المنقولة وفي امر نسوية ديونه وذممه وان يشهدوا باجراء ما تقدم ذكره تحت نظارة المأمور المعين من طرف محكمة التجارة ولا يلزم لذلك جلب واحضار المفلس

( ٢٤٢ ) الوكلاء ماذنون في نسوية وروية كل الحقوق والدعاوى العائدة الى المفلس رعاية للقواعد المحررة في المادة ١٩٥ السالفة الذكر ومخالفة المفلس في هذا الشأن غير مسموعة

( ٢٤٣ ) ان اصحاب المطالبات الكائنين في حال الاتفاق كما مر آنفاً يجب على مأمور محكمة التجارة ان يجمعهم في السنة الاولى من اتفاقهم مرة واحدة على القليل وعند الحاجة يجمعهم ايضاً في السنين التابعة وفي هذه الاجتماعات يلزم الوكلاء ان يقدموا تقريرهم كيفية ادارة امور الافلاس وحاشا ان ينظر في امر ابقائهم في ماموريتهم او عزلهم وتبديلهم طبقاً للقواعد المصرحة في المادة ١٧٠ والمادة ٢٣٦

( ٢٤٤ ) عند قطع وتصفية محاسبات المفلس يجمع مأمور محكمة التجارة اصحاب المطالبات وفي هذه الجلسة الاخيرة يعطى الوكلاء ايضاً تقاريرهم في نتيجة ماموريتهم ويجب اذ ذاك ان يكون المفلس حاضراً بنفسه ولا فيستعذر اذا اقتضى الحال . واصحاب المطالبات يدون اراءهم في حنية عذر احوال المفلس وتكتب مضبطة في هذا الشأن وكل صاحب دين يرخص له

ان يكتب في تلك المضبطة ملاحظاته واعتراضاته وبعد ختام الجلسة المذكورة  
تعمل وتنقر جمعية اصحاب الديون المتعقدة بحكم الاقتضاء.

( ٢٤٥ ) يتقدم تقرير من طرف مأمور محكمة التجارة اليها حاورياً قرار  
رأي ارباب الديون في حقيقة عذر احوال المفلس وكيفية وقوع الافلاس  
وباقى الامور والمحكمة تحكم بكون المفلس معذوراً او غير معذور

( ٢٤٦ ) اذا اُعلن بان المفلس غير معذور بحق لكل صاحب دين  
مطلقاً ان يدعي بحقه على ذات المفلس وعلى امواله ولكن اذا حكم بانه معذور  
بتخلص من الزامه بالحبس بناء على ادعاء اصحاب الديون بخصوص افلاسه  
اذ بعد ذلك لا يحق لهم ان يمسوا شخصه بل يدعون على امواله ولكن في هذه  
الحالة يجب ان تراعى الاستثناءات المعروفة بقوانين مخصوصة ( ١ )

( ٢٤٧ ) ان الذين يرتكبون الافلاس الاحتيالي والذين يتصدون  
لبيع ما ليس في ملكهم والسارقين والخنائين او المتهمين بالتمادي والخيانة في  
ما ائتمنوا عليه واعتمدوا فيه ولا سيما الذين يتجاسرون على صرف الاموال  
المبرية لا يجوز ان يحكم لهم بانهم معذرون

( ٢٤٨ ) ان المدينين من التجار لا يقبل استدعاؤهم في حق ترك  
اموالهم الموجودة واعطائها لارباب الدين ( ٢ )

( ١ ) المراد بالقوانين المخصوصة الاجانب غير المستوطنين والاوصياء  
والمامورون وحافظو الامانة فهؤلاء ولو تبينت اعداؤهم لا يعفون من الحبس  
لان حبسهم نظراً لكيفية ديونهم المخصوصة بوجه جانب الامنية  
( ٢ ) ان النظام المحرر في هذه المادة هو خاص بحق طائفة التجار اما  
المدينون الآخرون غير التجار فانهم عندما يقدمون استدعاء كهذا يلزم  
المحاكم البلدية ( المحفوية ) ان تنظر فيه

## الباب السابع

في بيان انواع اصحاب المطالبين وكيفية استحقاقهم مع المفلس

### النوع الاول

بحق الاشخاص المتعدين مع المفلس وكفلائه

( ٢٤٩ ) بحق الحاملي سندات دين المفلس وديون الاشخاص الذين

تبين افلاسهم معه سواء كانت بداعي اشتراكهم في التعهدات او لاجل انهم صاروا كفلاء بوضعهم الحوالة على السندات المذكورة ان يدخلوا في توزيع مائة كل مفلس منهم على حدة وفي مجموع مطلوباتهم مضافاً اليها الفائدة والمصاريف (١)

( ٢٥٠ ) عند ظهور افلاس المدين والمتعدين معه بالدفع لا يحق

ان يدعي احدهم على الاخر فبما قد دفع من الماسات بطريقة الغرامة ولكن

( ١ ) مثال ذلك ثلاثة اشخاص تكافوا كفالة مالية ثم ظهر افلاسهم

سوية فالسند الذي يكون عليهم يبلغ اثني عشر الف قرش يدخل صاحبه بقسمته كلها مع الفائدة والمصاريف في مائة كل واحد منهم فيأخذ من غرامة الاول خمسين في المائة مثلاً ستة الاف قرش ومن الثاني خمسة وثلاثين في المائة اربعة الاف ومائتي قرش ومن غرامة الثالث خمسة عشر في المائة الفا وثمانمائة قرش فيكون مجموع ذلك اثني عشر الف قرش يعني يكون قد استوفى ماله تماماً لانه بغير هذه الصورة لا تكون المعاوضة قد تمت فيما بين الكفلاء.

إذا ظهر زيادة في المبالغ التي أعطيت من الماسات عن أصل المطلوب وفائدته ومصاريفه بربدا إذا زاد المدفوع عن أصل المطلوب فالزائد يعود إلى المدينين المشتركين في الدين الكافلين بطريقة الدور والحوالات بالنظر إلى ترتيب أصحاب الامضاءات الكائنة في السند ( أن الذي يستحق تلك الزيادة هو ماسة المفلس الواقع اسمه أخيراً لأن من تقدمه من أصحاب الامضاءات كانوا بمنزلة كفلائه )

( ٢٥١ ) أن صاحب الدين الذي بيده سند على المفلس وعلى من تعهد معه من المتكافلين بموجب ذلك السند إذا كان قبل ظهور الإفلاس قد استحصل منه شيئاً بصورة ( على الحساب ) يجب أن ينزل ذلك المبلغ من الأصل . والباقي يدخل به في الماسة مدعياً بذلك على المفلس وعلى من تعهد معه أو كفله وإذا التمهدون والكفلاء دفعوه له بحق لهم أن يدخلوا في ماسة المفلس بقدر المبلغ الذي دفعوه ليس إلا

( ٢٥٢ ) بحق لأصحاب المطالبات أن يدعوا كفلاء المفلس والمتعهدين معه في تكملة مطالبهم وإن كان صار عقد صك الفونفوردات

## النوع الثاني

بخصوص أرباب الديون الذين آمنوا برهن ما والذين لهم حق امتياز على الأشياء المنقولة

( ٢٥٣ ) أن أسماء أرباب دين المفلس الذين حصل تأمينهم برهن موافق للأصول تنبذ بدفتر الماسة لأجل الاخطار والتذكارات فقط

( ٢٥٤ ) بحق للوكلاء متى شاءوا أن يؤدوا الدين ويستردوا الأشياء المسترهنه مقابلة للدين رعاية لخبر الماسة بشرط أن يأذن لهم في ذلك

المأمور المنصوب من قبل محكمة التجارة

(٢٥٥) إذا لم يسترد الوكلاء الرهن وأقدم صاحب الدين على بيعه بشئ أكثر مما له فالزائد يأخذه الوكلاء وإما إذا كان الشئ أقل من المطلوب صاحب الدين فيدخل في الماسة بالمبلغ الباقي له كغيره من الديون العادية

(٢٥٦) أن أجره العملة الذين استخدمهم المفلس بذاته مدة واحد وثلاثين يوماً قبل إعلان الإفلاس وأجره الكتبة المستخدمين مدة سنة أشهر قبل إعلان الإفلاس أيضاً تعد من الديون الممتازة

(٢٥٧) أن الدفتر الحاي بيان أصحاب المطالبين المدعين حتى الامتياز في أشياء المفلس المنقولة يسلم إلى مأمور المحكمة من قبل الوكلاء وإذا حصل التسيب بإعطاء الديون المذكورة لأربابها قبل كل من عداهم من المبالغ المتحصلة فينبغي أخذ الرخصة في ذلك من مأمور المحكمة وإما إذا حصل معارضة في حق الامتياز فتعال الكيفية إلى محكمة التجارة لتحكم بها

### النوع الثالث

في بيان حقوق أصحاب المطالبين الذين لهم الاستغلال والامتياز على الأشياء المنقولة

(٢٥٨) إذا جرى توزيع صافي الثمن لأشياء غير المنقولة قبل توزيع حاصل ائمان الأشياء المنقولة أو إذا جرى توزيعها في وقت واحد فأرباب الديون ذوو الامتياز والرهن الذين لم يمكنهم أن يستوفوا تمام مطلوبهم من ائمان الأشياء غير المنقولة (التي لهم فيها حق الرهن والامتياز) يدخلون بها بقي لهم في توزيع المال العائد لأرباب الديون غير ذوي



الارتمان الا انه من اللازم ان يجري تحقيق وتصديق مطالبهم وفقاً للنظامات  
الموردة آنفاً ( ١ )

( ٢٥٩ ) اذا جرى مرة او اكثر تقسيم وتوزيع دراهم من اثمان الاشياء  
المنقولة قبل تقسيم وتوزيع اثمان الاشياء غير المنقولة يحق لاصحاب المطالبات  
ذوي الامتياز والرهن المحققين والمصدقين ان يدخلوا في التوزيع المذكور  
بنسبة مجموع مطالبهم ولكن المبالغ التي يستولون عليها من اثمان الاشياء  
المنقولة تفرز وتنزل من اثمان الاشياء غير المنقولة ( المرتبة عندهم )  
كما سيأتي

( ١ ) ان ارباب الديون ذوي الارتمان اذا دخلوا بالباقي لم من  
مطلوبهم في مائة ارباب الديون العاديين فمن الواجب ان يصرف النظر  
عن فائدة مطلوبهم ( مثال ) اذا كان مرتبنا لاحدهما ٤٠٠٠٠ وللآخر  
٢٥٠٠٠ ولكليهما ٧٥٠٠٠ وكان ايضاً اثنان من ارباب الديون غير المرتبين  
لاحداهما ١٠٠٠٠ وللآخر ١٥٠٠٠ ولكليهما ٢٥٠٠٠ فيكون كل المطلوب  
١٠٠٠٠٠ وافترض بيع الاشياء غير المنقولة ( المفهوم ايها المرتبة ) قبل بيع  
الاشياء غير المنقولة ( اي غير المرتبة ) وبلغ ثمنها ٧٠٠٠٠ فالمرتبة الاول  
ياخذ كل مطلوبه وقدره ٤٠٠٠٠ والباقي ٣٠٠٠٠ ياخذ المرتبة الثاني ويبقى  
له ١٠٠٠٠ لتكملة مطلوبه فهذا المبلغ الباقي يدخل به في اثمان الاشياء المنقولة  
( المذكورة آنفاً ) مع الدائنين غير المرتبين المذكورين ثم افترض ان ثمن  
اشياء المنقولة بلغ ٢٤٠٠٠ حالة كون المطالبات الباقية للمرتبة الثاني خمسة  
الف قرش وخمسة وعشرين الف قرش مطلوبة للشخصين صاحبي الدين  
غير ذوي الرهن ومجموع ذلك ١٠٠٠٠ ففي هذه الحالة يعطى المرتبة الثاني  
٤٠٠٠ واصحاب الدين الاول غير ذوي الرهن ٨٠٠٠ والثاني ١٢٠٠٠  
والمجموع ٢٤٠٠٠

( ٢٦٠ ) بعد بيع الاشياء غير المنقولة وتنظيم اصول المراتب الامتيازية لاصحاب الديون ذوي الامتياز والرهن بصورة قطعية يعطى كل منهم مطلوبة من ثمن الاشياء المنقولة بالدور والرتبة منزلاً منه ما قد اخذ من مائة اصحاب الديون الاعتيادية وياخذ حينئذ الحصة العائدة من قيمة الاشياء المرهونة كل بحسب رتبته والمبالغ التي تنزل على هذه الصور لا تبقى في مائة ذوي الارتمان بل تعاد وتسلم الى مائة ارباب الديون الاعتيادية وهكذا تم منفعة المائة الاعتيادية بواسطة اجراء هذا الافراز والتفريق

( ٢٦١ ) ان اصحاب الرهن الذين دخلوا في توزيع اثمان الاشياء غير المنقولة وحصلوا على مقدار ما من مطلوبهم ( اعني من لم ينلهم من ثمن المبيع الا ما بقي بقسم من مطلوبهم لا غير ) يعاملون على الوجه الاتي بيانه وهو انه بعد ان يكونوا اخذوا حصة من اثمان الاشياء غير المنقولة بحق لهم ان يدخلوا في مائة المجلس الاعتيادية وياخذوا نصيبهم على قياس المبالغ الباقية لهم وان كانوا قد اخذوا نفوداً من التوزيع الاول اكثر من استحقاقهم فهذه الزيادة تنزل من مائة اصحاب الديون المرتهنين وتعطى لمائة اصحاب الديون الاعتيادية

( ٢٦٢ ) ان مطلوبات ارباب الديون المرتهنين اذا لم تكن قد رويت تطبيقاً لاصولها ولم يجر قيدها ( يعني ان كان الرهن غير اصولي ولم يقبل اولم يبق منه شيء للمرتهن الثاني ولم ينتفع المرتهن منه بشيء كيف كان الامر ) فتعتبر بمنزلة المطلوبات الاعتيادية ولا رباها اسوة في بقية الديون الاعتيادية سواء كان باجراء التوفيق ودانوا بمعاملات المائة



## النوع الرابع

### في بيان حقوق الزوجات

( ٢٦٣ ) اذا ظهر افلاس شخص ما وكانت الاملاك الكائنة في عهدة زوجته برسم الجهاز لم تختلط باملاك زوجها بطريقة الاشتراك ترد بعينها الى الزوجة ومثل ذلك ايضاً كل ما اعطي لها من الاملاك غير المنقولة سواء كان ذلك ارثاً او وصاية او على طريقة الهبة ممن هم في قيد الحياة جميع ذلك يرد الى الزوجة عينا

( ٢٦٤ ) كذلك الاملاك غير المنقولة التي اشترتها الزوجة باسمها بمال من ايرادات الاملاك الصائرة اليها بطريقة الارث والهبة يحق لها استردادها الا انه ينبغي ان يكون مصرحاً في السندات المتضمنة مشترى تلك الاملاك ان الثمن قد دفع من ايراد املاكها المذكورة كما انه يجب ان يثبت بدفتر او بسند اخر موثوق به ان المبالغ المذكورة ادبت من ايرادات املاك الزوجة

( ٢٦٥ ) كيفما كانت مقاوله عقد النكاح فجميع الاملاك المشتراة من طرف زوجة المفلس على خلاف الصورة المحررة بالمادة المذكورة تعد كأنها مشتراة بمال زوجها وتعتبر مخصصة به وهكذا يجب حسب القانون ان تدخل في جملة اموال المفلس الا اذا امكن الزوجة ان تثبت المخلاف

« ٢٦٦ » ان الاملاك المنقولة العائدة الى الزوجة وهي التي ربطت بسندات وقت زواجها او حصلت عليها بطريقة الارث او الوصية او الهبة ولم تضاف لاملاك زوجها يحق لها ان تستردها عينا ولكن من اللازم اثبات ذلك بدفتر او سند موثوق به. واما اذا لم يمكنها الاثبات فجميع اثاث البيت والمنقولات المعدة لاستعمال الزوج او الزوجة تعود لاصحاب المطالبين مع

صرف النظر عن مفاولة عقد الزوجية كيفما كانت ولكن مع هذا يعطى من طرف الوكلاء مع رخصة المأمور بعض الالبسة لاجل لوازم الزوجة

( ٢٦٧ ) ان الاملاك المختصة بالزوجة وفقاً لاحكام المادة ٢٦٣

والمادة ٢٦٤ المذكورتين اذا كانت مرهونة قبل الافلاس او كانت معدة لفضاء دين ما وكانت ذلك بتعهد ورضا الزوجة او بمنقضى حكم صدر عليها بحق لها ان تدعي استرداد تلك الاموال ان هي قبلت الرهن وايفاء الديون

( ٢٦٨ ) اذا قضت الزوجة بعض ديون زوجها فمن حيث يلحظ

ويظن ان تكون ادت ذلك من مال زوجها لا بحق لها ان تدعي بوعلى الماسة الا اذا امكنها ان تثبت عكس ذلك كما تبين في المادة ٢٦٥ (١)

( ٢٦٩ ) اذا كان الشخص حال تاهله تاجراً او لم يكن صاحب مهنة

مخصوصة ولكنه صار تاجراً بعد زواجه بمدة سنة فالاموال غير المنقولة التي وجدت مخصصة بوحين تاهله او تلك التي تملكها بعد تاهله بطريقة الميراث

او الهبة والوصية تكون في حكم المرتبة عند زواجه ومادة هذه الرهينة يجب ان تكون مرعية الاجراء اولاً بحق الاشياء والمبالغ التي جلبتها معها جهازاً

او المتصلة اليها فيما بعد بطريقة الارث والهبة والوصية الا انه يجب عليها ان تثبت بموجب سند مذكور فيه كيفية تسليم تلك الاشياء ونادية تلك المبالغ

ثانياً بثمن الاملاك التي باعتها في اثناء تاهلها . ثالثاً بالديون التي تكون قد كفلت زوجها بها ودفعتها عنه فعلى هذه الصورة تكون الثقة والرهن في

الاملاك المذكورة معتبرة المراد من ذلك ان املاك الرجل التي كان مالكها حين الزواج اذا كان حينئذ تاجراً او التي تملكها بعد معاطاته التجارة في

(١) ان الاموال المشتركة بين المنس وزوجته اذا هي رهنها مقابل

لديون ما فلا يسوغ لها ان تدعي باستردادها

ظرف ستة واحدة تكون كتابين للزوجة على المبالغ التي يستدينها بعلمها من  
أموالها المعينة آنفاً ولها على تلك الأموال حق الامتياز ولعل لذلك أكثر  
علاقة بالقوانين الافرنجية)

( ٢٧٠ ) ان زوجة الشخص الذي كان حين تزوج تاجراً لم تكن  
له صناعة ثم بعد مضي سنة من تاريخ تاهله سلك في طريق التجارة لا يحق  
لها ان تدعي بشيء من موجودات الماسة استناداً الى المواعيد المسطرة في  
مقاوله النكاح وهكذا لا يحق ايضاً لارباب الدين ان يدعوا بملك المواعيد  
المهروطة في مقاوله النكاح على الزوجة وبمحصرهما بهم لكي يتعامل بها

### الباب الثامن

في بيان توزيع وتقسيم الاشياء المنقولة فيما بين ارباب الديون  
وقطع حساب حاصلات الاشياء غير المنقولة

### الفصل الخامس

( ٢٧١ ) بعد ان ينزل من مجموع ثمن المنقولات المصاريف التي  
صرفت لاجل معاملات الافلاس والتفدية المعطاة برسم اعانة للمفلس  
وعياله وما دفع الى ارباب الديون الممتازين فالمبلغ الباقي بعد ذلك يقسم  
ويوزع بالسوية على ارباب الديون التي جرى تحفيقها والتصدق عليها  
لكل قدر ما يصيبه

( ٢٧٢ ) يجب على وكلاء الافلاس ان يبلغوا مأمور محكمة التجارة  
كل شهر مرة كيف احوال الافلاس ومقدار المبالغ الموجودة في الماسة  
والمحفوظة على سبيل الديون في صندوق الامانة وهكذا ايضاً اذا  
استنسب المأمور ان يوزع تلك المبالغ فعليه ان يعين المقدار ويخبر افراد  
ارباب الديون بذلك

( ٢٧٣ ) لا يجوز توزيع غرامة بين ارباب الديون ما لم تخرج على

وجه الاحتياط المحصة العائدة لارباب الديون الفاطنين خارج ممالك الدولة  
 العلية المفيدة اسماؤهم بدفتر الموازنة المعروف بالبلاشو . ومنوط براسه  
 مامور محكمة التجارة امر زيادة وتكثير تلك المحصة وذلك بحق ارباب الديون  
 الذين لم نفد اسماؤهم بدفتر الموازنة على وجه الصحة ( اعني لم تقرر بوجه  
 قطعي ) ولكن وكلاء الافلاس اذا كان لهم اعتراض على ذلك فيسوغ لهم ان  
 يعرضوا الكيفية لمحكمة التجارة

( ٢٧٤ ) ان المحصة التي تخرج وتوقف بوجه الاحتياط لاجل ارباب  
 الديون الكائنين في الخارج كما تقدم الشرح يجب ان تحتفظ على سبل  
 الديون حتى انتهاء المهلة المعينة في الفقرة الاخيرة المدرجة في المادة ١٩٩  
 واصحاب المطالبين الفاطنين البلاد الغربية اذا لم يمكنهم ان يشتملوا قانونيا  
 مطالبهم تقسم تلك المحصة وتوزع على ارباب الديون الثابتة . وكذلك  
 الديون التي لم تقبل بصورة قطعية يخرج ويوقف لها حصة احتياطية على  
 الوجه المشرح

( ٢٧٥ ) ان الوكلاء ليسوا بماذونين في اداء نفود لاحد من اصحاب  
 الديون ما لم يبرز السند الذي يثبت مقدار مطلوبه التجاري على اصول  
 التحقيق والتصديق وعند ذلك يعطى اصحابه حوالة من طرف مامور المحكمة  
 او يدفع الوكلاء القيمة وحينئذ يجب ان يكتب على السند المذكور بيان  
 المقدار المدفوع وان كان غير ممكن ابراز السند المذكور فيمكن لمامور المحكمة  
 ان يؤذن في الدفع بعد مراجعة مضبطة تحقيق الديون وبعد ان يأخذ  
 اصحاب الديون مطالبهم يجب ان يشرحوا ويوقعوا على حاشية دفتر التوزيع  
 مطلقا بان ذمة المديون قد برئت ( يعني من المبلغ الذي أُعطي والمراد  
 الاعتراف بوصول ما اخص بهم )

( ٢٧٦ ) يجلب المفلس بحسب الاقتضاء الى جمعية اتفاق ارباب  
 الديون المتقدمة لاجل تقسيم موجودات المفلس واذا كانت بعض الحقوق

والدعاوى لم تجر نسوبتها ولم تحصل بعد فتندر تلك الجمعية ان تستحصل  
الرخصة من محكمة التجارة لاجل عمل نسوية واتفاقية اذلك كله او بعضه  
او ان تفرغ عن تلك الحقوق لشخص اخر تحت مبلغ معلوم والسندات  
الواجب ان تعطى في هذا الشأن بجررها الوكلاء وكل صاحب دين بحق له  
ان يطلب وينتجى الى مامور المحكمة لاجل عقد جمعية كهك

### الباب التاسع

في بيان مبيع الاشياء غير المنقولة

( ٢٧٧ ) عند صدور الحكم بافلاس لا يبقى لارباب الديون  
حق ان يطلبوا بيع الاملاك غير المنقولة التي لم ترهن عندهم لاجل استيفاء  
مطالبهم

( ٢٧٨ ) اذا لم يكن قد حصل الادعاء في بيع الاشياء غير المنقولة  
( لعلمها المرتبة ) لاجل ايفاء الديون قبل اتفاق اصحاب الدين ( قد مر بيان  
الاتفاق ) فيكون السعي والاهتمام ببيع تلك الاموال مخصصاً بالوكلاء دون  
غيرهم وهم ملزمون ان يباشروا ذلك في مدة ثمانية ايام مع اخذ الاذن  
والرخصة من المامور المعين من طرف محكمة التجارة ويجب عليهم ان يوفقوا  
الحركة للنظامات المخصوصة المرعية الاجراء بحق املاك الفاضرين

( ٢٧٩ ) بعد فرار المزايدة على املاك المفلس غير المنقولة الذي  
يكون قد تم بسعي واهتمام الوكلاء اذا تقدم احد وزاد فيها يجب ان تكون  
منطبقة مطلقاً على القواعد الآتية بيانها . اولاً . بعد ان يجري قرار مزايدة  
الاملاك يبقى الحال موقوفاً كما هو مدة خمسة عشر يوماً فاذا وجد في هذه  
المدة من يزيد زيادة توازي قيمة عشر الثمن المدفوع او اكثر من العشر  
ينسخ القرار السابق وتقبل الزيادة الجديدة وعليه يجري القرار وبسوغ لاي  
كان ان يقدم على المزايدة في حينها وهكذا يعطى قرار بانه بعد اعطاء قرار  
المزايدة وبعد ختام المدة المذكورة تعود الزيادة غير منقولة

## الباب العاشر

في بيان استرداد الاشياء

( ٢٨٠ ) ان التعاويل التجارية التي لم تدفع بعد وسائر اوراق الحوالات التي هي عبارة عن سندات اذا وجدت بعينها لدى المفلس حيا افلاسه فان كانت قد ارسلت اليه لجرد القبض ولكي تكون قبضتها مخفوة تحت امر صاحبها او اذا كانت قد ارسلت بوجه صريح لاجل دفع وتاد حوالات معينة المبالغ من طرف صاحبها يجب ان يجري استردادها

( ٢٨١ ) ان الامتعة التي سلمت الى المفلس برسم الامانة ولاجله على ذمة صاحبها مع صرف النظر عن المدة التي تكون قد بقيت فيها عند طويلة كانت او قصيرة ما دامت باقية ببيتها كلها او بعضها تعاد الى صاحبه حتى او كانت قد صرفت الا ان ثمنها لم يقبض بعد كنه او بعضه او لم يسو عليه بمقابلة شيء ما او لم يجر الحساب عليه بطريقة المفاضلة ما بين المشرق والمفلس فيجب استرداده ايضا

( ٢٨٢ ) كذلك تسترد الامتعة التي ارسلت الى المفلس مادام لم تنقل ولم تصل الى مخزنه او الى مخزن القومسيوني ( العميل ) المأمور به لحساب المفلس بشرط ان يدفع الى الماسة من طرف الذي يسترد الامتعة تلك المبالغ التي يكون المفلس قد قدم في دفعها سواء كانت من اصل ثمن تلك الامتعة بصورة ( على الحساب ) او من المصاريف الاخرى التي يكون قد صرفها او التي لم تصرف بعد على تلك البضاعة مثل اجرة السفينة او اجرة العجالة والقومسيون والسيكورناه الى غير ذلك من المصاريف ولما اذا كان المفلس قد باع تلك الامتعة قبل وصولها الى بلا حيلة وذلك على مقتضى الافتاتورة ( سند النقل ) المضادة من المرسل وعلى موجب فوات الامتعة ( النموذج ) ففي هذه الحالة لا تسمع دعوى الاسترداد



( ٢٨٢ ) ان البضائع المبيعة الى المفلس ولم يستلمها بعد او التي ارسلت الى المفلس او الى شخص اخر لحسابه ولم تصل الى المفلس او لم يتصرف بها اوجب سند النقل بحق لبائعها ان يوقفها ( بمعنى يستردها )

( ٢٨٤ ) ان ما تقدم بيانه في المادتين المذكورتين اذا لحظ ان فيه منفعة ما للماسة بحق لوكلاء الافلاس بعد اخذ الرخصة من مأمور المحكمة ان يدفعوا ثمن تلك البضاعة حسب المناوأة التجارية بين البائع والمفلس ويستلموها

( ٢٨٥ ) يجوز للوكلاء ان يقبلوا ادعاء الاسترداد المذكور ويعيدوا البضاعة الى اربابها بعد تصويب مأمور المحكمة وان وقع نزاع ما في هذا الشأن فيحكم باجباره من طرف محكمة التجارة بعد ان يكون المأمور اجري الامثلة والاستنطاق اللازم

### الباب الحادي عشر

في بيان دعوى المعارضة التي تقع عند صدور الحكم بالافلاس  
( ٢٨٦ ) ان الاعتراض الذي يقع على الاحكام والاعلامات الصادرة بحق اعلان الافلاس او بحق تعيين التاريخ الواجب ان يتخذ مبدأ للافلاس ان كان اي هذا الاعتراض من طرف المفلس يجوز ابراده في مدة ثمانية ايام وان كان ممن لهم مصلحة العلاقات فتكون المهلة شهراً وابتداء هذه المهلات يكون من يوم نشر وعلان الافلاس كما في المادة ١٥٢

( ٢٨٧ ) ان الاعلامات الصادرة في شأن اعلان الافلاس وفي تعيين التاريخ الذي يجب اتخاذه مبدأ للعجز كما مر آنفاً اذا ورد عليها اعتراض من قبل اصحاب المطالبين لاجل تغيير وتبديل تاريخ العجز لا تسع دعوى ذلك الاعتراض اذا كان وقوعها بعد انقضاء المهلة المبينة لاجل تحقيق وتصديق الديون اذ انه بعد انقضاء المهلة المذكورة يصح تعيين تاريخ العجز تأتياً كما قد تعين قبلاً بدون تغيير او تبديل وجارياً على جميع اصحاب الديون

## الفصل الثاني

في بيان الافلاس الاحتيالي والافلاس التقصيري وهو يشمل  
ايضاً على عدة ابواب

### الباب الاول

في بيان المفلس المقصر

« ٢٨٨ » عند ظهور افلاس تقصيري ترى دعوى التقصير في محكمة  
التجارة بحسب ادعاء الوكلاء وباقي ارباب الديون وبعد ثبوت نقصيرات  
المفلس بحكم عليه باجراء التاديبات اللازمة بموجب القانون على مقتضى انتهاء  
ناظر التجارة (١) وفي خارج الاستانة على مقتضى اعلانات محاكم التجارة  
( ٢٨٩ ) ان التاجر المفلس بحكم عليه بان افلاسه تقصيري اذا وجد  
في الحالات الاتي بيانها اولاً اذا كان انفق لاجل لوازمه الذاتية وادارته  
البيتية نفقات زائدة عن الحد . ثانياً اذا صرف واستهلك مبالغ كثيرة من  
قبيل تجارة اعتبارية اعني تجارة التي لها اسم وليس لها مسمى ظاهر بل يكون  
الرجح والخسارة فيها متوقفين على صعود او هبوط السعر في اثناء مدة معلومة  
فهذه الاعمال يعبر عنها بالتجارة الاعتبارية . ثالثاً اذا كان قد اشترى امانة  
وباعها بثمن بخس قصد السعة لاجل تاخير افلاسه ومن هذا القبيل ايضاً  
تداول وتعاطي الورق لاجل ايجاد راس مال يده واستقراضات دراهم وامثال  
ذلك من المعاملات الموجبة للضرر والخسارة . رابعاً اعطائه نقوداً وما  
شاكلها الى بعض ارباب الدين بعد يوم عجزه عن ايفاء الدين فاصداً بذلك  
ايقاع الضرر على باقي الدائنين

( ٢٩٠ ) يمكن ايضاً ان يحكم على المفلس بانه مقصر اذا وجد في

( ١ ) ان تاديب المفلس المقصر هو عبارة عن الحبس ويكون بحسب

الاجام لا اقل من شهر ولا اكثر من سنتين

حال من الاحوال الآتي بيانها أولاً . اذا اجري مقاولات وتعهيدات لحساب غيره دون ان ياخذ ما يقابلها وكانت تلك التعهيدات حسية فوق اقتداره ثانياً اذا تكرر افلاسه ولم يوف شروط قوتقوداتو الافلاس الاول . ثالثاً اذا كان بعد تأمله قد اجري حركات مخالفة للمادة ٢٨٩ و ٢٧٠ سواء كانت املاك زوجتو التي من قبيل الجهاز مختلطة باملاكه او بقيت مفرزة . رابعاً اذا مضى ثلاثة ايام من عجزه عن ايفاء الدين ولم يقدم الى محكمة التجارة اعلاناً بحق افلاسه كمنطوق المادة ١٤١ و ١٤٩ وكذا اذا لم يكن ذلك الاعلان مستملاً على اسماء الشركاء المتكافلين . خامساً اذا لم يحضر امام الوكلاء في الاوقات والمهلات المعينة بدون عذر شرعي او اذا لم يحضر الى محكمة التجارة بعد اخذه صك التامين . سادساً اذا لم يكن مستملاً الدفاتر الواجب استعمالها ولم يكن الدفتر المحاوي موجوداته وديونه ومطلوباته محرراً على وجه الصحة والضبط ولم تكن فيود دفاتره بحسب نظامها واصولها وفيود موجوداته وديونه وذمه غير تامة وليس في امكانه ان يقدم حساباً صحيحاً عن مطالبه وديونه بشرط الا يكون هذا النقص ناشئاً عن احنبال (فان وجد بعد محالاً)

( ٢٩١ ) لا يقدر الوكلاء ان يتصدوا للدعوى بالافلاس التقصيري

مالم يؤذنتوا بموجب راي وقرار اكثر ارباب الديون عدداً

## الباب الثاني

### في بيان الافلاس الاحنبالي

( ٢٩٢ ) ان التاجر المفلس الذي اخفى دفاتر حساباته او تبين من

اوراقه الرسمية ان السندات المهررة تحت امضائه او من دفتر موازنته انه اخفى شيئاً من امواله او ظهر انه مدين بمبلغ ما وهو في الحقيقة غير مدين به يعلن انه مفلس محال وبضمي مستفهماً للتادييات المقررة في قانون الجزاء بحق المارقين لان مثل هذه الاعمال بعد من قبيل الحيلة والخداع

( ٢٩٣ ) ان مصارف الدعوى المتعلقة بالافلاس الاحنبالي لا يمكن

تحمّلها ابتداءً على مائة أصحاب المطالبين ولكن إذا ادعى واحد أو أكثر من أصحاب الديون هذه الدعوى ابتداءً من أنفسهم وثبتت براءة ذمة المفلس يلتزمون حينئذ بتأدية مصاريف الدعوى

### الباب الثالث

في بيان التهمات والجنحات التي يرتكبها غير المفلس في طول بقى الافلاس (٢٩٤) ان الاشخاص الذين يستحقون التاديبات المرتبة على المفلس المحال هم اولاً الذين يخرجون ويفرقون او يخفون جميع اموال المفلس المنقولة وغير المنقولة او مقداراً منها وذلك لاجل منفعة وصالح المفلس. ثانياً الذين يتحقق انهم تجاسروا بطريقة الاحتيال على ان يفيدوا بدفتر الافلاس ديوناً مزورة سواء كانت باسمائهم او باسماء غيرهم على سبيل المواقعة وقد صدقوا على تلك الديون. ثالثاً الاشخاص الذين استعملوا تجارهم باسم الغير او باسم معدوم غير موجود وثبت عليهم بعض التهمات المذكورة في المادة ٢٩٢ (٢٩٥) ان زوجة المفلس وابويه واولاده وباقي اقاربه الذين يخرجون ويفرقون ويكتنون ويخفون الاشياء العائدة الى المفلس اذا ثبت عليهم فعل ما ذكر يستحقون التاديبات المرتبة على السارقين ولو لم يكن علمهم بالاتفاق مع المفلس

(٢٩٦) عند حدوث ما ذكر في المادتين المار ذكرهما اذا قدر تخلف ان المفلس بري الذمة من هذا العمل فعلى محكمة التجارة ان تحكم اولاً باعادة وارجاع جميع الاموال التي جرى اخراجها وكنتمها الى مائة أصحاب المطالبين وثانياً بتضمين ودفع مقدار الفائدة والضرر المعين

«٢٩٧» ان ناديب كل وكيل منهم بالظلم والتعدي في ادارة معاملات الافلاس يجازى بالحبس مدة لا اقل من شهرين ولا اكثر من سنتين ويغرم ايضاً بدفع مبلغ لا يتجاوز مقداره ربع الاموال والتضمينات التي

يحكم عليه بردها وتعويض الاشخاص المتضررين ولا ينقص عن مائة قرش  
 (٢٩٨) ان صاحب الدين الذي يحق له ان يبدي رايه في مصالح  
 الافلاس اذا اتفق مع المفلس وعاهده او عاهد غيره على ان يكون له نفع  
 خصوصي بطريقة المكافاة على ابداء رايه لاجل مصلحة المفلس او اذا عقد  
 مفاولة على اخذ مبلغ دراهم معين من موجودات المفلس مقابلة لمساءدته له  
 بحسب مدة لا اكثر من سنة ولكن اذا كان صاحب الدين المذكور من جملة  
 الوكلاء فيجوز ان يطال مدة حبسه الى سنتين

(٢٩٩) ان المقاولات الاحتيالية التي تعقد بموجب نص المادة  
 المذكورة ما عدا انها تفسخ وتلغى وتعتبر كأنها لم تكن سواء كانت بحق المفلس  
 او بحق غيره يحصل ايضاً المبلغ والاشياء التي اخذت على هذا الوجه ممن  
 اخذها وترد لصاحبها

(٣٠٠) ان الحكم بفسخ والغاء المقاولات المذكورة منوط بمحكمة التجارة  
 لاحالة

(٣٠١) بحسب الاصول يجب ان تطبع وتشر صور القرارات  
 والاعلامات الحاوية الحكم الصادر على الدين اتموا بالاحتيال والتداع مع  
 المفلس وعلى سائر الاشخاص المحكوم عليهم كمنطوق المواد الواردة في ابواب  
 الافلاس التفصيلي والاحتيالي ومصاريف هذه الاذاعة يتحملها المحكوم  
 عليهم ايضاً

## الباب الرابع

في بيان ادارة الاموال والاملاك عند ظهور الافلاس التفصيلي والاحتيالي  
 (٣٠٢) اذا حكم على احد بدعوى الافلاس التفصيلي او الاحتيالي

فالدعوى التي لا تكون من الدعاوى المصرح بها في المادة ٢٩٦ تفرز وتبقى على حدة ويسارع في الحال لاجراء التنبيهات اللازمة لاجل تسوية الاموال والاملاك ومتعلقات الافلاس ولا يجوز نقل ذلك وحالته الى المحاكم الاخر ( يعني اذا حكم بالنقصير او الاحتيال فمعاملات طابق الافلاس تستمر جارية في محكمة التجارة )

( ٢٠٣ ) ان وكلاء الافلاس ملزومون ان يرفعوا الى نظارة التجارة الاوراق والافادات التي تطلب منهم لاجل تتبع وتحقيق الوقائع المتعلقة باحتيال وخداع المفلس ( وفي الخارج تقدم لزوماً الى محاكم التجارة )

( ٢٠٤ ) ان تلك الاوراق والسندات التي سلمها وكلاء الافلاس كما مر آنفاً الى جانب النظارة في اثناء استقراؤها وتحقيقها اذا لزمتم الوكلاء بطلمعهم عليها مقيد التجارة ويؤذن لهم ايضاً في اخذ صورها بوجه رسمي او غير رسمي من المقيد المذكور ولما الاوراق والسندات التي لا يصدر التنبيه على حفظها وتوقيفها فانها تسلم للوكلاء بعد صدور القرار والاعلام ويعطى من الوكلاء سند مشعر بوصولها اما باقي الاوراق التي ثبت فيها التزوير ونحوه من الاحتيالات فيجب ان تحتفظ في المحكمة لاجل اجراء ابحاثها

### الفصل الثالث

في بيان اعادة اعتبار المفلس

( ٢٠٥ ) ان المفلس بعد ان يكون دفع واوفى جميع ديونه اصلاً وفائدة ومصرفاً يمكنه ان يطلب اعادة اعتباره السابق ولما اذا كان افلاسه ناشئاً عن كونه شريكاً في افلاس شركة فلا يقدر ان يطلب اعادة الاعتبار ان لم يثبت انه قضى ديون الشركة كلها اصلاً وفائدة ومصرفاً ولو اعطي

له صك قونقوردانو وحده

( ٢٠٦ ) كل مفلس يستدعي إعادة اعتباره يجب عليه ان يبادر اولاً

الى رفع عرض حال الى نظارة التجارة ومع هذا العرض يقدم جميع ما حصلت من سندات واوراق ارباب الديون المعلنه براءة ذمتهم واخلو جانبها منها

( ٢٠٧ ) ان عرض الحال والاوراق المذكورة تحال من جانب النظارة

المشار اليها الى المأمورين فيخرج المأمورون صورة الاستدعاء المذكور

ويرسلونها الى رئيس محكمة تجارة البلدة المقيم بها المستدعي لكي يجري بمعرفتهم

تحقيق ما هو مندرج في ذلك الاستدعاء وان كان صاحب الاستدعاء بعد وقوع

افلاسه قد بدّل محل اقامته الاول فترسل الى رئيس محكمة البلدة التي ظهر

فيها افلاسه الا اذا كان بالاستانة العلمية فان التحقيق فيها بمعرفة محكمة التجارة

( ٢٠٨ ) ان الاستدعاء المذكور تخرج صورته وتعلق على باب محكمة

التجارة وباقي الاماكن المناسبة وعلى باب البورص (محل اجتماع التجارة) وتبقى

مدة شهرين وتشر في صحف الاخبار ايضاً

( ٣٠٩ ) ان الذين لم يحصلوا على اصل مطالبهم مع الفائدة والمصاريف

تماماً والذين لهم تعلقات موقوفة مع المفلس يمكنهم ان يعارضوا في قضية إعادة

الاعتبار مقدمين تقريراً بذلك مع السندات والاحتجاجات التي بيدهم ولكن

لا يجوز لمن يكن قد تصدى للمعارضة المذكورة ان يحضر المذاكرة التي تجري

مجلسياً في هذا الشأن

( ٣١٠ ) بعد انقضاء مهلة الشهرين المعينين آنفاً يرفع العرض

بموجب تقارير رسمية الى جانب نظارة التجارة من طرف محكمة الاستانة ان

كان الافلاس قد حصل في الاستانة او من طرف رؤساء المحاكم ان كان

الافلاس وقع خارج الاستانة بياناً للتحقيقات التي تكون قد وقعت مع اضافة

رايهم في هذا الخصوص الى ذلك

( ٣١١ ) بعد ذلك تحكم نظارة التجارة بما اذا كان الاستدعاء الذي

رفعة المفلس لاجل اعادة اعتباره صالحاً للالتفات او غير صالح فان حكم بعدم اجابة المشول لا يقدر المفلس ان يكرر طلب اعادة اعتباره قبل مرور سنة من ذلك التاريخ

( ٢١٢ ) ان الاعلام الذي يصدر معلناً اعادة اعتبار المفلس يسلم الى محكمة التجارة اذا كان الافلاس قد وقع بالاستئانة ويرسل الى مأموري المحكمة اذا كان الافلاس قد وقع خارجاً عنها ويتلى على ايدي المأمورين علانية بحضور من يلزم حضورهم ويقيّد في سجل المحكمة

( ٢١٣ ) ان الاشخاص المحكوم عليهم بالافلاس الاحتمالي وبالسرقة والتلاعب والتصرف بالاشياء المودعة عندهم امانة بطريقة التعدي والخيانة او بانهم باعوا الاموال التي لا تصرف لهم بها صحيحاً والاولياء والمديرين الذين لم يجرؤوا حسابات عن الاشياء المحولة ادارتها لعهدتهم وما حصلوا على براءة ذمتهم وكذا مأموروا المال المذرومون بالاطلاق ان يقدموا حساباً لا يحق لهم ان يحصلوا على اعادة اعتبارهم ولما المفلس المحكوم عليه بانه مقصر فله ان يطلب اعادة الاعتبار بعد اجراء القاديب عليه كما قد حكم عليه

( ٢١٤ ) كل مفلس لم ينل اعادة اعتباره لا يجوز له ان يدخل محل البورس ويباشرفه البيع والشراء

( ٢١٥ ) ان الشخص الذي يموت وهو بحالة الافلاس يجوز لورثته بعد موته ان يجرؤوا اعادة اعتباره

﴿ انتهى ﴾



✽ ذيل ✽

✽ قانون ✽

# التجارة



مطبعة الآداب لامين الخوري في بيروت

سنة ١٨٩٢

❖ ذيل ❖

❖ القانون التجاري الهاونى ❖

الفصل الاول

❖ مقدمة ❖

( المادة الاولى ) ان جميع الدعاوى التجارية على اختلاف اصحابها صنفوا و صفة يجب ان ترى و يحكم بها في محاكم التجارة خاصة . على ان القضايا الخالية عن محاكم التجارة تكون روية مثل هذه الدعاوى الواقعة فيها و فصلها محالة الى مجالس الامور الملكية التي ترى الدعاوى المتعلقة بالحقوق العادية جرياً على اصول التجارة و قوانينها

( ٢ ) كل دعاوى التجارة ترى في المحاكم التجارية بدار السعادة او خارجها بالدرجة الاولى و ماعدا الدعاوى التي يعين القانون فصلها و الحكم فيها بصورة قطعية في محاكم الدرجة الاولى المذكورة فالدعاوى التجارية يجوز رفعها بالدرجة الثانية الى ديوان الاستئناف

( ٣ ) يؤسس بدار السعادة ديوان لاستئناف دعاوى التجارة ناسباً مطابقاً للاصول و النظمات الاتي بيانها

( ٤ ) بموجب ارادة سنية يمين عدد المحاكم التجارية و المراكز التي تخصص لها و دوائر المالك و المواقع التابعة احكام و ادارة كل منها على حدة و اما ما يتشكل من المحاكم في دار السعادة و سائر الخواضر فيكون عبارة عن مجلسين احدهما لروية الدعاوى المتعلقة بامور التجارة البرية و الاخر لروية الدعاوى المنوطة بالتجارة البحرية

( ٥ ) ان محاكم التجارة مطلقاً و ديوان الاستئناف تكون تحت تدبير

## نظارة التجارة وإدارتها

(٦) لا يجمع بين مأمورية ملكية وأخرى في المحاكم التجارية في شخص واحد وليس لأحد مأموري الملكية أن يتوظف في محكمة ما لم يخرج عن مأمورية ولا لأحد من مأموري المحاكم أن يصير مأمور إدارة ملكية ما لم يفصل عن وظيفته

(٧) من كان من ذوي القربى كالأخ والأعم والخال في الدرجة الثانية والثالثة والصهر والحكم وابن الحكم وأبي الحكم لا يصلحون أن يكونوا موظفين في محكمة واحدة أو ديوان واحد حتى إذا حصل مصاهرة بصورة من الصور الثلاث المتقدمة آنفاً بين شخصين لم يكن بينهما سابق نسبة في الدرجات المذكورة بعد صيرورتها مأمورين وتعيينها لمحكمة أو ديوان تجارة فلا بد حينئذ من انفصال الصهر عن المأمورية

### الفصل الثاني في تشكيل محاكم التجارة

(٨) كل محكمة تجارة هي عبارة عن مجلس واحد تؤولف من رئيس واحد وعضوين دائمين وأربعة مؤقتين ولكل منهم أن يبدي رأيه في خلال المذاكرة

(٩) أن المحاكم التجارية المنفصلة إلى قسمين أحدهما برية والآخر بحرية على ما في المادة (الرابعة) يكون في كل منها رئيس أول ورئيس ثان لينوب هذا مناب ذاك في المجلس حينما يخلو عنه المجلسان ويكون في كل مجلس عضوان دائمان وأربعة أعضاء مؤقتين . وكذا محكمة التجارة بدار السعادة فانها تقسم إلى قسمين أحدهما برية والآخر بحري على أنه لما كانت موارد التجارة بالاستئانة العالية أوسع وأعظم منها في سواها من

المحاضر كان لمحكمة رئيس واحد ورئيسان ثانويان ولكل مجلس منها اربعة اعضاء دائمين وثمانية اعضاء مؤقتين وكل واحد من هذين المجلسين يمكن له ان ينقسم الى حجتين منفصلتين احدهما عن الاخرى كلما دعت الحال الى تعجيل انجاز القضايا الواقعة

( ١٠ ) لابد في نصب وتعيين الرئيس الاول والثاني والاعضاء الدائمين من ان يكون بموجب ارادة سنوية تصدر بناء على تقرير من نظارة التجارة وعند الاحتياج الى اجراء مثل هذه الوظائف في المحاكم الخارجة لا بد اولاً من مخابرة النظارة المشار اليها مع اكبر مامور يكون في تلك الجهة وحيث ان اهل العرض المستقبلي الاطوار وذوي الاعلية واللباقة والدواة الواقفين على قوانين التجارة هم الذين يكونون على كل حال متقدين الوظائف المذكورة فينبغي ان يحصل العرض والاستئذان بخصوص ماموريتهم بعد تصديق نظارة التجارة على انهم متصفون بهذه الصفات

( ١١ ) المامورون المار ذكرهم يوظفون براتب ملائم ولا يفصلون عن الوظيفة ما لم يقبل اغاؤهم اذا استعفوا او يترتب عليهم حكم بعلة جنابة او جنحة او يعينون في مامورية اخرى

( ١٢ ) اذا خلا المجلس عن الرئيس الاول والثاني فينبغي ان ينوب عنها في الرئاسة اقدم الاعضاء فيه

( ١٣ ) ان انتخاب الاعضاء المؤقتين لمحاكم التجارة يتم باجتماع مجلس مؤلف من اقدم التجار ومعتبر بهم الموصوفين في بلدهم بالاستقامة وحسن الحال المعدودين من ارباب الادارة والسيرة الحميدة

( ١٤ ) في بدء كل عام ينظم دفتر بمعرفة مديري قنصلية التجارة الموجودة حيث يكون محكمة للتجارة باسماء التجار المعتمدين الذين يجب تفريقهم ليكون حق الانتخاب شائعاً بين جميع التجار في المحلات الداخلة ضمن دائرة حكم تلك المحكمة . على ان الدفتر المذكور لا يعتد به ما لم

يصدق عليه رئيس المحكمة ونظارة التجارة ان كان بدار السعادة والا فأكبر ماموري الحكومة المحلية ان كان خارجها

( ١٥ ) كل تاجر معتبر لا يقل عمره عن الثلاثين قد مارس التجارة خمس سنين متوالية محافظاً على صيته واعتباره ولم يظهر افلاسه او ظهر واكنه اعاد اعتباره ولم يحكم عليه مطلقاً بنوع من الجنايات والجفحات يصلح ان ينتخب عضواً موثقاً في المحاكم التجارية

( ١٦ ) ان انتخاب الاعضاء الموقنين يجري بغالبية اراء الحاضرين المندوبين رسمياً. واما مضبطة مثل هذه الانتخابات فينظمها مدير قنصلية تجارة المحل ثم يضيها ويختمها المنتخبون المذكورون وترسل في دار السعادة الى نظارة التجارة راساً وفي الخارج على يد اكبر ماموري الحكومة ومن ثم تعرض على الباب العالي وبحسب الاصول يستأذن لها في الحصول على الارادة السنية

( ١٧ ) ليس لمامورية الاعضاء الموقنين راتب وإنما هي معدودة في الماموريات الفخرية على انها لما كانت من الوظائف المقتضاة لدى الدولة فمن ينتخب لها لا يقال منها ان استقال ولو تمهد له عذر شرعي مالم تصدق على اعتذاره المحكمة التي انتخب لها

( ١٨ ) ان مدة الاعضاء الموقنين المعينين بطريق الانتخاب تكون سنة واحدة ولكن حتى لا يقع انفصالهم جميعاً في المستقبل دفعة واحدة ينبغي انتخابهم اول مرة وبعين نصفهم لسنة واحدة والنصف الاخر اربعة اشهر ومثي انقضت مدة عضويتهم يجري انتخاب ونصب من تقتضيه الحال من الاعضاء الموقنين بدلاً ممن يجب تبديلهم لمدة سنة عموماً بحكم تعاقب الانتخابات كل سنة اشهر

( ١٩ ) ان الاعضاء الموقنين الذين يجب انفصالهم عند ختام سنة عضويتهم يمكن ان ينتخبوا بالاتفاق لسنة ثانية واما عند انتهاء ماموريتهم

في هذه السنة الثانية فلا يجوز انتخابهم لسنة ثالثة ما لم يمض سنة قبلها  
 ( ٢٠ ) اذا اعلن احد الاعضاء الموقنين افلاسه او قضي عليه بجناية  
 او جنحة او قبل مأمورية ملكية فيفصل من العضوية ومثل هؤلاء الاعضاء  
 المنفصلين يستبدلون باعضاء موقنين بموجب الاحكام والاصول المتقدمة  
 في المواد الثالثة عشرة والسادسة عشرة

( ٢١ ) ان من يمين خلفاً لاحد الاعضاء الموقنين بداعي توفيق او  
 اعتفاء او انفصاله لانياته سبباً من الاسباب السابق ذكرها في المادة المتقدمة  
 يوفي واجبات عضوية سنته مدة ما بقي منها

( ٢٢ ) ليس في محكمة التجارة من يكون ذا صفة عضو مصنفاً خلا  
 الاعضاء الموقنين الذين يعينون على الوجه المدين وان وجد فليس من  
 اعتبار للقرارت الصادرة بل تكون في حكم ما لم يكن

( ٢٣ ) يوجد في كل محكمة تجارية كاتب اول واحد وكاتب  
 آخر او اكثر بحسبها تدعو اليه الحاجة وترجمان واحد او اكثر ومباشرون  
 مكفولون متصفون باستقامة السيرة الى حد الكفاءة

( ٢٤ ) اذا كانت محكمة التجارة بدار السعادة فكانتها الاول وسائر  
 كاتبها وتراجميتها يتقدم الانهاء بهم راساً وان كانت المحكمة في الخارج  
 فينهي بهم رئيسها بالاتفاق مع مأموريها ومن بعد ذلك يتم تعيينهم بامر  
 عال من جانب الصدارة العظمى على مقتضى التقرير المتقدم من قبل  
 نظارة التجارة

( ٢٥ ) المباشرون في دار السعادة تعيينهم نظارة التجارة وفي  
 الخارج اكبر مأموري الحكومة المحلية ويوضع على اطواق المباشرين  
 المذكورين علامة مخصوصة تميزهم بميزة لهم وتبين واجبات خدمتهم بنظام  
 خصوصي على حدة

( ٢٦ ) ان الرئيس الاول والثاني والاعضاء الدائمين والموقنين

والكاتب الاول والتراجمين يختلفون قبل الابداء باعمالهم في المجلس العالي  
ان كانوا بدار السعادة وفي مجلس المملكة بحضور اكبر ما موري الحكومة المحلية  
ان كانوا خارجا

### الفصل الثالث

﴿ في بيان المواد التي تراها المحاكم التجارية ﴾

( ٢٧ ) ترى محاكم التجارة جميع الدعاوى المتعلقة بتعهدات ومعاملات  
الاخذ والعطاء اللذين يقعان فيما بين المشتغلين بالتجارة والصرافة ( \* )  
والذين يتعاملون بالعقاج ( البوالص ) وسائر اصناف الناس الا ان ما  
كان باعتبار اصل مادته غير عائد بالتحقيق الى محكمة التجارة بصرف النظر  
عن رويته فيها وهي تبين المرجع الذي يجب احالة الدعوى اليه . وايضاً  
فانها ترى المنازعات التي تقع بين سائر الناس متعلقة بالتجارة وحدها وتحكم فيها  
( ٢٨ ) ان ما يعد بحسب القانون من مواد التجارة هو عبارة عن  
كل ما يستبضع من الاموال والارزاق لاجل البيع والايجار سواء كان على  
حالة الوجدانية او الصناعية وكذا ما كان لاجل الاتجار من اشغال المعامل

( \* ) ان الصرافة بحسب القوانين العمومية تعد من نوع التجارة ولما  
عند الدولة العلية فان لصف الصرافة الحائز سندات الدولة المعروفة  
بذات الذنب ( قوبرقلي ) نظامات مخصوصة منذ القديم وما يعرض للصرافة  
من دعاوى الصرافة اي المختصة بالاقتراض والاستفراض يرى ويفصل وفقاً  
لاحكام النظامات المذكورة بعرفة مجلس مخصوص في نظارة الخزينة الخاصة  
الجليلة . ولذا فان ما كان من حسابات اداة واستدانة هذا الصنف فقط  
على الوجه المشروع وما يمكن تولده عن ذلك من دعاوى الفائدة يرى  
ويحكم به ايضاً في المجلس المذكور كما كان قبلاً بموجب النظام والمادة

ونعاطي القومسيون ونقل الاشياء في البرور والبحور والانهار والبحيرات  
والتمهيدات باداء ذخائر او بضائع او اشياء في احدى المحلات وروية  
اعمال زيد وعمر التجارية وتعيين الاماكن وفتحها لاجراء المزايدة على اي نوع  
من الاشياء المبيعة ومعاملات تلك المحلات وصناعة فتح المتفرجات والملاهي  
للناس كالتيارات واشغال الكهبيو والصرافة والسبسة وكل اعمال البنوك  
والحوالات التي يتعامل بها الصيارفة وجميع ما يحصل من التمهيدات ويجري  
به الاخذ والعطاء مع كل انسان من سفتج واوراق بون وحوالات تكتب  
فيما يتعلق بالنقد وتنفل وتحمل من موضع الى اخر اما لكي تعطى لاحد من  
الناس « او لمن تكون بيده »

صدر ارادة سنية بتاريخ ١٤ رجب سنة ٩٦ بالغاء عبارة « او لمن  
تكون بيده » من هذه المادة فاطلب ذلك في الصفحة ٧٦٩ من المجلد الرابع  
من الدستور

( ٢٩ ) كذلك ان ما بعد من امور التجارة قانوناً هو عبارة عن  
جميع التمهيدات المختصة ببناء المراكب وبيعها وشراؤها للسير والسفر  
داخلاً وخارجاً ونقل البضائع والاشياء وارسالها بحراً وايضاً بيع واشتياح  
الالات والمخدرات وباقي لوازم السفن وتارلواناتها وبيعها واستجارها  
وكيفية الاقراض سواء كان على السفينة او شحنتها ومسالة السيكورناد وجميع  
المقاوالات والسندات المتعلقة بسائر امور التجارة البحرية والمقاوالات المختصة  
باجرة الملاحين ومعاشاتهم وتمهيداتهم بخدمة المراكب التجارية . وكل  
دعوى تتعلق بهذه المواد المختلفة ترى بدوائر محاكم التجارة البحرية  
وفيها تنصل

( ٣٠ ) لمجالس محاكم التجارة البحرية ان ترى ايضاً المنازعات

الثلاثون من مواد هذا القانون لا تغير النظامات المذكورة ولا تبطلها  
قطعاً ولكي يكون ذلك معلوماً اورد هذا الشرح هنا



الواقعة على المعطب ( اواريه ) على ان تحقق عطب السفن سواء نشأ عن اصطدام احدها بالآخرى او بالابنية التي في الشواطئ ينبغي لها ان تحيله أولاً الى لجنة ( قومسيون ) مولفة من ارباب الخبرة ثم من بعد ذلك تفصله هي وتحكم به توفيقاً لما يقتضيه التقرير الذي توديه اللجنة المذكورة

( ٢١ ) لمحاكم التجارة ان ترى ايضاً ما يقع من دعاوى التجار على من يستخدمونه في امور تجارتهم من مديريين وكتبة ومحصلين وسائر ذويهم وخدمهم في منوعات اشياء تجارية

( ٢٢ ) كذلك منازعات اصحاب الدعاوى فيما اذا كانوا من عداد التجار او الصيارفة او السوق ( الاصناف ) اولم يكونوا اوفيا اذا وجد بينهم شركة اولم توجد فان فصلها يكون في محاكم التجارة

( ٢٣ ) ان قضايا الافلاس على الاطلاق مرجع رويتها الى محاكم التجارة بحسب الاحكام المذكورة في القسم الثاني من قانون التجارة

( ٢٤ ) لمحاكم التجارة ان تفصل الدعاوى بين الصيارفة او بينهم وبين التجار وغير التجار المقامة من بعضهم على بعض من اجل السندات التي يتداولونها ( ١ )

( ٣٥ ) اذا ادعى على احد الملاكين او الزراعين او البستانيين في شأن نادية اثمان محصولاتهم وعلى احد التجار من اجل اداء اثمان ما قد ابتاعه من الذخائر والاشياء لا بقصد الاتجار بل لاحتياجات بيتهم فلا ينبغي ان يكون مرجع فصل الدعوى الى محاكم فيها الى محاكم التجارة . على ان ما كان من الحوادث مديلاً بتوقيع ( امضاء ) احد التجار ولم يصرح فيه انه مختص بجهة لا تعلق لها بالتجارة بعد كانه لاجل تجارتهم ونسب دعواه في محكمة التجارة

( ١ ) اعلم ان الشرح المعلق على المادة السابعة والعشرين السابقة من ذيل قانون التجارة بראعي مقتضاه ويجرى بنامه في هذه المادة ايضاً

( ٢٦ ) ان ما تراه وتفصله محاكم التجارة من التضياع غير القابلة للاستئناف يعني المحكم الذي لارجوع فيه الى محكمة الاستئناف رجاء نقضه هو . اولاً ما يكون في مدعى لا يتجاوز قدره الاصلي خمسة الاف قرش . ثانياً ما كان متجاوزاً خمسة الاف قرش الا انه من حيث هو هو ما قد خص بوظائف محاكم التجارة وقد اعطى اصحابه عن تراض سنداً ناطقاً بانهم قائلون رويته بوجه قطعي غير قابل للاستئناف . ثالثاً كل ما يحدثة المدعي عليه من الدعاوى فيما كان اقل من خمسة الاف قرش مقابلة لدعوى المدعي او مقاصة له في اصل حسابه ولو قدر ان انضمامه الى دعوى المدعي يجعلها معاً فوق خمسة الاف قرش . الا اذا كانت دعوى احد الخصمين على الاخر زائدة على المقدار المذكور فحينئذ نرى الدعيان في محكمة التجارة بناء على جواز الاستئناف ايضاً

( ٣٧ ) لو احيل الى محاكم التجارة دعوى لم تكن من خصائصها باعتبار اصل الدعوى كان المدعي او المدعي عليه ان يرفع الدعوى من محكمة التجارة شرعت فيها ام لم تشرع حتي لو اتملا كلاهما هذا الطالب وجب على المحكمة التجارية ان تبين ان روية مثل هذه الدعوى خارجة عن صلاحيتها وتعين مرجعها الرسمي

( ٢٨ ) ما كان من الدعاوى داخلاً بحسب الاصل في وظائف المحاكم التجارية لا يسوغ نقله واحالته من احدها الى اخرى تجارية بسبب مجبزه القانون ما لم يتقدم استدعاء من المدعي او المدعي عليه قبل الدخول في المحاكمة



## الفصل الرابع

( في المواد المختصة بوظائف محاكم التجارة الداخلية )

( ٣٩ ) لابد في اقلام المحاكم التجارية من اتخاذ دفتر مخصوص تثبت

فيه اسماء الاعضاء المعيّنين والقائمين وصفاتهم

( ٤٠ ) من شأن محاكم التجارة ان تصرف من كل يوم خمس ساعات

في روية الدعاوى وان تعين في كل سنة اشهر ايام المجلس وساعات فتحه  
واغلاقه ناشرة ذلك باعلانات

( ٤١ ) هذا الاعلان يكتب على قرطاس في اللغة المتعارفة بين

الناس ويعلق على جدار مكان المحكمة وينشر ايضاً في جرائد الاخبار  
اذا وجدت ثم

( ٤٢ ) رئيس المجلس يفتح في الاوقات والساعات المعينة بلا

وقوف واي من تغيب ساعتئذ من الاعضاء الدائمين والموقتين عوّل  
بمقتضى المادة التالية

( ٤٣ ) اذا غاب احد الاعضاء الدائمين او الموقتين حين انعقاد

مجلس المحكمة فان للامور الكبير المتولى رئاسته ان يامر باثبات غيبته في  
دفتر ضبط المحكمة ثم يبلغه الامر بكتابة معجزة فان ابطا ايضاً امر ثانية

باثبات ابطائه في دفتر الضبط وبلاغه تذكيرة رسمية ان يحضر المجلس في  
الوقت المعين ثم لو تخلف عن الحضور بعد الطلب والاختار ولم يوضح

عذرة شرعية جديقة في مدة ثلاثة ايام من تاريخ التذكيرة امر الرئيس  
بعمل مضبطة تتضمن تركه الحضور عمداً وعدم اجابته وطاعته للطلب

والتنبيه ثم يرفعها حالاً الى ناظر التجارة ان كان بدار السعادة وإلى اعظم  
رباب الحكومة ان كان خارجها فيجربيه احدهما على العضو ما يستحق

من الغيب واللوم حتى اذا ثبت بعد كل ذلك متغيباً عد في حكم من استقال وانتخب له خلف بعين محلة حسب الاصول الموردة في الفصل السابق وفي مثل هذه الحال يامر الناظر او المأمور الكبير المشار اليه بتسطير تفصيل الواقع على صحيفة تعلق على ابواب ديوان المحكمة التجارية تعميماً للعلم به

( ٤٤ ) حيث ان الاعضاء يكونون دائمين وموقتين فاذا ثاب الموقتون مدة عضويتهم على ابقاء واجباتهم لا يلحقهم فيها نقصير واحسن اداء الخدمة كوقفوا عند انقضاء ماموريتهم واحرزوا شهادات تنطق بحسن سيرتهم ذلك بعد ان يتعقد المجلس مولفاً من الرئيس والاعضاء الدائمين ويورد كل منهم رايه سرّاً في اعطاء الشهادة او عدمه وتنظم الشهاد المذكورة على مقتضى المضبطة وتعطي للاعضاء الموقتين ثم يعلن الام بتعليق نسخة المضبطة الاثنتي عشرة مرة على ديوان المحكمة

( ٤٥ ) كل ما يرد الى محكمة التجارة من الاستدعاءات المحالة ينبغي تقييده بدفتر مخصوص في قلم المحكمة على وجه الانساق تحت العلم والعلامة وتحرير هذا القيد عبارة عن بيان تاريخه وما للمتداعين من الاسم والجلالة ( الشهرة ) والتابعة الدولية وتعيين المسكن مع ذكر اسم وشهرة المباشر حامل الاستدعاء وتعيين الدائرة القائم بخدمتها . ويل موضوع الدعوى . ثم ينقل القيد المذكور بتاريخه الى ظاهر الاستدعاء ( ٤٦ ) لا يبدأ بروية احدي الدعاوى مطلقاً ما لم يقيد بحسب

الاصول الموردة في المادة السابقة

( ٤٧ ) يجب على المباشر حامل الاستدعاء ان يعني في اجرا القيد المار ذكره في مدى اربع وعشرين ساعة اعتباراً من تاريخ ام الاحالة خلا ايام الاعياد الرسمية وايام التعطيل وان يبدأ منه في ذلك نقصير ونج اول مرة وطرد من وظيفة المباشرة في الثانية

( ٤٨ ) ينبغي في تذاكر الاحضار للدعوى المرفوعة الى المجلس ان  
 تخرج على التتابع من دفتر قيد تاريخها قبل ميعاد المحاكمة بثلاثة ايام في  
 لافل وان تكتب باللغة التركية وسائر اللغات التي يغلب استعمالها في  
 بلدة وان تعلق بامر الرئيس وتنبيهه على جدار ديوان المحكمة . اما تذاكر  
 المحرز وبقي الدعوى المستعجلة فينبغي ان تمتاز كتابتها وقطعها من الدفتر  
 وتعلق على حدة تقديمًا لتلك الدعوى على سواها

( ٤٩ ) يعين لمجلس المحاكمة محضران مخصوصان احدهما يقوم داخل  
 حجرة المجلس والاخر خارجها ليحضر اليها من يدعى باسمه من اصحاب  
 الدعوى الذين في الايوان ويضاف الى المحضرين المذكورين اثنان من  
 شرطة النوبة يقومان لدى باب المجلس لاجراء تنبيهات الرئيس بالتناوب  
 ( ٥٠ ) يتمتع على اصحاب الدعوى في خلال المحاكمة ان ينفردوا  
 باحد من اعضاء المجلس الدائمين او الموقتين بوجه الاطلاق

( ٥١ ) اذا وردت الدعوى الى المجلس فليس للاعضاء الدائمين  
 او الموقتين ان يتعرضوا للمصالحة بحال من الاحوال بل يشعرون عليهم ان  
 يروا الدعوى ويحكموا بها طبقاً للاصول والقوانين

( ٥٢ ) يجب على الاعضاء الدائمين والموقتين ان يحترزوا في اثناء  
 المحاكمة من ابداء الآراء والفكر في ما يكون للدعوى او عليها قبل اعلان  
 المذاكرة فيها

( ٥٣ ) لا بد للمجلس مطلقاً من كاتب او كاتبين عند الحاجة من  
 اوفر الكتبة اهلية يكون عليها منذ ابتداء المحاكمة الى ختامها ان يتشاورا  
 ضبط محاربا بعينها في دفتر الضبط المخصوص المسلم اليها

( ٥٤ ) يذكر في دفتر الضبط اولاً . اسم الرئيس . ثانياً يذكر  
 فيه ما لكل من الاعضاء الحاضرين جلسة الدعوى والمحاكمة فيها من  
 الاسم والشهرة . ثالثاً يذكر فيه اسم المدعي والمدعى عليه وشهرتها وصفاتها

وتابعينها لاي دولة مع ذكر ما يورد كل منها من التفارير وخلاصة الدعوة  
ومرادها بها على سبيل الايجاز. رابعاً تبين فيه ماهية السندات التي يرزاق  
خامساً توضح فيه أسماء الشهود اذا دعت الحال الى سماع شهادتهم مع بيان  
شهرتهم وتابعيتهم لاي دولة وإفاداتهم. سادساً تبين فيه خلاصة ما يطر  
من الاحوال التي تستلزم النظر فيها أثناء المحاكمة سابعاً تذكر فيه احكام  
القرار الصادر اخيراً

( ٥٥ ) ان مندرجات دفتر الضبط المذكور يختم عليها الرئيس  
والاعضاء الدائمون والموقتون والكتبة الذين في المجلس ثم يجعل اسماً  
لمضابط الاعلامات المنظمة في القضايا

( ٥٦ ) ان مضابط الاعلامات المذكورة يحررها الكتبة وبعاً  
تصححها ووضع رقم العدد ( النومرو ) عليها وتقيدها بدفترها المخصوص  
بها بوقع في ذيلها ويختم كل من الرئيس والاعضاء والكتاب

( ٥٧ ) ينبغي تنظيم الاعلامات وإخراجها طراداً في مدة عشرين  
يوماً على الكثر من تاريخ اصدار القرار في الدعوى وإذا لم تخرج في صدر  
هذه المدة فيكون الكتبة تحت المسؤولية ولكنهم يعفون منها فيما اذا كانت  
القضية من حيث هي هي معدودة من الامور المشككة

( ٥٨ ) تنظيم مثل هذه الاعلامات كنظيم مضابط الاعلامات المار  
ذكرها في المادة السادسة والخمسين عينها فيوقعها الرئيس والكتاب الاول  
ويختم بخاتم المحكمة

( ٥٩ ) يجعل لكل محكمة تجارية خاتم خاص بها من طرز واحد  
يجب ان ينقش عليه اسم موضع المحكمة وطغراء الدولة « وهي عبارة عن رسم  
هلال ونجمة » وهذه الاختام المخصصة بالمحاكم التجارية الخارجة عن الاستانة  
يؤخذ مثالها بالمطابقة ويحفظ ادى اظارة التجارة ثم ترسل الى اماكن لزومها  
( ٦٠ ) ينبغي ان تفتح دواوين محاكم التجار كل يوم ست ساعات في

الاقفل على وجه الاطراد ما خلا ايام العطلة وان لم يكن للكتابة مانع شرعي  
عن الحضور فيلزمهم ان يواظبوا عليه في اليوم والساعة ويثابروا على اتمام  
ما رسم لهم به من الامور وتدبره وان فعلوا ما يخالف ذلك المرسوم نوصوا  
وبنحو اول مرة وعزلوا واستبدلوا بغيرهم في الثانية بحسب الاقتضاء

( ٦١ ) ان دواوين المجلس تفتح قبل انعقاده بساعة على الاقل  
وكذا تقفل بعد انقضاؤه بساعة وبعين لفحها واقفالها وقت وساعة  
مخصوصة بموجب اعلان من لدن رئيس المجلس وبعد ان يطلع عليه الكتبة  
يعلق على ايدى المحكمة المذكورة نعيماً للعلم به عند سائر الناس

( ٦٢ ) ان جميع السندات وسائر الاوراق التي يسلمها المدعي  
والمدعي عليه بوجه الابداع الى مخادع الدواوين تدرج قيودها في دفتر  
مخصوص ويعطي الكاتب الاول لاصحابها علماً وخبراً بها

( ٦٣ ) اذا طلب اصحاب الدعاوى او من تعلق لهم حق بها ان  
يرد عليهم ما كانوا قد سلموه الى ديوان المحكمة من السندات وباقي المحررات  
فلا يجوز للكاتب الاول ان يعطي احداً شيئاً من مثل هذه السندات او  
صورها ولا ان يكتشفها باحوالها مطلقاً ما لم يرفع الطالب استدعاء الى رئيس  
المحكمة فيكتب عليه كلمة ( ليعطى ) وان فعل الكاتب المذكور خلاف  
ذلك ضمن الضرر والخسارة اللاحقة من جراء ذلك باصحاب السندات  
وما عدا هذا فانه يودب ايضاً بان يغرم باداء مائة قرش الى الف قرش  
على الاقل جزاء نقدياً وان تكرر منه فعل هذه المخالفة عزل من وظيفته  
وجعل آخر مكانه

( ٦٤ ) ينبغي للكاتب الاول ان يوقع ويختم صور السندات والاوراق  
التي يدفعها تصديقاً بانها مطابقة مع الاصل ثم يختمها بخاتم المحكمة لتصير  
جديرة بالاعتبار والعمل بموجبها رسمياً . وان كانت هذه الصورة غير  
منطبقة على الاصل بل نظمت واعطيت مبدلة او مغيرة المضمون فالتبعة

نوجه على الكاتب المذكور بسبب عدم مطابقتها باصلها وتغيير معناها ويلزم  
بضمان ضرر المتضررين وخسارهم

( ٦٥ ) ان السندات وباقي الاوراق المسلمة الى الكاتب الاول  
بقصد الحفظ لا يجوز اعطاؤها لاحد مطلقاً ما لم يأمر به رئيس المحكمة  
وكذا اذا امره باعطائها ينبغي ان تخرج صورتها بعينها على ورقة يضيها  
ويختصها الكاتب الذي اخرجها والكاتب الاول ثم يصدق عليها نفسه ورئيس  
المحكمة انها مطابقة للاصل وتحتفظ في المحكمة كالاصل فتستعمل الى ان  
يرجع اصلها

( ٦٦ ) ان مبالغ النفود التي تدفع وتسلم الى محاكم التجارة او توضع  
فيها امانة تفيد كتابة عدا تقيدها بالرقم في دفتر الصندوق المختص بذلك  
ضمن مكان القلم ويمضي العلم والخبر بالقبض الذي يجب اعطاؤه بها  
ويختصه الكاتب الاول ثم يقطعه من دفتر مشطوري ( فوجان ) ويدفعه  
الى يد من سلمها

( ٦٧ ) ان صناديق مال التجارة التي في الدواوين بنظرها وبفتشها  
رئيس المحكمة مرة في الاسبوع وبصدق على دفترها ويكون لهذه الصناديق  
مفتاحان احدهما بحفظه الرئيس والاخر بحفظه الكاتب الاول

( ٦٨ ) كل ما يجب اتخاذه من الدفاتر السابق ذكرها في المواد  
المتقدمة وغيرها يجعل على شكل كتاب مبعوك ويضع الرئيس على الصفائف  
ارقام العدد وفي كل اسبوع يتعهد بها بالتدقيق والتفتيش

( ٦٩ ) ان اول ما ينبغي ان يفعل من امور الاقلام اي مضابط التجارة  
واعلاماتها وساثر اوراقها وتقسيم اعمال تنظيمها وتصحيحها وقيودها وايصالها  
الى مراجعها واتخاذ الرئيس صنوف الدفاتر على منوال حسن وتوزع كل  
منها بمفرده على الكتبة ليعرف كل منهم واجبات وظيفته فيسعى جهده  
لايفائها تماماً بالاطراد في موافقتها وهكذا ترى امور المحكمة ومتعلقاتها



على وجه السرعة المروم

( ٧٠ ) يلزم الكاتب وغيره من سائر الكتبة ان يحسن القيام باي نوع من الامور العائدة الى وظيفة واذا ندب لذلك وثاقل عن اتمامه وبخه الرئيس وان دعت الحاجة نظر في استبدالو بكاتب آخر

( ٧١ ) يجب على جميع رؤساء الكتبة في المحاكم التجارية ان يخرجوا من القيد في كل ثلاثة اشهر مرة دفتر مفردات كل الدعاوى التي تكون قد وردت في خلال تلك الاشهر الى محكمة التجارة وصدر بها اعلانات او كانت لم تنزل تحت العمل وان يرسلوه منظماً الى نظارة التجارة وفي ختام العام يعمل خلاصة عومية بصدق عليها رئيس المجلس انها طبق الاصل وترفع الى النظارة المشار اليها وهذه الخلاصة السنوية تنشر في النظارة وتعلنها في اعمام مختلفة بالجرائد التي تطبع وتذاع داخل دار السعادة

( ٧٢ ) ان رؤساء المحاكم التجارية يجرون التصديق على كل نوع من الاوراق مع ختمها وتوقيعها بامضاءاتهم واختتام المحاكم ولكن ينبغي ان يصدق على امضاءات الرؤساء الموما اليهم واختتام المحاكم اذا كانوا بدار السعادة من لدن نظارة التجارة وان كانوا خارجاً فمن لدن اكبر ماوري الحكومة المحاية لتكون معتبرة جدية بالقبول في جميع انحاء الممالك المحروسة

( ٧٣ ) ان من يوجد من التراجعين في اي محكمة تجارية يوظفون بقدر ما يستحقون من الراتب نظراً الى المكان على ان واجبات وظائفهم هي عبارة عن ان يترجموا ما يعرض مشافهة من افادات اصحاب الدعاوى الذين لا يعرفون اللغة التركية وما يبرزونه كتابة في لغات اخرى من التقارير والسندات وباقي الاوراق بدون تغيير شيء في المعنى

( ٧٤ ) يضع المترجمون المار ذكرهم امضاءاتهم على ما يترجمونه كتابة واذا جاءت ترجمانهم غير منطبقة على الاصل اساناً كانت او خطأ

أصحول مولآ خذين وضامين بما يورث ذلك من الضرر والخسارة لأصحاب  
الدعاوى

## الفصل الخامس

في تشكيل ديوان الاستئناف بدار السعادة

( ٧٥ ) بناء على الشروط الموردة تفصيلاً في النظام الصادر بخصوص  
روية دعاوى التجارة ينبغي ان يوجد ديوان استئناف مخصوص بتجارة دار  
السعادة ليكون مرجعاً للخصومات المجاز استئنافها يعني ما يقع من الشكاوى  
التجارية على اعلام دعوى فصلتها وحكمت بها احدى المحاكم التجارية وبعد  
ان يقف على مثل هذه الاعلامات ويرى الدعوى التي تكون واقعة عليها  
الشكوى باطرافها ينظر فيها اذا كانت الشكاية موافقة لشرائط الاستئناف  
( ٧٦ ) الاحكام المدرجة في المواد العاشرة والحادية عشرة والثانية  
عشرة المار ذكرها آنفاً يكون اجراؤها مرعياً في حق اعضاء ديوان  
الاستئناف الدائمين

( ٨٧ ) ان اعضاء ديوان الاستئناف الموقتين يختارون من معتبري  
التجار الذين كانوا اعضاء موقتين في محاكم التجارة وامتازوا بحسن ايفاء  
واجبات وظائفهم وصيانة قدرهم واحرزوا من المحاكم شهادات بحمد  
احوالهم . وانتخابهم يكون بمعرفة رئيس محكمة التجارة بدار السعادة ومجموع  
هيئاتها مع نظارة التجارة . ثم يستأذن في ذلك بموجب مضبطة ثم ينصب  
اولئك الاعضاء بمنتضى ارادة سنية

( ٨٩ ) ان احكام المواد السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة  
عشرة والمواد العشرين والحادية والعشرين والثانية والعشرين المذكورات

آتفاً كلها تكون جارية ايضاً بحق اعضاء ديوان الاستئناف الموقتين  
 ( ٨٠ ) يوجد في ديوان الاستئناف التجاري المتقدم ذكره ثرجمان  
 واحد و كاتب اول واحد و عدة كتبة ومباشرة على قدر الكفاية وجميع هؤلاء  
 ينتخبون ايضاً وينصبون تطبيقاً للاحكام الموردة في المادتين الرابعة والعشرين  
 والخامسة والعشرين من ذيل القانون التجاري هذا

( ٨١ ) اي من كان من مأموري ديوان الاستئناف ينبغي ان تجرى  
 في حقه ايضاً الاصول التحليفية المعينة في المادة ( ٢٦ ) المتقدمة قبلاً  
 ( ٨٢ ) لا يجوز اصدار قرار في دعوى من الدعاوى مطلقاً ما لم  
 يحضر المحاكمة شخص فرد علاوة على نصف الاعضاء عدا رئيس ديوان  
 الاستئناف

( ٨٣ ) جميع المواد الموردة في الفصل الرابع المخصص بامور داخلية  
 المحاكم التجارية تكون مربية الاجراء بالنظر الى امور داخلية ديوان  
 الاستئناف ايضاً

## الفصل السادس

ما يخص باصول البروتستو

( ٨٤ ) ان اقامة البروتستو على السفينة ( البوليسة ) تجرى بموجب  
 استدعاء حامل السفينة او وكيله

( ٨٥ ) حيث ان احكام المادة ١٢٠ و ١٢٢ من قانون التجارة  
 الهابوني قد اوضحت وشرحت في المادة ٨٦ و ٨٧ الاتي نصها فتكون هذه  
 المواد مربية الاجراء على مقتضى الوجه المذكور

( ٨٦ ) ان البروتستو المقام على احدى السفن ( البوليس ) اما

لعدم قبولها ولما لعدم دفعها فيكون اجراءه اما من جانب حجة فلم التجارة او من قنصلارية التجارة الكائنة حيث تكون سكنى الشخص المسجوبة عليه البوليسية . ولكن اذا لم يكن في ذلك المحل محكمة تجارة ولا قنصلارية فينبغي ان يجرى البروتستو توفيقاً لشرائط المقررة من لدن الحكومة المحلية ويكون معتبراً الاجراء

( ٨٧ ) ان ما ينظم التجار وسواهم من الاوراق بظاير شهادة لا يمكن ان يقوم مقام البروتستو المقررة شروطه آنفاً وفي قانون التجارة ايضاً . اما السفائح المفقودة فينبغي ان تراجع فيها الشرائط الموردة في القانون المار ذكره من ابتداء المادة ١٠٧ الى المادة ١١١ ويجرى العمل بمقتضاها

( ٨٨ ) اصول البروتستو هي ان يجرى في محل اقامة من سمحت عليه السفينة او في اماكن الاشخاص المذكورة اسماؤهم في السفينة بناء على انهم يؤدون قيمتها عند الاقتضاء او محل الشخص الثالث الذي يكون قابلاً للسفينة بوجه التوسط وتكتب السفينة واحدة ويرسل الى كل واحد منهم نسخة منها مصدقاً عليها

( ٨٩ ) اذا اهل في ورقة البوليسية ذكر محل اقامة الشخص الذي تكون البوليسية مسجوبة عليه ثم بحث عنه فلم يوجد فينبغي قبل ان تجرى اصول البروتستو ان يؤخذ علم وخبر من طرف من كان مأموراً بالبحث عن الشخص المذكور يتضمن ان قد اجري البحث اللازم عنه ولم يمكن له وجوده ثم يجرى بعد ذلك اصول البروتستو وتعلق صورته على باب محكمة التجارة او قنصلاريتها حيث توجدان والا فلي باب دار الحكومة

( ٩٠ ) ان الاحكام المقررة لاصول البروتستو الذي يجب اجراؤه عند عدم اداء قيمة البوليسية تكون مرعية الاجراء ايضاً في حق ما يكتب من التناويل المحررة بان تعطى قيمتها للمحلل الذي يريد الدائن واصول البروتستو المتقدم ذكرها تبدل احوالها وتغير بتغير مقتضى المصلحة عندما

تجري بحق البروتينات التي تنظم اما لعدم اجراء احكام مقاوله احد  
القونترات او التعهدات واما لاجل تاخير اجرائها

## الفصل السابع

في ما يخص بتضمين الاضرار والخسائر

(٩١) ان ما يطلب من التضمينات المترتبة على عدم اجراء احكام  
القونترات او التعهد في ما تعهد بادائه او بصنعه من الاشياء الناشئة عن  
تاخير اجراء تلك الاحكام لا يلزم بها المتعدي ما لم يكن قد نبه بكتابة  
رسمية لان يجري ما قد تعهد به الا ان يكون الامر الواقع عليه التعهد مما  
يعطى ويمنع ويسوى بعد انقضاء الموعد المعين فاذا انقضى الميعاد  
المذكور والامل مهل فلا يبقى من حاجة حائز للتنبية عليه والاذكار به  
بل يلزم المتعهد بضمان الضرر والخسارة وكذا لو كان التعهد بعدم عمل شيء  
وقصد المتعهد العكس فانه يكون مجبراً على ضمان الضرر والخسارة بلا تنبيه  
او احتجاج (برونستو)

(٩٢) تنبيه المتعهد يكون بتبليغ ورقة اذكار او احتجاج (برونستو)  
ونحو ذلك من الرقائع الرسمية . فاذا اهل المتعهد انمام ما تعهد به عند  
انتهاء الموعد وكان في سند المقاوله شرط بانه لا حاجة للتنبية بل مجرد  
انقضاء الاجل المعين ينزل منزلة الاذكار والاحتجاج (البرونستو) كان  
انتهاء الاجل بمثابة الاذكار والاحتجاج بحسب الشرط المذكور في السند

(٩٣) يحكم على المتعهد بضمان ما يلزمه من الضرر والخسارة اما  
لعدم انمام ما قد تعهد به واما لتاخره عن عمله وان لم يكن محثلاً في شيء  
من ذلك . ولكن اذا كان اهل ما تعهد به او ابطاءه عن عمله ناشئاً

عن سبب من الاسباب التي لا يمكن اسنادها اليه فلا يحكم عليه بشيء مما مر آنفاً

( ٩٤ ) اذا لم يمكن للمتعهد اجراء ما تعهد به او فعل امراً غير ماذون له فيه بداعي قوة غالبية او بقضاء ما فلا يلزم بضمان ضرر او خسارة مطلقاً

( ٩٥ ) ان التضمينات التي يحق للمتعهد له ان يحصلها هي بحسب القاعدة العمومية عبارة عن اداء بدل ما لحقة من الضرر وفاته من الربح ولكن ينبغي ان ينظر الى بعض تضمينات مستثناة من ذلك جرياً على ما سيجيء من الاحكام المختلفة في المواد الآتية

( ٩٦ ) اذا لم يستطع المتعهد ان يتم ما تعهد به على غير حيلة منه وكان المتعاقدان قد تذاكرا وتاملا حين نظم القوترا في ما يجب ضمانه من الضرر والخسارة او كان ذلك صالحاً للمذاكرة والتأمل بعدئذ فيلزم المتعهد بضمان ذلك المقدار من الضرر والخسارة

( ٩٧ ) اذا كان عدم اجراء المقاولة ناشئاً عن احتيال وخداع من المتعهد فيكون لمن تعهد له تضمينات هي عبارة عن اداء بدل الخسارة اللاحقة به بسبب عدم الاجراء راساً ( اي على خط مستقيم غير مسترد اليه من غيره ) واداء عوض الربح الفائت عليه ايضاً

( ٩٨ ) ان مبالغ المال المنعين في سند المقاولة على احد المتعاقدين ان يعطية للاخر ضماناً له اذا لم يمكنه القيام باتمام ما تعهد به لا يجوز ان يكون ( اي ذلك المقدار ) لا زائداً ولا ناقصاً

( ٩٩ ) ان التضمينات اللازمة عن تاخير اجراء التعهدات المعبر عنها باداء مبلغ من الدراهم هي ان يحكم باداء فائدة ذلك المال واحداً في المائة فقط كل شهر ومثل هذه الفائدة يحكم بها وتقرر دون ان يلزم الدائن باثبات وقوع نوع من الاضرار عليه مطلقاً اما اذا لم يكن في سند من

سندات صاحب الدين مقابلة بخصوص الفائدة فيازم عمل حساب  
فائدة ذلك المبالغ المطلوب من تاريخ الاحتجاج ( البروتستو ) ان كان قد  
اجري عليه الاحتجاج والآن فمن تاريخ التوقيع ( البيوراديات ) المعلقة على  
الاستدعاء

( ١٠٠ ) المطالبة بالفوائد المتولدة عن فوائد متراكمة تتوقف على  
تقديم استدعاء في خلال المحاكمة او على مقابلة مخصوصة ولكن لا يجوز  
تحصيل فائدة الفائدة قبل مضي سنة كاملة في الاقل

( ١٠١ ) كذا يجوز المحكم بتحصيل فائدة اعراض الاحور التي  
تكون قد انقضت اجالها اعتباراً من تاريخ توقيع ( بيورادي ) الاستدعاءات  
المقدمة في شأنها . او منذ اليوم المعين في سندات المقابلة المتعقبة بين  
الجانبيين في هذا الشأن

( ١٠٢ ) للمحقق ان يستحصل ويسترد من المبتطل رسوم خروج  
الاحتجاج ( البروتستو ) والاستدعاء والاعلام وسائر ما يسوغه النظام من  
تكاليف الدعوى . اما لو كانا كلاهما محققاً في بعض المدعى ومبطلاً في  
باقى فيجرى تسوية في جميع رسوم المخرج والمصاريف او في مقدار مناسب  
منها وذلك على سبيل المعارضة بينهما . وكذا اذا كانت الدعوى بين  
رجل وزوجته او بين اب وام وبينهما او بين اخ واختر او صهر  
ونحوه من الاقرباء فان المحكم بالمصاريف يرجع الى حكمة محكمة التجارة  
ودولابنها

في التاسع من شوال سنة ١٢٧٦

## فهرست الكتاب

صفحة	
	الفصل الاول
٢	المقدمة
	الفصل الثاني
٣	في تشكيل محاكم التجارة
	الفصل الثالث
٧	في بيان المواد التي تراها المحاكم التجارية
	الفصل الرابع
١١	في المواد المختصة بوظائف محاكم التجاره الداخلية
	الفصل الخامس
١٨	في تشكيل ديوان الاستئناف بدار السعادة
	الفصل السادس
١٩	في ما يخص باصول البروتستو
	الفصل السابع
٢١	في ما يخص بتضمين الاضرار والخسائر





# قانون

التجارة البحرية المايوني في حق السفائن  
وسائر المراكب



---

طبع في بيروت بمطبعة الاداب سنة ١٨٦٢

## صورة النخط الهلبونى فليعمل بموجب

المادة ( ١ ) لا يقدر احد ان يملك او يتصرف بسفينة حاملة بريقاً عثمانياً سواء كان يجمعها او بحصة منها ما لم يكن من تبعه الدولة العلية لكن من كان من التبعة العثمانية يقدر ان يسترد البراث والاوراق التي تعين تابعية العثمانية ويبيع مجموع السفينة التي يتصرف الى الاجنبي

( ٢ ) الذين هم من تبعه الدولة العلية ماذنون بان يتصرفوا بالسفن الاجنبية ويسافروا بها رافعين بريقاً عثمانياً تطبيقاً الى الشروط المختصة بالسفن العثمانية انما لا يدرج في سند القونطراو الذي يعمل من الطرفين حين اشتراء مثل هذه السفن الاجنبية نوع من الشروط والمقاولات عائد لمنفعة الاجنبي ومفاتيح لحكم المادة السابقة والافتضبط تلك السفينة من جانب الميري

( ٣ ) بيع السفينة كاملة او حصة منها سواء كان قبل سفرها او في اثناء السفر اذا وقع في ممالك الدولة العلية يجرى بسند رسمي في مجلس تجارة محلة او في قنجلاريتو واذا وقع في الممالك الاجنبية فيسول جهة شهبندرية الدواة العلية يعني قنصلها واذا لم يحصل على هذه الصورة فيكون البيع كأنه لم يكن لكن اذا كان هذا البيع في محل من الممالك المحروسة الشاهانية ليس فيه مجلس تجارة بحرية ولا قنجلارية له فيجرى في مجلس المدينة وبخبر بذلك مجلس او قنجلارية التجارة البحرية الموجودة في اقرب محل لتلك المدينة واما

إذا وقع في محل من الممالك الأجنبية لم يكن به قنسلوس للدولة العلية فيجوز  
بمعرفة الامور المخصوصة بحكومة ذلك المحل بشرط ان يعطى خبر لقنسلوس  
الدولة العلية الموجود بالقرب له ليعلم الكيفية

( ٤ ) كل نوع من السفن هو من الاشياء المنقولة الا ان صاحب  
السفينة اذا كان مدبونا بسبب تلك السفينة وباعها لشخص اخر ثالث  
مثل الاشياء الغير المنقولة فيمكن لاصحاب المطالبين ان تضبط تلك السفينة  
من يد الرجل الثالث الذي اشتراها وبيعها وبناء على ذلك تكون السفن  
امثال هذه مخصوصة في ديون اصحابها وعلى الخصوص الديون التي تعد  
ممتازة قانوناً

( ٥ ) الديون المينة فيما ياتي تعتبر رجحانيتها على بعضها بعض  
وتعد ممتازة بحسب الترتيب الاتي . اولاً مصاريف الدعاوى وغيرها التي  
تحصل لاجل اجراء مبيع السفينة وتوزيع اثمانها المحاصلة . ثانياً اجرة الدليل  
وما يوخذ بنسبة الطونيلاته او الكيل من رسم اسكلة وخرج ورسومات  
المرسى والحوض . ثالثاً اجرة الناطور وباقي مصاريف محافظة المركب من  
حين دخوله الى الميناء الى حين مبيعها رابعاً اجرة المخزن الموضوعة به واولئ  
السفينة والاتي امانة . خامساً مصاريف محافظة السفينة واولئها وباقي  
الاتي في اثناء سفرها الاخير وفي مدة دخولها الميناء وربطها بها . سادساً  
اجرة القبودان ومعاشات الملاحين الذين كانوا بها في سفرها الاخير . سابعاً  
الدراهم التي استقرضها القبودان في اثناء سفر السفينة الاخير وثن الرزق  
الذي يلزم استرجاعه عما باعه من سوق السفينة لاجل لوازمها . ثامناً  
الدراهم الباقية ديناً الى البائع من ثمن السفينة التي لم تنزل ما سافرت والدراهم  
التي اعطيت قرضاً وثن الكرسة وباقي الاشياء واجرة العميلة المستخدمين  
لاجل انشاءها والدراهم الموجودة ديناً بالوقت الحاضر الخارج لاجل  
لوازم السفينة التي سافرت واصلاحها واجرة الطباخ والنافطة ووضع

التوانية والآلات والملاحين قبل خروجها الى السفر. تاسعاً الاستقراضات  
البحرية الواقعة على المركب والآتية قبل خروجه للسفر لاجل تعبيره وقومايته  
وزينته وبافي احتياجه. عاشرًا اجرة السفنورطة المعبولة على المركب  
والآتية وزينته في سفره الاخير. الحادي عشر تضمين ما يلزم اعطاؤه من  
الاضرار والخسائر عما ضاع من الارزاق والاشياء التي كانت موسوفة في  
السفينة وفقدت ولم تسلم الى صاحبها بسبب نقصيرات القبودان والملاحين  
والمملوفات بصورة الاولية يعني ما كان من قبيل الخسارات البحرية

ثمن السفينة المباعة لاجل الدين اذا كان لا يقوم بوفاء جميع الديون  
فحينئذ تجمع المطلوبات المسطرة في كل فقرة من هذه المادة وكل انسان  
ياخذ حصنة غرامة من الثمن المزبور بنسبة مطلوبه بحيث لا يحصل خلل  
ما في اجراء هذا الامر على حكم المادة المائة والثانية والستين التي تبين  
في ما يأتي

( ٦ ) امتياز الديون المحررة في المادة السابقة لا يقبل ما لم يثبت على  
الوجه الذي ينصرح به في ما يأتي . اولاً مصاريف الدعاوى تكون  
مثبتة بفوائم مفردات يصادق عليها من طرف مجلس التجارة المحاكم بضبط  
السفينة وبيعها . ثانياً اجرة الدليل ورسومات الاسكلة والمرساة والحوض  
يثبت بعلمومة خبر تعطي من طرف الدين اخذوها . ثالثاً الديون المبينة في  
الفقرات الاولى والثالثة والرابعة والخامسة من المادة الخامسة تبين بفوائم  
مفردات يصادق عليها من طرف مجلس التجارة . رابعاً اجرة الملاحين  
ومعاشاتهم تتحقق من دفاتر النوتية التي تمسك في مخادع الاساكل او في  
قنجلارية التجارة في المحلات التي لا يوجد بها مخادع اساكل . خامساً  
الدرام التي تستقرض وثن الاموال والاشياء التي تباع من حمولة السفينة  
لاجل اوازها في سفرها الاخير تبين بمضابط تشظم من طرف القبودان  
والملاحين الموظفين تصديقاً للزوم الاستقراض . سادساً بيع السفينة كاملها

أوحدة منها يثبت بسند رسمي بتنظيم حسب شروط المادة الثالثة المضافة  
 أعلاه والدرهم وباقي الأشياء التي تعطى لأجل إنشاء السفينة وتزويدها  
 وتجهيزها وقوانينها يثبت بقوائم وعلم خبرات وتنظم نسخين من  
 طرف صاحب المركب أيضاً وبصادق عليها من طرف القبودان ونوضع  
 نسخة منها قبل قيام المركب وحركته أو بعد ذلك بعشرة أيام نهاية ما يكون  
 أمانة في قلم مجلس التجارة أو قنصلارية التجارة . سابعاً دراهم الاستقراضات  
 البحرية التي تقع قبل حركة السفينة على فلايك السفينة وإلتها وزيتها  
 وباقي لوازمها تثبت بالقونطراتو الذي ينتظم نسخين رسماً أو فيما بين  
 الطرفين فقط ونسخة الثانية توضع أمانة في قلم مجلس التجارة أو قنصلارية  
 التجارة بطرف عشرة أيام نهاية ما يكون من تاريخها . ثامناً خرج السيغورطات  
 ورسوماتها تبين بالعلومة خبر الذي تعطى من طرف قوميانيات السيغورطات  
 أو بقوائم الأجمال المخرجة من دفاترها المنظمة . تاسعاً تضمينات الأضرار  
 والخسائر التي يلزم إعطاؤها مستاجري السفينة تحقق بأعلامات مجلس  
 التجارة أو بأوراق قرار المميزين إذا ارتضى الطرفان أن ترى دعواها  
 بعرفة مميزين

( ٧ ) امتيازات أصحاب المطالبين السالفي الذكر تفسخ ببيع السفينة  
 حكماً حسب الشروط التي تبين في الفصل الاتي أو إذا كانت السفينة  
 بيعت على رضا ولم يحصل نوع من المخالفة من طرف أصحاب ديون البائع  
 وسافرت بحراً على اسم مشترىها وربح وخسارته هذا عدا عن الأسباب  
 العمومية التي توجب فسخ التعهدات المعتادة إلا أنه إذا وقعت مخالفة من  
 أحد أصحاب المطالبين توفيقاً إلى الرسوم والقاعدة المقررة قانوناً في هذا  
 الخصوص حسب المنوال المحرر فيستفيد من ذلك الشخص المخالف فقط

( ٨ ) من بعد أن تسافر السفينة ثلاثين يوماً وبحصل التصديق  
 على سفرها ووصولها في أسكتين كل منها على حدته أو موت مدة تزيد عن

ستين يوماً من حين رجوعها المرسى التي تكون سافرت منها بدون ان تصل الى احدى الاسا كل او سافرت سفراً بعيداً يتجاوز الستين يوماً ولم يقع نوع من الطلب والادعاء من طرف احد اصحاب ديون البائع فتعتبر حينئذ تلك السفينة بانها سافرت بحراً

(٩) بيع السفينة بالرضا في اثناء معيها وسفورها على بنا ان ذلك لا يورث خللاً في حقوق اصحاب ديون البائع وامتيازاتهم لا يخلص المنيب ولا ثمنها من كونها رهناً الى اصحاب المطالبين المذكورين وعدا عن ذلك يمكن لاصحاب المطالبين المذكورين ان يطلبوا فسخ هذا المبيع والغاء مدعى بان غرضه هذا المبيع انما فعلت تحيلاً ودسيسة لاجل ابطال حقوق وامتيازاتهم

## الفصل الثاني

فيما يخص ضبط السفائن وبيعها

(١٠) كل نوع من السفائن والمراكب البحرية يمكن ان يضبط ويبيع بحكم محاكم التجارة واعلامها وبلغ امتياز اصحاب الديون ايضا باجراء الاصول والقرارات التي ذكرها

(١١) من بعد حكم محكمة التجارة السالفة الذكر واعلامها حسب استدعاء صاحب الدين الذي يريد ضبط السفينة يوم المديون رسماً وبكلف في اول الامر الى وفاء الدين ولا يمكن ان يحصل التثبيت بضبط تلك السفينة ما لم تمر بين ذلك اربع وعشرون ساعة

(١٢) الامر والتكليف المذكور يجري بمعرفة الحكومة المحلية والام تكن الدرام المطلوب ايفاؤها من الديون الممتازة على السفينة فبمبلغ ذلك الى صاحب السفينة او الى محل اقامته وانما اذا كان ذلك محدوداً

من الديون الممتازة على السفينة بمتضى احكام المادة الخامسة المسطرة اعلاه  
فيمكن حينئذ ان تبلغ قضية الامر والطلب الى صاحب السفينة او الى  
قبودانها

( ١٣ ) صاحب الدين اذا ما امكن ان يحصل على تحصيل مطابق  
في مرور اربع وعشرين ساعة من قضية الامر والتكليف الذي مربوطة  
فحينئذ يحصل النشيط من طرف الحكومة بضبط السفينة توفيقاً الى الاصول  
والقاعدة التي تبين في ما ياتي وهي ان المأمور الذي يتعين مخصوصاً برفق  
المهندس يستصحب معه شاهدين ويتوجه الى السفينة وينظم مضبطة قضية  
الضبط ويذكر في هذه المضبطة اسم صاحب الدين المستدعي لهذا الضبط  
وشهرته وصنعة ومحل اقامته والأعلام الذي هو اساس لاجراء المعاملة  
التجارية ومقدار الدراهم المطلوب اعطاؤها ومحل محكمة التجارة التي يطلب  
بيع السفينة بحضورها ومحل الاقامة الذي ينتخبه ويعينه الدائن المرقوم في  
المحل التي تكون السفينة رابطة فيه واسم صاحب السفينة وقبطانها وشهرتها  
واسم السفينة ونوعها ومقدار حمولتها اما باعتبار الطونيلاته او باعتبار الكيلة  
ويتقدم عدا عن ذلك مصرحاً ما يوجد فيها من الفلايك والقوارب والالات  
والادوات والاسلحة والاهبات والقومانية وانه قد تمين بها نفر للنظارة ايضاً  
( ١٤ ) صاحب السفينة المضبوطة اذا كان مقيماً في البلدة التي  
تكون محكمة تجارة محل الضبط موجودة فيها او كان بالقرب منها مسافة  
ست ساعات ينبغي ان الشخص الذي ضبط السفينة يبلغ المديون المرقوم  
صورة المضبطة المذكورة بظرف ثلاثة ايام ومع ذلك يدعو الى الحضور  
المحكمة المذكورة في ظرف المهل المعتاد المدين في نظام اصول محكمة  
التجارة ليكون حاضراً على نشيئات مبيع السفينة المضبوطة ومتفرعاتها لكن  
اذا كان موجوداً في محل ابعد من ذلك فتعطى صورة المضبطة وتذكر  
طلبه الى قبودان السفينة المذكورة وان لم يكن القبودان موجوداً ايضاً فالى

من كان وكيلًا لصاحب السفينة او قبودانها واذا قدر وكان صاحب السفينة ساكنًا في محلات برية من الممالك المحروسة الشاهانية فيضم زيادة على الممل المعتاد المخصص لجلبه ودعونه يومًا لكل مسافة مرحلة من محل المحكمة الى محل اقامته واذا كان ساكنًا في محل خارج عن براري الممالك المحروسة الشاهانية او في ديار اجنبية فيجري امر تبليغه وجلبه في ظرف الممل المبين في المادة الثانية عشرة من نظام اصول محكمة التجارة ولدى الافتضاء تراجع ايضا المادة العاشرة من النظام المذكور

( ١٥ ) بيع السفينة التي يحكم بيعها باعلام المحكمة التجارية بحري مزاده علنا بمعرفة مامور يتعين على الوجه الاتي بيانه بعد ان ينشروا يعلن في اول الامر بواسطة منادي واوراق مطبوعة واعلانات

( ١٦ ) السفينة التي تضبط وتباع اذا كانت اكبر من محمول عشر طونيلانات يعني اربعمائة كيلة فينشر بيعها ويعلن ثلاث دفعات بواسطة مناد وجرائد واعلانات وهذا النداء والنشر والاعلان يجري مرة في كل ثمانية ايام على التوالي في اطراف المحلات التي تكون السفينة راسية بها وفي محلات اجتماع الناس كالبورس والاسواق واذا لم يكن موجودًا جرائد في ذلك المحل فتدرج في الجرائد التي تطبع في اقرب محل اتملك الجهة ( ١٧ ) من بعد ان يجري كل من امر النداء والاعلان يعلق في

ظرف اثني عشر يومًا اوراق على صاري المركب المضبوط الوسيطاني وعلى باب المحكمة التجارية التي طلب بها ضبط المركب ومبيعة وعلى مواقع المحلات التي تكون السفينة راسية بها حيثما تجتمع الناس وعلى المعتبر في شاطئ الميناء وعلى باب بورس اذا كان يوجد والافعلى باب الحكومة

( ١٨ ) يذكر صراحة في اعلانات النداء والجرائد والاوراق التي تجري من طرف الدلال وبمعرفة اسم المدعي وشهرته وصنعتهم ومحل اقامتهم ومقدار المبالغ الذي يطلبه والسندات الاساسية لطلب البيع ومحل المحكمة



التجارية والمركز الذي انتخبه المرقوم لاقامته في محل مرسا السفينة واسم صاحب السفينة المضبوطة وشهرته ومحل اقامته واسم السفينة وكذلك اسم القودان ايضاً اذا كانت تجهزت او في حالة التجهيز ومقدار حمولة السفينة باعتبار الطونيلاته او الكيل واسم محل مرسى السفينة او المربوطة به واسم المامور المخصوص مع المباشر واثنان الموضوع اساساً المزايدة يعني المدفوع اولاً والايام التي بها تجري نهاية المزايدة

( ١٩ ) من بعد المناداة يحصل التثبيت بالمزايدة في الايام المبينة في الاعلانات وكذلك تجري الضامم بمداومة المزاد في يوم يتعدى مرة في كل ثمانية ايام بعد كل مناداة من طرف المامور على امر البيع

( ٢٠ ) يلزم تقرر السفينة على الشخص الذي يكون ضرر زيادة في اخر مزايدة حصلت بعد النداء الثالث عند ما تنتهي الشبهة الموقدة منذ بداية المزايدة وتنطفي بحسب العادة انما اذا كان لم يعط قرار للقضية بذلك اليوم ايضاً فيكون في يد اقتدار المامور المخصوص ان يوقفها وبآخرها تحت امل زيادة الضم ثمانية ايام اخر مرة او مرتين وقضية هذا التوقيف تعلن بمعرفة الجرائد والاعلانات واذا لم يحصل شيء من الضامم في مزايدة تقع في الايام المناخرة على هذا الوجه حينئذ يلزم ان تبقى السفينة قطعياً على الشخص الذي تقرر عليه قبل التوقيف المذكور

( ٢١ ) اذا كان امر الضبط والبيع يجري في حق السفائن التي محمولها عشر طونيلات يعني اربعمائة كيلة او اقل والشتاير والماعونات وباقي جرومة الاسكلة الصغار فلا يبنى احتياج الى التكاليف المبينة اعلاه بل تحصل المناداة بمعرفة الدلال في شاطئ الميناء ثلاثة ايام على التوالي فقط واذا كان للسفينة صاري فيلصق عليه والا فعلى محل ظاهر منها وعلى باب محكمة التجارة اعلانات تعلن بها كيفيتها ثم تباع بعد ذلك بالمزاد انما يلزم ان تكون مرت ثمانية ايام تامة منذ تبليغ قضية ضبط السفينة لحده مبيعها

( ٢٢ ) تنتهي مأمورية القبودان عند مبيع السفينة بالمزاد انما اذا اقتضى الامر فتكون صلاحية للقبودان المرقوم ان يطلب من صاحب السفينة وكفلائه ومن كانوا مكفولين له استحصاا تضييقات الاضرار والخسائر

( ٢٣ ) الاشخاص الذين تقرر عليهم السفينة بالمزاد منها كان مقدار محمولها يكونون مجبورين بان يفلو ويسلموا ثلث ثمنها المقرر للماء والمخصوص الممن من طرف محكمة التجارة ويقدموا كفيلاً معتبراً ايضاً من تبعاً الدولة العلية على الثالين الباقيين وذلك بظرف اربع وعشرين ساعة اعتباراً من قطع مزادها والكفيل المرقوم والمشتري يكونان كافلين وضامين بعضها بعضاً على تسليم الثالين المذكورين واعطائها تماماً بمدة احد عشر يوماً من بيع السفينة ويمكن اجبارها ايضاً على ابقاء ذلك بواسطة الجبر كما ان السفينة لانسلم الى المشتري ما لم يدفع ثلث ثمنها المقرر ويقدم كفيلاً بالثلثين في ظرف اربع وعشرين ساعة على الوجه المقرر اعلاه كذلك لا يعطى له العلم وخبر الذي ينتظم بهان مبيعها له بالمزاد ما لم يعطى الثالين المزمورين ايضاً

اذا لم يفل ثلث الثمن المقرر في ظرف اربع وعشرين ساعة او اعطى الثلث لكنه لم يقدر ان يقدم كفيلاً في الثالين الباقيين فحينئذ تنوض السفينة مرة ثانية في المزاد وبعد ثلاثة ايام من نشر ذلك واعلاناً مرة بالمناداة والاوراق المطبوعة والاعلانات تباع بالمزاد لحساب المشتري الذي تقرر عليه قبلاً وكفلائه ثم اذا تقرر هذه المرة بثمن انقص من ثمنها المقرر سابقاً فيكون الشخص الذي تقرر عليه سابقاً بالمزاد او كفلائه مجبورين ان يعطوا هذا النقصان وما يترب من جراء ذلك من الاضرار والخسائر والتوائض وما يقع من المصاريف انما اذا كان اعطى الثلث قبلاً فينضم مبلغه من التضييقات المذكورة كما انه اذا ظهرت فصلة

في المبيع سواء كانت زائدة عن هذا الثالث أو عن قرار مزاد السفينة الاول  
فيلزم ان تعطى له

( ٢٤ ) دعاوى عدم الرضى واظهار التمتع في مبيع حصه من السفينة  
المضبوطة تتقدم قبل تقرير المزاد وتنهم فحرباً الى قلم محكمة التجارة انما اذا  
وقعت الدعاوى المذكورة بعد التقرير المذكور فلا يجوز حينئذ الغاء قضية  
المبيع التي جرت بل تعتبر مثل مانعة حصلت قانوناً كيلا تعطى الاثبات  
الحاصلة من ذلك الى الشخص الذي سبب الضبط والمبيع

( ٢٥ ) يعطى المهل ثلاثة ايام الى الشخص الذي يوجد في دعوى  
منع مثل هذا المبيع واعطاء اثمانه الحاصلة لكي يبين اسبابه ودلائله ومعارضته  
في ذلك وثلاثة ايام مهل ايضاً للدعى عليه يعني الشخص الذي سبب  
الضبط والمبيع لكي يعطي الجواب ايضاً ثم يجلب الطرفان الى محكمة التجارة  
حسب الاستدعاء الذي يقع لاجل روية الدعوى الواقعة

( ٢٦ ) اذا وقع ادعاء المانعين فيما يخص بعدم اعطاء بدل المزاد  
بعد امر تقريره لحد ثلاثة ايام فيقبل اما اذا وقع بعد ذلك فلا يقبل وانما اذا  
كانت الاثبات الحاصلة هي اكثر من مطالب الاشخاص الذين سببوا  
الضبط والمبيع فحينئذ تعتبر دعاوى المانعة الواقعة بعد الثلاثة ايام على الوجه  
المحرر فيما يخص بزيادة الثمن وفضلته فقط

( ٢٧ ) اصحاب المطالبين الذين يظهرون المانعة يجبرون ان  
يبرزوا سنداتهم الى قلم مجلس التجارة وان لم يكن فالى طرف الحكومة التي  
تكون حكمت بامر المبيع وذلك في ظرف ثلاثة ايام اعتباراً من اليوم  
الذي به دعوى وتكفلوا الى اثبات مدعاهم من طرف اصحاب المطالبين  
الذين سببوا الضبط والمبيع او من طرف الشخص الذي ضبطت سفينة او  
وكلائه وورثائه وان لم يفعلوا ذلك فلا تكون لهم حصه بل ان الاثبات  
الحاصلة تقسم وتتوزع على من يلزم حسب الوجه المحرر اعلاه فقط

( ٢٨ ) قضية توزيع الدرام وتقسيمها على اصحاب المطالبين فحري غرامة في حق اصحاب الامتياز حسب التفاوت والترتيب المبين في المادة السادسة المحررة اعلاء وفي حق باقي اصحاب المطالبين بحسب مطالب كل واحد منهم ايضاً وكل واحد من اصحاب المطالبين المذكورين يدخل مطلوبة عن اصل ماله وفوائضه ومصاريفه ايضاً في هذا الحساب

( ٢٩ ) لا يجوز ضبط السفينة المستعدة للسفر انما يمكن ضبطها لجهة الديون الواقعة لاجل السفر المستعدة لها الا انه مع ذلك اذا قدمت كفيلاً على اعطاء الديون المذكورة فخلص من الضبط واستعداد السفينة للسفر يتبين بمجرد اخذ القبودان اوراق مرور السفينة فقط ( ١ )

### الفصل الثالث

فيما يختص باصحاب السفائن

( ٣٠ ) كل صاحب سفينة يكون مسئولاً عن حركات قبودانها ومعاملاتها الخفوية يعني يكون مجبوراً على ضمان الاضرار والخسائر التي تنشأ من حركات القبودان ومعاملاتها وعلى ابقاء المقاولات والتعهدات التي عملها فيما يخص سير السفينة وسفرها لكن اذا كانت هذه التعهدات لم تنفع بامر مخصوص بوفيه يمكن حيثئذ لصاحب السفينة ان يترك المركب ونولونه ويتخلص في كل حال من تلك التعهدات انما اذا كان قبودان السفينة هو صاحبها بالاستقلال فلا يمكنه التخلص اصلاً بترك السفينة والنولون ولذلك اذا كان صاحباً لتلك السفينة بالاشتراك مع غيره من

( ١ ) اوراق مرور السفينة هي عبارة عن الاوراق المبينة في المادة

الحادية والاربعين

صاحب الحصص فيكون مسئولاً شخصياً بقدر ما يصيب حصته ذاته فقط من جهة المقاولات والتعهدات التي عقدها بخصوص سير السفينة وسفرها أيضاً

(٣١) أصحاب السفائن يكونون مسئولين بقدر المبالغ الذي كانوا كفأه من جهة تقديم الكفالة ومن جهة ما يقع في السفائن المجهزة للحرب رخصة الدولة في أثناء سفرها من طرف العساكر والملاحين الموجودين بها من التجنح والجنبايات والاعنصاب والغارات ولا يسألون عما زاد عن ذلك من الأمور الردية طالما لم يكونوا أجروا بذاتهم وبالواسطة الكفالة المذكورة تكون عبارة عن مائتي ألف غرش لاجل السفائن التي تكون عساكرها وملاحوها نحو المائة وخمسين نفراً وأربعمائة ألف لرش أيضاً لاجل ما زاد على ذلك

(٣٢) صاحب السفينة يكون صالحاً لعزل القبودان في كل حال متى ولو كان مدرجاً في مقاولته مع القبودان شرط يخص بعدم ابعاده إخراجها منها وبناء على ذلك لا يخفى للقبودان المعزول ان يطلب شيئاً فحينئذ من صاحب السفينة الذي عزله ما لم يكن بذلك مقاوله محرومة على بدنها انما اذا كان القبودان يعزل في محل غير المحل الذي تعين به فيكون الحق ان يحصل المصاريف اللازمة لرجوعه الى ذلك المحل فقط

(٣٣) اذا كان للقبودان المعزول حصة في السفينة فيكون له حق ان يترك حصته هذه ويستعني منها ويسترد بدلها ويستحصله ومقدار البدل المذكور وكهنته يتقدر بمعرفة اهل الخبرة اما اهل الخبرة فينصبون وينعنون لتناق الطرفين أيضاً والا فبانضمام رأي محكمة التجارة

(٣٤) اذا لم يحصل اتفاق في مذاكرات اصحاب حصص السفينة بما نص بالندابير اللازمة لاجل منافعها العمومية فيعطي القرار باكثرية اراء الا ان اكثرية الراء هنا لا تكون الا بالنسبة الى عدد الاشخاص

الذين يعطون رأياً بل تحصل من اراء الذين حصتهم تزيد عن نصف المركب بالنظر لقيمتهم وإذا كانت السفينة ملك جملة اشخاص مشتركين واربعة يبيعها بالمزاد فيما بينهم او رسماً وتقسيم اثمانها فيكون اجراء ذلك حسب استدعاء اصحاب الحصص الذين حصتهم بقدر النية النصف ما لم توجد مفاولة محررة فيما بينهم على نوع اخر

### الفصل الرابع

فما يختص بالقبا بدین

(٢٥) كل قبودان او رئيس يكون راكباً سفينة او اى نوع كان من انواع المراكب محالة ادارته الى عهدته يكون مسئولاً عن كل خطأ ينفذه في اثناء ماموريته مهما كان خفيفاً ومجبوراً على ضمان الاضرار والخسائر ايضاً

(٢٦) القبودان يكون مسئولاً من جهة ضياع وتلف وخراب الاشياء والبضائع التي يتعهد بنقلها ومجبوراً بان يعطي سنداً لقبضها واستلامها وهذا السند يسمى بوليعة ديقاريقوا او قونوشيمنتو يعني بوليعة شحن او سند حمولة

(٢٧) تدارك نوبة المركب وانتخاب جميع ملاحيه ونصيبهم وتعيين معاشاتهم واجرتهم هو من اقتضا مامورية القبودان انما اذا كان يجري ذلك في المحل الذي توجد فيه اصحاب السفينة فيكون مجبوراً على اجراء ذلك بانضمام رايهم

(٢٨) قبودان السفينة يكون مجبوراً على ان يسلك دفتر بومية يعبر عنه بزورنال المركب موضوعة نومه ومصحح عليها من طرف محكمة

تجارة محلو او قنجلارينها والا فمن طرف احد ماموري مجلس البلدة ومصدق  
 بدله من جانب المحكمة او القنجلارية او روساء المجلس الذين مر ذكرهم  
 ويذكر في دفتر اليومية المذكور اولا احوال الهولاء يوميا . ثانيا حركة  
 المركب وتقدمه او تاخره في كل يوم . ثالثا درجات الطول والعرض التي  
 يتواجد المركب بها في كل يوم . رابعا الاضرار والخسائر التي تقع للمركب  
 وحمولته واسبابها . خامسا التفاصيل بقدر الممكن عما يقع من الثلثات او  
 ينقطع ويترك من الاشياء . سادسا الطريق التي بطرفها المركب واسباب  
 اغتسافه عن تلك الطريق طوعا او كرها . سابعا التدابير والقرارات  
 المتخذة مجلسيا من طرف ضباط ملاحي المركب ورؤسائهم والقبودان  
 بالصويرة . ثامنا اسماء الذين يطلق سيلهم من ضباط ملاحي المركب ونفرائهم  
 وسبب المحاسبات المختصة بالمركب وبحمولته والمواد والوقوعات كافة  
 الموجبة لكل نوع من الدعوات والمنازعات

( ٢٩ ) قبودان المركب يجبر ايضا على ان يمسك دفترًا اخر صغيرا  
 يعبر عنها ليبره طو غير دفتر اليومية السالف الذكر يفيد فيه ما يقع من  
 الاستفراضات البحرية خاصة حسب الاصول والقاعدة المبينة بابناء  
 المادة السالفة

( ٤٠ ) القبودان يكون مجبورا على كشف ومعاينة مركبه بمعرفة اهل  
 خبرة تتعين مخصوصا قبل الوسق من طرف محكمة التجارة وان لم تكن فمن  
 طرف قنجلارية التجارة وفي المحلات التي لا تكون فيها هذه ايضا فمن طرف  
 مجلس البلدة لاجل معرفة المهات اللازمة الى سفر السفينة هل هي مهيأة ام  
 لا وهل هو في حالة يمكنه معها ان يسافر ام لا ومضبطة هذا الكشف تتوقف  
 في محكمة التجارة او قنجلارينها او في مجلس البلدة وتعطى ليد القبودان  
 نسختها مصادق عليها واذا صرف اصحاب المركب النظر عن الكشف على  
 السفينة ومعاينتها فلا يمكن للقبودان ان يستحصل تذكيرة المرور ما لم تبرز

## مضبطة الكشف المذكورة

( ٤١ ) القبودان مجبوران بتصحيح غير الدفاتر وصورة المضبطة المحررين اعلاه . أولاً سنده البحري المشعر لمن هي السفينة او صورته مصدق عليها . ثانياً براءة السجاق يعني البراة التي تبين بانه تحت سجاق الدولة العلمية . ثالثاً دفتر الملاحين . رابعاً بولج الشحن مع قونطرات التولون . خامساً قائمة الحمولة المعبر عنها بالمانيفاستو . سادساً تذكرة الكمر ك وعلم وخبره الذي يبين ابقاء الرسومات اللازمة عن وسق سفينة او الكفالة فيما يخص نقل وسق من الاسكلة المشروط ارسالة اليها الى اسكلة اخرى . سابعاً امر اذن السفينة الحالي . ثامناً تذكرة القرائتينة يعني الصحبة تاسعاً نسخة واحدة من قانون التجارة البحرية

( ٤٢ ) القبودان مجبور على ان يوجد بذات داخل السفينة منذ شروعه بالسفر لحين وصوله الى ساحل الملامه او احدى المين الامينة واذا اقتضى الامر للدخول الى مين او خليج او نهر لم يدخله قبلاً لا هو ولا احد من ملاحيه اصلاً وكان يوجد هناك ادلاء عارفين بالدخول فيكون القبودان مجبوراً على ان يستخدم دليلاً على حساب المركب

( ٤٣ ) كذلك القبودان مسئول من جهة كل انواع الخسارات التي نصيب الاموال والامتنعة التي يكون وسقها على ظهر السفينة عن غير رضا الواسق تحريراً انما حكم هذه المادة لا يجري في حق السفائن الصغيرة والفلايك التي تروح وتجي للمحلات القريبة المعروفة بالسباحة الساحلية الصغيرة

( ٤٤ ) القبودان لا يمكن ان يتخلص من المسؤولية ما لم يثبت مانعاً بسبب مجبر

( ٤٥ ) القبودان والملاحون الذين يوجدون داخل السفينة او في فلوكة ذاهبين الى سفينة على همة الممر لا يؤخذون ولا يسكون لاجل



وفاء الدين ما لم يكن الدين المذكور قد وقع لاجل ذلك السفر وفي هذه الحالة ايضاً اذا قدم على كيبلاً على وفاء الدين يتخلصون من قضية الاخذ والتوقيف

(٤٧) القبولان لا يمكن ان يباشر في المحل الذي يوجد فيه اصحاب السفينة او وكلاؤهم بتعوير السفينة ولا باشتراء قلع وحبال وغن وباقي ما يلزم من الاشياء ولا ان يستفرض درهماً لاجل ذلك على المركب ولا ان يوجر السفينة ذاتها ما لم يستحصل رضاهم

(٤٨) اذا نوء جرت السفينة برضا اصحابها ولمتنع بعضهم عن اعطاء حصته من المصارف التي تحتاج اليها لاجل استعدادها الى السفر فيذكرهم القبولان رسماً ويكلفهم ان يعطوا حصتهم من هذه المصاريف ثم بعد اربع وعشرين ساعة من ذلك يمكن ان يجري استقراضاً بحراً لحسابهم على حصصهم التي في المركب برخصة من محكمة التجارة او من مجلس البلدة في البلاد التي لا توجد فيها محاكم تجارة

(٤٩) اذا وجد لزوم لتعوير السفينة في اثناء سفرها او لمشتري قلع او حبال او غن او اوائل او قومانية او غير ذلك من مجرد الاشياء اللازمة وكان لا يمكن للقبولان نظراً للوقت والمحال او بعد محل اقامة اصحاب المركب والوسق ان يستحصل امراً منهم بذلك فحينئذ يمكن ان يعمل مضبطة مضاة ومختومة منه ذاتة ومن معنيري الملاحين تصديقاً بشدة هذا الاضطرار ثم يعمل بعد ذلك استقراضاً بحراً بالرخصة من محاكم التجارة اذا كان في الممالك المحروسة او من مجالس البلاد في المحلات التي لا توجد فيها محاكم تجارة او من شهنديري الدواة يعني قناصلها اذا كانت في الديار الاجنبية او من الحكومة المقنضية في المحلات التي لا يوجدون فيها على السفينة ومشرعاتها واذا اقتضى الامر فلي وسفها ويكون ماذوناً اذا لم يمكن ذلك بثامو او جانب منه ان يرهن من بضائع الوسق بقدر المقدار الثابت لزومة

او ان يبيعه بالمزاد بعد ذلك يكون اصحاب السفينة او القبودان الذي هو بمنزلة وكيلهم مجبورين ان يعطوا حساب البضائع والامثلة المباعة على الوجه المحرر عند ما تصل السفينة الى المحل المقصود حسب تلك الفيات التي هي رائج الامتعة التي هي من ذلك الجنس وذلك النوع هناك واذا كان للسفينة مستاجر واحد او عدة من اصحاب الوسط وكانوا منفقين كافة فيما بينهم فيمكنهم ان يعطوا النولون المتقضي بحسب المسافة التي يكون قطعها المركب ويخرجون اموالهم وبضائعهم منه ويمنعون بيعها ورهنها اما اذا لم يكن اصحاب الوسط منفقين على ذلك فحينئذ يجبر الدين يريدون ان يخرجوا اموالهم وامتنعهم من المركب ان يعطوا النولون الذي يصبب امتنعهم على تمام السفر (٥٠) القبودان مجبور ان يرسل الى اصحاب المركب او وكلائهم قائمة الشحن ومحاسبة مضاة من طرفه ببيان فيات الاموال والامثلة التي قد اشترىها وشحنها لحسابهم والمبالغ التي استقرضها واسماء الدين استقرضوها وشهرتهم ومحللات اقامتهم ويكون ذلك قبل ان يقوم من احدى الاساكن الكائنة في الديار الاجنبية او في خليج البصرة من الممالك المحروسة او في جزيرة العرب وسواحل افراسيا لكي لا يعود الى باقي سواحل الدولة العلية انما اذا كان الوسطى في المين المذكورة قد شحن من جانب القومسيونجية لحساب مستاجري المركب فحينئذ يكون القبودان مجبوراً بان يرسل الى اصحاب المركب او وكلائهم قائمة بالحمولة بموجب بوالس الشحن التي يكون امضاها ومقدار المبالغ التي استقرضها وكميتها مع اسماء الدين اقرضوها وشهرتهم ومحل اقامتهم

(٥١) القبودان اذا كان باخذ دراهم بلا موجب على السفينة او ماكولاتها وذخائرها وسائر ممتلكاتها او الاتفا او كان رهن او باع من البضائع والامثلة او الذخائر شيئاً او ادخل في الحساب بعض معطوبات (واريه) ومصاريف لا اصل لها فيكون مسئولاً عن ذلك من طرف من يلزم ويكون

مجبوراً بالذات على رد الدراهم التي أخذها وأرجاعها لضمان الاشياء التي رهنها وبيعها وادى الاقضاء يمكن قيام الدعوى ضده ليحكم عليه بموجب قانون الجزاء ايضاً

(٥٢) لا يمكن للقبودان اصلاً ان يبيع المركب على اية حالة كانت ما لم يستحصل رخصة مخصوصة من اصحابه عند ما يكون ثبت عدم قابليته للسفر نظاماً وإذا فعل ذلك فضلاً عن ان ذلك المبيع يعتبر كأنه لم يكن يكون القبودان بالنفس مجبوراً ايضاً على ضمان الاضرار والخسائر اما قضية عدم قابلية المركب للسفر فتثبت بمصادقة اهل الخيرة الذين يتعينون لذلك ويخلفون عليه ويعمل مضبطة تنظم ويضى عليها من طرفهم ولما قضية تعيين المرقومين فتجري في الممالك المحروسة من طرف محكمة التجارة وان لم تكن موجودة فمن طرف قنصلارية التجارة وان لم تكن هذه موجودة ايضاً فمن طرف مجالس البلدة ولما في الديار الاجنبية فمن طرف شهبندر الدواة العالية وان لم يكن موجوداً فمن جانب الحكومة المنتضية المحاية وإذا اقتضى الامر لبيع المركب بداعي عدم قابليته المثبتة على الوجه المحرر ولم تستحصل رخصة اصحابه وتعليقاتهم فيجوز تجرى المزايدة عليه في السوق السلطاني

(٥٣) القبودان يكون مجبوراً على اتمام السفر الذي يتعهد به وان لم يفعل فيحكم عليه باعطاء ما يقع من مصاريف اصحاب المركب والمستأجرين وضمان اضرارهم وخسائرهم

(٥٤) القبودان الذي يسافر على ان يكون شريكاً بالربح الذي يحصل من الشحن لا يمكنه ان يأخذ ويعطي ويتاجر اصلاً لحسابه الخصوصي ما لم توجد مقالة مخصوصة على نوع اخر

(٥٥) البضائع والامثلة التي يشتملها القبودان بالسفينة لحسابه الخصوصي خلافاً للاحكام المحررة في المادة السابقة بضبط بحكم محكمة التجارة وقرارها لافعة بافي جميع اصحاب الحصص

(٥٦). لا يمكن للقبودان ان يترك سفينة ويستعفي في اثناء السفر مه كان حاصلاً من المخطر ما لم يستحصل راي ضابطي الملاحين ومعتبريهم اه اذا اذن بذلك على الوجه المحرر فيكون مجبوراً عندما يترك السفينة ايضاً على ان يخلص معه بالسوية المقدار الذي يكتفه من اثنى بضائع وامتنعة الوسو مع قونطرانو الناولون وبوالس الشحن وتذكرة المرور وما يماثل ذلك من جميع الاوراق المهمة والنقود الموجودة واذا لم يخلصها فيكون مسؤولاً ذاته عما يضع ويثلف منها انما اذا استخرجت الاشياء المذكورة من المركب حسب المنوال المحرر ثم ضاعت وثلفت بنوع من المقتدرات فحينئذ يتخلص القبودان من المسؤولية

(٥٧). القبودان يكون مجبوراً بان يقدم في ظرف اربع وعشرين ساعة من وصول المركب الى الميناء التي يكون ذاهباً اليها دفتر زورناله لاجل التفتيش مع تقريره يعني الراپورطو الى المحلات المختصة الميينة في المادتون المحررين ادناه وحينئذ يحصل على صورة منه مصادق عليها ويبين القبودان في تقريره المذكور المحل الذي سافر منه والزمان والطريق التي سلك بها وصادقة من المقتدرات والاختار وما يكون وقع في المركب من المحركات الغير لائقة وحاصل الامر كل ما كان من القضايا التي جرت في اثناء سفر وتستحق التقيد

(٥٨). التقرير المذكور يتقدم في الممالك المحروسة الى رئيس محكمة التجارة وفي المحلات التي لا توجد بها محكمة تجارة الى مامور قنصلارية التجارة وفي المحلات التي لا توجد بها هذه ايضاً الى باش ماموري الحكومة المحلية واذا اعطي لمامور القنصلارية او الحكومة المحلية فيرسل عقيب ذلك من طرفها الى رئيس محكمة التجارة الاقرب موقفاً ويوضع في كل حال ويتوقف امانة في فلم محكمة التجارة المذكورة

(٥٩). التقرير المذكور يعطى في الديار الاجنبية الى شهبندرية الدولة

ملية وفي المحلات التي لا يوجد بها شهيد ربة فالى الحكومة المحلية ويستحصل  
قبودان من طرفها علم وخبر يوضح به تاريخ وصوله الى هناك وقيامه من  
ناك ايضاً وحالة حمولة واجناسها

(٦٠). القبودان اذا انفصل في اثناء سيره وسفره عن الطريق  
لخصوص بالملينا العثمانية او الاجنبية واقتضى ضرورة ان يرتجع اليها فيبين  
بباب ذلك الى المأمورين الميين في المادة الثامنة والخمسين والتاسعة  
الخمسين المحررين اعلاه بحسب محله

(٦١). اذا غرق المركب وتخلص القبودان وحده اومع البعض من  
اللاحين فيكون مجبوراً عقب ذلك ان يذهب الى المأمورين الميين  
اعلاه بحسب محلاتهم ويعطي تقريره ويصادق على ذلك التقرير بافادة  
اللاحين الذين معه بالسوية ويكون له حق باستفصال صورة منه مصادق عليها  
(٦٢). نسمع افادات الملاحين وتضبط استنطاقاتهم واستنطاقات  
ركاب اذا كان ممكناً ذلك ايضاً من طرف المأمورين المارين المذكورين  
ال في كل ما يمكن ابراده من الادلة لاجل مصادقة التقرير المذكور اما  
لتقرير التي لا يصادق عليها فلا تكون مستحقة للقبول في امر تخلص  
قبودان المذكور من المسؤولية واثبات دعاويه في وقت المحاكمة ما لم  
كن القبودان المذكور تخلص من الغرق وحده فقط في المحل الذي اعطى  
تقريره وفي كل الاحوال يكون للذين يدعون عليه صلاحية لاثبات عكس  
لواذ التي بينها

(٦٣). لا يمكن للقبودان ان يخرج بضائع في وقت ما من المركب اصلاً  
الم يعطى تقريره واذا فعل فيمكن حينئذ حصول الدعاوى عليه فوق  
لمادة ما لم تكن البضائع والامتنعة في حالة ضياع وتلف سريع من جرى  
ملكه دنت بقوة قربية

(٦٤). اذا فرغت قومانية المركب في اثناء السفر وكان يوجد ما كولات

غيرها لبعض الموجودين فيه فيكون القبودان ماذوناً بان يجعلهم يقدمو  
الماكولات المذكورة بعد ان يستحصل راي معتبري الملاحين بشره  
اعطاء ثمنها

### الفصل الخامس

فيما يخص جميع الملاحين الذين يستخدمون في خدمة المراكب واجرتهم

(٦٥) شروط مسك القبودان والضباط وجميع الملاحين صادرة  
عليها وتثبت بدفتر الملاحين او بالشرطيات المحررة من الطرفين انما اذا  
كانت المقاولات غير مكتوبة ولم يذكر شي مما يخصها ايضاً في دفتر الملاحين  
اصلاً فتجري حينئذ الحركة توفيقاً الى الاصول والقاعدة التجارية -  
المحل الذي مسك فيه الملاحون يعني اخذوا الخدمة ودفتر الملاحين  
السالف الذكر ينظم اذا كان في المالك العثمانية بمعرفة مامور الميناء واذا  
بكن بمعرفة قنصلارية التجارة وفي المحل الذي لا توجد به هذه ايضاً فيبصر  
مجلس البلديات اذا كان في الديار الاجنبية فيبصره شهيدورية الدولة العلية  
او وكلاء الشهيدورية وفي المواقع التي لا يوجد فيها شيء من ذلك فيبصره  
الحكومة المقنضة المحلية

(٦٦) القبودان والضباط والملاحون لا يمكنهم ان يجاولوا في السفن  
بضائع وامتنعة باي نوع كان من الاعذار والاسباب اصلاً لحسابهم الخاص  
ما لم يستصلوا رضا اصحاب السفينة او مستأجرها اذا كانت السفينة  
مستأجرة اسقارسه يعني كاملاً او يدفعوا الناولون ايضاً اما اذا فعلوا فيذكر  
ان يضبط ما شحروه من البضائع منفعة لمن يقتضي يعني ذلك لاصحاب السفينة

ومستأجرها ما لم توجد مقاواة خصوصية بعكس ذلك من اصحاب السفينة  
في الشق الاول ومع المستأجرين في الشق الثاني

(٦٧). اذا ترك امر السفر وتعطل اجراؤه قبل قيام المركب باسباب  
حصلت من اصحابه او قبودانه او مستأجره فيعطى ضمانا الى رضاء الملاحين  
والانفار معاش شهر اذا كانوا مسوكين بشهر فاو ربع الاجرة المشروطة اذا  
كانوا مسوكين على سفرة كساملة عدا عن اجرة الايام التي اشتغلوا فيها  
بتطعيم المركب انما اذا كانوا اخذوا سلفا تحت حساب معاشهم او اجرتهم  
فيكونوا مخيرين في ترجيح الشق الذي يختارونه وهو اما ان يفعلوا بذلك  
او ان ياخذوا معاش شهر او ربع اجرهم على الوجه المقرر ويخصوا ذلك  
منه واما اذا كانت منع السفر بعد قيام السفينة وحركتها فيعطى لهم عما  
يصيب الوقت الذي خدموا فيه من المعاشات والاجر المقدار المعطى لهم  
في الفتر السابقة مضاعفا وما يقتضي لهم من مصاريف النقل اذا لم يرسلوا  
بسفينة اخرى لاجل العودة الى المثل الذي قام منه المركب غير ان مقدار  
الاجر والنصيبات المذكورة لا يزيد في وقت ما اصلا عن الدراهم المشروطة  
اعطاؤها في ختام السفر ومصاريف نقل الملاحين المرتجعين تخصص  
وتعطى بحسب صفة كل واحد منهم وحيثية

(٦٨). اذا منعت السفينة بامر الدولة قبل بداية السفر عن التوجه الى  
المحل الذي تريد الذهاب اليه والتجارة فيه او عن اخراج البضائع والامتنع  
التي استؤجرت لاجل نقلها من المملكة او توقفت بامر الدولة فحريته يعطى  
ما يقتضي من الاجرة اليومية لضباط وملاحي السفينة وانفارها الذين يطلق  
سليم عن الايام التي خدموا فيها السفينة فقط

(٦٩). منع التجارة او توقيف السفينة اذا وقع في اثناء السفر فيعطى في  
حالة المنع الى ضباط وملاحي السفينة وانفارها اجرة الايام التي خدموا فيها  
ومصاريف عودتهم الى محلاتهم وفي حالة التوقيف نصف الشهريات لمن كان

منهم بالشهر بغير انشاء مدة توقيف المركب اما الذين اخذوا للسفرة بتمامها فلا يعطى لهم شيء عن مدة التوقيف بل تعطى لهم حقوقهم واجرتهم المشروطة لاجل السفر بتمامه فقط

(٧٠) اذا طال سفر السفينة وزيد عن قصد فحينئذ تزداد ايضا اجرة الملاحين المستخدمين للسفرة بتمامها حسب تزايد

(٧١) اذا تفرغت السفينة قصدا في محل اقرب من المحل المبيّن في سند مفاولة النولون فلا تنزل بسبب ذلك الاجرة المشروطة للملاحين المستخدمين للسفرة بتمامها

(٧٢) الملاحون المستخدمين على ان تكون لهم حصة من نولون السفينة او من الربح الذي يحصل من سفرها لا يجوز ان تعطى لهم اجرة يومية او نوع من التضييمات لاجل قطع السفرة وفسخها وتاخيرها او تزايدها بداعي سبب مجبر لكن اذا وقع قطع السفرة وفسخها وتاخيرها او تزايدها من جهة اصحاب وسق السفينة فيكون للملاحين نصيب ايضا من تضييمات الاضرار والتخسائر التي يحكم باعطائها للسفينة من طرفهم بهذا السبب وهذه التضييمات اذا كان الشرط بان ياخذ صاحب السفينة والملاحون حصة منها كان مقدارها من الربح والنولون تنوزع وتقسّم فيما بينهم قياسا لتلك الحصة واما اذا وقع قطع السفرة وفسخها وتاخيرها او تزايدها من قبودان المركب او اصحابه فيكونون مجبورين على ان يعطوا لكل من الملاحين ضررا وخسارة بمقدار مناسب حسب شروطهم ومفاولتهم

(٧٣) اذا ضبطت السفينة او صودرت او اطلقت فكسرت او غرقت وضاع وتلف المركب وحمولته بالتمام والكمال فلا يصلح لضباط الملاحين وانفارهم ان يطلبوا ادنى اجرة من جهة تلك السفرة وانما اذا كان اعطى لهم قبلا شيء من اصل اجرتهم فلا يكونون مجبورين على ارجاعه ايضا

(٧٤) اذا تخلص المركب او بعض قطع من تفرعاته من الفرق



والتلف فيكون للملاحين المستخدمين حق بان يستحصلوا اجرهم من صافي حاصلات القطعة التي خلصوها واذا كانت الحاصلات المذكورة لا تقوم بوفاء اجرهم او كانت لم يتخلص شيء اخر من الامتعة فحينئذ يكون للملاحين صلاحية ان ياخذوا من نولون هذه البضائع والامتعة المتحصلة ما يتبقى من اجرهم

(٧٥) . ضباط الملاحين ونفرائهم المستخدمين بالحصّة من النولون يمكنهم ان يحصلوا معاشاتهم واجرم من نولون السفينة فقط قياساً الى الحصّة التي ياخذها القبودان والمستاجر

(٧٦) . الملاحون الموظفون والاعتبارية على اي شرط ومفاولة كان مسكهم تكون لهم صلاحية بان ياخذوا على حدة اجرة الايام التي يصرفونها على تخليص قطع السفينة الغرق وما يتعلق بها من الاشياء

(٧٧) . كل من مرض من الملاحين في اثناء السفر او ينقطع او يتعطل سواء كان بسبب خدمة المركب او بسبب محاربة الاعداء والفرصان تكون له صلاحية ان ياخذ اجرة كما كانت وعدا عن ذلك ياخذ ايضا مصاريف الطبيب والجراح مدة مرضه وجرحه واذا بقي عاطلاً فياخذ حينئذ مع المصاريف المذكورة بالسوية مقداراً من الدراهم مناسباً ايضاً تحت اسم تضمين واذا لم ينفق الطرفان في امر هذا التضمين فيستحصل مقدار المبالغ الذي يتعين له في مجلس التجارة البحرية اما مصاريف الجراح وتضمينات المعطل اذا كان المريض او الانجراح او التعطيل نشأ عن خدمة السفينة فتعطى من نولون السفينة واذا كان وقع ذلك في محاربة لاجل امر محافظة السفينة فيعد بصورة ادارية كبيرة يعني من الخسارات البحرية الجسيمة ويتساوى ويستوفي ثرامة من المركب ونولونه ووسعه

(٧٨) . الملاح المريض او المجروح او المعطل اذا لم يمكنه ان يداوم على السفر احترازاً من الخطر والتهلكة فيكون القبودان مجبوراً قبل ان يسافر

بان يخرج الملاح المرقوم من السفينة الى بيت صحة او محل اخر يمكن به  
ملاحظة كما ينبغي وان يقوم عند عودته بمصاريف مرضه ونفقته اذا تعافى  
واذا مات فيندارك ويقوم بالمصاريف اللازمة لاجل دفنه واذا كان  
القبودان موجوداً في المالك المحروسة فيعطى لاجل ذلك دراهم كافية  
المقدار بصورة امانة او كميلاً يتعهد باعطائها الى قنصلارية التجارة وفي المحل  
التي لا توجد بها فالى مأمور البلدة الكبير واذا كان في البلاد الاجنبية فالى  
شهيدارية الدولة العلية وفي المحل التي لا توجد به فالى باش ما مور الحكومة  
المعلمة في محله ومع ذلك بالسوية تبقى اجرة الملاح المرقوم قائمة لحد يوم شفائه  
وعدا عن ذلك تعطى له بالحساب من اليوم الذي يكون خرج مسافراً به  
في السفينة من اي ميناء كانت الى اليوم الذي يمكنه به ان يعود الى تلك  
الميناء مع مصاريف طريقه ايضاً

(٧٩). اذا كان الملاح داخل السفينة او خرج منها برخصة وعمل  
نزاعاً فخرج او مرض بسبب حركة غير لائقة منه فيعمل كذلك بمصاريف  
السفينة على الوجه المشرح الا ان هذه المصاريف يمكن ان تقام الدعوى  
عليها لكي تسرد منه اما اذا خرج الملاح من السفينة بلا رخصة فخرج او  
تعطل او مرض بسبب نزاعه ومعارضته او بسبب حركات غير لائقة تقع  
منه فتبقى حينئذ مصاريف الطبيب والجراح عليه ذاته اما اذا طرده القبودان  
ايضاً فيحسب له حينئذ اجرة لحد اليوم الذي استخدم فيه فقط و يعطى له  
(٨٠). اجرة الملاح الذي يتوفى في السفينة تعطى الى ورثته على الوجه  
الاتي وهو انه اذا كان مستخدماً بالشهرية فيعطى لهم معاشه لحد يوم وفاته  
واذا كان مستخدماً على سفر تامة وتوفي في اثناء السفر او الميناء التي توجه  
اليها فتعطى لهم نصف الاجرة فقط اما اذا توفي حين عودته فتعطى اجرة  
المشروطة بالتمام واذا كان مستاجراً بحصة تكون له من ربح يحصل من  
السفرة او من ناولن السفينة وتوفي بعد الشروع في السفر فتعطى لهم كذلك

حصنة المشروطة بالتام وعلى اية صورة كان الملاح مستخدماً وتلف في محاربة لقاء الاعداء او الفرصان حياً بعلامة السفينة ووصلت السفينة بالسلامة الى الاسكلة حيثئذ يعتبر كأنه لم يميت لحد يوم الوصول وتعطى اجرته بالتام

(٨١). الملاح الذي يؤسر وهو في السفينة لا يصلح ان يطلب شيئاً من القبودان او اصحاب السفينة او المستاجرين لكي يعطى بدل عتوه بل يكون له حق ان يستحصل اجرته لحد اليوم الذي استوسر فيه فقط

(٨٢). الملاح الذي يرسل بجزراً او برّاً بخدمة للسفينة اذا اسر فيكون له حق ان يستحصل اجرته بالتام وعدا عن ذلك اذا وصل المركب بالسلامة الى الميناء فتكون له صلاحية على ان يطلب ايضاً تضمينات لاجل بدل عتوه

(٨٣). التضمين المذكور اذا كان مرسلًا بجزراً او برّاً بخدمة للسفينة فيه على من طرف اصحاب المركب فقط اما اذا كان مرسلًا لاجل لزوم المركب والوسق فيلزم ان يستوفي من جانب المركب ومن جانب اصحاب الوسق ايضاً

(٨٤). بدل التضمين المذكور يكون عبارة عن ثلاثين ذهباً معيداً كل قطعة منها بمائة غرش

(٨٥). اذا بيعت السفينة في مدة استخدام الملاحين فيكون الملاح الذي لا يرضى بمناولة على نوع اخر حتى يات باخذ مصاريف السفينة واجرتها لا يصالحوا لهوا بالتام

(٨٦). الملاحون الموظفون والاعنياديون الذين يطردون من الخدمة بناء على اسباب مقبولة قانوناً باثناء السفر يكون القبودان مجبوراً ان يجاسمهم على اجرتهم المشروطة لحد يوم طردهم فقط بحسب ما قد قطعوه من الطريق ويعطيها لهم اما الملاحون الذين يطردون من اول بداية السفر

فيعطون يومية الاسبام التي خدموا فيها ولا يلزم ان يعطوا شيئاً  
زيادة عن ذلك

(٨٧) . الاسباب التي تعتبر مقبولة قانوناً لطرد الملاحين هي . أولاً عدم  
قابليتهم للخدمة . ثانياً عدم طاعتهم . ثالثاً ادمانهم على السكر . رابعاً المعاملة  
بالجبر والضرب داخل السفينة وباقي الاخلاق القبيحة اجمالاً التي تكون  
باعثاً لاخلال النظام السفينة . خامساً ترك السفينة والانصراف بلا اذن  
سادساً قطع السفر ومسحقة باسباب مجبرة او جائزة قانوناً

(٨٨) . كل واحد من الملاحين المقيدين في دفتر النوتية اذا امكنه ان  
يثبت بان طرده من الخدمة كان عن سبب غير مسموح قانوناً فيكون له حق  
بان يضمن دعواه للقبودات وقضية هذا التضمن اذا طرد الملاح قبل  
الشروع بالسفر فتكون عبارة عن ثلث اجرتو التي يلحظ بانها يكتسبها من  
السفر واذا وقع طرده في اثناء السفر فتكون مركبة من اجرة بقدر ما كان  
ياخذ او بقي من يوم طرده ولم يطرد الى نهاية السفر ومن مصاريف عودته  
ايضاً والقبودان المحكوم عليهم بالتضمينات المذكورة لا يكون له حق بان  
يستعوض من اصحاب السفينة التضمينات المذكورة في اي شئ مما تبين  
اصلاً ما لم يكن ماذوناً من طرفهم في هذا الخصوص

(٨٩) . الملاحون الموظفون والاعتياديون لا يمكنهم ان يتركوا السفينة  
ويستعملوا من خدمتها بوجه من الوجوه اصلاً بعد ان يكونوا مقيدوا في  
دفتر الملاحين بغير الوقوعات الخمسة التي تبين هنا وهذه الوقوعات هي  
اولاً اذا اراد القبودان ان يذهب بالسفينة الى ميناء اخري غير الميناء المشروط  
عليهم الذهاب اليها قبل الشروع بالسفر الذي تعهدوا بخدمته . ثانياً اذا  
ظهرت محاربة بحرية للدولة العلية قبل الشروع بالسفر ايضاً او كانت السفينة  
وصلت لاحدى المين فوقع حرب بين الدولة العلية وبين دولة المحل  
المشروط توجه السفينة اليه وكان لا يبعد احتمال وقوع السفينة في تهلكة

قريبة من جراء ذلك او كان صار على الميناء المقصودة بالذهاب اليها حصار بحري . ثالثاً اذا كان اخذ خبر صحيح كذلك قبل الشروع بالسفر او عند ما تصل السفينة الى احدى الميناء بانه يوجد في المحل المقصود بالذهاب اصلاً طاعون او حي صفراوية او باقي ما يماثل ذلك من الامراض ذات العدوى رابعاً انتقال السفينة كاملاً قبل الشروع بالسفر لاصحاب اخرين . خامساً توفي القبودان قبل الشروع بالسفر او عزله من طرف اصحاب المركب (٩٠) . السفينة ونولونها تعتبر في مقام رهن مخصوص لاعطاء اجرة الملاحين وتضميناتهم مع مصاريق الرجعة

(٩١) . السفينة ونولونها تعتبر كذلك في مقام رهن للتضمينات والاضرار والخصائر التي تترتب لاصحاب الوفق بسبب ناشئة من عدم صداقة الملاحين الموظفين والاعتياديين وخطاهم انما تكون لاصحاب السفينة صلاحية بان يدعوا باسترجاع هذه التضمينات من القبودان وله ايضاً من الملاحين

## الفصل السادس

فيما يختص بفونطراتات النولونات يعني ابجار السفن واستيجارها

(٩٢) . كل مقالة يعبر عنها بفونطراتو نولون تختص بايجار احدى السفن واستيجارها ينبغي ان تكون مكتوبة وبتبين بها . اولاً اسم السفينة ومقدار حمولتها باعتبار الطونيلانة او الكيل وثمّت سنجق اية دولة هي ثانياً اسم قبودانها وشهرته . ثالثاً كذلك اسم الموجر والمستأجر وشهرتهما . رابعاً المحل المشروط لاجل الوفق والتفريغ ومدة ذلك ومقدار الاجور يعني بدل

النولون وكمينه . سادساً عقد المفاولة هل هي على جميع السفينة او قسم منها او على وسق معين مقدارها . سابعاً التضمينات المشروطة اعطاؤها ما بسبب تاخر يقع في الشحن والتفريغ

(٩٣) . ايام الاستنارية يعني مده وسق السفينة وتفرغها اذا لم تتعين وتخصص في مفاولة الطرفين في نظر حيثئذ الى العادة التجارية في مثل ذلك والا فتكون مدة خمسة عشر يوماً على التوالي عدا عن ايام التعطيل اعتباراً من اليوم الذي يبين القودان فيه استعداد السفينة للشحن او للتفريغ

(٩٤) . اذا حصلت المفاولة بان ينسقى او يتفرغ جانب من الوسق في محل والباقي في محل اخر فلا يحسب الزمان الذي يمر لحده ما تذهب السفينة من احدها الى الاخر من المدة المشروطة لاجل الوسق والتفريغ

(٩٥) . اذا استؤجرت السفينة مشاهرة ولم تحصل مفاولة بنوع اخر في حق بدل الاجور فتحسب الشهرية اعتباراً من يوم قيام السفينة وحركتها

(٩٦) . اذا ظهرت ممنوعة قبل قيام السفينة وحركتها فخصص بامر التجارة مع الحل المشروط الذهاب اليه وتنفسخ حيثئذ المفاولة ولا يكون حق الطرفين بان يطالبا بعضها بعضاً بتضمن الضرر اما صاحب الوسق فيكون مجبوراً بان يعطي ما يقع من المصاريف لاجل وسق بضائعه وامتنعه وتفرغها

(٩٧) . اذا ظهر مانع في اثناء الطريق يمنع السفينة عن الدخول الى الميناء المتصودة او اخراج وسقها ولم يكن بيد القودان تعليمات بنوع اخر فيذهب حيثئذ الى ميناء اخرى غير ممنوع الوصول اليها ويمرر بخابرة القضية مع الواسق او المتسلم بحسب ما تقتضيه وينتظر الجواب

(٩٨) . السبب الحبر الذي لا يخرج من اليد دفعة اذا منع موقفاً خروج السفينة من الميناء فتبقى مفاولة الايجار انما لا يكون حق لاحد بان يطالب اضراً او خساراً بسبب هذا التاخر للسفر وكذلك اذا ظهر في

ثناء السفر سبب مجبر كما فلا يكون مجبوراً لفسخ مفاولة الايجار ولا الضم  
على بدل الايجار ايضاً

(٩٩). السفينة ماذونة ومخيرة في مدة التوقيف الناشئة عن الاسباب  
المجبرة المذكورة اعلاه ان تخرج منها بمصرفها الخصوصي البضائع والامثلة  
الموسوقة بها انما بعد ان تتخلص السفينة من هذا التوقيف فتكون تجبيرة على  
الوسق ثمانية او تعطي ما يلزم لذلك من الاجور

(١٠٠). السفينة وطاقتها والاتها مع بدل النولون من طرف والامثلة  
الموسوقة من طرف اخرها في مقام رهن للطرفين لاجل اجراء المفاولة مع  
بعضها بعض

## الفصل السابع

في ما يختص ببولس الشحن

(١٠١). بوليسة الشحن تنظم باسم شخص مخصوص اولامره والحاملها  
وتتحرر بها جنس البضائع والاشياء المشحونة ومقدارها وبيان انواعها  
واشكالها ومع ذلك سوية اولاً اسم الشحن وشهرته . ثانياً اسم الشخص  
المرسولة اليه وشهرته ومحل اقامته . ثالثاً اسم القبودان وشهرته ومحل اقامته  
رابعاً اسم السفينة ومقدار محمولها باعتبار الطونيلاته او الكيل وثبتت سنجاق  
اية دولة هي . خامساً المحل الذي تقوم منه والمحل الذي توصل اليه . سادساً  
مقدار بول النولون وكذلك يتحرر على حاشيتها ايضاً (مارقة) البضائع والاشياء  
المنقولة ونومرها

(١٠٢). كل بوليسة من بولس الشحن تنظم ليس باقل من اربع نسخ

تعطى احداها المشاحن والثانية للمشحون له وواحدة الى القبودان واخرى الى صاحب المركب او الذي جهزه و يلزم ان يمضي على هذه النسخ الاربع من طرف الشاحن والقبودان بظرف اربع وعشرين ساعة نهاية ما تكون من شحن البضاعة وكذلك يجبر الشاحن بان يعطي في ظرف المدة المذكورة ويسلم الى القبودان تذاكر خلاص البضائع والاشياء الموسوفة المعطيات له من جانب الكريك .

(١٠٢) . بوالس الشحن المنتظمة على الوجه المهرر كما انها تصلح للاحتجاج فيما بين مجتمع الاشخاص الذين لهم حصة وعلاقة في الوسط كذلك تصلح ايضا للاحتجاج فيما بينهم وبين السفيرة طيبة ايضا انما اذا ادعى اصحاب السفيرة فسادها فتكون دعواهم مسبوقة

(١٠٤) . اذا وجد تباين فيما بين نسخ بوالس شحن احدى الوسطات فيكون الاعتبار لكتابة المحلات البيضاء من النسخة الموجودة في يد القبودان اذا كانت بخط يد الواسق او القومسيونجي او كانت المحلات البيضاء من النسخ المبرزة من طرف الواسق او المتسلم محررة بخط يد القبودان

(١٠٥) . القومسيونجي او المتسلم يكونان مجبورين بان يعطيا بحسب طلب القبودان علما وخبرا مدعرا باستلام البضائع والامتنعة المدرجة في بوالس الشحن او قونطرات التولون وان لم يعطياه ذلك فيكونان مجبورين بان يعطياه مصاريفه ويضمنوا الاضرار والخسائر التي تترتب له باسباب ذلك او بسبب تاخره كذلك القبودان يجبر بان يطلب من المتسلم علما وخبرا باستلام الامتنعة التي سلمها له وان لم يمكنه اخذ ذلك منه فيستحصل شهادة من الكريك تبين بانه اخرج تلك الامتنعة من السفينة بموجب بوليصة شحنها والا فيكون مجبوراً على ضمان الاضرار والخسائر التي يمكن وقوعها من جراء ذلك



## الفصل الثامن

في ما يختص بالنولون

(١٠٦) اجرة السفائن وسائر المراكب البحرية يقال لها نولون وتنقدر بمقاولات الطرفين وتثبت بقونطراتو النولون او ببولس الشحن والنولون يمكن تعيينه على مجموع السفينة او على موضوع معين منها ويمكن مقاولتها لاجل سفرة تامة او مدة معينة وعلى حساب الطونيلاته او الكيل او القنطار او مقاطعة او فرق ابنا او على اية حالة كان ذلك يازم ان يبين في قونطراتو النولون مقدار محمول السفينة باعبار الطونيلاته او الكيل

(١٠٧) ما كان نولون السفينة عليه جميعه ولم يكمل المستأجر شحنة فلا يمكن للقبودان ان يشحن امتعة اخرى غيره في السفينة ما لم يستحصل بـ رخصة وتكون اجرة سائر الامتعة التي تنوسق لاجل تكميل شحن السفينة عائدة الى المستأجر الذي يكون استأجرها جميعها

(١٠٨) المستأجر اذا لم يشحن شيئاً ما هو محرر في قونطراتو النولون او بظرف المدة المعينة في هذا القانون يكون للموَجِّر الخمار على وجهين وهما ما ان يطلب التضمينات المشروطة في قونطراتو النولون لاجل تاخره او ما يخص لذلك بمعرفة اهل الخبرة واما ان يفسخ قونطراتو النولون ويطلب من المستأجر نصف النولون وباقي المنافع المشروطة وكذلك المستأجر اذا لم يشحن شيئاً في المدة المذكورة يمكنه ان يفسخ القونطراتو قبل ان تبدي ايام القونترا استارية بشرط ان يعطي موجر السفينة او قبودانها

نصف النولون وباقي المنافع المشروطة في الفونطراتو المذكور \*  
 ( ١٠٩ ) اذا شحن المستاجر بظرف المدة المعينة جانباً فقط من  
 الامتعة التي حصلت المفاولة عليها في فونطراتو النولون ولم يشحن الباقي  
 فيكون للمؤجر كذلك حق بان يختار وجهيت وهما اما ان يطلب  
 التضييمات المسطرة في الفقرة الاولى من المادة السالفة ولما ان يقوم وسافر  
 بالمقدار الذي شحنة من الامتعة وتكون له صلاحية ان ياخذ نولونه تمامه  
 ( ١١٠ ) اذا شحن المستاجر امتعة زائدة عن المقدار الذي حصلت  
 المفاولة عليه فيجبر حينئذ بان يعطي نولون الزيادة قياساً للاجور المقرر في  
 فونطراتو النولون

( ١١١ ) اذا كان مؤجر السفينة او قبودانها يبين كبر السفينة بزيادة عن  
 اصل مقدار محمولها فيكون مجبوراً بان ينزل النولون بحسب ما ينظر من  
 الفرق والتفاوت ومع ذلك يعطى المستاجر ايضاً اضراره وخسائره غير ان  
 اذا كان الفرق والتفاوت فيما بين المقدار الذي اiban عنه واصل مقدار  
 محمول السفينة ليس باكثر من ثلاثة في المائة او كان موافقاً للمقدار المقرر  
 في برآة السجاق فيصرف النول حينئذ عن الفرق

( ١١٢ ) السفينة المؤجرة فرق انبار اذا كان المؤجر والقبودان قد  
 عينا مدة لوقوف السفينة لاجل الشحن ولم يقاوم اصحاب الوسق على مدة  
 اخرى للانتظار فيكون مجبوراً على القيام بالحركة مع اول هواء يساعد  
 بعد انقضاء المدة المذكورة

( ١١٣ ) اذا توجرت السفينة فرق انبار ولم تنعين مدة للشحن حينئذ  
 كل من اصحاب الوسق يكون ماذوناً بان يرجع به الس الشحن المنقضاء من

\* الاستارية معناها ايام التوقيف وهي عبارة عن ايام معينة بلام  
 اجرة لاجل شحن السفينة وتفرغها اما الفونترا استارية فمعناها ضريبة ايام  
 توقف وهي الايام التي تنعين باجرة بعد مرور ايام استارية

القبودان وإذا كان البعض منها ارسل الى محله فيقدم عليه كقبلاً ويعطى نصف النولون المشروط عدا عن مصاريف شحن البضائع والامتنعة وتفريرها وما يكون ازم اخراجه بهذا السبب من الانبار الى الكوارة وربما الى الخارج ووضعة تكراراً في محلاته من سائر الامتنعة ثم يرجع بضاعته وياخذها اما اذا كان شحن في السفينة مقدار ثلاثة ارباع وسفها وطلب اكثر اصحاب الوسق ربعة فيكون القبودان مجبوراً على ان يقوم للسفر بمساعدة الهواة بعد ثمانية ايام من تبليغهم له رسماً طلبهم هذا ولا يقدر احد من اصحاب الوسق اصلاً ان يرجع بضاعته

( ١١٤ ) اذا شحن في السفينة متاع بدون معرفة الموجراو القبودان فيبلغ القبودان رسماً حالاً حينما يكون في محل الشحن الى اصحاب الشحن تكليفه اياهم بان يرجعوا ذلك المتاع ثم بعد ذلك يكون قادراً ان يخرجته الى البر في المحل المذكور او ان ياخذ نولون حسب ارفع فيئة ما يكون من ذلك الجنس في ذلك المحل انما اذا علم بوجود المتاع المذكور في السفينة بعد قيام السفينة وسفرها فقط فلا يوهذن حينئذ له بان يخرجته الى محل اخر غير المحل المرسل اليه وانما يحق له بان يستحصل نولون حسب الفئات المار ذكرها فقط

( ١١٥ ) الواسق الذي يرد بضاعته في اثناء السفر يكون مجبوراً ان يعطى نولونها بتمامه وجميع ما يقع من المصاريف بسبب تفريرها انما اذا كان وجب ترجيعها على ذلك الوجه بسبب من القبودان او عن خطأ منه فلا يكون للقبودان المذكور حق بنوع من الانواع اصلاً ان يستحصل النولون بل عدا عن ذلك يكون ضامناً لما يقع من المصاريف وإذا اقتضى الامر قلما يترتب من الضرر والخسائر بسبب عدم اجراء قونطرانوا النولون ايضاً

( ١١٦ ) اذا توفقت السفينة حين قيامها او في اثناء سفرها او في محل تفريرها بسبب خطأ او تكاسل من احد المستأجرين او اصحاب الوسق

فيكون المستأجر أو الواسق مجبوراً على إبقاء المصاريف الناشئة من تأخير مع الأضرار والخسائر إلى موجر السفينة أو قبوداتها أو سائر أصحاب الوسق وإذا استؤجرت السفينة ذهاباً وإياباً ثم عادت بغير وسق أو بوسق ناقص فيكون للقبودان حق بان يستحصل نولونها تماماً والأضرار مع الخسائر الناشئة من تأخير السفينة إذا تأخرت

( ١١٧ ) كذلك إذا توقفت السفينة أو تأخرت حين قيامها أو في أثناء سفرها أو في محل تفرغها بسبب خطأ أو تكاسل من الموجهراء القبودان فيكون الموجهراء والقبودان مجبوراً بضمان الأضرار والخسائر التي تترتب من ذلك إلى المستأجر وقضية هذا التضمنين سواء كان في هذه المادة أو المادة الآتية تقرر وتخصص بمعرفة أهل الخبرة

( ١١٨ ) إذا نظر لزوم شديد إلى تعبير السفينة في أثناء السفر فيكون المستأجر أو الواسق مجبوراً على أن يتظاهر التعبير أو أن يعطي النولون مع وجود من الخسائر الجسيمة ويرجع بضائعه وامتنعته إنما إذا كانت السفينة استؤجرت مشاهرة فلا يجبر حيثئذ على إعطاء نولون لأجل مدة التعبير ولا لزيادة نولون إذا كانت مفاولة على سفرة تامة بل إذا لم يكن تعبير السفينة فيكون القبودان مجبوراً بان يستأجر سفينة أو سفناً متعددة لأجل نقل البضائع المشحونة بها إلى المحل المشروط ذهابها إليه بشرط أن يعطي مصاريفها ولا يطلب زيادة نولون وإن لم يمكن ذلك فيعطى له من النولون المقرر مقدار ما يصيب حصة المسافة التي قطعها فقط \* ويترك حيثئذ أمر النقل لكل واحد من أصحاب الوسق إذا لم يمكن استئجار سفائن أخرى لنقل

\* لا يمكن أن يكفي بعد المسافة فقط تعيين حصة المسافة المقطوعة من أصل النولون بل يلزم أن يدخل في موازنة الحساب أيضاً مقدار المصاريف والزمان والمهالك والانتقال المعنادة بين المسافة المقطوعة وباقي المسافة بالنسبة إلى بعضها بعض

الامتنعة الموسوفة معه انما يجب على ذمتهم ان يبين لم واقعة الحال ويتخذ التدابير اللازمة لاجل وقاية الواسق في اثناء ذلك غير ان جميع هذه الاحكام المبينة تكون مرعية الاجراء اذا لم يكن هناك مقابلة بنوع اخر من الطرفين والا فتحصل المراجعة لما هو واقع من المقاولات

(١١٩) اذا امكن المستاجر ان يثبت حين قيام السفينة عدم قابليتها للسفر فيجزم حينئذ القبودان من النولون وعدا عن ذلك يكون مجبوراً على اعطاء الاضرار والخسائر المستاجرة وقضية هذا الاثبات تسمع وتقبل ولو كان حصل الكشف على السفينة ومعاينتها حين قيامها واخذت شهادة تبين قبولها للسفر ايضاً

(١٢٠) يلزم ابفاء نولون المتاع الذي يجبر القبودان على بيعه لاجل تخضير قومانية السفينة او تعميرها ومداركة جميع الاشياء الشديدة اللزوم لكن يكون القبودان مديوناً بان يعطي حساب هذا المتاع المباع عند ما تصل السفينة بالسلامة للمينا بحسب فيثات ما يباع مما بقي منه او من سائر البضائع التي هي من جنسه ونوعه وبالعكس اذا غرقت السفينة وتلفت فيه عطي القبودان حساب المتاع المذكور بحسب الفيات التي باعه بها ويصلح له ايضاً ان يبقى معه من ذلك نولون السفينة بقدر ما يصبب المحل الذي امكنها ان تصل اليه ومع ذلك لا ينبغي ان ياتي بخل في الصورتين المذكورتين على الحقوق والصلاحات المعطاة لاصحاب السفينة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثلاثين من هذا القانون انما اذا نشأ من نولهم الصلاحية المذكورة بواسطة استدعائهم ضرر الاشخاص الذين يبيع متاعهم او رهن فيلزم حينئذ ان يتوزع الضرر المذكور غرامة على اثمان هذه الامتعة واثمان البضائع التي وصلت الى محلها بالسلامة واثمان جميع الامتعة التي تخلصت من قضية الغرق الذي وقع بعد انقضاء البحري الذي اوجب قضية البيع او الرهن

(١٢١) اذا وقع منع مخصص بامر المتاجرة مع المثل المشروط ذهاب السفينة اليه وازم الامر الى عودتها بالثاني مع وسقها سوية وكانت متاجرة ذهاباً وإياباً فيكون للقبودان حق بان يستحصل ما يلزم من النولون عن ذهابها فقط

(١٢٢) اذا توقفت السفينة في اثناء السفر مدة فقط بامر دولة من الدول وكانت متاجرة مشاهرة فلا يلزم ان يعطى لها نولون اصلاً عن مدة التوقيف ولا زيادة نولون ايضاً اذا كانت متاجرة لسفرة تامة انما اجرة تعيش الملاحين في مدة التوقيف تعد من الخسارات البحرية وفي ظرف المدة المذكورة يؤذن للواسق ان يخرج من السفينة امتعتها الموسوقة بمصرفه الخصوصي وانما اذا اخرجها فيكون مجبوراً على شحنها بالثاني او ان يعطى التضييمات المنفضية الى موجر السفينة او قبودانها

(١٢٣) الامتعة التي تلقى في البحر لاجل سلامة العامة يعطى نولونها الى القبودان ويتوزع غرامة على العامة

(١٢٤) لا يلزم اعطاء نولون اصلاً عن امتعة تضيع او تثلث بسبب الفرق والكسرا وتغنيصها الفرصان وتضبطها الاعداء بل يجبر القبودان على رد الدراهم التي يكون اخذها معجلاً لاجل نولون تلك البضائع اذا لم يكن هناك مقابلة بعكس ذلك

(١٢٥) اذا تخلصت السفينة من يد الاعداء او البضائع من الفرق والثلث بواسطة اقدام القبودان وغير تورعها وتو واعطى على ذلك دراهم او نعهداً غير ان البضاعة لم تنقل الى المثل المشروط ابصارها له فيكون للقبودان حق بان يستحصل نولونها لحد المثل الذي اغتصبت او ضبطت او غرقت فيه انما اذا تخلصت الامتعة بها وتو ثم نقلها معه بالسوية ايضاً الى المثل الذي نعهد بابصارها له فيجوز له ان يستحصل نولونها بالتمام لكنه يتحاصر باعطاء مصاريف التخليص وانما اذا لم يكن للقبودان سعي ولا غيرة على تخليص

الامتنعة والتلف بل خلصت على وجه البحر او ساحله فلا يلزم ان يعطى  
لله نولون اصلاً عما يورد اخيراً من الامتنعة ويعطى لاصحابه

(١٢٦) الامتنعة والسفينة والنولون تخصص جميعاً ما يصرف من  
الدرهم على تخلص الامتنعة من يد القرصان او الاعداء انما معاش الملاحين  
والجورم لا تخصص بهذه المصاريف وانما هذه الدرهم تنتوع وتقسم غرامة  
على ما يتبقى من اثمان الامتنعة حسب فيثاتها التجارية في محل تفريقها بعد  
ان تنزل منها مصاريفها وعلى نصف ثمن السفينة حسب ما تساوي في ذلك  
المحل ونصف النولون ايضاً

(١٢٧) اذا استنكف المسلم عن اخذ المناع فيكون القبودان قادراً  
بعد ان يكفله الى الاخذ رسماً بان يستدعي ويبيع بحسب حكم محكمة التجارة  
بقدر امان الامتنعة المذكورة او كاملاً لحد ما يستوفي نولونه وخسارته  
البحرية وباقي مصاريف الواقعة واذا بقي من ذلك شيء فهو ضعة في محل امين  
امانة اما اذا كانت تباع جميع الامتنعة على ذلك الوجه ولم تقوم بوفاء  
النولون وغيره بالتقام فلا يحرم القبودان من صلاحية الرجوع على اصحاب  
الشيء ليستحصل باقي مطالبه

(١٢٨) لا يقدر القبودان ان يوقف بضائع في سفينة بسبب عدم  
اعطاء النولون والخسارات البحرية المحسبة ومصار المصاريف وانما يكون  
له حق بان يسلمها امانة ليد شخص اخر حين تفريقها لحد ما يعطى له ذلك  
او ان يطلب مبيعها اذا كانت ما يتلف بمرور الوقت ما لم يكون قد تقدم له  
كفيل على ذلك من طرف المسلم او اذا كانت مطالبة عن خسارات بحرية  
حسبة وما امكنه تقدير قيمتها وتسويتها حالاً فيمكنه ان يطلب وضع مبلغ  
يخصص بمعرفة محكمة التجارة امانة في صندوق المحكمة او تقديم كفيل معتبر  
عليها

(١٢٩) اذا تفرغت البضائع من السفينة وما وضعت امانة بل

تسلمت الى صاحبها حسب ما تبين في المادة السابقة ولم تدخل في يد شخص  
اخر بعد ذلك فتكون في مقام رهن على ما يطلبه القبودان من النولون  
والخسارات البحرية وباقي المصاريف ترجيحاً على مطالبين باقي اصحاب  
الديون

( ١٣٠ ) . اذا وقع افلاس شاحن البضاعة او متسلمها قبل مرور  
الخمسة عشر يوماً حسب المنوال السابق فلا يحرم القبودان من حق الامتياز  
على البضاعة المذكورة لاجل تحصيل مطلوبه عن النولون والاوارية وباقي  
المصاريف ترجيحاً على مطالب جميع اصحاب المطالبين

( ١٣١ ) . اذا كان النولون مشروطاً على عدد الامتعة او كيلها او  
وزنها فيكون للقبودان حق بان يطلب عدها وتكيلها او وزنها حين تفرغها  
وان لم يفعل فيكون حينئذ التسليم صلاحية بان يثبت البضاعة بانها  
هي تلك البضاعة وعددها او كيلها او وزنها وقضية هذا الاثبات يمكن  
ان تكون بشهادة نحت يمين من الاشخاص الذين استخدموا في تفريغ الوسف  
( ١٣٢ ) . اذا وقعت شبهة قوية فيما يخص تلف البضاعة او سرقته او  
تقليلها فيمكن حينئذ للقبودان وللتسليم ولكل واحد من اصحاب العلاقة بها  
ان يطلب تقدير ما وقع لها من الاضرار والخسائر بالكشف عليها ومعاينتها  
بمعرفة محكمة التجارة وهي في السفينة قبل تفرغها واذا كان لا يمكن رؤية ما  
صادف الامتعة من الخسارات والكسر والنقص من ظاهرها فيمكن حينئذ  
اجراء الكشف عليها ومعاينتها ايضاً بعد تسليمها الى المتسلمين غير انه يلزم  
بان لا يمر على ذلك وقت اكثر من ثمان واربعين ساعة من تاريخ تسليمها  
وبصيراثبات البضاعة بانها هي تلك البضاعة عينها على الوجه المبين في  
المادة السالفة او بصورة اخرى تقبل قانوناً والمتسلمون اذا كانوا تسلموا  
البضائع وبراءاً وبوالس الشحن وارجعوا او اعطوا علومة خبر باستلام غيرها  
وكانوا ادرجوا في الابرأه او في علومة خبر التسليم الشبهة القوية فيما يخص



تلف الامتعة او سرقته او تقليلها فلا يكونوا اضاعوا حقهم الظاهر في كسبها  
ومعاينتها لحد مرور ثمانى واربعين ساعة من تسليمها لهم

(١٣٣) موهجر السفينة وقبوداتها اذا اجرول من طرفهم كامل احكام  
فونطراتو النولون الراجعة اليهم فلا يقدر المستاجر او الواسق ان يطلب  
تنزيل شيء من النولون او يداعي به

(١٣٤) لا يقدر الشاحن ان يترك بدلاً عن النولون ما تلف من  
البضاعة طبعاً او بسبب من المقدورات او كانت هيئت اسعاره وانما يمكنه  
ان يترك بدلاً عن النولون ما بقي فارغاً او نصح حتى قرب من درجة الفراغ  
من براميل الزيت والخبز والعسل وامثال ذلك من الاشياء السيالة

## الفصل التاسع

في ما يخص بالركاب

(١٣٥) لا يمكن اجبار القودان على قبول ركاب لم تكن لهم علاقة  
اصلاً في وسق سفينة ليست مخصوصة بنقل الركاب مثل وابورات البوسنة  
(١٣٦) يلزم بان يخضع الراكب الذي يكون قبل في السفينة لما يقع  
من جانب القودان من الامور والتنبيهات المختصة بامور ضابطة السفينة  
(١٣٧) مقدار النولون يتعين في الفونطراتو او البليت الذي يتنظم  
ليعطى الى الركاب باسمه او مفتوحاً الى حامله اما اذا نزل الركاب الى  
السفينة وذهب بها بدون ربط بدل النولون بمقاومة فيلزمه ان يعطي مثل  
النولون واذا لم يحصل اتفاق على ذلك من الطرفين فيصير تعيينه من طرف

## المحكمة بمعرفة اهل الخبرة

(١٣٨) اذا تنظم القونطرانو او البليت واعطي باسم الراكب فلا يمكن للراكب ان ينقل حقه شخص اخر ما لم يرض بذلك القبودان وبوافق عليه (١٣٩) اذا لم يحضر الراكب الى السفينة قبل الشروع في السفر بالوقت والساعة المعينة لقيام السفينة وحركتها او خرج في اثناء الطريق للخارج ولم يرجع فلا يجبر القبودان على انتظاره بل يمكن ان يسافروا بحبر الراكب على اعطاء بدل التولون بتمامه ايضا

(١٤٠) اذا اراد الراكب فسخ القونطرانو قبل الشروع في السفر وaban عن ذلك اولم يبين او تبين بان عدم مجيئه الى السفينة كان بسبب وفاته او مرضه او ظهور عذر شرعي اخر عائد لشخصه فيكون حيثنر مجبوراً بان يعطي نصف التولون فقط اما اذا وقعت هذه الامور في اثناء الطريق فيكون مديوناً على ايفاء بدل التولون بتمامه

(١٤١) اذا ضاعت السفينة وتلف البضاعة بحري فيفسخ قونطرانو الراكب بتمامه

(١٤٢) اذا وقعت السفينة في تهلكة الضبط بسبب الحرب ولم بعد ممكناً ان ينظر اليها نظير حرة او تعطل سفرها بالكلية او تاخر قبل الشروع في السفر او بعده باسباب معجرة خارجة عن عهدة اقتدار القبودان او القومبانية التي هو تابع لها فيؤذن للراكب بان يفسخ القونطرانو التي معه وكذلك القبودان او القومبانية التي يكون تابعا لها اذا اجبر احدهما على ترك السفر لدى وقوع احدي الحالات المذكورة او يرى لزوم الى ترك السفر اذا كانت السفينة مخصصة بنقل البضاعة خاصة وما امكها نقلها وذلك عن غير خطأ او تكاسل منه فيكون حيثنر ماذوناً بان يفسخ قونطرانو تلك البضاعة

(١٤٣) اذا فسخ القونطرانو بسبب احدي الحالات المبينة في المادتين

السالفين فلا يجبر احد الطرفين اصلاً بان يعطي ضرراً او خسارة للآخر  
ومع ذلك اذا وقع فسخ الفونطراتو بعد الشروع في السفر فيجبر الركاب بان  
يعطي النولون بحسب المسافة التي قطعها وهذا ايضا بحسب وتعيين على  
الوجه المبين في هامش المادة المائة والثامنة عشرة

(١٤٤) اذا احتاجت السفينة الى التعديل في اثناء السفر وما اراد  
الراكب ان ينتظرها الى نهاية التعديل فيكون مجبوراً ان يعطي النولون تماماً  
انما اذا رضي ان ينتظر لنهاية التعديل فيكون القبودان مجبوراً بان يعطيه  
محملاً لا قامته مجاناً لحد قيامه للسفر بالثاني واذا كان متعهداً في الفونطراتو او  
البليت باكله وشربه فيقوم له بجميع ذلك ومع هذا اذا كان القبودان يكلف  
الركاب بان ينقله الى المحل المشروط ويجري له سائر مقاولاته وتعهداته  
بسفينة اخرى مثل تلك ولم يقبل الراكب بذلك فلا يبقى له حيثئذ حق  
بان يطلب محلاً لا قامته ولا مأكولاته لينتقل السفينة للسفر بالثاني

(١٤٥) اذا لم يحصل من المقاولات والتعهدات في حق المأكولات  
فيجبر حيثئذ الركاب على ان يستحضر الاشياء التي يحتاج اليها لاجل نميشو اما  
اذا فرغت نفقة بسبب قضاء لم يشعر به قبلاً او من طوله السفر فحيثئذ كما  
انه كان يجبر على ان يترك السفينة ما زاد على نفقته بموجب المادة الرابعة  
والستين كذلك الان يجبر القبودان ايضا بان يعطيه ما يلزم له من النفقة  
يبدل مناسب ايضا

(١٤٦) لا يجبر الراكب بان يعطي نولوناً عن الاشياء التي هو ماذون  
ان يستصحبها معه بالسفينة بموجب الفونطراتو ما لم يكن هناك مقالة اخرى  
باعطاء النولون عنها

(١٤٧) الراكب تنظر اليه فيما يستصحب معه من الاشياء في السفينة  
نظير شاحن وبناء على ذلك اذا سلم تلك الاشياء الى القبودان فيجبر  
القبودان بان يعطيه بها سنداً مقبولاً مشعراً باستلامها ويجري في حقه وفي

حق تلك الاشياء ايضا المحقوق والمجبورية التي تحتويها المواد المبينة في هذا القانون بحق اصحاب الشحن انما اذا لم يسلم الاشياء المذكورة الى القبودان او الى الشخص المأمور بتسليمها منه وإبقاها معه فحينئذ لا يفي له حق ان يطلب من القبودان ضرراً ولا ان يضمنه خسارة أصلاً اذا ضاعت او تلفت او خسرت ما لم يكن وقوعه هذا التلف والخسارة بسبب من القبودان او الملاحين او عن خطأ يقع منهم

(١٤٨) اذا توفي الراكب في اثناء السفر فيجبر القبودان ان يتخذ التدابير اللازمة بحسب الوقت والحال لاجل المحافظة على ماله من الاشياء في السفينة واعطائه اورثته

(١٤٩) يكون للقبودان حق التوقيف والامتياز على مال الراكب من الاشياء داخل السفينة لكي يستحصل ما كان لا زال لم يعط له من الاولون وبدل النفقة انما هذا الحق والامتياز يفي له طالما كانت الاشياء المذكورة باقية في السفينة او موضوعة من طرفه في محل لتخفظ فيه امانة فقط اما اذا كان صاحبها ياخذها ويخرجها بطريقة ما فعند ذلك يسقط عن القبودان هذا الحق والامتياز

(١٥٠) لا يجوز القبودان في اثناء السفر على الدخول الى ميناء غير مشروطة ولا على الانتظار مدة زائدة بناء على طلب اخذ الركاب لمانافعه الذاتية انما يكون ماذوناً ان يدخل الى اول ميناء مسكونة يمكنه ان يقترب منها ويخرج اليها الراكب الذي يكون وقع في علة ذات عدوى فقط



## الفصل العاشر

فيما يخص قونطرانو الاستقراض البحري

(١٥١) قونطرانو الاستقراض البحري هو مفاولة استقراض تعمل على السفينة أو وسفها أو عليها كايها والسفينة والوسف المرهونان على الوجه اذا اضاعا او تلفا بقضاء بحري فلا يصير حيثئذ ايفاء تلك الدراهم المستقرضة اما اذا وصلا بالسلامة فيلزم حيثئذ ايفاءهما مع التمتع البحري يعني الفائض الذي حصلت عليه المفاولة وهذا الفائض يعطى بتمامه ولو كان زائدا عن المقدار المقرر قانوناً

(١٥٢) قونطرانو الاستقراض البحري يتنظم اما بصورة رسمية او فيما بين الطرفين فقط انما يذكر به بالبيان . اولاً مقدار الدراهم المستقرضة مع مقدار الفائض المشروط . ثانياً اي شيء هو المرهون بمقابلة المبالغ المستقرضة ثالثاً اسم السفينة واسماء والقاب صاحبها وقبودانها والقارضين والمستقرضين رابعاً على اية سفرة او مدة كان ذلك الاقراض والاستقراض الواقع لاجل سفرة واحدة او وقت معين . خامساً الوقت الذي يوفى به المبلغ المستقرض وفائضه . سادساً الوقت والتاريخ اللذان وقع فيها الاستقراض

(١٥٣) اذا رغب في تنظيم قونطرانو الاستقراض البحري بصورة رسمية وكان ذلك في الممالك العثمانية فيعقد على حسب اصوله ويتنظم في محكمة التجارة المحلية او قنصلاريتها والا فيمضون مجلس البلدة واذا كان في الممالك الاجنبية ففي شهنذرية الدولة العلية وان لم توجد ففي الحكومة المنتضة المحلية

(١٥٤) . اذا كان قونطرانو الاستقراض البحري ينظم فيما بين الطرفين فقط فيجبر المقرض ان يصادق عليه وبقيده في محله او في احدى المحلات المذكورة بحسب ايجابه بظرف عشرة ايام نهاية ما يكون من تاريخ القونطرانو (١٥٥) اذا لم تجز احكام هاتين المادتين المذكورتين بسقط حيثئذ قونطرانو الاستقراض البحري من حيثئذ وبعد من فيل الاستقراض المعتاد وبناء على ذلك كما ان الشخص المقرض يضع امتياز في حق الاشياء التي يكون اقرصها كذلك المستقرض يكون مجبوراً شخصاً ومالاً بان يعطيه دراهمة وفائضها القانوني ايضاً

(١٥٦) سند الاستقراض البحري يمكن تنظيمه في ان يوفي الامر ذات المقرض وحيثئذ تجوز احالته بطريق الجبر وحسب اصول السفينة وعندما يجبر محل الشخص المحال عليه محل الشخص المحيل في امر الرج والخسارة انما اذا بلغ السلامة فلا تكون كفالة ذات المحيل التي هي حسب اصول الجبر واقعة على ايفاء التمتع البحري يعني للفائض الشروط بل ترجع الى اعطاء اصل المال فقط ما لم تكن هناك مقالة معقودة بعكس ذلك

(١٥٧) الاستقراضات البحرية يمكن ان تكون على قصعة السفينة او الآتيا او طاقيها او جهازها او قومانيها او جملتها او جميع ذلك او على كل قطعة وحصه تخصص من كل ما ذكر

(١٥٨) . يمنع عمل استقراض بحري بدراهم يزيد مقدارها عن قيمة الاشياء المرهونة والا اذا عمل ذلك ثم اثبت القارض بحسب استدعائه وقوع حيلة او دسيسه من طرف المستقرض فيمكن حيثئذ ان يحكم بفسخ القونطرانو واعطاء الفائض بحسب قانونه

(١٥٩) . اذا وقع استقراض بحري على الوجه المحرر وانما عن غير تمثيل ودسيسه من طرف المستقرض فبراعي القونطرانو ويعتبر

يقدر ما يصادق عليه الطرفان فيما بينهما من قيمة الاشياء المرهونة او ما يقدر بمعرفة اهل الخبرة اما زيادة الدرام فتزد وتحصل مع فائضها المقتضي قانوناً بالسوية

(١٦٠) . يمنع الاستفراض البحري على نولون سفينة لا زال لم يكتسب او التمتع بالأمولة من شحها وإذا صار ذلك فلا يكون المقرض حق سوى ان يأخذ دراهمة بلا فائض

(١٦١) كذلك يمنع الاستفراض البحري من طرف الملاحين على معاشاتهم واجورهم وإذا وقع ذلك فلا يمكن ان يطلب شيء أكثر من استرجاع الدرام بلا فائض

(١٦٢) المركب وطافية وآلته وجهازه وقومانيته ونولونه المكتسب ايضاً هي مرهونة بوجه الامتياز على الدرام وفوائضها التي تعطى لجهة فرض بحري على السفينة وكذلك الوسق بعد رهناً على الدرام وفوائضها التي تعطى قرضاً بحرياً على الوسق اما اذا كان الاستفراض البحري واقعاً على قطعة من السفينة او من وسقها فيكون حكم الامتياز المذكور على تلك القطعة ويقدر مقدار الاستفراض فقط

(١٦٣) . الاستفراض البحري الذي يجري من طرف القبودان اذا وقع في محل اقامة اصحاب السفينة او وكلائهم بدون ان يستحصل منهم رخصة بصورة رسمية او كانوا لم يتواسطوا في عقد المفاولة بل جرى ذلك خارجاً عن محل اقامتهم ولم تستوف بالشروط المبنية اعلاه في المادة ٤٩ فيجوز ان يكون الشخص المقرض حق الادعاء والامتياز على حصة القبودان في السفينة وفي النولون وليس له صلاحية ان يطلب شيئاً زائداً عن ذلك

(١٦٤) . اصحاب السفينة اذا لم يعطوا ما يصيبهم عن حصصهم لاجل ان تستعد السفينة للقيام والسفر بظرف اربع وعشرين ساعة

من تكليفهم لذلك رسماً بمنقضى المادة ٤٨ المحررة اعلاه فتكون حصصهم من السفينة المذكورة رهناً على الدارهم المستقرضة في محل اقامتهم لاجل نصير السفينة وقومانيتهما ايضاً

( ١٦٥ ) اذا جرت المناولة بان تستعمل الدراهم المستقرضة لاجل سفر السفينة الاخير مرجحاً غير ان الاستقراضات التي تحصل في اثناء السفر تترجح على الاستقراضات التي جرت قبل حركة السفينة واذا كانت حصلت جملة استقراضات في اثناء السفرة الواحدة فالاستقراض الاخير يترجح على ما وقع قبلة واذا كان المركب في احد السفرات دنا بضرورة من احدى المين و ربط فيها مدة فالدارهم التي يستقرضها في تلك المدة تعتبر بدرجة متساوية

( ١٦٦ ) اذا كان الاستقراض البحري على وسق موجود في السفينة ومذكور في الفونطراتو ثم نقل ذلك الوسق وشحن في سفينة اخرى وضاع وتلف لثابتة او غير ذلك ولم يثبت بان امر نقله ووسقه كان ناشئاً عن سبب مجبر قانوناً فلا يحصل ضرر الى المقرض من ضياع الوسق المذكور وتلفه ( ١٦٧ ) اذا ضاعت الاشياء التي حصل الاستقراض البحري عليها وتلفت بالكليّة او اغتصبها انقراض او ضبطها العدو فضاقت وتلفت وكان امر اغتصابها او ضبطها ناشئاً عن ثابتة او اسباب مجبرة وحصل في الوقت والمحل المدرجين في سند الاستقراض البحري فلا يجوز حيث ان استرداد الدراهم المفروضة انما اذا كان تخلص جانب من الاشياء المذكورة فلا تضيع حقوق المقرض على هذه الاشياء التي تخلصت

( ١٦٨ ) لا تحمل الى المقرض خسارات تنشأ عن تنزل فيثات تقع بسبب رداءة جنس الاشياء المرهونة او سقطها او تناقص مقدارها وتلفياتها او عن اسباب من طرف المقرض او خطأ القبودان والملاحين ( ١٦٩ ) عند وقوع الفرق والكسر تنزل مصاريف تخلص ما



يتخلص من الاشياء المرهونة وتسدد الديون البحرية بما ينبغي من قيمته  
 (١٧٠) الاخطار البحرية اذا لم يتعين زمانها في قونطراتو الاستفراض  
 البحري فيعتبر حينئذ للسفينة وطاقتها والآنها وجهازها وقومانيتهما منذ قيام  
 السفينة وسفرها لحد ما تصل الى الميناء المشروط التوجه اليها وتري مرسنها  
 او تربط غماتها في احد المحلات وللبضائع منذ وسق البضائع في السفينة او  
 وضعها في الفلايك لاجل ارسالها الى السفن اما اذا وقع الاستفراض البحري  
 في اثناء السفر على الامتعة الموسوقة فمن بداية تاريخ القونطراتو لحد ما تنفرغ  
 على البر في المحل المشروط ارسالها اليه

(١٧١) الاستفراض البحري اذا كان حصل على منفعة معينة ولم يحصل  
 التوجه اليها فلا يقدر القارض ان ياخذ النفع المشروط له بل يمكنه ان  
 يسترد الدرام التي اعطاها مع فائضها القانوني بوجه الامتياز اما اذا كان  
 ابتداء ما كان لحسابه ذاته من زمان الاخطار البحرية حسبما تبين في المادة  
 السابقة فيحيز فيكون له حق بتعصيل النفع البحري الذي حصلت المقاوله  
 عليه

(١٧٢) الشخص الذي يعمل استفراضاً بحرياً على بضاعة لا يمكنه ان  
 يتخلص من الديون اذا ضاع المركب ووسطه ما لم يثبت بانه كان له في شحن  
 المركب بضائع بقدر المبالغ التي استفرضها

(١٧٣) الذين بقروضون قرضاً بحرياً يتخاصصون مما يقع من الخسارات  
 البحرية المجسمة ولو كانت هناك مقاوله بعكس ذلك ويقدر ما يصيب  
 حصصهم بخلف المستفرضون ايضاً من ديونهم ويخاصص المقرضون ايضاً من  
 الخسارات البحرية والاعتبادية اذا لم يكن هناك مقاوله بعكس ذلك  
 والخاصص المذكور بحسب على راس المال المقرض ومجموع التمتع  
 البحرية المشروطة

(١٧٤) السفينة او الوفق اللذان يقع عليها استفراض بحري

وسيفورطة ايضاً اذا غرقت السفينة اخيراً او كسرت وامكن ان يستخلص منها بعض اشياء فيقسم ثمن الاشياء المستخلصة غرامة فيما بين المقرض وصاحب السفورطة بحسب راس مال المقرض فقط ومقدار المبلغ الذي ضمنه صاحب السفورطة بشرط لا يحصل خلل في الامتيازات المينة في المادة الخامسة المذكورة اعلاه

## الفصل الحادي عشر

في ما يخص بكفينة السفورطة يعني التامين

### القسم الاول

في ما يخص بصورة تنظيم قونطراتو السفورطة وما يبنى عليها (٢٥٧) قونطراتو السفورطة هو عبارة عن مقاوله بحرية تتضمن العهد باعطاء التامين تماماً الى المضمين مقابلة الى بدل السفورطة الذي ياخذهُ صاحب السفورطة على مقدار ضائعات ومضرات يمكن وقوعها بسبب نائية بحرية على اشياء يحترز عليها من ان تصادف خطر من بحري (١٧٦) قونطراتو السفورطة يعني سند المقاوله ينظم بصورة رمجية او قيمه بين الطرفين فقط وانما لا يترك به محل مفتوحاً ويذكر به أولاً السنة والشهر واليوم الذي امضي وختم عليه فيه. ثانياً اسم المضمين وشهرته ومحل اقامته مع البيان عنه ان كان هو صاحب المال او قوميونجي. ثالثاً جنس البضائع والاشياء المصوغه وثمنها او قيمتها المقدرة ومقدار النزاع التي

نسوغت بها . رابعاً الاخطار التي تعهد بها صاحب السفورطة . خامساً وقت وتاريخ ابتداء هذه الاخطار وانتهائها لاجل صاحب السفورطة سادساً بدل السفورطة . سابعاً اسم القبطان واسم المركب ونوعه . ثامناً المحل الذي شحنت به البضائع او سوف تشحن به . تاسعاً الميناء التي ذهبت اوسوف تذهب اليها السفينة . عاشراً المين والاساكن التي ياخذ المركب منها البضائع ويخرجها او يدخل اليها ويدفونها . حادي عشر اذا كانت حصلت المفاوضة فيما بين الطرفين بانه عند وقوع النزاع يحكم فيه ويتساوى بمعرفة مميّزين فتدرج هذه للمفاوضة ايضاً . ثاني عشر جميع الشروط التي يربطها الطرفان في المفاوضة على العموم

(١٧٧) سند السفورطة الواحد يمكن ان يحتوي جملة سفورطات بحسب تنوع الامتعة وتفاوت مقدار بدل السفورطة وتعدد اصحاب السفورطة

(١٧٨) الاشياء التي تبنى عليها السفورطة يعني ثقل التضمن هي اولاً . السفائن التي تذهب الى السفر بمفردها او مع سفائن اخرى موسوقة او فارغة مجهزة او بغير تجهيز . ثانياً طاقم السفينة والآتم . ثالثاً جهاز السفينة . رابعاً قومانيتها . خامساً للدراهم المستفرضة حسب الاصول البحرية سادساً جنس الموصى وانواعه . سابعاً كل ما كان من سائر الاشياء التي تضمن ويمكن ان يصادف خطراً بحرياً

(١٧٩) قضية السفورطة نصير على الاشياء المذكورة بتمامها او على جانب منها او مجموعها او على كل واحدة منها بمفردها ويمكن ان نصير ايضاً في زمان السلم او الحرب وقبل سفر السفينة وفي اثناء سفرها وعلى ذهاب السفينة ومجيئها او ذهابها فقط او مجيئها فقط او على سفرة تامة او لوقت معين بحراً ونهرًا وجسولاً وما يقع في ذلك من امور المير والسفر ونقل البضائع وحاصل الامر على كل ما كان من جميع الاخطار البحرية التي تقع

في البحار والانهار والبحيرات والمقائنات

(١٨٠) اذا ظهر تحيل في تقدير قيمة البضائع والاشياء المضمونة او وقعت افادات كاذبة في كميته وقيمتها او تزوير في سند الشحن فيحقق حينئذ لصاحب السفورطة ان يكلف على تلك البضائع ويعاينها ويصدر قيمتها ويصلح له ايضاً عدا عن ذلك ان يطلب ما يلزم من الناديب المضمن سواء كان بتضمين الضرر او جزاء جنحه وجنايته

(١٨١) اذا كان المضمن لا يعرف في اية سفينة شحنت البضائع والاشياء التي يتنظرها من المالك الاجنبية يعفى حينئذ من بيان اسم السفينة وقبوداتها انما يكون مجبوراً على ان يذكر في السند عدم معرفته لذلك وبين تاريخ المكتوب الاخير وامضاء المختص بخبر مجيئها وامرها وحينئذ يلزم ان تكون السفورطة اوقت معين

(١٨٢) المضمن اذا لم يعرف جنس البضائع وقيمة الاشياء المرسله او لتسليمه فيقدر ان يضمها باسمها العمومي بضائع فقط بدون ان يذكر تلك البضائع والاشياء او يبينها بصورة اخرى في السند انما يلزم ان يذكر وبين فيه لمن ارسلت او لمن تسلم ما لم يكن درج في السند مقاوله بعكس ذلك السفورطة التي تكون كهذه يعني بالاسم العمومي لا يمكن ان تشمل مسكوكات الذهب والفضة ولا سبائكها ولا الماس واللؤلؤ والمجوهرات ولا المهنات الحربية

(١٨٣) البضائع والاشياء التي يتقدر ثمنها بسكة اجنبية في فونطراتو السفورطة بحسب سعرها على موجب مسكوكات الدولة العلية ويتعين بحسب رائج فيئات تاريخ امضاء الفونطراتو ومجلو

(١٨٤) اذا لم تضمن قيمة البضائع والاشياء في فونطراتو السفورطة فيصير اثباتها حينئذ من قائمة البضائع ودفاترها واذا لم توجد بها قوائم ولا دفاتر ايضاً فتقدر حينئذ بحسب رائج فيئاتها وتقدم في وقت شحنتها ومحاو

مع ما اعطي منها من رسم الكبرك وباقي المصاريف الواقعة لحد نقلها الى المركب

(١٨٥) عند ما نعود السفينة من مملكة بتجربها بالمقايضة فقط وحصلت السيفورطة بدون ان تبين في السند قيمة ما شحن بها من البضائع والاشياء فتضم حينئذ مصاريف النقل على قيمة البضائع والاشياء المبذولة وتقدر قيمة تلك البضاعة والامتنعة المذكورة وتنسب بالنسبة لذلك الفمن مها كان يبلغ مقداره

(١٨٦) اذا كان ما تبين وقت الخطر البحري ولا تبين زمنا في قونطراتو السيفورطة يتبدى حينئذ وينتهي ايضا فيما تبين وتخصص من الوقت والزمان لقونطراتات الاستقراضات البحرية في المادة المائة والسبعين المدرجة في ما مر

(١٨٧) الشخص الذي يكون ضمن من بضائع واشياء بحسب قيمتها بالتام لا يمكن له ان يضمها ثانية في ذلك الزمان ولاجل تلك المخاطر ايضا واذا فعل ذلك فيحسب كانه لم يفعل انما صاحب السيفورطة يمكنه ان يضم في كل حال عند صاحب سيفورطة اخر الاشياء التي اجري السيفورطة عليها والمضمين يمكنه ان يضم بدل السيفورطة وبديل السيفورطة الثانية يمكن ان يكون اما دون بدل السيفورطة الاولى واما اكثر منها ايضا (١٨٨) لا يجوز ان يضم شي لا عند ظهور المحاربة على بدل سيفورطة

حصلت عليه المفاولة في زمن العلم ولا ان يقلل بدل السيفورطة الذي حصلت عليه المفاولة في وقت الحرب عند ما تحصل المصالحة اخيرا ما لم يكن بين الطرفين مفاولة تعا كس ذلك في هذه الخصوصات واذا كانت حصلت المفاولة في قونطراتو السيفورطة بامكانية ضم بدل السيفورطة او تقايله ولم ينصرح وتخصص مقدار الضم والتقليل بتعين ذلك حينئذ بمعرفة محكمة التجارة او المميزين بالنظر الى الخطر الواقع والوقت والحال وشروط

## القونطراتو

( ١٨٩ ) اذا ضاعت وتلفت البضائع التي يكون وسفها القودان في السفينة التي هوراكها بحسابه ذاته او لحساب السفينة وكان قد اجرى ضمانها فيكون مجبوراً بان يثبت لصاحب السفينة بانه اشترى البضائع المذكورة و يبرز له بوليصة شحنها ممضاة من نفيين من متقدمي الملاحين

( ١٩٠ ) كل من كان يجري السفينة من الملاحين او الركاب في الممالك العثمانية يجبر بان يترك بوليصة شحن الامتعة التي احضرها من المالك الاجنبية و يعطيها الى شهيد الدولة العلية في المحل الذي شحنها منه وان لم يكن فالى احد معتبري تجار الدولة العلية او الى الحكومة المحلية

( ١٩١ ) اذا اظهر صاحب السفينة افلاسه قبل نهاية الخطر البحري المشروط يكون للمضمن حق ان يطلب منه كفيلاً على ابناء ما يجب على ذمتهم او ان يفسخ احكام القونطراتو وكذلك اذا افلس المضمن قبل ان يعطي بدل السفينة فيكون لصاحب السفينة صلاحية ايضا ان يطلب منه كفيلاً او يفسخ احكام القونطراتو على الوجه المحرر

( ١٩٢ ) لا تمكن السفينة على تولون البضائع الموجودة بالسفينة ولا الارباح الملحوظة منها ولا اجرة الملاحين ومعاشرهم ولا دراهم الاستقراضات البحرية والتبضع البحري المحاصل منها واذا جرى ذلك فيعد كانه لم يجر

( ١٩٣ ) الاشياء التي يلزم بيانها في سند القونطراتو من طرف المضمن اذا سكنت عنها او اخبر عنها بالخلاف او كانت فارقة عما هو مبين في بوليصة الشحن وعلم صاحب السفينة حقيقة واقعة حالها سواء كان لا يحصل خطر بقدر الدرجة التي يظن وقوعها من هذا السكوت والافادة او يلزم عن ذلك خطراً اخر غير ذلك الخطر المظنون ولحظ تبطل القونطراتو او عقده بشروط اخرى فيثبت باعتبار القونطراتو المعمول كانه

لم يكن في حق صاحب السيفورطة وهذا السكوت الواقع أو الافادة المخالفة  
أو الفارقة بصفة طان حكم السيفورطة وإن لم يحصل عنها سبب يوجب خسارة  
الأشياء المسوغة وضباها وتلفها

## القسم الثاني

في بيان ما يجب على ذمة المسوغرين وأصحاب السيفورطة

( ١٩٤ ) إذا حصل التفرغ عن السفر قبل جريان الخطر البحري  
على موجب المادة المائة والسبعين فيفسخ حينئذ قونطرانو السيفورطة ولو  
كان ذلك عن سبب من طرف المسوغر ويسند بدل السيفورطة إذا  
كان اعطي انما يكون لصاحب السيفورطة حق بان يأخذ في المائة نصف  
عن قيمة الأشياء المضبوطة في مقام تضمين الضرر أو نصف بدل  
السيفورطة إذا كانت صارت السيفورطة بأقل من المائة واحد

( ١٩٥ ) جميع ما يقع من الضائعات والخسارات على الأشياء  
المضمونة يعود على صاحب السيفورطة سواء كان ذلك من دواعي الذو أو  
الغرق أو الكسر أو التشيب أو التفسخ أو ما يقع بالضرورة من ابدال الطريق  
والسفر والمركب أو تحويلاها أو النقص والحريق والضبط والاعتصام وتوقيف  
الحرب وإعلانه بأمر الدولة أو مقابلة الخصم بما فعلة من الخصومة وغير ذلك  
من المهالك والمخاطر البحرية

( ١٩٦ ) الضائعات والخسارات التي تقع بسبب تغيير الطريق  
أو السفر أو المركب عن غير اضطرار أو بسبب من شخص المضمون لا توجب

ضرراً على السيفورطة بل إذا كان ابتدى في جريان الخطر البحري لاجل  
ذاته فيكون قد اكتسب بدل السيفورطة ايضاً

( ١٩٧ ) تنزل النفايات وتناقص المقدار والضائعات بسبب رداة  
جنس الاشياء المضبونة وسقوطها مما يقع من الخسارات الناشئة باسباب  
من اصحاب الاشياء ومستاجري السفينة وشاحيها جميع ذلك لا يوجب ضرراً  
ولا خسارة على صاحب السيفورطة

( ١٩٨ ) لا يسأل صاحب السيفورطة عن باراتارية قبودان السفينة  
وملاحيها يعني حيلهم وفسادهم وباقي نههم مثل بيع السفينة او نفص البضائع  
بدعوى انها اصببت بمخطر ما لم تكن حصلت المفاولة بعكس ذلك ومع هذا  
إذا كانت الاشياء المضبونة هي السفينة وكان القبودان صاحب تلك السفينة  
كاملها او حصة منها فيسقط حكم المفاولة المذكورة بحسب مقدار حصته  
في المركب

( ١٩٩ ) اجرة الدليل والرفيق والادلاء الذين يستخدمون في  
المين والانهار وجميع الرسومات السائرة التي تحصل من السفينة ووشنها  
لا يلزم ايفاؤها من طرف صاحب السيفورطة ما لم يكن وقع ذلك عن  
اسباب مجبرة

( ٢٠٠ ) يلزم ان يتصرح في بولج الشحن الاشياء القابلة للتلف طبعاً  
كالخنطة او الذوب كالمح والاشياء التي ترشح كالخمر والعسل وتبين بانها  
من ذلك الجنس والا فلا يكون صاحب السيفورطة مسئولاً عن خسارات  
وضائعات تعرض لهذه الاشياء ما لم يكن المضمن لا يعلم الشحن هو من اي  
جنس من البضائع حين تنظيم السند المذكور

( ٢٠١ ) نضبة السيفورطة اذا وقعت على بضائع شحن في السفينة  
ذهاباً وإياباً ثم من بعد ان وصلت السفينة الى المحل المشروط ذهاباً اليه  
عادت بدون وسق او اوسفت لكن شحنها لم يكن كاملاً فيكون لصاحب



السيغورطة حيثئذ حق بان ياخذ ثلثي المخرج الذي حصلت المقاوله عليه فقط ما لم يكن هناك مقاوله بعكس ذلك

( ٢٠٢ ) اذا وقع قونطراتو السيغورطة على مبلغ يزيد عن قيمة الاشياء الموسوقة في السفينة وتحتق بان ذلك نوع من الحمل والدسائس من طرف المضمن فحيثئذ يكون القونطراتو المصنوع كانه ام يكن ينفق

( ٢٠٣ ) اذا لم يكن في قضية السيغورطة المذكورة حيلة ولا دسيسة من المضمن فبراعي حيثئذ القونطراتو المعمول ويعتبر بقدر القيمة التي قدرت الموسيقى برضا الطرفين والا فتقدر بمعرفة اهل الخبرة وبفسخ فيا زاد عن ذلك واذا ضاعت الاشياء المذكورة وتلفت فيتخصص من الضرر الواقع كل واحد من اصحاب السيغورطة بنسبة مقدار المبلغ الذي يكون ضمة ولا يمكنهم مع ذلك ان يستحصلوا بدل سيغورطة المبلغ الزائد عن قيمة الاشياء بل يكون لهم حق ان ياخذوا التضييحات المصروفة والمبينة في المادة المائة والرابعة والتسعين المذكورة اعلاه فقط

( ٢٠٤ ) اذا صارت عدة قونطراتات سيغورطة على شحن واحد بدون وقوع حيلة ولا دسيسة وكانت كامل قيمة الاشياء المذكورة تضمنت بالقونطراتو الاول فحيثئذ براعي هذا القونطراتو ويعتبر وتبرا ذمة اصحاب السيغورطة الذين امضوا الباقي ويكون لهم حق بان ياخذوا تضمة بتأجيل وجب المادة المائة والرابعة والتسعين اما اذا لم تكن قيمة الاشياء الموسوقة تضمنت تمامًا بالقونطراتو الاول فحيثئذ يكون اصحاب السيغورطة مسئولين بالتبعية عن زيادة قيمتها بحسب ترتيب تاريخ قونطراتانهم

( ٢٠٥ ) اذا كان الوشق بقدر ما تضمن وضاع جانب منه وبقي الباقي فحيثئذ يعطي تضمن ما وقع من الضائعات من طرف جميع اصحاب السيغورطة بحسب مقدار ما يصيب حصة كل واحد منهم

( ٢٠٦ ) السيغورطة تكون على البضائع التي تنسقى في السفن التي

يتصرح عددها وتعين اساميتها و يبين ايضاً مقدار ما يضمن لكل واحد منها وإذا كان الوشق شتم بواحدة منها فقط او بعدة منها فحينئذ يكون صاحب السفورطة مسئولاً بمقدار ما ضمه على كل واحدة من السفن التي وضعت البضاعة وشتمت بها ولو ضاعت جميع السفن المشروطة ويكون له حق بان يفسخ فونطراتو السفورطة ويستحصل التضمن المسطر في المادة المائة والرابعة والتسعين المذكورة اعلاه

( ٢٠٧ ) اذا كان القبودان ماذوناً بان يدخل الى جملة اساكلي لكي يبدل وسفة او يكمله فلا يكون حينئذ صاحب السفورطة مسئولاً عما يقع من الضائعات والتلفيات ما لم تكن الاشياء المضمونة موجودة داخل السفينة او وضعت في الفلايك لاجل ايصالها الى السفينة او اخراجها من السفينة الى البر اذا لم تكن حصلت المقابلة بعكس ذلك

( ٢٠٨ ) اذا كانت السفورطة لوقت معين يتخلص صاحب السفورطة عند ختام ذلك الوقت عنه وحينئذ يمكن للمسوگران يضمن بضائعة جديدة عن تهاكات يمكن وقوعها في المستقبل

( ٢٠٩ ) المضمن اذا ارسل السفينة الى محل ابعد من المحل المعين والمخصص في الفونطراتو يتخلص حينئذ صاحب السفورطة من المسؤولية ولو كان المحل المعين هو على طريق ذلك المحل البعيد ويكتسب ايضاً بدل السفورطة اما اذا كان ذلك الى محل اقرب من المحل المفاول عليه فتجري شرائط السفورطة بالتام

( ٢١٠ ) اذا وقعت السفورطة بعد ان تلفت البضائع المضمونة وضاعت او وصلت الى المحل المشروط وعلم المضمن بانها تلفت وضاعت او لم يعلم صاحب السفورطة بانها وصلت لمحلها او حصل الظن الغالب بانه يمكن ان يحصل المضمن علم عن ضياعها وتلفها او لصاحب السفورطة بانها وصلت لمحلها قبل ان يضعها امضاهما على الفونطراتو فحينئذ تكون

السيغورطة المذكورة في حكم ما لم يكن

( ٢١١ ) اذا فتح بانة يمكن ان ياتي خبر على كل حال الى المحل الذي يتنظم به قونطراتو السيغورطة قبل ان يمضي عليه عن ضباع السفينة من المحل الذي تلفت به او الذي وصلت اليه او الذي يوصل اليه الخبر الاول عن تلفها او وصولها الى محملها فحينئذ يحصل الظن الغالب المذكور في المادة السابقة

( ٢١٢ ) اذا وقعت السيغورطة على الخبر الجيد او الردي فلا يعتبر حينئذ الظن الغالب المسطر في المواد السابقة ولا يفسخ القونطراتو المذكور ما لم يثبت بان المضمن علم بضباع تلك الاشياء المضبوطة او صار الخبر لصاحب السيغورطة عن وصول السفينة الى محملها قبل امضاء القونطراتو

( ٢١٣ ) اذا ثبتت على المسوغر الكيفية التي سبق ذكرها في المادة المائتين والثمانية عشرة المذكورة اعلاه فحينئذ يحكم عليه بان يعطي خرج السيغورطة الى صاحب السيغورطة مضاعفاً او ثبت ذلك على صاحب السيغورطة فيعطي هو كذلك بدل السيغورطة الى المضمن مضاعفاً وعدا عن ذلك ينظر في محاكمها الجزائية لكي يترتب جزاؤها بحسب احكام قانون الجزاء

### القسم الثالث

في ما يخص ترك الاشياء المضبوطة

( ٢١٤ ) اذا غرقت السفينة بسبب عن فائبة بحرية او نشبت على البر

فكسرت او صارت بحالة لا تقبل السفر او اغتصبت من طرف الاعداء  
والفرسان او ضبطت من جانب دولة اجنبية او توقفت قبل ابتداء السفر  
بامر الدولة العلية او كانت الاشياء المضمونة عدمت او تلفت وكان مقدار  
الضائعات والخسارات يساوي اقل ما يكون ثلاثة ارباع مقدار المبلغ الذي  
تضمنت به فيمكن حينئذ بان تترك تلك الاموال والاشياء المضمونة من  
طرف صاحبها لحساب السيفورطه وانما لا يجوز ترك السفينة ولا البضائع ما لم  
تبتدي الاخطار البحرية على وجه الاحكام المبينة في المادة المائة والسبعون  
(٢١٥) كامل الخسارات التي تعد بحرية عدا عن الضائعات  
والخسارات المحررة في المادة السابقة تحصل تسويتها فيما بين المضمنين  
واصحاب السيفورطه بحسب منافعهم الذاتية

(٢١٦) ترك الاشياء المضمونة يصير تكميلها بلا شرط ولا يشمل غير

هذه الاشياء المضمونة الموجودة بحالة الخطر والاشياء الزائدة عنها

(٢١٧) ترك الاشياء الى اصحاب السيفورطه يلزم ان يجري في ظرف سنة

شهور او سنة او ستين بحسب المحلات التي تذكر وتفرق فيما يأتي . وهوانة

اذا ضاع المركب وتلف في مين وسواحل اوربا او مين وسواحل اسيا

وافريقية في البحر الاسود والبحر الابيض فيجوز ترك السفينة او حمولتها

المضمونة في ظرف سنة اشهر من اعتبار يوم مجيء خبرها الى المضمن او من

اليوم الذي يأتي له به خبر ارسال السفينة الى الاساكن والمحلات السابقة

الذكر اذا غصبت او ضبطت هناك ايضاً اما اذا كانت السفينة ضاعت

وتلفت او غصبت وضبطت في الجزائر والسواحل الكائنة في اسور وقناري

وماري وغربي افريقية وشرقي امريquia فسنة واحدة من حين اخذ الخبر عن

ضياعها وارسالها لتلك المحلات واذا ضاعت السفينة او ضبطت في باقي

المحلات البعيدة من كرة الارض ففي ظرف سنتين من اخذ الخبر عن ضياعها

وارسالها الى تلك الاطراف ثم من بعد مرور هذه المدات لا يعود يقبل ترك

يقع من جانب المضمون

(٢١٨) كل ما يقع من الاخطار الموجبة لترك الاشياء المضمونة او بعد من التهلكات البحرية و يعود على اصحاب السفورطة يكون المضمون مجبوراً بان يبالغ الى اصحاب السفورطة رسماً خبره في ظرف ثلاثة ايام من وصو او اليه . (٢١٩) اذا انقضت المدات المعينة فيما يأتي بدون ان يؤخذ خبر اصلاً بعد قيام السفينة وسفرها او بعد اليوم الثمين في الخبر الاخير الوارد عنها فيمكن حينئذ المضمون ان يترك الاشياء التي ضمنها له اصحاب السفورطة ويطلب تضميناتها المشروطة دون ان يجبر على اثبات ضياع السفينة وهذه المدات تكون ستة اشهر للسفارات القصيرة التي تقع من احدى مين الممالك العثمانية لاخرى منها او الى مين وسواحل اوربا واسيا وافريقية في البحر الاسود والبحر الابيض ومن هذا الطرف وستة ونصف ايضاً للسفار التي تقع من الممالك العثمانية الى باقي البلاد البعيدة ومنها الى هذا الطرف اما اذا كان السفر فيما بين اسكنتين خارجتين عن الممالك العثمانية فحينئذ تكون المدة قدر احدى المدات المحررة بحسب زيادة قرب هذه المين لاي مين او محل كان من المين المذكورة اعلاه ويكتفي على اي حال كان من المضمون ليجري من الترك يمين على انه لم ياخذ خبراً اصلاً لا على خط مستقيم ولا بالواسطة من السفينة المضمونة او البضائع المضمونة الموسوقة فيها ما لم يثبت عكس ذلك من طرف اصحاب السفورطة وبصلح المضمون من بعد انقضاء المدات المذكورة اجراء قضية الترك مع طلب حق من السفورطة انما يمكن ان يري دعواه هذه لحد ختام المدات المعينة في المادة المائتين والسابعة عشر

نط

(٢٢٠) اذا وقعت السفورطة لوقت محدود فتعتبر حينئذ السفينة مد انقضاء المدات المعينة في المادة السالفة للسفار القصيرة والطويلة بانها باعيت ضمن وقت السفورطة المحدود انما اذا اثبت ضياع السفينة بانه كان

خارجاً عن وقت السيفورطة فتكون قضية الترك بحكم ما لم يكن ويلزم  
حيثئذ بان يرد ما قد اعطي من التضمينات لاجلها مع فائض القانون  
(٢٢١) الاسفار التي تقع خارج بوغاز جبل طارق وفي جميع سواحل  
وجزائر اوربا وافريقية واسوا الكائنة في البحر المحيط والجزائر الكائنة في شمال  
امريقيا وجنوبها واطرافها تعد من الاسفار الجديدة

(٢٢٢) المضمن يمكنه اذا شاء بان يثبت في ورقة قضية التبليغ التي  
سبق ذكرها في المادة المائتين والثامنة عشرة المحررة اعلاه بانه يريد اجراء  
قضية الترك حالاً وبطلب من صاحب السيفورطة ان يعطيه التضمينات  
المشروط اعطاؤها في ظرف المدة المعينة في الفونطراتواو انه يريد اجراء  
الترك بظرف المدات المقررة قانوناً

(٢٢٣) المضمن يكون مجبوراً بان يبين مع اجراء الترك بالسوية جميع  
السيفورطات التي عملها بالذات او بالواسطة الامر باعمالها على السفينة او  
البضائع مع المبالغ التي اخذها فرضاً بحرياً ولا فتتعلق حيثئذ المدة التي  
يلزم اعتبارها من تاريخ قضية الترك لاجل تحصيل ما يلزم من التضمينات  
على تاريخ وان الخصوصات المذكورة وتوقف لحدتها انما لا يلزم عن ذلك  
تحديد المدة المعينة لتقديم استدعاء قضية الترك

(٢٢٤) المضمن اذا بين الخصوصات المذكورة احتيالا فحيثئذ لا يمكن  
ان يستفيد من السيفورطة بل عدا عن ذلك يجبر ايضا على اعطاء المبالغ  
التي يكون استقرضا فرضاً بحرياً ولو كانت السفينة ضاعته او غصبت او  
ضبطت

(٢٢٥) اذا غرقت السفينة او نشبت على البر فكمرت فحيثئذ يجبر  
المسوغربان بصرف غبرته على تخليص الاشياء الغرقانة بشرط اقتداره على  
اجراء امر الترك في وقت ومحل ايضا ويكون له حق بان يستحصل مصاريفه  
التخليصية بقدر قيمة الاشياء المستخلصة عندما يؤمن عليها يمين

(٢٢٦) إذا لم يبين في القونطران وقت لاعطاء المبالغ المسوغة تضميناً  
بثله يكون صاحب السفورطة مجبوراً بان يعطي المبالغ المذكورة في ظرف  
ثلاثة شهور من ابلاغ قضية الترك له وان لم يعطها فيكون حينئذ مجبوراً  
ان يعطي بعد ذلك فائضها القانوني ايضاً وتعتبر الاشياء المتروكة في مقام  
من على ديونه هذه

(٢٢٧) المضمن يبلغ الى صاحب السفورطة السندات وباقي الاوراق  
تي تثبت الشحن ووقوع الضائعات فيل ان يدعى عليه لكي يستحصل منه  
المبالغ المضمونة

(٢٢٨) يقدر صاحب السفورطة بان يبادر لا ثبات ما يخالف المواد  
الوقوعات التي تخوفاً السندات والاوراق السائفة الذكر انه عند ما يعطي  
لقرار على احضار اوراقه ودلائله المختصة بذلك اذا كان المسوغة يقدم كقبلاً  
الوقت ذاته على ترجيعه اخيراً المبالغ التي طلبها فيحكم حينئذ على صاحب  
لسفورطة بان يعطي حالاً المبالغ المذكورة موقتاً والكفيل المرقوم بمخلص من  
الكفالة اذا لم تحصل الدعوى من طرف صاحب السفورطة لحد مرور  
ربع سنين اعتباراً من يوم الكفالة

(٢٢٩) اذا تبلفت قضية الترك على الوجه المبين اعلاه وقبلت او  
حكم بها فتصير الاشياء المتروكة عائدة وراجعة الى صاحب السفورطة  
عتباراً من تاريخ تركها ومن ثم اذا فخر بحجي السفينة او البضائع والاشياء  
المتروكة له بعد وقوع تركها فلا يمكن ان يجعل ذلك عذراً او علة للتخلص  
من اعطاء المبالغ المضمونة

(٢٣٠) تولون البضائع والاشياء المستخلصة بترك ايضاً مع ترك السفينة  
ولو كان معطى معجلاً وبصر مختصاً بالسفورطة ولا يحصل من ذلك  
خلل على حقوق اصحاب النرض البحري ولا على اجرة ملاحي السفينة  
وبعاشاتهم في اثناء السفر ولا على اعطاء المصاريف الواقعة

( ٢٣١ ) اذا ضبطت السفينة وتوقفت من طرف احدى الدول فيكون حيثئذ المضمن مجبوراً بان يبلغ القضية الى صاحب السفنورطة بظرف ثلاثة ايام من اخذه الخبر عنها ومن ثم اذا كانت الاشياء المضبوطة ضبطت وتوقفت في بحار اوربا او في البحر الابيض او في بحر بلطيق فيمكن حيثئذ تركها الى صاحب السفنورطة بظرف ستة شهور او كان ذلك في محلات بعيدة عن هذه المحلات ففي مرور سنة واحدة ويبدأ بهذه المدات اعتباراً من تاريخ تبليغ الضبط والتوقيف له ايضاً اما اذا كانت الاشياء المضبوطة هي ما يتلف ويعدم فتنتزل حيثئذ المدات المذكورة الى شهر ونصف في الشق الاول وثلاثة اشهر في الشق الثاني

( ٢٣٢ ) المضمنون يجبرون بان بصرفوا غيرهم من كل وجه بقدر ما يمكنهم لاجل استخلاص الاشياء المضبوطة في ظرف المدات المعينة والمخصصة في المادة السابقة وكذلك اصحاب السفنورطة ماذنون ايضاً بان يجروا من طرفهم كل انواع الحركات المتضمنة لاجل تخلص هذه الاشياء سواء كان ذلك بالانفراد منهم او بالاتفاق مع المضمنين

( ٢٣٣ ) اذا قعدت السفينة على البر ثم امكن تعويمها واصلاحها بحالة يمكن معها ان تصل الى المحل المشروط ذهابها اليه فلا يمكن تركها الى صاحب السفنورطة بدعوى انها غير قابلة للسفر ما لم تتجاوز مصاريف اصلاحها ثلاثة ارباع المبلغ الذي تضمنت به انما اذا تعمرت على ذلك الوجه فيجئئذ لا يضيع حق المضمنين عن ان يستحصلوا من اصحاب السفنورطة المصاريف والاضرار والخسائر التي نشأت من قعودها على البر

( ٢٣٤ ) اذا تبين عدم قابلية السفينة للسفر بمعرفة اهل الخبرة فيكون حيثئذ الشخص الذي ضمن وصفها مجبوراً بان يبلغ ذلك الى صاحب السفنورطة بظرف ثلاثة ايام من هذا الخبر

( ٢٣٥ ) يجبر القبودان في تلك الحالة بان يسعى وينذل الخبرة على



مداركة سفينة اخرى سريعاً لكي ينقل اليها البضائع الموسوقة معه ويوصلها الى المحل المشروط ايصالها اليه

( ١٣٦ ) اذا شحنت البضائع المذكورة في سفينة اخرى حسبما تبين في المادة السالفة الذكر فحيثئذٍ تعود على صاحب السفينة ايضاً الاخطار والخسائر لا يمكن ان تثرب على الامتعة المذكورة في تلك السفينة لحد ما تصل وتفرغ في المحل المشروط ايصالها اليه

( ٢٢٧ ) كذلك متى شحنت البضائع في سفينة اخرى على الوجه المحرر يكون صاحب السفينة مجبوراً وضامناً بان يفي بخسائر البضائع المذكورة واضرارها ومصاريف تفريفها واجرة مخازنها ومصاريف تحميلها بالثاني وجميع ما يقع من باقي المصاريف لاجل تخليصها بقدر المبلغ المضمون ( ٢٣٨ ) اذا لم يجد القبودان سفينة اخرى لكي يشحن بها البضائع وينقلها الى المحل المشروط ايصالها اليه في ظرف المدة المعينة في المادة المائتين والحادية والثلاثون المسطرة اعلاه فيمكن حيثئذٍ للمضمن ان يترك امتعته بظرف المدات المخصصة في المادة المائتين والسابعة عشرة ابتداء من انقضاء المدة المعينة لاجل شحن البضاعة في غير سفينتها

( ٢٣٩ ) الاشياء المضمونة اذا اغتصبها الفرصان وما امكن للمضمن ان يخبر بها صاحب السفينة فيمكنه ان يخلصها باعطاء بدل عنها بدون ان ينتظر الحصول على امر او رخصة منه انما يكون مديوناً بان يبلغه حالاً عند ما تسمح له الفرصة عن المبلغ الذي يكون قد تساوى مع الفرصان عليه واجبر على اعطائهم لاجل تخليصها

( ٢٤٠ ) عند ما تبلغ الكيفية لصاحب السفينة على هذا الوجه فيكون له حق الاختيار بانه اما ان يقبل اذا شاء هذه المساواة لحسابه او ان يرفضها وما يختاره من احدي هذين الشقين يجبر على ان يجبره رسماً للمضمن في ظرف اربع وعشرين ساعة من تبليغ قضية المساواة له ثم اذا

تبين له قبولة قضية المساواة لحسابه فيكون مجبوراً حوثلاً بان يعتلي خلاصة  
الحصة التي اصابته الاشياء المضنة من بدل التخليص بحسب شرافط  
السيغورطة اما اذا لم يعلمها بما يختاره من هذين الوجهين في المدة المذكورة  
فيعتبر حوثلاً بان لم يفعل امر المساواة لحسابه

## الفصل الثاني عشر

في ما يختص بالاوراث يعني الخسارات البحرية

### القسم الاول

في ما يختص بكيفية الخسارات البحرية وعدد انواعها وكيف  
تكون نسبونها

( ٢٤١ ) جميع ما يقع من ابتداء المدة الموضحة للاخطار البحرية في  
المادة المائة والسبعين المسطرة اعلاه الى حين نهايتها من كل انواع الخسائر  
والاضرار التي تترتب على السفينة والبضائع الموسومة فيها وجميع ما يقع فوق  
العادة من المصاريف على السفينة والبضائع اجمالاً او على كل منها افراداً  
بعد من الخسارات البحرية

( ٢٤٢ ) الخسائر البحرية نوعان يطلق علي احدهما جسم وعموي

وعلى الاخر اعتيادي وخصوصي

( ٢٤٣ ) اذا لم يوجد مقاولات خصوصية فيها بين الطرفين تجوز

نسوية الخسارات البحرية تطبيقاً الى احكام والشرائط المبينة في ما ياتي  
 (٢٤٤) الخسارات البحرية العمومية تقسم غرامة على جميع الامتعة  
 المحمولة وعلى نصف المركب ونصف النولون وعلى الامتعة المطروحة في  
 البحر لاجل سلامة السفينة ووفقاً بحسب قيمة كل واحدة من ذلك اما  
 الخسارات البحرية الخصوصية فهي ما يترتب من الخسائر والاضرار او يقع  
 من مصادف فوق العادة على اي شيء كان وهي تعود على صاحب ذلك  
 بالثمن . فقط

(٢٤٥) الخسارات البحرية العمومية هي اولاً ما يعطى للفرضان من  
 النفود وبما في الاشياء بطريق المساواة لاجل تخليص السفينة والبضائع  
 المحمولة بها من يدم . ثانياً الاشياء التي تطرح في البحر لاجل السلامة  
 للعمومية او لامتعة السفينة وجملتها جميعاً . ثالثاً ما يقع او يكسر مخصوصاً  
 بتلك النية ايضاً من الثمن والصواري والقنوع وباقي طواقم السفينة  
 ولاعها . رابعاً كذلك ما يترك بالنية المذكورة ايضاً من الباطرات وطواقم  
 الحبال والامتعة . خامساً الاضرار والخسائر التي تترتب من طرح الاشياء  
 في البحر بحسبها ذكر على ما يفي من الامتعة في السفينة . سادساً الخسارات  
 الملققة قصداً على السفينة لاجل طرح الاشياء في البحر وتخفيف السفينة  
 وتخليص المضائع وتوزيع المياه التي تكون دخلت الى السفينة معاً بعرض  
 من التلقيات على الامتعة بسبب هذا العمل . سابعاً ما يصرف من  
 الدرهم على اطباء وجراحين وثقات وتضمينات لاشخاص بوجودون داخل  
 السفينة ويبحرون او يعطبون بمصادمة الاعداء لاجل محافظتها . ثامناً  
 البديل الذي يعطى لاجل تخليص الذين يرسلون برّاً او بحراً بخدمة للسفينة  
 او وسقها ويلقي الاعداء عليهم القبض او يأسروهم سواء كان البديل اعطي  
 من طرفهم او من طرف غيرهم . تاسعاً اجر الملاحين ومصاريف اكلامهم في  
 اثناء توقيف السفينة بعد ابتداء سفرها عندما تؤخذ بامر دولة اجنبية او

توقف بوقوع محاربة ما لم تقتل السفينة مع حمولتها من تعمدتها لبعضها  
 بعضاً وكانت السفينة موجهة مشاهرة ليس لها مجبورية بان تعطي شيئاً  
 لاجل النولون حسب اقتضاء المائة والمائة والعشرين عاشر  
 مصاريف اصلاح ترميم التخريبات الموقعة بالسفينة بالقصد والرضا لاجل  
 السلامة العمومية واجرة الادلاء مما يصرف بدخول السفينة الى احدى  
 المين وخروجها منها عند ما تجبر على ذلك ضرورة لكي تقتل من تملكه  
 قرية اما من النوا او من مطاردة الاعداء لها بنية ردية مع ما يقع من  
 مصارف التفرغ بقصد تخفيفها لكما تدخل الى احدى المين او الى محل  
 قوي او الى نهر بسبب من تلك الاسباب . حادي عشر مصاريف اخراج  
 البضائع المشحونة الى البر لاجل اصلاح وترميم الاضرار الموقعة بالقصد  
 والرضا لاجل السلامة العمومية واجرة المخازن ومصاريف تحميلها بالثاني  
 الى السفينة . ثاني عشر ما يصرفه النبودان عندما يطلب استرجاع  
 السفينة وحمولتها سوية اذا كانا ضبطا وتوقفا او اخذا وارصلا . ثالث  
 عشر ما يقع من المصاريف لاجل تشييب السفينة على البر قصد احرازها  
 من ضياعها تماماً او اثناء البض عليها ثم اخراجها اخيراً الى البحر مع  
 الاضرار والخسائر التي تترتب عليها وعلى وسفها اجمالاً او افراداً . رابع  
 عشر وحاصل الامر كلما يترتب من الخسائر والاضرار التي تقع بالقصد  
 والرضا على السفينة وشحنها في اثناء مدة التهلكة عند وقوع الخطر لاجل  
 منفعة السفينة ووسفها والسلامة العمومية بمضبطة تنظم لدى المذاكرة من  
 طرف النبودان والملاحين فتحتوي اسباب ذلك وعلة او وقع على خط  
 مستقيم من التهلكة المذكورة مما يقع من المصاريف في تلك الحالة  
 . ( ٢٤٦ ) اما الخسارات البحرية الخصوصية فهي اولاً الخسائر  
 والاضرار التي تترتب من رداءة السفينة وعطل شحنها بالذات او من النوا  
 والغبط والاختصاص والفرق والتشييب والنعود فضاء على البر . ثانياً ما

فع من المصاريف لاجل استخلاص السفينة وحمولتها وسلامتها . ثالثاً  
 فع من الضائعات والخسارات من جهة الغنم والباطرات والقنوع  
 بالسواري وطواقم الحبال واللائك واسباب النوء وباقي النوائب البحرية  
 رابعاً مصاريف الدخول لاحدى المين ضرورة سواء كان ذلك لاجل  
 مداركة ما كولات او اخذ ماء او تعبير تسبب عن ضرر وقع قضاء على  
 صورة من الصور . خامساً مصاريف الماكولات والاجر التي تعطى الى  
 الملاحين في اثناء توقيف السفينة عندما تكون مستاجرة على سفرة تامة  
 وضبطت في اثناء سفرها وتوقفت بامر احدى الدول . سادساً مصاريف  
 الماكولات والاجر التي تعطى الى الملاحين في مدة تعبير السفينة والفرنينة  
 اذا كانت مستاجرة بالشهرية على سفرة تامة . سابعاً جميع ما يقع حاصل  
 الامر من الخسارات والتلفيات والمصاريف من ابتداء شحن السفينة وسفرها  
 الى حين وصولها لمحلها وتفرينها سواء كان على السفينة فقط او على وسفها فقط  
 ( ٢٤٧ ) الخسارات المترتبة على البضائع المشحونة بسبب عدم تسكير  
 القبودان الفاري والغلقات وباقي النوافذ التي تكون على ظهر المركب او  
 عدم ربط غمّة السفينة او عدم جودة طواقم الحبال المستعملة لاجل شحن  
 السفينة وتفرينها وجميع ما يقع من باقي النوائب بمساحة من القبودان او  
 البحرية ولئن كان يعد كذلك من الخسارات البحرية الخصوصية ويعود على  
 اصحاب المتاع راساً الا ان اصحاب المتاع تكون لهم صلاحية الادعاء وقدرة  
 على تضمين اضرارهم وخسائرهم من القبودان والسفينة والنولون  
 ( ٢٤٨ ) ما يعطى من الاجر الى الادلاء والرفقاء لاجل دخول  
 السفينة الى ميناء او نهر او خر وجها منها مع خرج اذن السفينة وترخيصها  
 ونباشين البوقلة والرابورطو والبراميل والاسلال والاوتاد والفنارات ورسم  
 المرسى وباقي الرسومات السفرية لا يعد من الخسارات البحرية وإنما هو  
 مصاريف تعود على السفينة

( ٢٤٩ ) اذا تصادم سفينتان مع بعضهما بعضا وكان ذلك واقعا  
بقضاء صرف فالحسارة التي تترتب من ذلك لا تسترد من طرف احد اصلا  
بل ترجع على السفينة المتضررة اما اذا وقع ذلك بسبب نقص احد  
قبوداني السفينتين فنعطى حينئذ الحسارة الحاصلة من طرف القبودان  
الذي يكون هو السبب فيه واذا كان ذلك ناشئا عن نقصات منها كليهما  
او كان مجهولا من كان منها السبب فحينئذ تعتبر قيمة كل من السفينتين  
مقياسا وتؤخذ من كل منهما مصاريف التعبير بحسب قيمته وعند ما تقع  
هاتان الفقرتان الاخيرتان يكشف فيها على الضرر الحاصل ويتقدر بمعرفة  
اهل الخبرة

( ٢٥٠ ) استنداء الخسارات البحرية اذا كانت من الخسارات  
العمومية لا يقبل ما لم يتجاوز في المائة واحد من قيمة السفينة وشعبها  
بالانضمام الى بعضها بعضا واذا كانت من الخسارات الخصوصية فكذلك  
ما لم يتجاوز في المائة واحد من قيمة الاشياء المتضررة

( ٢٥١ ) اذا درج في قونطرانو السيفورطة شرط البراءة من الخسارات  
فيخلص حينئذ اصحاب السيفورطة من الخسارات العمومية والخصوصية ماعدا  
القضايا التي هي مدار لقضية الترك اما في القضايا التي هي مدار الترك  
فالمضمون ما ذنون فيما يختارونه من قضية الترك او قضيتين الخسارات

### القسم الثاني

فيما يختص بطرح البضائع في البحر ونقص الغرما الواقعة في الخسارات  
الجسدية العمومية

( ٢٥٢ ) اذا جبر القبودان بان يطرح مقداراً من وسق سفينة في  
البحر او ان يقطع صواريه وغنمه او يترك باطرانه او ان يتخذ تدبيراً من  
التدابير التي هي فوق العادة لاجل السلامة العمومية من النوازل من  
مضادة الاعداء وكان يوجد في السفينة ممن لم علاقة في الشحن فيأخذ

لأيهام وراي المتقدمين بين الملاحين في ذلك وإذا حصل اختلاف في  
الاراء فيرجح حيثدر رايه وراي المتقدمين من الملاحين ويتثبت باجراء  
المقتضي على ذلك الوجه

( ٢٥٣ ) اذا اوجب الحال طرح اشياء في البحر فيلحق القبودان  
حيثدر بقدر الممكن ما كان اقل ازوماً واقل حملاً واخف ثمناً من الاشياء  
الموجودة اولاً فاولاً ثم بعد ذلك يلحق الاشياء التي يختارها مما يوجد على  
الظهر بعد ان ياخذ فيها راي المتقدمين من الملاحين

( ٢٥٤ ) بحجر القبودان بان ينظم سريعاً متى حصل له وقت مضبطة  
تنظم المذاكرة التي جرت والقرار المعطى بالخصوص المذكور وتكون هذه  
المضبطة حاوية اولاً اسباب طرح الاشياء في البحر ثانياً التصريح عن  
الاشياء المطروحة في البحر او التي تضررت ثالثاً يضي الاشخاص الذين  
اعطوا رأياً في ذلك ويضمون على المضبطة وإذا وجد من يستنكف عن  
ذلك فيتمين سبب استنكافه ومن بعد ان تنظم المضبطة على ذلك الوجه  
يتمدها في دفتر اليومية

( ٢٥٥ ) عند ما تصل السفينة الى اول ميناء تقرب اليها بحجر  
القبودان بان يؤيد صحة الوقوعات المسطرة في المضبطة المذكورة المنبذة  
في دفتر يومية السفينة ويؤمن عليها يمين بحضرة الحكومة المهيمنة في  
المادة الآتية

( ٢٥٦ ) دنار مفردات الضائعات وما يقع من الخسارات ينظم في  
محل تفريغ السفينة بسمي وغيره القبودان ومعرفة ارباب الوقوع فاذا كان  
المحل المذكور هو من المالك المحروسة الشامانية فتعين ارباب الوقوف  
من جانب محكمة التجارة او قنجلاريتها وإذا لم يوجد فينصبون من طرف مجلس  
البلدية وإذا كان من المالك الاجنبية فيتمينون من جانب شهندر الدولة  
العلية وان لم يكون موجوداً فمن جانب الحكومة المحلية

(٢٥٧) الخسارات الواقعة والاشياء المطروحة في البحر تقدر  
اثنائها بحسب قيمتها التجارية في المحل الذي فرغت فيه السفينة وجنس  
البضائع المطروحة في البحر وانواعها يثبت بابرار بواج الشحن والنواطير  
وباقى الاوراق الموجودة التي تصلح للاحتجاج

(٢٥٨) اهل الخبرة المعينون لاجل تقدير الثمن يرتبون دفتر توزيع  
الضائعات والخسارات ويقسمونها ايضاً وهذا التقسيم يجري غرماً على جميع  
الاشياء المطروحة في البحر والمتروكة والمتخلصة مع نصف السفينة ونصف  
نولونها بحسب قيمتها التجارية في محل تفريغ السفينة

(٢٥٩) اجراء قضية تقسيم الغرماء المذكورة اذا كان في المالك  
المحروسة بحكم ويتساوى من طرف المحكمة التجارية المحلية وان لم تكن فمن  
طرف مجلس البلدة واذا كان في المالك الاجنبية فمن طرف شهيد الدولة  
العالية وان لم يوجد فمن طرف المحكمة المقنضة المحلية

(٢٦٠) اذا كانت اجناس البضائع المشحونة وانواعها غير معينة في  
بوليعة الشحن على وجه الصحة وقيمتها ازيد من المئتين المدين ايضاً وكانت  
البضائع المرقومة قد تخلصت فتخصص من تقسيم الغرماء بحسب قيمتها الصحيحة  
واذا كانت تلفت فتعطى بدلانها بحسب اجناسها وانواعها المبينة في بواج  
الشحن واذا كانت البضائع المذكورة دون النوع المبين في بواج الشحن  
وتخلصت فتخصص بحسب نوعها المبين في البوليعة واذا كانت طرحت في  
البحر او عطبت فتعطى بدلانها بحسب قيمتها الصحيحة

(٢٦١) المهات البحرية والطعامية التي تكون لاجل محافظة  
السفينة ونعيش الملاحين مع ملايس الملاحين والركاب لا تدخل في  
تقسيم الغرماء لاجل نصيب البضائع المطروحة في البحر اياها باقى الاشياء  
كافة فتدخل الغرماء

(٢٦٢) الاشياء التي لا توجد بها بوليعة شحن او علم وخبر من



القبودان او لا تكون مفيدة في ما ينستو السفينة يعني دفتر قيد الشحن اذا  
طرحت في البحر فلا تعطى اثماتها انما اذا تخلصت فتدخل في غرما الخسارات  
البحرية

( ٢٦٣ ) الاشياء الموسوقة على الظهر ( كوكرتة ) اذا تخلصت فتدخل  
في الغرما واذا طرحت في البحر او عطبت من طرح الاشياء في البحر فلا يمكن  
لاصحابها ان يطلبوا تسويتها غرامة فيما عدا السياحة الساحلية الصغيرة  
بل يمكنهم ان يطلبوا تضمينها من القبودان بحسب احكام المادة الرابعة  
والاربعين

( ٢٦٤ ) الخسائر التي تعرض على السفينة بسبب طرح الاشياء في  
البحر اذا كانت وقعت لاجل تسهيل امر الطرح فقط فتعساوى غرامة  
( ٢٦٥ ) كما انه اذا لم يمكن تخلص السفينة بواسطة طرح الاشياء في  
البحر لا يبقى حينئذ محل للغرما اصلاً كذلك لا يدخل ما كان تخلص من  
هذه الاشياء في الغرما لاجل تضمين الاشياء التي طرحت في البحر والتي  
خسرت

( ٢٦٦ ) اذا تخلصت السفينة بواسطة طرح الاشياء في البحر وبقيت  
مداومة على السفر واخيراً غرفت وتلفت فحينئذ يدخل ما يتخلص من  
الاشياء فقط في الغرما بحسب قيمته وهو في حاله الحاضرة بعد تنزيل  
مصاريف تخلصه لاجل تضمين الاشياء المذكورة

( ٢٦٧ ) اذا تخلصت السفينة او شحنها بواسطة قطع وكسر آلتها  
وطواقمها او بترتب نوع خسارة اخرى ثم ضاعت اخيراً البضائع المشحونة  
بها وتلفت او غصبت ونهبت فلا يكون للقبودان حق بان يطلب من  
اصحاب هذه البضائع او شاحنيها ومتسلميها حصة من الغرما المخصصة  
بالخسارات المذكورة

( ٢٦٨ ) اذا ضاعت البضائع المشحونة بسبب واقع من اصحابها

ومسئلتها أو عن خطأ منهم فتعتبر حينئذ كأنها ما ضاعت وتدخل في غرما  
الخسارات العنومية

( ٢٦٩ ) الأشياء المطروحة في البحر لا تدخل في وقت من الأوقات  
أصلاً في غرما الخسارات التي تعرض على الامتعة الباقية في السفينة التي  
تكون خلصت بعد قضية النقص والبضائع المشحونة لا تدخل الغرما لأجل  
تضمين السفينة التي تكون ضاعت وتلفت واكتسبت حالة عدم القابلية للتفرغ  
( ٢٧٠ ) إذا انفتح خطا ( كوكرت ) السفينة لأجل اخراج البضائع  
بانضمام راي الأشخاص المبيين في المادة المائتين والثانية والخمسون والمائتين  
والثالثة والخمسون فلا تدخل الامتعة المذكورة في الغرما لأجل ابناء  
الخسارات الموقعة على السفينة

( ٢٧١ ) إذا ضاعت وتلفت بضائع وضعت في الفلايك لأجل  
تخفيف سفينة تريد الدخول لأحدى المين أو البهورة فتدخل السفينة وكافة  
وسقها في الغرما التي نفع لأجل تضمين تلك البضائع إنما إذا ضاعت السفينة  
وتلفت مع ما تبقى بها من الشحن بالسوية فلا تدخل البضائع الموضوعة في  
الفلايك ولو خرجت بالسلامة الى البر في الغرما لأجل تضمين السفينة  
والشحن المذكور

( ٢٧٢ ) القبودان والملاحون يكون لهم حق الامتياز على البضائع  
المشحونة أو اثمانها المحاصلة لأجل استيفاء الغرما في جميع الخصوصيات الميعة  
اعلاه وبناء على ذلك إذا استنكف اصحابها من اعطاء الغرما فيكون  
للقبودان والملاحين المذكورين صلاحية بان يطلبوا من البضائع المذكورة  
أو يوقفوا مقدار حصة الغرما التي يطلبون اخذها لأجل الاستئمان على  
استيفائها سوا كان ذلك لهم بالذات أو بطريق الوكالة لباقي اصحاب  
المطالب وان يفعل ذلك بحكم من المحكمة

( ٢٧٣ ) الأشياء التي تطرح في البحر إذا خاضتها اصحابها واستقطبتها

بعد توزيع الغرما فتكون اصحابها مجبورة بان ترجع الى القبودات وباقي  
 الأشخاص الذين لهم علاقة بذلك الدرام التي تبقى بعد تنزيل ما يترتب  
 من الاضرار على البضائع المذكورة بسبب طرحها في البحر مع مصاريف  
 تخلصها وهذه الدرام المرتجعة توزع وتقسّم فيما بين اصحاب السفينة وبين  
 من لهم علاقة بالبحر بحسب مقدار حصة الغرما التي اعطوها لاجل ما  
 ترتب من الخسائر

### الفصل الثالث عشر

فيما يختص ببحث مرور الزمان

( ٢٧٤ ) القبودان لا يمكن ان يمتلك السفينة التي هو راكبها ولا ان  
 يصير صاحباً لما بوقت من الاوقات بواسطة مرور الزمان اصلاً

( ٢٧٥ ) صلاحية ترك الاشياء لصاحب السفينة تستقطب مرور

الوقت والزمان المعين في المادة المائتين والرابعة عشرة.

( ٢٧٦ ) الدعوى التي نشأ من قونطرانات الاستقراضات البحرية

او سندات السفينة مرور خمس سنين من تاريخها تدفع من طرف  
 خصم المدعي بواسطة مرور الزمان

( ٢٧٧ ) دعوى ايفاء ائمان ما كان اعطي لاجل انشاء السفينة

وتعويضها من الكرسة والقلوع والباطرات وباقي احتياجاها والقومانية  
 التي اخذت لها واعطاء بدلات انشائها واصلاحاتها واجرة العملة

المستخدمين بها تدفع بواسطة مرور الزمان اذا كان مر عليها ثلاث سنين  
 منذ اعطاء الاشياء او نهاية امر الانشاء او التعبير

( ٢٧٨ ) دعاوي ناولن السفينة ومعاشات واجر القبودان والملاحين وباقي المأمورين والخدمة المستخدمين فيها وإيفاء ذلك وإعطاء المبالغ التي تكون الركاب مديونة بها وتسليم البضائع المشحونة تدفع من طرف الخصم بواسطة مرور الزمان اذا كانت مرت سنة واحدة منذ وصولها الى المحل المشروط ذهابها اليه كذلك الدعاوي التي تكون بالماكولات المعطاة بامر القبودان الى الملاحين وباقي مأموري السفينة وخدامها تدفع بواسطة مرور الزمان اذا كانت مرت سنة واحدة منذ اعطائها

( ٢٧٩ ) واثن كانت الدعوى تدفع بواسطة مرور الزمان حسب ما قد تبين في المادة المائتين والسادسة والسبعين والمائتين والثمانية والسبعين والمائتين والثمانية والسبعين السالفة الذكر الا انه يمكن لاصحاب مثل هذه الدعاوي ان يكتفوا اخصائهم الذين يدفعون دعاويهم على هذا الوجه بمقتضى ما تقدم بانهم اعطوا ما عليهم بالتام وان كان المدينون توفي فيكلفون لهذا اليدين زوجة المتوفي او ورثاه او وصي الوراث اذا كان الوراث يتيماً بانهم لا يعلمون بان هذا الشيء المطلوب هو دين على المتوفي

( ٢٨٠ ) اذا وجد المدينون سند ببيان دينه او تحويل او ورقة حساب مقبولة منه بامضائه او كان تقدم بروقستوا وعرضحال من طرف الدائن رتباً له وقتئذ لا يمكن ان تدفع الدعوى بواسطة مرور الزمان على الوجه المقرر انما اذا لم يوجد سند ولا تحويل بل كان تقدم وتبايع البرونستوا والعرضحال فقط ثم سكت الدائن ثلاث سنين ولم يفتش على دعواه واعطى القرار على اعتبار البرونستوا والعرضحال المعولين على ذلك الوجه بحكم ما لم يكن حسب استدعاء المدينون فحينئذ تدفع الدعوى بواسطة مرور الزمان على الوجه المقرر اعلاه ايضاً



## الفصل الرابع عشر

فيما يختص بالدعوى الغير المسبوبة

( ٢٨١ ) اذا تضررت البضائع الموسوقة ثم حصل الادعاء بالضرر والخسائر على القبودان واصحاب السفورطة بعد ان تكون تسلمت تلك البضائع بدون بروتستو ولا اعتراض او كانت وقعت خسارات بحرية وادعى القبودان على الشاحن بالخسارات المذكورة بعد ان يكون سلمه بضائعه الموسوقة معه واخذ نولونها بدون بروتستو ولا اعتراض او تصادمت سفينة وكان يوجد في محل الصدم حكومة يمكن للقبودان ان يشكي اليها ولم يقدم استدعاء بالتشكي ثم فتح اخيراً دعوى بخصوص هذا الصدم فلا تسمع هذه الدعوى.

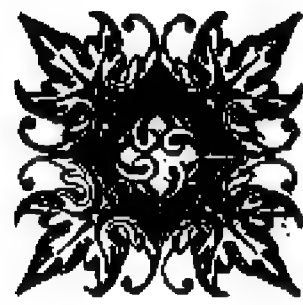
( ٢٨٢ ) البروتستو والاعتراضات والشكايات المذكورة اذ لم تعرض وتبلغ في ظرف ثمانى واربعين ساعة ولم يتقدم عرضحال بالدعوى في ظرف واحدة وثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغها فتصير بحكم ما لم يكن في ٦ ربيع الاول سنة ١٢٨٠



# نظام

اصول المحاكمات التجارية

نقل عن ترجمة الدستور حرفياً



بمطبعة الآداب لابن الخوري في بيروت

سنة ١٨٦٣

✽ نظام اصول المحاكم التجارية ✽

✽ صورة المخطط الهابوني ✽

✽ فليعمل بموجبه ✽

✽ الباب الاول ✽

✽ في بيان صورة بدء الدعوى ورؤيتها وفصلها ✽

✽ الفصل الاول ✽

✽ في الاستدعاءات ✽

المادة الاولى كل استدعاء ينبغي ان يكون مبيناً بعرض حال على ورقة صحيحة

(٢) يتحرر في العرض حال تاريخ اليوم والشهر والسنة واسم المدعي والمدعى عليه وشهرتها وصناعتها ومحل اقامتها ومن تبعه اية دولة لها اذا لم يكونا كلاهما من تبعه الدولة العلية وخلاصة الادلة التي مع المدعي وفي اي محكمة تجارية ينبغي ان ترى الدعوى ويلزم ايضاً ان يضي العرض حال او يختم عليه من طرف صاحبه ولا يكون العرض حال مقبولاً ما لم يكن جامعاً لهذه الخصوصيات المشروحة

(٣) تتعين روية الدعوى في اية محكمة تجارية يقتضي ان تكون وتبين على الوجه الآتي

اولاً المدعي بقدر على فصل دعواه ورؤيتها في اية محكمة ارادها من محاكم هذه المحلات وهي اما محل اقامة المدعي عليه واذا لم يكن له محل اقامة ففي محل وجوده موقفاً او محل التعهد بالاشياء التي هي منشأ الدعوى وبمسليهما

او المحل الذي يجب اعطائه النقود بـ (١)

ثانياً الدعوى التي تصدر من طرف اعضاء اية شراكة كانت عدا  
عن الشراكة الخصوصية او من طرف شخص اخر خارجاً عنها على الشراكة  
نفسها ترى ما دامت تلك الشراكة باقية وتنصل في محكمة تجارة مركزها  
اما اذا كانت الشراكة قد انفسخت وانقطعت حساباتها فترى بمحكمة محل  
اقامة المدعى دليو من الشركاء وتنصل فيها

ثالثاً الدعوى التي تقع من طرف اصحاب المطالبات على شخص توفي  
فاذا كانت تركته لازالت ما تقسمت ترى في محكمة تجارة المحل الذي تنقسم  
فيه التركة لكن اذا كانت تقسمت فترى في محكمة التجارة المنسوبة الى محل  
اقامة ورثة المدعى عليه

رابعاً الدعوى المتعلقة بالافلاس ترى في محكمة تجارة محل اقامة

المفلس (٢)

خامساً في اثناء روية احدى الدعاوى اذا حدثت دعوى اخرى من  
جهة نهد او كالة تتعلق بتلك الدعوى فتحال الدعوى الحادثة الى محكمة  
التجارة التي رويت بها الدعوى الاصلية انما اذا كانت الدعوى الاصلية  
مصنعة بقصد احضار الشخص المدعى عليه بهذه الدعوى الحادثة الى محكمة  
اخرى غير محكمة محله وثبت ذلك حالاً او بالاستدلال من بعض الاوراق  
والسندات حيث يثبت و يصلح للمدعى عليه بانه كافل ومنهد ان ينقل  
الدعوى من المحكمة التي استحضر اليها

(١) اذا كان المدعى عليه عدة اشخاص فيمكن ان ترى الدعوى

في محل اقامة احد المتقدمين فيما بينهم

(٢) الدعوى التي تتعلق بالافلاس هي المنازعات التي تنولد من

الافلاس والتي تقع في اثناء الافلاس والتي يكون حدوثها متوقفاً على  
وقوع الافلاس



( ٤ ) لا يقبل عرضحال في محاكم التجارة ما لم يمال لها في دارالسعادة من جانب نظارة التجارة الجبليلة وفي الخارج من طرف اكبر المامورين المحليين

( ٥ ) بعد احالة العرضحال يتعين مباشر مخصوص لاجل الدعوى التي بخوبها و يعطى ليد بوضلة ببيان مامور به

## الفصل الثاني

في بيان صورة جلب واحضار الطرفين

( ٦ ) جلب الطرفين واحضارها الى المحكمة في يوم معين يجري بالتبعية الى قيد ونواريج العرضحالات في الدفتر وانما يستثنى من ذلك الدعوى المستعجلة

( ٧ ) بوضلة الاحضار تكون نسختين تتحرران باللغة التركية وبما يكون اكثر استعمالاً من باقي اللغات في ذلك المحل ويمضيا من طرف رئيس المحكمة ويختم عليها بخاتم المحكمة

( ٨ ) يتبين صراحة في نذاكر الاحضار تاريخ اليوم والشهر والسنة واسم المدعي والمدعى عليه وشهرتها وصنعتها ومحل اقامتها ومن اية تبعة لها اذا كانتا من التبعة الاجنبية واسماء المباشرين وشهرتهم وحياتهم والدائرة التي ينسبون اليها والمدعى وخلاصة ادلتو وفي اي محكمة ينبغي ان يرى والمحل التي تعطي لاجل حضور الطرفين الى المحكمة واليوم المعين لذلك اما التذكرة التي لانهجيم الخصوصيات المشروحة فلا تعتبر

( ٩ ) محل اقامة الطرفين اذا كان في البلاد البرية العثمانية الواقعة

في قطعتي اوربا واسيا فتكون المهل التي تعطى لاجل حضورها الى المحكمة  
ثمانية ايام اعتباراً من تاريخ بوضلة الاحضار لها انما اذا كان محل اقامة  
الطرفين بعيداً عدة مراحل باعتبار واحدتها ست ساعات فيضم على المهل  
المذكورة لكل مرحلة يوم واحد

( ١٠ ) محل اقامة الشخص الذي يراد جلبه اذا كان في البلاد  
الاجنبية وتبلغت اليه بالذات بوضلة الاحضار لكي يحضر الى المالك  
المهروسة فتضم مدة المهل باعتبار مسافة المحل الموجود فيه فقط لكن اذا  
افتضى الامر يمكن تمديد مدة هذه المهل من طرف الرئيس ايضاً واذا كانت  
الدعوى من المواد المستعجلة فكما ان الرئيس يمكنه بحسب الاستدعاء المخصوص  
الذي يقدمه المدعي ان يبادر حالاً لجلب المدعي عليه بظرف مدة جزئية  
او في اليوم الثاني من تاريخ الاستدعاء كذلك يمكنه من بعد ان ياخذ من  
المدعي كفالة وما يلزم من الضامات لاجل ان يستوفي منه بحسبها يقتضيه  
الحال الضامات التي يمكن ان تترتب عليه بان يرخص له بضبط ما  
للمدعي عليه من الاشياء المنقولة وحفظها لاجل وقاية حقوقه

( ١١ ) كيفية الجلب والاحضار مدة قليلة على ما تبين انفاً يمكن  
اجراؤها ايضاً بحق الشخص الذي لم يكن له محل اقامة من الطرفين وفي  
قضايا ادوات السفائن المستعدة للسفر وقومها بانياتها ونوتيتها وتعبيرها وفي  
دعاوى قونطراتوانها وسندات حملتها وما هو من امثال ذلك من جميع  
دعاوى التجارة البحرية المستعجلة الذي يلزم المحكم بها واجراؤها بالوقت الحاضر

( ١٢ ) محل اقامة الشخص الذي يراد احضاره الى المحكمة اذا كان  
خارجاً عن الممالك العثمانية البرية الواقعة في قطعتي اوربا واسيا وكان  
موجوداً في قبرص وكريد وجزائر اخرى من ممالكها البحرية في البحر  
الايض فيعطى له مهلة شهرين او اذا كان في محلات من الممالك العثمانية  
الواقعة في سواحل افريقيا الشمالية او الممالك الاجنبية المتاخمة الى الممالك

الشامانية فاربعة اشهر واذا كان في الممالك الاجنبية التي ليست بمناخه  
للممالك المحروسة في اوربا فسنة اشهر واذا كانت في ممالك بعيدة غير  
الممالك المذكورة واقعة في افريقية واسيا واميركا وجزائر البحر المحيط  
فسنة كاملة انما اذا كان فقط في بلاد دولة محاربة المدولة العالية فيحسب  
المهل المعين المذكور مضاعفاً

(١٢) احدى نسختي تذكرة الاحضار تعطى وتسلم لذات الشخص  
الذي يراد احضاره او لاحد اقاربه الساكنين معه في محل اقامته او لاه  
خدامه بمعرفة المباشر

(١٤) لا يقضي ان تسلم تذكرة الاحضار للشخص الذي ينبغي  
احضاره في محل اقامته على الاطلاق بل يجوز اعطاها له اذا صودف في  
الخارج او وجد في سفينة ايضاً

(١٥) للمباشران يعطي احدى نسختي تذكرة الاحضار الى الشخص  
الذي يراد احضاره او لاحد اقربائه او خدامه الموجودين في محل اقامته  
على الوجه المذكور اما النسخة الثانية فتبقي او يختم عليها من طرف الشخص  
الذي استلم التذكرة ثم ترجع وتسلم الى مخدع قلم المحكمة

(١٦) الشخص الذي يتسلم تذكرة الاحضار اذا اجاب بانه لا يعرف  
يكتب ولم يكن له خاتم ختم ايضاً واستنكف من امضاها وختمها فحينئذ يدهي  
المباشر مختار المحلة ونفرين من جيران المذكور ليحرروا السبب ويصرحوا به  
في ذيل تذكرة الاحضار ويمضوا عليه ويختموه سوية

(١٧) الشخص الذي يراد احضاره اذا كان من التبعة الاجنبية  
فيلزم تبليغ تذكرة الاحضار واعطاها له بواسطة قونسلوس السفارة التي ينسب  
اليها او ترجمانها والنسخة الثانية التي تبقى في يد المباشر يمضي عليها واحد  
من المومي اليها ايضاً اشعاراً بانها ارسلت

(١٨) اذا لم تحصل رعاية الشروط المحررة في الست المواد المارة

بتمامها يكون امر التبليغ في حكم ما لم يكن

( ١٩ ) اذا حكم بان سقوط اعتبار التذكرة كان ناشئاً من نقص

المباشر فيكون المباشر محكوماً عليه باعطاء مصاريف التذكرة التي بطلت  
والحماية وضمان الخسائر والاضرار اذا اقتضى الامر للطرفين ويمكن  
طرده ايضاً من ماموريتو بحسب مقتضى

( ٢٠ ) تذكرة الاحضار بصير تبليغها واعطاها

اولاً اذا كان الذي يراد احضاره لمحكمة التجارة موجوداً بجمعية ادارة  
ميرية او بلدية الى القلم الذي بعد محلاً لاقامته في محل مركز ادارته ولهد  
روساء ماموريتو ولما في المحلات التي ليست بمركز ادارة فللمامورين المعيّنين  
بالذات او اقلامهم

ثانياً اذا كانت شركة تجارية باقية فلهدير بها بمحل اقامتهم وان  
لم يكن لها مديرين فليد واحد من الشركاء او لمحل اقامته

ثالثاً اذا كانت بجمالة الافلاس او كانت التذكرة لمجموع هيئة اصحاب  
المطاليب فليد السنديك يعني الوكلاء او الى محل اقامتهم

رابعاً الاشخاص الذين يراد احضارهم اذا لم يكن لهم محل اقامة معلوم  
في الممالك المحروسة او ليس لهم محل لسكنائهم فتتعلق تذكرة الاحضار بامر  
رئيس المحكمة على ديوان المحكمة التجارية التي احيات اليها الدعوى وتدرج  
صورتها ايضاً وتعلن في الجرائد وعلى الخصوص الجرائد التي تطبع باللغة  
الشخص الذي يراد احضاره

خامساً الشخص الذي يراد احضاره اذا كان مقبلاً في محل خارج  
عن دائرة حكم المحكمة التجارية فتدسل تذكرة الاحضار الى كبير ماموري  
ذاك المحل مانوفة بتحرير من طرف رئيس المحكمة لكي تبلغ له وتعطى بدون  
تاخير وهذا التحرير بوصلة المباشر الى قلم البوطة وياخذ علم وخبر ويحضره  
مورخاً ومختوماً اشعاراً باستلام التحرير المذكور

سادساً الشخص الذي يراد احضاره اذا كان مقيماً في البلاد الاجنبية  
فترسل كذلك تذكيرة الاحضار الى نظارة الامور الخارجية ملفوفة بخبر من  
رئيس المحكمة لكي تصل الى محل اقامة ذلك الشخص سريعاً

### الفصل الثالث

في بيان صورة المحاكمات في المحاكم التجارية علناً  
وصورة اجراء الامور الضابطة

(٢١) المرافعات تجري علناً في محاكم التجارة وفي ديوان الاستئناف  
انما اذا قدر وجود شيء في المحاكمة بوجب انعار وانجالة او نوع اخر من  
المحدورات قوياً حيثئذ لا تكون المرافعة علناً بل يمكن التذكر بها واعطاء  
قرار اجراها بالمجلس بشرط ان يتبين فيما بعد سبب ذلك وعلة الى نظارة  
التجارة

(٢٢) الامور الضابطة لمخادع المجلس في اثناء المحاكمة محولة الى  
ذات الرئيس

(٢٣) الاشخاص الذين يوجدون خارج المجلس لاجل استماع  
المحاكمات ينبغي ان يقفوا سكوتاً مع رعاية اوازم الادب ثم ولاجل وقاية  
النظامات ينبغي ان كلما يامر به الرئيس يجري بشامو حالاً

(٢٤) كل من كان لا يسكت في اثناء المرافعة او اظهر اشارة او  
تحرك بحركة تشير الى تحسين او تقيع افادات الطرفين او كلام الاعضاء او  
امر الرئيس وتوبيهاته او حكم وقرار المجلس او صار سبباً لحصول فرقة او  
لم يخضع لامر الرئيس وتوبيهه فيومر بالقيام والذهاب واذا لم يمثل فيلقى القبض  
عليه ثم تنقيد كفيته في دفتر ضبط احد المحلات ويرسل هو الى محل التوقيف

بندكرة محتومة من الرئيس ليحبس اربعة وعشرين ساعة  
( ٢٥ ) وإذا كان الذي سبب الفرقة من ماموري المحكمة التجارية  
فيه في المرة الاولى عن ماموريتو نحو شهر زمان عدا عن الجزاء المبين في  
المادة السابقة

المامور المحكوم عليه ولو عمل استئناف على هذا الحكم لا بد ان يجري  
عليه هذه المجازاة بلا توقف

( ٢٦ ) الذي يتجاسر على حركات تمس ناموس الاعضاء او باقي  
ماموري المحكمة او تخوفهم في اثناء اجراء ماموريتهم يلقى عليه القبض حالا  
ويرسل حسب امر الرئيس تحريراً الى محل التوقيف ثم يجري استنطاقه في  
ظرف اربع وعشرين ساعة وعند اثبات تهمة بمحسب تقرير ماموره يحكم عليه  
من طرف المحكمة بان يلقى في الحبس من اربعة وعشرين ساعة الى اسبوع  
ومجازى بان يؤخذ منه لحد عشرين بشلك بياض جزاء نقدياً وإذا ما امكن  
القاء القبض عليه فيحكم عليه غيابياً بالجزاء السالف الذكر ايضاً انما اذا كان  
يأتي من تلقاء ذاته لكي يحبس بظرف عشرة ايام من تاريخ تبليغ الاعلام  
الذي يعمل بهذا الخصوص له او الى محل اقامته حيث يبحق له رفع الدعوى  
( ٢٧ ) اذا كان المتهم يستحق المجازاة باشد ما ذكر فتعال حيث  
قضيه الى الديوان المتضي لجنه وجنابته لكي تجري محاكمته وتاديبه تطبيقاً  
لاحكام قانون الجزاء

## الفصل الرابع

في بيان مجيء الطرفين الى المحكمة وصورة روية الدعوى  
( ٢٨ ) الطرفان يكونان مجبورين بان يحضرا بالذات الى المحكمة

او ان يرسله وكلاء بوكلاء وكالة معتبرة اما الوكالة المعتبرة وان كانت  
تقتضي بان تكون مخصوصة باصل الدعوى الواقعة الا ان الوكالة المطلقة  
التي يمكنها ان تشمل تلك الدعوى تعد معتبرة ايضاً وهذه الوكالة يمكن ان  
تكون بسند منظر بصورة رسمية بامضاء وختم الموكل فقط او محررة على  
تذكرة الاحضار انما اذا لم تكن بصورة رسمية ففمنهاج المصادقة من طرف  
المخضم على امضاء الموكل وختمه

( ٢٩ ) ورقة الوكالة يقتضي ان تبرز قبل المرافعة الى باشكاتب  
المحكمة ويشرح عليها هكذا . رويت . ( كورلمشدر ) بلا خرج  
( ٣٠ ) لا يمكن لاحد ان يتوكل ما لم يكن معه ورقة وكالة معتبرة  
او ان يكون قد توكل بحضور المحكمة من احد الطرفين

( ٢١ ) الرئيس والاعضاء والكتاب والترجمان والمباشر لا يمكنهم ان  
يتوكلوا لاصحاب الدعاوى في دعاويهم التي تروى في محاكم التجارة او ديوان  
الاستئناف سواء كان ذلك في المحكمة التي هم مأموروها او في محاكم تجارة  
باقي المحلات غير ان مأموري المحاكم المذكورة كما تكون لهم الصلاحية ان  
يتحاكموا بالذات في دعاويهم الخصوصية لدى محاكم التجارة وديوان  
الاستئناف كذلك يمكنهم ان يتوكلوا عن ازواجهم وعن ابناء واجداد  
واولاد واحفاد انفسهم وازواجهم وعن الايتام الذين هم اوصيائهم فيما يتعلق  
بهم من الدعاوى

( ٢٢ ) يمكن على كل حال ان يعطى قرار رسمي ايضاً بان الطرفين  
يحضران بالذات الى المجلس لاجل استماع تقاريرهما انما اذا كان يوجد ما  
يمنعها شرعاً عن الحضور فيومر احد اعضاء المحكمة بان يذهب الى بيتها  
ويأخذ تقاريرها والمأمور الموالي اليه يأخذ معه واحداً من كتبة المحكمة  
وشاهدين ليسا من اقارب الطرفين ولا من متعلقائهما في الدرجة المنوعة  
قانوناً ويجوز افادات الشخص الذي يأخذ تقريره والكتاب المذكور والشهود

يوضعون امضائهم ويختمون على ذلك ايضاً

( ٢٣ ) اذا تمثل الطرفان ذاتاً بحضوره المجلس وما امكن ان تلحق

بالرافعة نتيجة حكم في اول مجلس فالطرف الذي لم يكن له محل اقامة في

محل وجود المحكمة يكون مجبوراً على ان يعين محلاً لاقامته في ذاك المحل

والمحل الذي يعينه لاقامته يتقيد وتوضع اشارة عنه في دفتر ضبط المحكمة

ايضاً اما اذا لم يعين محلاً لاقامته فتبلغ حينئذ المواد اللازم تبليغها له والمحكم

الذي يلحق بها ايضاً الى مخدع قلم المحكمة ويعتبر كانه تبلغ له ذاته

( ٢٤ ) اذا توفي احد الطرفين قبل ان تنتهي المخاصمة فيتبلغ وقوع

وفاته من طرف الورثة الى الطرف الاخر حسب اصوله وحيث ان يكون

الطرف الاخر مجبوراً على تقديم عرض حال جديد ايضاً بطلب جلب واحضار

ورثة المتوفي لاجل انتهاء المحاكمة الواقعة ورويتها وان لم يفعل ذلك

فيكون كمالا يحصل بعد تبليغ امر الوفاة له وما يعطى من القرارات فيما يخص

المحاكمة كانه لم يكن

( ٢٥ ) الورثة الذين يستحضرون لاجل انجاز روية المحاكمة الواقعة

حسبها تبين في المادة السابقة اذا لم يحضروا الى المحكمة في ظرف المدة

لمعينة حينئذ ترى الدعوى غيباً وتفصل حسب اقتضاء المحاكمات التي

تكون وقعت في حال حياة المتوفي انما بهذا الوجه تكون صلاحية الشخص

لمحكوم عليه ان يرفع الدعوى

( ٢٦ ) كل احد يكون مجبوراً على اثبات الدعوى والا فتكون

دعواه ساقطة غير ان الطرف الذي يعجز عن الاثبات يكون له حق ان

يخلف الطرف الاخر بمنا على الوجه الذي يتبين صراحة في فصل التحليف

( ٢٧ ) الاوراق التي تبرز لاجل اثبات المدعى اذا لم تقبل من الطرف

لاخرا وحصل عليها الانكار او ادعي بانها مزورة واصر صاحبها على العمل

بها فتناظر روية اصل الدعوى لبيانها فحسب وتفصل هذه المنازعات المتكونة



توفيقاً للاصول والقاعدة التي تبين في فصل تحقيق الخط ونطيق الخاتم  
انما اذا كانت الاوراق المذكورة تتعلق بمادة او مادتين من عدة مواد  
تتركب منها الدعوى فلا تناخر البواقي لاجلها بل ينبغي ان ترى وبحكم بها  
( ٢٨ ) اذا اقتضي الامر لاحالة الطرفين الى قومسيون او محكمين  
لاجل رؤية محاسبة او معاينة اوراق ودفاتر او تحقيق دعوى مشكلة متعريسة  
فيما بينها والبحث عنها باطرافها فيتعين ثلاثة او خمسة قوميديرة (مامورين)  
ويُنصبون حكماً بقرار من المحكمة اعدادي لكي يستمعوا لتقارير الطرفين  
ثم صلحونها اذا كان ممكناً والا فيبينوا اراءهم بتقرير يظهرونه حاوياً قراراتهم  
والاسباب التي اوجبتها بحسب اكثرية الاراء بواسطة التدقيق في الدعوى  
نظيماً لاصولها القانونية واذا اختلفت اراؤهم في ذلك فيبينون كل واحدة  
من هذه الاراء واسبابها وعللها في التقرير المذكور او بتقرير اخر غيره.

( ٢٩ ) رابورط القومسيون يعطى الى مخدع قلم المحكمة ثم في اليوم  
الذي يتعين من طرف رئيس المجلس تحصل مطالعته بحضور الطرفين اما  
اذا كانا استدعيا بحسب الاصول ولم يحضرا فتحصل المذاكرة مجلسياً على ما  
و من الافادات والاعتراضات فاما ان يصادق عليها واما ان تعدل لكن  
اذا كانت اعطيت الماذونية الى اعضاء القومسيون بسند قوميروم  
من الطرفين بان يروا الواقعة بصفة محكمين فحينئذ تجري  
الحركة بحق ورقة قرار الحكم تطبيقاً الى الاحكام المسطرة في فصل  
مخصوص بذلك

( ٤٠ ) محكمة التجارة اذا لم تصادق على جميع احكام التقرير او  
بعضها او لم تر فيه ايضاحات كافية لفصل المنازعة الواقعة مجلسياً فيمكنها  
ان تعطي قراراً بتشكيل قومسيون جديد وان لم يطلب الطرفان ذلك  
وهذا القومسيون يفدر ان يسأل اعضاء القومسيون السابق عما يراه لازماً  
من الايضاحات ايضاً

( ٤١ ) اذا امتنع الطرفان اولم يتفقا في انتخاب اعضاء القومسيون  
فنتخب اعضاء وتنصب من طرف محكمة التجارة

( ٤٢ ) الاسباب القانونية التي تبين في فصل مخصوص ويمكن لاحد  
الطرفين ان يرد احد اعضاء المحكمة تجري ايضاً بحق رد احد اعضاء  
القومسيون وقضية هذا الرد يلزم بان تعرض على محكمة التجارة ونطلب في  
ظرف ثلاثة ايام من تاريخ نصب العضو المذكور ( ١ )

( ٤٣ ) اعضاء القومسيون لا يمكنهم ان يتركوا مامورينهم بعد ان  
يكونوا اعلنوا قبولهم بها ما لم تقع موانع قوية تصادق عليها المحكمة وتقبلها  
( ٤٤ ) اذا توفي احد اعضاء القومسيون قبل استعفائه ينصب شخص  
اخر ويتعين عوضه

( ٤٥ ) يمكن لمحكمة التجارة تسهيل روية الدعوى المشوشة والمعنودة  
بان تحويلها الى رجل من اعضائها بالذات لكي يبين بتقريره واقعة حالها  
واسبابها وعللها بدون ان يبدى راية فيما يقع من افادات الطرفين ولا على  
مال الاوراق التي يقدمانها وهذا التقرير يقرأ في المجلس بحضور الطرفين  
ايضاً ويكون لها صلاحية ان يصلحها اذا كان واقعاً فيه شيء من الدعوى  
والغلط

( ٤٦ ) متى فهم لدى المحكمة بان التدقيق في تحقيق الدعوى قد  
جرى بقدر الكفاية فتحصل الافادة حيثئذ من طرف الرئيس عن ختام  
المرافعة وبعد ذلك لا يقدر الطرفان ان يتكلموا شيئاً باي علة كانت اصلاً  
وانما يمكنهما ان يقدمتا للرئيس مذكرة تشعر بما عندهما من الاعتراضات حالاً



( ١ ) المراد بلفظة رد احد الاعضاء من احد الطرفين هو ان لا يوجد  
العضو المردود في المحكمة او ان لا يعطى رأياً ايضاً

## الفصل الخامس

في الاحكام التي تعطى لمواجهة الطرفين

( ٤٧ ) من بعد ختام المرافعة يخرج الطرفان خارجاً ثم يجمع رئيس المجلس اراء الاعضاء انما اذا نظر ازوم للمذاكرة خفية قبل اعطاء الراء فيمكن لهيئة المجلس الانفراد في مخدع المذاكرة

( ٤٨ ) لدى المذاكرة اذا امكن لهيئة المجلس ان تعطي رأياً فتعود عقب ذلك الى مخدع المجلس وتبين الحكم الى الطرفين والا فيسكنها ان تعلق قضية بيان الحكم على يوم من ايام المجلس المستقبلية وتجري مذاكرة ذلك في هذه الاثناء

( ٤٩ ) ما يعطى من الاحكام يحصل باتفاق رئيس المجلس مع جميع الاعضاء او اكثرية ارائهم يعني ان يكون اكثر من نصفهم جميعاً برأي واحد

( ٥٠ ) اذا حصل رأي زايد عن نوعي الراء وكان لم يبلغ اقدم زيادة عن نصف مجموع الراء فتجتمع الراء ثانية والطرف الذي يكون اقل عدداً يجبر على الانقياد لاحد الاطراف التي تكون اكثر منه

( ٥١ ) اذا كان الاختلاف في الراء متساوياً فيعتبر رأي الرئيس او الذات القائمة بحق الرئاسة في مقام الرايين

( ٥٢ ) عند ما يتقرر الحكم ينبغي ان يتبين من طرف الرئيس علناً في المجلس

( ٥٣ ) متى صار الحكم اللاحق بمجبي الطرفين شخصياً بموجب المادة الثانية والاثنين المحررة اعلاه يلزم ان يتعين ايضاً يوم مجيئها

( ٥٤ ) اذا قرر القرار على تحليف احد الطرفين فيتصرح ايضاً بالمواد التي ينبغي ان يحلف عليها

(٥٥) مع الحكم باعطاء الضرر، وحساسة سوية ينبغي ان يتبين مقدار المبلغ الذي يلزم اعطاه واذا كان لا ريب من ذلك، فينتبه الذي يطلبه ان يعطى للمجلس دفتر مفرداته

(٥٦) ١: كان المدينون متضرراً وتحقق بانه في حالة المضايقة وتبينت صحة ذلك وروي مناسباً في المجلس بان تعطى له وعدة معتدلة نظراً لحالته هذه فينبغي ان تبين اسباب تلك الوعدة التي تعطى له مع الحكم باصل الدعوى سوية

(٥٧) اذا كانت موجودات المدينون انباعت باسندعاء اصحاب مطالب اخرين او كان ظهر افلاسه وفر هارباً وصارت عليه الدعوى بغايه او وضع في الحبس او اوجب خللاً على التامينات التي يكون اعطاها بسندات الى اصحاب الدين فلا يمكن حينئذ الحصول على المهل مدة لاجل وفاء ديونه ولا ان يستفيد ايضاً من المهل الذي يكون اعطى له

(٥٨) كذلك لا يمكن تجوز اعطاء مهل من طرف المحكمة للمدينون بتادية قيمة احدى السفائح او تجاويل الوصية بموجب المواد المائة والرابعة عشر والمائة والرابعة والاربعين من قانون التجارة غير ان السفائح والتجاويل المذكورة اذا تحقق بانها ممضاة من اشخاص ليسوا بتجار وفيهم لم تكن ديناً من جهة امور تجارية ايضاً فيكون للمدينون حق باستئصال المهلة

(٥٩) اذا ظهر في اثناء روية احدى الدعاوى ادعاء وقتي وكان في درجة امكان المحكمة التجارية ان تعطى حكماً وقراراً لهذا الادعاء الوقفي ولاصل الدعوى فتكون مجبورة حينئذ على الحكم فيها كليها سوية ولا فتحكم اولاً في الدعوى الموقفة وبعد ذلك ننظر فيها بقتضي لاصل الدعوى

(٦٠) اذا كان الادعاء الواقع مؤتمناً على سند رسمي او تمهد اعتراف به المدينون او على حكم سابق لم يستأنف فمن بعد ان يصير الحكم اللاحق بهذا الخصوص ولو صار استدعاء استئنافه ايضاً بحكم مع الحكم

والفرار على الادعاء المذكور باجرائه موقتاً انما في مثل هذه الحالة يوخذ من صاحب الادعاء كفيل او تامينات قوية واذا لم يمكنه ان يعطي ذلك فتتصل الدوام المحكوم له بها وتتوقف امانته في المحكمة التجارية

( ٦١ ) اذا كان الادعاء ليس موصفاً على الخصوصات المبينة في المادة السابقة انما اجرائه كان لازماً ومستعجلاً فيجوز اجراؤه موقتاً ايضاً غير انه لا يمكن ان يحكم باجرائه موقتاً ما لم يقدم الدائن كفيلاً على رد الشيء الذي يطلبه او يبين تامينات قوية بسندات يبرزها يظهر منها اقتداره على ارجاع ذلك الشيء وايضاً

( ٦٢ ) المادة التي تحكم بها محكمة التجارة اذا لم تحكم مع ذلك سوية بالاجراء موقتاً فلا يكون لها اقتدار على ان تحكم بها بقرار اخر بل اذا اراد الطرفان فيمكنهما طلب الحكم بها اول باول بحضور ديوان الاستئناف

( ٦٣ ) الاشخاص المبطلون في دعاويهم ولئن كانت تحكم عليهم باعطاء خرج الاعلام وسائر ما كان مقبولاً نظاماً من جميع مصاريف الدعاوى تطبيقاً الى احكام وشروط المادة المائة والاثنتين من ذيل القانون انما على كل حال حتى ولو حكم بان يعتبر هذا المخرج والمصاريف المذكورة في مقابل ضرر وخسائر الطرف الاخر لا يمكن تجويز اجراء هذا الحكم ايضاً

( ٦٤ ) مضابط الحكم التي تنظم بموجب المادة السادسة والخمسين من ذيل القانون تكون حاوية اسماء الرئيس والاعضا الذين حكموا في الدعوى واسماء الطرفين وشهريتها وجنسيتهما وتبعيتهما ومحلي اقامتهما وملخص دعواهما ومطلوبها وكيفية جريان الدعوى وموادها القانونية وعملها واسبابها وفرار الحكم عليها ومع ذلك بالسوية ايضاً الحكم اللاحق بها بالاتفاق او بالكثيرة الاراء وهل هو في الدرجة الاولى او في الدرجة الثانية وتاريخ الحكم يعني اليوم والشهر والسنة

( ٦٥ ) الاعلامات التي تنظم بموجب المادة الثامنة والخمسين من  
 ذيل القانون على مضابط المحكم المذكورة لا يمكن اجراها ما لم تبلغ الى المحكوم  
 عليه بالذات او الى محل اقامته

( ٦٦ ) قضية تبليغ الاعلامات تجري تطبيقاً الى الاحكام المسطورة  
 في حق تبليغ امر الجلب والاحضار من ابتداء المادة السابعة عشرة لحد المادة  
 العشرين من هذا القانون

### الفصل السادس

في بيان شروط المحكم على الغائب

( ٦٧ ) اذا طلب اصحاب الدعوى لمحضروا في يوم معين لروية  
 الدعوى في المجلس على الوجه المبين في الفصل الثالث من هذا القانون  
 وامتنع احدى عن الحضور الى المجلس فيمكن للطرف الحاضر ان يطلب  
 المحكم غياباً انما اذا افتركت المحكمة بان عدم حضور ذلك الشخص ناشيء  
 عن مواعع صحيحة فيمكنها ان تعلق روية الدعوى على ذلك اليوم ايضاً في  
 الاسبوع القادم لكن اذا لم يحضر في اليوم المذكور ايضاً فيكون قد تمرد  
 وامتنع وحينئذ تنصل محكمة التجارة تلك الدعوى غياباً بدون انتظار  
 حضوره وتجري هذه المعاملة ايضاً بحق الذي يحضر الى المحكمة ويمتنع عن  
 المحاكمة والمجاوبة

( ٦٨ ) اذا كان الممتنع عن الحضور الى المحكمة هو المدعي فيمكن  
 للمدعى عليه ان يطلب ويستحصل حكماً غيابياً بانه غير مطالب بشيء بدون  
 ان يجبر على اعطاء جواب عن الادعاء المتصدر عليه وبالعكس اذا كان  
 الذي لم يحضر هو المدعى عليه فيحينئذ ولئن كانت محكمة التجارة تعطى

المحكم غياباً حسب طلب المدعي غير انه لا يمكنها ان تعطي حكماً ما لم تبحث وتحقق عن الدعوى الواقعة باطرافها وتكتسب امنية بانها مفارئة للصحة (٦٩) اذا طلب الى المحكمة في بعض القضايا عدة اشخاص من

الطرفين بطل مختلفة ثم حضر البعض منهم ولم يات البعض الاخر فلا يحكم غياباً على احد منهم اصلاً ما لم تنقصر مدة المهل التي تكون ازيد من غيرها (٧٠) على الصورة عينها التي هو عليها يتبلغ الحكم اللاحق بوجهة

الطرفين حسبما في مينة في المادة السادسة والستين كذلك يتبلغ الحكم اللاحق غياباً بسبب التمرد والامتناع الى المحكوم عليه ايضاً لكن اذا كان لا يوجد الشخص المحكوم عليه ذاته ولا احد من جماعته في محل اقامته ولا يمكن تبليغ الاعلام له ولا لمل اقامته فتسلم صورة الحكم والاعلام الى مختار محله او الى مامور الحكومة التي ينسب اليها اذا كان من التبعة الاجنبية ويؤخذ بها سند مقبوض ثم تتعلق صورة ثانية على واجهة المحكمة ايضاً

(٧١) الحكم الغيابي لا يجوز اجراءه ما لم تمر خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ تبليغه على المنوال السابق الا اذا كان من المواد المستعجلة وحكم باجراه قبل انقضاء المدة المذكورة

(٧٢) المحكم اللاحق على الذين يطلبون ولا يحضرون يلزم اجراءه في ظرف ستة شهور نهائية ما يكون من تاريخ اعلامه واذا لم يحصل التظلم باجراه في ظرف هذه المدة فيعتبر ذلك الحكم والاعلام بحكم ما لم يكن

(٧٣) اذا كان مندرجاً في الحكم والاعلام الغيابي شخص ثالث خارجاً عن الطرفين ملزوم بان يعطي شيئاً او بعمله لاحد الطرفين المذكورين فلا يمكن اجراء الاعلام المذكور في حق ذلك الشخص الثالث المذكور ما لم يبرز علم وخبر معطى من مخدع قلم محكمة التجارة مبنية على وقوع استدعاء رفع الدعوى ضد الحكم والاعلام المذكورين بموجب الاحكام المستطوعة في الفصل الاتي ثم يملك دفتر خصوصي في مخدع قلم محكمة التجارة لاجل

نضية هذه العلومة خبر يتقيد به كلما يقع من مستدعيات رفع الدعاوى ضد  
الحكم والاعلام الغيبي حسب طلب الشخص الذي يعترض على الحكم مع  
اسم وشهرة الطرفين وتاريخ الاعلام واستدعاء رفع الدعوى

### الفصل السابع

في شروط الاعتراض على الحكم

( ٧٤ ) كل من الطرفين اذا طلب الى المحكمة ولم يحضر وصار

الحكم الملاحق غيباً عليه فيمكنه ان يعترض على هذا الحكم

( ٧٥ ) الاعتراض على الحكم هو عبارة عن المخالفة في اجراء

الحكم الغيبي واعلامه وطلب رجوع كل من المحاكم عن ذلك الحكم  
الذي اعطته

( ٧٦ ) اذا كان الحكم الغيبي واعلامه ناشئين عن مجي الطرف

المحكوم عليه الى المحكمة وامتناعه عن المرافعة فيكون اعتراضه على ذلك

جائزاً لحد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ الاعلام المذكور اما اذا

كان ناشئاً عن عدم مجيئه الى المحكمة فيكون اعتراضه جائزاً لحد اجراء

ذلك الحكم اما ما كان من مستدعيات رفع الدعوى بعد المدة المذكورة

فيعكم بعدم وجوب قبوله

( ٧٧ ) يعتبر اجراء الحكم والاعلام بواسطة تبليغ الطرف المحكوم

عليه قانوناً حسيه بموجب الحكم والاعلام الذي جرى غيباً او التوقيعية

بعدم تخلية سبيله اذا كان قد حبس قبلاً او ضبط منقولاته وبيعها وضبط

شيء من غير منقولاته او بعضها او يكونه صار دفع خرج الاعلام المذكور

ومصاريفه من طرفه او ما يماثل ذلك من السندات التي تشير بانه قد



صار له على كل حال خبر عن اجراء ذلك المحكم والاعلام  
 (٧٨) استدعاء الاعتراض على المحكم اذا وقع في ظرف المد  
 المدة اعلاه وتوفيتا الى الشروط المحررة فيما ياتي يؤخر اجراء المحكم الاخر  
 انما اذا كان قر الفرار على اجرائه مؤقتا بموجب المادة الحادية والسبعين  
 فحينئذ لا يتاخر اجراء ومع ما فيه يكون للطرف الذي هو صاحب الحق  
 بموجب هذا الاعلام حق بان يتخذ التدابير اللازمة كالحجز (سكوترو)  
 لاجل وقاية حقوقه

(٧٩) الاعتراض على المحكم يكون بعرض حال يحتوي الاسباب والعلل  
 التي تخرج المحكم والاعلام الذي هو ضد الطرف المحكوم عليه  
 اذا تحرر شرح من طرف المحكوم عليه على ورقة التبليغ المحررة فيما يخص  
 اجراء المحكم والاعلام المذكورين بانه يريد رفع الدعوى فيكون ذلك  
 مقبولا غير انه يكون مجبورا بان يقدم عرض حال الاعتراض على المحكم في  
 ظرف ثمانية ايام من تاريخ الشرح واذا اقتضي الامر فيضاف على هذه المدة  
 لكل مرحلة يوما بحسب بعد المحل ويكون تقديم العرض حال المذكور في  
 ظرف ما يتحصل من الايام المذكورة والا فلا يكون الاستدعاء الذي يقدم  
 بعد ذلك مقبولا بل تحصل المداومة على الاجراء ايضا

(٨٠) استدعاء الاعتراض المذكور انفا اذا كان في دار السعادة  
 فيتقدم الى نظارة التجارة او كان في الخارج فالى اكبر مامور به الحكومة  
 المحلية لكي يجال حالا الى المحكمة التي تكون اعطت الاعلام المذكور

(٨١) هذا الاستدعاء المذكور يتبلغ الى خصم المستدعي بلا تاخير  
 ومع ذلك بالصوبة يطلب الطرفان ليحضرا الى المحكمة في اليوم المعين  
 بموجب المادة الحادية عشرة المحررة اعلاه وما يليها من المواد الاخر

(٨٢) في اليوم المعين نطلب الدعوى الواقعة الى المجلس وترى  
 في اول الامر هل هي موافقة للنظام او غير موافقة وعملت بوقتها او في

بر وقتها

( ٨٢ ) اذا تحقق بان استدعاء الاعتراض على المحكم هو منظم  
فينا الى نظامه ونقدم في وقتو المعين فيرجع الطرفان الى المحالة التي كانا  
لها قبل المحكم الذي اعطي على الغائب ومن ثم يحصل التبصر في الدعوى  
وافعة مجددا سواء كان في ذلك اليوم او في يوم اخر تطبيقا للاصول  
النواع التجارية وبحصل التصديق على المحكم الاول او يجرى او يصبر  
بلاحة ورسم المحكم الذي جرى غيابا ومصاريفه تترك على كل حال  
هذه الطرف المحكوم عليه غيابا بحسب الاجاب

( ٨٣ ) اذا لم يحضر صاحب الاستدعاء في اليوم الذي يتعين لاجل  
اكتة قضية الاعتراض على المحكم فلا يجوز حينئذ اعتراضه على المحكم  
لاعلام المدين بصدران ضده بغيبه في هذه المرة ايضا انما الشخص المحكوم  
يو غيبا على هذا الوجه يمكنه اذا اراد ان يستأنف الدعوى وبالعكس  
اكان خصمه لم يحضر الى المحكمة في اليوم المذكور فيمكنه ان يعترض  
المحكم الذي يلحق به في غيبه بموجب المهل والشروط المحررة اعلاه

## الفصل الثامن

في بيان شروط اعتراض الغير

( ٨٥ ) اذا وقع حكم بوجوب ابراء سكتة على حقوق شخص ثالث  
ن غياب منه ولم يكن من الطرفين يعني لم يستحضر لا اصالة ولا وكالة ولم  
مندع هو ذاته ايضا بان يكون داخلا في الدعوى فيمكن لذاك الشخص  
يعترض على المحكم المذكور

( ٨٦ ) الشخص الثالث حق ان يعترض على كل انواع الاحكام

والقرارات التي تقع سواء كانت في الدرجة الاولى او بصورة قطعية عدا عن الحكم اللاحق والاعلامات والقرارات التي تعطي من طرف المحكمين في قضية الافلاس (١)

(٨٧) الاعتراض الاصلي يكون بتقديم عرضحال حسب الاصول وهذا العرضحال يحال الى المحكمة التي تكون اعطت الحكم والقرار الذي يراد جرحه ثم يجلب الطرفان ويستحضران ايضا حسب الاصول (٢)

(١) القرارات التي تقع في مادة الافلاس يكون بعضها عبارة عن الطرق والتدابير التي تؤخذ لاجل رؤية كيفية الافلاس وإدارتها وهذه لا تقبل الاعتراض وبعضها يكون فيما يخص حكم من الاحكام فيو وهذا ولئن كان يقبل الاعتراض الا انه يتقدم الاستدعاء فيو بظرف ثمانية ايام من طرف المفلس وظرف ثلاثين يوم من طرف اصحاب الديون والقرار على نصب المأمورين الذين يتعينون على قضية الافلاس والسندليك يعني الوكلاء وتغييرهم واعطاء الاذن لهم ببيع الاموال والاشياء الموجودة وامثال ذلك من باقي التدابير تعد من النوع الاول والاحكام والقرارات التي تبين كيفية اصل اعلان الافلاس ونقل تاريخه الى تاريخ قبلة من النوع الثاني

اما اوراق قرار الاحكام فلا يكون لها حكم في وقت من الاوقات اصلاً على الاشخاص الثالثة يعني غير الطرفين ولا تجبر لاعتراضات الاشخاص المرقومين ضدها بل يكفي ان يردوها مثل شي لا يعود ولا يرجع عليهم

(٢) الاعتراض الاصلي يطلق على الاعتراض الذي يقع جديداً حيثما لم يسبق شي لا من الدعاوى فيما بين الشخص الذي ينال الحكم والاعلام المعارض عليه ولا بين شخص ثالث

( ٨٨ ) الاعتراض الحادى يكون بعرض حال او افادة شفهية بدون احتياج الى جلب الطرفين واحضارهما واذا كانت المحكمة التي ترى اصل الدعوى هي اكبر من المحكمة التي اعطت الاعلام الذي يراد جرحه او مساوية لها فيحال لها وما اذا كان ادنى منها فيحال العرض حال الذي يتقدم الى المحكمة التي يراد جرح اعلامها وبعد ذلك يجاب الطرفان ويستحضر ايضا حسب الاصول ( ١ )

( ٨٩ ) كما ان قضية اعتراض الغير تكون جائزة لئلا تجري احكام الاعلام الذي يراد جرحه كذلك اذا كان قد نفذ حكمة في حق احد الطرفين المتدربين في ذلك الاعلام فيقدر الشخص الثالث ايضا على القيام بالاعتراض ما لم يسقط بحسب ايجاب نظام مرور الازمنة من الحقوق التي اتخذها اساسا لاعتراضه

( ٩٠ ) عند ما يقع اعتراض حادث من طرف شخص ثالث فمحكمة التجارة لا ترى تلك الدعوى التي كانت تنظرها واذا استشعرت بان الحكم الذي يلحق على الاعتراض المذكور يمكن ان يغير اصل الدعوى فتعلق حينئذ حكم اصل الدعوى على اصل دعوى اعتراض الغير المذكورة ورويتها

( ٩١ ) اعتراض الغير لا يؤخر اجراء حكم الاعلام الذي يراد انما اذا تبين شي لا مخطر او مضر من اجراء ذلك الحكم حينئذ يمكن لمحكمة التجارة التي احيلت اليها دعوى الاعتراض المذكورة ان تعطي قرارا على تاخير اجراء الحكم المذكور مدة

( ٩٢ ) اذا تحققت قضية اعتراض الغير بانها مقبولة واساسية فتخرج

( ١ ) وبالعكس الاعتراض الحادى يطلق على الاعتراض الذي يقع ضد الاعلام السابق الذي يبرز ليكون دليلا على اثبات المدعى من جانب احد الطرفين في اثناء روية احدى الدعوى

من الحكم والاعلام الذي يراد جرحه الجهة التي تعود الى حقوق الشخص المعارض ومنافعه فقط اما باقي احكامه فتبقى غير انة اذا كان حكم الاعلام المذكور هو مختص بقضية لا تقبل القسمة فيثبت قبح ايضاً جهات الاعلام المذكور العائدة الى المدعي والمدعى عليه في ذلك الاعلام

( ٩٢ ) وبالعكس اذا تحققت دعوى اعتراض الغير بانها غير مقبولة وليس لها اساس فان الشخص المعارض بحكم عليه حيث ثبت بان يفي الضرر والخسائر التي تترتب في حق الطرف الاخر بهذا السبب وعدا عن ذلك يعطي ايضاً صندوق المحكمة من نصف مجدية ذهب الى ثلاث ذهبات مجديات جزاء نقدياً

## الفصل التاسع

### في شروط الاستئناف

( ٩٤ ) يراد بالاستئناف اصلاح حكم وقرار احدى الدعاوى التي تكون رؤيت وفصلت في محاكم التجارة في الدرجة الاولى اذا كان وقع عدم حقانية في حكمها وقرارها بموجب المادة السادسة والثلاثين من ذيل قانون التجارة

( ٩٥ ) الدعاوى التي تكون داخلة في المحد الذي عينته المادة السادسة والثلاثون من ذيل قانون التجارة وحكمت بها حكماً قطعياً بمحاكم التجارة لا يمكن استئنافها ولو طالب ذلك بالاتفاق من طرف المدعي والمدعى عليه ايضاً حتى ولو كان لم يبين في الاعلام المعطى بان حكم وقرار الدعوى ما صورة قطعية او كانت قد نصرت باحد الوجوه امكانية استئنافها ايضاً فلا يمكن مع ذلك ان تكون الدعوى قابلة للاستئناف ايضاً

( ٩٦ ) وبالعكس عند ما يكون احدى محاكم التجارة ماذونة بالحكم على احدى الدعاوى في الدرجة الاولى فقط وتجاوزت هذه الدرجة فيكون حكم تلك المحكمة وقرارها قابلين للاستئناف ولو ابانت في اعلامها بانها حكمت بصورة قطعية

( ٩٧ ) وكذلك الحكم والقرار الذي تعطيهما احدى المحاكم التجارية في حق الدعوى التي تمحل لها سواء كانت رويتها داخلة في وظائفها او لم تكن داخلة يكونان قابلين للاستئناف انما اذا كانت قضية الوظائف المبحوث عنها هي مختصة بنقل الدعاوى من محكمة تجارية الى محكمة تجارية اخرى فحينئذ تجري الحركة توفيقاً الى احكام المادة الثامنة والثلاثين من ذيل قانون التجارة

( ٩٨ ) الحكم والقرار المتربان على ادعاء غير معين مقدار مبلغ دراهم يكونان قابلين للاستئناف ايضاً والادعاء الغير معين هو عبارة عن الادعاء الذي لا يمكن تقدير قيمته في حد ذاته او كان ذلك ممكناً لكنها لم تتقدر من الطرفين وقضية تقدير القيمة تثبت انما في استدعاء المدعي او فيما يقع من افادات الطرفين حين المحاكمة

( ٩٩ ) الاستئناف الذي يقع في حق حكم وقرار الدعوى يمكن ان يكون من جانب المدعي والمدعى عليه او الذين يقومون مقامها في امر الحقوق او اصحاب مطالبتهم كذلك يجري الاستئناف على مدعي ومدعى عليه يتصفان بصفة الطرفين او من كانا قائمين مقامها ( ١ )

( ١٠٠ ) قد تعين المهل لدعوى الاستئناف مائة وعشرون يوماً بحسب حكم وقرار محاكم التجارة والمهل المذكور بحسب اذا كانت الدعوى

( ١ ) الذين يقومون مقام الطرفين في الامور المحفوقية هم الاشخاص الذين يكونون وكلاء او ورثة او اوصياء والسنديك ومدبري الشراكة مع ماموري ادارة الدولة العلية

انفصلت وحكم بها بحضور الطرفين اعتباراً من تاريخ تبليغ صورة الاعلام  
 اليها بالذات او الى محل اقامتها واما اذا كان حكم بها غياباً فيحسب من  
 انقضاء المدة المعينة لاجل الاعتراض على المحكم بحق ذلك الشخص ( ١ )  
 ( ١٠١ ) المائة والواحدة والعشرون يوماً مدة الاستئناف المذكورة  
 هي لاجل الذين يوجدون فيما كان من الممالك العثمانية كالروم ايلي والاناطولي  
 وجزائر البحر الابيض وبر الشام مع مصر وطرابلس الغرب وتونس اما الذين  
 يسكنون الحجاز والعراق وجزيرة العرب والسودان والمناخ من الممالك  
 العثمانية مع سكان الممالك الاجنبية الموجودة في قسم اور وبا جميعاً فيعطى  
 المهل لهم مائة وثمانين يوماً وكذلك المقيمون في ساحلي افريقية الشالي  
 والغربي وفي الجزائر الكائنة بفرجهم من الممالك الاجنبية يعطى لهم المهل  
 مائتين واربعين يوماً والذين يوجدون بعيداً عن راس الرجاء الصالح في  
 افريقية واسيا واميركا وباقي البلاد القاصية فيعطى المهل ثلاثمائة وستين  
 يوماً

( ١٠٢ ) المحكم والقرار اذا كان واقعاً على سند مزور او كان لاحد  
 الطرفين سند يكون مداراً للحكم ولكنه كان مكتوماً في يد خصمه ولذلك  
 حكم عليه فحينئذ تعتبر مدة مهل الاستئناف من تاريخ اقرار الخصم ونصدقه  
 على ذلك السند المزور او اثباته لدى المحاكمة واعادة السند المكتوم الى  
 صاحبه ايضاً او دخوله بيده بصورة من الصور انما يكون مجبوراً على ان  
 يبين بسند يعني بتحرير اثبات اليوم الذي فيه دخل بيده السند المكتوم  
 ( ١٠٣ ) مدة مهل الاستئناف تتوقف بوفاة الشخص المحكوم عليه

( ١ ) تعين خمسة عشر يوماً فقط مهلاً لاجل استئناف بقع في امر  
 الافلاس واذا كان محل اقامة المستأنف بعيداً اكثر من مرحلة عن المحكمة  
 التي اعطت المحكم والقرار فيضم على مهلة الخمسة عشر يوماً المذكورة يوم  
 واحد لاجل كل مرحلة

وتعتبر المدة الباقية من تاريخ تبليغ الحكم لورثة المتوفى في محل اقامته  
 ( ١٠٤ ) بانقضاء مدة مهل الاستئناف بسقط حق الاستئناف عن  
 كل واحد من الطرفين ايها كان انما الذين يتضررون بظرف تلك المدة  
 بسبب عدم الاستئناف من طرف القائم مقام الطرفين في الامور المحقوقة  
 يكون لهم حق بان يفسخ الدعوى عليهم في محكمة التجارة ثم واثمن كانت  
 بانقضاء مهل الاستئناف بسقط حق الاستئناف حسب المتوال المحرر الا  
 انه اذا كان احد الطرفين استئناف حيثئذ يكون للطرف الثاني المستئناف  
 عليه صلاحية للاستئناف ايضاً ولو كانت مدة الاستئناف انقضت لحد ما  
 ترى دعواه ويصير فصاها

( ١٠٥ ) كما انه يمكن الاستئناف على قرار القرينة بعد الحكم باصل  
 الدعوى . كذلك يجوز استئناف قبل الحكم ايضاً انما اذا كان حصل استئناف  
 قبل الحكم فتعطي محكمة التجارة اعلالاً بقرار القرينة المذكور لكن القرار  
 الاعدادي والقرار الموقت لا يمكن الاستئناف عليها الا من بعد الحكم  
 باصل الدعوى غير انه يلزم بان يكون مع استئناف ذلك الحكم سوية ومهل  
 الاستئناف في حق هذه القرارات يعتبر من تاريخ تبليغ اصل حكمها  
 ايضاً ( ١ )

( ١٠٦ ) العرض حال الذي يتضمن استدعاء الاستئناف ينبغي ان  
 يكون جامعاً لهذه الشروط المبينة وهي ان يتبين به . اولاً اسم المستئناف

( ١ ) القرار الاعدادي هو القرار الذي يبين تدبيراً سهلاً تخفيف  
 الدعوى ورويتها وبعد نتيجة لحكمها اما قرار القرينة ايضاً فهو القرار الذي  
 يوضح عن تدبير لتسهيل تخفيف الدعوى ورويتها ومع ذلك يجعل احساساً  
 بما ياول اليه الحكم والقرار الموقت هو القرار الذي يبين التدابير التي تتخذ  
 مؤقتاً لاجل وقاية الطرفين او الاشياء المنازع فيها من المخدورات والممتلكات  
 قبل ان تفصل الدعوى ويحكم فيها بصورة قطعية



والمستأنف عليه وشهريتها وصناعيتها ومحلي اقامتها ثانياً المحكم والقرار  
المستأنف ومن طرف اي محكمة اعطي ذلك المحكم والقرار ثالثاً على اية  
شيء كان مبنياً الاستئناف الذي حصل رابعاً طلب محيي المستأنف  
عليه بالذات ديوان الاستئناف في ظرف مدة الاحضار المعينة قانوناً او  
ان يرسل وكيلاً مرخصاً خامساً تقديم كفيل قوي على ان المستأنف يجري  
المحكم الاول اذا كان يتبين مبطلاً في طلب الاستئناف وبضمن مع ذلك  
مصاريف استئناف محاكمة المستأنف عليه مع مصاريفه السفرية واضارته  
وخسائره التي يحصل النصدق عليها قانونياً ويكون سند الكفالة المصدق  
عليه اصولياً مربوطاً بعرضه او اما استدعاء الاستئناف الذي لم يكن جامعاً  
لهذه الشروط المشروحة فلا يكون مقبولاً بل انما اذا كان مهل الاستئناف  
لا زال لم يكمل يكون المستأنف حق وصلاحيته ان ينظم استدعاء جديداً  
توفيقاً للشروط المذكورة

(١٠٧) استدعاء الاستئناف الذي يكون تنظم حسب ما هو مبين  
في المادة السابقة مع صورة سند الكفالة يتقدم اذا كان في دار السعادة الى  
نظارة التجارة الجبلية واذا كان في الخارج الى اكبر مأموري الحكومة المحلية  
وبعد ان تصادق النظارة المشار اليها على الصور المذكورة بانها مطابقة  
لاصلها وتبلغ ذلك الى المستأنف عليه تمجيد اصل الصور الى ديوان الاستئناف  
اما في الخارج فيصادق كذلك اكبر مأموري الحكومة المحلية على الصور المذكورة  
ايضاً ومن بعد ان يبلغ ذلك الى المستأنف عليه يرسل الاصل بتعابير  
مخصوصة الى النظارة المشار اليها لاجل احواله الى ديوان الاستئناف

(١٠٨) اذا حصل الاستئناف على حكم ما وتبلغ ذلك الى المستأنف  
عليه على الوجه المذكور في المادة السابقة فيكون المستأنف والمستأنف عليه  
مجبورين على الحضور الى ديوان الاستئناف بالذات او ان يرسلوا وكلاء  
مرخصين في ظرف مدة الاحضار المعينة قانوناً والا فيمكن ان يجري المحكم

غيباً بحسب طلب من كان حاضراً انما على هذه الصورة يمكن للشخص المحكوم عليه ان يعترض على الحكم في ديوان الاستئناف ايضاً توفيقاً الى الشروط القانونية

( ١٠٩ ) اذا لم يدرج في اعلان شامل حكماً او قرار قريبة بان يجرى ذلك الحكم او قرار القريبة موقتاً فيمكن لمن كان اعلام الاستئناف عليه ان يوجه اجراءه

( ١١٠ ) الحكم والقرار الذي يمكن استئنافه يجوز قانوناً اجراءه موقتاً واذا لم يكن تبين ذلك ونصرح في الاعلام فيمكن للمستئناف عليه ان يقدم استنداء قبل الحكم الذي يصير في ديوان الاستئناف ويطلب من ديوان الاستئناف اجراءه موقتاً بتقديم كميل على رد المبلغ المحكوم به اذا كان في ديوان الاستئناف يستبان انه مبطل في نتيجة الحكم وكذلك اذا كانت محكمة التجارة ماذونة على الحكم بصورة قطعية ولم نصرح في الاعلام الذي تعطيه نوع الحكم او صرحت بانه في الدرجة الاولى فيمكن للمستئناف عليه ان يطلب اجراء ذلك الحكم موقتاً تطبيقاً الى القاعدة المذكورة

( ١١١ ) وبالعكس ذلك اذا اعطت محكمة التجارة قراراً على اجراء الحكم موقتاً حالة كونه لا يجب قانوناً فتكون صلاحية للمستئناف ان يستدعي المستئناف عليه الى ديوان الاستئناف ويحضره حسب الاصول لكي ينع اجراء ذلك الحكم موقتاً وتكون هذه القاعدة جارية ايضاً في حق اجراء حكم موقت تعطيه محكمة تجارية بدرجة قطعية لم تكن ماذونة بها قانوناً

( ١١٢ ) المستئناف يجبر بان يعرض الى ديوان الاستئناف ويبين له بلائحة ممضية ومختومة منة اعتراضاته وتشكيكاته واحدة فواحدة بحق حكم محكمة التجارة في ظرف ثمانية ايام اعتباراً من يوم مجيء الطرفين بالذات او وكلاهما الى ديوان الاستئناف وصورة هذه اللائحة تبلغ الى

المستأنف عليه لكي يبين تحريراً جواباً عنه في ظرف ثمانية ايام اخرى  
ايضاً ثم يطلب الطرفان حالاً الى ديوان الاستئناف ونرى دعواها

( ١١٣ ) لا يجوز احداث دعوى جديدة في ديوان الاستئناف بمعنى  
دعوى غير الدعاوى الخاصة في محكمة الدرجة الاولى ولكن يقبل طلب  
دراهم تقاص وتخصيب في مقابلة الدراهم الاصلية المدعى بها وابرار دلائل  
جديدة تبرح وتبطل الادعاء الاصيل او نويد وطلب فوايض اصل المدعى  
به والايجار والمصاريف التي تتفرغ عن ذلك من بعد الحكم الذي ترتب  
في الدرجة الاولى مع الضرر والخسارة التي تقع بعد الحكم

( ١١٤ ) لا يجوز ان يدخل الاستئناف شخص اخر بصفة صاحب  
دعوى اصلاً عدا عن الطرفين انما يكون للأشخاص الثالثين الذين لهم  
الحق نظاماً بنقضه اعتراض الغير على الحكم المستأنف بان يتدخلوا في  
الاستئناف

( ١١٥ ) اذا كان المستأنف لا يفتش على دعواه ثلاث سنين واعطي  
القرار بان تعتبر دعوى الاستئناف كأنها لم تكن بحسب استدعاء المستأنف  
عليه على الوجه المبين في فصوله المخصوص فحينئذ بعد حكم محكمة التجارة  
معطى بصورة قطعية

( ١١٦ ) الاصول وباقى القواعد التجارية في محاكم التجارة بحق  
المحاكمات تكون مرعية الاجراء بعينها في ديوان الاستئناف ايضاً  
( ١١٧ ) اذا كان استئناف الدعوى جرى توفيقاً الى اصوله وقاعدته  
وتبين ذاتاً انه على غير اساس فهدر وتحصل المصادفة على حكم محكمة  
التجارة وقرارها

اما اذا كان بالعكس وتحقق امر الاستئناف بانه محق فيمنع اعلام محكمة  
التجارة وتصلح المواد التي يبين بطلانها

( ١١٨ ) استئناف الدعوى اذا وقع على قرار القريئة فيمنع ديوان

الاستئناف هذا القرار وإذا تبين في أثناء المحاكمة فإن الدعوى المذكورة بلغت درجة المحكم القطعي فيمكنه أن يحكم قطعياً على أصل الدعوى أيضاً مع ذلك بالسوية وكذلك يمكن لديوان الاستئناف أن يفسخ أحكام محاكم التجارة التي تكون عدلت مع عدم الرعاية إلى قانون الدعوى وأصولها وبرهاناً جديداً

( ١١٩ ) الذي يظهر من الطرفين مبطلاً في أمر الاستئناف يحكم عليه بإعطاء جميع ما يقع من مصاريف الدعوى نظاماً أولاً وأخيراً إيجاباً للمادة المائة والثانية من ذيل قانون التجارة وعدا عن ذلك إذا كان المستأنف يظهر مبطلاً فيحكم عليه بإعطاء عشرة بشالك إلى صندوق ديوان الاستئناف جزاء نقدياً

( ١٢٠ ) إذا اعترض على الأحكام الغيابية فترى قضية الاعتراض على المحكم في ديوان الاستئناف حسب أصولها وقاعدتها المخصوصة

( ١٢١ ) المحكم الذي يقع في أمر الاستئناف سواء كان بمواجهة الطرفين أو كان جري غيابياً ولم يقع استدعاء ضدّه في ظرف المدة المعينة للاعتراض على المحكم بعد بصورة قطعية غير أن استدعاء إعادة المحاكمة عليه توفيقاً إلى نظام المخصوص تكون جائزة فإذا وقع هذا الأمر أيضاً يرى كذلك ويقطع في ديوان الاستئناف

## الفصل العاشر

في بيان شروط إعادة المحاكمة

( ١٢٢ ) يمكن أن تعاد المحاكمة ضدّ الأحكام والإعلامات اللاحقة من محاكم التجارة أو ديوان الاستئناف في الدرجة الأخيرة بمواجهة الطرفين

وكذلك ضد الاحكام والاعلامات المعطاة غياباً في الدرجة الاخيرة ولا  
تقبل اعتراضاً على الحكم لاسباب ياتي ببيانها بعرض حال يتبين من الطرفين  
او من احد القائمين مقامها

(١٢٣) المادة المعونة لاجل استدعاء اعادة المحاكمة هي اولاً . ان  
يكون حصل الحكم على مادة لم يكن حصل بها استدعاء . ثانياً ان يكون  
حكم بشيء زائد عن المقدار الذي كان حصل به الاستدعاء . ثالثاً ان  
يكون بعض المواد المستدعى بها بقي مسكوناً عنه في موضع الحكم . رابعاً ان  
يكون الحكم في الدرجة الاخيرة على مادة وقع عليها حكم لاحق في درجة  
اخيرة في احدى محاكم التجارة او ديوان الاستئناف حيثما كان الطرفان  
واحداً وصفتها اصالة ووكالة واحدة ايضاً ولم يقع شيء يكون سبباً لتغيير  
الحكم على تلك المادة في تلك المحكمة او ديوان الاستئناف . خامساً ان  
تكون الاحكام الموجودة في اعلام واحد مغايرة بعضها بعضاً بصورة لا يمكن  
معيها ان تجري كافة دفعة واحدة . سادساً ان يكون وقع احتيال في اثناء  
روية الدعوى من طرف خصم صاحب الاستدعاء اثر في حكم المحكمة  
وقرارها او اثباتها . سابعاً الافرار بعد الحكم بتزوير الاوراق والسندات  
التي تكون اتخذت اساساً للحكم والقرار او اثبات ذلك . ثامناً ان يكون  
دخل بيد صاحب الاستدعاء بعد الحكم بعض سندات واوراق تكون  
مداراً للحكم وقد حصل اخفاؤها من طرف الخصم بالذات او بالواسطة .  
تاسعاً وقوع ادعاء على الدولة او اهالي القصبات والقرى او على الابنية  
الاميرية والموقوفة او على الابتام ووقع عليه الحكم اللاحق بدون ان  
يوجد من طرفهم الوكلاء اللازمون نظاماً

(١٢٤) عندما تقع مواد باطل حكمها نظاماً فيجوز استدعاء اعادة  
المحاكمة ايضاً والمواد المرفوعة هي اولاً ان تكون المحكمة او الديوان الذي  
اعطى الحكم والقرار لم يزل غير مركب ومنشكّل توفيقاً الى نظامه . ثانياً

ان تكون الدعوى التي راها غير داخلة في دائرة وظائفه او حكم على دعوى بصورة قطعية خارجاً عن الحدود المعينة قانوناً للدرجة الاخيرة او يكون اعتبر المواد التي لا يسقط حكمها قانوناً في حكم الساقط او لم يرها مستحقة القبول فتجاوز حقوقها . ثالثاً اذا كان لم يراع قبل المحاكمة ما يلزم اجراءه من القواعد والشروط في اجراء اصول المحاكمة وتنظيم الاوراق الرسمية التي تحرر لاجلها وتبليغها حيث لم تحصل لها الرعاية فاجبت بطلان اصول المحاكمة والاوراق المذكورة بشرط ان تكون عدم المراعاة وقعت في حين المحاكمة او ان يكون الطرفان لم يسقطا من حقوق التشكي التي هي من هذا القبول . رابعاً عدم بيان علل الحكم اللاحق واسبابه . خامساً اذا وقع الحكم مغايراً لعبارة القانون علناً (١)

(١٢٥) مدة اعادة المحاكمة تكون بقدر المدة المعينة للاستئناف بحسب موقعه في المادة المائة والواحدة ويلزم ان يتقدم استدعاء اعادة المحاكمة في ظرف هذه المدة المعينة

(١٢٦) مدة استدعاء اعادة المحاكمة فيما كان عدا عن القضايا المندرجة في المواد الاتية تعتبر اذا كان الحكم اللاحق واقعاً في مواجهة الطرفين من تاريخ تبليغ اعلامه للطرفين بالذات او لمحل اقامتها اما اذا كان واقعاً غيابياً فتعتبر من انقضاء المدة المعينة للاعتراض على الحكم (١٢٧) المدة المذكورة للايتام الذين لم يكن لهم اوصياء او وكلاء نظاماً في المحاكم بحسب من تاريخ اجراء تبليغ الاعلام لهم بالذات او لمحل اقامتهم بعد ان يدرك كل حد البلوغ

(١) التشكيلات المختصة ببطلان اصول المحاكمة والاوراق الرسمية يلزم ابرادها قبل كل نوع من الخصومات والمجاوبات ويتقدم على ذلك بحث حدود ووظائف المحكمة فقط واذا لم يورد الطرفان تشكياتهما المختصة بهذا البطلان فيسقطان من حق التشكي

( ١٢٨ ) اذا كان السبب في اعادة المحاكمة هو تزوير السندات المبرزة او وقوع التحيل من طرف خصم صاحب الاستدعاء او كان بعض الاوراق التي ما امكن ابرازها في حين المحاكمة مكتومًا ثم دخل في البسب اخيراً فحينئذ تعتبر المدة التي تتعين لاجل الاستدعاء من يوم تحقيق تزوير تلك السندات او حيلة الخصم او دخول الاوراق المكتوبة باليد انما يلزم اثبات اليوم المذكور باوراق تصلح للاحتجاج

( ١٢٩ ) عند ما يكون استدعاء اعادة المحاكمة ناشئاً عن مباينة اعلامين بعضها لبعض فتحسب المدة المذكورة من تاريخ تبليغ الاعلام المتاخر ( ١٣٠ ) اذا توفي الطرف المحكوم عليه فتتوقف مدة اعادة المحاكمة على الوجه المبين في المادة المائة والثالثة السابقة لاجل دعوى الاستئناف وتعتبر المدة الباقية من تاريخ تبليغ الحكم الى ورثة الماتوفي

( ١٤١ ) بعد ان تنقضي هذه المدة المعينة لاجل اعادة المحاكمة فلا يبقى حينئذ حق المحكوم عليه ان يقدم استدعاء غير ان الشخص المدعي عليه في اعادة المحاكمة اذا كان بسبب اعطاء الحكم له في بعض احكام الاعلام لم يستدع اعادة المحاكمة بوقتها فيما كان غير ذلك من الاحكام بمكة ايضاً ان يستدعي اعادة المحاكمة في حق الاحكام التي عليه المار ذكرها لحد ختام المحاكمة التي تقع بحسب استدعاء الطرف الاخر

( ١٤٢ ) استدعاء اعادة المحاكمة ينبغي ان يكون بعرض حال يتقدم في دار السعادة لطرف ناظر التجارة وفي الخارج لا كبر ماموري الحكومة المحلية وبمحال الى المحكمة التي تكون اعطت الاعلام المردود او الى ديوان الاستئناف اما الاستدعاء المذكور ولئن كان قد ابرز في اثناء رؤية دعوى اخرى في محكمة غير المحكمة التي اعطت الاعلام وحصل استدعاء اعادة المحاكمة على الاغراض الواقع عليه بمحال مع ذلك الى المحكمة التي اعطت الاعلام المذكور ايضاً والمحكمة المشغولة بروية الدعوى الاخرى لها ان

تعلق تلك الدعوى وتوقفها لحد حكم الاستدعاء المذكور او ان تباشر للمحين في المحكم عليها وفصلها بحسب ايجابها ايضا

(١٢٣) الشخص الذي يقدم استدعاء في اي محكمة كانت لا تعود الى الدولة لا يقبل استدعاء ما لم يسلم الى صندوق المحكمة معجلاً عشرة ذهبات مجيديات بمائة غرش الواحد جزاء نقدياً وخمسة ذهبات مجيديات الواحد بمائة غرش ايضاً مدراً لضمان ضرر الخصم وخسارته وعدم اعطاء ظل ايضاً بعد ذلك لطلب ضرر اكثر وانما اذا كان الاعلام المردود اعطي عن غيبة منه فيكون مجبوراً على تسليم نصف هذه المبالغ فقط

(١٢٤) بعد ان يحال الى المحكمة استدعاء اعادة المحاكمة يجلب الطرفان حسب الاصول في ظرف المهلة المعينة في الفصل الثاني من هذا القانون لمجيء الطرفين الى المحاكم وتجرى محاكمة الاعضاء التي توجد في تلك المحكمة اياً كانوا توفيقاً الى الاصول التجارية

(١٢٥) استدعاء اعادة المحاكمة لا يؤخر اجراء الاعلام المردود حتى وان طلب تاخير اجراءه فلا يمكن ان تحصل الموافقة على ذلك من طرف المحكمة بوجه من الوجوه

(١٢٦) ان المحاكمة التي تقع مجلسياً بحسب استدعاء اعادة المحاكمة لا يكون سبب موضوعاً للبحث غير الاسباب المبينة في المادة المائة والسادسة والعشرين والمائة والرابعة والعشرين

(١٢٧) اذا رد لدى المحاكمة استدعاء اعادة المحاكمة فيحكم على صاحبه بضبط الجزاء النقدي المسطر اعلاه وباعطاء الدراهم الموقوفة بدلاً المتضمنين الى خصمه وبما يقضي زيادة عن ذلك من التضييعات (١)

(١) اذا تقدم استدعاء اعادة المحاكمة بعد المدة المعينة او لم يتم ايفاء الشروط اللازم اجراها قبل تقديمه او لم تحصل الرعاية لتمام الشروط المتعلقة بمعاملات المحاكمة ولم يجر تبيين الاسباب التي اوردت برد



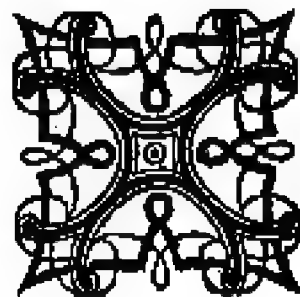
## الاستدعاء المذكور

(١٣٨) وبالعكس اذا قبل استدعاء اعادة المحاكمة فيفسخ الاعلام المردود ويحكم بارجوع الطرفين الى الحالة التي كانوا عليها قبل الاعلام وترد المبالغ المسلمة امانة الى صندوق المحكمة على الوجه المحرر الى صاحبها وترجع النفود والاشياء المحكوم بها التي تكون تحصلت بموجب الاعلام المذكور

(١٣٩) استدعاء اعادة المحاكمة المقبول اذا كان ناشئا من متبينة اعلامين لبعضها بعضا تجري حينئذ نماما احكام الاعلام المعطى اولاً واذا كان ذلك ناشئا عن اسباب اخرى فتري النضايا التي هي اساس للدعوى جديداً ويحكم بها قطعياً في تلك المحكمة ايضاً

(١٤٠) لا يقبل استدعاء اعادة محاكمة تكراراً ضد حكم واعلام اعطيا بحسب استدعاء اعادة المحاكمة واذا وقع ذلك فتكون صلاحية للنقض بطلان الضرر والخسائر

في ١٠ ربيع الاخر سنة ١٢٨٧



# قانون

البلدية الجديد الذي قرره  
مجلس المبعوثين

ترجمة

﴿ عزتلو يوسف افدي عرمان ﴾



طبعة رابعة

بمطبعة الآداب لابن الخوري في بيروت

سنة ١٨٨٩

## الفصل الاول

في بيان وظائف الادارة البلدية والعمومية

( ١ ) يترب مجلس بلدي في كل مدينة وقصبة اما دوائر النواحي

فستقرر وظائفها بقانون مخصوص

( ٢ ) تنقسم المدن الكبيرة بحسب ايجاب موقعها واتساعها الى دوائر

بلدية متعددة بمعرفة مجلس ادارة تلك المدن واذا امكن الحال يكون اساس

هذا التقسيم باعتبار كل اربعين الف نسمة دائرة ويترب مجلس بلدي

في كل دائرة على حدة وبقدر عدد النفوس المذكور في كل بلدة يعتبر عدد

الاناث

( ٣ ) ان وظائف البلدية هي المناظرة بالدقة والاعتناء على جميع

الابنية والانشاءات وتوسيع الطرق وتنظيمها ونسوية الارصفة والاقنية

وترميم وانشاء جميع اقنية الماء العمومية والخصوصية بحيث تكون مصاريفها

من المحل الذي تتعلق به وجميع امور ومتعلقات المياه بوجه العموم بشرط

ان تبقى معاملاتها الوقفية جارية بحسب نظامها وهدم الابنية التي يثبت

لدى البلدية كونها مشرفة على الخراب دفعا لاختارها والكشف على الابنية

المريبة المراد انشاؤها او ترميمها وفقا لنظامها الخاص والاستهلاك العائد

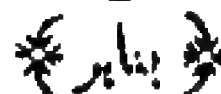
الى توسيع الطرق والمنافع العامة وادارة الاملاك والعقارات العائدة الى

البلدية وابدالها وتقسيمها وبيعها والمدافعة في الدعاوى المصدرة على

الادارة البلدية واقامة الدعاوى على من يلزم للمحافظة على حقوق البلدية

وتزيين البلدة وتنويعها ونظافة البلدية الدائمة بواسطة نقل الاوحام المتراكمة

ضمنها وطرحها في البحر او في المزابل التي تعين في خارج البلدة في الحالات

البعيدة عن السواحل وتحرير جميع الاملاك والعقارات وقيد قيمتها  
 وابرادها واسماء اصحابها وتنظيم خرائطها وقيد وتحرير النفوس الموجودة  
 مع مواليدها ووفياتها وتنظيم ميناء كل محل ونوسيمها وترتيب  
 ساحات بقرب الميناء في الاماكن المناسبة لاجل وضع لوازم الاهالي  
 والحفاظة على الساحات والجنائن العمومية الموجودة وتسهيل اسباب  
 النقل لاجل صيانة حوائج الاهل وترتيب اماكن البيع والشراء في  
 المواقع المناسبة ضمن الساحات العمومية وتنظيم تعريف اجرة عربات  
 الركوب والاحمال وفئة النقل داخل حدود البلدية والاعتناء بان  
 تكون العربات والخيول بحالة متينة ومنظمة وبان يكون وقوفها في  
 المحلات التي تعين لها والنظارة بوجه العموم على اللوكندات والقهاوي  
 والغازينات ومراح التياترو ومحلات الالعاب وجميع اماكن مجتمع  
 الناس ومحلات النزهة والاسواق العمومية  داخل  
 حدود تلك الدائرة بشرط ان الخصوصات المتعلقة بامور الضابطة  
 والاداب العمومية تبقى نظارتها ومعاملاتها عائدة الى الضابطة كما  
 في السابق وانشاء حمامات بحرية في السواحل لمنع الناس عن نزول  
 الماء ظاهراً والفحص على فلائك الميناء ومنانتها وترتيب عدد ركايبها  
 وتحقيق احوال ملاحبها وفحص الاوزان والمكاييل والمقاييس  
 والاعتناء بان يكون الخبز تام الوزن نظيفاً كامل النضج وان لا يكون  
 دقيقة فاسداً ونظافة الافران ودكاكين الطباخين وعدم بيع لحوم  
 الحيوانات العليقة الضعيفة وتغطية اللحوم ضمن دكاكين النصابين  
 باقمشة رفيعة وبناء مذابح في الاماكن المناسبة ومنع ذبح الحيوانات  
 داخل البلدة والاعتناء بالسليخانات ومعامل الاونار الموجودة وما

شأنها من المعامل القابلة للتعنن لتكون بحالة موافقة لحالة حفظ  
الصحة ومنع بيع المأكولات التي تضر بالصحة وإجراء جميع الوسائل  
الآيلة لحفظ الصحة العمومية نظير إنشاء ادبجانات في المواضع المناسبة  
وتنظيفها وتنظيف جميع الأزقة وترتيب مستشفيات وماوى غرباء  
ومواضع اصلاح ومكانب صنائع لاجل تربية الاولاد العميان والخرس  
والايتام والمثقةطعين ولمدواة الفقراء والمحتاجين واعماله ارباب  
الاحتياج الغير المتدربين على الشغل والعمل وحسن ادارة ما يوجد  
من الاماكن المذكورة الان والاستيلاء على ايرادها وصرفه وتعيين  
موظفيها وتبديلهم وتدارك ادوات اطفاء الحريق كالطلومبات والفوس  
والشناكل والادلى والبراميل وحفظها جيداً في المحلات المعينة لها  
وتعيين خدمة مامورين لهذه الادوات لاجل استعمالها عند الاقتضاء  
واظهار حسن تأثير ذلك كما ينبغي وتشغيل من كان مقتدرًا في  
جسمه من المتسولين في بعض اشغال مناسبة والنظر بعيلة من كان  
غير مقتدر على الشغل منهم بصورة اخرى تدريجاً بقدر الامكان  
لاقتادهم من ذل السؤال وتجهيز وتكفين المتوفين من الغرباء وعدم  
ظهور حركات مغايرة للاداب العمومية في مواضع الالعاب واستيفاء  
جميع الواردات البلدية وصرفها في الاحتياجات البلدية ومنع ارباب  
الاحتكار وملاحقة امور الاصناف وما شاكل ذلك من الامور والمواد  
النافعة

## الفصل الثاني

في بيان كيفية تشكيل وترتيب المجالس البلدية

(٤) كما هو مصرح في المادة التاسعة عشرة يتركب

لمجلس البلدي من ستة اعضاء الى اثني عشر عضواً بحسب جسامته  
 ذلك المحل وكثرة عدد نفوسه وهؤلاء الاعضاء ينتخبون من الاهالي  
 الى مدة اربع سنين وبشروط ان يكونوا من اصحاب الاملاك في محلهم  
 ومن التبعة العثمانية وتعين الدولة لرياسة البلدية احد هؤلاء الاعضاء  
 المنتخبين ويكون موظفاً اي ذا معاش من حاصلات البلدية اما الاعضاء  
 فخدمتهم فخرية وكل سنتين يصير تبديل نصفهم

( ٥ ) ان مهندس البلدة وطبيبها يعتبرون كاعضاء مشاورين في  
 المجلس البلدي

( ٦ ) يتعين جمعية المجلس كاتب وامين صندوق  
 وجاويشات بقدر اللزوم اما امين الصندوق فيصير تبديله كل سنة  
 مرة

( ٧ ) لا يجوز ان يتعين شخص واحد لعضوية مجلسين  
 بلدين معاً

( ٨ ) ان كاتب المجلس البلدي وامين صندوقه يكونان موظفين  
 وامين الصندوق يربط بكفالة معتبرة

( ٩ ) يجتمع المجلس البلدي مرتين في الاسبوع على الاقل وعند  
 الاقتضاء بزيادة اجتماعه عن ذلك بدعوة الرئيس

( ١٠ ) عند غياب الرئيس بنوب عنه اكبر الاعضاء سناً

( ١١ ) لا يجوز المذاكرة في المجلس ما لم يزد عدد  
 المجتمعين من اعضائه واحداً عن النصف وعند اعطاء الاراء تعتبر  
 الاكثرية فاذا تساوت الاراء يترجح راي القسم المنضم اليه راي  
 الرئيس او وكيله ويجوز اعطاء الراي بالوجه السري اذا طلب ذلك

اثنان من الاعضاء

( ١٢ ) الرئيس مسئول عن حسن جريبات جميع معاملات المجلس والكتاب مسئول عن جميع امور المجلس التحريرية والحسابية

( ١٣ ) عند انعقاد المجلس كل دفعة تقرأ جريدة ضبط قرارات الجلسة الماضية ويمضي عليها من الرئيس والاعضاء الحاضرين في المذاكرة

( ١٤ ) اذا دعيتم الاعضاء خطأ للاجتماع مرتين ولم يتكامل عددهم الى درجة الاكثرية ففي المرة الثالثة يعتبر راي الاعضاء الموجودين ويكون قرارهم مقبولا مهما كان عددهم

( ١٥ ) من لم يحضر من الاعضاء الى المجلس ثلاث دفعات متوالية يعتبر كمنسحب فمثل هؤلاء والذين يستعفون رسماً من العضوية او يتفلقون من الحياة يعين مكانهم من كان مكتباً زيادة اصولات في جمعية الانتخاب

( ١٦ ) ان ماهية ماموري البلدية واجرة محل المجلس والمهمات الفرطاسية وثمان المحروقات وباقي المصاريف الثرية لا يجوز باي حال كان ان يتجاوز مجموعها عشر الواردات البلدية وعلى الاكثر خمسين موقفاً

( ١٧ ) ان كاتب المجلس البلدي مامور بحفظ جميع اوراق ودفاتر المجلس المتعلقة بالمواد التحريرية والحسابية



## الفصل الثالث

في كيفية انتخاب أعضاء المجالس البلدية

( ١٨ ) كل من كان متوطناً في مدينة او قصبة وجارز سن الخمسة والعشرين من عمره وله ملك في البلدة والقصة المنسوب اليها ما يدفع عليه مقدار خمسين غرشاً وبركو في السنة وكانت من التبعة العثمانية وحاصل على جميع حقوقه المدنية والشخصية ولم يكن حكم عليه بجنابة ما البتة بحق له ان يعطي رايه بامر انتخاب أعضاء البلدية

( ١٩ ) بشرط في من يراد انتخابه لعضوية المجلس البلادي ان يكون صاحب ملك في المدينة او القصة المتوطن بها ما يدفع عليه وبركو نحو مائة غرش في السنة للدولة وان يكون اتم سن الثلاثين من عمره وان يكون من التبعة العثمانية قادراً على التكلم باللغة التركية وكامل العقل غير مفيد بخدمة احد وحاصلاً على جميع حقوقه المدنية والشخصية وفقاً لاحكام قانون الجزاء وان يكون قد اعيد اعتباره ان سبق افلاسه وان لا يكون قد حكم عليه بحبس سنة واحدة او بجزاء اخر معادل لذلك من انواع الجزاء المترتبة للجرائم ولا يكون مشهوراً بسوء الاحوال ورداءة السلوك وان لا يكون حائزاً امتياز خدمة اجنبية ولو مؤقتاً ولا مدعياً بالتبعة الاجنبية ولا مستخدماً في المجلس البلدي ولا متعهداً او كافلاً بعض انشاءات وعمليات متعلقة بالبلدية ولا ملتزماً احدى الرسوم وان لا يكون موجوداً بالخدمة الفعلية العسكرية والضبطية ولا حائزاً مأمورية حكم في البلدة او القصة الموجود فيها

( ٢٠ ) ان انتخاب أعضاء المجالس البلدية يتدبر في شهر كانون الاول من كل سنة من سني الانتخاب وينتهي في اخر



شهر شباط على الوجه المصرح به في المواد الانية

( ٢١ ) عند دخول شهر كانون الاول من سنة

الانتخاب يصير اسنداء ائمة المحلات وفسبسيها وحاخامها ومختارها لاجل ترتيب لجنة انتخاب ويطلب من كل منهم اسمي ذاتين من معتبري الاهالي الذين يحق لهم الانتخاب وبعد ذلك يسندعي هؤلاء الدوائر الى مركز الدائرة مها كان عددهم وعند اجتماع عشرين شخصاً على الاقل يصير اجراء الفرعة على عشرة من المدعويين منهم والعشرة الذين نصيبهم الفرعة يعينون بصفة لجنة للانتخاب ويجب ان يتم تاليف هذه اللجنة الى يوم العاشر من الشهر بالاكثر ويتراأس على هذه اللجنة رئيس البلدية

( ٢٢ ) اذا استعفى احد من اعضاء لجنة الانتخاب

الذين اصابته اسمهم الفرعة فحينئذ تجري الفرعة تكراراً على الذين لم نصب اسماءهم في المرة الاولى ومن نصيبه الفرعة منهم يعين عوض الشخص المستعفى

( ٢٣ ) لجنة الانتخاب تطلب من المحلات دفترًا باسماء

الاشخاص الموجودين ضمن البلدة او القصة الذين يحق لهم ان ينتخبوا او ينتخبوا اعضاء للبلدية وغيب مراجعتو على دفتر الاملاك بحرق منه نسختان بظرف خمسة عشر يوماً على الاكثر ثم تعلق صورة احد الدفترين في اليوم الخامس والعشرين من الشهر بجانب باب كل من الجوامع والمعابد حيث تبقى ثمانية ايام وتكون صيانة هذه الدفاتر المعلقة عائدة الى الضابطة وتحت مسئوليتها

( ٢٤ ) ان كل اعتراض يقع من احد الاشخاص

بمدة هذه الايام الثمانية المتعلقة بها الدفاتر المذكورة على ما مرفى المادة الثالثة والعشرين بداعي ان اسمه لم يقيد في الدفتر يجب فحصه والتدقيق عليه في لجنة الانتخاب فاذا وجدت لزوماً لاصلاح ذلك سي في الدفتر تجري ايجابه اما الاعتراضات التي تتقدم بعد مرور الايام الثمانية فترفض ولا تقبل

( ٢٥ ) الاعتراضات التي تقع في بحر المدة المعينة يجب فحصها ورؤيتها من قبل لجنة الانتخاب بظرف ثمانية ايام اعتباراً من يوم تقديمها

( ٢٦ ) من لا يقبل بقرار لجنة الانتخاب يسرع له ان يستأنف دعوته لدى المحكمة الابتدائية المحلولة بظرف عشرة ايام فان مضت بسقط حقه من الاستئناف

( ٢٧ ) الاستئناف الذي يتقدم لدى المحكمة الابتدائية المحلولة يجب ان يعطى القرار عليه بمدة ثمانية ايام

( ٢٨ ) يجب على لجنة الانتخاب ان تحرر بدفتر مخصوص جميع مذكراتها التي تجري من يوم تشكيلها الى انتهاء معاملاتها

( ٢٩ ) قبل تعاقب الدفاتر المحررة في المادة الثالثة والعشرين بخمسة ايام يعلن للعموم باي يوم سيكون تعليقها وانما ستبقى معلقة ثمانية ايام مع تعيين مدة تقديم الاعتراضات وفحصها واستئنافها وانه بعد ذلك لا يقبل اعتراض ولا استئناف من احد وانه باول شهر شباط سيبتدا الانتخاب ويتعين باي يوم يلزم حضور منتخبي كل محلة

( ٣٠ ) عند المباشرة بالانتخاب في اول شهر شباط يجب على كل منتخب ان يحضر بورقة اسماء اشخاص بقدر عدد الاعضاء التي يتألف منها المجلس البلدي في ذلك المحل هذا في السنة الاولى من سني الانتخاب واما في السنين التي بعدها فيحضر فقط اسماء اشخاص بقدر عدد نصف الاعضاء

الذين سيصير اخراجهم بالفرعة حسبا بصرح به في المادة الرابعة والثلاثين وبعد ان يمضي تلك الورقة او يختمها بختمه يضعها ضمن ظرف مخنوم ويرمي بها الى صندوق الانتخاب وهذا الصندوق يوضع له قفلان اكل منهما مفتاح على حدة ويثقب باعلاه ثقباً صغيراً لاجل امكان وضع تحرير صغير فقط اما مفتاحا هذا الصندوق بمدة الانتخاب فيبقى احدهما بيد رئيس المجلس البلدي والاخر يسلم الى من كان اكبر سناً من اعضاء لجنة الانتخاب

( ٣١ ) من لا يمكنه الحضور من المنتخبين لاعطاء رايه يجوز له ان يرز رايه خطاً وحيث يجب ان يضع ورقة ارائه ضمن ظرف مخنوم ويحرر عليه من خارج اسمه وشهرته ويرسله الى لجنة الانتخاب وعند حلول نوبة اخذ الاراء من سكان المحلة الساكن فيها صاحب ذاك التحرير يفيد اسمه المحرر على ظاهر الظرف في الدفتر ثم ياخذ الرئيس ذلك الظرف ويرمي به مقللاً الى الصندوق

( ٣٢ ) اذا حضر احد ورقة انتخاب بعد مرور مدة الانتخاب التي هي عشرة ايام لا يجوز قبولها منه

( ٣٣ ) تقبل اوراق الانتخاب وتوضع في الصندوق من بداية شهر شباط الى يوم العاشر منه . وفي نهاية اليوم العاشر يفتح الصندوق وتعد الاوراق التي تكون ضمنه ثم تحرر بالترتيب في دفتر اخر فاذا ظهر حوت تعداد اوراق الانتخاب ورقة لا تقرأ كتابتها اولم يعرف منها من هو الشخص المنتخب فهذه لا يصير ادخالها بالحساب بل تحفظ على حدة وعند ختام هذه المعاملة تحرر مضبطة بالذين يكتسبون اكثرية الاراء وفقاً للاصول وتتقدم الى الحكومة المحمية قبل اليوم الخامس عشر من شهر شباط وبعد ان تنقيد اسماء الاعضاء المنتخبين في جريدة مجلس الادارة تحرر لهم تذكرة رسمية من جانب الحكومة بالمصادقة على مأمورياتهم

( ٣٤ ) عند اجراء الانتخاب المرة الثانية نصير قراءة اسماء الذين

انتخبوا للعضوية في المرة الاولى وذلك بحضور اعضاء البلدية الموجودين  
ولجنة الانتخاب ثم يصير اخراج نصفهم من العضوية في تلك السنة بالفرعة  
واما في السنين التابعة فيصير اخراج الذين اكملوا مدة انتخابهم

( ٣٥ ) حسبما هو مصرح به في المادة السابعة لا يجوز ان يكون

شخص واحد عضواً لمجالسين بلديين في وقت واحد فاذا اظهر مثل هذا في  
الانتخاب يجب عليه ان يختار احدهما بظرف ثمانية ايام

( ٣٦ ) الذين اكملوا مدتهم المعينة في المجالس البلدية يجوز انتخابهم

تكراراً

( ٣٧ ) يجب على كل لجنة من لجان الانتخاب ان تخرج جدولاً باسماء

مقدار من الاشخاص الذين اكسبوا اكثرية الاصوات في الانتخاب  
عددهم مثل ضعفي عدد الاعضاء المنتخبين ويكون تحرير هؤلاء الاسماء  
بالترتيب مبتدأً بمن حاز الاكثرية ويثبت كل اسم عدد الآراء التي اكسبها  
ثم يعاق هذا الجدول في اوطدة المجالس لاجل مراجعته عند اللزوم

( ٣٨ ) اذا استعفى او توفي احد اعضاء المجالس البلدية نصير

مراجعة الجدول المحرر في المادة ( ٣٧ ) وبعين عوضه ممن كان حائزاً  
اكثرية الآراء ونستمر ما مورثته الى انتهاء ما بقي من مدة العضو الذي عين  
بدلاً عنه فقط

## الفصل الرابع

في بيان واردات البلدية

( ٣٩ ) الواردات البلدية هي اولاً الرسوم التي خصصتها الدولة .

ثانياً الضرائب البلدية الاعتيادية وغير الاعتيادية التي تطرح وتتحصل غب الاستئذان عنها وصدور ارادة سنية بها وإثمان ما يبقى زائداً من الاراضي عند تنظيم وتسوية الطرق والمعابر وبيع من راغبو وكذلك ما يؤخذ من يتفعون من هذه التنظيمات على سبيل الشرفية . ثالثاً الجزء التقدي الذي اذنت البلدية باخذه رابعاً رسومات القبان والميازين الكبيرة والكيالة والقونطراتو والذبحية مع رسوم الاحتساب التي تؤخذ على بيع الحيوانات وشرايمها وباقي الرسومات المتنوعة المتركبة للبلدية . خامساً الاعانات والمبات التي تعطى للادارة البلدية

( ٤٠ ) من كان عليه دين للدوائر البلدية وتمنع عن تاديبه فان كان من الموظفين والكتبة وباقي المستخدمين او من اصحاب المقاطعات والاسهام المحولة على صندوق مال البلدة بخضم الدين الذي عليه في صندوق المال من اصل معاشه او اسهامه وان كان من افراد الاهالي وله بيت ودكا كوت واملاك اخرى فلا يرخص لمن يستاجر منه احدها ان ينقل حوائجه اليها وكذلك اذا اراد بيع بعضها لا يصير اجراء المعاملة اللازمة على العلم والخبر الذي يعطى بل يتوقف ذلك الى ان تستحصل الذمة المطلوبة منه . واما اذا اراد المستاجران يدفع عن المديون قيمة الوهر كره المرتب على ذلك المالك فيجوز ان يقبل منه ذلك . واذا تعسر التوصل بهذه الوسائط ايضاً يرسل الى ذلك المديون ورقة اخطار من المجلس البلدي المنسوب اليه فان لم يدفع الدين المطلوب منه بظرف ثمانية ايام من تاريخ هذه الورقة او لم يقدم كفيلاً معتبراً على دفعه بمدة شهر واحد فحينئذ يقدم المجلس البلدي مضيطة بحقها الى الحكومة وبموجبها يصير توقيف ذلك المديون لاستحصال الذمة المطلوبة منه

( ٤١ ) يعمل في كل سنة جدول موازنة مبين بمقدار واربان ومصارفات الصندوق ثم يجتم عليه من المجلس البلدي ويعطى لمجلس الادارة

وبعد ان يجري عليه الفحص والمصادقة في الجمعية البلدية حسبما سيوضح في  
الفصل السادس يحفظ بمثابة سند ليكون القبض والصرف على موجب.

### الفصل الخامس

في بيان وظائف رؤساء المجالس البلدية

( ٤٢ ) رؤساء المجالس البلدية يترأسون عليها في الجلستين اللتين  
تُعقدان في كل اسبوع على الاقل ولم ان يستدعوا المجالس البلدية لاجتماع  
نوع العادة اذا راوا لزوماً لذلك وان يعينوا المأمورين والجاوبين للالزامين  
بشرط انهم في بادي الامر يستحصلون قبول ومصادقة المجلس وان يجرؤ  
جميع المواد المقررة من طرف المجالس البلدية اذا كانت من ضمن وظائف  
البلدية العمومية وان يستأذنوا من مجلس الادارة المحلي بواسطة الحكومة  
المحلية عما يلزم الاستئذان عنه من قرارات المجالس وهم مكلفون بنشر الاعلانات  
والتنبيهات المتعلقة بالامور البلدية واجراء احكامها وان يربطوا جداول  
وزانة السنة باوقاتها ويقدموها الى المجلس ويحصلوا الواردات البلدية  
بصرفها بحسب قرار وتنصيب المجلس المبالغ المحررة في جداول الموازنة  
لمصدق عليه من البلدية على ما مر في المادة « ٤١ » ويمضوا او يختصوا  
مع هيئة المجلس المناولات المنعقدة باسم الادارة البلدية وان يقدموا  
جمعية البلدية اجمال واردات ومصارفات كل سنة ودفتر محاسبة السنة في  
هاية كل شهر وينشروا في غزنة الولاية جداول الموازنة ودفاتر المحاسبة  
سنوية

( ٤٣ ) المتجاسرون على ارتكاب القبايح المتعلقة بالامور البلدية كما  
محرر في الباب الثالث من قانون الجزاء وجميع الذين يأتون بحركات

مغايرة للتنبيهات البلدية بحري التحقيق عليهم وتترتب مجازاتهم بمضو  
هياة المجلس وإما في الايام التي لا يجتمع بها المجلس فيجوز ذلك بمعرفة  
مركبة من الرئيس والكتاب والمهندس

#### في بيان وظائف المجالس البلدية

( ٤٤ ) ان وظائف المجالس البلدية هي هذه . المذاكرة بالامور  
المتعلقة بالوظائف العمومية المحررة في المادة ( ٣ ) وبالمواد المحولة  
وفقاً لكل من قانون الولاية وقانون انتخاب المبعوثين ومقريرها ونحو  
جداول موازنة الدائرة البلدية الاعتيادية وغير الاعتيادية ودفاتر محاسن  
السوية والمصادقة عليها ومناظرة القيود المتعلقة بالامور المالية وتعبير  
كيفية ومحل صرف المبالغ المعينة في جدول الموازنة وإدارة املاك الد  
البلدية الخاصة وتقرير امر تقسيم هذه الاملاك ومبادلتها وبيعها ومشت  
وتقسيم الانشاءات والعمليات المنصو را اجراؤها في كل سنة على المحلا  
كل . بقدر درجة احتياجها ولزومها واجراء مزايدة هذه الاعمال  
مناقضتها وفقاً لنظامها . وفحص جميع المقاولات والقونطرات التي ت  
باسم البلدية والمصادقة عليها والفحص على المأمورين الذين يطلب الرأ  
عزلهم او نصيبهم وهم المعين عددهم ومقدار معاشهم في جدول الموا  
والمصادقة على طلب الرئيس اذا ثبت ما قرره بمقتهم وفحص الوارد  
والمصارفات التي يتقدم اجمالها الشهري من قبل الصندوق ومعاينة ونف  
المبالغ الموجودة فيه مرة في كل شهر والنظارة الفعلية على كشفيات المهند

#### في بيان وظائف كاتب المجلس

( ٤٥ ) ان وظائف كاتب المجالس البلدية هي القيام بامور الم  
التحريرية والحسابية وحفظ جميع الاوراق والدفاتر العائدة للدوائر الب  
وتنظيم الدفاتر والقيود المتعلقة بهذه المواد

في بيان وظائف مهندس المجلس البلدي

( ٤٦ ) ان وظائف مهندس الدائرة البلدية هي ان يجري ايجاب  
مع الاشغال التي تحول اليها المتعلقة بالطرق والابنية وباقي الخصوصيات  
نسبة في الدائرة البلدية وان يحفظ جيداً جميع الخريطات والرسوم  
لدوات المتعلقة بالهندسة سواء التي بصيرتنظيماً في الدائرة البلدية او  
ترد اليها من الخارج

في بيان وظائف قلم الاملاك والنفوس في المجالس البلدية

( ٤٧ ) ان وظائف هذا القلم هي ان يقيد في دفتر مخصوص جميع  
ع الاملاك الكائنة ضمن الدائرة بازقتها ونمرها وجنسها وقيمتها واسماء  
ابها وان يقيد كذلك في دفتر اخر مخصوص النفوس الموجودة في تلك  
ثرة وان يجري وقوعات فراغ العمار وانتقالاته ومولودي النفوس ومنوفها  
في بيان وظائف مامور الفونطراتو في المجلس البلدي

( ٤٨ ) ان وظائف مامور الفونطراتو هي ان يجري فونطراتات  
ارو الاستيجار التي تعقد داخل الدائرة وفقاً لنظامها المخصوص ويقيدها  
دفتر وان يعطي اوراقاً مختومة بمقدار الرسم اللازم اخذه لاجل دفع  
الى صندوق البلدية وفي نهاية كل شهر يقدم للمجلس البلدي اجمالاً  
بذا عن دفتره ببيان مقدار المعاملات التي حصلت في كل ذلك الشهر  
ابل مع امين الصندوق وياخذ منه الاوراق المار ذكرها بعد ان  
مين الصندوق على يكون الدفتر اما في الثنصات والمدن الصغيرة  
كتابة الفنترانو تضاف الى كاتب البلدية علاوة على مامورينو

في بيان وظائف امين صندوق المجالس البلدية

( ٤٩ ) ان امين صندوق كل من المجالس البلدية بعد ان يتفقد  
ة معتبرة يكون ماموراً بقبض وارادات الدائرة البلدية وصرفها ويلتزم  
قدم الى الرئيس في مساء كل يوم جدولاً حاوياً مقدار المقبوضات



والمدفوعات اليومية والدراهم الموجودة بالصندوق بحسبها وانواعها وليس  
بامكانه ان يدفع لاحد بارة واحدة من الصندوق ما لم توضع على الاوراق  
علامة الصرف من طرف الرئيس ويوضع كذلك التاريخ من قبل الكاتب  
و يمسى عليه منه

## الفصل السادس

### في الجمعية البلدية

- ( ٥٠ ) يضم مجلس الادارة المحلي مع المجلس البلدي مرتين في كل  
سنة ويتألف منها على هذه الصورة جمعية تعرف بالجمعية البلدية  
( ٥١ ) تنتخب الجمعية البلدية رئيساً اولاً ورئيساً ثانياً من اعضائها  
فعند غياب الرئيس الاول ينوب عنه الرئيس الثاني  
( ٥٢ ) تجتمع الجمعية البلدية مرتين في السنة بطلب الحكومة المحلية  
ويكون الاجتماع الاول في شهر نيسان في كل سنة وبشهر خمسة عشر  
يوماً وفيه يصير الفحص والمصادقة على المجالس البلدية في السنة الرابعة وعلى  
محاسبتها العمومية وجميع الخصوصيات المتعلقة بذلك ويكون الاجتماع  
الثاني في شهر تشرين الثاني وفيه يصير ترتيب جدول موازنة السنة التابعة  
مع الفحص والمصادقة على الانشاءات والعمليات المصمم على اجرائها في تلك  
السنة بجميع مفرعاتها

- ( ٥٣ ) الجمعية البلدية ماذونة ان تجري التدقيق على احوال  
المجالس البلدية العمومية وكلما تراه من الاصلاحات وتعديل النظامات  
تقدم به مضبطة الى والي الولاية لتجري عليه المذاكرة في مجلس الولاية  
العمومي ثم ان جميع القرارات التي تعطي في الجمعية البلدية بخصوص

جداول الموازنة والمحاسبات والانشاءات والعمليات بصير تبليغها من  
طرف الحكومة المحلية الى المجالس البلدية ووضعها في موقع الاجراء عن  
فض الجمعية البلدية وجميع المضابط المتعلقة بتعديل النظمات وبمشتري  
الاملاك اللازم اخذها للمنافع العمومية وفقاً لقانونها المخصوص تتقدم كذلك  
الى والي الولاية لفوضع تحت المذاكرة في مجلس الولاية العمومي

(٥٤) لايجوز اعطاء القرار على مادة ما في الجمعية البلدية ما لم  
يزد عدد الموجودين من اعضائها واحداً عن النصف واما اذا دعيت  
الاعضاء مرتين ولم يتكامل عددها الى الدرجة المطلوبة ففي المرة الثالثة  
يعتبر رأي الاعضاء الموجودين ويكون قرارهم منبولاً بها كان عددهم  
(٥٥) جميع قرارات الجمعية البلدية تتم باكثر اراء الاعضاء الحاضرين  
ويعد تساوي الآراء بترجي رأي الفريق المنضم اليه الرئيس

## الفصل السابع

في جاويشي البلدية وبيان وظائفهم

(٥٦) يعين بمعية كل من المجالس البلدية مفتش واحد و جاويشوة

قدر اللزوم بنسبة اهمية مصالح تلك الدائرة وحمايتها والمفتش هو بمنزلة  
سابط للمجاويشية وعليهم ان يقوموا بايقاف ما مورسهم داخل دائرتهم

(٥٧) يشترط على من يعين منتشاً او جاويشاً ان يكون من النشع

لثمانية ومن اللازم ان يكون المنتشون عارفين القراءة والكتابة وجميعهم  
مالئين من العلل وكامل الاعضاء وان لا يكون محكوماً عليهم بمخاينة ما

ير بطل بكنالة اما مخرجو المساكر الحائزين هذه الصفات المطلوبة بمساواة  
لهم فيصير تفضيلهم على خلافهم واذا كان يوجد بين المنتخبين المستخدمين

من لا يعرف القراءة والكتابة فلا يصير اخراجهم دفعة واحدة بل بالتدريج  
كلما فتح محل واما الذين يعينون جديداً فلا بد ان يكونوا من العارفين  
القراءة والكتابة

( ٥٨ ) اذا افتتح محل التفتيش وكان يوجد بين الجاوبشية من هو  
حائز الصفات اللازمة فلا يجوز تعيين شخص من الخارج بل يصير اجراء  
الامتحان على الموجود من الجاوبشية والذي يتحقق منهم انه اهل للمأمورية  
بواسطة معرفة القراءة والكتابة ووقوفه على احكام قانون البلدية فيصير  
انتخابه وتعيينه مفتشاً

( ٥٩ ) يجب على المفتش والجاوبشية ان يقوموا بايفاء الخدمات  
البلدية التي يولجهم بها رئيس الدائرة المنسويين اليها وان يجرؤا بدقة احكام  
جميع نظمات وتسيهات تلك الدائرة وان يرسلوا الى المجلس البلدي جميع  
الذين تبو منهم مخالفة او مغايرة مع جرنال وقواعدهم وعند الاقتضاء  
يطلبون معاونة الضبطية وعند ظهور حريق في محل ما عليهم ان يخبروا  
بذلك قروا قول الضابطية الكائن بجوار ذلك المحل ويتوجهوا حالاً الى  
محل الحريق ويبحثوا السفائين على الاجتهاد بسرعة ويبدلوا الغيرة بامر  
صيانة المخلق من كل خطر وضرر

( ٦٠ ) يسوغ لمفتش البلدية وجاوبشها ان يدخلوا المخانات والحمامات  
والمخازن والدكاكين ومرسح التياترو والالعاب والقهاوى او الغازينات  
وما اشبه ذلك من المحلات وكل الاماكن التي يدخلها المخلق للاخذ والعطاء  
وذلك لكي يجرؤا الفحص والتحقيق عن المواد التي هي من ضمن وظائفهم  
ويقوموا بايفاء ما مورينهم

( ٦١ ) على جاوبشي البلدية ان يحولوا بكل ادب ضمن الحدود  
التي يعينها لهم ضابطهم ويتبعوا ايفاء خدمتهم وغير مسبوغ لم بالتدخين  
في الازقة ولا بحمل الشمسيات والعصي بايديهم ولا بالاختلاط والمعاشرة

مع احد في الشوارع، موضوع خارج عن وظيفتهم ومنوعون ايضا من  
الجلوس في المحارات والقهاري والغازينات وانما يجوز لهم الجلوس داخل  
القهاري لاجل الراحة فقط

## الفصل الثامن

في بيان الاحوال الممنوعة من جهة البلدية

٦٢ الاحوال الممنوعة بالنظر الى البلدية هي هذه طرح الاوغام  
في الازقة والساحات سواء كان من طرف الاهالي او من طرف الزبالين  
واستعمال انية نحاسية غير مبيضة في اللوكندات ودكاكين الطباخين واستعمال  
فوط ومناشف وشنخة في الحمامات واجراء المياه القدرة وغير القدرة من  
البيوت والدكاكين على الطرقات وعدم رفع اطراف الدواخين الى فوق  
سطح الابنية وفتح القبة او اقنية ماء بدون اخذ تذكرة رخصة بذلك من  
البلدية وتخریب اقنية الماء العمومية او الخصوصية وقسطل الغاز وحنفياته  
عند فتح اقنية المياه او الاقنية الخاصة وعدم وضع جلود الاغنام ضمن زنبيل  
وتحميلها على الحيوانات مكشوفة ووضع بعض المواد المختصة بالماكولات وباقي  
الاشياء على الطرقات نظير افراس وبراميل وزنايل وسلال وبالات  
وقفف سواء كانت فارغة او ممتلئة ووضع مناقل ودروندات امام الدكاكين  
ومجاوزة خزائن المساطر والتزكات وما شا كل ذلك عن حدود الدكاكين  
واستقاماتها ووضع كراسي من طرف القهوجيه والخارجيه خارج دكاكينهم  
على الطرقات مهما كان انساؤها وعدم وجود محذور بذلك لاجل جلوس  
المشترين بدون تذكرة اذن من الدائرة البلدية المنسوبين اليها ونصب  
جلود في الازقة وبيع اشياء ضيها في الافراش وشي اللحم وطبخ الاطعمه

في باب الدكاكين على المناقل والوجافات الخفيفة وإبقاء ميازيب الأسطح  
 والنسطل التي توضع للدواخين عالية ومرتبعة عن الأرض ووضع المواد  
 المستخرجة من الآبار والآلعة وباقي الأشياء المضرّة بالمرور على الطرقات  
 أو نقلها بأوعية مفتوحة وذبح الأغنام والأبقار والعجول الضعيفة والعيلة  
 والخواريف التي عمرها أقل من شهرين والعجول التي لم تبلغ أربعة أشهر  
 وصيد الطيور وبيعها قبل الخامس عشر من شهر آب وبعد نهاية شهر  
 شباط ونفخ صدور الدجاج والأوز والحيش وبيعها على هذه الصورة وبيع  
 لحوم وإسماك فاسدة ومشتة في الدكاكين والأسواق وبيع اثمار غير ناضجة  
 وماكولات فاسدة وقهوة مغشوشة أو سمن مغشوس أو غير ذلك وخبز  
 خمره فاسد أو وزنه ناقص وعمل خيام ومظلات أمام الدكاكين ارتفاعها  
 دون خمسة أذرع وترك هذه المظلات منصوبة ليلاً وتعنيف الخطب في  
 وسط الطريق بنوع يضرب بالمرور وسوق الحيوانات فوق الأرصفة المبلطة  
 وأزكاض الحيوانات في الأزقة والشوارع وعدم ربط الحيوانات ببعضها  
 بأربعتها سواء كانت محملة أو غير محملة بل تركها تجول في الأسواق  
 والطرقات حسب هواها وركوب حيوانات الأحمال وضرب الحيوانات  
 وتحميل الخشب والحديد بترك رؤسها تخرج على الأرض ونقل الأحمال ليلاً  
 في الأزقة التي لا يوجد بها قناديل وتحميل الحيوانات المجرّعة والمستعنة  
 وتحميل الأبقار أكثر من مائة وعشرين أقة والحمل أكثر من ستين أقة  
 ووضع أشياء ضمن الخانات والدكاكين تضر بالصحة العمومية نظير الجلود  
 الظرية والمظام والفرون والخرق البالية وما شاكل ذلك من المواد المتعنة  
 وزمي أو خام الدواب في الأزقة أو بجانب الجدران وفرش شوارع أو جلود  
 أمام دكاكين الأصناف والبقالين وباعة الفاكهة ونصب حبال أمام  
 دكاكين الصباغين والفسّالين ونشر ملابس وأقمشة عليها لأجل تشبهها  
 وشي اللحم والكتاب بالضواري أو بغير ذلك في الأزقة ووضع إشارة وأغصان

بابه وما اشبه ذلك من المواد القابلة للاشتعال او الاشياء المغلفة المضرة بالصحة سواء كان في دكاكين الخبز والقطائف والكعك او في باقي المحلات التي لا توافق عليها الدائرة البلدية واطلاق البقر والثيران والغنم والماعز وباقي الحيوانات في المحلات التي لا تسمح بها البلدية وجولائها بدون ربط في الأزقة وربط الاغنام وباقي الحيوانات امام الدكاكين ونزول الماء للاغتسال ظاهراً وما اشبه ذلك من الاحوال التي يقتضي منعها من جهة البلدية

### الفصل التاسع

في بيان الاحوال اللازمة اجراؤها من جهة البلدية

( ٦٢ ) المهات والكرات اللازمة وقت البناء والترميم كالا حجار والكس وغير ذلك يجب وضعها داخل الجدران والاراضي الكائنة حول البيوت او ضمن ارض الجار برضاء وعلى افتراض عدم امكان ذلك فيجوز وضعها في الطريق الكائن بجوار ذلك المحل بشرط ان لا يؤخذ لوضعها اكثر من ذراع واحد عرضاً من الطريق ويفرز بمجاز من خشب وجميع المواد والأتربة التي تسقط على الطريق من جري خراب محل او احتراقه يلزم رفعها حالاً من قبل اصحابها وجميع الاراضي بوجه العموم يجب ان تحاط بجدران قوية او بحواجز خشبية واذا فتح احد لغماً او قناة ماء عند الاقتضاء في اي محل كان يجب عليه سدها حالاً بعد انتهاء الشغل وارجاعه البلاط فوقها كما كان واذا تعذر سد قناة الماء او الالفة في نفس اليوم الذي يفتح به يجب ان يوقد قنديل ليلاً في ذلك المحل من قبل صاحبه وينبغي ان يجر القبور بصورة موافقة للصحة العمومية بحسب تعريف وتنسب طرف

البلدية والابار الموجودة هنا وهناك المفتوحة افواهها بصير اجراء سدّها لا  
من طبيب البلدية ويجب ان تكون دكا كين جميع الاصناف دائماً نظيفة  
وان تغسل دكا كين القصابين يومياً وان لا تترك المحوم مكشوفة بل بصير  
وضعها ضمن خزائن من شريط رفيع لاجل عدم دخول الذباب اليها وان  
بصير تعليقها وتغطيتها بقماش رفيع كالتول وغيره وما شاكل ذلك من  
الاحوال التي يجب الاعتناء بها من قبل البلدية

( ٦٤ ) يجب ان تكون جميع الاوزان والمكاييل والمقاييس تامة  
العبارة ومدموغة والارزاق والاشياء التي تباعها الاصناف حتي خمس اقات  
بصير وزنها بالميزان الاعتيادي وما فوق ذلك يجوز وزنه بالفتيان

## الفصل العاشر

### في بيان المجازاة

( ٦٥ ) كل من تبدو منه حركة مغايرة لاحكام هذا القانون  
والتنبيهات التي تصدر من طرف البلدية تجري معاملته وفقاً للمواد المحررة  
في الباب الثالث من قانون الجزاء الهابوني واذا كان فعلة ما يستوجب  
الضمان بصير تضمينه على حدة ايضاً الضرر المسبب عنه

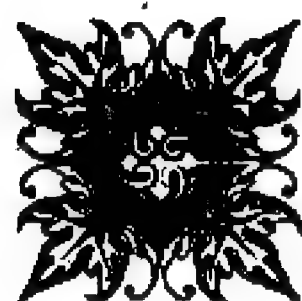
( ٦٦ ) الذين لا يقتدرون على دفع الجزاء التقدي المحكوم به عليهم  
بصير تسليمهم الى الضابطة لاجل معاملتهم بموجب المادة السابعة والثلاثين  
من قانون الجزاء





# قانون الابنية

✽ وقرار الاستهلاك ✽



مطبعة الآداب لامين الخوري في بيروت

حز ١٨٨٩

## ❖ لائحة قانون الابنية ❖

### الفصل الاول

في بيان سعة الطرق عموماً

( ١ ) ان سعة الطرق تنقسم الى خمسة اصناف ( الاول ) ان تكون سعة الطريق لا اقل من ٢٠ ذراعاً بنائياً معاربياً ( والثاني ) ان تكون ١٥ ذراعاً ( والثالث ) ١٢ ذراعاً ( والرابع ) ١٠ اذرع ( والخامس ) ٨ اذرع والدروب غير النافذة تكون سعتها لا اقل من ٦ اذرع ولا اكثراً من

ثمانية

( ٢ ) الذراع البنائي ( المعماري ) هو عبارة عن ثلاثة ارباع المتر و

اجزاء من ١٠٠٠ جزء من المتر

وكما جرى تعيين مقدار السعة لاحدى الطرق يعلن امر التعيين على

لوح يعلق باحد طرفي تلك الطريق

( ٣ ) ان تعيين سعة الطريق يجرى في الامتانة العليا بمعرفة

مجلس امانة البلدة بناء على اشعار الدوائر البلدية واما في خارج الامانة

فيجرى التعيين بمعرفة مجلس الادارة بناء على اشعار الدوائر البلدية

( ٤ ) ان ما كان من الطرق اوسع اصلاً من الصنف الاول يبنى

على حاله القديمة ولكن اذا تمت الحاجة فيوسع بمقدار ٢٠ او ٤٠ ذراعاً او

أكثر بحسب مقتضات المكان وفس عليه سائر الطرق المحتاجة الى السعة  
من اصلها

( ٥ ) ان ساحات المعابد وسائر الفسحات الواقعة على الاسا كل  
البحرية او المتروكة للمنافع العمومية يتمتع فيها البناء مطلقاً كما يتمتع نحو بلها  
الى الملك الخاص . الا اذا رأت البلدية بعد اتمام الطرق على الاصول  
الجديدة ان على جانبها او في اطرافها فضلا ذات بنايات قديمة فيمكنها  
ان ترخص في البناء عليها لاجل استبدال مواقعها عتوب الحصول على  
ارادة سنية ملوكانية

( ٦ ) يتمتع احدث ابنة جديدة كالبحسور فوق كل نوع من  
الطرق كما يتمتع هدم مثل هذه الابنة وتجديدها او جعلها على شكل قنص  
ولكن يسوغ تعبيرها على المشوال المعتاد  
( ٧ ) هي مختصة ببعض اماكن في خليج العاصمة فاغفلنا ذكرها  
حبا بالاختصار

( ٨ ) ان ما يلزم من الارض لاجل توسيع الطرق على ما في  
المادة الاولى يؤخذ من جانبي الطريق على وجه المناصفة والطرق التي  
يحدث على احد طرفيها بناء يؤخذ النصف اللازم قانوناً من ذلك الطرف  
واما النصف الاخر فيؤخذ من الطرف المقابل له عند ما يناد فيه ببناء  
انشاء او تجديد واصحاب الارضين يتركون للطريق مجاناً . والارض  
التي تؤخذ على هذه الصورة لاجل توسيع الطريق اذا تجاوزت قيمة مسافة  
ربع الارض الماخوذ منها ذلك فالقطعة الباقية يجري تقويمها وفقاً لقانون  
الاستهلاك لاجل المنافع العمومية ويؤدى ثمنها من طرف الدائرة البلدية  
الى اصحابها

( ٩ ) عند وضع رسم لتخطيط الطرق ذات السعة المطابقة لما مر في  
المادة الاولى والتي هي اكثر سعة من ذلك بين في خريطة الرسم خط

مستقيم بحيث تبقى على حالها ولا ينبغي ان يتجاوز البناء الى الطريق باية  
وسيلة كانت الا اذا كان المراد تقوم عوج الطريق فيجب اقحام البناء عليها  
والاخذ من الطريق للبناء وبالعكس اي والاخذ من البناء الطريق او  
فيما لو ازم اخذ شيء ما من جهة واحدة فيترتب على صاحب الجهة الاخرى  
المقابلة اذا ابي الترك ان يرضى بالتقوم حسب قانون الاستهلاك لاجل  
المنافع العمومية وبحصل الثمن من يجب عليه الاداء

## الفصل الثاني

### في استقامة الطرقات

( ١٠ ) اذا تقرر اجراء الاستقامة في طريق ما ونظمت خريطة  
رسمها على ما في المادة ( ١٢ ) فيعلق لوح الاستقامة المذكور في المادة الثانية  
براس تلك الطريق والابنية التي تحدث او تجدد هناك يجب ان تكون  
مطابقة لرسم الخريطة

( ١١ ) ان احكام المواد ( ١ ) و ( ٨ ) و ( ٩ ) لا تجري على الامكنة  
المعدودة في جملة الساحات وملحق عدة طرقات والارصفة التي هي بمثابة  
الطرق العامة والطرق الممكن انشاء ابنية على احد اطرافها فمثل هذه  
الاماكن تنظم خريطتها الحاسوبية خط الاستقامة ويعين مقدار سعتها بحسب  
ما يحتمل موقعها وعلى هذا المنوال يجري تجديد الابنية وانشاؤها

( ١٢ ) عند ما تمس الحاجة الى احداث طريق او الى توسيع  
طريق موجودة او جعلها على خط مستقيم في المحلات ذات الابنية او الخالية  
عنها يجب على الدائرة البلدية ان تنظم خريطة في ذلك وتبلغ الامر الى من  
يكون لهم به علاقة بموجب تذكرة مخصوصة ويؤخذ علم وخبر من اهل

المحلة تصديقاً لوقوع الاخبار المذكور وبعد اطلاعهم على الخريطة المذكورة  
يلزمهم ان يوضحوا ما يرون بحفظها في مدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ  
الاعلان ثم ترسل الخريطة والاغادات الموردة بشأنها مع ملاحظات الدائرة  
البلدية الى امانة البلدة اذا كان ذلك في الاستثانة والى الحكومة المحلية اذا  
كان خارجاً عنها وبعد ان يحصل التدقيق والتصديق على الامر المتقدم  
ذكره في مجالس الادارة تجري هي معاملات اخذ الاماكن واعطائها طبقاً  
للافي المادة التاسعة

( ١٣ ) اذا اقتضى الامر قطع بناء ما بموجب الخريطة المار ذكرها  
في المادة الثانية عشرة ولم يرد صاحب البناء ان يقطعه ورات الدائرة  
بلدية ان لا بد من قطعه فان كانت الواجهة نصير غير صالحة للبناء على  
نسط الاول والمباني الكائنة داخل الدار كالمخدع والمخزن والصهريج  
صبحت غير صالحة للاستعمال فعلى الدائرة البلدية ان تصلح ذلك وتعمله فبحري  
بتذرية المناقصة على عملية القطع والتصليح قدر ما تبلغ النفقة وبحق لصاحب  
ملك ان ياخذها ويتصرف في ملكه كيفما شاء . واذا اريد قطع واجهة  
من احدى البنايات وكان فيها مبان كالمخدع والمخزن والصهريج يدخل  
ضها في الطريق ويبقى صالحاً للاستعمال ولزم ببناء حائط او انشاء  
من مثله لاجل فصل تلك المباني بعضها عن بعض فمبلغ النفقة على  
ملك يضاف الى جملة النفقات المجرأة على قطع تلك الواجهة واما المخازن  
الصهاريج ونحوها مما هو كائن تحت البنايات التي قطعت واجهاتها واضحى  
فانها ساقطين من حق التصرف بها فلا يحق طلب ثمنها على حداثها بحجة  
وى التصرف

( ١٤ ) تقدم في المادة ( ١٣ ) ان من يقطع بناء اذا لزمه ان يترك  
ارضه للطريق قصد تقويم خطها مقداراً عادلاً ما يكون قد تركه بحسب  
صيبه من الحصة القانونية يقوم متروكه الزائد بمقتضى اصول قانون

الاستهلاك لاجل المنافع العمومية ويعطى الشئ لصاحب الارض من  
جانب الادارة البلدية

( ١٥ ) اذا ابي اصحاب الاملاك التسوية الماربياتها في المادتين  
( ١٢ ) و ( ١٤ ) لا يلتفت الى ابائهم وعدمه بل تبلغ الكيفية الى المحكمة المخطط  
بها ذلك لتحكم بموجب اعلام موافق للقاعدة المدرجة في قانون الاستهلاك  
لاجل المنافع العمومية وبعد ذلك يجري قطع البناء وتسوية الطريق  
بمعرفة الادارة البلدية

( ١٦ ) كل من اراد ان يبيع قطعاً منفردة لاجل انشاء عمارة في  
ارض او كرم او بستانه يلزمه ان يترك مجاناً من تلك الارض مقداراً كافياً  
بحسب لزوم الحال لانشاء مخفرة ( قره غول ) ومدرسة وان يجعل قناة تحت  
الارض تجري فيها المياه القدرة بحيث يكون مصبها في آخر حدوده وان  
يؤدي الى الادارة البلدية عن كل ذراع ارض يبيع اربع بارات لمعمل  
بها ارضية وايضاً فعليه ان يقدم قبل الشروع في ذلك استدعاء الى امانة  
المدينة مفروناً بخريطة الرسم ومن ثم تجرى مخابرة الدوائر اللازمة مخابرتها  
ويبحث عما يكون من المخدور او المانع وعن لزوم المخفرة ( القره غول )  
والمدرسة وعدم لزومها فاذا تبين ان ليس من مانع فيرسم على الخريطة  
نفسها الطرق التي يجب فتحها بموجب هذا القانون ويعين محل المخفرة ( القره  
غول ) والمدرسة اذا رُوي احتياج اليها تعرض الكيفية الى نظارة الداخلية  
وتعطى الرخصة الرسمية بعد استكمال الارادة السنية

( ١٧ ) اذا كانت الارض المذكورة في المادة ( ١٦ ) المتقدم بيانها  
وهي المراد انشاء العمارة فيها من الاراضي الميرية او الموقوفة فينبغي ان  
يخصص اجارة ارض على محلات الابنية لكي تكون ملكاً

( ١٨ ) هي متعلقة بخليج القسطنطينية فاضربنا عن ترجمتها حياً

بالاختصار

( ١٩ ) ان من يترك ارضه لانشاء طريق جديدة او لاجل توسيع طريق موجودة لا ينبغي له حتى ان يحدث فيها بناء قوية للاقدار ونحوها وان كان في الارض المتروكة المذكورة انقراض او حجارة فعلى صاحبها ان يرفعها من الموضع عند ما تنبه البلدية اليها مرتين في مدة خمسة عشر يوماً بموجب تذكرة اخطار وان لم يفعل فالبلدية تجرى ما ينبغي وتبيع مقداراً من تلك الانقراض لابتناء المصاريف اللازمة



## الفصل الثالث

### في الخلل المحترقة

( ٢٠ ) اذا احترقت الجزر الممدودة اطرافها بالطرقات ( كذا ) والاشياء برمتها او اذا احترق من احداهما يزيد مقداره على عشرة بؤت فينبغي ان يقسم ذلك المثل ابتداءً ويأخذ بتقسيمه كالارض الخالية من المتزان وذلك على الوجه الاتي اي لانه يرسم لذلك المثل خريطة لومية يبين فيها عيشته القديمة يعني الطرقات التي كانت قبل الحريق المسماة السطحية لكل عرصة ويبين بتلك الخريطة بالخطوط الحمراء يسوع الطرقات الواجب توسيعها مع بيان استقامتها على ما في المادة الثامنة الارض التي تستغرق بهذه الوساطة تنوزع على عموم العرصات في المائة بحار معلوم وتخصص كل عرصة على مقدار مساحتها القديمة بما اصابها من الخلل وبعد هذا يجري تقسيم العرصات مع مراعاة تربع كل عرصة او طولها شرفها وقيمتها القديمة بقدر الامكان مع الثابت بين طول واجهاها القديمة والقديمة . وعلى هذه الصورة يعطى لكل من اصحاب العرصات علم تعبر مرصوم عليه صورة الخريطة المذكورة

( ٢١ ) ان الطرقات غير النافذة الكائنة في الجزر المدرجة في الماد السابقة يجب اما فتحها واما سدها بحصب ما تقتضيه الحال وبقسم ذلك على كل الجزيرة

( ٢٢ ) ان كيفية تنصيب واجراء الخريطة المذكورة في الماد العشرين يجب ان يطبق على احكام المادة الثانية عشرة من هذا القانون والارض التي تترك لاجل توسيع الطرق عند نسوية هكذا محلات يجب ان يتركها اصحابها مجاناً بشرط ان لا يتجاوز المقدار المتروك ربع الارض التي أخذ منها ذلك . اما البساتين والكروم والمخدائق والعرصات الواقعة ضمن دائرة الحريق او المتصلة بها تدخل في هذا التقسيم كالمحترقة

( ٢٣ ) اذا اقتضى عند نسوية احدى الجزر استبدال محل العرصات فكل صاحب عرصة له ان يرفع الانفاض الكائنة في عرصته القديمة الى عرصته الجديدة

( ٢٤ ) ان الابنية التي في الجزيرة المحترقة التي حصلت نسوبتها الباقية على حالتها او التي احترق بعضها وغير ممنوع نصبرها على ما في المادة ( ١٥ ) فهي خارجة عن احكام المادة العشرين وهي تابعة لاحكام المادتين ( ١٢ ) و ( ١٣ ) المتعلقين بالطرقات التي تقرر استقامتها

( ٢٥ ) لو حدث انه بداعي فتح طريق جديدة او بسبب توسيع الطريق واستقامتها اضحت عرصة من العرصات صغيرة وغير مناسبة بنوع انها لا تكفي بناء بيت ما فمجبور صاحب هذه العرصة ان يعطي لصاحب العرصة المجاورة امرصته ما يلزمه من الارض لاجل اصلاح بناء بيتوا المشروع في نصبره وذلك بمن المثل واذا لم يرضى صاحب العرصة الصغيرة بذلك فيكلف ان يبيع كل ارضه الى صاحب العرصة الكبيرة واذا استنكف كلا الطرفين من ذلك فعلي الدائرة البلدية ان تقوم تلك العرصة الصغيرة وتشترىها من صاحبها



## الفصل الرابع

في خروج الابنية على الطريق من ناحية واجهاتها

( ٢٦ ) لا يخرج في البناء فوق الطريق الا في مثل الصور المعينة في هذا القانون - وكل خرجة في طبقة من طبقات البناية تعتبر من خط استقامة تلك الطبقة واما استواء الطبقة السفلى الماسة للارض فيعين على الوجه المبين في المادة الاولى واما خط استواء الطبقة العليا فان كان فيها ( كشك ) مسقوف او ( بلكون ) فيكون البروز في الخط بمناسبة الطبقة السفلى قدر ذراع وثمانية عشر قيراطا ان كان هناك ساحة فسجة واما الطرفات التي سعتها ١٢ ذراعاً وما فوق فيكون الخروج فيها مقدار ذراع ونصف والتي سعتها عشر اذرع فيكون ذراعاً وربعاً والتي سعتها ثمانية اذرع فالخروج لا ينبغي ان يتجاوز فيها ذراعاً واحداً

( ٢٧ ) يجوز ان يعمل في الابنية التي واجهاتها على الطرفات كشوكه وبلكونات مسقوفة وغير مسقوفة في طبقتها الثانية والثالثة بشرط الاتجاوز المقادير المعينة في المادة ( ٢٦ ) وينبغي ان تكون مرتفعة عن سطح الارض خمسة عشر ذراعاً ( نظن الصواب خمسة اذرع ) واما عرضها فلا ينبغي ان يتجاوز ثلثي الواجهة المتصلة بها ولا يعمل على الواجهة صوب الطريق كشك او بلكون غير منتظم الهيئة الا اذا اقتضت الصناعة ذلك

( ٢٨ ) الكشوكه والبلكونات التي تعمل في البيوت المتلاصقة

بعضها مع بعض يجب ان يكون بين الواحد والاخر منها بعد اربعة اذرع  
على القابل وان حدث بين اصحابها نزاع في ذلك فيفصل بان كلاً من  
المتجاوزين يبعد بناءه عن الاخر مقدار ذراعين وله ان يعمل بعد ذلك  
ما شاء عمله من كشك او بلكون واما الكشوكة الموجودة فما كان منها  
اقل من خمسة اذرع علواً عن سطح الارض يمتنع ابتاؤه على مثل ما كان  
عند ارادة تجديده

( ٢٩ ) المخرجات الكائنة على خط الاستقامة يلزم ان تكون على هذا  
النوال وهو ان يكون حاجب الباب لا اكثر من قيراط وقاعدة العمود  
وكرسي الحجر قيراطين وحاجب الشباك او حديد اربعة قيراط ومبازيب  
المطرو والواجهات الزجاجية للدكاكين وشعريات حديد الشبايك وما  
يكون في الدكاكين لاجل التعليق ستة قيراط وما رفارف الدكاكين  
فتكون ذراعاً واحداً بشرط ان يكون علوها عن سطح الارض اربعة اذرع  
والسراقات التي تشرع فوق المخازن ايضاً لا يكون علوها اقل من اربعة  
اذرع ومصابيح الغاز التي تعاق على جدران الطرقات ينبغي ان تكون في  
علو اربعة اذرع ويكون بروزها على الطريق ذراعين وقيراطين  
( ٣٠ ) يمتنع بالاطلاق عمل سلم على الطريق او بعض درجات  
وفتح منافذ لمسارت البوليع ونحوها

( ٣١ ) ان احكام قضايا البروز والخروج المار ببيائها متعلقة بواجهات  
الابنية الواقعة على الطرقات والساحات واما باقي جهات الابنية فلصاحبها  
ان يتصرف فيها كيفما شاء واراد

( ٣٢ ) مختصة بخليج الاستانة وذلك صرفنا النظر عن ترجمتها رغبة

بالاختصار



## الفصل الخامس

( ٢٣ ) ان الواجهات الواقعة على الطريق وما يليها يجوز ان يكون علو بنائها من الارض الى منتهى السطح اربعة وعشرين ذراعاً ان كان البناء من الابنية المعقودة بالحجارة على طريق سعتها من عشرة الى ثمانية اذرع وان كان البناء من الاخشاب فيكون علوه ستة عشر ذراعاً واما ما يبني على الطرقات التي سعتها من اثني عشر الى خمسة عشر ذراعاً يكون علو العبد فيه ثمانية وعشرين وعلو البناء الخشي ثمانية عشر ذراعاً وفي الطرقات التي عرضها اكثر من خمسة عشر ذراعاً فالعقد يكون ثلاثين والخشب عشرين ذراعاً ويجوز ايضاً ان يكون علوماً يعمل من الاخشاب ايام الصيف عشرين ذراعاً واما السفوف وما شاكلها فلا يتجاوز علوها ستة اذرع فوق الحدود المذكورة

( ٢٤ ) اذا اسس بناء بطريق مائل يؤخذ لارتفاعه حد وسط متناسب بين الطريق المرتفع والطريق المنخفض ويصلح ارتفاعه بشرط الا يزيد ارتفاع البناء في الطريق المنخفض على الحد القانوني اكثر من ستة اذرع

( ٢٥ ) ان ارتفاع الدكاكين الحجر او الاجر التي ليس فوقها حجرة لا يتجاوز عشرة اذرع تعتبر من الارض الى السفف اما الدكاكين الخشب التي ليس عليها حجرة فلا يزيد ارتفاعها على ستة اذرع والتي عليها حجرة فارفعها عشرة اذرع وباب تلك الحجر يكون من داخل الدكان مطلقاً

( ٢٦ ) ان الاسواق الحجر او الاجر التي باعلامها محلات يكون ارتفاعها على مقتضى المادة الثالثة والثلاثين

( ٢٧ ) يستثنى من المواد ( ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ ) الابنية الاميرية والتخيرية اما الاملاك والعمارات المتعلقة بها فانها تجري عليها الاحكام

والقوانين الجارية على الاملاك والعقارات التي بأيدي الاشخاص

## الفصل السادس

في التدابير اللازمة لمنع الحريق

(٢٨) يلزم ان تكون الكوازيث مبنية وعليها قوس من الاجر

والمداخن من الاسفل الى الاعلى من الاجر او من الاحجار الاعتيادية مبنية بالمونة الخالصة ويلزم ان تكون المداخن مرتفعة عن سطح الدار ذراعين على الاقل والمداخن القريبة مقدار ذراعين من الابنية الخشب والمتصلة بالطبلايت الخشب يلزم ان تكون مرتفعة عن البناء الخشب ذراعين والمداخن التي تمر من الابنية الخشب يلزم ان تكون محاطة بفراغ لا ينقص عن قيمة آجرة ثمانى اصابع من سائر جهاتها ولا يصوغ انشاء مدخنة من الحديد الرقيق

(٢٩) يلزم ان يفرش امام الصوبه وكانون الفتوة بالمواد المعدنية

الى مسافة ثمانية اصابع ومدخنة الصوبه وسائر الاساطل التي يمر منها الدخان يلزم ان تكون بعيدة عن الخشب مقدار ست اصابع

(٣٠) يلزم ان يكون قطر الاسطوانة التي يمر منها اساطل الدخان

في الابنية الخشب اوسع من قطر الاساطل بمقدار اصبعين ويسد ذلك المحل الفارغ اما بالاجر او بالحديد الرقيق

(٣١) يلزم ان تمر الاساطل المعدنية في الابنية الخشب من داخل

الحديد الرقيق حالة كونه بعيداً عنها مقدار اصبعين ولا يجوز انشاء مطبخ بين المحلات الخشب

(٣٢) تبني الخانات اجمع من الاجر ولا يوجد بها ابنية من الخشب

خارج الحجرات اصلاً غير انه يوجد داخل الحجرات من الخشب دف الارض والفراغات لا غير وقد يجوز انشاء محل في وسط الخان من الاجر باكثرية اراء المتصرفين بشرط ان يكون بعيداً من الحائط

الداخلي ثمانية اذرع من كل الجهات

( ٤٣ ) ان الاماكن التي يشتغل بها ليلآ والدكاكين التي ترفد بها النار كالحمام والفرن والفابريقات يلزم ان تكون محاطة بجائط مصفحة اغلاقها وابوابها بالحديد ويلزم ان تكون دكاكين السكاب والحديد مبنية بالاجر وابوابها واغلاقاتها مصفحة بالحديد وسقفها على العموم اما مصفح بالمواد المعدنية او مستور بالفرديد مع المونة

( ٤٤ ) ان الدكاكين والمخازن التي يوضع بها الورق والخرق والنجارة التي توضع لاجل الفرن والحشيش اليابس وقطع الدف والمخلات التي يوضع بها مواد مشتعلة يلزم ان تكون من الاجر وابوابها واغلاقاتها من الحديد اما الاماكن التي يوضع بها الزيت والقطران وما شابه ذلك يلزم ان تكون ارضها مغطاة ذراعاً عن ارض الطريق على الاقل

( ٤٥ ) ان المواد التي تباع لتوقد في الافران والحمامات يلزم ان توضع في مخازن الاجر او في محلات واسعة جداً ومخازن الفحم تحاط بجائط من الاجر معقودة قبو او يكون سقفها مصفحاً بالحديد

( ٤٦ ) يسوغ لكل احد انشاء منزهات من الخشب وطيارات في اعالي هذه الابنية ولكن بشرط ان تكون ارضها من الحجر او الاجر او مصفحة بالحديد او مطبقة بالمونة ويجوز بناء محل منتزه من الخشب في اعلى الابنية الخشب لكن بشرط ان تكون ارضها مصفحة بالحديد واطرافها محاطة بالدرابزين الحديد

( ٤٧ ) ان مصارفات السياقات ومجاري المياه واساطل الغاز لعبومية تصرف من المحل المتعلقة به اما المنزر منها الخاص ببعض لدور والاماكن فتؤخذ مصارفاتها من اصحابها غير ان هذه التعميرات لخصوصية تكون تعبيراتها تحت نظارة الدوائر البلدية

( ٤٨ ) ان المحلات المشرفة على الجراب التي يلاحظ تهلكة ومخاطرة

في ابقائها يكتب اخطار من قبل دائرة البلدية سيفي هدمها في برهة خمس  
عشر يوماً ويرسل ذلك الاخطار لصاحب ذلك المحل المشرف  
الخراب وإذا لم يهتد صاحب بعد ارسال اخطار من او لم يقبل الاخطار  
ولم يمتد يختتم ذلك الاخطار من اية المحلة ويحفظ في دائرة البلدية وتهد  
الدائرة المذكورة ذلك المحل على القاعدة الاتية وذلك انه يباع من اتمام  
ذلك البناء ما يكفي لمصارف هدمه وذلك بحضور اية المحلة ومختارها ومأمور  
من الضابطة وغيب اختبار مأمور المعاينة رسماً وتحريراً بالزوم هدم  
مشرف على الخراب ملحوظ من بقائه وقوع ضرره يكلف صاحبه بهدمه وإلا  
امتنع عن ذلك تحرر مضبطة من جانب مأمور المعاينة والبناء والم  
ويختتمها امام المحلة ومختارها ومأمور الضابطة الذي يجاوز ذلك المحل  
ويجري هدم ذلك المحل وتؤخذ مصارفه كما ذكر آنفاً

## الفصل السابع

### في التعبيرات الممنوعة

- ( ٤٩ ) يمنع تعبير بروز بالاحجار والاشخاب او المواد المد  
حالة كون ارتفاع ذلك البروز عن ارض الطريق بنقص عن خم  
اذرع وهذا ممنوع في اي طريق كان
- ( ٥٠ ) لا باس بتعبير واجهة الدار التي تاخرت على ح  
خط الاستقامة الذي تعين الطريق اما التي لم يؤخذ منها شيء الطريق  
فلا يمكن تعبيرها من الاساس ما لم يترك منها شيء الطريق
- ( ٥١ ) يمنع تعبير حيطان البساتين الموجودة داخل البلدة  
المحلات التي عن خط استقامتها بصورة عمومية ما لم يترك منها الطريق

وبستثنى من ذلك تكليسها وترميمها بصورة جزئية

## الفصل الثامن

### تذكرة الرخصة

( ٥٣ ) على كل من يعمر ان يودي الرسوم المعينة في الفصل التاسع  
لررسوم المعينة المقبوض يقوم مقام تذكرة الرخصة واصحاب العمارة  
يعمر داره كيف شاء لكن بعد مجانبة المواد المقررة في الفصل السابع  
ان يطبق تعديراته على احكام هذا القانون الفنية

( ٥٤ ) اذا اقيمت دعوى على المعمر من خصوص العمارة وطلب  
عن تعطيل العمارة تاخذ دوائر البلدية من المدعي المذكور سنداً وكفيلاً  
برأى لنادية كل عطل وضرر حصل لاصحاب العمارة وتعطل التعديرات  
المحلات التي يطلب المدعي تعطيل الشغل بها مدة خمسة عشر يوماً وإذا  
على ذلك ولم يصدر اشعار من المحكمة لدائرة البلدية بلزوم تمديد  
التعطيل تعطى لاصحاب التعديرات رخصة بدوام التعديرات

## الفصل التاسع

### في رسوم انشاء وتعديل الابنية

( ٥٥ ) تحسب مساحة مشروعات البناء ما عدا الحمام وتكون مساحة  
سم التمثاني منه داخلية وتؤخذ مساحة سائر محلات المرتفعة والرواشن  
فيه وبحسب سطحه بالحساب المربع فما بلغ يؤخذ عن ارضه رسماً  
كل ذراع عشرون بارة اذا كان طبقتين وإذا زاد سطحه عن مائة  
إع او قص وكان ذو ثلاث طبقات يؤخذ على كل ذراع غرش واحد

( ٥٥ ) يـؤخذ رسم على كل ذراع مربع من الحمامات التي في الدور عشرة غروش ويستثنى من الرسم القيو والصهريج ومصنع الماء والباب والمخزن والبناجر والدرابزين سواء كان خشباً او حديدًا وتبدل الكرميد وتعمير الرفارف وثقالة العريشة والطيلة الخشب والحيطان التي تبني لمحافظة العرصات والبساتين

( ٥٦ ) اذا كان الروشن او البروز الذي يصنع على الطريق في اي طبقة كانت لم يتجاوز طوله ذراعين يستثنى من الرسم واذا زاد عن ذلك يؤخذ رسم عن كل ذراع زاد عن ذلك عشرون غرشاً

( ٥٧ ) يؤخذ عن كل ذراع مربع من مجموع سطح الدكاكين غرشان ويؤخذ عن كل ذراع مربع من براني الحمام الذي في الازقة والاسواق وسائر مشتملاته الخارجية غرش واحد ويؤخذ على كل ذراع مربع من قسمه الداخلي خمسة غروش ويؤخذ على كل ذراع مربع من كافة مشتملات الخانات مائة بارة ويؤخذ على الحيطان التي تبني لمحافظة المخرابات عشرون بارة على كل ذراع من طول ذلك الحائط فقط لا بحساب التربع واما فابريقات المسكرات فيؤخذ عدا رسم البناء الف غرش عن كل فزغان

( ٥٨ ) يستثنى من الرسم الحيطان التي تبني داخل البساتين والمكانب والمعابد والفشلاقات والمستشفيات وما شابه ذلك من الابنية الاميرية والخيرية ولكن على كل حال يعطى لتعبيرها تذكرة مجاناً اما الاملاك والعقارات المتعلقة بتلك المحلات الخيرية والاميرية فيؤخذ عليها رسم كما يؤخذ على الاملاك والعقارات المتعلقة بالاشخاص

( ٥٩ ) يؤخذ نصف الرسم من المحلات التي تبني بصورة القفص ويؤخذ من التعبيرات العادية في الدور التي لا تزيد مساحة ارضها عن خمسين ذراعاً خمسة غروش ويؤخذ من التي مساحتها من خمسين ذراعاً



الى مائة ذراع مربع عشرة غروش ويؤخذ من الدور التي تزيد مساحتها عن مائة ذراع وليس بها مشتملات ثلاثون غرشاً ويؤخذ اربعون غرشاً من الدور التي تزيد مساحتها عن مائة ذراع وبها مشتملات

( ٦٠ ) يؤخذ خمسة عشر غرشاً رسم من الدكاكين التي لا تزيد مساحة ارضها على ثلاثين ذراعاً مربعاً ويؤخذ مما زادت مساحتها عن ذلك ثلاثون غرشاً ولا تعتبر التذكرة الماخودة المرخصة في تعبير الدكاكين التي تعتبر تحت الدور بل يؤخذ لكل من تلك الدكاكين تذكرة تخص بها ( ٦١ ) يؤخذ من مشتملات حمام السوق كالاخوار ومحلات العملة ومحل الاثواب والقميم وما شابه ذلك على كل منها اربعة وثلاثون غرشاً ويؤخذ على كل ذراع مربع من داخل الحمام غرش واحد

( ٦٢ ) يؤخذ رسم من المخانات التي مساحتها ثلاثون ذراعاً مربعاً خمسة عشر غرشاً ويؤخذ ما زاد على ذلك ثلاثون غرشاً وذلك لبناء حجرات ومغازات في داخل ذلك الخان

( ٦٣ ) يؤخذ رسم على تعبير حائط البستان والساحة عشرة غروش اما اذا كان داخل تلك الساحة ابنية يعبر حائطها بتذكرة الرخصة المعطاة لتعبر الابنية

( ٦٤ ) لدائرة البلدية اقتدار ان تعفي من الرسم من يتبين فقر حاله ومقدار المعافاة من غرش الى خمسين

( ٦٥ ) يؤخذ من الانشاءات والتعابير الداخلة في المادة الثامنة والعاشره خلا الرسم المعين رسم لاجل تعبير حائط الواجهة وذلك ان المحلات التي على الطريق العمومي تجري مساحة الطرقات ويؤخذ منها على حسب طولها واذا لم يكن تحت ذلك البناء قبو بل محلات تجنانية يكال طول تلك المحيطان من كل طبقة وما بلغ يؤخذ على طول كل ذراع غرش واحد ما لم يزيد اتساع ارض الدار على مائة ذراع مربع اما اذا زاد

فيؤخذ على كل ذراع اربعة غروش ويؤخذ على كل ذراع من الدكاكير  
ثمانية ومن الخانات عشرة غروش ومن حيطان المحافظة غرش واحد و  
يؤخذ على المكسورات التي لا تزيد عن خمسة اذرع

( ٦٦ ) يعتبر حكم تذكرة الرخصة لمدة سنة كاملة

( ٦٧ ) يستثنى من الرسم التعميرات التي تجري في الحوانيت الكائنة

داخل حكم دوائر البلدية كالحيطان والاسطبلات ومحلات المربعين و  
شابه ذلك

## الفصل العاشر

### في رسوم المكشف

( ٦٨ ) ان المكاتب والجمامع والفشلاقات والمستشفيات وما شابه

ذلك من الابنية الاميرية والخيرية التي يجري كشفها بواسطة امانة البلدة  
لا يؤخذ رسم من انشاءها وتعميرها

( ٦٩ ) من طلب كشف الابنية الاميرية والخيرية بواسطة امانة

البلدة يؤخذ منه اجرة للمعماري الذي يرسل لذلك المكشف على حسب  
الوقت من عشرة غروش الى خمسين قرشاً على حسب اقتداره ايضاً ويؤخذ  
منه اجرة الباخرة واجرة القلبة وتؤخذ هذه المصاريف واليوميات الى  
المعماريين الذين يرسلون لساشر الكشفيات

( ٧٠ ) اذا صمم على تعمير الابنية الخيرية والاميرية والموقفية

بطريق الامانة او غرض النظر عن تعميرها تؤخذ مصاريف المعمارية التي  
يرسلون المكشف ذلك

( ٧١ ) يؤخذ خمسة وعشرون قرشاً من المالك المختصة بالانعام

في ثمنها يساوي من الف الى عشرين الف قرش وما زاد على ذلك  
يؤخذ رسم في كل الف خمسون بارة

( ٧٣ ) ان الكشفيات التي تجري بين الممارية واحد الناس يؤخذ  
عليها رسم في كل الف عشرة قروش

( ٧٤ ) يؤخذ الى المهندس الذي يرسل لكشف شيء من مزارع فيه  
خمسون قرشاً عن كل يوم وإلى المماري كذلك ويؤخذ الى مباشر الابنية  
خمسة وعشرون قرشاً عن كل يوم ويسلم ذلك لخزينة امانة البلدة

( ٧٥ ) ان اليومية المحررة في المادة السابعة والسبعين تؤخذ من  
صاحب الدعوى سلفاً وإذا اقتضى الذهاب الى المحكمة يؤخذ نصفه سلفاً  
ويعطى الخارطات مجاناً كما يؤخذ نصف الاجرة ممن تبين فقر حاله

( ٧٦ ) يؤخذ لتعديد الاراضي الخالية وتعدد وترسيم خارطتها عن  
كل ذراع ثلاث بارات ما لم تزيد مساحتها على خمسة الاف ذراع ويؤخذ  
ما زاد على خمسة الاف ذراع الى عشرة الاف ذراع عن كل ذراع بارتين  
وتؤخذ بارة واحدة ما زاد على عشرة الاف ذراع وبحسب الرسم على هذه  
الثلاثة قيمات وعلى هذا الاسلوب يؤخذ رسم من الابنية الاميرية  
والخيرية

( ٧٧ ) ان الاراضي الخالية التي يلزم تنظيم خارطتها لاجل تصديرها  
محلة يؤخذ الرسم اربع بارات عن كل ذراع اذا كانت مساحتها لغاية  
خمسة الاف ذراع واما اذا زاد على ذلك الى غاية خمسة عشر الف ذراع  
يؤخذ الرسم عن كل ذراع ثلاث بارات ويؤخذ بارتان ما زاد على  
ذلك اما الابنية الخيرية والاميرية فانها تابعة لهذه القاعدة

( ٧٨ ) يؤخذ خمسة وعشرون قرشاً من المدعي اجرة للمباشرة الذي  
يرسل لتعطيل بناء الابنية او لتعطيل احد وجبة لوقوع منازعة ويضمن  
هذا المقدار اخيراً لمن تثبت عليه الدعوى

(٧٤) ان المأمورين الذين يرسلون لكشف الابنية الاميرية والوقفية لا تعطى لهم اجرة اذا كان ذلك الكشف داخل سور البلد اما اذا كان خارج سور البلد فتعطى لهم اجرة الباخرة واجرة الدابة والمصاريف اللازمة من الدائرة العائد اليها ذلك

## الفصل الحادي عشر

في ابنية استانبول والبلاد الثلاثة خاصة

(٧٩) ان الابنية التي تنشأ في الازقة المنتظمة المؤسسة بعد وقوع حريق جسيم قد جرت نسوية دوره المخترقة ووضعت على صورة مزارع على مقتضى النظام ووضعت طرقاته وعينت استقامتها او في المحلات التي ابنيها من جانبي الطريق اجر يلزم ان تكون اجراً

(٨٠) اذا كان محل من المحلات المشروط جعل بنائها من الاجر على مقتضى المادة التاسعة والسبعين ليس له قيمة وظهر لدى التحقيق من لدن امانة البلدة وشورى الدولة ان اصحابه فقراء لا قدرة لهم على انشاءه بالاخر يستثنى من احكام المادة المذكورة ويعمر بالخشب بعد الاستئذان وصدور الارادة السنية بتعميره خشباً وان يكون الطريق الذي امامه منتظماً ويعين خط استقامته

(٨١) يجوز بناء القصور التي بساحل الخليج والتي بداخل البساتين بالخشب بلا قيد ولا شرط

(٨٢) ان الابنية التي ليست من المحلات المشروط بناؤها بالاخر على مقتضى المادة التاسعة والسبعين يجوز بناؤها بالخشب حال كونها موافقة للشروط المحررة في المادة الثالثة والثمانين

( ٨٣ ) ان الابنية التي يجوز انشاؤها بالخشب على مقتضى المادة الثانية والثمانين بخير صاحبها بانشائها خارجاً اما بالدف او بالطين غير انه اذا كان متصلاً ذلك البناء ببناء اخر يلزم على صاحبه ان يبني حائطاً بجانب الدار الايمن مبنياً بالحجر والاجر يكون ارتفاع ذلك الحائط ذراعين عن ارتفاع سقف الدار لكن الابنية التي تنشا باراضي خالية لاجل صيرورتها محلة يجوز بناؤها خشباً واذا كانت تلك الدور بعيدة عن بعضها ثمانية اذرع يلزم بناء حائط من الحجر او الاجر بين كل دارين يكون مرتفعاً ذراعين عن السقف

( ٨٤ ) ان ابنية الحجر او الاجر يلزم ان تكون مبنية بالمونة الثوبة واللين اما الطبلات التي في داخلها فانها تبني بالخشب

( ٨٥ ) ان الدكاكين والدور التي تبني من الاجر والحجر يلزم ان يوضع عليها لبن او طين ممزوج بالطين يوضع عليه القريد

( ٨٦ ) يلزم ان تكون حيطان جوانب الدار الاربع مرتفعة ذراعاً عن السقف سواء كانت متصلة او منفصلة واذا انشئ امامه ما يسمى ( براسه لي جاتي ) يلزم ان تكون جوانبه الاربعه محاطة بالحيطان

( ٨٧ ) يجوز بناء روشن وبروز من الاجر في اي طبقة كانت من الابنية الاجر او الحجر حالة كون ذلك الروشن والبروز مرتفعاً خمسة اذرع عن عرض الطريق

( ٨٨ ) يجوز زيادة طبقات من الخشب على طبقات الابنية الخشب ما لم تتجاوز الحد القانوني ويجوز بناء حجرات في تلك الطبقات ايضاً

( ٨٩ ) ان الدكاكين والمغازات التي توقد بها النار على مقتضى الصناعات او تحتفظ بها المواد المشتعلة سواء كانت منفردة او تحت دار وكان سقفها مصفحاً بالحديد يلزم ان يكون بناؤها بالاجر وابوابها من

الحديد ايضاً

« ٩٠ » ان الدكاكين التي هي غير الدكاكين الحرة في المادة السابقة والقنوات التي يمكن ادارتها بمنفاز تستثنى من الشروط الحرة في المادة المذكورة غير انه يلزم ان تطبق حيطاتها والسقف بالمونة الخاصة

## الفصل الثاني عشر

### في المجازاة

« ٩١ » ان من تجرأ من المعمارية او اصحاب الابنية على بناء خلاف الذي قدموا مساحته ورسمه الجسم وطول الروشن مع الاسوداء الى دائرة البلدية يكون مستولاً

« ٩٢ » كل من ابتدأ بعملية البناء قبل ان يؤدي رسم تذكرة الرخصة على مقتضى القانون يؤخذ منه الرسم المعين مضاعفاً

« ٩٣ » ان من ظهر تجراً على انشاء الابنية خلافاً للرسم الجسم والمخارطة التي ذكرت في المادة الحادية والتسعين يؤخذ منه الرسم المعين مضاعفاً

( ٩٤ ) ان الرسم الذي يؤخذ في البلاد التي هي مراكز الولايات او مراكز الولاية نصف الرسم الذي يؤخذ في الاستانة وفي سائر البلاد والتصبات يؤخذ خمس ذلك الرسم

( ٩٥ ) اذا حكمت مجالس البلدية في البلاد التي هي مراكز التجارة وبهذه الوساطة تكون قيمة الاماكن بها مرتفعة بلزوم تزييد قيمة الرسم

عن الحد المشروح اعلاه بمقدار لا يتجاوز الحد المعين للاستانة ويجوز ضم شيء على ذلك الرسم بعد ان تقدم تلك المجالس معرفة في ذلك وتستأذن

من الباب العالي

(٩٦) يلزم على المماررة الاقنداء باحكام الشروط التي ستشر  
بصورة انشاء الابنية العمومية

(٩٧) تعتبر احكام النظام الذي نشر في ٧ جمادى الاولى سنة ٢٨٠  
للمطريق والابنية ونظام مقدار الرسم والنظام الذي نشر في ١٢ ربيع الاخر  
سنة ٢٨٧ للرسم الكشفية والنظام المحرر في ١٢ محرم سنة ١٢٢ لصورة انشاء  
الابنية في اسنابول والبلاد الثلاثة مفسوخة من تاريخ نشر هذا القانون  
(٩٨) ان نظارة الداخلية مأمورة باجراء هذا القانون

#### مادة مؤقتة

ان الابنية والإرصفة التي تنشأ في ساحل الخليج لا يمكن اخراجها الى  
جهة البحر عن الحد الذي تعينه دوائر البلدية وتراه مناسباً على حسب  
اعوجاج السواحل الطبيعي هذا الى ان تنشر الخارطة العمومية المبنية عنها في  
المادة الثانية والثلاثين

في ٥ شوال سنة ١٢٨٠ وفي ١٨ اغسطس ١٢٧٠

✽ انتهى ✽



م م م م م م  
م م م م م  
م م م م  
م م م  
م م  
م

نظام  
سجل  
النفوس



---

طبع في بيروت بمطبعة الآداب سنة ١٨٩٢



## الفصل الاول

### مواد عمومية

المادة (١) ان جميع الاهالي الموجودين في الممالك العثمانية من اي صنف كانوا مجبورين ان يقدوا اسماءهم في سجل النفوس

(٢) ان سجل النفوس يتضمن اولاً اسم النفوس الذكور والاناث واسم ابائهم ومحل اقامتهم . ثانياً محل ولادتهم وسمهم وصفتهم . ثالثاً مذهبهم رابعاً صنعتهم وخدمتهم وصورة معيشتهم وصلاحياتهم الانتخاب . خامساً العلال الظاهرة كما اذا كان احدهم منعداً او احمق . سادساً المناكحات والوفيات سابعاً صنوف ودرجات الاسنان والوظائف العسكرية وتاريخ قيد ونحرير الداخلين بالسجل على وجه العموم وتنظيم هذه السجلات لاجل الاهالي المسلمين وسائر الجماعات (اي المذاهب المختلفة) كلا على حدة

(٣) يعطى الى الذين قيد اسماءهم في سجل النفوس تذكرة مطبوعة ومختومة وموئع اعلاها بالطغراء وهذه التذكرة تتضمن اجمال الاحوال والمعاملات المحررة في المادة الثانية

(٤) كل شخص مجبور ان يبرز تذكرة النفوس حين اجرائه بيع وفراغ الاموال الغير المنقولة التي له وحين انتخابه الى مأمورية او خدمة ما وفي معاملات البوليس وحين اخذه تذكرة المرور والبسا بورت وحين عقد المناكحات واذا لم يتمكن من ابرازها توخر الخصوصات المذكورة الى ان ياخذ تذكرة يبين فيها انه قد جرى قيد اسمه في سجل النفوس واذا تبين لدى المحكمة ان هذا الاهال ليس هو عن سبب وعذر مشروع بعد ذلك

الشخص من النفوس المكتومة ويؤخذ منه جزاء نقدي من مجيدي ايض  
الى ذهب واحد ومن تحقق انه داخل بالاسنان العسكرية وانه اخفى نفسه  
لاجل ان لا يقيد اسمه في سجل النفوس يؤخذ للعسكرية بدون قرعة  
( ٥ ) يجب ان تكون كل صفحة من دفتر سجل النفوس مرفقة ومختومة  
ومنفصلة وقوعات المواليد والمناكحات والوفيات وتبديل المكان  
( ٦ ) ان سجلات نفوس كل سنة تسلم في ختام تلك السنة مع  
الاوراق المتعلقة بها الى مجلس ادارة القضاء وبحرر في ذيلها عدد الصفحات  
وتاريخ ختامها ويختتم على ذلك من طرف المجلس وتحفظ  
( ٧ ) يجوز اعطاء تذكرة بدلاً عن ضائع وذلك بعد اخراج قيدها  
من سجل النفوس وتعطى ويشار على القيدها بناء على استدعاء اعطيت تذكرة  
بدلاً عن ضائع

## الفصل الثاني

في صورة تفكيك ادارة سجل النفوس  
العمومية ووظائفها

( ٨ ) يعين في كل قضاء واولاه مأمور نفوس ويعينه كاتب واحد  
ويعين في مركز الولايات ومراكز المتصرفيات التي تجري ادارتها بالاستقلال  
ناظر نفوس واحد ويعينه كاتبان باعتبار كاتب اول وكاتب ثان وهؤلاء  
يوظفون من طرف الدولة

( ٩ ) ان مرجع ادارة النفوس العمومية هو نظارة الداخلية وان  
يكون هيئة النظارة المشار اليها مدير عمومي ويربط قلم النفوس العمومية  
بهذه الادارة

( ١٠ ) ان ماموري النفوس في القضايات ينتخبون من طرف القائمة على ان يكونوا من ارباب العفة والاستقامة غير محكوم عليهم وقتاً ما بجناية او جنابة وان يعرفوا القراءة والكتابة باللغة التركية ويعينون بتصديق المتصرف ومامورو نفوس الاولوية ينتخبون من قبل المتصرفين من المؤمنين ويتصادق عليهم من طرف الولاة ونظارة النفوس في الولايات ينتخبون من قبل الولاة وتجري ماموريتهم بتصديق نظارة الداخلية

( ١١ ) ان معاملات سجل نفوس القرى والمحلات يجريها مامورو كل جماعة منهم ( يعني المختارون )

( ١٢ ) انه توفيقاً للقاعدة المدرجة في هذا النظام يجب ان تدرج الوقوعات المتعلقة بسجل النفوس في كل قرية ومحلة على ورقة العلم وخبر الحالية التي تعطى من طرف ماموري النفوس في القضايات ويختتم في ذيلها من جانب مجلس الجماعات يعني مجلس الاختيارية وترسل في اخر كل شهر الى راس القضاء وهذه العلم وخبرات هي اربعة اقسام تشمل المواليذ والمناكحات والوفيات وتبدل المكان وستنظم طبقاً للانموذج الذي سيحصل من طرف نظارة الداخلية اما اوراق العلم وخبرات التي تعطى الحالية فتنبذ ذمة على ماموري الجماعات في القرى وتسلم اليهم

( ١٣ ) ان ماموري النفوس في القضايات ينفذون في سجل النفوس العلم وخبرات المحررة في المادة السابعة ويرسلون الى مركز الولاية في كل ثلاثة اشهر مرة صورة مصدقة عنه من طرف مجلس ادارة القضاء وجدول الاجمال واما مامورو النفوس في الاولوية فيرسلون الى مركز الولاية صور السجلات التي ترد من القضايات وجدول الاجمال الذي يعملونه باعتبار الالاء مع صورة سجل النفوس المصدق من مجلس ادارة مركز الولاية ونظر نفوس الولاية يقدم الى الوالي جميع ما ذكر تحت تصديق مجلس ادارة الولاية ليرسلها الى نظارة الداخلية وينظر ايضاً جدول اجمال باعتبار الولاية

و يجب ان ترسل صور سجل النفوس العمومية وجداول الاجمال عن كل سنة من الولايات الى نظارة الداخلية في الاشهر الثلاثة الاولى من السنة التالية

( ١٤ ) ان صور السجلات التي ترسل الى نظارة الداخلية تتخذ اساساً لجداول الاستاتستيك ( الاحصاء ) العمومي التي تعمل كل سنة في قلم النفوس العمومية وتحفظ عموماً و يعمل عنها جدول يتضمن اسما وكنى النفوس الداخلة في الصنوف العسكرية و يرسل الى الدائرة العسكرية .

### الفصل الثالث

في اصول ضبط وتحرير  
وقوعات المواليد

( ١٥ ) يجب على الوالدين ان يقيدوا اسم الطفل الذي يولد ويوم ومحل ولادته وهذه المعاملة القيدية تجري باخبار مأموري النفوس في راس النضاء بموجب علم وخبر وذلك بناء على التقرير الذي يقع وفقاً للمادة الثانية والاربعين في القرى والمخارات امام الامة والمخار بن وخدمة الجماعات غير المسلمة وتذكرة النفوس للوالد الذي يجري قيده نسلم الى والديه او الى وليه وبعد التبليغات الخطية التي تجري من طرف مديري المستشفيات والمحبوس بحق المواليد التي تقع فيها كافية وتفيد التبليغات المذكورة بحضور شاهدين في السجل ويؤخذ جزا القدي من رجال مجيدي الى خمسة ريات من لا يعلم عن المواليد التي تقع

( ١٦ ) اذا اشبه مأمور سجل النفوس بالمعلومات التي تعطى له يجب عليه ان يجري التحقيقات ويظهر حقيقة الحال اذا وقعت مواليد

للذين نقلوا موقفاً من اما كنهم فيبلغ ذلك بموجب علم وخبر لمامور نفوس  
المحل المقيد فيه والد الطفل فان لم يكن له والد فيبلغ مامور المحل المقيد  
فيه اسم والدته ويجري قيده في سجل النفوس

( ١٧ ) ان المواليد التي تقع في الممالك الاجنبية تبلغ لنظارة الداخلية  
بمعرفة نظارة الخارجية بموجب علم وخبر من طرف السفارة او الشهبندرية  
ونظارة الداخلية ترسل هذا العلم وخبر الى محله بواسطة ادارة النفوس  
العمومية وتجري قيده في سجل النفوس اما المواليد التي قد تقع في اثنا السفر  
في السفن والمراكب فينظم بها علم وخبر من طرف الرمان بحضور شاهدين  
وبحور منه تسجلان يعطيهما القبطان الى ادارة الميناء اذا كانت الاسكلة التي  
سيخرج منها ابوا المولود من الممالك السلطانية . فاما اذا كانت من الممالك  
الاجنبية فيعطيهما الى الشهبندرية وإدارة الميناء والشهبندرية توقف نسخة  
منها وترسل النسخة الثانية الى نظارة الداخلية بمعرفة نظارة البحرية او  
الخارجية ونظارة الداخلية ترسل هذا العلم وخبر بواسطة ادارة النفوس  
العمومية الى مامور النفوس في المحل المقيد به اسم والد الولد او اسم والدته  
اذا لم يكن له اب فيقيد في سجل النفوس

( ١٨ ) اذا وضعت الامراة نولاً او اكثر من الاولاد يقتضي ان  
يقيد كل منها على حدة في الساعة والدقيقة التي ولد بها

( ١٩ ) اذا توفي المولود يقتضي ان تعطى عنه معلومات في ظرف  
اسبوع وبناء على المعلومات التي تعطى يقيد في سجل الوفيات محل ويوم  
وساعة ولادته وهل هو انثى او ذكر واسم والده وشهرتها ومحل اقامتها

( ٢٠ ) ان الذين يطرحون في الازقة يقيد انهم مجهولوا والوالدين  
( ٢١ ) من يجد مولوداً جديداً يبين محل وكيفية وجودة واي زمن  
وجد ويعطي الالبسة التي يجدها معه الى مجلس الجماعات في القرى والى  
الحكومة في المدن والقصبات وينظم لاجل ذلك دفتر ضبط يكتب فيه

عبر الوالد الظاهر وهل هو ذكر ام انثى والاسم الذي يدعى به ثم يكتب فهو  
ايضاً اسم المحل الذي يعلم اليه ودفتر الضبط هذا يقيد في سجل النفوس  
( ٢٢ ) اذا ادعى علم ابي الوالد الذي لم يعرف ابوه ولا امة  
انه والد عما فحشد به سجل دفتر شخص وشرح عنه في السجل اذا كان  
مفيداً

### الفصل الرابع

في اصول اجراء وقوعات النكاح والزواج

( ٢٣ ) ان المناكحات التي تجرى بين الاهالي المسلمين تجري بموجب  
رخصة من المحاكم الشرعية اما مناكحات الجماعات غير المسلمة فتجري بموجب  
رخصة من طرف الرؤساء الروهانيين ويجب على ائمة امام او الرئيس الروحي  
الذي اجري النكاح ان يعطي علماً وخبراً عن كيفية الازدواج الى مامور  
سجل النفوس واكثر ما يكون بعد ثمانية ايام من تاريخ وقوع الزواج  
( ٢٤ ) يدرج في هذا العلم وخبر اسم الزوج والزوجة وشهرتهما  
وسنها وصفتهما ومحل ولادتهما واقامتتهما واسم والديهما ووالديهما وشهرتهما  
ومذهبهما وصنعتهما ومحل اقامتهما وصورة عن رخصة النكاح واسم الشاهدين  
وشهرتهما وسنها وصنعتهما

( ٢٥ ) ان الذين يتأهلون في غير المحل الذي هو مسقط راسهم يعمل  
لهم من مامور سجل النفوس علم بخبر يتضمن كيفية الازدواج ويرسل  
بمعرفة ناظر نفوس الولاية الى المحل الذي هو مسقط راسه اما المناكحات  
التي تقع في الممالك الاحنية فتبلغ الى النظارة الداخلية بمعرفة النظارة  
الخارجية بموجب علم وخبر من طرف السفارة والشهندريات ونظارة

الداخلية ترسل هذه العلم والخبرات الى محلها بواسطة ادارة النفوس العمومية  
ويجري قيدها في سجل النفوس

( ٢٦ ) انه عند وقوع الطلاق تبلغ كفية الطلاق الى مامور سجل  
نفوس القضاء بموجب علم وخبر من طرف امام القرية او المحلة او من  
الرئيس الروحاني وبموجبه يجري تصحيح القيد

### الفصل الخامس

في صورة اجراء وتنوعات الوفيات

( ٢٧ ) ان الوفيات التي تقع في كل قرية يفاد عنها الى مامور سجل  
نفوس القضاء بموجب علم وخبر يذكر به اسم المتوفي والدة وكفية  
وفاته وهل هو متاهل او لا واذا كان متاهلاً فزوج من هو سنة ومسقط  
راسه وان كانت المتوفاة امرأة فزوجة من هي وستها ومسقط راسها ثم يرسل  
من طرف ماموري النفوس الى مامور نفوس المحل المقيد به المتوفي صورة  
العلم وخبر السالف الذكر مصدقة متضمنة كفية وفاة المتوفين الذين  
نقلوا من اما كنهم موقتاً ويجري قيدها

( ٢٨ ) ان الوفيات التي تقع في المستشفيات العسكرية والبلدية  
يعطى عنها معلومات من طرف مدير المستشفى الى مامور سجل النفوس في  
طرف اسبوع واحد بموجب علم وخبر يتضمن التفاصيل المهررة في المادة  
السابقة اما الوفيات التي تقع في الممالك الاجنبية فتبلغ الى نظارة الداخلية  
بمعرفة نظارة الخارجية بموجب علم وخبر من طرف السفارات او الشهبندريات  
ونظارة الداخلية ترسل هذه العلم والخبرات الى محلها بواسطة ادارة النفوس  
العمومية في نظارة الداخلية

(٢٩) ان كيفية الوفاة تفيد في قسم وفيات سجل النفوس بموجب  
 المادتين المحررتين سابقاً وتوفيقاً للعلم والخبر الذي سيأتي و يصح بحسب ذلك  
 سجل المواليد اما المتوفي فان كان متاهلاً فيجوز ايضاً تصحيح سجل المناكحات  
 ثم ان الوفيات التي تقع في اثناء السفر في السفن والمراكب ينظم لاجلها  
 نسختان علم وخبر من طرف الربان بشهادة شخصين وهذه العلم وخبرات  
 تعطى الى ادارة الاسكلة اذا كانت الاسكلة التي سيمر اليها المركب او  
 الوابور من المالك السلطانية وتعطى الى الشهبندرية اذا كانت من المالك  
 الاجنبية ثم يوقف نسخة منها في ادارة الاسكلة او الشهبندرية وترسل نسخة  
 اخرى الى نظارة الداخلية بمعرفة نظارة البحرية او الخارجية ونظارة الداخلية  
 ترسل هذا العلم والخبر الى مامور نفوس المحل المفيد به المتوفي بواسطة ادارة  
 النفوس العمومية ويقيد في سجل النفوس

## الفصل السادس

في صورة اجراء وقوعات تبديل المكان

(٣٠) متى رام الشخص المفيد اسمه في سجل النفوس ان يغير محل  
 اقامته فهو مجبور ان يبرز علم وخبر القرية او المحلة المرجود فيها الى مامور  
 سجل النفوس و يصح قيده

(٣١) متى رجع الذين يغيرون محل اقامتهم كما في المادة السابقة الى  
 محل اقامتهم الاول يكونون مجبورين ان يصححوا قيودهم في سجل النفوس واذا  
 لم يراعوا هذه القاعدة يؤخذ منهم جزاء نقدي من يشاء الى هـ بشالك





## الفصل السابع

### في تفتيش السجلات

( ٢٢ ) يجب على مأموري سجل النفوس في القضاة ان يفتشوا معاملات القرى مرة في كل ثلاثة اشهر وعلى مأموري سجل النفوس في الولاية ان يفتشوا مراكز الاقضية في كل ستة اشهر وعلى نظارة النفوس في الولاية ان يجولوا في جميع مراكز الولاية والاقضية ويفتشوا عن معاملاتها مرة في كل سنة

( ٢٣ ) ان مأموري نفوس القضاء مكلفون في اثناء تفتيشهم ان يجرؤ التحقيقات على علوية الخبر المبين بها وقوعات الاشهر الثلاثة التي مرت وكذلك مأمورو نفوس اللواء مكلفون ان يفتشوا عن اعمال مأموري نفوس القضاة كما ان نظارة النفوس في الولايات مكلفة بالتفتيش عن اعمال مأموري نفوس الولاية والقضاة فيما يتعلق بامور وظائفهم

( ٢٤ ) انه في اثناء تفتيش السجلات يحق لكل فرد من الاهالي المقيد في السجل الادعاء بتصحيح الفيد مبينا الاسباب الموجبة على ان هذا الادعاء يمكن قبوله بناء على التقرير والافادة المقدمة من الشهود الذين شرط بحقهم ان لا يكونوا من اقارب الاولى لهم علاقة في هذا الادعاء بعد ان يودوا شهادتهم في مجالس الادارة بعد تخليف اليمين وبناء على نتائج التحقيقات تجري وعند ذلك يجوز صح الفيد

( ٢٥ ) اذ تبين في اثناء تفتيش السجلات ان الاية والمختارين والخدمة الروحانيين قد كتبوا علم وخبرات في القرى والمجالات بخصوص وقوعات المواليد والمناكحات والوفيات وتبديل المكان غير موافقة للواقع بحكم عليهم باداء جزاء نقدي من ذهب الى خمس ذهبات واذا كان هذا العمل مبنيا على ارتكاب ما او اخذ رشوة بقصد كتم النفوس لاجل تهريبها من

لفرقة فتجري عليهم ايضاً المجازاة القانونية الموضوعة في حقهم على حدة  
( ٢٦ ) ان المماورين بمعاملات السجل اذا حكموا سجلات النفوس  
غيرها او حرفوها بحكم عليهم بالمجازاة المعينة قانوناً في حق المماورين

### الفصل الثامن

في درجات المخرج الذي يؤخذ من وفوعات  
سجل النفوس

( ٢٧ ) يؤخذ غرش واحد عن كل علم وخبر يعطى لاجل المواليد  
على العموم اما علم وخبرات الوفيات فلا يؤخذ عنها خرج وعلمة خبر  
المناكحات هي على ثلاثة انواع فيؤخذ عن الاول خمسة غروش وعن الثاني  
ثلاثة وعن الثالث غرشاً واحداً ويؤخذ غرش واحد ايضاً عن علم وخبر  
تبديل المكان وعن تذاكر النفوس على العموم

( ٢٨ ) ان اوراق العلم والخبرات المبينة في المادة السابقة تعطى  
من طرف قائمقام القضاء الى مامور نفوس كل قضاء بموجب سند ويترك  
منها الى الائمة والمختارين والروساء الروحانيين نصف رسم علم وخبر المواليد  
والمناكحات وتبديل المكان وبسالم النصف الاخر وخرج تذاكر النفوس  
الى صناديق المال ويحمل في كل ثلاثة اشهر مرة دفتر بتضمن محاسبة  
هؤلاء ويرسل تحت تصديق مجلس ادارة القضاء مع اوراق الوفوعات  
الى راس اللواء ومن هناك يرسل الى مركز الولاية وتجرى عليه المحاملات  
العلمية في محاسبة الولاية واذا اخذ الائمة والمختارون وخدمة الجماعات الغير  
المسلمة رسوماً زائدة عما هو معين في هذا النظام تجري بحكمهم المجازاة القانونية



## الفصل التاسع .

### احكام مؤقتة

( ٣٩ ) لاجل الابتداء لاجراء احكام هذا النظام سيصدر تنظيم قيود سجلات نفوس الاهالي على اختلاف صوفهم في النضوات اجمع بمعرفة القومسيونات المبينة في المواد الاتية

( ٤٠ ) بشكل قومسيون مواف من عضوم من ادارة كل قضاء وعضوم من اعضاء البلدية ومامور النفوس وضابط الرديف وفي النضوات المختلطة يعين احد الاعضاء ممن لهم الاكثرية من الجماعات الغير المسلمة و يعين وقتاً برفافة هذه القومسيونات كاتب عدل عن كاتب النفوس

( ٤١ ) ان القومسيونات التي ستعين بموجب المادة السابقة يطوفون القرى التي هي تحت ادارتهم واحدة فواحدة و يباشرون بتحرير النفوس الموجودة والتحقيقات التي تجري في هذا التحرير تكون مستندة على الاساسات المبينة في المادة الثانية

( ٤٢ ) انه في اثناء التحرير يؤخذ تقرير كل شخص بنفسه ويجوز اخذ هذه التقارير ايضاً بالوكالة على ان التقرير الذي سيؤخذ لا يكون مقبولاً الا بحضور شاهدين وبشرط في الشهود ان يكونوا بالغين سن الرشد اي ان يكونوا قد اتموا السنة الحادية والعشرين من عمرهم

( ٤٣ ) ان نفوس الاناث اللواتي هن فوق سن التسعة تضبط اساو من واعمارهن وعددهن بوكالة ازواجهن او اقاربهن وبصرف النظر عن تحرير اشكالهن وصفتهم

( ٤٤ ) ان الذين لا يوجدون في اثناء التحرير ويكونون مقيمين مؤقتاً في بلاد اخرى يجري قيدهم بعد ان يثبت عمرهم وحالم وصفهم من طرف والديهم او اقربائهم باقامة شهود نوبتاً لهذا النظام

( ٤٥ ) يجري التحقيق عن اسماء ومحل اقامة الذين هاجروا ونقلوا من المكان الذي هو مسقط راسهم الى محل اخر ويضبط ذلك على حدة ليبين الى محل اقامتهم بموجب دفتر مخصوص ويجري تحريرهم فيه

( ٤٦ ) متى اتم قومسيونات التحرير تحرير كل قرية يختمون ذيل مسودات السجل من مجالس الجماعات والائمة والمختارين وتكون هذه المسودات مرتبة على المواليد والمناكحات

( ٤٧ ) ان مسودات السجل في المحلات المختلطة الاهالي تكون مفترقة عن بعضها بحسب عدد كل جماعة ( اي كل طائفة ) وادى ختام تحرير كل قضاء ينظم مامور نفوس القضاء عند رجوع القومسيون السجل الاصيل وعند ختام الاشهر الثلاثة الاولى يرسل الى راس اللواء صورها وجداول الاجمال توفيقاً للمادة الثالثة عشرة وهكذا يرسل من مراكز الاوبه والولايات الى ادارة النفوس العمومية في الاستانة توفيقاً للمادة الثالثة عشرة المنوه عنها والدائرة المذكورة ايضاً تنظم جداول النفوس الداخلية في الاسنان العسكرية ونعطيها الى الدائرة العسكرية

( ٤٨ ) ان اجراء احكام مواد هذا النظام المتعلقة بوقوعات سجل النفوس والمجازاة تعتبر من تاريخ الاعلان الذي سينشر من طرف نظارة الداخلية بعد ان تحقق قومسيونات التحرير عن النفوس الموجودة وتجري قبلها هذه الاعلانات تصدر عند ختام المعاملات التحريرية في كل ولاية

( ٤٩ ) ان نظارة ومأموري النفوس سيعطون تعليمات مخصوصة من جانب ادارة النفوس العمومية المركزية تتضمن تفصيلات وظائهم توفيقاً لهذا النظم

( ٥٠ ) ان نظارة الداخلية مأمورة باجراء هذا النظام

تاريخ الارادة السنية

في ٨ شعبان سنة ١٢٨٠ وفي ٢٢ حزيران سنة ١٢٧٠

## صورة التعليمات المختصة بتذاكر النفوس

المادة ( ١ ) ان تذاكر النفوس التي تعطى بعد تحرير النفوس الى كل صنف من الاهالي كباراً وصغاراً من الذكور والاناث الذين يجري تحريرهم في الممالك العثمانية وفقاً لما هو مبين في المادة التاسعة عشرة من تعليمات سجل النفوس الموقفة وهذه التذاكر بعد ان تطبع بمعرفة امانة البلدة وفقاً للمثال الذي يوضع يعطى ادوائر الاستانة وملحقاتها المقدار اللازم منه بعد ان يقيد ذمة بناء ان يطلب حساب ذلك وبمخصص لكل ولاية على حدة المقدار المطلوب وهرزم ويرسل الى الولايات بواسطة البريد التي يجري الاعشاء التام بحسن محافظته ويرفق بتحريرات مخصوصة ويقيد ذمة بناء ان يطلب الحساب عنه في ختام التحرير

( ٢ ) انه عند ورود التذاكر التي ذكرت الى الولايات يرسل حالاً الى الالوية الملحقة بالمقدار اللازم منها مأمونة محفوظة ويرسل ايضاً من الالوية الى القضاة الملحقة بالمقدار المتبقى والالوية تقيد المرسل ذمة على الالوية الملحقة والالوية ايضاً تقيد ذلك ذمة على القضاة وعند ختام تحرير النفوس تجري كل جهة المحاسبة مع الاخرى

( ٣ ) ان التذاكر التي ترد الى القضاة يفرز منها المقدار الكافي لنفوس قري ومحلات ونواحي ذلك القضاء وبعد ان يجتمعت تحت العبارة المروية في منها يجتمعت مجلس الادارة تسلم وتعطى الى قوميونات التحرير بموجب سند نقدي أما التذاكر التي تعطى من طرف الدوائر في الاستانة

فيختم على العبارة المذكورة المحررة بها من طرف امانة المدينة

( ٤ ) ان قوميونات التحرير تطوف المحلات والنواحي والقرى الكائنة داخل القضاء وتأخذ عن كل نفس من النفوس الذكور والاناث البالغين سن الحادي والعشرين الذين يجري تحريرهم وفقاً لاحكام التعليمات المخصصة عشرين بارة وعن الذين يزيد سنهم عن ذلك اربعين بارة على السوية وبلا استثناء بعد ان تملأ المحلات اللازمة في التذاكر المذكورة من طرف كاتب القوميونات وبوضع في ذيل العبارة المحررة في البند السابق تاريخ يوم التحرير وتعطى منها نسخة الى الامل

( ٥ ) ان المبالغ التي تأخذها قوميونات التحرير في مقابل تذاكر النفوس التي تعطىها بموجب البند السابق تجري المحافظة عليها حسناً وعند رجوع القوميونات تسلمها بموجب علم وخبر تماماً الى امانة الى صندوق المال اما المعاشات التي تتراكم لهم في اثناء سفرهم وثمن الاوراق المقطوعة اذا كانوا اخذوا منها قبلاً شيئاً من الدائرة البلدية يرى حساب ذلك ثم يجري اخذها واستيفاءها من دراهم التذاكر المارة الذكر التي جرى تسليمها امانة الى الخزينة بموجب سندات مفوضة تحت صندوق مجلس ادارة القضاء

( ٦ ) ان لاجل فهم كيفية تركيب وتجميع المبالغ التي تأخذها قوميونات التحرير في مقابل تذاكر النفوس وتسلمها الى الخزينة عند رجوعها كما هو مبين انفاً اي انه لاجل ان يبين صريحاً كمية التذاكر التي يعطى عنها عشرون بارة وكمية التذاكر التي يعطى عنها اربعون بارة يعمل دفتر حساب يبين فيه ما اخذ عن كل مذكرة من النفوس الذكور والاناث الذين في سن الحادي والعشرين على حدة وما اخذ عن الذين في سن الحادي والعشرين فما فوق على حدة مبيناً في ذلك عدد نفوس كل فئة ثم يعطى الى مجلس الادارة وبعد ان يجري تطبيق هذا الحساب لدى المجلس على مسودات السجل مولة فحيلة وناحية فناحية وقرية فقرية فترى في المعاملة

التصديقية في ذيل الحساب المذكور بموجب مضبطة وبعد ان يحفظ  
عنها نسخة مصدقة في مجلس ادارة القضاء يصير لف السندات المنبوضة  
المدرجة في المادة الخامسة وترسل الى راس اللواء مع حساب التذاكر  
المحررة في المادة السابعة

(٧) انه حزن رجوع القومسيونات الى مركز القضاء اذا بقي  
عندها من تذاكر النفوس التي اخذوها قبلاً تذاكر زائدة عن التي  
اعطيت الى الاهالي ترجمها الى مجلس الادارة ويجري على حساب ذلك  
وتعيده

(٨) يعمل في راس اللواء حساب اجمالي ايضا بين فيه كمية  
وكمية صرف واستعمال تذاكر النفوس العمومية المرسلة قبلاً من جانب  
الولاية وبعد ان تجري التدقيقات اللازمة من طرف مجلس ادارة اللواء  
عن الحسابات التي ترد من المركز والنضوات كما هو محرر اعلاه فالمبالغ  
التي ترد من النضوات ترسل حالاً لجانب الولاية بموجب مضبطة والتذاكر  
التي تبقي كما هو محرر في المادة السابعة وتعاد من القومسيونات او ترد من  
النضوات توقف في راس اللواء عيناً ونماتاً ويحافظ عليها محافظة حسنة  
لتجري المعاملة بخصوصها وفقاً للاشعار الذي يصدر من الولاية

(٩) ان الاجمال والحسابات التي ترد من الااوية الملحقة كما ذكر  
في المادة السابقة يجري تدقيقها في مجلس ادارة الولاية والاجمال العمومي  
الذي يعمل في المجلس المذكور بخصوصها مع حساب المركز يقدم الى مقام  
رئاسة الوكلاء الجليل واثنان التذاكر ما عدا معاشات هيئة القومسيون  
والمقدار الذي يعطى عوضاً عن ثمن الفرطاس المخطوع والمبالغ التي تأتي  
من المركز والااوية الملحقة وتجمع في صندوق مال الولاية وتحفظ تحت ختم  
ادارة الولاية وتوضع امانة على حدة وهذه المبالغ مع تذاكر النفوس التي  
تزيد وتوقف في راس اللواء يجري العمل بها اتباعاً للامر والاشعار الذي

يصدر من المقام الجليل المشار اليه

( ١٠ ) لا يجوز استعمال المبالغ المبينة في المادة السالفة على اي وجه كان بدون ان يصدر امر واشعار من مقام رئاسة الوكلاء الجليل وإذا حصل خلاف ما ذكر فمجلس ادارة الولاية يكون مسئولاً عن ذلك

( ١١ ) ان امانة البلدة ايضاً تجرى حساب التذاكر المعطاة

لدوائر الاستانة والالوية والاضواء المحقة بها والمبالغ التي اخذت بمقابل تلك التذاكر وفقاً لمتدرجات هذه التعليقات وتعمل بخصوصها وبخصوص ما باقي من الدوائر والمحقات اجمالاً يجري بخصوص التدقيق في مجالس الامانة والادارة ثم يعرض ويقدم الى المقام الجليل المشار اليه بموجب مضبطة وينظم مجلس امانة ايضاً ورقة حساب مفصل يبين فيها مقدار التذاكر التي طبعت بمعرفة كما هو مصرح في المادة الاولى والمبلغ الذي صرف لذلك ومقدار ما ارسل من التذاكر المطبوعة الى الولايات ومصاريف الطبع وثمان القرطاس وهذه ايضاً تقدم الى المقام الجليل المشار اليه

تعزيزاً

اي تعريفة لبعض العبارات الالية

بما ان نمرة الابواب المحررة في الجدول الاول من نمرة سجل النفوس وهي النمرة التي وضعت وتخصت لكل بيت من القرى والمحلات حين تحرير الاملاك فيلزم ترفيقها في اثناء تحرير النفوس

وبما ان نمرة الخانة ( اي البيت ) هي عبارة عن نمرة الخانة المرفوعة في دفاتر النفوس القديمة وكون من اللازم معرفتها في الدائرة العسكرية فيجب ان توضع هذه النمرة في تحرير النفوس الذي يجري في هذه المرة بموجب دفاتر النفوس العتيقة المخصصة للمحلات والقرى ويبدأ بوضعها من الخانة الاولى الى الخانة الاخيرة حسب الترتيب متسلسلاً

ونومرة النفوس على نوعين الاول نمرة العموم وذلك ان تفيد في كل



بيت بالتسلسل على ترتيب نردفات النفوس العتيفة مبتدئاً فيها من صاحب البيت او مديره الذي عد الاول فيها الى ان يبلغ النمرة الاخيرة فيها فيها اصغر النفوس الموجودة في البيت الذي ترك للاخر وهناك تنقطع السلسلة

وبما ان هذا النمر والعصوي يبين في ابتداء التحرير العدد العمومي للنفوس الذكور والاناث الموجودين في كل محلة او قرية فمضى حدثت المواليد بعد التحرير فالنمر والتي تعقب النمر والعصوي الاخير من عدد نفوس تلك المحلة والقرية يتخذ نمرة عمومية ويحضر ذلك المولود في ذيل نفوس البيت الذي يخصه اياً كان وعند وقوع وفيات ترقي النمرة العمومية التي وضعت عند ابتداء التحرير وفقاً للبدء الاتي المعرف اشارة للوفاة

ولا بد من الاعناء دائماً بالنمرة العمومية حيث حصول وقوعات ويستخرج العدد الصحيح النفوس الموجودة بضم المواليد واسقاط الوفيات وبموجب تنظيم اجماليات الوقوعات وبصيرتها بها . والنوع الثاني هو النمر الخصوصية وهي تخصص النفوس الموجودة في كل بيت من الذكور والاناث بها بلغت ويتبدأ فيها من الواحد وتنتهي عند انتهاء قيد نفوس البيت بحسب عددهم والمواليد التي تأتي بعد التحرير يجري فيها بالتسلسل بحسب النمر وعند وقوع وفيات فالنمرة الخصوصية التي للشخص المتوفي تجري بحسبها معاملة الترفيق كالنمرة العمومية وانضى كان لم تكن

ويحضر في المحل المختص ( بالاسم والشهرة والصناعة والصفة ) اولاً اسم كل شخص واسم ابيه ثانياً شهرة اي الشهرة المعروفة بها عائلته كقولهم عرب زاده او جركس زاده او صار مسق زاده او الكردي والزيبكي او ابن سرب محمد ثالثاً صنعة اي يبين فيه من اي ممالك او اصناف مثلاً ( من تجار الخيرية او اوربا او يتعاطى مال الفاتوره اي البضائع الاجنبية او منبدا او فاكهاني او قصاب الخ ) رابعاً صفة اي يبين ان كان من العلماء والحكام

بواهم او هو حائر على رتبة ملكية او عسكرية وقلبية ام لا  
وفي خانة ( الاشكال المخصوصة والعلامات الفارقة تبين الارصاف  
موصة بذكر النفوس فقط تلك الارصاف التي لا تتبدل على مر الايام  
مهيون ولون الهيئة وقامة من جاز سن العشرين وتبين فيها ايضاً  
دمات والعاهات كازرار العين وعامة الفم ونمش الوجه واثار الدملة  
رى والبسارية والعرج والحذبة والاقفساس وما شا كل ذلك

وفي ( تاريخ الولادة ) بمرر اليوم التي ولد فيه  
وفي ( مسقط الرأس ) تبين البلدة الذي ولد فيها  
وفي ( الصف العسكري ) يكتب صف كل شخص ان كان داخلاً  
لاستان العسكرية او في العساكر النظامية والاحتياط والرديف والمستحفظ  
امسالة التاهل والعلل الظاهرة وسائر الاحوال فانها تبين في خانة  
حظاظ و بمرر في خانة ( الوقوعات ) التغييرات التي تظهر بعد التحرير  
يذكر فيها ان الشخص انتقل من محلة او قرية بتاريخ كذا الى محلة او  
بة اخرى او انه كان في الاستان فاصابته القرعة في التاريخ الفلاني ونقل  
النظامية ومن النظامية الى الاحتياط او الرديف ومن الرديف الى  
تخط وما شا كل ذلك وبما ان الجلد والصحيفة والنبر المخصوصة المحررة  
ت خانة عيود الوقوعات هي عبارة عن النبر المخصوصة المخصوصة لجلد  
هيئة ونفوس الدفاتر التي تمسك لاجل الوقوعات على حدة فلا يحد حصول  
بغات يجري ترقيتها وفقاً لها

### اخطارات مخصصة

اذا تعددت قطع سجل نفوس القضاء يشار الى ذلك في اعلى محل  
رست وعلى كل جزء منها انما القطعة الاولى او الثانية وكل قطعة من  
السجل يصير تجليدها متى بلغت خمساً وسبعين طبقة  
و بوضع نمرة والصحيفة المتسلسل حسب المثال المرسل في اعلى الصحيفة

ويبدأ بالنوم والاول الى الصفحة الاخيرة وكما انه يبين في اخر السجل  
المخصص لكل قضاء مجموع عدد البيوت ومقدار ذكور وإناث النفوس  
على حدة كذلك يبين في يكون ذكور النفوس فقط من هو موجود منهم  
سلك العسكرية فعلاً و بناءً عليه يلزم التدقيق والاعتناء بزيادة بالمعا  
المذكورة عند حصول وفوعات وان لا يترك محل اوقوع سهواً او خطأ  
وبعد ختام تحرير نفوس كل محلة او قرية بوضع يكون البيوت  
والنفوس التي تحويها تلك المحلة او القرية وتترك ست ورقات لكي يضاف  
اليها اسماء الذين ينتقلون مؤخراً من محلات اخرى الى المحلة والم  
المذكورة

وفي كل صحيفة من هذا السجل بحري بيتان من البيوت التي لا يضاف  
عدد نفوسها الذكور والإناث عشرة فاما البيوت التي يكون عدد نفوسها  
العشرة الى الخمسة عشر يكتب منها في الصفحة بيت واحد وإذا وجد  
يزيد عدد نفوسه عما ذكر في رقم في صفحتين ويجب ان يعنى جيداً  
تعيين محلات الجداول التي يلزم ان تترك خالية في كل صفحة من ل  
موليد كل بيت بالنظر الى الحالة المذكورة

والكيفية التي تدرج ضمن الجداول اي الاسم والشهرة والصناعة والم  
والاشكال المخصوصة والعلامات الفارقة وتاريخ الولادة وما شاكلها  
ان تكتب حذراً بجمع جيد وقلم رفيع بقدر الامكان بدون اجراء محك  
لحسن في الكتابة

وعند وقوع وفيات كما مبين في المثال يكتب لفظ فوت على ك  
المحتوي معروفاً قليلاً بقلم رفيع ويوضع التاريخ

ثم لاجل ان تقرأ اسماء بعض القضاة والمفصيات على كثر المرات  
والمحلات كما يلفظها في محلهما يقتضي ان يوضع عليها حركات رفعة حم  
الاجساد والصحة . اما دفتر الغربا فقد ارسيل للمحافل على حدة وبلا

## ب. الايجاب مثل سجل النفوس

( الخاتمة )

انه حين تنظيم اجماليات النفوس المخصوصة لالوية والقضاءات او  
 يم الولايات التي تبين في ذيل المادة الرابعة من التعليمات الموضوعة  
 في اجراء تحرير النفوس انه يجب تنظيمها وتقديمها لمقام رئاسة الوكالة  
 لانه يبين في كل قضاء ما يحتوي من المملات والنواحي والقرى وما يوجد  
 ل منها من الذكور والاناث ويبين في اللواء مقدار القضاءات مع  
 زوعد الذكور والاناث فيه من الموطنين والاغراب ويبين في الولاية  
 الالوية وما يحوي كل لواء من الذكور والاناث من الموطنين  
 غراب والمحصل انه لاجل معرفة العدد العمومي للذكور والاناث  
 ن يجري تحريرهم في الولاية سواء كانوا من الموطنين والاغراب يبين  
 ذلك . اما في القضاء فكل محلة وناحية وقرية على حدتها وفي اللواء  
 يكون كل قضاء مع المركز على حدته وكذا في الولاية يبين يكون  
 به والمركز والاجمالات التي ترد من القضاءات ترسل الى الولاية مع  
 قال الذي يعمل في اللواء واجمالات القضاءات التي ترد من اللواء  
 رية عموم اجماليات القضاءات تربط معاً وتقدم بموجب مضبطة الى  
 الوكالة الجليل مع الاجمال العمومي الذي ينظر في الولاية ويستخرج  
 عن كل منها في محاسنها ويحفظ اجمال القضاءات في مجلس ادارته والاجمال  
 وي في مجلس ادارة الولاية لتجري مراجعتها عند الايجاب ويبين في  
 نالآت المذكورة النفوس المسلمة على حدتها والنفوس الغير المسلمة تبين  
 جماعة منها على حدة ايضاً

واذا ظهر شي لا خارج عن قاعدة التعريف هذه فلا ريب انه يجري  
 في محله بالقياس على ما ذكر

في ٢١ ذي الحجة سنة ١٢٩٨

جدول متضمن بمقدار المعاشات التي تقرر تخصيصها  
 لنظارة ومأموري وكتبة النفوس وفقاً للمادة  
 الثامنة للفصل الثاني من نظام  
 سجل النفوس المخصصة

مقدار المعاشات	درجات المأمورين
غروش	
٢٠٠٠	نظارة نفوس الولايات
٠٥٠٠	رؤساء الكتاب عند نظارة نفوس الولايات
٠٢٥٠	الكتاب الثانويون لنظارة نفوس الولايات
٠٥٠٠	مأمورو نفوس اللواء
٠٢٥٠	كتاب نفوس اللواء
٠٢٥٠	مأمورو نفوس القضاء
٠١٢٥	كتاب نفوس القضاء



## لائحة التعليمات المخصوصة بكيفية اجراء تحرير النفوس

( المادة ١ ) ان جميع الاهالي الذكور والاثاث الموجودين في الممالك  
ثمانية مجبورون ان يقدموا اسماءهم في سجل النفوس  
( ٢ ) بما انه سيوضع ويتأسس حديثا سجل نفوس لكل قضاء  
الجداول المطبوعة التي ارسلت قبلاً من نظارة الحرية الجلية تعتبر مأخذاً  
بسودة لسجل النفوس ويجري التحرير عليها في بادىء الامر والسجل  
لاساسي ينقل ويبض عنها وفقاً للمادة الرابعة وحسب المثال المرسل مع  
هذه التعليمات

( ٣ ) يكتب في الخانة المخصوصة الموجودة في الجداول المذكورة  
سم وشهرة وصناعة وصفة النفوس التي يجري تحريرها والعمل الظاهرة والصنف  
العسكري اذا كان الشخص من صنف الاسنان او النظامية او الاحباط  
والرديف او المستعظم واذا كان متزوجاً او غير متزوج ويبين في اعلى  
لمسودة التي يشار بتحريرها في كل يوم تاريخ ذلك اليوم واذا احدث مجيء  
وامين عند التحرير فيذكر وقت وساعة وولادة التولدين ويجري فيها  
تقديم المولود اولاً وتاخير المولود اخيراً وفي انتهاء التحرير يصير مطالعة  
فاتر النفوس العتبية فاذا ظهر نقصان او تباين حين تطبقها على مسودات  
لسجل تجري التحقيقات عن ذلك بسرعة لكي لا يفي محل الحصول كتمان

وسهو

( ٤ ) انه كما تمسك سجلات مخصوصة الاهالي المسلمة على حدة كذلك

يمسك خلافا لكل جماعة من الاهالي الغير المسلمة ونفوس كل جماعة تقيد  
وتحرر في مسودة منفردة مخصص لتلك الجماعة وعلى هذا النسق والترتيب  
تنقل وتترقن في السجل الاساسي وخانات احوال العسكرية للاهالي الغير  
المسلمة تبقى مفتوحة وعند ختام تحرير كل قضاء عموماً وعودة هيئة  
القوميسيون فمسودات السجل تنقل وتقيد حالاً وبدون تاخير في سجل  
ذلك القضاء الاساسي وبعد ان يجرى تطبيق السجل المذكور مع مسوداته  
والتصديق على صحة التسجيل من طرف هيئة القوميسيون ومجلس ادارة  
القضاء بالاختتام الذاتية ونمى وارسال قطعة اجمال عن السجل الاساسي  
المذكور الى اللواء كما هو مبين وموضح في خانة تعريف السجل ينقل ويملاء  
الدفاتر الاساسية المطبوعة التي ارسلت قبلاً من نظارة الحربية الجبلية  
ذكر النفوس الغير المسلمة فقط الموجودة في المحلات التي جرت العادة  
بان تسحب الفرعة فيها وتذيل بالتصديق عليها من طرف هيئات القوميسيونات  
المذكورة ومجالس ادارة القضاء بالاختتام الذاتية ويقدم الى راس اللواء  
لترسل الى الولاية المنسوبة اليها ومنها تقدم الى النظارة المشار اليها وكذلك  
يعمل في راس اللواء ومركزه قطعة اجمال تشمل الفصول الملحقة لها  
جميعاً لتقدم لجانب الولاية وينظم في الولاية اجمال عمومي مخصوص لها  
حسب اجماليات النفوس التي ترد من المركز والالوية الملحقة بها ويعرض  
ويقدم الى مقام الوكالة الجبلية ويجري انمام الى كمال كافة المعاملات  
المشروحة في ظرف ثلاثة اشهر لا اكثر اعتباراً من ابتداء التحرير

(٥) ان نفوس كل قضاء يجرى تحريرها بمعرفة قوميسيون موفت

يتألف من احد اعضاء مجالس الادارة واعضاء مجالس البلدية مع بوز  
باشي رديف القضا وعضو مجلس الادارة يترأس على هذا القوميسيون وفي  
الفصول التي لا يوجد فيها مجلس بلدية يتعين وينتخب في مجلس الادارة  
عضو مناسب للقوميسيون يكون من اصحاب الناموس والحيشية في ذلك

القضاء وفي النفوس المختلطة النفوس فالعضو الغير المسلم يوخذ من الجماعة الأكثر عدداً ويعين برفق القوميسيونات كنية من ارباب الناموس والافتدار لتستخدم في مامورية النفوس عند ختام التحرير وتعد من هيئة القوميسيون ويكون برفق القوميسيونات ايضاً باش جاو بش رديف يعرف القراءة والكتابة وفي الموقع الذي ليس فيها قوة رديفية فاذا كان يوجد قوة نظامية فالبور باشي والجاويش اللذان يوجدان برفق هيئة التحرير يوخذان من صنف النظامية واذا لم يوجد باش جاو بش نظامية فيلزم انتخاب واستخدام رفيق مقتدر من الخارج ويكون ايضاً بجمعية هذه القوميسيونات واحد من اثنان الضبطية او اثنان حسب الايجاب

(٦) انه في اثناء التحرير يوخذ تقرير كل شخص بذاته والاشخاص الذين يتحقق عدم حضورهم مطلقاً يجوز اخذ تقاريرهم بالوكالة ولكن يشترط في ذلك ان يكون التقرير هو اجهة القوميسيون وبموجب شاهدين يتجاوز سنهما الحادية والعشرين ويبين اسمها في ملاحظات المسودة وقوميسيون التحرير ماذون بحلب الذين يمنعون عن التحرير والحضور الى موقعه بلا عذر شرعي

(٧) انه يتبدا بكتابة اسماء نفوس كل بيت في القرية او المحلة من صاحب او مدير البيت وبالتبعة يحرر ذكور واثاث الاولاد والاحفاد الذين من البيت الغير القابل الانفكاك اي المعدودين من اعضاء ذلك البيت وفي الاشكال لا تكتب الاشياء القابلة التبديل والتغيير مثل الحجية والشار بين بل يدرج وبصرح هيئة ذكور النفوس فقط ولون عيونهم وقامة من تجاوز سن العشرين منهم والعلامات الفارقة الثابتة التي توجد في اعضائهم الظاهرة

(٨) ان الاشخاص الذين لا يوجدون حين التحرير بل يكونون في ديار اخرى اي الذين لا يمكن اثبات وجودهم حالاً فلاشكال والوصاف



والاحوال التي تعددت في المادة الثالثة قيد وتضبط لهم عن افادة اباثهم  
وافر باثهم ومتعلقاتهم بحضور القوميسيون ووجود شاهدين اما نفوس  
الاناث فمن مستثنيات من اثبات وجودهن بالذات واقامة شهود عليهن  
وتصرح اشكالهن بل تحرير اسماءهن وعمرهن فقط بموجب افادة ازواجهن  
ومتعلقاتهم

(٩) ان قوميسيونات التحرير تبدأ وتباشر عملها أولاً في مركز القضاء  
ومن ثم تنقل الى القرى قرية ف قرية على التوالي وعند ختام كل قضاء تعود  
الى مركزه وتجرى المعاملات المصرحة في المادة الرابعة وفي اثناء التحرير  
تقيد وتتلأ في مسودة سجل القرى والمحلات عموم المهاجرين الذين ليسوا  
بموطنين بل هم مقيسون مؤقتاً في القرية والحلة التجاري تحريرها يكتبون في  
الحلة والقرية مع اهاليها القدماء واذا انتقلوا بعد ذلك الى محل اخر فيجرى  
بخصوص ذلك المحل معاملة نقل المسكن

(١٠) بعد ان تم قوميسيونات التحرير وتحرير كل قرية ومحلة  
تشرح في ذيل مسودات السجل انه لم يبق ولا شخص مكوم وان حنيفة  
الحال هي عبارة عما حرر ويختتم على ذلك من مجالس الاختيارية في القرى  
والايمه والمختارين في الفصبات والمدن ومختاري سائر الجماعات وافراد  
هيئة القوميسيون ايضاً يصادقون باختتامهم الذاتية ان الامر كما ذكر وتحتفظ  
نسخة مصدقة من هذا السجل عند الايمه والمختارين في كل محلة وقرية وعند  
مختاري الجماعات ومجالس الاختيارية لتجرى بمعرفة الوقوعات توفيقاً  
لنظام التجاري تنظيمه

(١١) ان الساكنين في محل ما الذين يضطرون للخروج الى  
المصايف في المواسم المعتادة او الذين ليسوا بقاطنين في المدن والقرى  
بل يابون الخيام صيفاً وشتاءً يحررون في ذيل اسماء الاهالي القدماء  
الساكنين في القضاء فتحرر اولاً النفوس المقيمة من العشائر المعينة مصانهم

ومشائهم ثانياً النفوس المستقلة منهم

( ١٢ ) ان الامالي الموجودين في محل ما من حين التحرير يعتبرون على نوعين الاول الوطنيون وهم المنوطون والمتأهلون على الاطلاق والثاني الغربا وهم الذين ليسوا بـوطنين ولا متأهلين بل يسكنون مؤقتاً في محل التحرير لاجل صنعة او تجارة ما او تحصيل العلوم والمعارف او لاجل الخدمة او النعالة اما النوع الاول فيقيد في سجل القضاء الاساسي واما النوع الثاني فيقيد في دفتر الغربا الذي يفتح على حدة وفقاً للمثال المذيلة به هذه التعليمات

( ١٣ ) ان خدمة العلمية والملكية والعسكرية وسائر ماموري الدولة الذين يوجدون في المحلات الجارية تحريرها يعدون مع نفوس دوائرهم غرباء ويقيدون في دفتر الاغراب المذكور وحيث ان الساكنين مؤقتاً المشروح عنهم في المادة السابعة وهذه المادة بحررون غيابة في مالكم الاصلية فلاجل تطبيق اوصافهم واشكالهم على الوجه المضبوط في بلادهم الاصلية يكتب بصراحة وطنهم الاصلي وسنهم ولقبهم وشهرتهم واشكالهم الثابتة كل ذلك باعتبار انه كنية لهم وعند ختام التحرير تنقل مجموع الكليات على ورقة وتعطى للحكومة ومنها ترسل الى وطنهم الاصلي ثم يشار في خانة الملاحظات من دفتر الغربا المار الذكر هذا اسم كل شخص المعلومات الواردة جواباً عن الخابرة التي تجرى

( ١٤ ) ان العساكر النظامية والرديف الذين يوجدون مع طوايرهم في مراكز ومواقع المعسكر السلطاني وفي سائر الانحاء يكتبون عند التحرير غيابة تبعاً لعدد البيوت في مالكم ولكن حيث يلزم البيات في ملاحظات مسودة السجل ان العسكري موجود في النظامية او في الرديف والاحتياط وتحت السلاح مع طابور فلا يتداخل مامورو التحرير بامور العساكر النظامية والرديف الذين يوجدون في مراكز المعسكر وسائر

## المواقع العسكرية

( ١٥ ) ان الاشخاص الذين يكونون من اهالي الايالات المختارة والممتازة و يوجدون في موقع التحرير مسافرة او تجارة تقيد اسماءهم في دفتر الغرباء ونصرح صورة تجارهم

( ١٦ ) انه يسك دفتر على حدة لاسماء اصناف التبعة الاجنبية المقيمين والساكين في المحلات التجاري تحرير النفوس بها وبين في هذا الدفتر تابعيتهم والصناعة والتجارة التي يتعاطونها

( ١٧ ) ان الذين يكونون من تبعة الدولة العلية ويدعون بانهم من تبعة او حماية دولة اجنبية يفقدون اولاً في مسودة السجل العمومي وبشرح في الملاحظات صورة ادعاءاتهم وبعد ختام التحرير يعطى الى الحكومة المحلية دفتر موضح الكنية باسماء من يكونون بهذه الصفة وتجرى بحكم المعاملة وفقاً للمضبطة التي تعطي من مجلس الادارة المحلي بناء على النتيجة الحاصلة من التدقيق والتحقيق الذي يجري في الحكومة

( ١٨ ) اذا تجاسر احد من المأمورين او من الاهالي في اثناء التحرير على كتم النفوس او ادخال فساد في مسودة السجل فتجرى مجازاته حالاً بموجب قانون الفرعة العسكرية

( ١٩ ) ان كل فرد من اصناف الاهالي المقيمين والمسافرين ذكوراً وإناثاً صغاراً وكباراً الذين يحررون في الممالك العثمانية ما عدا التبعة الاجنبية كما هو مصرح في المادة السادسة عشرة مجبور لان ياخذ تذكرة نفوس وهذه التذاكر تشمل خلاصة مسودة السجل والافصاف والاشكال المبينة في المادتي الثالثة والسابعة وتعطى عقب التحرير وحين اعطاء هذه التذاكر يؤخذ عن كل منها عشرون باره ممن لم يتجاوز عمره السنة الحادية والعشرين من الذكور والاناث عموماً واربعون باره ممن تجاوز السن المذكور

( ٢٠ ) بما ان الذين لا يوجدون في ممالكهم في اثناء التحرير ويكتبون  
 ذواتهم كما في المادة الثامنة ياخذون تذاكر من المحل الموجودين فيه فهو له  
 لا تعطى لهم تذاكر في ممالكهم بل عند عودتهم اليها يبرزون تذاكر النفوس  
 التي تكون بيدهم الى مأمورها لتقيد و يصدق عليها فاذا ظهر وفتش زيادة  
 او نقص في التذاكر والتحرير الذي جرى في المملكة تعطى مجدداً تذكرة  
 مجاناً على وجوه الصحة وتبطل القديمة

( ٢١ ) ان كل شخص من الذكور والاناث مجبور لان يبرز  
 تذكرة النفوس عند اجراء بيع وفراغ وانتقال امواله غير المنقولة او حين  
 انتخابه في مامورية او خدمة ما وفي اثناء معاملات البوليس وتذاكر المرور  
 واخذ البسابورطات والمناكحات والانتقال واذا لم يظهر التذكرة لا تجرى له  
 الخصوصيات المذكورة والذي يثبت ويتحقق بانه داخل في اسناد العسكرية  
 ويخفي اسمه ولا يقبده في السجل ولا ياخذ تذكرة فيصير تسليمه الى العسكر  
 بدون قرعة

( ٢٢ ) ان مسودات السجل والسجل الاماسي ودفتر الغربا التي  
 ستمسك بموجب هذه التعليمات يلزم ان تكون مصونة وخالية من الاحوال  
 التي يشبه بها مثل الحك واللحم عند انتهاء التحرير وتختتم وتحفظ باعتبارها في  
 مجلس ادارة القضاء وحين انتخاب وتعيين مأموري النفوس تسلم وتعطى لهم  
 ( ٢٣ ) بما انه بعد اكمال وانمام المعاملات التحريرية العمومية لا  
 يبنى حكم مطلقا لدفاتر النفوس العتيقة فهذه تعتبر ملغاة وتوضع من طرف  
 مجلس الادارة ضمن محفوظات مامونة وتختتم من المحل اللازم ختمه وتحفظ تحت  
 نظارة ومسئولية المجلس

( ٢٤ ) بما انه جار تنظيم النظام المتعلق بالاصول والقواعد اللازمة  
 اتخاذها لاجل المواليد والوفيات والزواج والمناكحات وتبديل المسكن  
 والمكان التي تقع بعد اتمام تحرير النفوس في كل محل بعد ان تصدر الارادة

السيرة السلطانية بأجراء احكامه فحين وروده يجري العمل وفقا لمدرجاته  
 ( ٢٥ ) بما ان احكام هذه التعليمات عائدة ومنحصرة في مدة اجراء  
 تحرير النفوس فقط فيجب الاعتناء والدقة جيدا بأجرائها ومجانبة ابقاء  
 احوال وحركات تخالف الرضا العالي



# نظام

جبل لبنان

ترجم من التركية الى العربية



مطبعة الآداب لامون الخوري في بيروت

سنة ١٨٩٢

## ترجمة نظام جبل لبنان

✽ نظام تقرر وضعه في شأن تعديل وإصلاح النظام ✽

✽ الموضوع لجبل لبنان بناءً على انقضاء مدته ✽

لما كان الاجل المضروب مدة ثلاث سنين للنظام الذي وضع وللقرار الذي تقدم صدوره بخصوص ادارة جبل لبنان تمهيداً لأسباب رفاهة ومن الرعية التابعين دولتي العاية القاطنين والمستوطنين الجبل المذكور وكان من المقرر انه عند انقضاء المدة يعاد التذاكر في مقتضى الحال وقد انقضت الان اجري التعديل والتنقيح في بعض المواد الواردة في لائحة هذا النظام وعند عرضها على جناب سلطنتي الاشرف والاستبداد فيها تعلق شرف صدور ارادتي السنية الشاهانية باجراء مقتضاها على هذا الوجه وبموجبها لزم اعلان النظام المذكور على الميول الآتي بيانه

المادة الاولى يتولى ادارة جبل لبنان متصرف مسيحي تنصبه الدولة العاية ويكون مرجعه الباب العالي راساً وهو محتمل العزل بمعنى انه لا يستمر في منصبه ما دام حياً . ويكون على عهده القيام بجميع خطط الادارة الاجرائية متوفراً على حفظ الراحة والنظام في انحاء الجبل كلها وان يحصل منها التكاليف . وبحسب الرخصة التي ينالها من لدن الحضرة الشاهانية ينصب تحت عهده مأموري الادارة المحلية . وينفذ التحكام القضاء وينفذ المجلس الكبير ويتولى رئاسته . وينفذ الاعلامات القانونية الصادرة من المحاكم الخارجية عن النبود التي ستذكر في المادة الثامنة

( ٢ ) ينبغي ان يكون للجبل كله مجلس ادارة كبير مؤلفاً من اثني

عشر عضواً اثنين مارونيين ينوبان عن مديرتي ( ١ ) كسروان وثلاثة من مديرية جزين احدهم ماروني والثاني درزي والثالث مسلم واربعة من مديرية المتن احدهم من الموارنة والثاني من الروم والثالث من الدروز والرابع من المناولة . وعضو واحد درزي من مديرية الشوف وآخر من الروم ينوب عن مديرية الكورة . وآخر من الروم الكاثوليك عن مديرية زحلة . وتجلس الادارة هذا يكون مأموراً بتوزيع النكالف والبحث في ادارة اراضيها ومصاريف الجبل وبيان اراءه من وجه المشورة فيما يعرضه عليه المتصرف من المسائل

( ٢ ) ينبغي ان ينقسم جبل لبنان الى سبعة قضاوات الاول يشتمل على الكورة مع الجهة الغربية والاراضي المجاورة الآهلة باقوام على مذهب الروم الا ان قصبة القلمون التي على ساحل البحر ومعظم سكانها من اهل الاسلام هي مستثناة من ذلك . والثاني يشتمل من شمالي لبنان على جبة بشري والزاوية وبلاد البترون . والثالث يشتمل من الشمال المذكور بلاد جبيل وجبة الشيطرة والفتوح وكسروان الاصلي حتى نهر الكلب . والرابع يشتمل على زحلة وضواحيها . والخامس يشتمل المتن من ساحل النصارى واراضي الفاطع وصلبا . والسادس يتدى من جنوبي طريق الشام حتى جزين . والسابع يشتمل جزين واقليم التفاح . وفي كل من هذه القضاوات السبعة المار ذكرها ينبغي للمتصرف ان ينصب مأموراً ادارة متخباً من ابناء المذهب الغالبين هناك عدا في النفوس اواحدة في الاملاك والارضين المجاورة بتصرفهم

( ٤ ) يجب ان تنقسم القضاوات الى نواحي على غلط قريب المشاكلة

( ١ ) في بداية تاسيس المتصرفية اللبنانية كانت المديرية بمعنى القائماية وكان قضاء كسروان والبترون مديرية واحدة ولهذا ورد في هذا النظام لفظة مديرية عوض لفظة قائماية المستعملة الان



لما ذكر من اقسام النضوات فيلي كل ناحية مامور بنصبه المتصرف بناء على  
اتهاء مدير القضاء . وان يكون في كل قرية شيخ ينصبه المتصرف بانتخاب  
اهلها

(٥) قد تقرر امر المساواة بين الجميع في شمول احكام القانون  
ونسخ والغاء كل الامتيازات العائدة لاعيان البلاد خصوصاً ذوي المقاطعات  
(٦) يكون في الجبل ثلاث محاكم ذات درجة اولى يقوم كل منها  
بمحاكم ووكيل ينصبها المتصرف ومعهما ستة وكلاء دعاوى رسميين ينتخبهم  
الطوائف ويكون في مركز ادارة الحكومة مجلس محاكمة كبير يتالف بسنة  
حكام ينتخبهم المتصرف وبعضهم من الطوائف الست وهي المسلمون النسيون  
والمناولة والموارنة والدروز والروم والكاثوليك ويلحق بذلك ستة من  
وكلاء الدعاوى الرسميين لكل طائفة وكيل معين . واذا وقع دعوى لاهل  
المنذمين بذهب البروتستانت او اليهود اضيف الى المجلس حاكم ووكيل  
دعاوى رسمي من اهل كلا المذاهبين علاوة على الاثني عشر عضواً المار  
ذكرهم . اما رئاسة هذه المحكمة الكبيرة فينبولاهامام امور مخصوص بنصبه المتصرف  
وان انتضت حاجات البلاد مزيداً فللمتصرفين ان يضاعفوا عدد المحاكم  
ذات الدرجة الاولى . واجراء الحكومة مجراها المتسقى ينبغي لهم ان يعينوا  
من الان الاماكن الحرة بان تكون فيها هذه المحاكم

(٧) ان لمشايخ القرى الذين يقومون بوظيفة حاكم الصلح ان  
يحكموا في الدعاوى التي لا يتجاوز قدرها مثني قرش حكماً غير مستأنف .  
واما الدعاوى المتجاوز قدرها مثني القرش فتري في مجالس المحاكمة ذات  
الدرجة الاولى . على انه لو عرض امور مختلطة وهي الدعاوى الواقعة بين  
اثنيين مختلفي المذهب واي ابيها كان قضاء حاكم الصلح فيه الكون على مذهب  
المدعي عليه فتعال وان قل قدرها الى محاكم الدرجة الاولى . ثم ان جميع  
الدعاوى ولو وجب فصلها بحسب ماهيتها بغالبية اراء الاعضاء الا ان

المدعي والمدعي عليه المتحدى المذهب ان يردوا المحاكم لاختلاف مذهب غير  
ان المحاكم المردودين من هذا الوجه لا بد من حضورهم المحاكمة

( ٨ ) تنقضي المحاكمة في الدعاوى الجزائية ان تكون على ثلاثة وجوه  
وهي ان يرى دعوى القباحة شيوخ القرى المتفادون خطة حاكم الصلح . وان  
الجنحة والجرائم تراها المحاكم ذات الدرجة الاولى . وان الجنايات تجري  
محاكماتها في مجلس المحاكمة الكبير . واعلامات المحكم الواجب صدورها من  
هذا المجلس لا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لم تكمل المعاملات والماراسم  
التجارية بها العادة في سائر الممالك المحروسة الشاهانية

( ٩ ) ينبغي ان يرى في مجلس تجارة بيروت كل الدعاوى التجارية  
حتى ان الدعاوى العادية الواقعة بين واحد من ذوي التبعية الاجنبية او  
احد الداخلين في حماية اجنبية وبين آخر من اهل الجبل ترى في المجلس  
المذكور . على ان المنازعات البادية بين اللبنانيين والاجنبيين متى تأتى  
فصلها بمعرفة محكمين عن تراض من المتنازعين فيجب والحالة هذه على  
مأموري لبنان المحليين وقناصل الدول المتعاقبة الفخيمة ان ينفذوا اعلام  
المحكمين . وان نعذر تراضي الخصمين على التحكيم في الدعوى واحيلت الى  
محكمة بيروت فتجب نادية المصاريف على الخاسر دعواه بحسب دعواه  
التعريفية التي وضعها متصرف جبل لبنان وقناصل الدول جملة وانفاقاً وقد  
جرى عليها التصديق من جانب الباب العالي . ومن المقرر انه يجب في  
الصك الحاوي تراضي المتنازعين على اتخاذ محكمين ان ينظماه ويمضياه وفقاً  
لاصواه وان يسجلوا في محكمة بيروت وفي مجلس المحاكمة الكبير بلبنان

( ١٠ ) ان المحاكم ينصهم المتصرفون بخلاف اعضاء مجلس الادارة  
فانهم ينتخبون بمعرفة مشايخ القرى كما ان انتخاب الشيخ يكون بمعرفة اهل  
القرية . ثم ان اعضاء مجلس الادارة يحدد انتخاب ثلثهم كل سنتين ويجوز  
تكرير انتخاب من انقضت مدة عضويتهم

( ١١ ) يجب ان يكون المحكام باجمعهم موظفين وان اقدم احدهم على ارتكاب ( الرشوة ) او تبين بالتحقيق انه آت ما لا يليق بصفته مأموره فهو مستحق للعزل بل مستوجب ايضاً المناديب على قدر قباحتها

( ١٢ ) يجب في مجالس القضاء على الاطلاق ان تكون المرافعة علنية وان يعمد بضبط الدعوى الى كاتب مخصوص وما عدا ذلك فمحبت ان هذا الكاتب يكون مأموراً باتخاذ سجل لقيود الصكوك المخصصة بفرار وانتقال ( بيع ) الاموال الثابتة ( العقار ) فلا تكون هذه الصكوك معمولاً بها ما لم تفيد بحسب اصولها في السجل المذكور

( ١٣ ) ان المتهمين من اهل جبل لبنان بارتكاب الجرائم في غير الاولية فدرجع الدعوى عليهم هو اللواء الواقع فيه الجرم . وكذا مرتكبو الجرم من اهالي سائر الاولية داخل نطاق جبل لبنان ينبغي ان تجرى محاكمتهم والمحكمة عليهم بدعاوى جرائمهم في جبل لبنان . وبناء على ذلك فان المتهمين في جبل لبنان سواء كانوا من اهاليه الوطنيين او من نزلائه المحدثين من اهل ديار اخرى اذا فروا الى لواء آخر فكما ان على ضابطه ان يسكنهم بمقتضى الاشعار الوارد من قبل ادارة جبل لبنان ويسلمهم اليها كذلك يلزم ادارة الجبل ان تلقي القبض على الفارين اليه من المجرمين في احد الاولية لبنانيين كانوا او غير لبنانيين وتدفعهم الى اللواء المذكور بموجب اشعار ضابطة . ومأمورو الادارة الذين يتسعون في اجراء الاوامر الصادرة باسترجاع امثال هؤلاء المتهمين الى المحاكم المشوطة بها دعاويهم او الذين يجيزون تاخيرات لا يمكن اثبات انبثائها على اسباب شرعية فتجري عليهم المجازاة بمقتضى قانون الجزاء كسائر الذين يوارون ويختلون امثال هؤلاء المتهمين عن الحكومة . والحاصل ان العلاقات اللازم اجراؤها بين ادارة جبل لبنان والاولوية المجاورة لها تكون كالمواصلات التجارية والمتخذة دسوراً للعمل بين بافي السناجق في ممالك الدولة العلية

( ١٤ ) ان سبيل المتصرف الى اقرار حفظ الراحة وإنفاذ القوانين في الازمنة العادية انما يكون بمعرفة فرقة ضبطية مجموعة من الاهلين بحسبان سبعة نفر نخبة على كل الف من النفوس . ويجب نسخ سلك المحاولة وإبطال نزول الضبطية على البيوت والاعتياض عن ذلك باسباب اكرامية كسوق المحكوم عليه الى السجن . فبناء على ذلك يمنع مأمور الضبطية بقيد الناديات الشديدة ان يصادروا اهل البلاد بشيء من الاجرة نقدًا كان أو عينًا . ويجعل للضبطية ملابس رسمي او ازياء مميزة لهم في خدمتهم . إن تبقى طرقات بيروت والشام وصيدا . وطرابلس تحت محافظة العساكر لشاهانية الى ان يصدق المتصرف على ان جند الضبطية صاروا اكفاء تمام جميع الوظائف المحبولة عليهم في الازمنة العادية . وهذا العسكر يكون في المتصرف وبإدارته والمتصرف ان يطلب من الحكومة العسكرية اورية الامداد بالجنود المنظمة في الاحوال غير العادية ان دعت ضرورة بعد ان يستشير مجلس الادارة الكبير . ويلزم الضابط المعين بالذات ااسة هذا العسكر ان ينظر مع المتصرف في تقرير التدابير الواجب اتخاذها و « اي الضابط الموما اليه » وان كان مختارًا ومستقلًا بامور العسكر فانه كاجراء الحركات والنظامات الجندية الا ان عليه مدة وجوده في ل ان يلزم معية المتصرف ويجرى العمل تحت عهده وفي حال اعلان سرف لرئيس العسكر وإفادته رسميًا ان قد زال السبب الذي من ورد العسكر الى الجبل يجب عليه اخراجه منه

( ١٥ ) ان الدولة العلية تحافظ على حفظها المعلوم بتحصل وبركوى المعين الان ثلاثة الاف وخمسمائة كيس وذلك على يد المتصرف على وز ابلاغ هذا القدر الى سبعة الاف كيس عند الامكان بحيث ان يحصل بخصص باي يده لادارة الجبل ونفقات منافع العمومية ضل منه شيء رد الفاضل على الخزينة وان اقتضت شدة الضرورة

الى تحسين مجرى الادارة مزيدا على التكاليف المعينة ف يرجع في تسوية  
المزيد الى مصاريف الخزينة الجبلية اما واردات البكاليك اي حاصلات  
الاملاك الهايونية فحيث انها ليست بداخلة ضمن الويركو فينبغي ادخالها  
في صندوق الجبل لحساب الخزينة الجبلية على ان السلطنة السنية لا تقوم  
باداء مصاريف المنشآت العمومية وسائر النفقات غير العادية ما لم يتقدم  
قبولها لها وتصدقها عليها

- ( ١٦ ) يجب تعجيل الشروع في احصاء نفوس اهل الجبل محلاً محلاً  
ومئة مئة ومع جميع الاراضي المزدرعة ونظم خريطة مساحتها
- ( ١٧ ) كل الدعاوى الكائنة بين افراد رهبان الاديرة وخوارنة  
الكنايس يكون فيها المظنون به او المتهم تابعين للحكومة الرهبانية الا ان  
تطلب الاسفقيات احواله ذلك الى مجالس الدعاوى العادية
- ( ١٨ ) يتمتع في عموم اماكن الرهبان مطلقاً اجارة اللاجئين اليها  
من تطلبهم وتعقبهم الحكومة رهباناً كانوا او من عوام الناس ( اه )  
ان التمانى عشرة مادة المصروفة انفا هي النظامات الاساسية للجبل  
لبنان يجب اتخاذها دستوراً للعمل الى ما شاء الله تعالى . ومن مقتضى ارادتي  
القاطعة السلطانية ان يتوفر الجميع على كمال الاعناء والدقة في اجرائها  
وتنفيذها حرفاً فحرفاً والحذر كل الحذر من مخالفتها . وابدأنا بذلك صدر  
فرماني هذا العالي الشأن وقد كتب في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الاخر  
لسنة احدى وثمانين ومائتين والاف « اه »

